

التّاليُمت

للشيخ الإمَامُ فِرنَادُ الدَّيْنَ عَالَمُ بَنَ العَلَاءُ الإندَرَةِ فِيَّالِدَ هُـ الْوَيُّ الهَنْكَ يُّ الْمُوَقِّيِّ لَلْكُلَاءُ

> قَامَ بِشَرَيْتِيْبَهَ وَجَمُعُهُ وَنَتَرُقَيْمُهُ وَتَعْلَيْقُهُ بِنْجُوعَشُوة الافْرِثَ الاحَادِيْتُ وَالآثارَا

شَنَبٌ يُراكِحُهَا وُالقَائِيمِي

المُفتِيُ المُحَدَّثُ بِالبَعَامَعَةِ القَّالِيِّمَيَّةُ الشَّهُ يُرَوَّ بَمَدُرْسَنَةُ إِشَارِجِيُ أَمِرَا وَابَادُ الْهُنَدُ

> المُحَكِّلَّهُ التَّاسِّع بقية مِن البُيُوَع ٢٠٦٢ - ٢٠٦٢

يسمالة الرّحمن الرّحيم

المجلّدات العشرون كلّها في نظر واحد رقم المسألة

المجلدالاول	•	1884	المقدمة الطهارة.
المجلدالفاني	1844	TOAE	الصلاة.
المجلد الثالث	TOAO	0 ፕግ •	الجنائز، السجدات، الزكاة،
			العشرة الغراجة الصوم الحج
المجلد الوابع	٠٣٦١	y.y.	النكاح، الطلاق
المجلد الخامس	Y-Y1	۸۷۱۹	بقية من الطلاق، النفقات،
			العناق
المجلة السائص	۸٧٢ -	7348	الأيمان: الحدود، السرقة
المجلة المابع	ዓ አ٤٣	11.04	السيوء الخواج والجزيةء
			أحكام الموتدين، اللقبط،
			اللقطة، الإباق، المفقود،
			الشركة.
المجلد الخامن	11.09	15071	الوقف، البيوع.
المجلدافاتع	11071	١٣٨٧٤	بفية من البيوع.

ى الث اتا رخانية	منالفتارا
-------------------------	-----------

الہ	حيد	Ŋ١		الفهر
	┅.	-	\sim	77

	ı	

الصرف: الكفالة والضمان	1077-	ነፑልሃሳ	المجلدالياش
الحوالة الحيل.			
أدب الفاضي، الشهادة	17777	1erri	المطاد الحادى عثر
بقية من الشهادة؛ الرجوع	18781	11111	المجلد الثقي عشر
عن الشهادة ، الوكالة.			
النعوئ	* - 1 - 7	12747	البجلا التاك عشر
الاقوارا الصلحا الهبة	3.917	* . 1 . 7	المجلد الوابع عشر
الاجارة، المشارية.	***977	*19.0	المجلد الخامس عشر
الوديعة، العاربة، المكاتب:	77177	YF 97Y	المجلدالسائس عثر
الولاه ،الإكراد، الحجر،			
الملاون، الغصب.			
الشقعة: القسمة: المزارعة	Y ¥ & \$ ¥	17195	المجلدالسابع عشر
واقتعاملةا الليائح، الأاضحية			
العقيقة والاستحمان والكراهية،	T-TY1	YYA£A	المجلدالتاس عشر
التحوىء الشوب الأشربة			
الصيدء الوهن			
الجنايات، الوصايا	4 444	r-r**	المطدالضع عثو
يقية من الوصاياء المُختنى الْعوالض	ተ <u>የ</u> የሃሃል	*****	المجلدالعثيرون

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الحادى عشر فى الاختلاف الواقع بين البائع والمشترى هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منها: في الاختلاف في صحة العقد وفساده

المتعاقدين إذا ادعى صحة العقد وادعى الآخر فساده: فإن كان مدعى الفساد المتعاقدين إذا ادعى صحة العقد وادعى الآخر فساده: فإن كان مدعى الفساد بدعوى الفساد لايدفع استحقاق مال نفسه لايصدق في دعوى الفساد، وإن كان يدفع استحقاق مال نفسه بدعوى الفساد يصدق في دعوى الفساد، إذا ثبت هذا جئنا إلى تخريج المسائل، فنقول في بيع العين: إذا ادعى أحد المتعاقدين الفساد بأن ادعى شرطا فاسدا، فالقول قول من يدعى الصحة، وفي باب النكاح إذا ادعى أحد الروجين الصحة والآخر الفساد بأن ادعى أحدهما أن النكاح كان بغير شهود، وادعى الآخر أنه كان بشهود، أو ادعى أحدهما أن النكاح كان في عدة الغير وادعى الآخر أنه كان بعد انقضاء العدة، فالقول قول من يدعى الصحة.

۱۲۰۲۳ - والمضارب إذا ادعى فساد العقد بأن قال لرب المال: شرطت لى نصف الربح إلا عشرة، ورب المال يدعى صحته بأن قال: شرطت لك نصف الربح، فالقول قول رب المال. ورب المال إذا ادعى فساد المضاربة بأن قال رب المال للمضارب: شرطت لك نصف الربح إلا عشرة، والمضارب ادعى جو ازالمضاربة،

۳ ۲ ۰ ۲ ۱ : - أخرج عبد الرزاق عن الثورى في رجل دفع إلى آخر مالا مضاربة، فقال صاحب المال: بالثلث، وقال الآخر: بالنصف، قال: القول قول صاحب المال، إلا أن يأتي الآخر ببينة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب اختلاف المضاربين إذا ضرب به مرة أخرى ٨/ ٢٥٢ برقم: ١٥١٠٤.

فالقول قول رب المال، وإذا ادعى رب السلم الأجل والمسلم إليه ينكر ولا بينة لواحد منهما، فالقول قول رب السلم استحسانا.

2 ٢ ٥ ٦ ٢ : - العبارة الثانية: أن العاقدين إذا اتفقا على و جود عقد واحد واختلفا في صحته و فساده، فالقول قول من يدعى الصحة، كما في بيع العين: إذا ادعى أحدهما فساد العقد بأن ادعى اشتراط شرط فاسد والآخر يدعى الحواز، فالقول قول من يدعى الجواز. وكذلك في باب النكاح: إذا ادعى أحدهما فساد العقد بأن ادعى أن النكاح بغير شهود، أو ماأشبه ذلك وادعى الآخر أن النكاح كان بشهود، فالقول قول من يدعى الحواز، وكذلك في باب السلم والمضاربة القول قول رب المال.

والمشترى بأن قال البائع: بعت منك هذا العبد بألف، وقال المشترى: اشتريته منك بخمسمائة قال البائع: بعت منك هذا العبد بألف، وقال المشترى: اشتريته منك بخمسمائة أو قال: اشتريت معه هذه الحارية بألف؛ أو اختلفا في رأس مال السلم، فقال أحدهما: هذا العبد، وقال الآخر: هذه الحارية، أو اختلفا في قدر المسلم فيه، أو صفته ولا بينة، حلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، فأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه، فإن حلفا فسخ البيع بينهما ويرد المقبوض، والذي يبدأ به اليمين المشترى، فإن أقاما البينة فالبينة بينة المشترى في المشترى، والبينة بينة المشترى في المشترى،

٢٥٦٦:- وفي الذحيرة: وإذا اختلف البائع والمشتري في الطوع

قال: قال على: سيأتي على الناس زمان عضوض يعضّ الموسر على مافي يديه، ولم يؤمر بذلك، قال: قال على: سيأتي على الناس زمان عضوض يعضّ الموسر على مافي يديه، ولم يؤمر بذلك، قال الله تعالى: "ولا تنسوا الفضل بينكم" ويبايع المضطرون وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن تدرك. سنن أبي داؤد، البيوع، باب في بيع المضطر ٢/ ٤٧٩ برقم: ٣٣٨٢.

وأخرج البيه قي عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لألقينّ الله عزو حل من قبل أن أعطى أحدا من مال أحد شيئا بغير طيب نفسه، إنما البيع عن قراض. ←

والكره قال الصدر الشهيد: أقول: القول قول من يدعى الكره وهو البائع؟ وهكذا أفتى القاضى الإمام المنتسب إلى إسبيجاب؛ وفى الإبانة: ووجدت بخط والدى أن القول قول من يدعى الصحة، وفى فتاوى النسفى: وبه يفتى، وذكر أيضا فى آخر ضمان المكاتب أن المولى والمكاتب إذا اختلفا فى الصحة والبينة بينة الفساد؛ فعلى الصحة والبينة بينة الفساد؛ فعلى قياس هذه المسألة يجب أن يكون القول فى مسألة الطوع والكره قول من يدعى الطوع والبينة بينة من يدعى الإكراه، هذه الجملة ذكرها الصدر الشهيد، وأنا أقول: على قياس العبارة الثانية القول قول من يدعى الطوع؛ لأنهما اتفقا على وجود عقد واحد، وعلى قياس العبارة الأبائع، وإن ادعى البائع الإكراه على البيع بمثل القيمة، فالقول قول من يدعى البيع بمثل القيمة، فالقول قول من يدعى البيع بمثل القيمة، فالقول قول من يدعى البيع بمثل القيمة، فالقول

الم ١٢٥٦٧: وفي الفتاوي: إذا ادعى دارا في يد إنسان أنها ملكه، وإن أبياه باعها منه في حال بلوغه بغير رضاه، وقال صاحب اليد: إن أباك باعها منى في حال صغرك، فالقول قول الابن لأنه ينكر زوال ملكه، وقد قيل: القول قول المشترى؛ وإنه يخرج على العبارتين وهذا القول أقرب إلى الصواب عندى، وإن أقاما البينة فالبينة بينة الابن؛ لأنه بينة تثبت فساد العقد، وإن ادعى البائع بيع الموفاء، وادعى المشترى البيع البات، فإن كان الوفاء مشروطا في البيع، فهذا البيع فاسد؛ وصارت مسألتنا في الحاصل: أن البائع ادعى فساد العقد والمشترى ادعى الطاهر في البيات، فإنه يدعى أمرا بخلاف الظاهر البيع، فالبينة بينة البائع، فإنه يدعى أمرا بخلاف الظاهر في البياء بينة البائع، فإنه يدعى أمرا بخلاف الناهر في البيع، فالبيع، فإنه يدعى أمرا بخلاف الناهر في البيع، في الموفاء حالاف الطاهر في البياء المؤاء وإن لم يكن الوفاء مشروطا في البيع، فالبيع حائز، وهو المختار، والقول قول من يدعى الوفاء والبينة بينة صاحبه.

[←]وأخرج أيضا حديث أبي داؤد، فانظر السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب ماجاء في بيع المضطر، وبيع المكره ٨/ ٣٢٨ برقم: ١١٢٤٧ ـ ١١٢٤٩.

۱۲٥٦٨: - وفي الأمالي برواية بشرعن أبي يوسف: رجل أقر أنه فعل كذا وهو مكره، وأقام بينة على ذلك، وأقام الطالب بينة أنه فعل ذلك وهو غيرمكره ووقتا وقتًا واحدًا، ولم يدعيا إلا فعلا واحدا: فالبينة بينة المقر، وإن لم يكن لهما بينة، فالقول قول الطالب.

9 ٢ ٥ ٦ ٩ :- وذكر في كتاب الدعوى: رجل اشترى من آخر حارية وحاء ت بولد أقل من ستة أشهر من وقت الشراء، فادعاه البائع، فقال المشترى: أصل الحبل لم يكن في ملكك، إنما اشتريتها وهي حامل، وقال البائع: لا بل أصل الحبل كان في ملكي، فالقول قول البائع؛ لأنهما اتفقا على أنّها كانت حاملا في يد البائع والمدعى، يدعى تاريخا في العلوق والبائع ينكر، وكان ينبغى أن يكون القول قول المشترى؛ لأنه يدعى جواز العقد والبائع يدعى الفساد- الكل في الذخيرة.

ادعى عبدا في يد رجل، وقال: اشتريته من صاحب اليد بألف درهم، وقال صاحب اليد بألف درهم، وقال صاحب اليد، بعته منه بألف درهم وشرطت عليه أن لايبيعه، أو ماأشبه ذلك من الشروط التي تفسد البيع، فالقول قول المشترى، وإن كان مدعى الشرط هو المشترى، فالقول قول البائع، فإن قال مدعى الشراء: اشتريت عبدك هذا بعبدى المشترى، فالقول قول البائع، فإن قال مدعى الشراء: اشتريت عبدك هذا بعبدى هذا، وقال البائع: بعته منك بألف درهم، ورطل من حمر، أو قال: بألف درهم وخنزير، وأقاما البينة، فالبينة بينة البائع، فإن ادعى البائع أن الثمن كله حمر، أو المشترى على ذكر مايصلح ثمنا وأثبت أحدهما شرطا زائدا يفسد به البيع والمشترى على ذكر مايصلح ثمنا وأثبت أحدهما غزيرا أو رطلا من حمر، فا فالبينة بينة الفساد، وإن اختلفا في ذكر مايصلح ثمنا بأن قال: كان البيع بألف درهم، أو: بهذا العبد، وأثبت الآخر مالايصلح ثمنا بأن قال: الثمن كله حمر أو خنزير، فالبينة بينة الصحة، وإن لم يكن لهما بينة ففيما إذا ادعى أحدهما أن يدعى الصحة.

۱۲۵۷۱: وذكر المعلى عن أبى يوسف: رجل باع من آخر دارا بشمن وقال: بعتها بيعا فاسدا، وقال المشترى: اشتريتها شراء صحيحا، فإن قال: أقول للبائع: كيف اشتريته؟ فإن قال: اشتريتها بألف و نقدت الثمن، حلفت البائع على ذلك، فإن حلف قلت للبائع: كيف بعته؟ فإن قال: بعته على أن يبيعنى طعاما أربح فيه، حلفت المشترى مااشتراه بهذا الشرط فإن حلف كان البيع صحيحا، وإن قال: مااشتريت للبائع شيئا بعته بخنزير، فالقول قوله.

العام رجل، ثم قال البائع: بعته بغير أمره، وأقام البينة على إقرار المشترى أنه باعه رجل، ثم قال البائع: بعته بغير أمره، وأقام البينة على إقرار المشترى أنه باعه بغير أمره: لاتقبل، ولو أراد أن يحلفه على ذلك ليس له ذلك، وكذا لو كان المشترى هو الذى يدعى فساد العقد دون البائع، وأصل هذا: أن من سعى في نقض ماتم لا يعتبر إلا في موضعين، أحدهما: رجل اشترى عبدا وقبضه و نقد الثمن، ثم ادعى أن البائع باعه قبل ذلك من فلان الغائب بكذا قبلت بينته، والثانى: إذا وهب حارية من رجل فاستولدها الموهوب له، ثم أقام الواهب البينة أنه كان دبرها، أو استولدها قبلت و يرجع على الموهوب له بالحارية والعقر للبائع إذا أقام البينة أن الجارية التي باعها من فلان ماتت في يد البائع، ولو أرخا، فالسابق أولى، ولو لم يقيما البينة، فالقول قول المشترى.

۱۲۰۷۳: م: وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل قال لآخر: بعتك هذا العبد بألف درهم ورطل من خمر، وقال المشترى: اشتريته بألف درهم لاغير، قال: كان أبو حنيفة يقول فى مثل هذا: إن القول قول من يدعى الصحة؛ وأما أنا فأرى أن أجعل القول قول البائع، ولو قال: بعتك بألف درهم حالة، وقال المشترى: بألف درهم إلى العطاء، فالقول قول البائع، وإن أقاما البينة، فالبينة بينة المشترى.

۱۲0۷۶:- وعن أبي يوسف في رجل باع من آخر متاعا وسلمه إلى المشترى، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريته بألف درهم، وقال البائع، بعته

بألف درهم، أو قال: بمائة دينار، وزاد في دعواه أمرا يفسد به البيع، إما شرطا أو ثمن حرام يفسد به البيع: فإن البائع يحلف على دعوى المشترى، وينتقض البيع إن حلف، وليس على المشترى يمين بدعوى البائع، قال الحاكم أبو الفضل: وقد قال في مجلس آخر بعد هذا في رجل باع عبدا من آخر وقد أقرا جميعا، أنه كان آبقا، فقال البائع: بعتك في إباقه، وقال المشترى: بعته بعد ماأخذته، فالقول قول الذي يدعى صحة البيع أيهما كان، وكذلك في نظائره، فإن أقاما البينة فالبينة بينة الذي يدعى الصحة.

١٢٥٧٥: وفي الفتاوى الخلاصة: رجل اشترى دهنا بعينه في آنية بعينها، وأتى على ذلك أيام وهي كانت مشدودة منذ قبض فلما فتح رأس الآنية وجد فيها فأرة ميتة، وأنكر البائع أن يكون في يده، فالقول قول البائع إن نقص، وإن زاد ترد الزيادة ويخير في الوجهين.

1 ٢ ٥٧٦: - ولو باع النقرة كل عشرين مثقالا ولا يعرف قدرها لايجوز إلا أن يزنها في المجلس ويعطى ثمنها، وإن كان مكانها إبريق فضة، والمسألة بحالها لم يحز، فإن قال: على أنها مائة، يجوز ويخير في الزيادة، وفي النقصان، وإن لم يقل: على أنها مائة، لم يجز إلا أن يزنها في المجلس ويعطى ثمنها.

۷۷۷: - ولو اشترى أرضا و نحلا بتمر وعلى النخل تمر: إن البيع لا يجوز حتى يكون ثمن التمر المنفرد أكثر فيعرف المثل. م: رجل باع من آخر بيعا فاسدا، وسلمه إلى المشترى، ثم إن البائع باعه من غيره بيعا صحيحا، وقبضه المشترى الثانى، فقال البائع للمشترى الثانى: بعتكه قبل أن أقبضه من المشترى الأول وقبل أن ينفسخ البيع بينى وبينه، وقال المشترى الثانى: لا، بل بعته منى بعد ماقبضته وفسخت البيع الأول، فالقول قول المشترى الثانى، ولا يصدق البائع على إبطال البيع الثانى، وقد انفسخ البيع الأول بقبض المشترى الثانى.

۱۲۰۷۸: - وفي الكبرى: رجل اشترى جارية، ثم ادعى أنه باعها من البائع بأقل مما اشترى قبل نقد الثمن، وادعى البائع أنهما تقايلا: فالقول قول المشترى

مع يـمينه أنه أقاله، وإن كان الدعوى من المشترى بعد نقد الثمن كان لكل واحد منهما اليمين على صاحبه في دعوى الحرية والعتق وخلاف العاقدين.

اختصم البائع والمشترى بعد ذلك، وفي يد البائع ألف منّ من القطن يوم الخصومة، فقال البائع: لم يكن في ملكى يوم البيع قطن أصلا، أو قال: قد كان وقد بعت ذلك القطن، ولم يكن هذا في ملكى يوم البيع، وإنما حدث بعد ذلك، فالقول قول البائع إنه لم يكن هذا في ملكى يوم البيع، وإنما حدث بعد ذلك، فالقول قول البائع إنه لم يبع هذا القطن، رجل قال لآخر: بعتك هذا العبد بألف درهم، وقال ذلك الرجل: لم أشتره منك، فسكت البائع، حتى قال المشترى في ذلك المحلس أو بعده، بل قد اشتريته منك بألف درهم، فهو جائز، قال: فكذلك في النكاح، وكل شئ يكون لهما جميعا فيه حق إذا رجع المنكر إلى التصديق قبل أن يصدق الآخر على إنكاره فهو جائز، وكل شئ يكو ن الحق فيه لواحد مثل الهبة والصدقة والإقرار فلا ينفعه إقراره فيه بعد إنكاره، هذه المسألة من المنتقى، وفي الحاوى: وفي الفتاوى: ووي الفتاوى: ووي أبو يوسف عن أبي حنيفة فيمن باع أمته، ثم جحد المشترى شراءه لا يجوز للبائع وطؤ هذه الأمة مادام يريد أن يكون على خصومته، فإن أجمعا على ترك للخصومة كان مناقضا للبيع وجاز له وطؤها.

. ١٢٥٨: - م: وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: رجل باع عبد غيره بغير أمره وسلمه إلى المشترى، ومات في يد المشترى، فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال: قد كنت أجزت البيع، لايقبل قوله إلا ببينة، ولو قال: كان من باعه بأمرى، قبل قوله.

نوع آخر: في الاختلاف الواقع بينهما في الثمن

١ ٢٥٨١: - يجب أن يعلم أن البائع مع المشترى إذا اختلفا في جنس الثمن

١ ٨ • ٨ : - أحرج البيه قي عن الفقهاء والذين ينتهى إلى قولهم من أهل المدينة كانوا يقولون: إذا تبايع الرحلان بالبيع واختلفا في الثمن احتلفا جميعا، فأيهما نكل لزمه القضاء، ←

أنه دراهم أو دنانير، أو في قدره أنه ألف، أو ألفان؛ أو في صفته أنه صحاح، أو جياد أو زيوف مكسرة والسلعة قائمة بعينها: إنهما يتحالفان، اختلفا قبل قبض المشترى المبيع، أو بعده؛ غير أن هذا الاختلاف إذا كان قبل قبض المبيع، فالتحالف على موافقة القياس، وإن كان هذا الاختلاف بعد القبض، فالتحالف على مخالفة القياس والقياس أن لايحلف البائع، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وأما على محمد فالتحالف بعد القبض على موافقة القياس، وبه أخذ بشر بن غياث والكرخي؛ ولهذا قال محمد بأن هذا الاختلاف لو وقع بين ورثتهما قبل القبض، أو بعد القبض يتحالفان، وإذا وقع الاختلاف في المبيع فالتحالف قبل نقد الثمن على وفاق القياس وبعد نقد الثمن على خلاف القياس عند أبي حنيفة وأبي يوسف.

كل واحد منهما يحلف على دعوى صاحبه، يحلف البائع، بالله مابعته بألف كما يدعيه المشترى، ويحلف المشترى، بالله مااشتريته بألفين كما يدعيه البائع، هكذا ذكر الكرخى في كتابه، وذكر محمد في الزيادات: أن كل واحد منهما يحلف على دعوى نفسه وعلى دعوى صاحبه، يحلف البائع، بالله مابعته بألف كما ادعاه على دعوى نفسه وعلى دعوى صاحبه، يحلف البائع، بالله مابعته بألف كما ادعاه المشترى، وإنما اشتريته بألف كما ادعيت، ويحلف المشترى، بالله مااشتريته بألف كما ادعيت، ويحلف المشترى، بالله مااشتريته بألف كما ادعيت، وفي شرح الطحاوى: والذى يبدأ باليمين هو المشترى في ظاهر الرواية، م: وكان أبو يوسف يقول أو لا: يبدأ بيمين البائع، وفي شرح الطحاوى: وقيل: بأنه قول أبى حنيفة، م: ثم رجع وقال: يبدأ بيمين المشترى، وهو قول محمد وزفر وإحدى الروايتين عن أبى حنيفة

 [→] فإن حلفا جميعا كان القول ماقال البائع، وخُير المبتاع إن شاء بذلك الثمن، وإن شاء ترك. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب اختلاف المتبايعين ٨/ ٢٣٦ برقم: ١٠٩٦٦.

و نقل على القارى في شرح مسند الإمام أبى حنيفة قوله عليه الصلاة والسلام: إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها، تحالفا وترادًا. شرح مسند أبى حنيفة، للإمام الملا على القارى، حديث اختلاف الثمن، دار الكتب العلمية / ٤٣٦

ثم إذا تحالفا ذكر في كتاب الدعوى أن القياس أن يقضى بالبيع بأقل الثمن كما يدعيه المشترى، وفي الاستحسان يترادان العقد.

التحالف : - وفي شرح الطحاوى: ولا ينفسخ البيع بينهما بنفس التحالف مالم يفسخ الحاكم بينهما، وقال بعضهم: ينفسخ بنفس التحالف؛ والأول أصح.

١ ٢ ٥ ٨ ٤ - م: وفي مسائل السلم يقول فيما إذا اختلفا في المسلم فيه، أو في مقدار رأس مال السلم، وحلفا، فالقاضي يقول لهما: ماذا تريدان؟ فإن قالا: نفسخ العقد، أو قال أحدهما ذلك: فالقاضي يفسخ العقد بينهما، وإن قالا: لانفسخ العقد، تركهما القاضي رجاء أن يعود أحدهما إلى تصديق صاحبه فيضمنان.

منهما على دعوى الآخر فقبل أن يفسخ القاضى العقد بينهما، فللبائع أن يقول: أنا المشترى الآخر فقبل أن يفسخ القاضى العقد بينهما، فللبائع أن يقول: أنا الزم المشترى بألف درهم، وللمشترى أن يقول: أنا آخذه بألفى درهم، وبعد مافسخ القاضى العقد بينهما فليس لأحدهما كلام، وأيهما نكل عن اليمين لزمه ماادعاه صاحبه لصيرورته مقرا بما يدعيه صاحبه عند نكوله، وأيهما أقام بينة قبلت بينة، وإن أقاما البينة فالبينة بينة البائع، وفي التحريد: في الثمن.

۱۲۰۸٦ :- م: هـذا إذا وقع الاختلاف بين المتبايعين، وإن وقع الاختلاف بين ورثتهما، أو بين ورثة أحدهما وبين الحي، فإن كان قبل قبض السلعة يتحالفان بالإجماع، وشرح الطحاوى: إلا أن يكون اليمين على الورثة على العلم؛ م: وإن كان بعد القبض، فكذلك عند محمد، وعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف لا يتحالفان، وفي شرح الطحاوى: والقول قول المشترى أو قول ورثته بعد وفاته.

۱۲۰۸۷: م: هـذا إذا اختـلفا في الثمن مقصودا، وأما إذا اختلفا في الثمن بـمقتـضـي اختـلافهـمـا في شئ آخر وصورته: رجل اشترى من آخر سمنًا في زق

٠ ٢ ٥ ٨ ٥ ٢ : - أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين قال: إذا اختلف البائعان في البيع، خُلفا جميعا، فإن حلفا رُدِّ البيع، وإن نكلا رُدِّ البيع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب البيعان يختلفان، وعلى من اليمين؟ ٨/ ٢٧٢ برقم: ١٥١٨٨.

ووزنه مائة رطل، ثم جاء بالزق ليرده ووزنه عشرون، فقال البائع: ليس هذا زقي، وقال المشترى: هو زقك، فالقول قول المشترى، سمى لكل رطل سمنا بأن قال: كل رطل بدرهم، أو لم يسم هذا إذا كانت السلعة قائمة بعينها لم تتغير عن حالها، فأما إذا كانت قد تغيرت عن حالها، فهذا على وجهين: الأول: أن يكون التغير من حيث الزيادة، وإنه على وجهين أيضا: فإن كانت الزيادة من حيث السعر وقد احتلفا في مقدار الثمن قبل القبض أو بعد القبض فإنهما يتحالفان، أي زيادة كانت، متصلة أو منفصلة، متولدة من العين كالولد أو بدل العين كالأرش، أو بدل المنفعة كالكسب، والغلة، إلا أن الزيادة المنفصلة إذا كانت متولدة من عينها كالولد أو بدل العين الأرش والعقر، وقد تحالفا فسخ القاضي العقد بينهما، فإن الزيادة تصير للبائع عندهم جميعا كما لو حصل الفسخ بالإقالة أو بالرد بالعيب، وإن كانت الزيادة المنفصلةبدل المنفعة كالكسب والغلة تكون للمشتري إذا تحالفًا وفسخ القاضي العقد بينهما، أو تفاسخا عند أبي حنيفة، وعلى قولهما تكون للبائع كما لو حصل الفسخ بالإقالة قبل القبض، أو بالرد بالعيب أو بالهلاك، فإن هناك الزيادة للمشتري عند أبي حنيفة وعندهما تكون للبائع.

۱۲۰۸۸ - هذا إذا حصلت الزيادة قبل القبض، فأما إذا حدثت بعد القبض ال كانت الزيادة متصلة كالسمن، والجمال فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف لا يتحالفان إلا أن يرضى المشترى أن يرد العين مع الزيادة، وعلى قول محمد يتحالفان، وإذا وجب التحالف على مذهبه، فتحالفا ماذا يترادان؟ لم يذكر هذا في الكتاب، فقد اختلف فيه المشايخ، قال بعضهم: بأنهما يترادان العين رضى المشترى بذلك أم سخط، ومنهم من يقول: بأنهما يترادان القيمة إلا أن يشاء المشترى أن يرد العين مع الزيادة.

٩ ٢ ٥ ٨ ٩ : - هذا إذا كانت الزيادة متصلة، فأما إذا كانت منفصلة متولدة من عينها كالولد، أو بدل العين كالأرش والعقر بعد القبض، فإنهما لايتحالفان عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ويكون القول قول المشترى مع يمينه، رضى المشترى برد

الزيادة أو لم يرض، وفي شرح الطحاوى: وعند محمد يتحالفان ويترادان القيمة. وإن كانت الزيادة بدل المنفعة فأنهما يتحالفان بالإجماع، وإذا تحالفا كان الكسب للمشترى عندهم جميعا، كما لو حصل الفسخ بالرد بالعيب بعد القبض، أو بالإقالة بعد القبض، فإنه يبقى الكسب للمشترى عندهم جميعا.

• ٢ ٥ ٩ ٠ ١ : - هذا إذا تغيرت من حيث الزيادة، فأما إذا تغيرت من حيث النقصان، فإن كان النقصان من حيث السعر، فإنه لا يمنع التحالف عندهم جميعا، حصل قبل القبض، أو بعد القبض، فإذا كان النقصان من حيث العين: إن كان لفوات وصف أن كان قبل القبض، فإنه لا يمنع التحالف عندهم جميعا، وإن حصل بعد القبض، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف لا يتحالفان إلا أن يرضى البائع أن يأخذه ناقصا.

القبض، فإنهما يتحالفان على القائم عندهم جميعا، وإن كان بعد القبض، فإنهما يتحالفان على القائم عندهم جميعا، وإن كان بعد القبض، فالقول قول المشترى مع اليمين عند أبي حنيفة إلا أن يشاء البائع أن يأخذ القائم، ولا يأخذ معه شيئا على رواية الجامع الصغير، وعلى رواية الأصل: إلا أن يشاء البائع أن يأخذ القائم، ولا يأخذ معه من ثمن الميت شيئا فحينئذ أن يشاء البائع أن يأخذ القائم، ولا يأخذ معه من ثمن المسايخ على رواية الأصل، وعلى المشايخ على رواية الأصل، وعلى رواية الجامع الصغير: لا يأخذ منه، فحينئذ يتحالفان على قول الأصل، وعلى رواية الجامع الصغير: لا يأخذ منه، والقول قول المشترى في أبي حينفة، وقال أبويوسف: يتحالفان في القائم، والقول قول المشترى في حصة الهالك من الثمن، وقال محمد: يتحالفان فيهما، ثم يترادان البيع في الحي على العين، وفي الهالك على القيمة.

۲ و ۲ ۱: - وصورتها: رجل اشترى عبدين صفقة واحدة وقبضهما، ثم مات أحدهما

٢ ٩ ٩ ٢ ١ : - قول المصنف: "فأما إذا هلكت قبل القبض" أخرج البيهقي عن محمد بن عبيد الله الثقفي: أنه اشترى من رجل سلعة، فنقده بعض الثمن وبقى بعض، فقال: ادفعها إلىّ، فأبى البائع، فانطلق المشترى و تعجل له بقية الثمن فدفعه إليه فقال: أدخل واقبض سلعتك، ←

واحتلفا في الثمن، فقال المشترى: اشتريتهما بألف درهم، وقال البائع: اشتريتهما بألفي درهم، فهو على الاختلاف الذي ذكرنا، ويجب أن يعرف أو لا حكم المسألة فيما إذا كان المشتري عبدا واحدا وقبضه المشتري ومات واختلفا في الشمن، وفي تلك المسألة قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لايتحالفان ويكون القول المشتري مع يمينه، وقال محمد: يتحالفان؛ فهذا إذا هلكت السلعة بعد القبض، فأما إذا هلكت قبل القبض فقد انفسخ العقد حين هلكت السلعة فلا معنى لاختىلافهماإذا لم يكن الثمن مقبوضا. فإذا عرفت حكم التحالف في العبد والـواحـد جئنا إلى العبدين: وفيه خلاف على ماذكرنا، فأبو حنيفة يقول: التحالف بعد القبض عرف بخلاف القياس بالنص، والنص أو جب التحالف بشرط قيام السلعة من كل وجه، فإن النبي عليه الصلاة والسلام قال والسلعة قائمة؛ فأما بعد هـ لاك بعض السلعة فيبقى على أصل القياس فلم يشرع التحالف بعد هلاكه، ويكون القول فيه قول المشتري مع يمينه لأنه منكر زيادة الثمن، وبعضهم قالوا: شرط التحالف عند أبي حنيفة قيام جميع المعقود عليه، وما بقي العقد على الهالك يكون القائم بعض المعقود عليه، فلا يجب التحالف لفوات شرطه، وما لم يرض البائع بأن لايأحذ من ثمن الميت شيئا لايمكننا فسخ العقد في الهالك، فيكون القائم بعض المعقود عليه فلا يجب التحالف، فأما إذا رضي أن يأخذ الحي و لا يأخذ من ثمن الميت شيئا أمكننا فسخ العقد في الهالك حينئذ، فيعتبر العقد في الهالك منفسخا حكما قبل التحالف من حيث الاعتبار، لأنه شرط صحته، فيكون الـقـائـم حينئذ جميع المعقود عليه، فيتحالفان، ويحوز أن يعتبر العقد منفسخا في الهالك متى رضى البائع أن لايأخذ من ثمن الميت شيئا، وإن كان الهالك مما لايقبل الفسخ: فقال بعضهم: المانع من التحالف عند أبي حنيفة هلاك أحد العبدين

[→] فو جدها ميتة، فـقـال له: ردّ على مالى، فأبى فاختصما إلى شريح، فقال شريح: رد على الرجل ماله، وارجع إلى جيفتك فادفنها. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب المبيع يتلف في يد البائع قبل القبض ٨/ ٢٣٧ برقم. ١٠٩٦٨.

بعد القبض فإنه لو هلك أحدهما قبل القبض وقبض المشترى الآخر، ثم اختلفا كانا متحالفين. ثم ذكر في الكتاب أن على قول أبي يوسف القول قول المشتري في حصة الميت ويتحالفان ويترادان في العبد القائم، ولم يذكر كيفية التحالف على مذهبه! فمن مشايخنا من قال: يقسم الثمن أو لا على قيمة العبدين فيخص للحي ألف درهم على زعم البائع، وعلى زعم المشترى خمسمائة إذا كان قيمتهما سواء فيحلف المشترى، بالله مااشتريته بألف درهم كما يدعيه البائع، ثم يحلف البائع، بالله مابعته بخمسمائة كما يدعيه المشترى، فيتحالفان في القائم ولا يتحالفان في جملة الثمن، فإذا تحالفًا فسخ القاضي العقد على الحي إن طلبا، أو طلب أحدهما ذلك ورد المشترى الحي على البائع وسقط عن المشترى حصته، ثم يحلف المشترى على حصة الهالك، بالله ما اشتريته بألف درهم، فإن نكل لزمه ما ادعاه البائع من حصة الهالك وذلك ألف درهم، وإن حلف لزمه ما أقر به وذلك خمسمائة درهم، ومن المشايخ من قال: لا، بل يتحالفان في جملة الثمن فيحلف المشترى بالله ما اشتريتهما بألفي درهم كما يدعيه البائع، ويحلف البائع، بالله مابعتهما بألف درهم كما يدعيه المشتري، وإذا تحالفا في جملة الثمن يترادان العقد في القائم على العين وفي الميت انفسخ العقد ويكون القول قول المشتري في مقدار ثمنه، ويجب أن تكون كيفية التحالف على قول أبى حنيفة على هذا الوجه متى رضي البائع أن يأخذ القائم ولا يأخذ من ثمن الميت شيئا، فعند بعض المشايخ يتحالفان في حصة الحي من الوجه الذي ذكرنا، وعند بعضهم يتحالفان في جملة الثمن، ثم إذا تحالفا يفسخ العقد في الحي فيرد الحي على البائع ولا يأخذ البائع من ثمن الميت شيئا. هذا إذا تصادقا أن قيمتهما يوم العقد ويوم القبض على السواء، فأما إذا اختلفا في قيمتهما يوم العقد، ففي حق الحي ينظر إلى قيمته للحال و يجعل الحال حكما و يكون القول قول من يوافق قيمته للحال، وأمّا في الهالك إذا اختلفا في قيمته قال المشترى: كانت قيمته يوم القبض خمسمائة وقيمته للقائم ألف درهم، وقال البائع على عكس ذلك: لم يـذكـر محمد هذه المسألة في شئ من الكتب نصا، وروى أصحاب الأمالي عن أبى يوسف أن القول قول البائع. وكيفية التحالف على قول محمد ظاهر: يحلف المشترى أولا، بالله ما اشتريتهما بألفين كما يدعيه البائع، فإن نكل لزمه ألفان، وإن حلف يحلف البائع "بالله ما بعتهما بألف كما يدعيه المشترى" فإن نكل ثبت ماادعاه المشترى، وإن حلف البائع أيضا لم يثبت ما ادعاه كل واحد منهما من الشمن، فإن اتفقا على شئ فذاك، وإن لم يتفقا، وطلب أحدهما، أو كلاهما الفسخ فسخ القاضى العقد بينهما ويأمر المشترى برد القائم، وقيمة الهالك، وإن المشترى مع يمينه.

بعض المبيع عن ملك المشترى بأن باع مثلا نصف العبد، أو ماأشبهه، ثم اختلفا في بعض المبيع عن ملك المشترى بأن باع مثلا نصف العبد، أو ماأشبهه، ثم اختلفا في الشمن أنهما لايتحالفان لافيما باع ولا فيما بقى على قول أبى حنيفة، وعلى قول أبى يوسف القول قول المشترى مع يمينه، ولا يتحالفان إلا أن يرضى البائع أن يأخذ مابقى منه، فإذا رضى بذلك حينئذ يتحالفان على مابقى في ملك المشترى ويتبع بحصة ماخرج عن ملكه على قول المشترى، وقال محمد: يتحالفان على قيمة العبد، وقيمة مااستهلكه قيمة العبد، وقيمة مااستهلكه المشترى منه، فحينئذ يتحالفان في القائم على العين وفيما باع على القيمة.

\$ 9 0 7 1: - وفي الفتاوى الخلاصة: رجل اشترى شيئا، فمات البائع، أو المشترى ووقع الاختلاف في الثمن بين الحي وورثة الميت إن مات البائع، فإن كانت السلعة في يد ورثته يتحالفان، وإن كانت السلعة في يد المشترى لايتحالفان عندهما، وقال محمد: يتحالفان، هذا إذا مات البائع، فإن مات المشترى والسلعة في يد البائع، يتحالفان عند الكل، وإن كانت السلعة في يد ورثة المشترى عندهما لايتحالفان وعلى قول محمد يتحالفان، وهلاك العاقد بمنزلة المعقود عليه.

9 9 0 1 1:- م: وفي المنتقى: إذا اشترى جراب هروى واستهلك منه ثوبا، أو هـلك واختلفا في الثمن قال أبو حنيفة: ليس للبائع أن يأخذه ناقصا، ولكن يأخذ

الشمن الذي أقر به المشترى بالحصة، وفي الباقى يرده، إلا أن يرضى المشترى أن يأخذها بما ادعى البائع، وعلى كل واحد منهما اليمين على دعوى صاحبه، قال: وكذلك الثياب كلها والبقر والغنم والرقيق والدواب والكيل والوزن. قال ثمة أيضا: واختلف قول أبى يوسف فيما إذا اختلفا في قيمة الثوب الهالك فقال في موضع: القول فيها قول البائع، وكذلك موضع: القول فيها قول البائع، وكذلك قال في موت أحد العبدين: القول قول البائع في الهالك.

الآخر في الأصل: إذا اشترى عبدين وقبض أحدهما ومات الآخر في يد البائع، ثم اختلفا في ذلك، فقال المشترى للبائع: قبضت عبدا يساوى ألف درهم، وقال البائع: لابل قبضت عبدا يساوى ألفي درهم، والذي مات عندى يساوى خمسمائة، ذكر أن القول قول المشترى مع يمينه، ولو أنكر القبض أصلا ورأسا، وقال: ماقبضت منك شيئا، كان القول قوله: وكذلك إذا أقر بقبض البعض، وكذا لو أنكر تأكد الثمن أصلا كان القول قوله، فكذا تأكد البعض و أقر بالبعض، ولا يتحالفان.

المشترى قبض العبدين، ثم مات أحدهما وجاء المشترى بالآخريرده بعيب المشترى قبض العبدين، ثم مات أحدهما وجاء المشترى بالآخريرده بعيب فاختلفا في قيمة الميت، فقال البائع: كانت قيمته ألفا، وقال المشترى: قيمته خمسمائة، كان القول قول البائع مع يمينه، وإذا جعلنا القول قول البائع مع يمينه في قيمة الميت إذا حلف البائع، فإنه يقوم الحي قيمة عبد غير معيب، فإن كانت قيمة الحي غير معيب ألف درهم وقيمة الميت ألفا كما يقول البائع ظهر أن الثمن انقسم نصفين فيرد الحي بنصف الثمن ويبقى عليه النصف.

۱۲۰۹۸: وإذا اختلفا في الثمن، وقد خرجت السلعة عن ملك المشترى لا يتحالفان في قول أبى حنيفة وأبى يوسف، والقول قول المشترى مع يمينه، وعلى قول محمد: يتحالفان ويترادان القيمة كما في فصل الهالك، فإن عادت السلعة إلى ملك المشترى، ثم اختلفا في الثمن، فإن عادت بسبب هو فسخ من كل وجه نحو

الرد بخيار الرؤية أو بخيار الشرط أو بخيار العيب قبل القبض، أو بعده بقضاء تحالفا، وإن عادت بسبب جديد من كل وجه نحو الإرث، أو الصدقة أو الشراء لايتحالفان عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وكذا إذا عادت بسبب جديد في حق الثالث وبالفسخ في حق المتعاقدين، كالرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء، والإقالة لايتحالفان عندهما.

9 9 7 1: - وقال محمد في الجامع: رجل اشترى من آخر غلاما وجارية بمائة دينار وقيمة الغلام ألف درهم وقيمة الجارية ألف درهم وقبضهما، ولم ينقد الثمن حتى اختلفا، فقال المشترى: اشتريتهما صفقة واحدة بمائة دينار العبد بثلثي المائة والجارية بثلثها، وقال البائع: بعتكهما بمائة دينار على أن كل واحد منهما بخمسين دينارا، فالقاضي لايلتفت إلى هذا الاختلاف، فإن طعن المشتري بعيب في العبد، وأقيام البينة على أن العيب كان عند البائع حتى ثبت له حق الرد، فكذلك الاختلاف إلا أن يقبل، فيعتبر ويرد المشترى العبد بالعيب، ويأخذ من البائع خمسين دينارا في الحال، ثم تحالفا على الجارية، فإن حلفا ترادا ويرجع المشترى على البائع بحميع المائة فيصل إلى المشتري مايدعي، وإن حلف البائع، ونكل المشتري ثبت كون ثـمن الـعبد خمسين دينارا، فبعد ذلك ينظر: إن كان المشتري حين رد بالعيب أحـذ من البائع خمسين دينارا لاسبيل له على البائع و لا للبائع عليه، و إن كان أخذ منه زيادة على الخمسين رد الزيادة على البائع، وإن حلف المشترى ونكل البائع ثبت أن تُمن العبد ثلثا المائة، فيرجع المشترى على البائع إلى تمام ثلثي المائة، ثم إن محمدا أو جب التحالف في الجارية من غير ذكر خلاف، ولو ماتت الجارية في يد المشتري قبل أن يتحالفا يحلف المشترى على ماادعي من ثمن الجارية، فقد جعل القول قول المشتري ولم يوجب التحالف؛ وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، فأما عند محمد، فالتحالف يجرى عند هلاكهما، فعند هلاك أحدهما أولى، ثم إذا حلف المشترى عندهما إن حلف ثبت أن ثمنها ثلث المائة وثمن العبد ثلثا المائة، ولو نكل المشتري عن اليمين ثبت أن ثمن الجارية خمسون دينارا، وثمن العبد كذلك وقد سلمت

الحارية للمشترى، فيلزمه ثمنها ويرد العبد على البائع بحصته، من الثمن وذلك خمسون دينارا، وعند محمد يتحالفان في الكل، فإن نكل المشترى رجع بخمسين دينارا، وإن نكل البائع رجع المشترى بثلثى المائة، وإن حلفا فسخ القاضى العقد في الحارية على البائع بحميع المائة، وكذلك لو لم يحد بالعبد عيبا لكن استحق العبد كان الحواب في استحقاق العبد ماهو الحواب في الرد بالعيب.

٠٠٠: - قال محمد في الجامع أيضا: رجل اشترى عبدين أحدهما بألف حالة والآخر بألف إلى سنة في صفقة، أو في صفقتين، فوجد بأحدهما عيبا فرده، ثم احتلفا، فقال البائع: رددت عليّ الذي كان ثمنه مؤجلا و بقي عندك الذي كان ثمنه حالا فعليك، أداء ثمنه، وقال المشترى: رددت الذي كان ثمنه حالا، فالقول قول البائع، سواء كان الباقي قائما في يد المشتري أو مستهلكا، وفي الظهيرية: ولا يتحالفان. م: وكذا لو كان أحدهما حبشيا والآخر سنديا، وقد اشترى الحبشي بألف درهم مؤجلة واشترى السندي بألف درهم حالة، ثم رد أحدهما، ثم ماتا جميعا، وقد اختلفا على ماقلنا في المسألة الأولى كان القول قول البائع، ولو كان الثمنان مختلفين بأن كان ثمن أحـدهما بعينه ألف درهم وثمن الآخر بعينه مائتي دينار، فرد أحدهما بالعيب، ثم اختلفا، فقال المشترى: رددت عليك الذي ثمنه مائتا دينار، وقال البائع: لا بل رددت عليّ الذي ثمنه ألف درهم، فإن هلكا أو هلك غير المردود، وقد قبض البائع الثمنين جميعا، فالقول قول المشتري مع يمينه، وإن ادعى المشتري على البائع استرداد الدينار لما كان الثمن مقبوضاً والبائع ينكر هذا جعل القول قول المشتري. والاختلاف متى وقع في جنس الشمنين والسلعة هالكة في يد المشترى لايتحالفان عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ولكن يكون القول قول المشتري مع يمينه، ولم يذكر قول محمد هنا حتى ظنّ بعض مشايخنا أن الاختلاف في المسألة المعروفة فيما إذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن دون مااختلفا في جنس الثمن، والصحيح أن الكل على الخلاف، ولو كان العبدان قائمين بأعيانهما تحالفا، وترادا بالإجماع واسترد المشتري الثمنين من البائع جميعا. احدهما عند المشترى ورد الباقى بالعيب واختلفا فى قيمة الهالك، فقال البائع: كانت ألفى درهم وقيمة المردود ألف درهم، وقال المشترى: لا بل كانت قيمة الهالك خمسمائة وقيمة المردود ألف درهم، فالقول قول البائع مع يمينه، وإن أقاما البيئة، فالبيئة بينة البائع أيضا، ولو قال البائع: كان ثمنها واحدا وكان ألفى درهم، البيئة، فالبيئة بينة البائع أيضا، ولو قال البائع: كان ثمنها واحدا وكان ألفى درهم، وقال المشترى: كان ثمن الهالك خمسمائة وثمن المردود ألفا وحمسمائة، فالقول قول المشترى مع يمينه، والاختلاف متى وقع فى مقدار الثمن بعد هلاك السلعة لايتحالفان عند أبى حنيفة وأبى يوسف ويكون القول قول المشترى مع يمينه، والمسلول الأول.

7 . 1 . 1 . 1 . - وفي جامع الحوامع: باع عبده من رجل فقال: استوفيت ثمنه من فلان وهو ألف، وقال المشترى: بل هو ألفان، فصدقه البائع لم يكن له أخذ ألف أخرى: ولو قال: استوفيت جميع الثمن، له ذلك.

المحاوى: ولو اختلفا في عينية الثمن ودينيته، فادعى أحدهما أن الثمن عين وادعى الآخر أنه دين، فإن كان يدعى العين هو البائع كما إذا قال: بعت منك جاريتي هذه بعبدك هذا، والمشترى يقول: اشتريت منك بألف درهم، فإن كانت الحارية قائمة تحالفا، وإن كانت هالكة عند المشترى سقط التحالف عندهما، فالقول قول المشترى، وعند محمد يتحالفان.

عان المدعى لعين هو المشترى وهو يقول: اشتريت حاريتك بغلامي هذا، وقال البائع: بعتها منك بألف درهم، أو: بمائة دينار، فإن كانت الحارية قائمة تحالفا و ترادا، وإن كانت هالكة، فكذلك تحالفا و ترادا القيمة في قولهم جميعا. ولو كان البائع يدعى بعض الثمن عينا و بعضه دينا، والمشترى يدعى الكل دينا: فإن كان المبيع قائما يتحالفان، وإن كان هالكا فعلى الاختلاف. مدعى البعض عينا والبعض دينا نحو أن يقول: اشتريت منك جاريتك بغلامي هذا، و بألف درهم، وقيمة الغلام خمسمائة،

وقال البائع: بعت منك جاريتي بألف درهم، فإن كان الجارية قائمة تحالفا وترادا، وإن كانت هالكة يتحالفان أيضا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، إلا أن الجارية تنقسم على قيمة الغلام وعلى ألف درهم، فما حاذى بإزاء الغلام وهو ثلث الجارية يرد المشترى، وما حاذى منها بإزاء الألف وهو ثلثا الجارية يرد بألف درهم ولا يرد القيمة، وعند محمد يتحالفان و يترادان.

٢٦٠٦: - وفي الجامع الصغير الحسامي: رجل اشترى عبدين وقبضهما،

ثـم رد أحـدهـما بالعيب و هلك الآخر عنده، يجب عليه ثمن ماهلك عنده و يسقط ثمن مارد، وإن لم يرد يقسم الثمن على قيمتهما، فإن اختلفا في قيمة الهالك فادعى المشترى الأقل والبائع الأكثر، فالقول قول البائع، وإن أقاما البينة، فالبينة بينته أيضا. ۲۶۰۷: م: وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل اشتري من رجل جارية بمحضر من الحاكم بثمن من الورق، ثم مات و نسى الحاكم كم كان الثمن وخاصم البائع الورثة إلى الحاكم وأنكروا ذلك وأراد البائع أخذ الجارية قال محمد: القاضي يقول للبائع: كم كان الثمن؟ فإذا ادعى شيئا سأل عنه الورثة إن كانوا كبارا، فإن كذبوه في ذلك حلفهم على دعواه: بالله ماتعلمون أن أباكم اشترى الحارية بـذلك! ويـقـول لـلـورثة: ادعوا أنتم الثمن! فإذا ادعوا شيئا حلف القاضي البائع البتة، فإن حلف ردوا الجارية إلى البائع، وإن كانت الورثة صغارا نظر الـقـاضي لهم، فإن ادعى البائع ثمنا، ورأى أخذ الجارية بذلك الثمن حيرا لهم أخذ الحارية بذلك الشمن وأعطاه الثمن من جميع المال، وإن لم ير بذلك خيرا لهم استحلف البائع ماكان الثمن أقل من هذا على مقدار الجارية، فذلك المقدار حير لهم، فإن حلف رد الحارية عليهم، وإن كان فيهم كبير وأقر بما قال البائع وأبي أن يحلف عي علمه لزمه في حصته زيادة الثمن فيما بين ماادعاه البائع إلى ماكان خيرا للصغير، وإن كان فيهم كبار غيب انتظرت بهم اليمين، أو كتب القاضي الذي هم بحضرته يستحلفهم على دعواه إن طلب ذلك البائع، وكذلك إذا لم يكن البيع بحضرة القاضي، وادعى الفريقان البيع واختلفا في الثمن، وإن ادعى الورثة وأقاموا

البينة على البائع بالبيع بلا تسمية الثمن قال: شهادتهم باطلة ويستحلف البائع وترد عليه الحارية، وإن كان البائع هو المدعى والورثة يجحدون الشراء: استحلفوا على علمهم، فإن حلفوا بطل البيع وردت الحارية على البائع.

في يديه، ومن رجل آخر بعينه بألف درهم ومائة دينار، وأقام الذي في يديه العبد من الذي في يديه، ومن رجل آخر بعينه بألف درهم: فالعبد للذي في يديه بخمسمائة درهم وحمسين دينارا، إذا أقام البائع بينة على إقرار المشترى أنه اشترى العبد منه بألفين وأقام المشترى بينة على إقرار البائع، أنه باعه بألف أخذ المشترى بألفين، وإن أقام المشترى بينة على إقرار البائع، أنه باعه بألف أخذ المشترى بينة أنه باعه بألفين وأنام البائع بينة أنه باعه بألف، وأقام البائع بينة أنه باعه بألفين في المشترى الألف.

9 . ٢٦٠ ا: - هشام عن محمد: إذا أقر المشترى بثمن يسير والسلعة مستهلكة، فإن أبا يوسف كان يقول: القول للمشترى؛ ثم بحثنا عليه، فرجع وقال: إذا كان من ذلك شئ يتغابن الناس في مثله قبلت قوله؛ قال محمد: فأما أنا فأرى أن ألزمه قيمة ذلك، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في عين هذه الصورة أنه إذا أقر المشترى بما لايتغابن الناس في مثله قبل قوله: قال محمد: لا أقبل ذلك منه وأقضى عليه بقيمة المبيع، قال: فإن كنت لما أردت أن أقضى عليه بالقيمة رجع، وأقر بشئ يتغابن الناس فيه قبلت ذلك منه، وإن كنت قد قضيت عليه بالقيمة لم أقبل رجوعه بعد القضاء.

• ١٢٦١: قال هشام: سألت محمدا عن رجل اشترى من رجل ثوبا، فقال المشترى: اشتريته بعشرين، وقال البائع: بعته بثلاثين، فتحاذبا الثوب وهو في أيديهما فتخرق وانقطع وصار بعضه في يد البائع، وبعضه في يد المشترى ولم يكن المشترى نقد الثمن؟ قال: يتحالفان، فإذا حلفا، فالبائع بالخيار إن شاء سلم الثوب للمشترى بالعشرين ويحط من العشرين نصف مانقص الثوب من العشرين؛ لأن كل واحد منهما قد مد وصار جانيا، قلت: لو كان أمسكه أحدهما ولم يجذبه

و جـذبه الآخر كان الضمان كله على الجاذب؟ قال: نعم قال: وهذا الجواب على قياس قول أبي حنيفة وهو الجواب عي قول أبي يوسف.

۱ ۲ ۲ ۱ ۱ - وفى الذخيرة: ولو اشترى ثوبين وقبضهما واستهلك أحدهما والآخر قائم فى يده، فقال البائع: بعتك ثوبين بثلاثين درهما، وقال المشترى: بعشرين درهما، قال محمد: قال أبو حنيفة: يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، فإن حلفا، فالبائع بالخيار إن شاء أمضى البيع وأخذ العشرين، وإن شاء أخذ الثوب القائم ولا شئ له من ثمن المستهلك.

الم الم ١ ٢ ٦ ١ ٢ - سأل هشام محمدا عن قياس قول أبي حنيفة فيمن اشترى ثوبا وشقه بنصفين وصبغ نصفه والنصف الآخر في يده أبيض، ثم اختلفا في الثمن؟ قال: إن شاء البائع أخذ هذا النصف الأبيض و لا شئ له غيره و لا سبيل له على المصبوغ، وإن شاء تركه، وأخذ ماأقر به المشترى من الثمن.

وقبضها وماتت في يده واختلفا في ثمنها، فقال المشترى: اشتريتها منك بألف درهم وبهذا الوصف، وقال البائع: بعتكها بألف درهم، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يقسم ثمن الحارية على ألف درهم، وعلى قيمة الوصف فإن كان قيمة الوصف خمسمائة درهم كان القول قول المشترى في ثلثي الحارية بألف درهم ولا يتحالفان، وفي ثلث الجارية وهي حصة الوصف يتحالفان، وإن كان الثمن عرضا والمسألة بحالها فإنهما يتحالفان عندهم جميعا، ويفسخ العقد على القائم مقصودا وعلى الهالك حكما وتبعا للقائم باعتبار القيمة، فأما إذا ادعى أحدهما أن بدل السلعة كان ثمنا وادعى الآخر أنه كان عرضا: إن كان مدعى العرض المشترى فإنهما يتحالفان عندهم جميعا، ويغرم المشترى قيمة السلعة يوم قبضها لصاحبه، وإن كان مدعى العرض البائع، فعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف القول قو المشترى مع يمينه و لا يتحالفان ويغرم المشترى الثمن الذي أقر به البائع، فأما

إذا ادعى أحدهما أن بدل السلعة كان ثمنا وعرضا وادعى الآخر أنه كان ثمنا كله إن كان مدعى العرض المشترى، فإنه تقسم السلعة على الثمن الذى أقر به المشترى وعلى قيمة العرض، فما يخص السلعة من الثمن، فالقول قول المشترى مع يحينه عندهما ولا يتحالفان عندهما، ثم يغرم المشترى قيمة حصة العرض من السلعة للبائع، وإن كان مدعى العرض البائع، فالقول قول المشترى في الكل ولا يتحالفان عندهما، وعند محمد في جميع ذلك يتحالفان.

بعينها، فقال المشترى: اشتريتها منك على أنها مائة قفيز بعشرة دراهم، وقال البائع: بعتكها جزافا بعشرة دنانير، وأقاما البينة والحنطة قائمة؟ قال: البينة بينة البائع، وإن أقام المشترى بينة أنه اشتراها منه بأربعة دنانير وعشرة دراهم، وأقام البائع بينة أنه باعها بخمسة دنانير، فالبينة بينة البائع، وإن أقام المشترى البينة أنه اشتراها بخمسة دنانير وعشرة دراهم على أنه مائة قفيز، فو جدها حمسين قفيزا، وأقام البائع بينة أنه باعها بخمسة دنانير جزافا، فالبينة بينة المشترى، وله الخيار إن شاء أخذها بحصته من الثمن وهو ديناران و نصف و حمسة دراهم.

مكايلة بعشرة دراهم، فقال البائع: بعتك جزافا بعشرة، وقال المشترى: اشتريت مكايلة بعشرة، قال: يتحالفان ويترادان، وكذلك كل مايوزن، ولو كان هذا في ثوب، فقال البائع: بعتكه ولم أسم ذراعا، وقال المشترى: اشتريته مذارعة، فالقول قول البائع. وفي الإملاء عن محمد: رجل قال لآخر: اشتريت منك هذا العبد بألف زيوفا، أو: نبهرجة، أو: ستوقة، أو: رصاصا، قال ذلك موصولا قال: فالمقر له بالخيار، فالقول قول المقر له في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: في الزيوف والنبهرجة يتحالفان ويترادان البيع، وأما في الستوقة والرصاص، فالقول قول المشرى.

نوع آخر في الاختلاف في الثمن والأجل

سنة، وأقام مولى الجارية بينة أنه باعه الجارية بألفى درهم: فعلى المشترى ألف حالة وألف إلى سنة، وأقام مولى الجارية بينة أنه باعه الجارية بألفى درهم إلى ثلاث سنين في كل سنة ألف، وقال إلى سنة، ولو قال: بعتها بثلاثة آلاف درهم إلى تنتين في كل سنة ألف، فإنى ألف، وقال المشترى: اشتريتها بألفى درهم إلى سنتين في كل سنة ألف، فإنى أجعل الثمن على المشترى ألفين، وأو خر منها ألفا إلى ثلاث سنين في كل سنة تُلث الألف، وهذا الثلث المؤخر إلى السنة الثالثة من الألفين، فيؤدى في السنة الأولى خمسة أسداس ألف درهم: ثمانية مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا، وفي السنة الثانية كذلك، وفي السنة الثالثة يؤدى ثلث الألف.

۲۲۲۱: وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل ادعى على رجل أنه باعبه هذا الثوب بمائة درهم إلى خمسة أشهر كل شهر عشرين درهما، وأقام على ذلك بينة، وأقام المدعى عليه بينة أنه اشتراه بخمسين درهما إلى عشرة أشهر كل شهر بخمسة قال: إن كان رب الثوب قد أقام البنية على فضل خمسين درهما فأقبل بينته فيه، وقد زعم أن له من المائة كل شهر عشرين، وقد أقر المدعى عليه بخمسين في كل شهر بخمسة، فأدفع إلى المدعى في الشهر الأول خمسة أقرله بها المدعى عليه و خمسة عشر من دعوى المدعى من فضل الخمسين الذي أثبته بالبينة، وكذلك في الشهر الثاني، والثالث، فيأخذ في ثلاثة أشهر ستين درهما: خمسة عشر بحكم إقرار المدعى عليه وخمسة وأربعون بحكم دعواه المؤكدة بالبينة، فإذا أخذ ذلك بقي له من الخمسين التي أقام عليها البينة خمسة يأخذ ذلك في الشهر الرابع بحكم البينة ويأخذ خمسة أخرى أيضا في الشهر الرابع بإقرار المدعى عليه، ومابقي بعد ذلك أخذ في كل شهر حمسة، حتى يتم المائة على الأجل الـذي أقيام الـمـدعي عليه البينة، وروى عن أبي يو سف بخلاف هذا، فإنه يـقـول: الـخـمسـون على الأجل الذي أقام المشترى عليه البينة من المائة التي زعم

المدعى أنها له على المشترى، فأجعل الخمسين على الأجل الذى أقام المشترى عليه البينة بقيت خمسون بزعم المدعى، فأقضى للمدعى بعشرة من هذه الخمسين في كل شهر، لأن المدعى ادعى العشرين من المائة كلها فيكون مدعيا من هذه الخمسين عشرة، وقد عزل خمسين من المائة على دعوى المشترى على أجلها، فيأخذ المدعى في الشهر الأول الخمسة التي المدعى مقر له بها، ويأخذ عشرة من الخمسين الفاضلة، كما ذكرنا أنه ادعى العشرين من المائة كلها فيكون مدعيا من المحمسين الفاضلة، فيأخذ خمسة عشر في خمسة أشهر، فذلك خمسة وسبعون، فبقى هناك خمسة وعشرون يأخذ منها في كل شهر خمسة، فيحصل الاستيفاء في عشرة أشهر. قال محمد: وماذكر من الحواب، فكذلك في الثوب والعبد والدار.

١٢٦١٨ - وفيه أيضا عن محمد: رجل أقام بينة على رجل: إني بعت منك هذا الثوب بمائة درهم تؤديها إلى عشرة أشهر في كل شهر عشرة، وأقام الـمـدعـي عـليـه البينة أنه اشتراه منه بستين درهما في عشرين شهرا في كل شهر ثلاثة: فإني أقبل بينة البائع على فضل الثمن وأقبل بينة المشترى على الأجل، فيأخذ منه البائع خمسة أشهر عشرة؛ لأن المشترى مقرله بثلاثة كل شهر، فيأخذ منه البائع في حمسة أشهر ثلاثة في كل شهر بإقراره، ويأخذ سبعة من الأربعين التي ادعاها البائع فضلا على الستين، فإذا أخذ منه حمسة أشهر عشرة، فقد بقي للبائع من الأربعين الفاضلة خمسة، فيأخذها منه في الشهر السادس و ثـلاثة أخـري قـد أقـر بها المشتري، ثم يأخذ منه بعد ذلك كل شهر ثلاثة، حتى يستوفي المائة، فيأخذ المائة في عشرين شهرا على الأجل الذي أقامه المشتري عليه، وعلى قياس ماروي عن أبي يوسف في المسألة الأولى نقول: هذه الستون التي أقام عليها المشترى البينة من جميع المائة التي زعم المدعى أنها له على المشترى، فأجعل الستين على الأجل الذي أقام عليه المشترى البينة، بقى هناك أربعون بزعم المدعى عليه، فأقضى للمدعى أربعة من هذه الأربعين في كل شهر؛ لأنه ادعمي العشرة في كل شهر من المائة كلها فيكون مدعيا من هذه الأربعين

أربعة في كل شهر فأقضى له بذلك ببينته وأقضى له من الستين التي المشترى مقر بها في كل شهر ثلاثة، ويأخذ من جميع المائة في كل شهر سبعة، فيأخذ هكذا سبعة في عشرة أشهر، فبقى هناك إلى تمام المائة ثلاثون يستوفيها في عشرة أشهر في كل شهر ثلاثة ثلاثة، فيحصل استيفاء المدة في عشرين شهرا على الأجل الذي ادعاه المشترى. قال محمد: لاأجعل الخمسين في المسألة الأولى من المائة كلها ولا الستين في المسألة الثانية من المائة كلها، ألاترى! أن البائع لو قال: بعته بألفين بألف حالة وبألف إلى شهر، وقال المشترى: اشتريته بألف إلى شهرين، وأقاما جميعا اليبنة أنى آخذه منه ألفا الساعة وألفا إلى شهرين من الألفين من النقد والمؤخر، قول أبى يوسف تجعل الألف المؤخرة إلى شهرين من الألفين من النقد والمؤخر، فيجعل خمسمائة حالة و خمسمائة إلى شهر وألف إلى شهرين.

المحمد بن الحسن في رجلين تبايعا شيئا إلى أجل واختلفا في الظهيرية: قال محمد بن الحسن في رجلين تبايعا شيئا إلى أجل واختلفا في الثمن، فقال المشترى: اشتريت هذا الشئ بخمسين درهما إلى عشراء على أن أؤدى إليك كل شهر درهمين و نصفا، وقال البائع: بعتكه بمائة درهم إلى عشرة أشهر على أن تؤدى إلى كل شهر عشرة دراهم، وأقاما البينة قال محمد: تقبل شهادتهما ويأخذ البائع من المشترى ستة أشهر كل شهر عشرة، وفي الشهر السابع سبعة و نصفا، ثم يأخذ بعد ذلك كل شهر درهمين و نصفا إلى أن يتم له مائة.

عشر درهما إلى شهر، وأقام الذى في يده الثوب بينة أنه باعه نصف هذا الثوب بخمسة عشر درهما إلى شهر، وأقام الذى في يده الثوب بينة أنه باعه نصف هذا الثوب بعشرة دراهم حالة؟ قال: يدفع إليه الثوب وله خمسة عشر درهما إلى شهر، ألاترى! أنه لو قال: بعتك هذا العبد بألف حالة، وأقام بينة وأقام الآخر أنه اشترى هذا العبد الآخر بألف إلى سنة: أنهما له بألف إلى سنة.

نوع آخر في الاختلاف في المبيع وفيه بعض مسائل الاختلاف في الثمن

١ ٢٦٢١: - وإذا وقع الاختلاف في المبيع، فقال المشترى: اشتريت منك هـذا العبد بألف درهم، وقال البائع: لا، بل بعت منك هذه الحارية بألف درهم، فلا يخلوا: إما إن كان في يد البائع، أو في يد المشترى،أو في يد ثالث؛ فإن كان في يد المشترى فيلا يخلوا: إما إن قال البائع للمشترى: العبد ملكك لم أبعه منك، وإنما بعتك الحارية بألف درهم ولي عليك ألف درهم ثمن الحارية، وفي هذا الوجه الألف لازم على المشتري والعبد سالم له، وكذلك إن اتفقا على وجوب الألف عليه، ولكن اختلفا في جهته والاختلاف في الجهة في مثل هذا لايضر كمن قال لآخر: لك على ألف درهم من ثمن متاع، وقال الآخر: لا، بل من قرض، وإن قال البائع لـلـمشتري: العبد ملكي مابعته منك، وإنما بعتك الجارية بألف درهم، ذكر هذه المسألة في كتاب الإقرار في موضعين وأجاب في أحدهما أن القول في العبد قـول البائع، وإذا حلف البائع على العبد أخذ العبد ولا شئ على المشترى؛ وأجاب في الموضع الآخر أنهما يتحالفان، وإن كانا في يد البائع، فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما إذا كانا في يد المشترى، وإن كان العبد في يد ثالث: إن صدق صاحب اليد المشتري فيما قال أمر بالتسليم إليه، ثم الحكم فيه ماذكرنا فيما إذا كانا في يـد البائع، وإن قال صاحب اليد: العبد ملكي فالقول قوله مع اليمين، و لاشبيء عملي المشتري، وإن قبال صباحب اليد: العبد للبائع، أمر بالتسليم إليه، و الحكم فيه بعد ذلك ماذكرنا فيما إذا كان في يد البائع.

۱۲۲۲۲ وإن كان المشترى قال: اشتريت منك هذا العبد مع هذه الحارية بألف درهم، وقال البائع: بعت منك هذه الحارية لاغير بألف درهم، فالحواب في هذه المسألة على التفاصيل التي مرت في المسألة المتقدمة.

۱۲۶۲۳: قال محمد في المجامع: رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وقبضه ووهب البائع عبدا آخر للمشترى وسلمه إليه، فمات أحد العبدين،

فحاء المشترى يرد الباقى بالعيب، فقال البائع: لم أبعك هذا العبد بل الذى مات، وهذا العبد وهبته منك، وقال المشترى: لا، بل هذا الحى هو الذى اشتريته منك بألف درهم، ولا بينة لواحد منهما: كان القول قول المشترى مع يمينه، وإذا رجع فيه كان للمشترى أن يرجع على البائع بالثمن الذى نقده، وإذا رجع المشترى على البائع بالثمن رجع البائع على المشترى بقيمة العبد الذى مات فى يده، ولكن هذا البائع بالثمن رجع البائع على المشترى بقيمة العبد الذى مات فى يده، ولكن هذا كله بعد أن يتحالفا، فيحلف البائع، بالله مابعت هذا القائم، فإذا حلف اعتبر القائم موهوبا فى حقه فيرجع فيه، ويحلف المشترى، بالله مااشتريت منه الذى مات، فإذا حلف رجع بالثمن على البائع، وفى الظهيرية: ولو لم يحد المشترى بالعبد عيبا، ولكن أراد البائع الرجوع فى الهبة وقال: إن الحى هو الموهوب، وأنكر المشترى، فالقول قول البائع.

واحد منهما صفقة على حدة وتقابضا، فمات أحدهما والآخر بمائة ديناركل واحد منهما صفقة على حدة وتقابضا، فمات أحدهما عنده، ثم جاء بالباقى ليرده بالعيب، واختلفا في ثمنه، فقال البائع: ثمنه ألف درهم، وقال المشترى: لا بل مائة دينار، كان له أن يرده بالعيب ولا يتحالفان، وكذلك يكون القول قول المشترى في ثمن الهالك عند أبى حنيفة وأبى يوسف مع يمينه، وعند محمد يتحالفان ويرد المشترى قيمة المعيب، وكان على البائع رد الثمنين جميعا، ولو كانا حيين والمسألة بحالها رد المشترى العبد المعيب بالثمن الذى ادعاه من غير تحالف لحصول ماهو المقصود من التحالف وهو الفسخ في المردود بسبب الرد، وتحالفا و تردادا في الباقي، ويرجع المشترى على البائع بالثمنين الشمنين وقبضهما، فمات أحدهما واختلفا في الشمن، فالقول للمشترى مع اليمين، إلا أن يشاء البائع أن يأخذ الحي ولا يأخذ مما يدعى من الزيادة من ثمن الميت شيئا بأن يأخذ ما يقر به المشترى من ثمن الميت، فحينئذ لا يحلف المشترى.

٥ ٢٦٢٥: - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل باع من آخر ثوبا

مرويا، فقبضه أو لم يقبضه، حتى اختلفا، فقال البائع: بعته على أنه ست في سبع، فقال المشترى: اشتريته على أنه سبع في ثمان، فالقول قول البائع مع يمينه.

اشتریت منك بثمانیة دراهم علی أنه ثمان أذرع فی ثمان وهو سبع فی سبع، وقال المشتری: البائع: بعتك بثمانیة دراهم ولم أسم الذراع، فالقول قول البائع فی قول أبی یوسف ومحمد. ولو كان المشتری قال: اشتریته علی أنه ثمان فی ثمان كل ذراع بدرهم، وقال البائع: بعتك بثمانیة دراهم ولم أسم ذراعا، فالقول قول المشتری، ویتحالفان و يترادان علی قولهما.

۱۲۲۲۷: قال هشام: سألت محمدا عن رجل له أجمة تساوى ألفا وفيها قصب يساوى ألفا، فاشترى رجل منه الأجمة بعشرة آلاف درهم، ثم اختلفا، فقال البائع: بعتك القصب، وقال المشترى: إنما وقع الشراء على الأصل؟ فقال: أفسد البيع.

۱۲۲۲ - إبراهيم عن محمد: رجل اشترى تبنا في موضعين بكذا درهما وقبض تبن أحد الموضعين وذهبت الريح بتبن الموضع الآخر واختلفا في مقدار ماقبض وما ذهب، فإن كان ماقبض قائما تحالفا و ترادا، وإن كان مستهلكا، فالقول قول المشترى في قياس قول أبي حنيفة؛ وقال محمد: يتحالفان ويرد المشترى مثل ماأخذ من التبن، والقول فيه قوله.

9 ٢ ٦ ٢ ٦ :- وفي نوادر بشرعن أبي يوسف: رجل اشترى من آخر سرجا، ثم اختلفا، فقال البائع: بعتكه بغير ركابه، وقال المشترى: لا بل مع ركابه؛ أو اشترى خاتما، ثم اختلفا في فصه، فقال البائع: بعته بغير فص، وقال المشترى: لا، بل مع فصه، فإنهما يتحالفان ويترادان.

۰ ۲ ۲ ۲ ۲ :- وفي نوادر هشام: قال: سألت محمدا عن رجل اشترى من رجل كناسة بمائة درهم، ثم اختلفا، فقال المشترى: اشتريت منك رقبة الأرض، وقال البائع: إنما بعتك الكناسة التي عليها؟ قال: ينظر إلى الغالب من الثمن منهما،

فأيهما كان الغالب جعلتهابه، وكذلك هذا في شراء الأجمة، والمبطخة، والمبقلة، وكذلك في شراء النخلة مع الرطب ينظر إلى الغالب.

ونحوها على أيهما وقع البيع: إذا اختلفا في الثياب والحراب والراوية والماء ونحوها على أيهما وقع البيع: اعتبر مقدار الثمن، فإن استوى الأمران في العادة لم يجز، قاله أبو يوسف، وقال أبو حنيفة في رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبضه ونقد الشمن، ثم ادعى المشترى أنه كان مع العبد أمة بعينها في البيع و ححد البائع ذلك: فالقول قول البائع، ولا يرد شيئا من الثمن بعد أن يحلف بالله ماباعه هذه الأمة مع هذا العبد.

هذا العبد بألف درهم، وأقام البينة، وقال المدعى عليه، اشتريته منك وهذا العبد الآخر بألف درهم، وأقام البينة، وقال المدعى عليه، اشتريته منك وهذا العبد الآخر بألف درهم، وأقام البينة: فإنى أجعلهما جميعا بألف، ولو قال المشترى: اشتريتهما منك هذا بخمسمائة، وهذا بخمسمائة، وقال البائع: بعت هذا وحده منك بألف درهم، وأقام البينة: فإنى أجعل عليه الألف للعبد الذى أقام عليه البائع بينة أنه باعه بالألف، وأجعل عليه خمسمائة للعبد الآخر؛ قال: وكان أبو حنيفة يقول: إذا قال المشترى: اشريتهما منك بألف درهم، وأقام البينة وقال البائع: بل بعت هذا وحده بألف درهم، وأقام البينة وقال البائع: بل بعت هذا وحده بألف درهم، وأقام البينة، فعليه ألف وخمسمائة؛ ثم رجع وقال: وهما بألف، وقال زفر: قوله الأول أحب إلى.

۱۲۶۳۳ : - وفي نوادر بشرعن أبي يوسف: إذا قال الرجل لغيره: اشتريت منك هذه الحارية وابنتها بألف درهم، وأقام على ذلك بينة وقيمتهما سواء، وقال

ت ۲ ۲ ۳ ۳ انحرج عبد الرزاق عن معمر قال: سألت حمادا عن رجل اشترى جارية فوطئها، ثم جاء الذي باعها، فقال: بعتك بمائة دينار، وقال الآخر: اشتريتها بخمسين، قال: البينة الآن على البائع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب البيعان يختلفان، وعلى من اليمين؟ ٨ ٢٧٢ برقم: ١٥١٨٦.

البائع: بعت الأم وحدها بألف درهم، فإن أبا حنيفة كان يقول: يأخذهما بألف وخمسمائة؛ ثم رجع وقال: يأخذهما جميعا بألف درهم.

المشترى بعد ذلك: اشتريته بدرهم، وقال البائع: بعته بكذا حنطة بعينها، فالقول المشترى بعد ذلك: اشتريته بدرهم، وقال البائع: بعته بكذا حنطة بعينها، فالقول قول المشترى. وفيه أيضا: رجل اشترى من آخر جارية وقبضها ووطأها، ثم اختلفا في الثمن، فالقول قول المشترى مع يمينه، إلا أن يرضى البائع أن يأخذ الجارية بغير مهر، ولو كان لها زوج لو اشتراها لم يمنع وطؤه من الرد بسبب الاختلاف في الثمن من قبل أن هذا بمنزلة العيب.

۱ ۲ ۲ ۳ ۳ و وليه أيضا: رجل اشترى عبدا و قبضه و فقاً عينه بعد ماقبضه، ثم اختلفا في مقدار الثمن من الدراهم قال أبو حنيفة: القول قول المشترى، ولا سبيل للبائع على العبد، وإن رضى يأخذه كذلك، ولو قال البائع: بعتك بدارك هذه، وقال المشترى: اشتريت بأمتى هذه، رد العبد على البائع وضمن المشترى نصف قيمته يوم قبض، كيف[م] كان ذهاب العين: من جناية المشترى، أو من أجنبى، أو من غير فعل أحد.

1 7 7 7 7: - وفى الذخيرة: إذا اشترى الرجل من آخر جارية بألف درهم ولم ينقد الثمن، حتى ماتت الجارية، ثم اختلفا، فقال البائع: ماتت الجارية في يد المشترى، وقال المشترى: لا، بل ماتت في يد البائع، فالقول للمشترى.

مستهلكا كل شئ أقر المشترى أنه اشتراه به مما هو ثمن لاينقض البيع بهلاكه مستهلكا كل شئ أقر المشترى أنه اشتراه به مما هو ثمن لاينقض البيع بهلاكه واستحقاقه، أو رده بالعيب، فالقول فيه قول المشترى، وكل شئ ليس بثمن وينتقض البيع بهلاكه واستحقاقه أو رده بالعيب لم يصدق فيه المشترى وعلى المشترى قيمة ماقبض، وقال أبو يوسف: لو قال البائع: بعتكه بهذين العبدين، وقال المشترى: اشتريته بهذا العبد وحده، والمبيع مستهلك، فإن اتفقا على أحد فهو بيع ولا يصدق البائع على الآخر.

نوع آخر في دعوى البيع مع دعوى الإعتاق

١٢٦٣٨: - رجل ادعمي عملي آخر: أني بعت منك هذا العبد الذي في يدي بألف درهم واعتقته أنت أيها المشترى، وقال المشترى: ما اشتريته وما أعتقته، فإن أقام البائع بينة سمعت بينته على لاشراء والعتق، وإن لم تكن له بينة وطلب من القاضي أن يحلف المشترى حلفه أو لاً على دعوى الشراء، فإن حلف على دعوي الشراء لا يحلفه على دعوي العتق بعد ذلك، و لكن يعتق العبد على البائع بحكم إقراره أن مالكه قد أعتقه وكان ولاء العبد موقوفا حتى، هذا إذا حلف على دعوى الشراء، وإن نكل عن دعوى الشراء، حتى صار مقرا بالشراء، والآن يحلف على دعوى العتق، فإن نكل ثبت العتق من جهته وكان ولاء العبد له، وإن حلف لم يثبت العتق وكان العبد مملوكا للمشترى، هذا إذا كان العبد في يد البائع، وإن كان العبد في يد المشترى، وباقي المسألة بحالها: فإن أقام البائع بينة على ذلك سمعت بينته على الشراء ولا تسمع بيّنته على العتق عند أبي حنيفة، بحلاف الفصل الأول، وإن لم تكن للبائع بينة يحلف المشتري على دعوى الشراء، فإن حلف لم يحلف على دعوى العتق، وعتق العبد على البائع بحكم إقراره وكان ولاؤه موقوفا، وإن نكل عن دعوى الشراء، فيثبت الشراء بإقراره، ثم لايحلف على العتق بعد ذلك.

9 177 9: - وإذا ادعى على غيره:أنى بعت منك هذا العبد بمائة دينار وأعتقته أيها المشترى، وقال المشترى: اشتريته منك بألف درهم، وما أعتقته، فعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف يحلف المشترى على العتق أولا فلا يشغل بتحليفهما بسبب اختلافهما في جنس الثمن، فإن نكل ثبت العتق وسقط التحالف، وكان القول في الثمن قول المشترى مع يمينه، فيحلف المشترى، بالله لقد اشتريته بألف درهم لا كما يدعى، وإن حلف على دعوى العتق لم يثبت هلاك المعقود عليه، فيتحالفان ويبدأ بيمين المشترى: فإن نكل لزمه مائة دينار وكان العبد مملوكا له،

وإن حلف يحلف البائع بعد ذلك، بالله مابعته بألف درهم كما ادعاه المشترى، فإن نكل فله ألف درهم، وإن حلف فسخ القاضى العقد بينهما بسبب التحالف إذا طلبا أو طلب أحدهما، ثم يصير العبد حرا ويكون ولاء العبد موقوفا، فإن عاد المشترى إلى التصديق كان الولاء له هذا كله قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وأما على قول محمد: يبدأ بالتحالف المشترى ويحلف: بالله مااشتريته بمائة دينار، ويحلف البائع: بالله مابعته بألف درهم، وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوى صاحبه، وإن حلف المشترى على دعوى العتق بعد ذلك، فيحلف المشترى: بالله ماأعتقته، فإن نكل يثبت العتق وفسخ القاضى العقد على القيمة، وإن حلف فسخ القاضى العقد وصار العبد حرا، ويستوى في هذه المسألة إن كان اختلافهما قبل قبض المشترى العبد أو بعده.

• ٢٦٤٠: - وفى واقعات الناطفى: رجل اشترى عبدا واختلفا فى الثمن، فحلف كل واحد منهما بعتقه، فقال البائع: إن بعته إلا بألف فهو حر، وقال المشترى: إن اشتريته إلا بخمسمائة فهو حر، فالبيع لازم، وفى الكبرى: ولا يعتق العبد، م: ولزمه من الثمن ماأقر به.

العبد الذي في يدى بمائة دينار وأعتقه أنت، وقال المشترى: مااشتريته إلا نصفه العبد الذي في يدى بمائة دينار وأعتقه أنت، وقال المشترى: مااشتريته إلا نصفه بخمسمائة درهم وما أعتقته، فإن على قول أبى حنيفة وأبى يوسف يحلف المشترى أولا على العتق، ولا يشتغل بتحليفهما بسبب اختلافهما في جنس الثمن، فيحلف المشترى على دعوى العتق أولا، فإن نكل ثبت العتق من جهة المشترى، فيحلف بالله مااشتريت الكل بمائة دينار ولقد اشتريت النصف بخمسمائة درهم، فإن نكل صار مقرا بشراء الكل بمائة دينار، وقد ثبت العتق منه وكان الولاء له، وإن حلف فقد انتفى شراء الكل بمائة دينار وثبت شراء النصف بخمسمائة درهم، وعاد النصف الذى انتفى الشراء عنه إلى ملك البائع، وعتق نصف العبد على المشترى وعتق النصف الأخر على البائع عند أبى حنيفة، وعلى قول أبى يوسف عتق كل

العبيد على المشتري والولاء له. وإن حلف على العتق انتفي العتق من جهته، فيشتغل الآن بتحليفهما بسبب الاختلاف في جنس الثمن، ويبدأ بيمين المشترى، فيحلف بالله مااشتريته بمائة دينار، ولقد اشتريت نصفه بخمسمائة درهم، فإن نكل لزمه الشراء بمائة دينار، وكان العبد رقيقا، وإن حلف يحلف البائع، بالله مابعت نصفه بخمسمائة درهم، ولقد بعت كله بمائة دينار، فإن نكل انتفى العقد عن أحد النصفين وعتق ذلك النصف على البائع، ثم الإعتاق عند أبي يوسف لايتجزى، فإذا عتى أحد النصفين على البائع عتق النصف الآخر عليه، وعند أبي حنيفة الإعتاق يتحزى، فالنصف الذي ثبت فيه المبيع مملوك للمشتري، ثم يخير المشتري في النصف الذي ثبت فيه البيع بين إمضاء العقد وبين الفسخ، فإن احتار المشتري الفسخ عاد النصف الآخر إلى ملك البائع وعتق عليه بلا خلاف بحكم إقراره السابق، ولا سعاية له على العبد أصلا لا في النصف الذي انتفي البيع عنه ولا في الـنصف الذي عاد إليه بحكم الفسخ، وإن اختار المشترى، إمضاء العقد كان له أن يستسعى العبد في نصف قيمته، فإن كان جنس الثمن متحدا وكان في السعاية فـضـل يتـصـدق بالفضل، هذا إذا لم يحلف البائع ونكل عن اليمين، فأما إذا حلف فالقاضي يفسخ العقد في النصف الذي اتفقا على البيع فيه إذا طلبا أو طلب أحـدهما وعاد ذلك النصف إلى ملك البائع، وعتق العبد عليه مجانا من غير سعاية، هـذا كـلـه قيـاس قـول أبـي حنيفة وأبي يوسف، وأما على قياس قول محمد: بدئ بالتحالف في العقد ويحلف المشترى أولا، ثم يحلف البائع على نحو مابينا، وأيهما نكل عن اليمين لزمه دعوي صاحبه، وإن حلفا يحلف المشتري على دعـوي الـعتـق لما مر، هذا كله إذا اختلفا قبل قبض العبد، وأما إذا اختلفا بعد قبض العبد وباقي المسألة بحالها قال في الكتاب: الحواب على ماو صفت لك قبل القبض إلا في خصلة واحدة أنه: لاخيار للمشتري هنا بين الفسخ والإمضاء في النصف الذي ادعى الشراء فيه، ولكن يستسعى العبد في نصف قيمته، قال مشايخنا: وهنا خصلة أخرى: أنه إذا قبض المشتري نصف القيمة من العبد لايتصدق بشيئ وإن كانت القيمة من جنس الثمن، وكان فيها فضل عن الثمن.

المشترى على الملك، فإن الملك، فإن المشترى علاما شراء صحيحا، فادعى رجل أن الخلام كان له أعتقه منذ سنة: فإن القاضى يسأل المدعى البينة على الملك، فإن أقام البينة على الملك عتى العبد عليه بإقراره، وإن لم تكن له البينة يستحلف المشترى على دعوى الملك، فإن حلف عتى عليه والولاء له.

نوع آخر في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد

و تقابضا، ثم تقايلا البيع حال قيام الحارية، حتى صحت الإقالة، ثم اختلفا في و تقابضا، ثم تقايلا البيع حال قيام الحارية، حتى صحت الإقالة، ثم اختلفا في مقدار الثمن، فقال المشترى: كان الثمن ألف درهم ولى عليك أيها البائع ألف درهم، وقال البائع: كان الثمن خمسمائة وعلى أن أرد عليك خمسمائة أيها المشترى، و لا بينة لواحد منهما: ذكر أنهما يتحالفان - والله أعلم.

الفصل الثاني عشر في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما، وفي الحط والإبراء من الثمن، وفي هبة الثمن هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه: في الزيادة المتولدة في المبيع

مبيعة، فإن حدثت قبل القبض: كان لها حصة من الثمن على اعتبار القبض، فإن ورد القبض على العقد، وعلى الزيادة قسم الثمن على الأصل يوم العقد، وعلى الزيادة يوم القبض، وإن حدثت هذه الزيادة بعد القبض: كانت مبيعة تبعا ولا حصة لها من الشمن أصلا، وإذا ورد القبض على الأصل والزيادة: قسم الثمن على الأصل والزيادة، وتعتبر في الانقسام قيمة الأصل يوم العقد وقيمة الزيادة يوم القبض.

مقطت المبيع قبل القبض سقطت حصته من المبيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن، ويقسم الثمن على قيمة الأصل يوم العقد، وعلى قيمة النماء يوم الاستهالاك، ولو استهلك البائع النمأ بطلب حصته على مابينا، ولا خيار للمشترى في قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: له الخيار.

التمر: فإن عند أبى يوسف يأخذ التمر بحصتها من النخلة، وعن محمد: يأخذ التمر والمنخلة بإن عند أبى يوسف يأخذ التمر بحصتها من النخلة، وعن محمد: يأخذ التمر والمنخلة بحصته ما من الأرض، وبيانه: إذا كانت الأرض تساوى ألف، والتمر يساوى ألفا، فإن عند أبى يوسف يقسم الثمن على الأرض والنخل، ثم ما أصاب النخل يقسم الثمن نصفين، فيسقط الربع، وعند محمد يقسم أثلاثا فيسقط الثلث.

نوع آخر في الزيادة المشروطة

المثمن صحيحة ثمنا والمثمن صحيحة ثمنا والمثمن صحيحة ثمنا والمثمن صحيحة ثمنا ومثمنا، ويلحق بأصل العقد، ويجعل كأن العقد ورد من الابتداء على الأصل والزيادة، وفي الينابيع: بيانه في مسائل.

العقد ثوبا آخر، ثم اطلع على عيب في أحد الثياب: إن كان قبل القبض، فالمشترى

البخدادة فحننا إلى المسجد، فوجدته على باب المسجد، قال: الآن قدمت؟ قلت: نعم، فاشتراه منى بأوقية، ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم قبلى وقدمت بالغدادة فحننا إلى المسجد، فوجدته على باب المسجد، قال: الآن قدمت؟ قلت: نعم، قال: فدع جملك وادخل فصل ركعيتن، فدخلت فصليت، فأمر بلالا أن يزن لى أوقية، فوزن لى بلال، فأرجح لى فى الميزان، فانطلقت حتى وليت، فقال: ادعوا لى جابرا، قلت: الآن يردّ على الجمل، ولم يكن شئ أبغض إلى منه، قال: خذ جملك ولك ثمنه. صحيح البخارى، البيوع، باب شرى الدواب والحمير الخ 1/ ۲۸۲ برقم: ٥٠٠ - ف: ٧٩٧.

وقول المصنف: "والمشمن" أخرج البيهةي عن العرباض بن السارية السلمي قال: بعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم بكرا، فحثت أتقاضاه، فقلت: يارسول الله! أقضني ثمن بكري، قال: نعم، لاأقضيكها إلا بنحتية، ثم قضاني فأحسن قضائي، ثم جاء أعرابي فقال: يارسول الله! اقضني بكري، فقال: هو لك، إن خير القوم خيرهم قضاء. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب الرجل يقضيه خيرا منه بلاشرط طيبة به نفسه // ٢٧٩ برقم، قال: ١١١٠٠.

وأخرج ابن أبي شيبة عن ماهان قال: مرّ ابن مسعود على رجل يزن ذريرة، قال: أرجح؟ فقال: أقم لسان الميزان، فإذا استقام فزده من مالك ماشئت. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، والأقضية، في الرجل يشتري الشئ فيستزيد ١ / ١٨٦ ، برقم: ٢١٩٠٣.

جدت بيعا فاستزدت شيئا، ثم و جدت بالبرزاق عن الثورى: إذا ابتعت بيعا فاستزدت شيئا، ثم و جدت بالبيع عيبا، فرددته، فرد الزيادة و البيع جميعا، إلاّ أن يشاء أن يسلم إليك الزيادة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يستزيد في الشراء لمن الزائد؟ ٨/ ٢٩٣ برقم: ١٥٢٦٩.

بالخيار: إن شاء فسخ البيع في جميعها، وإن شاء رضى بها؛ وإن كان بعد القبض فله أن يرد المعيبة، وكذلك لو زاد المشترى للبائع عشرة دراهم.

9 ٢ ٦ ٦ ١ : - ومنها: إذا اشترى عبدا بمائة درهم، ثم زاد المشترى رطلا من خمر فقبل البائع: صحت الزيادة ويلحق بأصل العقد، فيفسد البيع عند أبى حنيفة، وقالا: لاتصح الزيادة فلا يفسد البيع. وعلى هذا الخلاف: إذا باع ذهبا بذهب أو فضة بفضة، فزاد أحدهما لصاحبه بعد العقد شيئا آخر فقبل ذلك صاحبه، فالزيادة حائزة، سواء كان المعقود عليه قائما على حاله، أو لم يكن، وهذا مذهب علمائنا الثلاثة، وعند الشافعي: لاتصح ثمنا ومثمنا، إنما تصح هبة مبتدأة حتى لا تتم إلا بالتسليم والتسلم، وقال زفر: لاتصح أصلا؛ والصحيح مذهب علمائنا الثلاثة.

بقاء المبيع و كونه محلا للمقابلة في حق المشترى في الثمن في ظاهر الرواية بقاء المبيع و كونه محلا للمقابلة في حق المشترى حقيقة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن شيئا من ذلك ليس بشرط، حتى أن على رواية الحسن تصح الزيادة بعد هلاك المبيع، وفي ظاهر الرواية لاتصح. وروى عن محمد أن شرط صحة الزيادة كون المبيع قابلا للمقابلة في حق النادة كون المبيع قابلا للمقابلة في حق المشترى، حتى أن على هذه الرواية تصح الزيادة من المشترى في الثمن بعد ما المشترى المبيع أو وهب وسلم أو تصدق وسلم، وفي الذعيرة: وفي ظاهر الرواية لاتصح الزيادة، والصحيح ماذكر في ظاهر الرواية.

۱ ۲ ۲ ۲ ۱: - وفي المنتقى: وإذا اشترى غلاما بأمة وتقابضا وهلك أحدهما ثم زاد أحدهما للآخر في المبيع جاز في قول أبي حينفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يجوز؛ وأجمعوا على أن الحط بعد هلاك المبيع جائز. ولو اشترى جارية وقبضها وماتت في يده، ثم زاد البائع جارية أخرى لا يجوز، وقال محمد: إن الزيادة هاهنا جائزة؛ لأنه يأخذ قسطا من الثمن، والثمن قائم، ولو زاد المشترى للبائع لم يجز. وإذا زاد أحد المتعاقدين للآخر فلم يقبل الزيادة حتى افترقا بطلت.

۲ م ۲ ۲ ۲ ۱: - وإن مات أحد المتعاقدين جازت الزيادة من ورثتهما كما جازت منهما، ويظهر حكم الاستحقاق والمرابحة والتولية حتى تجوز الزيادة في الكل. ويقاس على الباقي في الحط في الشفعة حتى يأخذ بما بقي من الحط، وإنما كان للشفيع أن يأخذ بدون الزيادة لما في الزيادة إبطال حقه الثابت.

۱۲۲۵۳: ولو زاد في الثمن بعد مارهن المبيع أو آجر تصح الزيادة. ولو زاد المشترى في الثمن بعد ماقطع يد المبيع، وأخذ المشترى أرشه صحت الزيادة. ولو زاد المشترى في الثمن بعد مامات المبيع لاتصح الزيادة.

2 1770: - وفي القدوري: وإذا صار المبيع مما لايجوز العقد عليه نحو أن يعتق المشترى، أو يستولده، أو يدبره، أو يكون عصيرا فيخمره، أو يخرجه المشترى عن ملكه، أو يهلك، ثم زاد فالزيادة جائزة في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لاتجوز. وعلى هذا الخلاف: إذا زاد الزوج في مهر المرأة بعد موتها.

١ ٢ ٦ ٥ ٥ - وفي البقالي: وتحوز الزيادة في المبيع بعد هلاك المبيع،
 بخلاف الزيادة في الثمن في ظاهر الرواية، وهكذا ذكر ابن سماعة في نوادره.

۲ ۲ ۲ ۲ ۲: - ولو زاد بعد ماصار الخمر خلا صحت الزيادة بلا خلاف، وإذا اشترى شاة وذبحها ولم يسلخها، أو سلخها، ثم زاد في الثمن صحت الزيادة، وهكذا ذكر في الجامع، وفي المنتقى رواية مجهولة أنه لاتجوز الزيادة.

۱۲۲۵۷: ولو اشترى غزلا وقبضه ونسجه ثوبا، ثم زاد في الثمن بطلت الزيادة، ولو اشترى ثوبا فقطعه وخاطه قميصا، ثم زاد في الثمن صحت الزيادة، وكذلك إذا اشترى حديدا وضربه سيفا، ثم زاد في ثمنه صح. ولو اشترى حنطة وطحنها، ثم زاد في الثمن شيئا صحت الزيادة على ظاهر الرواية، وقال أبو يوسف ومحمد: لاتصح الزيادة.

۱۲٦٥۸: - وفى الفتاوى الخلاصة: أحد عشر شيئا إذا فعله المشترى، ثم زاد فى الشمن لايصح: إذا كانت حنطة فطحنها، أو دقيقا فخبزه، أو لحما فحمله قلية أو سكباحا، أو كان عبدا، فأعتقه، أو كاتبه أو دبره، أو استولد

الحارية، أو قطنا فغزله، أو غزلا فنسحه، أو كاتب حارية فماتت، ولو فعل ثمانية، ثم زاد يحوز؛ لو كانت شاة فذبحها، أو محلوجا فندفه، أو غير محلوج، أو كرباسا فخاطه من غير أن يقطع.

9 1 7 7 0 - وفى السراحية: اشترى ثوبا فخاطه قميصا، م: أو حديدا فجعله سيفا، أو كانت جارية فرهنها أو آجرها، وكذلك المزارع إذا زاد رب الأرض السدس في نصيبه والبذر منه قبل أن يستحصد، جاز.

٠ ٢٦٦: ثم في كل موضع تصح الزيادة من المشترى تصح الزيادة من الأجنبي. ثم الزيادة من الأجنبي لاتخلوا: إما أن تكون مطلقة، أو مقيدة بالثمن، وإما أن تكون مشروطة في العقد، أو ملحقة به، وإما أن تكون الزيادة بأمر المشتري أو بغير أمر المشتري، فأما إذا كانت الزيادة مشروطة في العقد، فإن كانت بغير أمر المشترى، وكانت مطلقة غير مقيدة بالثمن فصورتها: رجل ساوم رجلا بعبد له بألف درهم وأبي المالك إلا أن يبيعه بألف وخمسمائة، فقال أجنبي لصاحب العبد: بعه إياه بألف على أني ضامن لك خمسمائة سوى هذه الألف، فباعه إياه بـألف ولـم يشترط شيئا في البيع، فالبيع جائز والخمسمائة التي ضمن الرجل للبائع باطلة، وإن كانت مقيدة بالثمن فصورتها: إذا قال الأجنبي لصاحب العبد: بعه بـألف درهم على أني ضامن لك خمسمائة من الثمن سوى الألف، فباعه إياه، جاز وو جب الألف على المشتري، والخمسمائة على الأجنبي، ولو كان المشتري أمر الأجنبي بالضمان والمسألة بحالها كان البيع جائزا إذا لم يشترط ضمان الخمسمائة في البيع، وإنما ذكر هذه المسألة تحرزا عن البيع بشرط الكفالة، فإن هناك بين العلماء خلاف، وفيه قياس واستحسان، فإذا جاز البيع هنا كان للبائع أن يأخذ الخمسمائة من الكفيل بحكم الضمان، يريد به: إذا كان الكفيل قال: على أنبي ضامن لك خمسمائة الثمن، فإن أراد البائع أن يطالب المشتري بالخمسمائة لـم يكن له ذلك، وإن أدى المشتري الألف والخمسمائة إلى البائع أجبر البائع على القبول منه، وإن كان لايجبر المشترى على إعطاء الخمسمائة إذا أبي ذلك، بمنزلة

المؤكل إذا أدى الثمن يجبر البائع على القبول منه، وإن كان لايجبر هو على الدفع ابتداء؛ وليس للكفيل أن يرجع على المشترى يريد به، إذا أدى المشترى الألف والخمسمائة إلى البائع، كالمؤكل إذا نقد الثمن من مال نفسه لايكون للوكيل حق الرجوع عليه بشئ من مال نفسه.

الزيادة ملحقة به بأن اشترى رجل عبدا بألف درهم وقبضه، أو لم يقبضه حتى الزيادة ملحقة به بأن اشترى رجل عبدا بألف درهم وقبضه، أو لم يقبضه حتى زاد رجل أجنبي في ثمنه خمسمائة: فإن فعلها بإذن المشترى فهو على المشترى دون الأجنبي، وإن كان زاد بغير إذن المشترى، فإن لم يضمن الزيادة و لا أضافه إلى مال نفسه و لا إلى ذمته كانت الزيادة موقوفة على رضا المشترى، وإن كان حين زاده الخمسمائة قال: على أنى ضامن لها، أو قال: على أنها على، فهي لازمة للأجنبي؛ فبعد ذلك: إن أجازه المشترى لم تعمل فيه الإجازة، بخلاف ماإذا لم يضمنها و لا أضافها إلى ذمته.

إنك قد أغليت على، أو: بعتنى بأكثر ممايساوى، فقال البائع: إنى قد بعت بعشرة إنك قد أغليت على، أو: بعتنى بأكثر ممايساوى، فقال البائع: إنى قد بعت بعشرة وقد كان باعه بعشرين، فهذا حط للعشرة من الثمن، ولو كان البائع قال للمشترى، قد أرخصته عليك و بعتك بنصف الثمن، فقال المشترى: قد اشتريته بعشرين، وقد كان اشتراه بعشرة، فهذا من المشترى زيادة فى الثمن، ولو لم يكن الأمر على هذا الوجه، ولكن البائع قال للمشترى: بعتكه ثانيا بعشرين، فتراضيا عليه، وكان البيع الأول بعشرة ينفسخ البيع الأول بالثانى، وكذلك لو كان المشترى قال للبائع: اشتريته منك ثانيا بعشرين ينتقض الشراء الأول بالثانى؛ قال: ولا يشبه هذا الأول. ثم قال: إذا ذكر غلاء أو رخصا فهو زيادة وحط، وإذا لم يذكر فهو نقض للبيع الأول.

اشترى من آخر تُوبا بعشرة دراهم وأرجح له دانقا قال: إنى لا أقبله حتى يقول: أنت

فى حل، أو يقول: هو لك، فإن فعل ذلك باعه المشترى على عشرة دراهم يعنى مرابحة أو تولية، ولو وجد به عيبا رده بعشرة.

2 ٢٦٦٤: - وفي نوادر بشرعن أبي يوسف: رجل اشترى من آخر عبدا على أن البائع بالخيار، ثم إن المشترى قال للبائع: أصالحك على مائة درهم أعطيكها على أن تسلم المبيع، ففعل: جاز، وهذه زيادة، ولو كان الخيار للمشترى، فقال البائع: أصالحك على أن أحط عنك مائة أو أزيدك شيئا على أن تقبل البيع، فهذا جائز أيضا.

١٢٦٦٥ وفي المنتقى: إذا مات البائع والمشترى والسلعة قائمة، ثم زاد
 وارث أحدهما وارث الآخر شيئا فهو جائز في قولهم جميعا.

وتقابضا، وتفرقا، ثم اتفقا فزاد المشترى للبائع فى الثمن عشرة دنانير: صحت الزيادة بشرط قبض الزيادة فى مجلس الزيادة. ولو زاد فى الثمن أحد المبيعين أمرا، فيه بشرط قبض الزيادة فى مجلس الزيادة. ولو زاد فى الثمن أحد المبيعين أمرا، فيه روايتان والأصح هو الجواز. ولو قال: زدت كذا فى ثمن أحدهما، صرفه المشترى إلى أيهما شاء، ولو زاد البائع عرضا صرفه إلى أيهما شاء، وفى رواية الحسن: لايجوز، ولو زاد فى الثمن المؤجل جاز والزيادة حالة، إلا أن يذكر الأجل.

نوع آخر يرجع إلى قيمة الزيادة في بعض المعقود عليه

فى الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما، حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على الزيادة المشروطة مادام المبيع قائما، حتى كانت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع دون الولد، لأن الولد تبع والتبع لايستتبع غيره مادام الأصل باقيا، وإذا صارت الزيادة المشروطة زيادة على المبيع، فالثمن أو لا ينقسم على المبيع وعلى الزيادة المشروطة، ثم ماأصاب المبيع ينقسم عليه، وعلى الولد لكون الولد مبيعا، فإن المتولد من المبيع مبيع، ويكون الانقسام باعتبار القيمة، وتعتبر قيمة الأصل يوم العقد وقيمة الزيادة المشروطة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم قبض

الولد، وهذا لما ذكرنا قبل هذا أن الثمن إنما يقابل بما هو مقصود بالعقد، والمبيع صار مقصودا بإيراد العقد عليه والزيادة بالشرط والولد بالقبض الذي هو ملحق بالعقد، فاعتبرنا في الانقسام قيمة المبيع يوم العقد وقيمة الزيادة يوم الشرط وقيمة الولد يوم القبض.

٣٦٦٨: - ولهـذا قـال محمد: رجل اشترى من آخر جارية قيمتها ألف درهم، فولدت الجارية قبل القبض ولدا قيمته ألف درهم، ثم إن البائع زاد المشتري غلاما يساوي ألف درهم ورضي به المشتري، ثم ازدادت قيمة الولد فصارت ألفي درهم فجاء المشتري، وقبضهم ونقد الألف ووجد بالولد عيبا رده بثلث الألف، وإن و جد بالأم عيبا ردها بسدس الألف؛ و كذلك لو لم تلد الجارية لكن كانت عينها بيضاء وقت العقد مذهب البياض عن عينها، ثم إن عبدا فقأ عينها عند البائع فدفعه مولاه بالجناية إلى البائع، ثم زاد البائع المشتري عبدا يساوي ألفا، فهذا والأول سواء، إذا قبضه المشترى ينقسم الثمن على قيمة الجارية وقت العقد وعلى قيمة الزيادة يوم زادها، ثم مأصاب الجارية ينقسم على قيمتها وقت العقد وعلى قيمة المدفوع بالعين يوم قبضه المشترى، فإذا وجد بأحدهم عيبا رده بالخصومة وهذا الذي ذكرنا إذا كانت الجارية بيضاء العين عند البائع، فانجلي البياض عند البائع، ثم جاء عبد وضرب عينها، حتى عاد البياض فدفعه به، فأما إذا كانت عيناها صحيحتين عند البيع و قيمتها ألف درهم، و جماء عبد وضرب عينها عند البائع، حتى ابيضت فدفعه مولاه إلى البائع، ثم زاد البائع المشتري عبدا يساوي ألف درهم، ثم جاء المشتري وقبضهم جميعا، فهاهنا لايجعل العبد المدفوع بمنزلة الولد، بل يقسم الثمن أو لا على قيمة الحارية يوم العقد وعلى قيمة الزيادة نصفين، ثم ما أصاب الجارية ينقسم عليها وعلى العبد المدفوع نصفين قلت قيمة العبد أو كثرت، بخلاف الفصل الأول، فإن هناك مأصاب الحارية ينقسم على قيمتها يوم العقد وعلى قيمة العبد المدفوع يوم القبض، قال: ولو ولدت الجارية المبيعة قبل القبض ولدا وجاء عبد

وضرب عينها التي كانت بيضاء وقت العقد، فانجلي البياض عنها، حتى عاد البياض بسبب ضربه ودفع العبد به، ثم ماتت الجارية بسبب آخر غير فقئ العين، ثم زاد البائع المشترى في المبيع زيادة تساوى ألف درهم ورضى به المشترى صحت الزيادة، فإذا قبض المشترى يقسم الثمن على قيمة الجارية يوم العقد وعلى قيمة الولد، أو العبد المدفوع يوم قبضها المشترى، فحصة الجارية تسقط بهلاكها قبل القبض، وحصة الولد والعبد المدفوع يوم قبضها المشترى تقسم عليه وعلى الزيادة، وتعتبر قيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد، والعبد المدفوع يوم قبض المشترى، فإن لم يقبض المشترى شيئا من ذلك حتى هلكت الزيادة هلكت بحصتها، ويتخير المشترى إن شاء أخذ الولد أو العبد المدفوع بحصته من الشمن، وإن شاء ترك، وإن هلك الولد أو العبد المدفوع قبل القبض وبيعت الزيادة فللبائع أن يمسك الزيادة عن المشترى.

فسات فزاد البائع عبدا وقيمة كل واحد ألف وزاد الولد ألفا، فقبضهم: قسم الثمن فسات فزاد البائع عبدا وقيمة كل واحد ألف وزاد الولد ألفا، فقبضهم: قسم الثمن أولا على الأمتين نصفين، فما أصاب الأم قسم على الأم وولدها أثلاثا اعتبارا بقيمة الولا على الأمتين نصفين، فما أصاب الأم قسم على الأم وولدها أثلاثا اعتبارا بقيمة الولد يوم القبض وبقيمة الأم يوم العقد، وسقط قسطها بهلاكها، وثلث الثمن للولد، ثم يقسم العبد والزيادة على مافي الولد والحية من الثمن وهو ثلثا الألف خمسي العبد والحية ثلاثة أخماس، وقسم مافي الولد من الثمن وهو ثلثا الألف عليه وعلى خمسي الزيادة أسداسا بقدر قيمتها وقيمة خمسي الزيادة أربعمائة وقيمة الولد ألفان، فجعل كل أربعمائة سهما، فصار خمسا الزيادة سهما وصار الولد خمسة أسهم، وما في الحية عليها وعلى ثلاثة أخماس العبد أثمانا بقدر قيمتها وقيمة الحية ألف وقيمة ثلاثة الأخماس الزيادة شتمائة، فجعل كل مائتين سهما، فتكون الأمة خمسة أسهم وثلاثة أخماس الزيادة ثلاثة أسهم، فكان الكل شمانية أسهم، فلو هلك الولد قبل قبضه ظهر أنه لايقابله شئ، وأن الأم هلكت بنصف الثمن والنصف في الحية والزيادة تتبع الحية وخير المشترى، ولو بقي

وقيمته ألف سقط بموت الأم الربع وقيمته ربع، فيقسم مافيه عليه وعلى ثلث العبد الزيادة؛ لأنه ينقسم بين الولد والحية أثلاثا: ثلثاه تبعا لها وثلثه تبع للولد، أرباعا بقدر قيمتها: ربعه في ثلث الزيادة وثلاثة أرباعه في الولد، وما في الحية عليها ثلثي العبد أحماسا: ثلاثة أحماسه في الحية وحمساه في ثلثي الزيادة.

البائع، ثم هلكت الأم فزاد البائع جارية أخرى: قسم الثمن أو لا على الأم وولدها، البائع، ثم هلكت الأم فزاد البائع جارية أخرى: قسم الثمن أو لا على الأم وولدها، ثم ماأصاب الولد قسم بينهما وبين الزيادة على قدر قيمتها، تعتبر قيمة الأم يوم العقد، وقيمة الولد قبل العقد، وقيمة الولدة بل القبض بطل البيع كله وظهر أن الزيادة لم تصح.

۱۲۲۷: ولو اشترى جارية قيمتها ألف، فولدت بنتا قبل القبض قيمتها خمسائة، ثم صارت قيمتها ألفين، ثم ولدت هذه البنت في يد البائع ولدا قيمته ألف، ثم صارت قيمة الأم الأولى خمسمائة، ثم قبض المشترى الكل فإن وجد بالأم عيبا ردها بربع الثمن، وإن وجد بالبنت الأولى عيبا ردها بنصف الثمن، إن وجد بالبنت الأخرى عيبا ردها بربع الثمن.

خمسمائة، فصارت قيمة الذي كانت قيمته خمسمائة ألف درهم وقيمة الآخر خمسمائة، فصارت قيمة الذي كانت قيمته خمسمائة ألف درهم أيضا، ثم زاد المشترى في الثمن شيئا: صحت الزيادة، وتنقسم الزيادة عليهما أثلاثا، فإن وجد المشترى بأحد العبدين عيبا رده بحصته من الأصل والزيادة، وإن مات أحدهما، ثم زاد المشترى في الثمن صحت الزيادة في حق القائم دون الهالك، حتى لو كان القائم هو الذي قيمته ألف صح ثلثاها، وإن كان القائم هو الآخر صح ثلثها، وكان ينبغي أن لاتصح الزيادة أصلا؛ لأنه جمع بين الحي والميت في حق الزيادة، ولو جمع بين الحي والميت في حق الزيادة، ولو الزيادة؛ ولو أعتق أحدهما أو دبره، أو كانت أمة فاستولدها، أو باع أحدهما، فهذا وما لومات أحدهما سواء.

وتقابضا، أو لم يتقابضا حتى زاد المشترى مائة فى ثمن أحد العبدين بعينه، أو قال: وتقابضا، أو لم يتقابضا حتى زاد المشترى مائة فى ثمن أحد العبدين بعينه، أو قال: فى ثمن أحده ما، ولم يعين قال: لاتجوز الزيادة. ثم قال: وإن كان لكل واحد منهما ثمن على حدة، وزاد فى ثمن أحدهما بعينه جاز، وكذلك إذا زاد فى ثمن أحدهما لابعينه جاز، وكذلك إذا زاد فى ثمن أحدهما لابعينه حاز، وجعل القول قول المشترى فى إضافة الزيادة إلى أحد الشمنين. وذكر فى موضع آخر من هذا الكتاب: إذا اشترى عبدين صفقة واحدة بألف درهم، ثم زاد المشترى مائة فى ثمن أحد العبدين بعينه قال: القياس أن تجوز الزيادة ويقسم الثمن على العبدين، ولم تدخل الزيادة فى حصة العبد الذى زيدت فيمه؛ وكذلك إذا زاد حارية فى ثمن أحدهما بغير عينه جاز، وكان للمشترى أن يصفيفها إلى أيهما شاء، وكذلك إذا زاد عرضا.

المشترى عبدا بألف، ثم زاد المشترى عبدا بألف، ثم زاد المشترى عبدا بألف، ثم زاد المشترى في الثمن عرضا يساوى ألفا، فهلك العرض قبل التسليم، بطل البيع في نصف العبد، فإن رد الثانى بعيب بقضاء: رده البائع على بائعه؛ لأنه عاد إليه كله بقديم ملكه.

نوع آخر: في الحط والإبراء من الثمن وفي هبة الثمن للمشتري

2 1 7 7 7 . - حط بعض الثمن صحيح، ويلتحق بأصل العقد عندنا كالزيادة غير أن بين الحط والزيادة فرق من وجهين، أحدهما: أن الحط صحيح، سواء بقى المبيع محلا للمقابلة وقت الحط أو لم يبق محلا، بخلاف الزيادة على ظاهر الرواية، الثانى: أن من اشترى عبدين صفقة واحدة بألف درهم، فحط عن المشترى مائة كان الحط نصفين، ولو زاد المشترى في هذه الصورة مائة تنقسم الزيادة على

[•] ۲ ۲ ۲ ۱: – أخرج عبد الرزاق عن هارون ابن رئاب قال: اشترى ابن عمر بعيرا، فصر به على قوم، فأخبرهم بكم أخذه؟ فقالوا له: ارجع فاستوضع صاحبه، فإنه سيضع لك، فقال: لا، قد رضيته. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب هل يستوضع أو يستزيد بعد ما يجب البيع ٨/ ٢٠ برقم: ٢ ٣٠٥٠.

قدر قيمتهما، وإذا وهب بعض الثمن من المشترى قبل القبض أو أبرأه من بعض الثمن قبل القبض فهو حط أيضا، وإن كان البائع قد قبض الثمن، وقال: حططت بعض الثمن منك، صح و وجب على البائع رد ذلك على المشترى، ولو قال: أبرأتك من بعض الثمن، بعد القبض لا يصح الإبراء. وفي الذعيرة: وإذا قال: أبرئ المشترى مما عليه، في هذه الصورة كان له أن يطالب البائع بما و جب له على البائع بالقضاء.

1777 - م: وأما إذا حط كل الثمن أو وهبه كل الثمن، أو أبرأه من كل الشمن فإن كان ذلك قبل قبض الثمن صح الكل، ولكن لايلتحق بأصل العقد، وإن كان بعد قبض الثمن صح الحط والهبة، ولم يصح الإبراء، هذه حملة ما أورده شيخ الإسلام في شرح كتاب الشفعة.

۱۲ ۲۷۷: - ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الإبراء المضاف إلى الثمن بعد الاستيفاء صحيح، حتى يجب على البائع رد ماقبض على المشترى، وسوى بين الإبراء وبين الهبة والحط، فيتأمل عند الفتوى.

177٧٨ - وفي الفتاوى العتابية: ولو أبرأ البائع المشترى من قيمة المبيع وهو قائم لم يصح، ولو أبرأ من ثمنه يصح ويصير أمانة، وكذلك بعد الفسخ، ولو باعه المشترى، أو وهبه، أو رهنه وسلمه ليس للبائع أن ينقض ذلك كله، وله أن ينقض إجارته، لأنه باق على ملكه، ولو رجع المشترى في هبة بقضاء، أو بغير قضاء أو افتك الرهن أو رد عليه بعيب في البيع: عاد حق استراداد البائع.

9 1777: وفى الكافى: ولو اشترى عبدين على أنه برئ من كل عيب بهما، فقبضهما فاستحق أحدهما وعلم بعيب الآخر: قسم الثمن عليهما صحيحين ورجع بحصة المستحق. ولو اشترى عشرة أثواب على أن خمسة منها لاعيب بها، وعلى أن البائع برئ من عيوب كل ثوب من الخمسة الأخرى: صح فلو وجد ستة معيبة رد واحدا منها أيا شاء.

٠ ٢٦٨٠ - وفي الحاوى: عن محمد فيمن قال للمشترى: أبرأ من عيب

فى عينها، فإذا هى عمياء فقد برئ، وإن قال: برئت من عيب كفها، فإذا لاكف لها أو هى مقطوعة: إنه يرد؛ لأن عين الأعمى تسمى عينا والكف المقطوعة لاتسمى كفا. وفى السراجية: باع غلاما بيعا فاسدا، وتقابضا، ثم أبرأ البائع من القيمة، ثم مات الغلام: ضمن القيمة، ولو قال: أبرأتك من الغلام، فهو برئ. وفى الفتاوى العتابية: الإبراء من الشمن بعد الإقالة يجوز، والمبيع أمانة فى يد المشترى بعد الإقالة.

۱۲٦٨١: - وفي فتاوى آهو: اشترى الوكيل عبدا بعشرة، فأبرأ البائع المؤكل من الثمن قال: يصح، هكذا أجاب حمال الدين، وقال القاضى برهان الدين: ينبغي أن لايصح.

1 ۲ ۲ ۲ ۱: - وفي العيون: رجل باع غلاما وقبضه المشترى، ثم أقاله، ثم أبرأ البائع المشترى من الثمن والغلام في يد المشترى: فالبراء ة جائزة، فإن مات الغلام فلاشئ على المشترى، وفيه: رجل اشترى من رجل عبدا و دفع إليه الثمن ولم يقبض العبد، حتى لقى المشترى البائع، فقال: قد وهبت لك العبد والثمن، فإنه لا تحوز الهبة في الثمن، وفي الكافى: صح إبراء البائع المشترى من الثمن، والخيار للبائع أو للمشترى استحسانا.

إذا كان المحطوط تبعا ووضفا، حتى لو اشترى دارا بألف جياد و نقد الزيوف، أو النبهرجة ورضى البائع بذلك، فإن الشفيع لا يأخذها إلا بالجياد، وكذلك إذا النبهرجة ورضى البائع بذلك، فإن الشفيع لا يأخذها إلا بالجياد، وكذلك إذا اشترى دارا بعبد فلم يتقابضا، حتى اعور العبد عند بائعه وهو الذى اشترى الدار، ورضى بائع الدار بالعور، فالشفيع يأخذ الدار بقيمة العبد صحيحا. بخلاف ما إذا لم يكن المحطوط تبعا و وصفا للثمن: فإن حطّ نصف الثمن، أو عشرة، أو ماأشبهه فإن هناك الشفيع يأخذ الدار بما بقى من الثمن بعد الحط والله أعلم.

الفصل الثالث عشر في البيع بشرط الخيار

٢٦٨٤: الخيارات أنواع، (١) منها: خيار إجازة عقد الفضولي، (٢)
 ومنها: خيار الشرط، (٣) وخيار الرؤية، (٤) وخيار العيب، (٥) ومنها: خيار تفريق المعقود عليه بهلاك البعض قبل القبض والاستهلاك.

م: هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منها؛ في بيان مايصح منه ومالا يصح

1 7 7 7 1:- يحب أن يعلم بأن الخيار المشروط في البيع لا يخلوا: (١) إما أن يكون مؤبدا، بأن يقول المشروط له الخيار: على أني بالخيار أبدا، وفي هذا الوجه العقد فاسد، (٢) وكذلك إذا قال: على أني بالخيار، ولم يوقت وقتا لذلك كان العقد فاسدا، (٣) وكذلك على أني بالخيار أياما، ولم يبين مقدار ذلك، فالعقد فاسد، وإن ذكر لذلك وقتا معلوما، فإن قال: ثلاثة أيام، أو دون ذلك فالعقد جائز بالاتفاق.

م ۲ ۲ ۲ ۱ - أخرج عبد الرزاق عن الشورى: أنه قال في رجل باع ثوبا: فقال: قد أخذته بكذا وكذا، أيشترط إن رضيته، قال: إذا لم يؤقت للرضى أجلا فالبيع مردود، أيهما شاء رده. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الاشتراط على الرضى وهل يكون خيار أكثر من ثلاث /۸ م، برقم: ۲۷۷۷ ۱.

وقول المصنف: "وإن ذكر لـذلك وقتا معلوما الخ" أخرج الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من اشترى مصرّاة فهم بالخيار ثلاثة أيام، فإن ردها ردّ معها صاعا من طعام لاسمراء. سنن الترمذي، البيوع، باب ماجاء في المصرّاة ١/ ٢٣٦ برقم: ١٢٧٠.

وأخرج الدار قطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الخيار ثلاثة أيام. سنن الدار قطني، البيوع، ٣/ ٤٨ برقم: ٢٩٩٣. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب الدليل على أن لايجوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام ٨/ ١٠٩ برقم: ١٠٥٨٨. فاسد، وهو قول زفر، وعلى قول أبى يوسف ومحمد العقد جائز، والصحيح ماقاله أبو حينفة؛ فإن سقط الخيار قبل دخول اليوم الرابع بسبب من الأسباب، فالبيع جائز في قول أبى حنيفة وعليه الثمن، وقال زفر: العقد فاسد، وقيل: ذلك العقد موقوف في قول أبى حنيفة على ماذهب إليه أهل خراسان، فإذا مضى جزء من اليوم الرابع فسد العقد الآن، وعلى ماذهب إليه أهل العراق العقد فاسد؛ فإذا سقط الخيار قبل دخول اليوم الرابع اليوم الرابع وقت الحصاد والدياس إذا أسقط النوم الرابع فسد الأجل قبل دخول وقت الحصاد والدياس، وفي السغناقي: اختلف مشايخنا في حكم هذا العقد في الابتداء على قول أبى حنيفة، فمنهم من يقول: هو فاسد، ثم ينقلب صحيحا بالإسقاط قبل اليوم الرابع، والأوجه أنه موقوف.

فى الشلاثة، فإن مضت الثلاثة قبل أن يختار البيع، فالبيع فاسد فى قول أبى حنيفة، فى الشلاثة، فإن مضت الثلاثة قبل أن يختار البيع، فالبيع فاسد فى قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: يجوز اخيتاره بعد الثلاثة وينقلب العقد جائزا، هكذا ذكر فى الأصل؛ قال شمس الأئمة الحلوانى: إنما ينقلب العقد جائزا عندهما إذا أسقط الخيار إلى شهر، أما إذا أسقطه بعد مضى الشهر لاينقلب العقد جائزا عندهما، وفى القدورى: إذا أسقط الخيار فى أى وقت أسقط، فالبيع جائز على

ت ۱۲ ۲ ۲ ۱ - أخرج الدار قطني عن طلحة بن يزيد بن ركانة: أنه كلّم عمر بن الخطاب في البيوع قال: ما أجد لكم شيئا أوسع مما جعل رسول الله صلى الله عليه لحبان بن منقذ، إنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله صلى الله عليه عهدة ثلاثة أيام، إن رضى أخذ، وإن سخط ترك. سنن الدار قطني، البيوع، ٢ / ٤٧ برقم: ٢٩٨٧ . السنن الكبرى للبيهي، البيوع، باب الدليل على أن لا يحوز شرط الخيار في البيع أكثر من ثلاثة أيام ٨ / ١٠٩ برقم: ١٩٥٩ .

ونقل الشيخ ظفر أحمد العثماني عن عبد الرزاق عن أنس: أن رجلا اشترى من رجل بعيرا واشرط الخيار أربعة أيام، فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع وقال: الخيار ثلاثة أيام. إعلاء السنن، البيوع، باب خيار الشرط ونفي خيار الغبن ٤ / / ٥٢ برقم: ٢٦١٧. قولهما، وروى عن أبى يوسف أنه قال: إن هذا البيع جائز؛ إلا أنه يقول على هذه الرواية: يجبر من له الخيار على أن يمضى البيع أو يفسخه، وروى عنه رواية أخرى أنه قال: إذا اجتمعا، فإن أجاز البيع وإلا فسخه، وروى عنه رواية أخرى أنه قال: إذا لم يكن للخيار مدة، فلكل واحد منهما إبطال العقد. وقال محمد: إذا كان الخيار للمشترى غير موقت، فليس للبائع فسخ العقد وإنما ذلك إلى المشترى.

۱ ۲ ۲ ۸۸ :- وفى القدورى: ولو كان الخيار إلى قدوم فلان أو موته أو إلى أن تهب الريح، فأبطل الخيار لم يجز البيع فى قول أبى يوسف، وفى نوادر ابن سماعة: عن محمد: رجل باع من آخر عبدا، أو أو ثوبا أو ماأشبه ذلك على أن المشترى فيه بالخيار ثلاثة أيام بعد مضى شهر رمضان، قال: هذا جائز، وله الخيار فى رمضان كله وثلاثة أيام بعده، وكذلك لو شرط الخيار للبائع.

2 ١ ٢ ٦ ٨ ٩ ١ - وفى الخانية: رجل اشترى شيئا فى رمضان على أنه بالخيار ثلاثة أيام بعد شهر رمضان فسد العقد فى قول أبى حنيفة، وقال محمد: له الخيار فى رمضان وثلاثة أيام بعد شهر رمضان ويجوز البيع، وكذا لو كان الخيار للبائع على هذا الوجه. وفى الفتاوى العتابية: ولو قال: على أنك بالخيار رأس الشهر، فهو كقوله: فهو كقوله: بالخيار إلى رأس الشهر؛ ولو قال: ثلاثة أيام بعد الشهر، فهو كقوله: إلى ثلاثة أيام بعد الشهر عند محمد، وروى عنه أو قال: ثلاثة أيام بعد الشهر على أن لاخيار لك قبل هذا، لم يجز، وعند أبى يوسف الخيار ثلاثة أيام بعد الشهر. ولو كان البائع قال للمشترى: لاخيار لك فى شهر رمضان ولك الخيار بعد ذلك ثلاثة أيام، فالبيع فاسد.

• ١ ٢ ٦ ٩ ٠ - وفي الخانية: إذا اشترط للمشترى خيار يومين بعد شهر رمضان والشراء في آخر شهر رمضان، فالشراء جائز، وله الخيار ثلاثة أيام: اليوم الآخر من شهر رمضان ويومين بعده، ولو قال: لاخيار في رمضان، فالبيع فاسد. وعن أبي يوسف أنه إذا باع شيئا وشرط الخيار لنفسه يوما بعد سنة، فالبيع جائز ولا خيار له في السنة، فإذا مضت السنة فله الخيار يوما. وإذا باع من آخر ثوبا

بعشرة دراهم، ثم إن البائع قال للمشترى: لي عليك الثوب، أو عشرة دراهم، قال محمد: هذا عندنا خيار.

بينهما، فالبيع جائز والشرط جائز، هكذا ذكر محمد؛ وأعلم بأن هذه المسألة على بينهما، فالبيع جائز والشرط جائز، هكذا ذكر محمد؛ وأعلم بأن هذه المسألة على وجوه: إما إن لم يبين الوقت أصلا بأن قال: على أنك إن لم تنقد الثمن فلا بيع بيننا، أو بين وقتا مجهولا بأن قال: على أنك إن لم تنقد الثمن أياما، وفي هذين الوجهين العقد فاسد، وإن بين وقتا معلوما إن كان ذلك الوقت مقدار ثلاثة أيام، أو دون ذلك، فالعقد حائز عند علمائنا الثلاثة، والقياس يأبي جواز العقد مع الشرط وبه أخذ زفر، وإن بين المدة أكثر من ثلاثة أيام قال أبو حنيفة: البيع فاسد، وقال محمد: البيع حائز، وقول أبي يوسف مضطرب ذكر في بعض المواضع مع أبي حنيفة وفي بعضها مع محمد.

قال لآخر: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تأتنى بالثمن إلى سنة فلا بيع بينى قال لآخر: بعتك عبدى هذا بألف درهم، فإن لم تأتنى بالثمن إلى سنة فلا بيع بينى وبينك، قال: هذا فاسد، وليس هذا بمنزلة الخيار، قال: وعلى هذه الرواية لونقد المشترى الثمن في الثلاثة، وقال للبائع: خذه فلا أريد تأخيره، فأنى أجيز، وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أنه رجع عن قوله بفساد البيع مع هذا الشرط أكثر من ثلاثة أيام. وإذا باع عبدا ونقد الثمن على أن البائع إن رد الثمن فلا بيع بينهما فهو جائز، وهو بمنزلة البيع بشرط الخيار للبائع.

ا ٢ ٦ ٩ ١ : - نقل الشيخ ظفر أحمد العثماني التهانوي عن ابن حزم عن سليمان بن السرصاء قال: بايعت ابن عمر فقال لي: إن جائتنا نفقتنا إلى ثلاث ليال، فالبيع بيننا، وإن لم تأتنا فقتنا إلى ذلك فلا بيع بيننا وبينك، ولك سلعتك. إعلاء السنن، باب حيار الشرط ونفي حيا الغبن ٤ ١/٧٥ برقم: ٤ ٢ ١ ؟

٣٦ ٢ ٦ ٦ : - ويحوز شرط الخيار بعد البيع كما يحوز شرطه وقت البيع، حتى أن المشترى بعد تمام البيع: جعلتك بالخيار ثلاثة أيام، أوما أشبه ذلك صح، وكان له الخيار كما شرط شرطا. وإن كان المحيار فاسدا فسد به العقد في قول أبي حنيفة، قال أبو يوسف ومحمد: لايفسد، وهو نظير ماإذا لحق شئ من الشروط الفاسدة بالعقد الصحيح.

غها ١ ٢٦٩٤: - ومن باع من آخر شيئا وقبض المشترى المبيع، ومضى أيام، فقال البائع للمشترى: أنت بالخيار، فله الخيار مادام في المجلس، ولو قال: أنت بالخيار على ماسمى، وفي الحاوى: قال في هذه المسألة: وكذا لو قال: أنت بالخيار ثلاثة أيام، فله الخيار في المجلس، وقال محمد: له الخيار ثلاثة أيام على ماسمى به، وبه نأخذ.

9 9 7 7 7 :- وفي الولوالحية: رجل اشترى عبدا بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار شهرا، فقبضه المشترى بأمره وأعتقه في الشهر لم يجز عتقه، ولو أعتق بعد الشهر جاز وعليه القيمة، كما في البيع الجائز بشرط الخيار إذا أعتق بعد مضى مدة الخيار.

۱۲۶۹۳: م: وإذا اشترى الرجل شيئا على أنه بالخيار إلى الغد أو إلى الظهر دخلت الغاية في قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لاتدخل، حتى كان له الخيار في الغد والليل وفي وقت الظهر عند أبى حنيفة، خلافا لهما، هكذا

٣ ٩ ٢ ٦ ٦ : - أخرج الترمذي عن جابر: أن النبي صلى الله عليه وسلم حيّر أعرابيا بعد البيع، سنن الترمذي، البيوع، ٢٧ / باب ١ / ٢٣٦ برقم: ١ ٢٦٧.

وأخرج ابن ماجة عن جابر بن عبد الله قال: اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل من الأعراب حمل خبط، فلما وجب البيع قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اختر، فقال الأعرابي: عمرك الله بيعا. سنن ابن ماجة، التجارات، باب بيع الخيار ١/ ١٥٨ برقم: ٢١٨٤.

وأخرج ابن أبي شيبة عن أبي زرعة: أنه باع فرسا فخير صاحبه بعد البيع، ثم قال: سمعت أبا هريرة يقول: البيع عن تراض. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، من قال: لا يتفرق بيّعان إلا عن تراض ١ / ٤٤٧ برقم: ٢٢٨٦١.

ذكر المسألة في الأصل، وذكر الحسن بن زياد في المجرد عن أبي حنيفة بخلاف ماذكر في الأصل فقال: إذا باع على أنه بالخيار إلى الليل فله الخيار مابينه وبين غروب الشمس، فإذا غربت الشمس بطل خياره عند أبي حنيفة. وإذا قال للمشترى: خذه وانتظر اليوم فإن رضيته أخذته بعشرة، فهو خيار، وكذلك إذا قال: هو بيع لك إن شئت اليوم.

۱۲۶۹۷: وفى الفتاوى: لو باع عبدا على أنه بالخيار على أن له أن يستغله أو يستخدمه جاز وهو على خياره، بخلاف مالو باع كرما على أنه يأكل من ثمره حيث لايجوز.

۱۲۶۹۸: وفي الذخيرة: وإذا اشترى شيئا وقبضه ووكل رجلاعلى أنه إن لـم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام، فالوكيل يفسخ البيع فالعقد جائز والشرط يصح، حتى لو لم ينقد كان للوكيل أن يفسخ البيع.

9 ٩ ٢ ٦ ٢: - وخيار الشرط كما يثبت في البيع الصحيح يثبت في البيع الفاسد، حتى أن من اشترى عبدا بألف درهم ورطل من خمر على أنه بالخيار فقبضه المشترى بإذن البائع وأعتقه في مدة الخيار لايجوز.

الذى يعقد، ثم اشترى مطلقا لم يثبت الخيار عند أبى حنيفة، ولو قال المشترى: الذى يعقد، ثم اشترى مطلقا لم يثبت الخيار عند أبى حنيفة، ولو قال المشترى: على أنى بالخيار في الثمن أو في المبيع، فهو كقوله: على أنى بالخيار، ولو تبايعا عبدا بحارية وتقابضا وهما بالخيار، فأعتقاهما معا: عتق من كل واحد منهما ماكان ملكه، ولو كان الخيار لأحدهما جاز عتقه فيما كان ملكه وضمن ما اشترى إن هلك في يده.

۱ ۲۷۰۱: - ولو كان الخيار للمشترى وبالثمن كفيل ففسخ المشترى البيع فطالبه البائع برد المبيع، فللبائع أن يطالب الكفيل بالثمن، حتى يأتى المشترى بالمبيع، ولو كان الخيار للمشترى فقال: إن لم أفسخ اليوم فقد رضيت، أو إن لم أفعل كذا فقد رضيت، لا يصح.

نوع آخر في بيان عمل الخيار وحكمه

۱۲۷۰۲: - إذا كان الخيار مشروطا للبائع، فالمبيع لايخرج من ملكه بالاتفاق، وفي الهداية: ولهذا ينفذ عتقه، ولا يملك المشترى التصرف فيه، وإن قبضه بإذن البائع، وحكمه: وهو الملك يقبل، ويخير في هذا الحكم بين أن يثبت، وبين أن لايباشر. والثمن وبين أن لايباشر. والثمن يخرج عن ملك المشترى بالاتفاق، وهل يدخل في ملك البائع؟ على قول أبي حنيفة لايدخل، وعلى قولهما يدخل.

۱۲۷۰۳ - وإذا كان الخيار للمشترى فالثمن لايزول عن مكله، والمبيع يخرج من ملك البائع بالاتفاق على نحو ماذكرنا في خيار البائع، وهل يدخل المبيع في ملك المشترى؟ على قول أبي حنيفة لايدخل، وعلى قولهما يدخل.

بالثمن، وقال الشافعي: بالقيمة، كما لو كان الخيار للبائع وقبضه المشترى وهلك، بالثمن، وقال الشافعي: بالقيمة، كما لو كان الخيار للبائع وقبضه المشترى وهلك، وكذا إن تعيب بفعله أو بفعل أجنبي أو بآفة سماوية أو بفعل المبيع، وتبتني على هذا الأصل المختلف مسائل، منها: أن من اشترى زوجته على أنى بالخيار ثلاثة أيام، لم يفسد النكاح عند أبي حنيفة، وإن وطأها له أن يردها، وعندهما ليس له ذلك.

^{*} ١ ٢٧٠ : - أحرج البيهقي عن الشعبي قال: أحد عمر بن الخطاب فرسا من رجل على سوم، فحمل عليه رجلا فعطب عنده، فخاصمه الرجل، فقال عمر: اجعل بيني وبينك رجلا، فقال الرجل: فإنى أرضى بشريح العراقي، فأتوا شريحا، فقال شريح لعمر: أخذته صحيحا سليما، وأنت له ضامن حتى ترده صحيحا سليما، فأعجب عمر بن الخطاب فبعثه قاضيا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب المأخوذ على طريق السوم وعلى بيع شرط فيه الخيار ١١٠/ ١٨ برقم: ١٠٦٠.

وأحرج ابن أبي شيبة في المصنف بتغير الألفاظ، البيوع والأقضية، الرجل يشتري الشئ على أن ينظر إليه. ١١/ ٨-٥٠ برقم: ٢٦٠٤٦.

۱۲۷۰۵ - ومنها: أن المشترى بشرط الخيار إذا كان ذا رحم محرم من المشترى بجهة القرابة لم يعتق عليه عند أبى حنيفة، وعندهما يعتق عليه و يبطل خياره.

١٢٧٠٦ - ومنها عتقه، إذا كان المشترى حلف إن ملكت عبدا فهو حر،
 بخلاف ما إذا قال: إن اشتريت.

فحاضت في يد المشترى في مدة الخيار بعض الحيض، وأجاز المشترى العقد لا يحتزئ بتلك الحيضة عند أبي حنيفة، وعندهما يحتزئ بتلك الحيضة، وإذا فسخ المشترى العقد ورد الحارية على البائع لا يحب على البائع الاستبراء عند أبي حنيفة سواء حصل الفسخ والرد قبل القبض أو بعده، وعندهما: إن كان الفسخ والرد قبل القبض الاستبراء استحسانا، وفي القياس المسخ والرد قبل القبض يحب؛ وإن كان الفسخ والرد بعد القبض يحب على البائع الاستبراء قياسا واستحسانا بمنزلة العقد البائع.

۱۲۷۰۸ - وفي الهداية: ومنها: إذا ولدت المشتراة في المدة بالنكاح لاتصير أم ولد له عنده، خلافا لهما.

٩ - ١ ٢٧٠ صنها: أن المشتري إذا قبض المبيع بإذن البائع، ثم أو دعه عند

المترى عن رجل اشترى عن زكريا بن أبي زائدة قال: سئل عامر عن رجل اشترى جارية أيقع عليها قبل أن يستبرئ رحِمَها، فقال: أصاب المسلمون سبايا يوم أوطاس، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايمس رجل امرأة حبلي حتى تضع حملها، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة.

و أخرج أيضا عن عبدالله بن مسعود قال: تستبرأ الأمة إذا اشتريت بحيضة. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب الاستبراء في البيع ٨/ ٢٦ ٪ برقم: ٩٤١ - ١٠٩٤٢.

9 • ٧ ٧ • ١ : - أخرج ابن أبي شيبة عن داؤد قال: قلت لعامر: رجل اشترى بزَّا إلى أجل، فحسبه وعكمه ووضعه في منزل البائع، ولم يحتبسه رهنا بالمال؟ فاحترق المال، قال: من مال البائع. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع و الأقضية، في الرجل يشترى المتاع، فيهلك في يد البائع قبل أن يقبضه المبتاع ١٠ / ٢٩ ٥ برقم: ٣٠٥٨٨.

البائع في مدة الخيار، ثم هلك في يد البائع في مدة الخيار أو بعدها هلك على البائع وبطل البيع عند أبي حنيفة، وعندهما يهلك على المشترى ويلزمه الثمن.

بالنحيار ثلاثة أيام، ثم إن البائع أبرأه عن التجارة اشترى من آخر سلعة على أنه بالنحيار ثلاثة أيام، ثم إن البائع أبرأه عن الثمن صح الإبراء، وفى الخلاصة: قبل سقوط النحيار صح الإبراء استحسانا وخياره على حاله عند أبى حنيفة إن شاء اختاره وتكون السلعة بغير ثمن، وإن شاء فسخ وعادت السلعة إلى البائع بغير ثمن، وعندهما يبطل خياره.

البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ إعتاقه في قولهم وبطل البيع، وإن أعتق الحارية البائع العبد، فأعتق البائع العبد في الأيام الثلاثة نفذ إعتاقه في قولهم وبطل البيع، وإن أعتق الحارية حاز، ويكون [استحسانا] إسقاطًا للخيار في قول أبي حنيفة، وفي الخانية: ولاينفذ إعتاق المشترى لافي العبد ولا في الحارية، ولو كان الخيار للمشترى كانت الأحكام على عكس هذا، ولو كانت الحارية ابنة لبائع العبد والخيار للبائع لاتعتق الحارية. وفي الهداية: ومنها إذا اشترى ذمي من ذمي خمرا على أنه بالخيار، ثم أسلم بطل الخيار عندهما، وعنده يبطل البيع.

أنه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشترى و لا أجبر المشترى عبدا على النه بالخيار لم أجبر البائع على دفع العبد إلى المشترى و لا أجبر المشترى على دفع الثمن إليه، ولو دفع الشمن إليه، ولو دفع العبد إلى المشترى الثمن إليه أجبرت البائع على دفع وله الخيار. ولو كان الخيار للبائع، و نقد المشترى الثمن، وأراد أن يقبض العبد فمنعه البائع فله ذلك، غير أنه يجبر على رد الثمن.

٣ ١ ٢ ٧ ١: - قال أصحابنا: حيار الشرط يمنع تمام الصفقة، ولو كان الخيار

۳ ۱ ۲۷۱ :- قول المصنف: ولو قال لعبده: إن اشتريتك الخ: أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال: إذا قال: إن اشتريت هذا العبد فهو حر، فاشتراه فهو حر، المصنف لابن أبي شيبة، البيوع، في الرجل يقول: يوم اشترى فلانا فهو حر ۱ // ۷۰۳ برقم: ۲۳۸۰ .

للبائع والمبيع مقبوض، فهلك بعضه أو استهلكه إنسان، فللبائع أن يجيز البيع في قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: إذا كان المبيع مما يتفاوت فهلك واحد منه انتقض البيع وليس للبائع أن يجيز في الباقي، وإن كان موزونا أو مكيلا أو معدودا غير متفاوت، فهلك بعضه فللبائع أن يلزم البيع فيما بقي. ولو هلك أو استهلك المبيع في يد المشترى، فللبائع أن يلزم البيع ويأخذ الثمن في قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف الأول، وقال أبو يوسف بعد ذلك: ليس للبائع أن يلزم إلا أن يرضى المشترى، ولو هلك أحد العبدين في يد البائع لم يكن له أن يلزم المشترى العبد البائع إلا برضاء. وفي الحاوى: وسئل أبو بكر عمن اشترى عبدا المشترى العبد البائع إلا برضاء. وفي الحاوى: وسئل أبو بكر عمن اشترى عبدا المشترى العبد البائع أن المشترى بالخيار جميعا لايثبت حكم العقد أصلا. ولو على أن العبده: إن اشتريتك فأنت حر، ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلاثة أيام: عتق عليه في قال لعبده: إن اشتريتك فأنت حر، ثم اشتراه على أنه بالخيار ثلاثة أيام: عتق عليه في قولهم جميعا و سقط خياره.

نوع آخر: في بيان ماينفذ به هذا البيع وما لاينفذ وفي بيان ماينفسخ به هذا البيع وما لاينفسخ

2 ١ ٢٧١: - فنقول: شرط الخيار إذا كان للبائع فنفوذ العقد لمعان، (١) أحدها: أن يحيز البيع صريحا، سواء كان المشترى حاضرا أو غائبا، (٢) الثانى: أن يموت البائع في مدة الخيار. وفي شرح الطحاوى: يبطل خياره بموته، ونفذ عقده، ولا يكون موروثا عندنا، وعند الشافعى: يكون موروثا، والورثة تقوم مقامه في الفسخ والإجازة. م: (٣) والثالث: أن تمضى مدة الخيار من غير فسخ من جهته، وكذلك إذا أغمى عليه أو جن، حتى مضت الأيام الثلاثة، ولو أنه أفاق في مدة الخيار حكى عن الشيخ الإمام أحمد الطواويسى أنه لايكون على خياره، وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه على خياره، وقال محمد: وهو منصوص في المأذون، وهو الأصح. وإن سكر من النج بطل خياره، وإن سكر من البنج بطل خياره،

حتى لو زال السكر في المدة ليس له أن يتصرف بحكم الخيار، هكذا حكى عن الشيخ أحمد الطواويسي، والصحيح أنه لايبطل، وإن ارتد: إن عاد إلى الإسلام في المدة فهو على خياره إجماعا، وإن مات أو قتل على الردة بطل خياره إجماعا، وإن تصرف بحكم الخيار بعدها توقف تصرفه عند أبي حنيفة و نفذ عندهما.

قوله: فسخت، فبعد ذلك ينظر: إن كان المشترى حاضرا يصح الفسخ ولا يحتاج المي قصاء ورضاء، وإن كان غائبا لا يصح الفسخ و يكون موقوفا عند أبى حنيفة إلى قضاء ورضاء، وإن كان غائبا لا يصح الفسخ و يكون موقوفا عند أبى حنيفة ومحمد خلافا لأبى يوسف، والمراد من الحضرة المذكورة في هذه المسألة بالفسخ: في مدة الخيار، حتى أن المشترى لو علم بعد مضى تم البيع، وعن أبى يوسف رواية أخرى، وفي النوادر: قوله: مثل قولهما، وأما الفسخ بالفعل أن يتصرف البائع في مدة الخيار في المبيع تصرف المكلاك، كما إذا أعتق، أو دبر، أو كاتب، وكذلك إذا باع من غيره، وكذلك لو وهب وسلم ينفسخ البيع، ولو وهب ولم يسلم ينفسخ البيع، وإذا آجر ذكر ولم يسلم ينفسخ البيع، وإذا آجر ذكر وذكر في بعضها أنه يكون فسخا، وإن لم يسلمه إلى المستأجر، وذكر في بعضها أنه يكون فسخا، وإن لم يسلمه إلى المستأجر وبه أخذ عامة المشايخ، وفي الخانية: وفي الإجارة الطويلة إذا فسخ أحدهما في أيام الخيار عند غيبة الآخر قالوا: لا يحوز وأخذوا في ذلك بقول أبي يوسف والشافعي.

صاحبه لا يحوز فسخه، وقال أبو يوسف والشافعي: يجوز الفسخ على كل حال صاحبه لا يحوز إلمضاء البيع هذا إذا كان الفسخ بالقول، فإن كان بالفعل جاز، قال أبو يوسف والشافعي: يحوز إمضاء البيع هذا إذا كان الفسخ بالقول، فإن كان بالفعل جاز، قال أبويوسف والشافعي: ثم تصح هذه التصرفات بغير محضر من المشترى بلا خلاف، وإن كانت هذه التصرفات توجب فسخ البيع، والمشروط له الخيار لا يملك الفسخ حال غيبة صاحبه عند أبى حنيفة ومحمد، وقد روى عن محمد مايدل على اشتراط حضرة صاحبه، وستأتى تلك الرواية بعد هذا إن شاء الله تعالى.

بالقيمة، ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع فلا شيء على المشترى، ولو هلك في مدة الخيار ضمنه بالقيمة، ولو هلك في يد البائع انفسخ البيع فلا شيء على المشترى، ولو هلك في يد المشترى والخيار له هلك بالثمن، وكذلك إذا دخله عيب، وفي الينابيع: أي يلزم العقد فيحب الثمن. وهذا إذا كان عيبا لايرتفع كما إذا قطعت يده، وأما إذا كان عيبا يجوز ارتفاعه كالمرض فهو على خياره إذا زال المرض في الأيام الثلاثة، فإن يفسخ بعد ماارتفع العيب في الأيام الثلاثة، وأما إذا مضت الأيام الثلاثة والعيب قائم لزم العقد.

البائع أخذ الشمن من المنتقى: إذا باع عبدا على أن البائع فيه بالخيار، ثم إن البائع أخذ الشمن من المشترى فذلك ليس بامضاء للبيع. ولو أخذ بألف من المشترى مائة دينار كان هذا إجازة للبيع، ولو قبض منه الألف، ثم باعه منه أو من غيره لم يكن ذلك إجازة منه للبيع. وفى الذخيرة، وفى الفتاوى: لو اشترى البائع بالشمن شيئا من غيره لم يصح الشراء ولزمه البيع، م: رجل باع جارية بعبد رجل وشرط بائع الحارية الخيار لنفسه فى الحارية، ثم إنه وهب العبد الذى اشتراه بالحارية أو عرضه على بيع فهو إمضاء للبيع. وفى الظهيرية: ولو عرض بعض المبيع على البيع أو قال: رضيت ببعضه، بعد ما رءاه فله الخيار بحاله فى رواية المعلى عن أبى يوسف، وقال محمد: بطل خياره، وهو قول أبى حنيفة. م: ولو كان باع جارية بألف درهم على أنه بالخيار فى الحارية، وقبض الألف، ثم وهبه أو أنفقه فهو على خياره، وفى الذخيرة ولو لم يكن قبض الثمن من المشترى، حتى استوفى منه بألف شيئا أو صارفه على مائة، فهذا نقض لخياره وإمضاء لبيعه.

الم الم ٢ ٧ ١ : — نقل التهانوي عن الحسن قال: إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك منه، فإن كان سمى الثمن فهو له ضامن، وإن لم يسمه فهو أمين و لا ضمان عليه. إعلاء السنن، البيوع، باب خيار الشرط ونفى خيار الغبن ٤ / / ٥٩ برقم: ٢٦٦٦.

9 ١٢٧١: والحاصل أن الشمن إذا كان شيئا يتعين بالتعيين، فإذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه من بيع أو هبة أو رهن، فذلك إمضاء للبيع، وإن كان الثمن شيئا لا يتعين بالتعيين كالدراهم، فتصرف فيه بعد ماقبض مع المشترى أو مع غيره، فذلك ليس بإمضاء للبيع، وإن تصرف فيه قبل القبض مع المشترى بأن اشترى منه بالثمن ثوبا أو صارفه بالثمن وهو ألف درهم على مائة دينار، فذلك إجازة للبيع.

رجل على أن البائع فيهما بالخيار، ثم إن البائع نقض البيع في أحدهما بعينه أو بغير رجل على أن البائع فيهما بالخيار، ثم إن البائع نقض البيع في أحدهما بعينه أو بغير عينه فنقضه باطل، وفي الذخيرة: وكأنه لم يتكلم بشيء، ولا يكون نقض بعض المبيع نقضا لجميعه ولا لشئ منه، وله أن يجيز البيع في كله بعد ذلك، وكذلك لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار فيه، ثم قال: قد نقضت البيع في نصفه، كان ذلك باطلا وصار كأنه لم يتكلم بشيء، وله أن يجيز البيع في الكل بعد ذلك.

۱ ۲۷۲۱: - وفى الفتاوى الخلاصة: رجل اشترى عبدين، فإذا أحدهما لغير البائع، إن علم المشترى وقت الشراء لزم البيع فى الواحد بحصته، وإن لم يعلم المشترى وقت الشراء، ثم علم أو علم قبل القبض له الخيار، حتى ينقض البيع كله، ولو علم بعد القبض، فالخيار له، وهذا إذا لم يجز ذلك الغير، فإن أجاز لاخيار له.

المنتقى: باع من آخر بيضة على أن البائع فيها بالخيار فخرج منها فرخ بغير صنع المشترى، فليس للبائع أن يجيز ذلك على المشترى، فليس للبائع أن يجيز ذلك على المشترى، وكذلك إذا باع كفرى على أنه بالخيار فصار تمرا بعد القبض، وهذا إشارة إلى أن هذا العقد لايبطل بالخيار، هكذا ذكر في الزيادات؛ وذكر الصدر الشهيد في واقعاته أنه يبطل، ولو لم يكن في البيع خيار للبائع فالبيع ثابت والمشترى بالخيار إن شاء أخذ، وإن شاء ترك.

المشترى، وكان للمشترى أن يحبسها إلى استيفاء الثمن الذي دفعه إلى البائع، فإن

أذن البائع بعد ذلك للمشترى في زراعة هذه الأرض سنة فزرعها تصير الأرض أمانة عند المشترى، وكان للبائع أن يأخذها من المشترى متى شاء قبل أن يؤدى ماعليه من الثمن، ولا يكون للمشترى أن يحبسها لاستيفاء الثمن الذي كان عليه.

المشترى مضمونة بالقيمة لما يأتى بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى، ويكون المشترى مضمونة بالقيمة لما يأتى بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى، ويكون المشترى مضمونة بالقيمة لما يأتى بيانه بعد هذا إن شاء الله تعالى، ويكون لمشترى الأرض أن يحبس الأرض من البائع إلى أن يرد العبد عليه، فإن أذن بائع الأرض للمشترى في زراعتها خرجت الأرض من الضمان، وصارت عارية للبائع في يد المشترى، وللبائع أن يأخذها متى شاء، وإن كان المشترى زرع الأرض كان للمشترى أن يمسكها بأجر المثل ويمنع البائع عنها إلى أن يستحصد الزرع، وإن أراد المشترى بعد مازرعها أن يمنع الأرض من البائع، حتى يسترد العبد ليس له ذلك، وإن أبي المشترى أن تكون الأرض في يده بأجر المثل إلى وقت إدراك الزرع وكره قلع الزرع أيضا، وأراد تضمين رب الأرض الزرع كان له ذلك إذا كان قد أذن له في زراعتها إلى أن يدرك الزرع، إلا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها، قد أذن له في زراعتها إلى أن يدرك الزرع، إلا أن يرضى البائع أن يترك الزرع فيها، حتى يستحصد بغير شيء.

• ١ ٢٧٢٥: – وإن كان الخيار للبائع في عبد باعه، فقال البائع للعبد: أنت حر إن دخلت الدار، أو قال: إن دخلت الدار فأنت حر، لم يكن هذا نقضا للبيع، وكذلك إذا قال للعبد: أنت حر أو هذا العبد لآخر، ذكر المسألة في المنتقى؛ وروى بشر عن أبي يوسف: إذا باع عبدا على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، ثم قال له: أن حر أو هذا العبد، لم يكن هذا نقضا للعقد، فإذا مضى أجل قبل أن ينقض البيع وجب البيع وعتق العبد الآخر.

7 ٢ ٢ ٢ : - وفي المنتقى أيضا: إذا باع رحى ماء على أن البائع فيه بالخيار، فطحن به البائع فهو نقض للبيع. وإذا كان الخيار للبائع فعرض المبيع على البيع ذكر شمس الأئمة الحلواني: إن كان بمحضر من صاحبه ينفسخ البيع، وإن كان

بغير محضر من صاحبه لاينفسخ البيع؛ وبعض مشايخنا قالوا: العرض على البيع من البائع ليس بفسخ على كل حال، وإليه مال الإمام أحد الطواويسي، وذكر شيخ الإسلام في شرحه أن فيه روايتين: وفي المنتقى: عن محمد أن البائع إذا عرض المبيع على البيع لا يبطل خياره.

1 ۲۷۲۷: وإذا هلك المبيع في يد البائع انفسخ البيع، سواء كان الخيار للبائع أو للمشترى، وإن هلك في يد المشترى والخيار للبائع: إن هلك في الأيام الثلاثة فعلى المشترى الثمن، وإذا الثلاثة فعلى المشترى الثمن، وإذا كان الخيار قائما عند الهلاك كان العبد مملوكا للبائع، فيهلك على ملكه وينفسخ العقد ضرورة، فلا يضمن المشترى الثمن، ولكن يضمن القيمة.

بالخيار ودفعها إلى المشترى، فأعتقها المشترى أو زوجها في مدة الخيار، ثم إن البائع فيها البائع أجاز البيع فيها قال: لاينفذ عتق المشترى و لا تزويجه وقد نقض البائع البائع أجاز البيع فيها قال: لاينفذ عتق المشترى، ولو كان الزوج وطأها وهي بكر، التزويج بإجازته البيع فيها، وقد نقصها الوطء مائة درهم وعقرها مائتا درهم، فالبائع ثم نقض البائع البيع فيها، وقد نقصها الوطء مائة درهم وعقرها مائتا درهم، فالبائع بالخيار، إن شاء اتبع الزوج بالعقر تاما ولم يرجع به الزوج على أحد، وإن شاء اتبع المشترى بنقصان الوطئ، ورجع المشترى على الزوج الواطئ بالمائة التي ضمن، ولو لم يكن البائع دفع الأمة إلى المشترى، فزوجها المشترى رجلا وهي في يد البائع فوطأها الزوج، ثم أجاز البائع ولم ينقصها الوطء، لأنها ثيب، فالنكاح فاسد إذا فسخه البائع، ولا يبطل ما لم يفسخ، ولا خيار للمشترى في رد الأمة بالوطئ الذي كان عند البائع، وإن كان هذا الوطء زنا كان هذا عيبا ترد به.

9 ۲۷۲۹: - وفي الخانية: رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فصالحه المشترى على دراهم مسماة أو على عرض بعينه على أن يسقط الخيار ويمضى البيع، جاز ذلك ويكون زيادة في الثمن، وكذا لو كان الخيار للمشترى فصالحه البائع على أن يسقط الخيار ويحط عنه من الثمن كذا أو يزيده هذا العرض بعينه في البيع جاز ذلك.

٠ ٢٧٣٠: - م: قال هشام: سألت محمدا عن رجل باع دارا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتوارى المشتري في بيته وأراد أن تمضى الثلاثة، فيحب له البيع هل يؤخذ في هذا بالإعذار؟ قال: نعم، أبعث إليه من يعذره، فإن ظهر وإلا أبطلت البيع، إلا أن يحيئ في الثلاث؛ قلت: فإن لم يأت الخصم في الأيام، حتى كان آخر الشلاثة الأيام أتاك في وقت لاتستطيع أن تبعث إليه من قبلك الإعذار، فيسألك أن تبطل الخيار عليه؟ قال: الأفعل ذلك؛ قلت: فإن قال الخصم: إنى قد أعذرت إليه وأشهدت فأختفي مني فأشهد لي بذلك؟ قال: أقول: اشهدوا على هذا أنه قد زعم أنه قد أعذر إلى صاحبه في الأيام الثلاثة كان يأتيه كل يوم فيعذر إليه فيختفي منه، فإن كان الأمر كما قال: فقد أبطلت الخيار، وإن ظهر بعد ذلك وأنكر سألت المدعمي البينة على الخيار وعلى إعذاره كما كان ادعى، وإذا كان الخيار للبائع، فـأبـرا البائع المشتري من الثمن صح، و يكون ذلك إمضاء للبيع، و كذلك إذا و هبه، ذكره في الخانية: ولو اشترى بالثمن شيئا من غيره لم يصح الشراء، وفي الخانية: وبطل خياره. م: ولـو حـدث بالمبيع عيب في يد البائع والخيار له فهو على خياره، ولو كان العيب حادثًا بفعل البائع انتقض البيع.

۱ ۲۷۳۱: وروى أبو سليمان عن أبي يوسف في الإملاء فيمن اشترى من آخر جارية بألف درهم على أن البائع بالخيار، ثم إن البائع وهب الثمن بعد ماقبضه لرجل و دفع إليه أو وهبه للمشترى ورده إليه، أو لم يكن قبضه فأبرأ المشترى منه، لم يكن ذلك منه فسخا و لا إمضاء للبيع، فإن أجاز البيع بعد ذلك، فالبيع جائز والهبة جائزة، ولو كان المشترى نقد الثمن للبائع، ثم وهبه من البائع وقبل ذلك البائع، ثم أجاز البيع ليس للبائع أن يأخذ المشترى بثمن آخر، والثمن الموهوب هو الثمن وهبته باطلة. وفي المحانية: ولو كان الثمن دينا فأوفاه المشترى فقبضه و تصرف فيه لا يبطل خياره، وكذا لو كان الخيار للبائع فدفع المبيع للمشترى لا يبطل خياره.

۱۲۷۳۲: م: بشر عن أبي يوسف: مسلم باع من مسلم عصيرا على أن البائع بالخيار وقبضه المشترى وصار في يده خمرا: فقد انتقض البيع، ذكر المسألة

فى المنتقى: قال: وضمن العصير، وهكذا روى عن محمد، قال الحاكم أبو الفضل: وقد قال فى موضع آخر: البائع على خياره، فإن سكت حتى مضت الثلاث لزم البيع المشترى؛ ثم قال: على ماذكر بشر أن البيع ينتقض ولم يختصما، حتى صار خلا فا حتار البائع إلزام البيع فله ذلك، ولا يعتبر رضا المشترى فى المشهور من الرواية، وفى بعض الروايات يعتبر رضا المشترى.

القبض، بطل البيع؛ وذكر في موضع آخر من المنتقى: لو أسلم البائع، فأسلم البائع بعد القبض، بطل البيع؛ وذكر في موضع آخر من المنتقى: لو أسلم البائع بعد القبض: جاز البيع، بمنزلة موته، ولو أسلم المشترى لم يبطل البيع، هكذا ذكر القدورى، وفي موضع آخر من المنتقى: أن البيع ينتقض بإسلام المشترى في هذه الصورة، ولو أسلم أحدهما قبل قبض الخمر بطل البيع. وإذا باع ظبيا على أن البائع فيه بالخيار فقبضه المشترى وأحرم المشترى لم ينفسخ البيع، ولو أحرم البائع وقد دفعه إلى المشترى أو لم يدفعه ينفسخ البيع، وروى ابن سماعة في إحرام المشترى بخلاف ماذكرنا.

العبد عند المشترى، أو مات العبد وضمن المشترى قيمته للبائع، أخذ أولياء العبد عند المشترى، أو مات العبد وضمن المشترى قيمته للبائع، أخذ أولياء الحناية القيمة من البائع، وكان للبائع أن يرجع على المشترى بمثلها، وهو بمنزلة الغصب. رجل باع عبدا على أن البائع فيه بالخيار والعبد في يد البائع، فقال في الثلاث: قد فسخت البيع و نقضته، ثم قال بعد ذلك: قد أجزت البيع، وقبل المشترى، فهذا حائز وإنه استحسان، ولو جنى البائع على المبيع في هذه الصورة حناية و نقصه، فقال المشترى: أنا آخذه فليس له ذلك، إلا أن يسلم البائع له؛ ولو كان الخيار للبائع والجارية عنده فوطأها بشبهة انتقض البيع، وإذا كان الخيار للبائع وحلف بعتق المبيع أن لايكلم فلانا فله أن يرده بالخيار ولم يعتق بالحلف. وروى أبو سليمان عن أبي يوسف في الأمالى: إذا جنى المبيع في يد البائع جناية والخيار له، فإن نقض البيع دفعه البائع أو فداه، وإن أمضى البيع أو سكت فقبل المشترى و رضيه دفعه المشترى أو فداه.

البائع البيع لايرث الابن أباه، ولو اشترى عبدا على أن البائع بالخيا، ثم مات المشترى فأجاز البائع البيع لايرث الابن أباه، ولو اشترى عبدا على أن البائع بالخيار، فمات المشترى فأذن له في التجارة لايكون هذا فسخا للبيع، إلا أن يلحقه دين، إلا في قول من يقول إن فسخه بغير محضر من المشترى فسخ، ولو أمضاه بعد مالحقه دين لم يجز، وإذا كان الخيار للبائع، فقال المشترى للبائع: أعطيك مائة درهم على أن تنقض البيع، ففعل فالمناقضة جائزة وليس عليه شيء.

۱۲۷۳٦ - وفي الخانية: رجل باع شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وسلمه إلى المشترى، ثم غصبه من المشترى لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا إبطالا للخيار.

المشترى، ثم مات أحدها أو استحق لا يجوز البيع في الباقي، وإن تراضيا على المشترى، ثم مات أحدها أو استحق لا يجوز البيع في الباقي، وإن تراضيا على إجازة البيع، ولو قال البائع في حياة العبدين نقضت البيع في هذا بعينه، أو قال: نقضت البيع في أحدهما، كان نقضه باطلا، كأنه لم يتكلم بالنقض، ويبقى الخيار فيهما، وكذا لو باع عبدا واحدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم قال: نقضت البيع في نصفه، كان باطلا كأنه لم يتكلم به.

۱۲۷۳۸: وفيه: الوكيل بالبيع إذا باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام، أو الوصى باع على أنه بالخيار ثلاثة أيام، أو باع الرجل بنفسه، وشرط الخيار لغيره؛ فمات الوكيل أو الوصى في الأيام الثلاثة، أو مات الموكل أو الصغير، أو مات الذي باع بنفسه أو الذي شرط له الخيار في الأيام الثلاثة، قال محمد: يتم البيع في جميع ذلك.

۱۲۷۳۹ - ولو باع جارية على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكتسبت اكتسابا عند البائع أو عند المشترى أو ولدت أو لادا، فإن الكل يدور مع أصله، إن تم البيع بينهما يكون الكل للمشترى، وإن انفسخ البيع بينهما يكون للبائع؛ ولو كان الخيار للمشترى فاكتسبت اكتسابا أو ولدت أو لادا عند البائع، فكذلك الجواب؛ وإن اكتسبت عند المشترى ذكر في الكتاب أن الكسب للمشترى تم البيع بينهما أو انتقض؛ قيل: هذا قولهما، أما على قول أبي حنيفة: يدور الكسب مع الأصل.

• ٢٧٤٠: م: وإذا باع عبدا بألف درهم على أن البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، فأعطاء المشترى بها مائة دينار، ثم إن البائع نقض البيع:فالصرف باطل، وكان عليه أن يرد الدنانير.

۱ ۲۷٤۱: وإذا باع جارية على أن البائع فيها بالخيار وتقابضا أو لم يتقابضا فوجد المشترى بالمبيع عيبا، فقال: قد رضيت به، أو باعه أو وهبه أو عرضه على بيع أو ماأشبه ذلك من المعانى التي تكون رضا، فليس للمشترى أن يردها بذلك العيب، هذا هو الكلام في جانب البائع.

٢ ٢٧٤٢:- وأما الكلام في جانب المشتري فنقول: إن كان الخيار لـلمشتري فنقول: هذا البيع بما ذكرنا من المعاني الثلاث و بمعني آخر سواها و هو أن يتصرف المشتري في المبيع تصرف الملاك، فهذا البيع جائز؛ والأصل فيه: أن كل فعل باشر المشتري في المشتري بشرط الخيار له فعلا يحتاج إليه لامتحان، و يحل في غير الملك بحال فالاشتغال به في أول مرة لايكون دليل الاختيار، حتى لايسقط خياره، وكل فعل لايحتاج إليه لامتحان أو يحتاج إليه للامتحان إلا أنه لايحل في غير الملك بحال فإنه يكون دليل الاختيار، فنقول: إذا اشترى جارية على أنه بالخيار فاستخدمها مرة لايبطل خياره، بخلاف مالو وطأها حيث يبطل خياره، هـذا إذا كـان الاستخدام يسيرا، فإن كان كثيرا يخرج عن حد الامتحان والاختيار يكون اختيارا للملك، فإن استخدم مرة أخرى، فإن كان في النوع الذي استخدمها في المرة الأولى كان احتيارا للملك، وإن كان في نوع آخر لايكون اختيارا للملك، والإكراه على الاستخدام في المرة الأولى اختيار للملك، وفي الذخيرة: فسر محمد الاستخدام في كتاب الإجارات، فقال: بأن يأمرها بحمل المتاع إلى السطح، أو بانزاله من السطح، أو بتقديم النعل بين يديه، أو بغمز رجليه و لا يكون بشهوة، أو بـأن تـطبخ أو تخبز بعد أن يكون ذلك يسيرا، وإذا أمرها بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك رضا.

٣ ٢ ٧ ٢ : - وفي الصغرى: إذاقبلته الجارية بشهوة وأقر المشترى أنها قبلته

بشهوة يسقط حياره في قول أبي حنيفة، وهكذا في حيار الرؤية والعيب، وهذا إحدى الروايتين عن أبي يوسف، وقال محمد: فعلها لايكون إجازة، وإن قبلها المشترى يسقط حياره.

يده أو انتقض هذا المبيع، فإن ذلك يمنع الفسخ، وكذلك إذا ازداد المبيع زيادة متصلة متولدة من الأصل كالحسن والحمال والبرء من المرض وذهاب البياض من العين ونحو ذلك، وكذلك إذا بني كانت متصلة غير متولدة من الأصل كالصسن والحمال والبرء من المرض وذهاب البياض من العين ونحو ذلك، وكذلك إذا بني كانت متصلة غير متولدة من الأصل كالصبغ والخياطة، أو كانت أرضا فغرس فيها أو بني بناء، وكذا إذا كانت حدثت زيادة منفصلة متولدة من الأصل كالولد والأرش والعقر واللبن والصوف والسمن، ولو حدثت زيادة منفصلة غير متولدة من الأصل كالهبة والكسب والغلة فإنها غير مانعة من الفسخ.

الا معلاف المركوب المترى دابة على أنه بالخيار فركبها ينظر إلى سيرها الايسقط خياره، ولو سافر عليها سقط خياره، ولو سافر عليها سقط خياره، وكذاك إذا ركبها مرة أخرى يسقط خياره، وكذاك وحمل عليها شيئا، وكذلك لو حمل عليها علفا، هكذا روى عن أبى يوسف، وعن محمد أنه إذا حمل عليها علفا لها لايسقط خياره، وفى الذخيرة: ولو كان له دواب فحمل عليها علف جميع الدواب، فذلك رضا؛ م: ولو ركبها ليردها أو ليسقيها أو ليعلفها كان ذلك رضا بها ويسقط خياره، وبعض مشايخنا قالوا: هذا إذا كان لايمكنه الرد والسقى والإعلاف إلا بالركوب، ويدل والسقى والإعلاف إلا بالركوب، ويدل على هذا التأويل ماذكر في السير الكبير في فصل العيب: أن جوالق العلف إذا كان واحدا فركبها مع الحوالق فليس هو رضا بالعيب، لأنه لايمكنه حمل الحوالق الواحد إلا بالركوب، ولو كان جوالقين فركب يكون رضا؛ ومن مشايخنا من قال: الركوب إن كان لأجل الرد لايسقط الخيار وإن أمكنه الرد بدون الركوب، بخلاف الركوب للسقى والإعلاف. ولو قص حوافر الدابة أو أخذ من عرفها بخلاف الركوب للسقى والإعلاف. ولو قص حوافر الدابة أو أخذ من عرفها

فليس برضا، ولو ودجها أو بزغها فهو رضا، ولو كانت شاة فجز صوفها ذكر في المنتقى أنه يسقط حياره.

وفى القدورى: وفى صلح الفتاوى رواية عن أبى يوسف، وعن أبى حنيفة رضى الله عنه مانة وفى القدورى: وفى صلح الفتاوى رواية عن أبى يوسف، وعن أبى حنيفة رضى الله عنه ما: إذا اشترى شاة أو بقرة على أنه بالخيار فاحتلب لبنها، فقد انقطع خياره، وفى البرهانية: هو المختار، م: وذكر البقالى قول محمد فى هذا كقول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف: هو على خياره، حتى يشرب اللبن أو يستهلكه، وذكر فى الحاوى: فى باب خيار الرؤية عن أبى يوسف عن أبى حنيفة أنه قال فيمن اشترى بقرة أو شاة فحلب لبنها: قد انقطع خياره، وقال أبو يوسف: لاينقطع مالم يستهلك اللبن أو يشربه. ولو حجم الغلام أو سقاه دواء، أو حلق رأسه فهو رضا، وعن أبى يوسف فى زج المدابة وحجامة الغلام أنه لايسقط خيار المشترى. وفى المنتقى: والأخذ من الشعر ليس برضا، وعن محمد: إذا أمر الغلام بحلق رأسه يعنى رأس الغلام، فهذا ليس برضا إلا أن يريد به الدواء، أو الطلاء بالنورة إلا أن يريد به الدواء، وكذا غسل الرأس و اللحية.

الم ٢٧٤٧: وفى المنتقى: إذا احتجم الخادم بأمر المشترى فهورضا، وإن كان يحتجم بغير أمره، فهذا ليس برضا، وإن كان العبد يحتجم الناس بأجر، فسكت فهو رضا، وإن كان يحتجم بغير أجر، فهذا ليس برضا وهذا بمنزلة المحدمة، ألاترى! أن المشترى لو قال له: أحجمنى، لايكون رضا. ولو كان الخيار للبائع فاحتجم الغلام بإذن المشترى، فهذا ليس بنقض إذا كان بغيبة المشترى.

۱۲۷٤۸: قال: وفى المنتقى أيضا: لو أمر الخادم أن يحمل شيئا ليس برضا، برضا بل هذا من الخدمة، ولو أمر الجارية بمشط أو دهن، أو لبس فليس برضا، وكذا إذا علق عتقها بشرط لايسقط خياره مالم يعلق بحكم اليمين.

9 ٢٧٤٩: - وفي الحانية: رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام وقبض بإذن البائع، ثم أودعه البائع، فهلك عند البائع بطل البيع في قول أبي حنيفة،

وقال صاحباه: يتم البيع ويتقرر الثمن على المشترى. ولو كان الخيار للبائع فسلم المبيع إلى المشترى، ثم إن المشترى أو دعه البائع، فهلك عند البائع في مدة الخيار بطل البيع عند الكل، ولو كان البيع باتّا فقبض المشترى المبيع بإذن البائع، أو بغير إذنه، والشمن حال أو مؤجل وللمشترى خيار رؤية أو عيب، فأو دعه البائع فهلك عند البائع تم البيع ولزمه الثمن عند الكل. ولو اشترى أرضا فيها حرث واشترى الأرض مع الحرث فسقى الحرث أو حصده أو فصل منه شيئا سقط خياره، ولو سقى من نهرها أرضا أخرى فهو رضا، بخلاف ماإذا سقى منه أجنبي بغير علمه فإن هناك لا يسقط خياره.

• ١ ٢٧٥: - وفى الفتاوى العتابية: ولو سقى الزرع أو حصده أو زرع الأرض، أو حرثها فهو رضا من المشترى ومن البائع فسخ، ولو كان النهر عارية وكان السقى به كما كان يسقى قبله سقط خياره، وكذا إذا أعاره كذلك أو آجره سقط خياره، سواء سقى منه المستعير أو لم يسق.

۱ ۲۷۵۱: ولو رعت ماشيته الكلأ يسقط خياره، بخلاف ماشية الناس، وكذا النهر، وكبس البئر يسقط الخيار، ولو انهدمت البئر فبناها لم يعد خياره، ولو وقع فيها فأرة أو نحاسة سقط خياره، وروى في الفأرة: إذا نزح عشرون دلوا أنه على خياره، وإذا سقى من البئر زرعه أو دوابه فهو على ماذكرنا في النهر.

۱ ۲۷۰۲: وإذا باع المشترى على أنه بالخيار ذكر الشيخ الإمام أحمد الطواويسي في شرحه: قيل: لا يبطل خياره، وذكر الشيخ الإمام أنه يبطل، وهو الصحيح، ولو عرض المشترى للتقويم لا يبطل خياره، ولو عرض البائع يبطل خياره، ولو اشترى ثوبا ولبسه لينظر إلى مقداره لا يسقط خياره، فإن لبسه ثانيا سقط خياره. فإن طال اللبس الأول سقط خياره أيضا، وإن لبسه ليستدفئ به بطل خياره.

۱۲۷۵۳ - ولو اشترى رحى ماء وطحن بها المشترى ليعرف مقدار طحنها يبطل خياره، ولم يذكر محمد في شيء من الكتب مقدار ذلك، وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندواني أنه إذا طحن بها زيادة على يوم وليلة بطل خياره،

وفى الفتاوى العتابية: وهو المختار، وإن كان دون ذلك لا يبطل خياره، وفى البقالى: الطحن بالرحى لا يسقط خيار المشترى إلا أن يطول أو ينقصها، وذكر الخصاف إن كان الطحن يوما أو نحو ذلك لا يسقط خياره، حتى يجريه بعد ما بان له طحنها على قلة الماء وكثرته.

سقط خياره، وفي القدوري: إذا سكن المشترى الدار، أو أسكنها رجلا بأجر أو سقط خياره، وفي القدوري: إذا سكن المشترى الدار، أو أسكنها رجلا بأجر أو بغير أجر، أو رمّ منها شيئا، أو أحدث فيهابناء، أو جصصها، أو طينها، أو هدم منها شيئا، فهو إمضاء للبيع، وذكر في كتاب القسمة أن وضع المسألة فيما إذا داوم على السكنى مطلقا أيضا، فمن كتاب البيوع، ذكر السكنى مطلقا، وكذا القدورى ذكر السكنى مطلقا أيضا، فمن مشايخنا من قال: ماذكر في كتاب البيوع محمول على التداء السكنى، أما لو داوم على السكنى بأن كان المشترى ساكنا في الدار قبل الشراء بإجارة أو عارية لايسقط خياره كما في كتاب القسمة، ومنهم من قال: خيار الشرط في البيع يسقط بسكنى في الحالين كما أطلق محمد في كتاب البيوع، وفي كتاب القسمة: لايسقط خيار الشرط في الحالين، غير أن محمدا وضع المسألة في كتاب القسمة في الدوام على السكنى اتفاقا، وإذا كان في الدار ساكن بأجر فباعها البائع برضاه، وشرط الخيار للمشترى وطلب المشترى الأجر من الساكن في مدة الخيار فعزل المشترى شيئا من الغلة فقد سقط خياره.

1 ۲۷۵٥ :- وسئل أبو بكر عمن اشترى كتابا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، ثم إنه انتسخ منه لنفسه شيئا لا يبطل خياره، كالنساج إذا نظر في نقوش الديباج لا يبطل خياره، ألاترى! أن من انتسخ من كتاب مبسوط ولم يدفعه لا يصير غاصبا، وكذلك لو انتسخ لغيره لا يبطل أيضا، وإن قلب أوراقه، قيل: إنه لو درس منه ولم يكتب بطل خياره، قال الفقيه: لو قيل: يبطل خياره بالانتساخ دون الدراسة كان له وجه، لأن في الدراسة امتحانالينظر إلى صحته فصار كاستخدام العبد، وفي الكتابة استعمالا، قال الفقيه: وبه نأخذ.

7 1 ٢٧٥٦ : - وفى الفتاوى الكبيرى: إذا قضى المشترى البائع دراهم زائفة وقال للبائع: أنفقها عليك، فإن جازت وإلا فردها على، فقبلها على ذلك، ولم ينفق عليه فله أن يرد استحسانا، وإذا بيعت دار بجنب الدار المشتراة بشرط الخيار، فأخذها المشترى بالشفعة فقد سقط خياره.

۱۲۷۵۷: وإذا كان الخيار للمشترى فأبرأه البائع عن الثمن لم يصح الإبراء فى قول أبى يوسف، وروى عن محمد أنه أجاز البيع بعد الإبراء. وإذا كان الحيار للمشترى، فقال المشترى للبائع: إن لم أردها إليك اليوم فقد رضيتها، فهذا القول باطل وله أن يردها بخيار الشرط، وكذلك إذا قال: إن لم أفعل كذا فقد أبطلت خيارى، ولو لم يقل هكذا، ولكن قال: أبطلت خيارى غدا، أو قال: إذا جاء غد فقد أبطلت خيارى، فهذا جائز. م: ولو بعد مااشترى وشرط الخيار لنفسه شهرا، إن لم أفك بالثمن فيما بينى وبين ثلاث فلا بيع بينى وبينئاك، فهو على ماقال وكأن ذلك قاله فى أصل العقد، وكذلك إذا قال: إن لم أفك بالثمن إلى ثلاث فقد نقضت البيع.

۱۲۷۰۸: - وفي نوادر هشام: قلت لمحمد: رجل اشترى قرية وفيها قناة غزيرة اشتراها وقناتها على أنه بالخيار كيف يصنع بماء القناة؟ قال: يدعه يذهب، قلت: إذا لم يصرف الماء يفسد؟ قال: يوكل البائع رجلا ليصرفه.

9 1 ٢٧٥ - وإذا كان الخيار للمشترى فولدت الجارية في يده أو أثمرت النخلة أو باضت الدجاجة فقد سقط خياره، وفي البقالي: ولا يسقط الخيار بالولد الميت والبيضة الفاسدة. وفي المنتقى: إذا ولدت في يد المشترى ولدا ميتا إن لم تنقصها الولادة فهو على خياره، وإن كانت الزيادة في ذات المبيع كالسمن، وما أشبهه سقط الخيار في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وفي قول محمد لايسقط.

• ١٢٧٦ - ولو كان المشترى بشرط الخيار في جارية فلمسها المشترى أو قبلها بشهوة سقط خياره، بخلاف ماإذا لمسها بغير شهوة، والنظر إلى فرجها بشهوة يسقط خياره، ونظيره اللمس بشهوة، بخلاف النظر إلى ماسوى الفرج من أعضائها بشهوة، وفى الخانية: والنظر إلى الفرج بغير شهوة لايكون إبطالا للبيع ولا إسقاطا للخيار. م: وإذا دعاها إلى فراشه لايبطل خياره، وفى الخانية: وقيل: يبطل خياره، وكذا لوكان الخيار للبائع فدعاها إلى فراشه لايبطل خياره.

۱۲۷٦۱: - م: وإن كانت الجارية قد نظرت إلى فرج المشترى بشهوة أو لمسته بشهوة، أو قبلته بشهوة وأقر المشترى أنها فعلت بشهوة: أجمعوا على أنه إذا كان بتمكين من المشترى بأن علم المشترى ذلك منها فتركها حتى فعلت أنه يسقط خياره، وفى التفريد: سواء كان خيار شرط أو خيار رؤية أو عيب، م: فأما إذا فعلت ذلك لابتمكين من المشترى على قول أبى يوسف يسقط خياره، وعلى قول محمد لايسقط خياره، وإن وجدت المشترى نائما فأدخلت فرجه فرجها.

انه بالخيار ثلاثة أيام، فمرض العبد في الثلاث فنقض المشترى العقد ورد العبد وأبي البائع أن يقبله، فإن مضى الثلاث والعبد مريض على حاله لزم المشترى، وإن صح قبل مضى الثلاث، ثم مضى الثلاث قبل أن يرد عليه فله أن يرد بالرد الذي كان منه في الثلاث، وإذا كان الخيار للمشترى والسلعة مقبوضة فحدث بها عيب لاير تفع لزم العقد، وبطل الخيار، سواء كان بفعل البائع أو بغير فعله، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لايلزم بجناية البائع؛ وإذا لزم العقد عندهما رجع المشترى على البائع بالأرش.

1 ۲۷٦٣ - وفى نوادر هشام: قال قلت لمحمد: رجل اشترى من رجل شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فجاء إلى دار البائع فى الثلاث ليرده فاختفى منه البائع، فأشهد المشترى ناسا أنه قد رد البيع بخياره، ثم ظهر البائع بعد الثلاث؟ فأخبر أن أبا حنيفة قال: رده باطل، إلا أن يجتمعا جميعا؛ قال هشام: وهو قول محمد، وهى المسألة المعروفة: أن المشروط له الخيار فى البيع لايملك الفسخ إلا بحضرة صاحبه عند أبى حنيفة ومحمد، ومعناه: إلا بعلمه.

٤ ٢٧٦ :- وفي السغناقي: رجل اشترى شيئا على أنه بالخيار ثلاثة أيام

فجاء المشترى في الثلاث إلى باب البائع ليرد المبيع فاختفى منه، وطلب المشترى من القاضى أن ينصب خصما عن البائع ليرده عليه، اختلفوا فيه، قال بعضهم: ينصب خصما نظرا للمشترى، وقال محمد بن سلمة: لا يجيبه القاضى إلى ذلك ولا ينصب خصما، وإن لم ينصب القاضى خصما وطلب المشترى من القاضى الإعذار: عن محمد فيه روايتان، في رواية: يجيبه القاضى إلى ذلك فيبعث مناديا ينادى على باب البائع "أن القاضى يقول: إن خصمك فلانا يريد أن يرد المبيع عليك فإن حضرت وإلا نقضت البيع" ولا ينقض القاضى البيع من غير إعذار، وفي عليك فإن حضرت وإلا نقضت البيع" ولا ينقض القاضى البيع من غير إعذار، وفي واية: لا يحبيه القاضى البيع من غير إعذار أيضا؛ فقيل لمحمد: كيف يصنع المشترى؟ قال: ينبغى للمشترى أن يستوثق ويأخذ منه وكيلا إذا خاف الغيبة، حتى إذا غاب البائع يرد على الوكيل، فإن عزل الموكل الوكيل، فهذا يتوقف على علم الوكيل، البائع يرد على الوكيل، فإن عزل الموكل الوكيل، فهذا يتوقف على علم الوكيل،

2 1 ٢٧٦٥ - وفى المنتقى: إذا اشترى عبدا على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما، ثم إن المشترى قطع يد العبد فى الثلاث أو قطعها أجنبى فى الثلاث، قال: فإن قطعها المشترى فى الثلاث فالبائع بالخيار إن شاء أخذ العبد مقطوع اليد ولا شيء له غير ذلك، وإن قطعها أجنبى فى الثلاث فقد و جب البيع للمشترى، لأنه و جب له أرش.

1 ۲۷٦٦: - وفى الكافى: رجل اشترى من رجل سمكا طريا أو عصيدا أو رطبا جنيا على أنه بالخيار ثلاثة أيام قال أبو يوسف: لايجبر المشترى على قبضه ويكون فى يد البائع، حتى يحيز المشترى البيع، أو يفسخ، وفى الكافى: وفى الاستحسان يجبر على أن يفسخ أو يقبض.

۱۲۷٦۷: م: وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف فى رجل اشترى عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وقبضه فوهب للعبد مال أو اكتسبه، ثم استهلكه العبد بعلم المشترى بإذنه أو بغير إذنه أو بغير علمه: لم يبطل خيار المشترى في العبد.

١٢٧٦٨: ولو وهب للعبد ابن المشترى وقبض العبد عين الابن لايبطل

خيار المشترى في العبد، ولو وهبت للعبد أم ولد المشترى وقبضها العبد بطل خيار المشترى في العبد، قال: ولا يشبه الولد أم الولد، لأنه مستهلك، بمنزلة ماإذا استهلك العبد من المتاع، ولو أن المشترى استهلك المتاع الموهوب من العبد بطل خياره في العبد، وهكذا روى ابن سماعة عن محمد هذه المسألة إلا فصل استهلاك العبد الموهوب، فإنه لم يروه عن محمد.

9 ۲۷٦٩: - وفى الكافى: رجل قال لآخر: هذا العبد لى ولزيد ولبكر وبعتك كله بغير أمرهما، وسلمه، نفذ البيع فى نصيبه وتوقف فى نصيب زيد وبكر، فإن حضرا وفسخا بطل فى نصيبهما، ولا خيار للمشترى، ولو كان العبد لزيد وبكر ولم يكن للبائع شيء، فباعه من رجل وأعلمه أنه فضولى فأجاز أحدهما ولم يجز الآخر: له الخيار عند أبى يوسف، وعند محمد لا يخير، وكذا لو كان العبد لزيد دون البائع، فقال البائع لرجل، بعتكه لعله يجيز، فاشتراه فحضر زيد وأجاز فى نصفه خير المشترى.

أيام، ثم قال المشترى: شئت أخذه، أو قال: رضيت بأخذه، أو قال: أجزت شرائه، وفي الفتاوى العتابية: أو قال: قبلت البيع، أو: أنا أختاره، م: لزمه ذلك. ولو قال: هويت أخذه، أو أو: أنا أختاره، م: لزمه ذلك. ولو قال: هويت أخذه، أو: أجبت، أو: أردت، أو قال: أعجبني ذلك، أو قال: وافقني، لم يلزم، وفي نوادر بشر بن الوليد عن أبي يوسف: رجل اشترى من آخر عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فقال البائع للمشترى: أعطيك مائة على أن تبطل البيع، ففعل؟ قال: قد انفسخ البيع، وليس على البائع شيء، وإذا اشترى من آخر عبدا بألف درهم على أن المشترى بالخيار، فأعطاه بها مائة دينار، ثم إن المشترى رد البيع: فالصرف على أن المشترى بوسف ويرد الدراهم، وعلى قول أبي حنيفة الصرف باطل.

۱۲۷۷۱: - رجل اشترى من آخر جارية على أن المشترى بالخيار ثلاثة أيام، ثم إن المشترى وبالخيار ثلاثة أيام، ثم إن المشترى قبلها أو لمسها أو نظر إلى فرجها، ثم أراد أن يردها وقال: لم يكن ذلك بشهوة، فالقول قوله مع يمينه، هكذا روى عن محمد في المنتقى، ثم

قال: ألاترى أن رجلا لو قبل امرأة أو لمسها أو نظر إلى فرجها، ثم قال: لم يكن عن شهوة، كان القول قوله: كذا هنا، ولو كان باشرها، ثم قال: كان ذلك منى بغير شهوة، لم يقبل قوله: وفى الذخيرة: وكان الصدر الشهيد يقول فى القبلة: يفتى بحرمة المصاهرة مالم يبين أنه فعل من غير شهوة، وفى اللمس والنظر إلى الفرج لايفتى بالحرمة مالم يبين أنه فعل بشهوة، فعلى قياس ما قاله الصدر الشهيد يجب أن يقال فى مسألة الشراء، إذا قبلها، ثم قال: لم يكن بشهوة، أن لايقبل قوله ويسقط خياره.

1 ۲۷۷۲: - م: وقال أبو يوسف في رجل اشترى بئرا على أنه بالخيار ثلاثة أيام فغار ماؤها أو وقع فيها فأرة ميتة قال: إن اختصما على تلك الحالة لم يكن له ردها، وإن لم يختصما، حتى أخرجت الفأرة وعاد الماء كما كان فهو على خياره. وفي الوقاية: وخيار شرط المشتريين يسقط برضى أحدهما، وكذا خيار العيب والرؤية. وفي السراجية: اشترى مكيلا أو موزونا أو عبدا وشرط الخيار في نصفه أو ثلثه أو ربعه جاز.

نوع آخر في اشتراط الخيار لهما وفي بيان أحكامه

1 ۲۷۷۳: - إذا كان الخيار لهما، فمات أحدهما: لزم البيع من جهته، والآخر على خياره، وخيار الشرط لايورث عندنا خلافا للشافعي. وفي المنتقى: رجل باع عبدا بأمة على أن كل واحد منهما بالخيار فيما باع فأجاز بائع العبد، وقد تقابضا ومات العبد في يد المشترى، فقد لزم العقد، وتم البيع، وفيه: رجل اشترى عبدا بجارية وشرط كل واحد منهما الخيار لنفسه فيما باع، ثم إنهما أعتقا معا، جاز عتق كل واحد منهما في السلعة التي كان يملكها.

۱۲۷۷٤ - رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وهما جميعا بالخيار، فقال البائع: قد أجزت البيع بمحضر من المشترى، وقال المشترى بعد ذلك: فسخت البيع بحضرة البائع، فالبيع ينفسخ، فإن هلك العبد في يد المشترى قبل أن يرده في الأيام الثلاثة أو بعدها فعلى المشترى الثمن من قبل أن

البائع قد ألزم البيع وصار المشترى بالخيار دون البائع، ولو أصابه عيب قبل هذه المقالة أو بعدها فهو سواء وعليه الثمن، ولا يستطيع رده بعد العيب الذى أصابه، وإن بدأ المشترى بفسخ العقد، ثم إن البائع أجاز البيع، ثم هلك العبد فعلى المشترى قيمته، وكذلك لو أصابه عيب نقصه بعد هذه المقالة، فالبيع منتقض يرد المبيع ويرد نقصان العيب، ولو أصابه العيب قبل أن يفسخ المشترى البيع، ثم فسخه المشترى، ثم أجاز البائع، فالبيع لازم للمشترى وعليه الثمن، من قبل أن لعيب الذى حدث به عند المشترى بمنزلة إجازة البيع، فإذا أجازه البائع بعد ذلك فقد تم البيع ولزمه الثمن.

۱۲۷۷۵: وإذا كان الخيار للبائع وللمشترى فتناقضا العقد، ثم هلك المبيع في يد المشترى قبل الرد على البائع، يبطل حكم ذلك الفسخ و يعود البيع، ويحمل كأن الهلاك كان قبل الفسخ، وفي السراجية: رجلان اشتريا شيئا على أنهما بالخيار فرضى أحدهما فليس للآخر رده، خلافا لهما، ولو شرط الخيار إلى المغد فله الخيار مالم يمض غد، وكذلك إذا شرط الخيار إلى وقت الظهر والعصر، ونحو ذلك: له الخيار مالم يمض ذلك الوقت.

نوع آخر في الاختلاف الواقع في عقد البيع على الحيار

ادعى أنه باع هذا العبد من هذا أمس بألف درهم على أنى بالخيار وجحد المشترى الخيار، فالقول قول البائع وهو المدعى للخيار، وقال أبو يوسف: القول قول البائع وهو المدعى للخيار، وقال أبو يوسف: القول قول المشترى هو الذى ادعى الشراء بشرط الخيار، و كذلك إن كان المشترى هو الذى ادعى الشراء بشرط الخيار، و حدد البائع الخيار، فالقول قول المشترى وهو المدعى للخيار عند أبى حنيفة، وعند أبى يوسف رواية أخرى أن القول قول من ينفى الخيار، وفيه أيضا: القول قول من يدعى الخيار عند محمد، قال البقالى: وأطلق في الأصل أن القول قول من ينفيه؛ وكذا في المجرد. وقال أبو يوسف: إذا

ادعى أحـدهما الخيار لبيع قد مضى لم أصدقه إلا ببينة، وإذا ادعى أحدهما الخيار لبيع باعه من ساعته ووصل دعواه بالخيار فإنى أقبل ذلك من أيهما ادعاه.

التنفى الخيار، لأن الأصل عدمه، ولو اختلفا في مقداره، فالقول لمن يدعى الأقل، ولو اختلفا في مقداره، فالقول لمن يدعى الأقل، ولو اختلفا في مقداره، فالقول لمن يدعى الأقل، ولو اختلفا في مضيه، فالقول لمن أنكر المضى، ولو ادعى أحدهما شرط الخيار شهرا، أو مطلقا والآخر ثلاثا، فالقول لمن يدعى الثلاث. وعن أبي يوسف فيمن قال لامرأته: طلقتنى البتة، فالقول قول النوج، ولو قال: بعتك أمس إن شئت، وقال المشترى: اشتريته البتة، فالقول قول المشترى. وفي المجرد: إذا اختلفا في مقدار الخيار، فالقول قول من يدعى الأقل، وإذا اتفقا على مقداره واختلفا في المضى، فالقول قول من أنكر المضى والله أعلم.

نوع آخر في الاختلاف في الخيار في البيع وفي موت العبد قبل مضى مدة الخيار وبعده

من يدعى الإجازة، ولو ادعى أحدهما أن الثلاث مضت والعبد حى، ثم مات وأن البائع نقض البيع قبل موته بمحضر من المشترى، وادعى الآخر أن العبد مات فى الثلاث، وأن البائع أجاز البيع قبل موت العبد، فنقول: كل واحد منهما ضم إلى دعواه مالا يجانسه مجانسة، لأن موت العبد فى الثلاث يدل على النقض فلا يصح معه دعوى جواز البيع بعد موته، وموت العبد بعد الثلاث يدل على جواز العقد فلا يصح معه دعوى النقض، فاعتبر من دعوى كل واحد منهما السابق وهو دعوى يصح معه دعوى النقض، أو بعد الثلاث، وقد بينا هناك أن القول قول من يدعى الموت فى الثلاث والبينة بينة صاحبه، ولو كان البائع والمشترى جميعا بالخيار ثلاثة أيام وقد قبض المشترى، فادعى أحدهما أن الثلاث مضت والعبد حى، ثم مات بعد ذلك وأنه ما جميعا نقضا البيع فى الثلاث بمحضر منهما، وادعى الآخر أنه مات فى الثلاث وأنهما جميعا أجاز البيع قبل موته، فالقول قول من يدعى الموت فى الثلاث و البينة بينته.

9 ١ ٢٧٧٩ : - قال أبو يوسف ومحمد: لو أن رجلا باع من رجل عبدا على أن البائع أو المشترى بالخيار ثلاثة أيام وقبض المشترى العبد، فمضت الثلاث والعبد حي، فأقام أحدهما البينة على النقض في الثلاث وأقام الآخر البينة على الإجازة في الثلاث: كانت بينة النقض أولى، وإن أقاما البينة على ماذكرنا في الثلاث، فالبينة بينة من لاخيار له، ولو كان الخيار لهما جميعا فأقام أحدهما البينة على النقض منهما جميعا، وأقام الآخر البينة على الإجازة منهما جميعا، وكان الاختلاف بينهما بعد مضى الأيام الثلاثة فالبينة بينة من يدعى النقض، ولو اختلفا على هذا الوجه في الأيام الثلاثة ولم يكن لهما بينة، فالقول قول من يدعى النققض، ولو أقام البينة فالبينة بينة ما يدعى النققض،

• ١ ٢٧٨ - وفي شرح الطحاوى: ولو كان شرط الخيار لأحدهما فاختلفا في الفسخ، والإجازة في مدة الخيار فالقول قول من له الخيار، ادعى الفسخ أو الإجازة، والبينة بينة الآخر، هذا كله إذا لم يكن لبينتهما تاريخ، ولو أرخت البينتان تقبل بينة أسبقهما تاريخا كان على الفسخ أو الإجازة.

١ ٢٧٨١: - م: قال محمد: رجل باع عبدا على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقبضه المشتري وقيمته ألف درهم فزادت قيمته في الأيام الثلاثة، فصارت ألفي درهم، ثم مضت الأيام الثلاث، فأقام البائع بينة أن المشترى قتله خطأ في الأيام الثلاثة بعد ماصارت قيمته ألفي درهم، وأنكر المشترى، وأقام بينة أن البائع قتله خـطـأ بعد مضى الأيام الثلاثة، فالبينة بينة البائع، ولو أقام أحدهما البينة أنه مات في يـد الـمشتـري فـي الأيام الثلاثة و أقام الآخر البينة أنه مات بعد الأيام الثلاثة، كانت البينة بينة من يدعى الموت بعد الثلاث، وإذا قضينا بضمان القتل للبائع هنا كان للبائع أن يضمن عاقلة المشتري، ولو أراد أن يضمن المشترى قيمة العبد يوم قبضه لما أنه قبضه على ضمان القيمة لم يكن له ذلك، ولو وقع الدعوى في مجرد الموت على هذا الوجه: كانت بينة المشترى أولي، وكذلك لو أقام البائع بينة أن فلانا قتله في الأيام الثلاثة: كانت بينة البائع أولي، ويقضى للبائع على عاقلة القاتل بقيمته يوم القتل، وإن احتار تضمين المشترى القيمة لم يكن له ذلك، ولو كان المشترى أقام البينة على البائع أن البائع قتله في الأيام الثلاثة، وأقام البائع بينة أن المشترى قتله بعد الأيام الثلاثة، فالبينة بينة البائع، ولو أقام البائع بينة على أن هذا الأجنبي قتله بعد الأيام الثلاثة وأقام المشترى بينة أن هذا الأجنبي قتله في الأيام الثلاثة، فالبينة بينة البائع، إن أراد المشترى في هذا الوجه إثبات القتل على الذي أقام عليه البينة أنه قتله بعد الثلاث، وأراد تضمينه، لم يكن له ذلك.

۱ ۲۷۸۲ : - وقال محمد أيضا: رجل باع عبدا من رجل بألف درهم، فأقام البائع بينة أن هذا الأحنبي غصب هذا العبد في الأيام الثلاثة وقيمته ألفا درهم، فمات عنده بعد مضى الأيام الثلاثة فإن بينة المشترى أولى، بخلاف مسألة القتل، ولو أقام البائع بينة على الموت بعد الثلاث عند الغاصب، وأقام المشترى بينة على الموت في الثلاث، فالبينة بينة البائع، وإذا قضينا على هذا الوجه كان للمشترى أن يضمن الغاصب قيمته، بخلاف ماسبق في مسألة القتل، وكذلك إذا كان الغاصب النينة كان للمشترى أن يأخذ الذي أثبت الغصب عليه بضمانه، وإن لم تكن البينة

على ماوصفنا من القتل والموت فالقول قول من يدعى القتل والموت في الثلاث. وفى البرهانية: رجل باع من آخر عبدين على أنه بالخيار فيهما فقبضهما المشترى، ثم مات أحدهما أو استحق: لايجوز البيع في الثاني وإن أجاز البائع ورضى المشترى.

نوع آخر في شرط الخيار في بعض المبيع

اشترى عبدين أو ثوبين، وفى الينابيع: وبين ثمن كل ثوب وثمن الكل متفق، أو مختلف، عبدين أو ثوبين، وفى الينابيع: وبين ثمن كل ثوب وثمن الكل متفق، أو مختلف، عبلى أنه بالخيار فى أحدهما يأخذ أيهما شاء ويرد الآخر فهو جائز فى الشوبين والثلاثة استحسانا، والقياس أن لا يجوز، ولا يجوز فيما زاد على الثلاثة قياسا واستحسانا، ولو قبضهما على هذا البيع فله فيه خياران: خيار تمييز المبيع من الأمانة، وخيار الشرط، إلا أن خيار الشرط فيه موقت إلى ثلاثة أيام عند أبي حنيفة، وعندهما غير موقت، وخيار التمييز غير موقت هكذا ذكر محمد فى الجامع الصغير، واختلف المشايخ، قال بعضهم: هذا البيع لا يجوز ما لم يذكر فيه الخيارين، خيار الشرط وخيار التمييز، وقال بعضهم: جاز وإن لم يذكر خيار الشرط.

البيع، والمشترى بالخيار، إن شاء أخذ الباقى بثمنه، وإن شاء ترك؛ وإن كان الباقى النين له أن يأخذ أيهما شاء، وإن شاء تركهما، ولو هلك الكل قبل القبض بطل البيع، ولو هلك أحدهما بعد القبض تعين الهالك للبيع ولزمه ثمنه وتعين الآخر

۳ ۱ ۲ ۷ ۸ : - أحرج الحاكم عن ابن عمر قال: كان حبان ابن منقذ رجلا ضعيفا، وكان قد سفع في رأسه مأمومة فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار فيما اشترى ثلاثا، وكان قد شفع لل رسول الله صلى الله عليه وسلم: بع وقل لاخلابة، فكنت أسمعه يقول: لا خذابة لاخذابة، وكان يشترى الشيء ويجئ به أهله فيقولون: هذا غال، فيقول: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرني في بيعي. المستدرك للحاكم البيوع، ٣/ ٨٣٥ برقم: ٢٠١١.

أخرج الدار قطني نحوه كتاب البيوع، ٣/ ٤٨ برقم: ٢٩٩٤.

و أحرج الـدار قطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الخيار ثلاثة أيام. سنن الدارقطني البيوع، ٣/ ٤٨ برقم: ٢٩٩٣.

للأمانة، ولو هلكا جميعا في يد المشترى فإنه ينظر، إن كان الهلاك على التعاقب لزمه تُمن الهالك الأول، وهلك الباقي في يده أمانة، ولو هلكا جميعا و لايدري أيِّهـمـا هـلك أو لا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما، وإن هلك أحدهما قبل الآخر غير أنهما اختلفا فيه فلا تظهر فائدة الخلاف إذا كان الثمن متفقا، وإنما تظهر فائدة الخلاف إذا كان الثمن مختلفا بأن كان ثمن أحدهما عشرة و ثمن الآخر عشرين، فقال البائع: هلك الذي ثمنه عشرون أولا، وقال المشترى: هلك الذي ثمنه عشرة أولا، كان أبويوسف يقول أولا: يتحالفان فأيهما نكل قضي عليه بما ادعى صاحبه، وإن حلفا جميعا يجعل كأنهما هلكا معا، ولزمه نصف ثمن كل واحد منهما؛ ثم رجع وقال: القول قول المشترى مع يمينه؛ وهو قول محمد، وفي الينابيع: وكذلك إن تعيبا جميعا، ولو قبضهما، ثم تعيب أحدهما في يده تعين ذلك للبيع والآخر لـالأمانة، وإن تعيبا جميعا: إن كان على التعاقب لزمه الأول ويرد الثاني إلى بائعه فلا يضمن نقصان ماحدث به لأنه متعين، ولو تعيبا معا لايتعين أحدهما للبيع وله أن يأخذ أيهما شاء بثمنه وليس له أن يردهما جميعا ويبطل خيار الشرط، ولو زاد عيب أحدهما بعد ذلك أو حدث به عيب آخر تعين ذلك للبيع.

المشترى أى ثوب شاء، وليس للمشترى في مدة الخيار لزمه البيع في أحدهما بغير عينه، ولورثته خيار التعيين، ولو كان الخيار للبائع والمسألة بحالها فله أن يلزم المشترى أى ثوب شاء، وليس للمشترى خيار الترك، ولو هلك أحدهما قبل القبض، أو بعده هلك أمانة وللبائع في الآخر بالخيار، إن شاء ألزمه المشترى، وإن شاء فسخ البيع؛ ولو هلكا في يد المشترى، إن هلكا على التعاقب فعلى المشترى قيمة ما هلك آخرا والأول أمانة، وإن هلكا معا فعليه نصف قيمة كل واحد منهما، ولو تعيب أحدهما، أو كلاهما قبل القبض، أو بعده فخيار البائع باق على حاله وله أن يلزم المشترى أيهما شاء، فإن ألزمه التسليم فلا خيار له في تركه، وإن ألزمه المبيع: إن كان بعد القبض فكذلك، وإن كان قبل القبض فهو بالخيار، إن شاء ألزمه، وإن شاء تركه، ولو تعيب كلاهما في يد المشترى فعليه نقصان قيمة كل واحد منهما؛ ولو تصرف البائع في أحدهما جاز تصرفه وله خيار الإلزام والفسخ في الآخر.

الكرخى وهل يجوز مع شرط النيار أربعة أيام؟ لاشك أن على قولهما يجوز في العين الواحد، فأما على قول أبى حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه، كان الكرخى يقول: لايجوز، وكان ابن شجاع يقول: يجوز وإن لم يكن موقتا، فأما إذا ذكر النيار مطلقا ولم يوقته كان الكرخى يقول: لايجوز هذا البيع، فأما إذا ذكر النيار مطلقا ولم يوقته كان الكرخى يقول: لايجوز هذا البيع، وإليه أشار في الحامع الصغير وفي المأذون فإنه وضع المسألة في النيار الموقت، وفائدة ذكر التوقيت أنه لايجوز بدونه، وإليه مال شمس الأئمة السرخسي وفخر الإسلام على البزدوي، وكان ابن شجاع يقول: يجوز، وإليه أشار في الجامع الكبير، وفي بيوع الأصل، وإليه مال بعض مشايخنا، وبعضهم قالوا: في المسألة روايتان.

المشترى البائع المشترى بالثمن والآخر ملك البائع أمانة في يد المشترى بالثمن والآخر ملك البائع أمانة في يد المشترى كالوديعة، فإذا هلك أحدهما، أو تعيب وقد عجز عن رده بحكم الخيار لفوات الشرط وهو الرد على الوجه الذى قبض ويتعين هو مبيعا، حتى تعيب أو أشرف على الهلاك يتعين الآخر أمانة فيرد الآخر بخلاف مالو اشترى كل واحد منهما بعشرة على أنه بالخيار ثلاثة أيام، فهلك أحدهما عنده، فإنه لايرد الباقى، وكذلك إذا تصرف في أحدهما تصرفا يبطل الخيار لزمه ثمنه ويتعين هو مبيعا.

۱۲۷۸۸: - وفي الذخيرة: ولو تصرف المشترى فيهما، أو حدث العيب بهما وبهما خيار فهو على خياره فيرد الذي لم يختر، وليس له أن يردهما،

البعد التجارة التجانوي عن أنس أن رجلا اشترى من رجل بعيرا واشترط الخيار أربعة أيام فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع وقال: الخيار ثلاثة أيام. إعلاء السنن، البيوع، باب خيار الشرط ونفى خيار الغبن ٤ / / ٢ ٥ برقم: ٢ / ١٤.

بخلاف ماقبل التعيب، وإذا رد الذي لم يختر في مسألتنا لايلزمه أرش النقصان استحسانا، والقياس أن يرد معه نصف أرش النقصان، ولو ماتا معا لزمه نصف ثمن كل واحد منهما، وفي السغناقي: سواء كان الثمن متفقا أو مختلفا.

التعيين؟ اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: يشترط، وهو المذكور في خيار التعيين؟ اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: يشترط، وهو المذكور في الحامع الصغير: فقد ذكر فيه: اشترى ثوبين على أنه بالخيار يأخذ أيهما شاء وهو بالخيار ثلاثة أيام، ومنهم من قال: لايشترط، وهو المذكور في الأصل والجامع، فإنه ذكر هذه المسألة في الأصل، والجامع ولم يذكر خيار الشرط، فإن هذا القائل إذا لم يذكر خيار الشرط يلزمه العقد في أحدهما ولا يردهما، وإذا ذكر لايلزمه العقد في أحدهما ولا يردهما، وإذا ذكر لايلزمه العقد في أحدهما ولا يردهما، وأله أن يردهما، وفي السغناقي: قال شمس الأئمة السرخسي: وفي الجامع الصغير: وقيل: لايشترط، قال فخر الإسلام: والصحيح عندنا أنه ليس بشرط، وذكر الكرخي هذه المسألة في كتابه، ولم يذكر فيها خيار الشرط، وذكر أن له أن يردهما.

بشرط الخيار للبائع بأن قال: بعتك أحد هذين الثوبين على أنى بالخيار أعين البيع بشرط الخيار للبائع بأن قال: بعتك أحد هذين الثوبين على أنى بالخيار أعين البيع في أحدهما دون الآخر، لم يذكر محمد هذه المسألة هنا ولا في بيوع الأصل، وذكر الكرخى في مختصره أنه يجوز استحسانا، قالوا: وإليه أشار في المأذون، وذكر في المجرد أنه لايجوز، وفي السغناقي: فإن ردهما بخيار الشرط في الأيام الثلاثة، أو رد أحدهما بخيار التعيين كان له ذلك، وإذا مضت الأيام الثلاثة يبطل خيار الشرط ويبقى للوارث خيار التعيين فلا يردهما الوارث وله أن يرد أحدهما، م: هذا إذا باع أحدهما وشرط الخيار للمشترى ليأخذ أيهما شاء، ولو لم يشترط الخيار للمشترى إنما باعه أحد الثوبين، أو أحد العبدين من غير تعيينه مثلا، فإنه لا يحوز هذا العقد، ولو مات أحدهما قبل صاحبه، يتعين الأول للعقد كما في البيع الصحيح لو مات أحدهما قبل صاحبه، وإن أعتقهما المشترى معا عتق عليه الصحيح لو مات أحدهما قبل صاحبه، وإن أعتقهما المشترى معا عتق عليه

أحدهما، وكان البيان إلى المشترى، ولو أعتق المشترى أحدهما قبل الآخر جاز عتقه في الأول وتعين هو معقود عليه تصحيحا لإعتاقه، ولو قال المشترى: أحـدكـما حر، كان باطلا، وكذلك إذا قالا جميعا: أحدكما حر، كان ذلك باطلا، وإن قبالا جميعا: أحدهما قبل الآخر: هما حران، عتقا جميعا و تقرر على المشتري قيمة الـذي نـفـذ عتـقـه، ويكون الخيار إليه، وإن مات المشتري قبل التعيين كان الخيار لورثته. ولو أن البائع أعتق أحدهما بعينه بعد ماقبضهما المشتري لم ينفذ عتقه فيه، فإن رفع الأمر إلى القاضي حتى ردهما القاضي على البائع بحكم فساد البيع نفذ إعتاق البائع، فلو أن القاضي لم ينقض البيع، حتى أعتق المشترى العبد الذي أعتقه البائع نفذ ذلك منه، ويبطل إعتاق البائع، وكذلك لو مات هذا العبد من غير أن يعتقه المشترى بطل إعتاق البائع، فلو أن البائع أعتق العبدين جميعا بعد قبض المشتري، ثم نقض القاضي البيع فيهما عتق على البائع أحدهما والخيار إليه، وكذلك لو أعتق البائع أحد العبدين بعينه، ثم إن المشترى أعتق العبد الآخر، أو دبر أو مات الآخر في يد المشترى نفذ عتق البائع فيه، وكذلك إذا اختار المشترى البيع في الآخر نصا، وكذلك لو أعتق البائع العبدين، ثم إن المشترى أعتق أحدهما بعينه نـفـذ عتـقه في الآخر، فيتوقف عتق البائع في هذه المسائل، وكل جواب عرفته في البيع الـفـاسـد بعد القبض، فكذلك الجواب في البيع الصحيح قبل القبض، ولو أن البائع أعتقهما قبل قبض المشتري بحكم العقد الفاسد عتقا، ولو كان المشتري قبض أحدهما في البيع الفاسد، فأعتقه البائع، ثم إن المشترى قبض الآخر وأعتق أحدهما: إن أعتق الذي أعتقه البائع نفذ إعتاق المشتري وتعين هو مبيعا ويبطل إعتـاق البـائـع وغرم قيمته ورد الآخر، وإن أعتق المقبوض آخرا تعين هو مبيعا ورد المقبوض أولا ونفذ فيه إعتاق البائع، ولو قبض المشترى أحدهما فمات في يده تعين هو مبيعا، ولو لم يمت المقبوض، حتى أعتق المشترى الذي لم يقبضه بطل الإعتىاق، ولو قبض أحدهما، ثم قبض الآخر، ثم أعتق المقبوض آخرا جاز عتقه و يتعين هو مبيعا، و كذلك إذا مات يتعين الميت مبيعا، فقد جعل مو ت أحدهما، أو

عتق أحدهما تعيينا للعقد في المعتق والميت، ولم يجعل قبض أحدهما تعيينا للعقد في المعتق والميت، ولم يجعل قبض أحدهما تعيينا للعقد في المقبوض، وكذلك الحواب في العقد الحائز، وكذلك الحواب في الهبة الفاسدة، فأطلق الجواب في اشتراط الإذن إطلاقا تحردا عن القبض بعد الافتراق عن المجلس بغير إذن البائع.

بالخيار في أحدهما فالبيع فاسد؛ وهذه المسألة في الحاصل على أربعة أوجه: (١) بالخيار في أحدهما فالبيع فاسد؛ وهذه المسألة في الحاصل على أربعة أوجه: (١) وإما أن يعين الذي فيه الخيار ولا يفصل الثمن، وفي هذا الوجه البيع فاسد أيضا، (٣) أن لا يعين الذي فيه الخيار ويفصل الثمن، وفي هذا الوجه البيع فاسد أيضا، وإما أن لا يعين الذي فيه الخيار ولا يفصل الثمن، وفي هذا الوجه البيع فاسد أيضا، (٤) وإما أن يعين الذي فيه الخيار ولا يفصل الثمن، وفي هذا الوجه البيع فاسد أيضا، بخمسمائة وفي هذا الوجه العقد جائز.

۱۲۷۹۲: ولو كان المبيع شيئا واحدا عبدا، أو مكيلا، أو موزونا، وقد اشتراه بألف، وشرط الخيار في نصفه للبائع أو للمشترى جاز، بخلاف ما إذا اشترى عبدين بألف درهم وشرط الخيار في أحدهما بعينه، ثم إذا جاز البيع مع شرط الخيار في النصف، فإن كان الخيار للمشترى كان له أن يرد النصف الذي شرط له الخيار فيه إن شاء، وإن شاء أجاز العقد، فإذا أجاز العقد فيه لزمه الكل، وإن رد انتقض العقد في النصف.

واحد منهما بألف درهم، وشرط الخيار في أحدهما بعينه للبائع، حتى جاز العقد واحد منهما بألف درهم، وشرط الخيار في أحدهما بعينه للبائع، حتى جاز العقد على مامر قبل هذا، فقال المشترى: أنا آخذ الذى لاخيار فيه، وأنقد ثمنه، لم يكن له ذلك، وإن كان أجاز العقد فيه أو سقط الخيار فيه بمضى المدة أخذ الكل بحميع الشمن؛ ولو أراد البائع من المشترى أن ينقد جميع الثمن وأبي المشترى لايجبر عليه، ولو أراد البائع أن يسلم الذى لاخيار فيه إلى المشترى ويوقف العبد الآخر، وقال المشترى: لأقبل منك ولاأعطيك شيئا من المشترى ويوقف العبد الآخر فأخذ أحدهما أو فسخ العقد فيه، وأخذ العبد

الذى تم البيع فيه بحصته فذلك إلى المشترى، ولو أراد البائع أن يدفع العبدين إلى المشترى ويأخذ ثمنهما لم يحبر المشترى على ذلك. وإن قال المشترى: أنا آخذ العبدين وأنقد ثمنهما، ليس له ذلك إلا أن يرضى البائع، لأن الذى فيه الخيار بقى على ملك البائع، والإنسان لايجبر على تسليم ملكه إلى غيره، ولكن الأمر موقوف، حتى يظهر الفسخ من البائع، أو الإجازة، فإن أجاز البائع البيع قبضهما المشترى جميعا، وإن فسخ قبض الذى وجب البيع فيه بثمنه، ولا يحبر المشترى بسبب تفرق الصفقة عليه، ولو كان الخيار للمشترى في هذه الصورة، فأراد المشترى أن يسلم إلى المشترى العبد الذى وجب فيه البيع، ويأخذ وكذلك لو أراد البائع أن يسلم إلى المشترى العبد الذى وجب فيه البيع، ويأخذ أممنه وأبى المشترى، آخذ العبدين وأني المشترى، ولو قال المشترى، آخذ العبدين وأني للمشترى: أعطيك العبدين وآخذ الغبدين وأنت على خيارك، لايجبر عليه، ولو قال المشترى: أعطيك العبدين وآخذ الثمنين وأنت على خيارك، لايجبر عليه.

2 1 ٢٧٩٤: - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل أخذ من رجل ثلاثة أثواب واحدا بشلاثين وآخر بعشرين وآخر بعشرة على أن يأخذ منها أيها شاء، فضاعت عنده معا: لزمه كل واحد منها، ولو ضاع واحد بعد واحد لزمه ثمن الأول وهو في الآخرين مؤتمن، ولو احترق أحدها ونصف الآخر معا، فإنه يرد النصف الباقي ولزمه الآخر بثمنه، وليس له أن يمسك هذا النصف بجميع ثمنه، وتجعل الأمانة في الهالك.

ابن سماعة وعيسى بن أبان عن محمد: رجل اشترى إحدى أمتين على أنه بالخيار فيهما جميعا، يأخذ أيتهما شاء إن شاء هذه بألف، وإن شاء هذه بخمسمائة فوطأ المشترى أمتين و حبلتا منه، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال المشترى: وطأت هذه الأخرى أو لا، فالقول قول المشترى فى التى وطأها أو لا ويلزمه ثمنها ويثبت نسب ولدها منه، وتكون هى أم ولد له، وأما التى زعم البائع أن المشترى وطأها أو لا فلا سبيل للبائع ولا

للمشترى عليها، قال ابن سماعة: وينبغى أن يلزم المشترى عقر الجارية التي زعم البائع أنه وطأها أولا، ويكون العقر له من الثمن الذي يدعيه، ولا يجبر واحد منهما على النفقة عليها، ولكن تكسب فتأكل من ذلك.

توبين على أن يأخذ أيهما شاء إن شاء أخذ هذا بعشرة، وإن شاء أخذ هذا بعشرين، وإن شاء أخذهما شاء إن شاء أخذهما واختاره ورد الآخر، فقال بعشرين، وإن شاء أخذهما جميعا فصبغ أحدهما واختاره ورد الآخر، فقال البائع: اخترت الذى ثمنه عشرون، وقال المشترى: لا بل اخترت الذى ثمنه عشرة، فالقول فى الثمن قول المشترى، وهو بمنزلة رجل اشترى ثوبا وصبغه، ثم اختلفا فى قيمته فلا سبيل للبائع على الثوب، ولو أن المشترى قطع الثوب قميصا ولم يخطه، ثم اختلفا فى الثمن فإن شاء البائع أخذ ما أقر به المشترى من الثمن، وإن شاء أخذ الثوب مقطوعا، وإن كان القطع قد زاد فيه مثل الصبغ فلا سبيل للبائع عليه وله مأقر به المشترى.

يأخذ أحدهما مسمى فضاع أحدهما وقطع الآخر، فقال المشترى: اخترت الذى يأخذ أحدهما مسمى فضاع أحدهما وقطع الآخر، فقال المشترى: اخترت الذى قطعته، ثم ضاع الآخر وأنا فيه أمين، وقال البائع: لا بل اخترت الذى ضاع، ثم قطعت الآخر فعليك قيمة الذى قطعت مع ثمن الذى ضاع ونصف قيمة الذى قطع أو نصف ثمنه، وفى الخلاصة، الخانية: رجلان اشتريا غلاما على أنهما بالخيار فرضى أحدهما ليس للآخر أن يرده، وقال أبو يوسف ومحمد: له أن يرده؛ وكذلك في خيار الرؤية والعيب.

نوع منه في شرط الخيار لغير العاقد

۱۲۷۹۸:- يـجب أن يعلم أن من اشترى شيئا، أو باع شيئا واشترط الخيار لثالث، فالقياس أن لايجوز العقد، وبالقياس أخذ زفر، وفي الاستحسان يجوز العقد ويثبت الخيار للعاقد، ثم يصير المشروط له الخيار وكيلا من جهة العاقد في الفسخ

والإحازة، وأيهما أجاز أو نقض صح، وإن أجاز أحدهما ونقض الآخر، فإن عرف السابق منهما فالسابق أولى، وفى الكافى: ردا كان أو إحازة، م: وإن خرج الكلامان معا ذكر فى المأذون الكبير أن الفسخ أولى، وذكر فى بيوع الأصل أن تصرف المشترى أولى نقضا كان أو إجازة؛ قيل: ماذكر فى البيوع قول محمد وما ذكر فى المأذون قول أبى يوسف، وقيل: ماذكر فى البيوع والمأذون ينبغى أن تصح الإجازة فى النصف والفسخ فى النصف، ثم يكون للمشترى الخيار إن كان الخيار مشروطا للبائع والأجنبى لتفرق الصفقة على المشترى، وإن كان الخيار مشروطا للمشترى والأجنبى فللبائع الخيار، وإنما قالوا هذا قياسا على مسألة أخرى اختلف فيها أبو حنيفة ومحمد، وهو أن الوكيل بالبيع إذا باع مع الموكل، وخرج الكلامان معا، وباع كل واحد منهما من رجل قال أبو حنيفة: فإن بيع المموكل أولى، وقال محمد: يجوز بيع كل واحد منهما فى نصف العبد، وتكون العهدة عليهما، ويخير كل واحد من المشتريين إن شاء رضى كل واحد منهما بيصف العبد، وإن شاء رد.

نوع آخر في البيع والشراء لغيره مع شرط الحيار

هذا النوع يشتمل على قسمين: قسم في البيع، وقسم في الشراء 9 1 7 9 9 : - فأما قسم البيع قال محمد: رجل أمر رجلا بأن يبيع عبده وأمره أن يشترط الخيار للآمر ثلاثة أيام فباعه ولم يشترط الخيار لم يجز البيع، فإن فسخ الوكيل العقد صح، كما لو شرط الخيار لنفسه لاغير، وإن أجاز بطل خياره وخيار الآمر، ولكن العقد لايلزم على الآمر بإجازة الوكيل ويكون له خيار الإجازة لاخيار الشرط، ولهذا لايتوقف هذا الخيار بعد إجازة الوكيل بهذا الخيار.

۱۲۸۰۰ حال: ولو كان الآمر أمره بالبيع مطلقا فباعه وشرط الخيار للآمر أو الأجنبي صح، وأيهما تصرف فسخا أو إجازة، يريد به العاقد أو المشروط له الخيار، صح تصرفه ويلزم هذا العقد بإجازة الوكيل، وإن فسخ أحدهما وأجاز الآخر و حرج الكلامان منهما معا ففي رواية كتاب المأذون: الفسخ أولى، وفي

رواية البيوع: التصرف أولى، وإن أمره بالبيع بشرط الخيار لنفسه، أي للمأمور، فباع بشرط الخيار لنفسه، أو للآمر، أو للأحنبي، فإنه يجوز.

۱ ۲۸۰۱: وأما قسم الشراء قال محمد: وإذا أمر الرجل أن يشترى له عبدا بعينه وسمى ثمنا، أو جنسا، حتى صح الأمر وأمره أن يشترط الخيار لنفسه، يعنى للمأمور، فاشترى وشرط الخيار لنفسه أو للآمر، أو للأجنبى نفذ على الآمر، ولو أمره بأن يشترط الخيار للآمر فاشتراه بغير خيار، أو شرط الخيار لنفسه لاينفذ على الآمر، ولكن يلزم المأمور، بخلاف قسم البيع فإنه إذا أمره بالبيع بشرط الخيار للآمر فباع من غير شرط الخيار، أو باع بشرط الخيار لنفسه حيث لاينفذ أصلا على الآمر ولا على المأمور، وكذلك لو أمر بأن يشترط الخيار لنفسه، يعنى للوكيل، فاشتراه بغير خيار لاينفذ على الآمر، وكان ينبغى أن ينفذ.

١ ٢٨٠٢ - ولو أمره أن يشترط الخيار للآمر فاشترى وشرط الخيار للآمر كما أمره به، حتى نفذ على الآمر، ثم أجاز المأمور البيع بطل خياره والآمر على خياره، واختلف المشايخ فى أن الباقى للآمر بعد إجازة الوكيل خيار شرط أو خيار آخر؟ بعضهم قالوا: خيار شرط، وقال بعضهم: لايبقى له خيار شرط، ولكن يبقى له خيار آخر وهو أنه مارضى بالتزام حكم العقد من غير اختياره، فيبقى له هذا الخيار، وهو مخير بين التزامه حكم العقد وعدم التزامه كما فى مسألة البيع؛ وهذا أقيس، فإن أجاز الآمر العقد بعد ذلك كان العبد له، وإن ردكان العبد للوكيل، حتى لو هلك العبد بعد ذلك فى يد الوكيل هلك من مال الوكيل، ولو أن الوكيل لم يرض به ولم يجز البيع فى الابتداء، حتى قال الآمر للوكيل: ردالعبد فلا حاجة لى فيه، فهلك بعد هذا القول فى يد الوكيل هلك من مال الموكيل: ردالعبد فل حاجة لى فيه، فهلك بعد هذا العبد، رضيت بهذا العقد، ثم ملك العبد في يد الوكيل بعد ما قال الآمر: رد هذا العبد، رضيت بهذا العقد، ثم هلك العبد في يد الوكيل هلك من مال الوكيل.

۱۲۸۰۳ = قال: ولو أن الآمر حين قال للمأمور، رد هذا العبد على البائع فلا حاجة لي فيه، باعه المأمور من رجل فإنه يتوقف هذا البيع على إجازة الآمر، من

مشايخنا من قال: هذا الجواب يستقيم على قول أبى يوسف ومحمد، أما على قول أبى حنيفة لايستقيم، ومنهم من قال: لا، بل هذا قول الكل، ثم إذا توقف البيع الثانى، فإن أجاز البيع الثانى ينفذ البيع الثانى والأول ويطيب له الربح إن كان فى الشمن ربح، وإن نقض الآمر البيع الثانى صار الحال بعد نقض البيع الثانى كالحال قبل وجود البيع الثانى، وإن نقض الآمر البيع الأول بعد البيع الثانى لزم العبد المامور، ولكن لاينفذ عليه بيعه الذى كان قبل ذلك؛ ألاترى! أن من باع شيئا، ثم ملكه بسبب من الأسباب لاينفذ ذلك البيع عليه، فإن وجد المأمور بيعا بعد ذلك نفذ وطاب له الربح إن كان في الثمن ربح.

2 ١ ٢٨٠٤ - وإذا اشترى الرجل شيئا بغيبة آمره، وشرط الخيار للآمر كما أمره به، حتى يثبت الخيار للآمر والوكيل، ثم اختلف البائع والوكيل بعد ذلك، فقال البائع: إن الآمر قد رضى، والآمر غائب، وأنكر الوكيل ذلك: فالقول قول الوكيل بلا يمين؛ وذكر شمس الأئمة الحلواني أن في استحلاف الوكيل في هذه المسألة روايتين، على أصح الروايتين يستحلف وكيل.

مادعاه، وأما إذا أقام البائع البينة أن الآمر قد رضى، فإن البيع لازم للآمر، وإن ما دعاه، وأما إذا أقام البائع البينة أن الآمر قد رضى، فإن البيع لازم للآمر، وإن كان الآمر غائبا، وإن لم يقم بينة على ذلك إلا أن المشترى صدقه فيما ادعى من رضى الآمر، ثم حضر الآمر في مدة الثلاث، وأنكر الرضا وادعى أنه نقض البيع بمحضر من البائع، ذكر أن المشترى يلزم المشترى ولا يلزم الآمر، حتى لايكون للوكيل أن يرجع على الآمر بالثمن إذا لم يكن الثمن مدفوعا إليه، ولو عدم فقال الآمر: فسخت والبائع حاضر، كان القول قوله، هذا إذا قال الآمر: هذه المقالة في مدة الخيار فإن البيع يلزمه ولا يكون مصدقا فيما حكى.

ومما يتصل بهذا النوع

7 ١ ٢ ٨ ٠ ٦ = إذا باع الوصى أو الأب شيئا من مال الصغير وشرط الحيار لمنفسه فهو جائز، فإن بلغ الصبى في مدة الخيار تم البيع وبطل الخيار في قول أبي يوسف، وقال محمد في ظاهر الرواية: ينتقل الخيار إلى الصبى، فإن أجاز البيع في مدة الخيار جاز، وإن رد بطل.

فنقول: ليس للوصى أن يجيز وله أن يفسخ، وفي النوادر عن محمد ثلاث روايات، فنقول: ليس للوصى أن يجيز وله أن يفسخ، وفي النوادر عن محمد ثلاث روايات، قال في رواية: مثل ماقال أبو يوسف، وقال في رواية: ينتقض العقد، وقال في رواية: ينتقل الخيار إلى الصبى، واختلفت الروايات عن محمد في مضى مدة الخيار، فقال في إحدى الروايتين: يلزم العقد لاستحالة بقاء الخيار بعد المدة، وفي رواية: أنه لايلزم إلا بإجازته. ولو باع المكاتب وشرط الخيار لنفسه فعجز في الثلاث تم البيع في قولهم جميعا، وكذلك المأذون إذا حجر عليه المولى في الثلاث بطل خياره.

۱۲۸۰۸ و لوصى للصبى شيئا بدين في الذمة وشرط الخيار لنفسه، ثم بلغ الصبى فأجاز الأب، أو الوصى جاز العقد عليهما، والصبى بالخيار إن شاء أجاز، وإن شاء فسخ، فإن أجاز الصبى تم البيع في حقه، وإن فسخ زال حق الصغير، فيصح الشراء في حق الأب والوصى لوجود الإجازة منه، و نظير هذا: الوكيل بالشراء بشرط الخيار للموكل إذا اشترى وشرط الخيار للموكل، ثم أجاز العقد تعمل الإجازة في حقه دون الموكل، حتى أن الموكل إن رضى بالشراء لزمه البيع، وإن فسخ العقد ورد المبيع يلزم الوكيل، فهاهنا كذلك، فإن لم يجز الصبى شيئا، حتى مات الوصى بعد مارضى بالبيع قبل ذلك، فاليتيم على خياره، فإن لم يمت ومات العبد في يد الوصى في وقت الخيار أو بعد مضيه، أو مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصى بالشراء أو بعده، فالشراء لازم للمشترى، وسيأتى بعض هذه المسائل بعد هذا في فصل الأب والوصى إن شاء الله و والله أعلم.

نوع آخر

في الاختلاف في تعيين المشترى بشرط الخيار عند الرد

وقبضه، ثم جاء به ليرده على البائع بحكم الخيار، فقال البائع: ليس هذا هو الذى وقبضه، ثم جاء به ليرده على البائع بحكم الخيار، فقال البائع: ليس هذا هو الذى بعتك، وقال المشترى مع يمينه، وللبائع أن يتملكه، وفي البرهانية: ولو كانت جارية له أن يطأها، وعلى هذا القياس القصار إذا يتملكه، وفي البرهانية: ولو كانت جارية له أن يطأها، ذكره في البرهانية. ولو كانت السلعة غير مقبوضة في هذه الصورة، فأراد المشترى إجازة العقد في عين يد البائع، السلعة غير مقبوضة في هذا، وقال المشترى، لا، بل بعتني هذا، لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من الكتب، قالوا: وينبغي أن يكون القول قول البائع، كما لو ادعى عليه بيع هذا العين، وأنكر البائع البيع أصلا وقال: مابعتك شيئا، ولا يتحقق الخلاف في الفسخ هنا، وإنما يتحقق الخلاف حالة الإجازة، كما إذا كانت السلعة مقبوضة لا يتحقق الخلاف حالة الإجازة.

البائع: إن كانت السلعة مقبوضة فجاء المشترى بسلعة ليردها على البائع في مدة لببائع: إن كانت السلعة مقبوضة فجاء المشترى بسلعة ليردها على البائع في مدة الخيار، فقال البائع: ليس هذا الذي بعتك وقبضته منى، وقال المشترى: الذي بعتنى وقبضته هذا، فالقول قول المشترى مع يمينه، وإن كانت السلعة غير مقبوضة، فأراد البائع إلزام البيع في عين، فقال المشترى: مااشتريت هذا، ذكر أن القول قول المشترى مع يمينه.

نوع آخر: في جناية المبيع في البيع بشرط الحيار

البائع فيه بالخيار ثلاثة أيام، فقتل العبد قتلا خطأ في مدة الخيار، فعلم المولى ذلك فأجاز البيع وهو عالم بالجناية، لم يصر مختارا للفداء، وصحت الإجازة، وإذا ثبت أن

البائع لم يصر مختارا للفداء كان للمشترى الخيار، فإن اختار المشترى أخذه يخير بين الدفع والفداء، وإن اختار المشترى نقض البيع يجبر البائع، ثم ذكر في بعض الروايات: أى ذلك فعل المشترى يجبر البائع، وذكر في بعضها "فإن فعل ذلك" والمراد: فإن رد، هذا هو الصحيح، لأن البائع إنما يجبر عند رد المشترى المبيع عليه لاعند الإمضاء. هذا إذا كانت الجناية في يد البائع، فإن كانت الجناية في يد المشترى، وباقى المسألة بحالها فالبائع على خياره، فإن أجاز البيع جاز، ويثبت الملك للمشترى وقت العقد، ثم يخير المشترى بين الدفع والفداء.

۲ ۱ ۲ ۸ ۱ ۲ - هذا الذي ذكرنا إذا كان الخيار للبائع فجنى العبد في يد البائع حناية، أو في يد المشترى، فإن كان الخيار للمشترى و جنى العبد جناية في يد البائع: كان للمشترى خيار العيب ويبقى خيار الشرط أيضا، فإن اختار الأخذ يخير بين الدفع والفداء، وإن اختار النقض يجبر البائع، ولو كان الخيار للمشترى فجنى العبد في يد المشترى في مدة الخيار لم يكن له أن يرده على البائع.

الأصل المأمور إذا وافق الآمر نفذ على الآمر، وإن خالف أمره لم ينفذ، إلا إذا كان خلافا إلى خير وهو من جنس المأمور به بأن و كله ببيع عبده بألف، فباعه بألف ومائة، فإنه ينفذ عليه، ولو باعه بمائة دينار لاينفذ عليه، وإن كان الخلاف إلى شر، إن وحد نفاذا على المأمور نفذ عليه كالشراء، وإن لم يجد نفاذا عليه توقف على إجازة الآمر كالبيع، رجل أمر آخر بأن يبيع عبده ويشترط الخيار للآمر فباعه باتا بغير خياره، أو بشرط الخيار لنفسه توقف، ولو أمره ببيع فاسد، فأتى ببيع صحيح ينفذ على الآمر، وعند محمد لاينفذ عليه، فلو قال الآمر للمأمور: رد هذا العبد، فإنه لاحاجة لى فيه، فأجاز المأمور توقف العقد على إجازة الآمر، فإن أجاز الآمر فالثمن له وطاب الربح.

١ ٢ ٨ ١ ٤ - ولو اشترى ثوباب بعبد على أنه بالخيار فى الثوب ثلاثة أيام له الخيار فيهما، حتى ينفذ إعتاق بائع العبد و لا ينفذ إعتاق بائع الثوب، وعند زفر له الخيار في الثوب دون العبد، حتى لاينفذ إعتاق مشترى الثوب وينفذ إعتاق الآخر.

١ ٢ ٨ ١ ٥ - وإذا اختلف المتبايعان في اشتراط الخيار فالقول لمن ينفيه،
 وفي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة: القول المدعى الخيار، وكذلك لو اختلفا في
 مضيه، وكذا لو اختلفا في قدره، فالقول لمن يدعى أقصر الوقتين.

ومما يتصل بهذا النوع

البيع باتّا فوجد في الدار قتيل فعلى قول أبي حنيفة: الدية على عاقلة صاحب البد على كل حال، وعلى قول أبي يوسف ومحمد: على عاقلة المشترى إن كان البيع على كل حال، وعلى قول أبي يوسف ومحمد: على عاقلة المشترى إن كان البيع باتا، وعلى عاقلة من يصير الدار له بالفسخ، أو الإجازة إن كان فيه الخيار، لم يذكر في الكتاب أن المشترى هل يتخير؟ فيجب أن لا يتخير؟ لأن وجود القتيل في الدار ليس بعيب حل بالدار لاحقيقة ولا اعتبارا، فإن الدار لا تصير مستحقة بضمان الجناية، ولا كذلك ما إذا جنى العبد جناية في يد البائع.

۱۲۸۱۷: - ذكر في البرهانية: بعد تمام هذا الباب "باب الخيار بغير الشرط" وذكر فيه: رجل اشترى من رجل أرضين، فإذا إحداهما لغير البائع ولم يعلم المشترى وقت الشراء، ثم علم فهذا على وجهين: إما أن علم قبل القبض أو بعده، ففي الوجه الأول له الخيار، وفي الوجه الثاني لاخيار له.

۱۲۸۱۸ :- رحل اشترى أرضا مستأجرة فهذا على وجهين: إما أن يعلم المشترى وقت الشراء، أو علم بعده، ففي الوجه الأول له الخيار إن شاء تربص، وإن شاء رفع الأمر إلى القاضى وطالبه بالتسليم، وإذا عجز فسخ القاضى بينهما، وفي الوجه الثانى كذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى. وكذلك إذا اشترى أرضا ولها أكار، فهذا على هذين الوجهين، وكذلك إذا اشترى المرهون فهو على هذين الوجهين.

١٢٨١٩ - رحل اشترى عبدين فقتل أحدهما صاحبه قبل القبض، فالمشترى بالخيار، إن شاء أخذ العبد الثاني بجميع الثمن، وإن شاء ترك، فلو كان مكان العبدين شاتين والمسألة بحالها فله أن يأخذ الباقية بالحصة إن شاء، لأنه لاضمان عليه البهيمة.

نوع آخر

المشترى بكل المبيعة في البيع البات قبل القبض ملك المشترى بكل حال عند أبي حنيفة، تم العقد أو انتقض بموتها قبل القبض، أو بالرد بخيار عيب،

أو برد بخيار رؤية، وعندهما موقوف: إن تم البيع فهو للمشترى، وإن انتقض البيع بما ذكرنا فللبائع، ككسب المغصوب ولم يطب، ولا يسقط له من الثمن.

فالكسب للبائع تم الفسخ، أو ارتفع، وعندهما يتوقف، إن تم الفسخ فكذلك، وإن ارتفع فهو للمشترى، فصار المشترى هنا نظير البائع، ثم وإتلاف المشترى الكسب بعد ماعلم المشترى، فصار المشترى هنا نظير البائع، ثم وإتلاف المشترى الكسب بعد ماعلم المشترى بالعيب لايكون رضا به، وكسب المبيعة بعد القبض والخيار للبائع موقوف عندهم: إن تم البيع فهو للمشترى، وإن انتقض فهو للبائع وطاب له إن نقض، وإن أتلفه البائع، أو المشترى لم يضمن قيمته، أما إذا أتلفه البائع في المسألة الأولى فلا يضمن أيضا عند الكل، تم العقد أو انتقض، وأما إذا أتلفه وأما إذا أتلفه المشترى في الأولى فلا يضمن بكل حال عندهم: وأما إذا أتلفه المشترى في المسألة الثانية فلا يضمن عندهم إن تم العقد، لأنه أتلف ملك نقسه، وإن نقض فكذلك عنده.

2 ١ ٢ ٨ ٢ ٢: وكسب المبيعة بعد القبض والخيار للمشترى موقوف عنده، وعندهما هو ملك المشترى، ولو اكتسب أو ولدت قبل القبض والخيار للمشترى وقبضها المشترى فهو موقوف عندهم، فإن أتلفه المشترى لم يضمن بكل حال، وإن أتلف البائع ضمن إن تم العقد، وإن نقض لا يضمن إ وهذا عنده، وعندهما يضمن لكل حال.

وأخرج البيه قبي عن الشعبي أن رجلا اشترى من رجل غلاما فأصاب من غلته، ثم وجد به داء كمان عند البائع، فخاصمه إلى شريح، فقال: رد الداء بدائه ولك الغلة بالضمان. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب المشترى يجب بما اشتراه عيبا، وقد استغله زماما ٨/ ٢ ١ ٢ برقم: ١٠٨٧٠.

به ۲۸۲۰ ا: - أخرج أبو داؤد عن عائشة أن رجلا ابتاع غلاما، فأقام عنده ماشاء الله أن يقيم، ثم وحد به عيبا فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه، فقال الرجل: يارسول الله! قد استغل غلامي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الخراج بالضمان. سنن أبي داؤد، البيوع، باب من اشترى عبدا فاستعمله، ثم وحد به عيبا ٢/ ٩٥٤ برقم: ٣٥١٠، هكذا رواه الترمذي في سننه، أبواب البيوع، باب ماحاء فيمن ليتشرى العبد يستغله، ثم يحد به عيبا ١/ ٢٤١ برقم: ٣٥١٠.

الفصل الرابع عشر في خيار الرؤية

هذا الفصل يشتمل على أنواع أيضا

نوع منه في بيان صفة خيار الرؤية، وحكمه، وموضع ثبوته

١٢٨٢٣: يحب أن يعلم بأن شراء ما لم يره المشترى جائز عندنا، وفي المضمرات: خـلافـا للشافعي فإن عنده: إن لم يكن جنس المبيع معلوما للمشترى، فالعقد باطل قولا واحدا، وإن كان جنس المبيع معلوما للمشتري ففيه قولان: وفي الذحيرة: وصورة المسألة: أن يقول الرجل لغيره: بعت منك الثوب الذي في كمي هذا وصفته كذا، أو الدرة التي في كفي وصفتها كذا، أو لم يذكر الصفة، أو يقول: بعت منك هذه الجارية المتنقبة، وأما إذا قال: بعت منك ما في كمي هذا من شيء، هل يحوز البيع؟ لم يذكره في المبسوط: قال مشايخنا: إطلاق الحواب يدل على جوازه عندنا، ومنهم من قال: لايجوز هذا وللمشتري لما لم يره الخيار إذا رآه، وفي التفريد: وفي البائع روايتان: وعند الشافعي لايجوز أصلا. وهذا الخيار غير موقت، بخلاف حيار الشرط، وفي السغناقي: قال بعض مشايخنا: له الخيار في جميع العمر إلا إذا وجد ما يسقطه، وقال بعضهم: موقت بوقت إمكان الفسخ بعد الرؤية، حتى لو تمكن من الفسخ ولم يفسخ يسقط به الخيار، وإن لم يوجد منه الإجازة والرضا صريحا ولا دلالة. وهذا الخيار لايسقط بالإسقاط مقصودا، حتى لو قال: أسقطت حيار الرؤية، لايسقط، بخلاف حيار الشرط. وفي السغناقي:

اخرج الدار قطني عن مكحول رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: من اشترى شيئا لم يره، فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه وإن شاء تركه.

وأخرج أيضا عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه. سنن الدار قطنى، كتاب البيوع ٢/٤ برقم: ٢٧٧٧، ٢٧٧٧. هكذا رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه، البيوع، والأقضية، فى الرجل يشترى الشيء ولا ينظر إليه الخ ١٠ 8٨٩ برقم: ٢٠٣٤٤. وحكم هذا الخيار التخيير بين الإجازة والفسخ، ولا يمنع ثبوت الملك في البدلين وهو يمنع اللزوم. وفي السراحية: لو قال قبل الرؤية: رضيت، لم يبطل خياره، ولو قال: قد فسخت، صح فسخه، وإن أجاز العقد، وأبطل الخيار قبل الرؤية لايصح إبطاله، حتى لو رآه بعد ذلك كان له خيار الرؤية.

على كل حال قبل القبض وبعده، وفي الخانية: من له خيار الرؤية إذا فسخ العقد على كل حال قبل القبض وبعده، وفي الخانية: من له خيار الرؤية إذا فسخ العقد قبل الرؤية صح فسخه، وهو فسخ على كل حال قبل القبض وبعده.

١ ٢٨٢٥: - م: ولو باع شيئا لم يره بأن ورث شيئا، ولم يره حتى باعه جا ز البيع ولا خيار له في قول أبي حنيفة الآخر، وكان يقول أولا: له الخيار؛ وفي السغناقي:
 وقال الشافعي: لا يجوز بيعه؛ قولا و احدا.

الرؤية، وكذلك سائر الديون، ولو كان شيئا بعينه، أو إناء، أو تبرا، أو حليا مصوغا الرؤية، وكذلك سائر الديون، ولو كان شيئا بعينه، أو إناء، أو تبرا، أو حليا مصوغا فله فيه خيار الرؤية، وإنما يثبت هذا الخيار في كل عقد ينفسخ بالرد نحو البيع والإجازة والصلح عن دعوى مال، والقسمة وما أشبه ذلك، ولا يثبت في كل عقد لاينفسخ بالرد كالمهر وبدل الخلع، وبدل الصلح عن دم العمد، وما أشبه ذلك من العقود التي يكون المردود مضمونا لنفسه لابما يقابله.

۱۲۸۲۷:- وفي الخانية: ولا يثبت حيار الرؤية فيما ملك دينا في الذمة كالسلم والدراهم والدنانير، والمكيل والموزون إذا لم يكن معينا، فهو بمنزلة الدراهم والدنانير.

۱۲۸۲۸: ولو اشترى عينا بدين، فالخيار للمشترى، وإن اشترى عينا بعين فلكل واحد منهما الخيار، وإذا اشترى شيئا قد كان رآه وهو لايعرفه بأن رآى ثوبا في يد إنسان، ثم إن صاحب الثوب لفه في منديل وباعه منه، أو رأى جارية في يد إنسان، ثم رآها متنقبة عنده فاشتراها منه، ولم يعلم بأنه ذلك الثوب أو تلك الحارية فله الخيار إذا رآه بعد ذلك، وفي السراجية: اشترى ثيابا ورآى موضع الطيّ

منها فلا خيار له، إلا إذا كان في الثوب شيء مقصود لم يقع بصره عليه نحو الأعلام. وفي الخانية: وإن كان أثوابا ما لم يركل ثوب لايبطل خياره.

9 ١ ٢ ٨ ٢ ٩: - م: وفي المنتقى: إذا عرض على رجل جراب هروى فنظر إلى كل ثوب، ثم إن صاحب الثوب لف ثوبا من الجراب في منديل، فاشترى الذي عرض عليه الجراب ما اعتزله من الجراب فله الخيار إذا رآه، وإن كان بين له صاحب الجراب أنه من ذلك الجراب فلا خيار له، حتى ينسبه إلى شيء يعرفه بعينه.

منديل، ثم اشتراه منه، ولم يره ولم يعلم أيهما هو فله الخيار إذا رآه لما ذكرنا. م: منديل، ثم اشتراه منه، ولم يره ولم يعلم أيهما هو فله الخيار إذا رآه لما ذكرنا. م: ولو أتاه بشوبين جميعا قد لف كل واحد منهما في منديل وقال: إن هذين الثوبين اللذين عرضت عليك أمس، فقال: أحذت هذا الثوب بعينه بكذا وهذا الثوب بعينه بكذا، ولم يرهما حالة الشراء، فهذا على وجهين: إما أن اشتراهما بثمن واحد بأن قال: هذا بعشرة وهذا بعشرة، وفي هذا الوجه لاخيار له، وإما أن اشتراهما بثمن مختلف بأن قال: هذا بعشرين وهذا بعشرة، وفي هذا الوجه له الخيار، ولو قال له: أحذت أحدهما بعشرين، ولم يسم أيهما هو، فإن هذا فاسد.

۱۲۸۳۱: - ولـو اشترى شيئا قد رآه، وقد علم وقت الشراء أنه ذلك الشيء الـذي رآه فـلا خيـار لـه، إلا أن يكـون قـد تـغيـر عن الحال الذي رآه عليـه، وإن

الله صلى الله عليه وسلم: إذا اخترج الترمذي عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار. سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ماجاء إذا اختلف البيعان ١/ ٢٤٠ برقم: ١٢٨٨. هكذا رواه النسائي في سننه البيوع، خلاف المتبايعين في الثمن ٢/ ١٩٩٩ برقم: ٢٥٨٨.

قول المصنف: "وفى السغناقى: وإذا انحتلف الخ" أخرج ابن أبى شيبة عن محكول مولى عمارة قال: بعت من رجل بردين وشرطت عليه، إن نشر أحد هما فقد و جبا فنشر أحدهما، فلم يرضه، فحاء يردهما، فأبيت عليه، فخاصمته إلى شريح، فقال: لك الرضاء، وليس له، إنما البيع عن تراض. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يشترى الشيء ولا ينظر إليه الخ عن تراض. ٢٠٣٤٣.

ادعى المشترى التغير، فالقول قول البائع مع يمينه؛ قالوا: وهذا إذا كانت المدة قريبة بحيث أنه لايتغير في تلك المدة، فأما إذا كانت المدة بعيدة، فالقول قول المشترى، وإليه مال شمس الأئمة السرخسي وقال: أرأيت لو كانت جارية شابة رآها فاشتراها بعد ذلك بعشرين سنة، وزعم البائع أنها لم تتغير لاشك أنه لايصدق! وبه كان الصدر الشهيد حسام الدين والشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني. وفي السغناقي: وإذا اختلف البائع والمشترى في رؤية مااشترى فالقول قول المشترى. وفي الظهيرية: ولو رآى شيئا، ثم اشتراه فلا خيار له فيه، إلا أن يطول، والشهر طويل وما دو نه قليل، فلو تغير فله الخيار بكل حال.

۱ ۲۸۳۲ - و حيار الرؤية يمنع تمام الصفقة، حتى أن من اشترى عدل زطى فلم يره وقبضه و حدث بثوب منه عيب فليس له أن يرد منه شيئا بحيار الرؤية، و كذلك لو لم يتعيب شيء وأراد أن يرد البعض دون البعض فليس له ذلك. وفي السغناقي: و إنما قيد بالقبض لأنه لو لم يكن مقبوضا لايصح تصرف المشترى فيه ببيع أو هبة، وليس للمشترى أن يحيز قبل الرؤية، حتى لو أجازه، ثم رآه فله أن يرده، ويجوز له أن يفسخ، وإن لم ير عند عامة المشايخ، هكذا ذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف في الأمالي، وهكذا في شرح الطحاوى، وفي القدورى: هو الصحيح.

إلى قضاء القاضى و لا إلى رضا البائع، لكن لا يصح هذا الرد إلا بمحضر من البائع عند أبى حنيفة ومحمد، أما الرضا به بعد الرؤية يصح بمحضر من البائع وبغير محضر منه بالا تفاق، والرضا به على ضربين: رضا بالصريح، ورضا بالدلالة؛ فالرضا بالصريح أن يقول بعد الرؤية: رضيت، أو يقول: أجزت، أو يقول: اخترت، والرضا بالدلالة أن يراه بعد الرؤية: رضيت، أو يتصرف فيه بعد الرؤية تصرف الملاك على نحو ما عرف في خيار الشرط، فإذا فعل شيئا من ذلك سقط خياره.

والنوع الثاني من هذا الفصل

١٢٨٣٤: - إذا تصرف المشترى في المبيع قبل الرؤية تصرف الملاك فهو على وجهين: ينظر إن كان تصرفا لايمكن فسخه بعد وقوعه ونفاذه نحو الإعتاق والتدبير لـزمـه البيع، وبطل حياره، وكذلك لو علق بالمبيع حقا للغير بأن آجر أو رهن أو باع بشرط الخيار للمشتري، حتى لو افتك المرهون أو مضت مدة الإجارة، أو رد المشتري عليه بخيار الشرط، ثم رآه لايكون له الرد. وإن كان تصرفا لم يتعلق به حق الغير بأن باع بشرط الخيار لنفسه، أو وهب ولم يسلم إليه، أو عرض على البيع لايبطل خياره، وإن كانت هذه التصرفات منه بعد الرؤية يبطل خياره، ذكر القدوري هذه الجملة في كتابه، وروى الحسن عن أبي حنيفة أن المشتري إذا باعه بشرط الخيار لنفسه سقط خياره؛ وقيل: تلك الرواية أصح. و ذكر شيخ الإسلام وشمس الأئمة السرخسي في شرحيهما أن هذا الخيار يبطل بالعرض على البيع، وذكر القاضي الإمام فخر الإسلام على السغدي أنه يبطل كما ذكره القدوري، ورأيت في نسخة أن على قول أبي حنيفة: لايبطل هذا الحيار بالعرض على البيع، وعلى قول محمد: يبطل، وروى هشام أن هذا الخيار يبطل بنقد الثمن، وقد مر أن حيار الشرط لايبطل بنقد الثمن.

ولو جرحه البائع في يد المشترى بطل خياره في قولهما، وهو قول أبي يوسف الأول، ثم رجع وقال: هو على خياره، فإن جرحه أجنبي بطل خياره عندهم جميعا. وفي السراجية: اشترى الثمار على الأشجار ورآى من كل شجرة بعضها بطل الخيار.

۱۲۸۳۹: م: وفى المنتقى: اشترى شيئا لم يره، فقال للبائع: بعه، أو قال: بعه لنفسك، فهذا رد الساعة، باعه البائع أو لم يبعه، وقد انتقض البيع؛ ولو قال ذلك بعد ما رآه لم يذكر هذا الفصل في هذه المسألة، إنما ذكره بعد هذا في مسألة الشاة، فقال: إذا اشترى شاة ولم يقبضها، حتى قال للبائع: بعها، أو: بعها لنفسك،

فهو سواء، إن كان لم يرها فهو الساعة نقض للبيع، ورد بخيار الرؤية، وإن كان قد رآها لم يكن نقضا، حتى يقول: قد قبلت ذلك وأنا أبيع.

١٢٨٣٧: - وفيه أيضا: اشترى شاة ولم يقبضها ولم يرها، حتى قال للبائع: احلب لبنها وتصدق به، أو قال: أطعمه، أو قال: أطعمه عيالي، أو قال: صبه في الأرض، فـفـعـل البائع ذلك، فإن المشترى قابض لذلك اللبن و قد بطل حيار الرؤية في الشاة، وذكر مسألة الشاة بعد هذا وقال: إذا لم يرها وقال للبائع: كل لبنها، أو قـال: أطعمه عيالك، ففعل فهو نقض في اللبن خاصة، ولو قال: احلبها، فأطعمه، أو قال: فأطعم عيالي، فهذا لايبطل خيار الرؤية الساعة؛ فإن حلبها، فأطعم المشتري والمشترى يعلم أنه لبنها أو لا يعلم، أو كان المشترى لم يأمره بذلك، وفعله البائع من قبل نفسه، فإن خيار الرؤية في هذا يبطل. ولو كان اللبن محلوبا فقال: بع لبنها، أو قال: أطعم عيالي، أو قال: تصدق به، ففعل فهو نقض في اللبن خاصة، بمنزلة مالو اشتري عبدين كل واحد منهما بخمسمائة، ولم يرهما، ثم قال للبائع: بع فلانا، يعني أحدهما بعينه، فإن ذلك مناقضة فيه خاصة، كذا هنا. وإذا اشترى خفا فـألبسـه البـائـع، وهو نائم، ثم قام المشتري فمشى فيه فذلك ينقضه وقد بطل حيار الرؤية. وإذا اشترى دارا ولم يرها فبيعت دار بحنبها، فأخذها بالشفعة فله أن يرد الدار المشتراة بحيار الرؤية، رواه إبراهيم عن محمد.

الله مابقى منه ولم يرض به فليس له أن يرد بخيار الرؤية، فإن عاد ماباع إلى ملكه بسبب هو فسخ من كل وجه فله أن يرد الكل بخيار الرؤية، إلا على رواية على بن الجعد عن أبى يوسف، فإنه روى عنه أن خيار الرؤية إذا سقط لايعود إليه، وإن عاد إليه قديم ملكه بخيار الشرط. وفي الينابيع: ولو اشترى مارآه من وراء زجاج أو اشترى مايرى من خلفه بطل خياره، وإن رآه في مرءاة فليس بشيء. وقال أبو حنيفة: لو قال: عندى جارية بيضاء، فاشتراها لم يجز، ولو قال: بعتك جارية في هذا البيت، جاز البيع وله خيار الرؤية، وفي الظهيرية: ولو اشترى راوية ماء دجلة فله الرد بالرؤية.

الأصل: إذا جرح العبد عند المشترى جرحا له أرش، أو كانت أمة فوطأها غير المشترى بشبهة فليس له أن يردهما بخيار الرؤية، وإن وطأها غير المشترى بطريق الزنا، أو وطأها المشترى، أو كان الجرح من المشترى فليس له الردعلى كل حال، إلا أن يرضى البائع في المسائل الثلاثة، فإذا ولدت ولدا، فإن بقي الولد فليس له الرد على كل حال، وإن مات الولد إن أو جبت الولادة نقصانا ظاهرا فليس له الرد إلا برضا البائع، وإن لم تو جب نقصانا ظاهرا فكذلك الحواب على رواية كتاب المضاربة، فإن كانت شاة فولدت في يد المشترى، إن بقى الولد فليس للمشترى أن يردها على كل حال، وكذلك إن قتل الولد، وإن

الله وجب البيع على المشترى، وعلى البائع القيمة في القتل والأرش في الجراحة، أنه وجب البيع على المشترى، وعلى البائع القيمة في القتل والأرش في الجراحة، وذكر في فصل الجراحة في كتاب الشرب، وعلى قول أبي حنيفة ومحمد يسقط خيار المشترى ويلزمه البيع، وعلى قول أبي يوسف لايسقط خياره، وقال في موضع آخر: على قول أبي يوسف الأول يسقط خياره، وعلى قوله الآخر لايسقط، وفي نوادر ابن سماعة أن الخيار لايسقط، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وفي بعض النوادر أن خيار المشترى يسقط بجراحة البائع عند أبي حنيفة وعندهما لايسقط، قالوا: وهو الصحيح.

اشترى ثوبين، أو عبدين، أو ما أشبه ذلك ورآهما بعد ماقبضهما ورضى بأحدهما، اشترى ثوبين، أو عبدين، أو ما أشبه ذلك ورآهما بعد ماقبضهما ورضى بأحدهما، فقال: رضيت بهذا، لم يجز والخيار على حاله، ابن سماعة فى نوادره عن محمد: قال ثمة: ولو لم يقل: رضيت بهذا، ولكن عرض أحدهما على البيع قال: لم يكن له أن يردهما، قال ثمة: وكذلك لو كانا فى يد البائع فرآهما وقبض أحدهما فهو دليل الرضا بهما وليس له أن يردهما، وفى المنتفى: عن أبى يوسف أنه سوى بين الرضا بأحدهما وبين عرض أحدهما على البيع، وقال: لا يبطل خياره برضا أحدهما، أو

بعرض أحدهما على البيع؛ فهذا إشارة إلى أنه لو عرضهما على البيع أنه يبطل خياره، وقد ذكرنا قبل هذا عن أبى يوسف أن المشترى لو عرض المبيع على البيع لا يبطل خياره، وفي الخانية: وإن هلك بعض المبيع عند المشترى بطل خياره، وفي القدورى: عن أبى يوسف: لو عرض المشترى بعض المبيع على البيع أنه يبطل خياره، وفي الخانية: عند محمد.

1 ٢ ٨ ٤ ٢ :- م: وفى المنتقى أيضا: عن أبى حنيفة فيمن اشترى جاريتين ورآهـما ورضى بإحداهما فهو رضا بهما، ولو رآى إحداهما ورضى بهما لم يكن رضا بهما، وفى العيون: ولو رآى إحداهما فأعتقها، أو قبضها فماتت، أو باعها لزمها الأخرى، وليس له أن يردها إلا من عيب.

۱۲۸٤۳ - رجالان اشتريا شيئا لم يرياه وقبضاه، ثم نظر إليه فرضى به أحدهما وأراد الآخر الرد، ليس له الرد، إلا أن يجمعا على الرد، وهذا قول أبى حنيفة، وكذلك إذا كان البائع اثنين، والمشترى واحد والخيار للبائعين فنقض أحدهما وأجاز الآخر لا يجوز ما لم يجمعا على الإجازة.

۱ ۲ ۸ ۶ ۶ :- ولو أن رجلين اشتريا جارية قد رآها أحدهما فقبضاها فنظر إليها الذي لم يرها وأجمع على ردها هو وصاحبه فلهما ذلك، ولو أن الذي قال: قد رضيت وأنفذت البيع قبل أن يرد الذي لم يره، كان للذي لم يره أن يرد جميع المبيع، ورضا شريكه بمنزلة رؤية.

وعن أبى يوسف فى الأمالى: اشترى ثوبا لم يره، فإذا هو قصيرا لايقطع فأراد أن يرده فقال له البائع: أريه الخياط، فإن قطعك فأمسكه وإلا فرده، فأراه الخياط، فإذا هو لايقطعه فله أن يرده، وليس هذا كعرضه على البيع، هذا بمنزلة مالوقال: اذهب به، فإن رضيت وإلا فرده، وكذلك الخف والقلنسوة، ولو كان عبدا فوجده أعمى، فقال: أريد أن أعتقه عن كفارة، فإن أجزى وإلا رددته فله أن يرده.

٢٨٤٦: - وفي الفتاوي: سئل أبو بكر عمن اشترى أرضا ولها أكار فزرعها

الأكار برضا المشترى بأن تركها عليه على الحالة المتقدمة، ثم رآها فليس له أن يردها. وعن محمد: فيمن اشترى تمرا بالرى وهو في أوعية فحمله إلى الكوفة، ولم يكن رآه هل له أن يرده بالكوفة؟ قال: لا، ولكن يحمله إلى الرى ويرده ثمة.

۱۲۸٤۷: وفي الفتاوى: إذا اشترى لبنا على أن يحمله البائع إلى منزل المشترى وكان ذلك بالفارسية، حتى صح البيع فحمله البائع إلى دار المشترى، ولم يكن رآه المشترى، فأراد أن يرده بخيار الرؤية: له ذلك.

بغير أجر، فسكن ذلك الرجل هل يبطل خيار الرؤية؟ لم يذكر محمد هذه المسألة في بغير أجر، فسكن ذلك الرجل هل يبطل خيار الرؤية؟ لم يذكر محمد هذه المسألة في شيء من الكتب، وذكر في خيار الشرط: إذا كان المشترى أسكن في الدار رجلا بأجر، أو بغير أجر أنه يبطل خيار الشرط، فعلى قياس مسألة خيار الشرط ينبغى أن يبطل خيار الرؤية عند أبي حنيفة. إذا اشترى من أخر دارا لم يرها فرآها ولم يقل: پسند آمد، يا: نيامد، بل قال: يا قوم گواه باشيد برحريدن من اين خانه را، ثم أراد أن يردها بخيار الرؤية: ليس له أن يردها.

9 ٢ ٢ ٢ ١: - م: وفي المنتقى: رجل باع حارية بألف درهم وعبد ودفع الحارية وقبض العبد والألف فرآى العبد، ولم يكن رآه قبل ذلك فرده بخيار الرؤية حاز رده، ولا ينتقض البيع في حميع الحارية، وإنما ينتقض بحصة العبد فيها، وترجع صحة العبد إلى بائعها، وأما حصة الألف من الحارية فلا ينتقض البيع فيها ولا يعود إلى بائعها. بشرعن أبي يوسف في رجل اشترى كرى حنطة ولم يرهما فأقاله في أحدهما قبل القبض أو بعده: فله خيار الرؤية فيما بقي.

نوع آخر فيما يكون رؤية بعضه كرؤية كله في إبطال الخيار

خياره؟ فالأصل فيه: أن غير المرئى إن كان تبعا للمرئى فليس له رد غير المرئى، وإن خياره؟ فالأصل فيه: أن غير المرئى إن كان تبعا للمرئى فليس له رد غير المرئى، وإن كان رؤية المرئى لايعرف حال غير المرئى، بيانه: إذا اشترى جارية أو عبدا، ورآى وجهه ورضى لايكون له الخيار بعد ذلك، وفي الخانية: وإن كانت الجارية متنقبة، فرآى صدرها وظرها وسافها، وفي الخزانة: أو ذراعيها، وفي العيون: وبطنها، ولم ير وجهها لا يبطل خياره، وكذا لو كان عبدا فهو بمنزلة الجارية.

۱ ۲۸۵۱: وفى الدواب يشترط النظر إلى مقدمها ومؤخرها، هكذا ذكر القدورى، وذكر فى موضع آخر أن عند أبى يوسف يعتبر النظر إلى مقدمها ومؤخرها، وعند محمد يعتبر النظر إلى مؤخرها لاغير، وفى المنتقى: قال أبو يوسف فى الدواب: يسئل النخاسون فإن قالوا: يحتاج مع النظر إلى الوجه والكفل (١) النظر إلى مؤخرها لنقصان يكون فى مؤخرها من غير عيب فله الخيار ما لم ينظر إلى مقدمها ومؤخرها، فبالنظر إلى المقدم والمؤخر لايكون له خيار بعد ذلك، وإن كان إذا نظر إلى مؤخرها لايكون فى مقدمها نظر إلى مؤخرها.

۲ ۱ ۲۸ ۲: - م: وعن محمد في الدواب أنه يحتاج إلى النظر إلى وجهها وحسدها، والنظر إلى قوائمها لايكفي، وعن أبي حنيفة: البرذون والحمار والبغل يكفي أن يرى شيئا منه إلا الحافر والذنب والناصية، وفي الشاة الفتية لابد من النظر إلى ضرعها وسائر جسدها، وفي شاة اللحم لابد من الجس حتى يتبين به الهزال والسمن. وفي الينابيع: الدابة إذا رآى عنقها، أو فخذها، أو ساقها، أو جنبها، أو صدرها بطل خياره، أما في في بني آدم لو نظر إلى جميع بدنه غير وجهه، فخياره باق على حاله، ولو رآى وجهه لاغير بطل خياره.

۱ ۲۸۰۳ - م: وفي المنقول إذا كان شيئا منه مقصودا بأن كان الوجه في المغفر وموضع العلم في بعض الثياب فلابد من النظر إلى ذلك الموضع لسقوط الخيار، كذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وإن لم يكن منه شيء مقصودا كالكرباس، فإذا نظر إلى ظاهر مطويا فلا خيار له بعد ذلك، فإن وجد الباقي مثل مارآه فلا خيار له، وإن وجد معيبا فله الخيار.

2 ١ ٢٨٥٤: - وفي الهداية: ومن نظر إلى وجه الصبرة لاخيار له، وروى الحسن عن أبى حنيفة: إذا اشترى جراب هروى، فرآى من كل ثوب قطعة فلا خيار له وإلا له المخيار. قال هشام: سألت محمدا: إذا كان المشترى طنفسة رآى أسفلها ولم ير وجهها وموضع الوشى فيها؟ قال: لاخيار له؛ قال: هذا شيء واحد فقد ذكرنا قبل هذا بخلافه، وروى عن أبى حنيفة فيمن اشترى بساطا أن له الخيار، حتى يرى جميعه.

۱ ۲۸۵۰ و ما كان له وجهان من ثوبين مختلفين، فإنه يشترط رؤية كلا الوجهين، وعن محمد فيمن اشترى جبة مبطنة، ورآى بطانتها، ورضى بها لايبطل خياره، حتى يرى الظهارة يريد به: إذا كانت بطانتها دون ظهارتها، وكذلك الحكم في كل شيء مبطن بطانته دون ظهارته، وفي البرهانية: ولو اشترى جبة مبطنة فرآى بطانتها فله الخيار إذا رآى ظهارتها، سواء كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها فرو، أو لم يكن؛ لأن ظهارتها مقصودة بكل حال، إلا إذا كانت الظهارة غير مقصودة بأن كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها فروا، م: أو جلد السنور. بطانتها، إلا إذا كانت البطانة مقصودة بأن كان عليها فروا، م: أو جلد السنور. وكل شيء بطانته أرفع وأكثر ثمنا من ظهارته، فرآى بطانته ورضى به بطل خياره، وكل شيء بطانته أرفع وأكثر ثمنا من ظهارته، فرآى بطانته ورضى به بطل خياره، إلا أن تكون الظهارة فائقة فحينئذ تشترط رؤيتها.

۱۲۸۵۶: وفي فتاوى النسفى: إذا اشترى مكاعب وقد جعل وجوه السمكاعب بعضها إلى بعض فنظر المشترى إلى ظهورها لا يبطل حيار الرؤية، ولو نظر إلى وجوهها ولم ينظر إلى الصرم يبطل حياره. وإذا اشترى رحى بآلاتها ومن آلاتها شيء لم يره فله الخيار إذ رآه ويرد الكل، وكذلك إذا اشترى سرجا بآلاته، ورآى السرج ولم ير اللبد فله الخيار إذا رآه ويرد الكل.

المسترى إذا رآى دارا إلى حيطانها، ولم ير داخلها ورضى بها فلا خيار له بعد ذلك، قالوا: وهذا إذا لم يكن في جوف الدار أبنية، أو كانت إلا أنه لا تختلف أبنية ذلك الموضع بل يكون على تقطيع واحد، أما إذا كان داخل الدار أبنية تختلف أبنية ذلك الموضع فله الخيار، وفي الخانية: وعليه الفتوى. م: وما ذكر من الجواب في الكتاب فذلك بناء على عادة أهل الكوفة وبغداد فإن أبنية دورهم لا تختلف، وفي الوقاية: وشرطت رؤية داخل الدار اليوم، وقال زفر: لا يبطل الخيار، حتى يرى شيئا من أرض دهليز الدار، أو شيئا من أرض الدار، وقال الحسن: لا يبطل الخيار، حتى يدخلها ويتأمل جوانبها وشخصها، وبعض مشايخنا من أهل زماننا قالوا في الببيت الصغير وهو الذي يسمى، غله خانه: إذا رآى خارج البيت ورضى به يبطل خياره، كما هو جواب الكتاب، وفي الدور تعتبر رؤية داخلها كما هو جواب المشايخ.

۱۲۸۵۸: ومن رآى صحن الدار فلا خيار له، وإن لم يشاهد بيوتها، المذكور هنا قول أصحابنا، وقال زفر: لابد من رؤية داخل البيت، وهو الصحيح، وعليه الفتوى، وروى أصحابنا أن هذا الجواب كان في زمن أبي حنيفة في دور الكوفة؛ لأنها كانت تختلف بالصغر والكبر، والعلو كان داخلها على علو واحد، فإذا رآها الإنسان من ظاهرها يعرف باطنها.

9 ١٢٨٥٩: وقالوا أيضا: في رؤية الدور تعتبر رؤية ماهو المقصود، حتى أنه إذا كان في الدار بيتان شتويان وبيتان صيفيان وبيتا طابق يشترط رؤية الكل كما يشترط رؤية صحن الدار، ولا تشترط رؤية المطبخ والمزبلة والعلو، إلا في بلد يكون العلو مقصودا كما في سمرقند، وبعضهم شرطوا رؤية الكل وهو الأظهر والأشبه.

بها، لأن رؤس الأشجار تعرف حال الباقى. وفى كتاب القسمة: لم يشترط رؤية رؤس الأشجار ويكتفى بها، لأن رؤس الأشجار تعرف حال الباقى. وفى كتاب القسمة: لم يشترط رؤية رؤس الأشجار أيضا، وصورة ماذكر ثمة: إذا اقتسما بستانا وكرما فأصاب أحدهما البستان وأصاب الآخر الكرم، ولم ير واحد منهما الذي أصابه ولا رآى جوفه ولا

نحله ولا شجره، ولكنه رآى الحائط من ظاهره فلا خيار لواحد منهما؛ فقد اكتفى برؤية ظاهر الحائط، ولم يشترط رؤية رؤس الأشجار، ويجب أن يكون الجواب المذكور في البستان بناء على عادة بلادهم، أما في بلادنا لاتكفى برؤية ظاهر حائط البستان ولا برؤية رؤس الأشجار وتشترط رؤية داخل الكرم. وفي النصاب: إذا اشترى ثمارا على أشجار فرآى من كل شجر بعضه يثبت له الخيار، وهو المختار.

التى اشتراها فى جراب والبطاطيخ التى تكون فى العدديات المتفاوته نحوالثياب التى اشتراها فى جراب والبطاطيخ التى تكون فى الشريجة، وفى النحانية: والرمان والسفرجل، م: وغير ذلك لابد من رؤية كل واحد، وإذا رآى البعض فهو بالخيار فى الباقى، وفى العدديات المتقاربة نحو الجوز والبيض، وفى المحانية: والتفاح والإجاص رؤية البعض تكفى إذا وجد الباقى مثل مارآى أو فوقه، المكيل الموزون نظير العدديات المتقاربة يكتفى فيه برؤية البعض إذا كان ى وعاء واحد بلا خلاف، وإذا كان فى وعائين فرآى ما فى أحد الوعائين اختلف المشايخ فيه، قال مشايخ العراق: إذا رضى بما رآى يبطل خياره فى الكل إذا وجد ما فى وعاء آخر مثل ما رآى أو فوقه، أما إذا وجد دونه فهو على خياره، ولكن إذا أراد الرد برد الكل، وفى الذعيرة: هو الصحيح، وفى الخانية: ولو لم يكن فى وعاء بل هو موضوع على الأرض فهو كشيء واحد إذا رآى منه حفنة أو أكثر ورضى به كان رؤيتها رؤية الكل إذا كان غير المرئى مثل المرئى.

السلتين اختلف فيه المشايخ، قال مشايخ بلخ: ماكان في وعائين فهو بمنزلة شيئين السلتين اختلف فيه المشايخ، قال مشايخ بلخ: ماكان في وعائين فهو بمنزلة شيئين مختلفين، وقال مشايخ العراق: كشيء واحد، هكذا ذكر في عامة الروايات، والصحيح أن رؤية أحدهما كرؤيتهما جميعا، والفتوى على أنهما كشيء واحد في حكم العيب، حتى لو وجد بما في أحد الوعائين عيبا إن كان قبل القبض يمسكهما أو يردهما، وإن كان بعد القبض يرد المعيب خاصة.

١٢٨٦٣: - م: وفي المنتقى: رجل اشترى من آخر حنطة في بيتين متفرقين

فرآى ما في أحد البيتين ورضى به، ثم رآى ما في البيت الآخر فلم يرض به: فإن كان طعاما واحدا ألزمه البيع فيهما، فإن كان الذي رآه آخر ليس من الطعام الذي رآه أو لا فله أن يردهما عليه، قال: وكذلك المكيل كله والموزون كله.

العسل، أو العسل، أو العسل، أو العسل، أو الزيت، أو العسل، أو الزيت، أو العسل، أو حملين من القطن، أو الخيار، أو الشعير أو شيء من الحبوب، ورآى أحدهما ورضى به فليس له أن يرد، إلا أن يكون مخالفا للأول حينئذ يأخذهما أو يردهما، وهذه المسائل تؤكد قول مشايخ العراق: فإن قال المشترى في هذه الفصول، لم أحد الباقى على الصفة التي رآيت المرئى بل هو دونه، وقال البائع: لا، بل وجدته على تلك الصفة، فالقول قول البائع مع يمينه، وعلى المشترى البينة.

١٢٨٦٥: وفي الخانية: ولو كان المبيع من العدديات المتفاوتة كالرمان
 وغير ذلك مالم ير الكل لايبطل خياره.

1 ٢ ٨ ٦ ٦ :- ولو اشترى وقر بطيخ ما لم يرد الكل لا يبطل حياره إذا كان البطيخ في غرارة، وقال الشيخ محمد بن الفضل: إذا كان البطيخ نوعا واحدا فرآى البعض ورضى به بطل خياره، وإن كان البيطخ في شريحة: إن كانت الشريحة بحال يرى ما في داخلها بطل خياره.

1 ٢٨٦٧: - م: وإن كان المعقود عليه شيئا مغيبا في الأرض كالثوم والبصل والشلحم والجزر والفحل، فإن كان شيئا يكال أو يوزن بعد القلع كالجزر والثوم والبصل: فإذا قلع المشترى شيئا منه بإذن البائع، أو قلع البائع ورضى به المشترى سقط حياره فيما بقى، وإن قلع المشترى شيئا من ذلك بغير إذن البائع سقط خياره، حتى لم يكن له أن يرد رضى بالمقلوع أو لم يرض.

۱۲۸٦۸: - وفي الخانية: إن كان المقلوع ما يدخل تحت الكيل، أو الوزن إذا رآى المقلوع، ورضى به لزم البيع في الكل، وإن كان شيئا قليلا لايدخل تحت الوزن لاييطل خياره، وعن محمد أنه قال: مالم ير الكل بعد القلع لاييطل خياره، فإن قلع المشترى منه شيئا بغير إذن البائع، إن كان المقلوع شيئا له ثمن لزمه البيع في

الكل رضى به أو لم يرض، وإن كان قليلا لاثمن له لايبطل خياره، والفتوى في هذه المسائل على قول أبي يوسف، وإن وجد في ناحية أخرى من الأرض أقل منها أو لم يجد فيها شيئا إذا كان المقلوع شيئا له ثمن سقط خياره، لأنه بالقلع صار معيبا، وإن كان المقلوع شيئا لاثمن له لايسقط خياره، لأنه حينئذ وجوده وعدمه بمنزلة فكأنه لم يقلع شيئا، وإن كان ذلك يباع عددا كالفحل فرؤية البعض لاتبطل خياره فيما بقي إذا حصل القلع من البائع، أو من المشترى بإذن البائع، وإن قلع المشترى بغير إذن البائع وكان المقلوع شيئا له ثمن يسقط خياره، هكذا ذكر في الأصل.

والبصل فله الخيار إذا رآى جميعه، وإن رآى بعضه ورضى به فهو على خياره فى والبصل فله الخيار إذا رآى جميعه، وإن رآى بعضه ورضى به فهو على خياره فى قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قلع شيئا يستدل به على الباقى فى عظمه ورضى به المشترى فهو لازم، وفى التحريد: ولو قلع المشترى كله بغير إذن البائع، أو بعضه سقط خياره، وقال أبو يوسف: إذا اختلف البائع والمشترى فى القلع فقال المشترى: أخاف إن قلعته لايصلح لى ولا أقدر على الرد، وقال البائع: أحاف إن قلعته لايصلح لى ولا أقدر على الرد، وقال البائع: أحاف إن قلعته لايصلح الى ولا أقدر على الرد، وقال البائع:

الجزر فقطع بعض الجزر وفى الذخيرة: إذا اشترى كرزين من الجزر فقطع بعض الجزر فوجد حيدا في أحد الكرزين، ثم وجد الآخر معيبا قال: لايرد شيئا منه، ولكن يرجع بنقصان العيب، ولو اشترى جزرا في جوالق فوجد في أعلاه جزرا طويلا وفي أسفله جزرا صغيرا، فإن كان الطويل يشترى بأكثر مما يشترى الصغار فهو عيب. وفي التحنيس الناصرى: إذا اشترى بذرا حريفيا، فإذا هو ربيعي، أو اشترى بذر الطيخ، فإذا هو بذر القثاء، إن كان قائما يرده، وإن كان مستهلكا فعليه مثله.

۱۲۸۷۱: م: وفي نوادر هشام قال: سألت محمدا عن رجل اشترى عشرـة أجربة جزر في الأرض وقبض الأرض وبعث الغلام وأمره بقلع الجزر فقلع كله، ثم جاء المشترى هل له خيار الرؤية؟ قال: نعم، قلت: قد نقصه القلع ثلث

الـقيـمة؟ قـال: وإن نـقـصـه، وإن كان المشترى هو الذى قلع فإذا قلع منه شيئا قدر الكفين، أو قدر مايدخل تحت الكيل، أو قدر مايستدل به على الباقى، فإنه إذا قلع الباقى لزمه ذلك كله، بمنزلة صاع اشتراه، فإذا قبضه بعد الرؤية، أو قبض بعضه لزمه وانـقطع خيار الرؤية، وفي العيون: وروى نـحـو هذا في الحزر والبصل؛ قال الفقيه رضى الله عنـه: وهذا إذا لم يكن في رده على البائع ضررا ظاهرا، وإن كان في رده ضررا ظاهرا ليس له أن يرده مقلوعا. وفي الخانية: ولـو بـاع ماهو موجود في الأرض مثل البصل ونحوه فقلع البائع شيئا من موضع وقال: أبيعك على أن في كل مكان مثل هذا في الكثرة، لايحوز بيعه.

۱۲۸۷۲: - م: وإذا اشترى دهنا في قارورة فنظر إلى القارورة، وفي الخانية: من خارجها، م: ولم يصب على راحته يعنى كفه، أو على إصبعه شيئا، فهذا ليس برؤية عند أبى حنيفة، وعن محمد فيه رويتان.

۳ ۱۲۸۷۳: - وفى المنتقى: عن محمد: إذا رآى عنب كرم فله الخيار متى جنى من كل نوع منها شيئا، وفى النخل إذا رآى بعضه ورضى به إن كان نوعا من أنواع النخل كان البيع جائزا على كله.

۲۸۷٤: وإذا اشترى حمل نخيل فرآى بعضه ورضى به لم يلزمه البيع، حتى يرى كله فيرضى به، وكذلك الثمار الظاهرة كلها مما لايدخل منها في الكيل والوزن وما يدخل في العدد بعد أن يكون في رأس النخل والشجر، وليس هذا كالذي جمع و خلط و جعل في موضع واحد.

١٢٨٧٥: - وفي البقالي: وإذا اشترى ورقا من تراب المعدن بعينه فله الخيار إذا أخرج ما فيه، وفيه أيضا: ورؤية أحد المصراعين أو أحد النعلين لاتكفى. وفي الفتاوى: إذا اشترى نافجة مسك وأخرج المسك منها فليس له أن يردها برؤية أوعيب.

نوع آخر في شراء الأعمى وبيعه وحيار الرؤية

وفى السغناقى: وقال الشافعى: إن كان بصيرا فعمى، فكذلك الحواب، وإن كان أك مه ويبعه حائز، وهو بمنزلة البصير الذى لم ير، وفى السغناقى: وقال الشافعى: إن كان بصيرا فعمى، فكذلك الحواب، وإن كان أك مه فلا يحوز بيعه وشراؤه أصلا، وتعليمه وحسه بمنزلة النظر من الصحيح فيما يحس، وفى المشمومات يعتبر الشم، وفى المذوقات يعتبر الذوق، وفى الحامع الصغير العتابى: ولو وحد ذلك منه قبل الشراء فلا خيار له، وأما الثوب فلابد من صفته وبيان طوله ورقته.

العقار، وقيل: يلمس الحائط والبنيان، وروى عن أبى يوسف: أنه يوقف فى العقار، وقيل: يلمس الحائط والبنيان، وروى عن أبى يوسف: أنه يوقف فى مكان لو كان بصيرًا لرآه حصل له العلم؛ وعن السغناقى: وقال محمد فى الأراضى بهذا الحواب و لا أقول به، وإنما أعتبر الصفة، وروى عنه فى رواية مثل قول أبى ىوسف، وفى رواية مثل قول أبى حنيفة؛ وفى الملتقط: وفى الاختلاف بين الروايات عن أبى حنيفة: أنه يوكل بصيرا، حتى يقبضه الوكيل وهو ينظر إليه؛ وهذا على أصله مستقيم، فإن الوكيل بالقبض يملك إسقاط خيار الرؤية، وفى الملتقط: قال الحسن: يوكل وكيلا لينظر إليه، قال السيدرضى الله عنه: هذا حسن، وفى النوازل: قال الحسن: يوكل وكيلا، أما أنا فأقول هو على خيار له، ولو اشترى حتى يوكل وكيلا ينظر إليه، ولو وصف له ثمرة الغير فلا خيار له، ولو اشترى البصير، ثم عمى انتقل الخيار إلى الصفة.

۱۲۸۷۸: - وفى الخانية: أعميان اشترى كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه و جعل يجس الأرض بيده فلم يجد فيها الشوك والكلأ فردها فقال: إنها لا تبطعم نفسها فكيف تطعمنى؟ و آخر دخل أرضه فجعل يجس حشيشها و يتعرف غلظ الحشيش وطولها فو جدها ملتفا غليظا فرضى بها وقال: إن الأرض إن طابت برشها استغلظ حشيشها، وإن لم تطب لا تخرج إلا نكدا رقيقا ضعيفا.

نوع آخر في الاختلاف في الرؤية

۱ ۲۸۷۹ :- إذا اختلف البائع والمشترى في رؤية مااشترى، فالقول قول المشترى مع يمينه، ولو أراد المشترى أن يرده، فقال البائع: ليس هذا هو الذى بعتك، وقال المشترى، وإن كان المشترى محذوذا وأقر المشترى، بقبض المجذوذ المشترى، ثم قال بعد ذلك: لم أر جميع المحذوذ، لايقبل قوله.

نوع آخر في الوكيل والرسول

۱۲۸۸۰ = قال محمد في الحامع الصغير عن أبى حنيفة: إذا اشترى طعاما
 لم يره وو كل و كيلا بقبضه فقبضه بعد مارآه و نظر إليه فليس للمشترى أن يرده إذا رآه.

۱۲۸۸۱: - وفى الحاوى: والأصل أن رؤية الوكيل بالشراء، أو بالرؤية كرؤية الموكل إجماعا، ورؤية الوكيل بالقبض كذلك عند أبى حنيفة، وعندهما لاتكون، وتشترط حضرة البائع عند الرد عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لاتشترط. وفى السغناقى: وصورة الوكيل أن يقول المشترى لغيره: كن وكيلا عنى فى قبض المبيع، وصورة الرسول أن يقول: كن رسولا عنى، أو يقول: أمرتك بقبضه.

إليه فليس للمشترى أن يرده إذا رآه، وقال أبو يوسف ومحمد: الوكيل والرسول الله فليس للمشترى أن يرده إذا رآه، وقال أبو يوسف ومحمد: الوكيل والرسول سواء، وللمشترى أن يرده إذا رآه إن شاء، وإن شاء أخذه، أصل المسألة: أن الوكيل بالقبض يملك إبطال خيار الرؤية عند أبى حنيفة وعندهما لايملك، وفي الذخيرة: وإنما يملك إبطاله عنده بأن يقبضه وهو ينظر إليه، فأما إذا قبضه مستورا، ثم أراد بعد مانظر إليه إبطال الخيار قصدا فليس له ذلك. م: وأما خيار الشرط فقد ذكر القدورى أن من اشترى شيئا على أنه بالخيار فوكل وكيلا فقبضه بعد مارآه فهو على هذا الخلاف أيضا، وأما خيار العيب فقد ذكر الفقيه

أبو جعفر أنه يبطل بقبض الوكيل، والصحيح أنه لايبطل، وإليه أشار في الأصل، هذا هو الكلام في الوكيل بالقبض.

الهداية: يسقط الخيار بالإجماع. م: بخلاف الرسول فإن رؤيته لاتكون كرؤية الموكل بالاتفاق، وفي الهداية: يسقط الخيار بالإجماع. م: بخلاف الرسول فإن رؤيته لاتكون كرؤية المرسل، وإذا وكل إنسانا أو أرسله قبل الشراء حتى رآه، وفي الخانية: فقال له: إن رضيته فخذه، م: ثم اشتراه الموكل أو المرسل بنفسه ثبت له خيار الرؤية.

۱ ۲۸۸٤ : - وفى اليتيمة: سئل الوبرى عن الوكيل يبيع عقارا بعينه أو غيره يبيع ع الله عنه أو غيره يبيعه أينفذ أم لا؟ فقال: لا، قيل له: ولو أنه باعه فضولى فبلغ الوكيل فقال: إلا أن لى فيه بابا، هل هو إجازة؟ فقال: لا، وفي فتوى أخرى: يجب أن لايصح، وسئل أيضا عن الوكيل ببيع شيء باعه، ثم اشترى شيئا فهل يجوز أن يجعل الثمن قصاصا عن ثمن ماباع؟ فقال: نعم له ذلك.

وانظر إليها، فإن كانت تصلح فأرض بها وخذها، أو قال: فإن رضيت سلعة فاذهب وانظر إليها، فإن كانت تصلح فأرض بها وخذها، أو قال: فإن رضيت بها فخذها، فذهب و نظر إليها ورضى، ذكر شيخ الإسلام في باب الخيار بغير شرط الخيار أن هذا لايجوز، ورواية في موضع آخر أن هذا لايجوز عند أبي يوسف ومحمد، وأما على قول أبي حنيفة، إن قيل يصح فله وجه، وإن قيل لايصح فله وجه، الوكيل بالشراء إذا اشترى شيئا لم يره وقد كان رآه الموكل ولم يعلم به الوكيل: يثبت للوكيل خيار الرؤية.

1 ۲۸۸٦: - وفى الصغرى: التوكيل بالرؤية مقصودا لايصح، ولا تصير رؤية الوكيل كرؤية المموكل، حتى لو اشترى شيئا لم يره فوكل إنسانا فقال: إن رضيته فخذه، لا يحوز، وفى السغناقى: فإن كان المشترى قبض المبيع أو قبض بعضه، أو لم يقبض شيئا ففى خيار الرؤية والشرط لا يرد البعض بحال، ولا يعود خيار الرؤية بعد السقوط، وهو الصحيح.

الفصل الخامس عشر في العيوب هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع منه في معرفة العيب

وفى السغناقى: أو القيمة فى عادة التجار فهو عيب، وذكر شيخ الإسلام خواهرزاده أن مايوجب نقصانا فى الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب، وذكر شيخ الإسلام خواهرزاده أن مايوجب نقصانا فى الثمن من حيث المشاهدة والعيان فهو عيب، وذكر كالشلل فى أطراف الجوارى، والهشم فى الأوانى، وما لايوجب نقصانا فى منافع العين فهو فى الثمن من حيث المشاهدة والعيان، ولكن يوجب نقصانا فى منافع العين فهو عيب، وما لايوجب نقصانا فى العين، ولا فى منافع العين إلا أن يعتبر فيه عرف الناس إن عدوه عيبا كان عيبا، وما لافلا.

۱۲۸۸۸ :- إذا ثبت هذا، فنقول: العمى، والعور، والحول، والإصبح الزائدة، والناقصة، وفي الخانية: والصمم، والخرس، والعرج، والسن الناقصة، والسوداء، والشاعبة عيب.

9 ۲۸۸۹: – والولادة القديمة ليست بعيب على رواية كتاب البيوع، وعلى رواية كتاب البيوع، وعلى رواية كتاب المضاربة عيب، حتى أن من اشترى جارية قد ولدت عند البائع ولم يعلم المشترى ذلك وقت العقد، فعلى رواية كتاب البيوع، ليس له أن يردها بخيار العيب إذا لم يكن بسبب الولادة نقصانا ظاهرا، وعلى رواية كتاب المضاربة يردها، وفي الخانية: وعليه الفتوى، وفي المضمرات: إن نفس الولادة عيب في بني آدم، وفي البهائم لا، إلا أن توجب نقصانا، وهو مذكور في المأذون الكبير لخواهرزاده، وبه يفتى. م: وإن لم يكن بسبب الولادة نقصانا ظاهرا باتفاق الروايات. ١٨٩٥: – والحبل في الجارية عيب يزول بالولادة على رواية كتاب البيوع،

٩ ٩ ١ ٢ ١ : - أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين وعن الشعبى قالا: الحبل غرر يرد به في
 الأمة تباع، المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب يرد من الزنا والحبل ١٦٦/٨ برقم: ٢٧٣٦ ١.

و نفس الولادة ليس بعيب، فإذا قبضها وو جدها حاملا فولدت فلا رد ولا رجوع، إلا أن يتمكن بسبب الولادة نقصان ظاهر، وفي البهائم الحبل ليس بعيب. وفي الخانية: والعفل عيب في النساء، وهو ورم في الفرج يمنع الدخول، وقيل: هو الذي يصير به مسلكاها مسلكا و احدا.

۱ ۲۸۹۱: - م: و ترك الختان في الجارية والغلام ليس يعيب، وفي الخانية: إذا كانا محلوبين، سواء كانا صغيرين أو كبيرين، وإن كانا مولودين، فإن كانا صغيرين فكذلك، وإن كانا كبيرين فهو عيب، والمراد من الكبير: البالغ.

7 1 1 1 1 1 - م: والزنا في الحارية عيب، وفي الينابيع: قل ذلك أو كثر، م: وليس بعيب في الغلام، إلا أن يكون مد منًا على ذلك. وفي الذخيرة: إذا اشترى حارية وقد كانت زنت في يد البائع فله أن يردها، وإن لم تزن عند المشترى، رواه عن محمد.

1 ۲ ۸ ۹ ۳ :- وفى البقالى: وإذا كانت الحارية ولدت من الزنا فهو عيب، وليس بعيب فى الغلام، وفى المنتقى: لوكان أبوها أو جدها لغير رشد فهو عيب عندى فى الحوارى اللائى يتخذن أمهات أولاد، وأما غير ذلك فليس بعيب، إلا أن يكون عيبا عند النحاسين.

البيد مما يحل ومما لايحل ليس بعيب في الخلاصة: شرب النبيذ مما يحل ومما لايحل ليس بعيب في الحارية والغلام، ولكنه عيب في دينه، وفي الذخيرة: شرب الخمر إن كان ينقص الثمن يكون عيبا، والبخر يكون عيبا في الحارية، وليس بعيب في الغلام، إلا

۲ ۹ ۲ ۲ ۱ ۲ - أحرج عبد الرزاق عن شريح قال: اختصم إليه في أمة زنت، فقال: الزنا يرد منه، فقال الرجل: فإنها أعجمية، فقال شريح: من شاء رد من الزنا، المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب يرد من الزنا والحبل ٨ / ١٦ ٨ برقم: ٤٧٣٤ ١.

4 9 1 7 1: - أخرج عبد الرزاق عن الزهرى قال: يرد في البيع من الريب كلها، الزنا، والسرق، وشرب الخمر، وأشباهه. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب يرد من الزنا والحبل ١٦٦/٨ برقم: ١٤٧٥٥.

أن يكون أمرد، والأصح أن الأمرد وغيره سواء، إلا أن يكون فاحشا لايكون للناس مثله، فإن لم يكن كذلك لايكون عيبا في الحارية أيضا. م: والسحر فيها عيب، وفي الذعيرة: السحر بالحيم وفتح السين فارسته: سوختكي براندام.

وقيل: كثرة الأكل عيب في الجوارى دون العبيد، لأنها تورث التحمة فيحتل به وقيل: كثرة الأكل عيب في الجوارى دون العبيد، لأنها تورث التحمة فيحتل به الفراش، وفي بيوع الأصل: الذفر في العبيد ليس بعيب، إلا أن يكون من داء، وفي موضع من المنتقى: الذفر ليس بعيب لا في الجارية ولا في الغلام، بخلاف البخر في الحواري؛ وفي موضع آخر منه: الذفر ليس بعيب إلا أن يكون من داء، فيكون عيبا في الحارية دون الغلام، وفي البقالي: البخر والذفر ليس بعيب في الغلام إلا أن يفحش، وفي النوادر: الذفر ليس بعيب إلا أن يوجب نقصانا فاحشا بأن توجد رائحة ذلك ببعد منه، وذكر شمس الأثمة السرخسى: إلا أن يكون ذلك فاحشا لايكون في الناس مثله، وذكر شمس الأثمة السرخسى: إلا أن يكون ذلك فاحشا بحيث يمنع من قربان سيده فهو عيب، م: والنكاح عيب في الجارية والغلام، وكذلك الدين، وفي الفتاوى الخلاصة: إلا أن يقضى البائع أو يبرئ الغرماء.

۱۲۸۹۶: م: وانقطاع الحيض عيب في الحارية البالغة، وفي السراجية: اشترى حارية بلغت ست عشرة سنة ولم تحض قط كان له الرد، وفيما دون ذلك

[•] ١ ٢ ٨ ٩ ٠ - قول المصنف: "والنكاح عيب الخ" أخرج مالك عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف، أن عبد الرحمن بن عوف ابتاع وليدة، فو جدها ذات زوج، فردها، الموطأ للإمام مالك. البيوع، باب النهي عن أن يطأ الرحل وليدة ولها زوج. ص: ٣٩٢ برقم: ٨.

وأخرج البيه قمى عن سليمان بن موسى سئل عن الأمة تباع ولها زوج: إنَّ عثمان رضى الله عنه قضى أنه عيب، ترد منه. السنن الكبرى، البيوع، باب فيمن ابتاع جارية فو جدها ذات زوج ٨/ ٢١٦ برقم: ٩٥ ٨ ، ١٠٨٩٣ .

وأخرج محمد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم ابن عدى جارية فو جدها ذات زوج فرده. الموطأ للإمام محمد، البيوع، باب الرجل يشترى الحارية ولها زوج أو تهدى إليه، ٤٤٤.

لا، وإن و جدها لاتحيض وقد كانت حاضت في يد البائع لم يردها ما لم يدع ارتفاع الحيض بالحبل أو الداء، وفي اليتيمة: سئل والدى عن رجل اشترى جارية تحيض في كل ستة أشهر مرة هل يكون عيبا؟ قال: نعم، م: والاستحاضة عيب أيضا، ولا يقبل قول الأمة في الفصلين جميعا، إلا رواية عن محمد.

۱۲۸۹۷: والكفر عيب في الجواري والعبيد، وفي الكافي: ولو اشتراه على أنه كافر فو جده مسلما ليس له أن يرده، وعند الشافعي له أن يرده.

۱۲۸۹۸: م: والانتفاخ تحت السرة عيب، والأدرة عيب، وهو عظم الخصتين، وقيل: إن الماء من المنخر عيب، والعسر - وهو أن يعمل بيساره ولا يعمل بيمينه - عيب، وفي الولوالحية: ولو اشترى جارية فو جدها لاتحسن طبيخا ولا خبزا فليس بعيب، إلا إذا شرطها فحينئذ يردها لفقد ماشرط، ولو اشتراها ولم يشترط فنسيت في يد البائع ردها، لأنه فات وصف مرغوب فيه.

الروايات، والغناء في الحارية التي تتخذ أم ولد عيب، والعدة عن الطلاق الرجعي الروايات، والغناء في الحارية التي تتخذ أم ولد عيب، والعدة عن الطلاق الرجعي في الحارية عيب، وعن الطلاق البائن ليس بعيب، والإحرام في الحارية ليس بعيب، وفي الذخيرة: كل عيب يتمكن المشترى من إزالته من غير مؤنة فهو ليس بعيب موجب للرد كما في مسألة الإحرام، م: وكما إذا اشترى ثوبا نحسا ولم يعلم به، ثم علم وكان الثوب بحال إذا غسل لاينتقض لايكون له حق الرد على ماهو المختار للفتوى، وفي الخانية: ولو كانت الحارية محرمة الوطئ على المشترى برضاع أو صهرية لايكون عيبا.

۱۲۸۹۸: **قول المصنف**: "والعسر الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن شريح أنه كان يرد من العسر. المصنف لابن أبي شيبة، البيوع، في العسر يرد منه أم لا؟ ١١/ ٢٥٠ برقم: ٢٢٧٩٥.

و أخرج عبد الرزاق عن شريح أنه كان يرد العبد يباع من العسر، المصنف لعبد الرزاق. البيوع، باب هل يرد من العسر الخ؟ ٨/ ١٦٦ برقم: ١٤٧٣٧ .

ولو اشترى عبدا وعلى عنقه كنّ قال البائع: ليس هذا كنّ الخنزير، فاشتراه، فمات الغلام وظهر أنه كان لأجل الخنزير، ينبغى أن يرجع على البائع بالنقصان، وأكل الطين، وآثار جلد السياط عيب، ولو اشترى جارية على أنها صغيرة، فإذا هي بالغة: لاترد، وثقب الأذن إن كان واسعا في الهندية ليس بعيب، وفي التركية عيب إن عدوه عيبا.

1 . 9 . 1 . - والصهرية: وهي لون الشعر بين الصفرة والحمرة، يعد عيبا في التركية والهندية لافي الرومية، والسفالية، لأن عامة شعور أهل الروم كذلك، وفي الوافي: والشمط عيب، وهو بياض الرأس يخالط السواد، وفي الحاوى: ظهرت الجارية مخضوبة الرأس؟ قال: إن ظهر بها شمط ردها، وإن ظهر بها شقرة لايردها، إلا إذا كان سواد الشعر مشروطا في البيع.

79. ٢٩.٣ من والتحنث في الغلام عيب، حتى لو وجده مخنشا رده بالعيب، قالوا: وهذا إذا كان التخنث من حيث العمل القبيح يأتي بالأفعال القبيحة، أما إذا كان التخنث من حيث المشية والقول فلا يرده، وكان القاضي الإمام أبو على النسفي يحكى عن أستاذه: هذا إذا كان تخنثا في الردئ من أفعاله حتى لو

^{1 . 9 . 1 . .} قول المصنف: "والظفر الأسود الخ" أحرج ابن أبي عن عامر قال: يرد من عوار الظفر، ويرد من الشامة الشائنة، المصنف لابن أبي شيبة، البيوع، باب في العسر يرد من المعسر عده أم لا؟ ١١ / ٢١ برقم: ٢٢٧٩٨. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب هل يرد من العسر الخ؟ ٨ / ٢٦ برقم: ١٤٧٣٨.

كان يخالط النساء يفسدهن، أما إذا كان به نوع رخوة ونوع تخنث للين في صوته، وتكسر في مشيته، فإن كان ذلك يسيرا لايكون عيبا، وإن كان فاحشا يكون عيبا

١ ٢٩٠٤ - والعشاء عيب، وتفسيره عند بعضهم: ضعف في البصر، وعند بعضهم: أن لايبصر عند أدنى الظلمة، والعفل عيب، وهو أن تكون المآقى منها تشبه الكبش، والفتق عيب، قيل: معناه أن يصير السبيلان واحدا، وقيل: معناه ريح في المثانة ربما يهيج في الإنسان فيقتله.

• ١ ٢٩٠٥ - والسلعة عيب، وهي القروح التي في العنق تسمى بالفارسية خوك، والكي عيب، إلا أن يكون سمة كما يكون في بعض الدواب، والفحج عيب، وهو في الآدمي تقارب صدور قدميه وتباعد عقبيه، والفدع عيب، وهو المعوج الرسغ، والحنف عيب، وهو إقبال كل واحد من الإبهامين على صاحبها، والصدف عيب، وهو التواء في أصل العنق، والشدق عيب، وهو توسع مفرط في الفم.

1 . 9 . 7 . . والعمش عيب، وهو انقلاب في الأجفان، وبه كان يسمى، اشتر ناخنه، و: باد سبيل، و: موے در چشم، كل ذلك عيب. وفي الوافى: والحول عيب، والحوص عيب، رجل أحوص أي غائر العينين، والخزر عيب، وهو ضيق العين وصغرها، وفي الولوالحية: والظفرة عيب، وهي جليدة تغشى العين، م: والجرب في العين وغير العين عيب.

١ ٢٩٠٧: - والسرقة والبول في الفراش والإباق في حالة الصغر قبل أن

۷ • ۲ • ۲ • ۱ : – أخرج عبد الرزاق عن حماد في رجل اشترى عبدا، فأخبر أنه أبق وهو صغير، قال: لايرد من ذلك، إنما يرد من ذلك إذا فعله وهو كبير. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب هل يرد من العسر الخ؟ ٨ / ١ ٢ ١ برقم: ١٤٧٤ ٠.

يأكل وحده ويشرب وحده ليس بعيب، ولفظ القدورى: ويعد ذلك عيبا مادام صغيرا، فإذا بلغ فهو عيب آخر سوى الذى كان، حتى لو أبق أو سرق فى يد البائع قبل البلوغ لم يكن له أن يرده، وفى السراجية: البول فى الفراش من العبد الصغير إنما لا يعد عيبا إذا كان رباعيا أو خماسيا، قاله الخصاف: وفى المنتقى: إذا اشترى عبدا يعقل البيع والشراء، فالإباق والسرقة والبول فى الفراش منه عيب، فتقييد المسألة بالذى يعقل البيع والشراء دل على أنه إذا كان لا يعقل البيع والشراء، فهذه الأشياء منه لاتكون عيبا؛ وذكر فى موضع آخر من المنتقى مثل ماذكر فى القدورى، ومن مشايخنا من قال: إنما تكون هذه الأشياء عيبا إذا كان الصغير بحيث يكون مميزا، أما إذا كان صغيرا جدا لاتكون عيبا، و بعض مشايخنا قالوا: البول فى حالة الصغر إذا كان سنة أو سنتين فليس ذلك بعيب.

م ١ ٩ ٩ ٠ ١ : - فأما الجنون فهو عيب واحد في حالة الصغر والكبر، حتى لو جُنَّ في يد البائع قبل البلوغ، ثم جن عند المشترى بعد البلوغ فله الرد، وفي الخلاصة الخانية: إذا جن عند البائع في حالة الصغير، ثم جن عند المشترى كان له أن يرد، سواء جن عنده في الصغر أو بعد الكبر، م: وتكلم المشايخ في مقدار مايكون عيبا في في الجنون، قال بعضهم: الجنون وإن كان

شهدت أياس بن معاوية، واحتصم إليه في جارية، فقال الرجل: إنى المعلى ـ مولى لبنى تميم ـ قال: شهدت أياس بن معاوية، واحتصم إليه في جارية، فقال الرجل: إنى اشتريت من هذا جارية، فو جدتها حمقا، قال: ما أعلمه يرد من الحمق، فقال: إنه حمق كالجنون، قال: فقال لها بالفارسية: تذكرين ليلة ولدت؟ قالت: نعم، قال: فقال لها: أكّى رجليك أطول؟ قال: فقالت بإحدى رجليها: هذه قال: فردها. المصنف لابن أبى شبية، البيوع، من كان يرد من الحمق ١١/ ٨٨ برقم: ٢١ ٤٧٣.

وأخرج عبد الرزاق عن شريح أنه كان يرد من الحمق، واختصم إليه في جارية حمقاء، فقال: ضعوا لها جفنة من ماء، فإن شربت فأشرعت فيها فهي حمقاء، وإن رفعتها إليها فليست حمقاء. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب هل يرد من العسر الخ؟ ٨/ ١٦٧ برقم: ١٤٧٣٩. ساعة فهو عيب، وقال بعضهم: إن كان أكثر من يوم وليلة فهو عيب، وإن كان مقدار يوم وليلة فهو عيب، وإن كان مقدار يوم وليلة فما دونه فليس بعيب؛ وقال بعضهم: المطبق عيب وغير المطبق ليس بعيب.

9 . 9 . 1 . . والسرقة وإن كانت أقل من عشرة دراهم عيب، وقيل: مادون الدرهم نحو فلس أو فلسين أو ماأشبه ذلك لايكون عيبا، والعيب في السرقة لا يختلف من أن يكون من المولى أو غيره، إلا في المأكولات، فإن سرقة مايؤكل لأجل الأكل من مولى لا تعد عيبا ومن غير المولى تعد عيبا، وسرقة مايؤكل لا لأجل الأكل بل للبيع عيب من المولى وغيره، كسرقة الدراهم والدنانير، وإذا نقب البيت ولم يختلس فهو عيب، والمرجع فيه العرف.

• ١ ٩ ١ ١ : - والإباق مادون السفر عيب بلا خلاف بين المشايخ، وتكلموا في أنه هل يشترط الخروج من البلدة؟ بعضهم قالوا: يشترط، وبعضهم قالوا: لايشترط، لأن الإباق إنما يكون عيبا، لأنه يوجب فوات المنافع عن المولى، وفي حق هذا المعنى السفر وما دونه سواء، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل اشترى أمة وأبقت من عنده، ثم وجدها واستحقها مستحق ببينة فعيب الإباق لازم لها أبدا، وكذا لو أبقت من رجل كانت عنده بإجارة أو عارية أو وديعة، ولو أبقت من الغاصب ولا من الغاصب ولا هاي مولاها، فهذا ليس بإباق، فإن أبقت فلم ترجع إلى الغاصب ولا إلى مولاها ولاها أو لاتقدر على الرجوع إليه فهو عيب، وإن كانت لاتعرف منزل مولاها أو لاتقدر على الرجوع إليه فليس بعيب.

1 1 9 1 1: - وفي فوائد الظهيرية: وهنا مسألة عجيبة، وهي: أن من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يرده، فإن لم يتمكن من الرد، حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب، فإذا رجع بنقصان العيب، فأذا رجع بنقصان العيب، أثم كبر العبد هل للبائع أن يسترد ماأعطى من النقصان لزوال ذلك العيب بالبلوغ؟ لارواية لهذه المسألة في الكتاب؛ ثم قال رضى الله عنه: وكان والدى يقول: ينبغى أن يسترد استدلالا بمسألتين: إحداهما أن الرجل إذا اشترى جارية فوجدها

ذات زوج كان له أن يردها، فإن تعيبت عنده بعيب آخر رجع بالنقصان، فإذا رجع بالنقصان، ثم أبانها زوجها كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب؛ فكذا فيحما نحن فيه، والثانية: إذا اشترى عبدا فوجده مريضا كان له أن يرده، فإن تعيب عنده بعيب آخر رجع بالنقصان، فإذا رجع، ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يسترد النقصان؟ قالوا: إن كان البرء بالمداواة كان له أن يسترد، وإن أبقت في دار الحرب من السمغنم قبل أن يقسم، ثم ردت إلى المغنم، فهذا ليس بإباق، وإن بيعت في المغنم أو قسمت فوقعت في سهم رجل فأبقت في دار الحرب تريد الرجوع إلى أهلها أولا تريد فهو إباق.

المشترى هل هو شرط للرد؟ بعضهم قالوا: إنها ليست بشرط بل إذا ثبت و جوده عند البائع يردبه، وإليه مال شمس الأئمة الحلواني وشيخ الإسلام حواهرزاده، وهو رواية المنتقى، فقد نص في المنتقى: إذا جن في صغره أو كبره مرة واحدة فذلك عيب فيه أبدا عاوده أولم يعاوده، وفي المعامع الصغير يقول: المعنون عيب أبدا؛ وبعض مشايخنا قالوا: المعاودة في يد المشترى شرط وهو المذكور في الأصل، وفي الكافى: والحمه ورعلى أنه لايرد مالم يعاود عند المشترى، وهو الصحيح؛ لأن الله تعالى قادر على إزالته كسائر العلل، م: وفي ما عدا الجنون من السرقة والإباق والبول في الفراش ذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه: ظاهر الحوب أنه لايشترط المعاودة في يد المشترى، ومن المشايخ من قال: يشترط، قال: وهو الصحيح؛ وبعضهم ذكروا في شروحهم: أن معاودة هذه الأشياء في يد المشترى شرط بلا خلاف بين المشايخ، هكذا في عامة الروايات، وذكر في بعض روايات شرط بلا خلاف بين المشايخ، هكذا في عامة الروايات، وذكر في بعض روايات كتاب الاستحسان أن المعاودة في يد المشترى ليس بشرط.

۱۲۹۱۳ - وإذا اشترى حارية فوجدها دميمة أو سوداء، ليس له حق الرد بالعيب إذا كانت تامة الخلق، وإذا اشترى غلاما أمرد فوجده محلوق اللحية فهو عيب، وإذا اشترى حارية تركية لاتعرف التركية أو لاتحسن، والمشترى

عالم بذلك إلا أنه لايعلم أنه عيب عند التجار فقبضها، ثم علم أنه عيب، فإن كان هذا عيبا بينا لايخفي على الناس كالعور و نحوه لم يكن له أن يردها، وإن لم يكن بينا يخفي على الناس كان له أن يرد، وفي الخانية: وإن احتلف التجار فيما بينهم، فقال بعضهم: هو عيب، وقال بعضهم: ليس بعيب لم يكن له أن يرد إذا لم يكن عيبا عند الكل. م: وأما إذا اشترى جارية هندية لاتعرف الهندية ينظر: إن عده أهل البصيرة عيبا فله الرد، وإذا لم يعدوه عيبا فليس له الرد؛ بخلاف المسألة الأولى، لأن ذلك عيب عند أهل البصيرة لامحالة فلا كذلك المسألة الثانية؛ قيل: إذا كا لايعرف التركي والهندي، فإن كان جليبا فالجواب ماذكرنا، وإن كان مولدا فليس بعيب، وإذا اشترى الرجل جارية فو جد بها وجع الضرس يأتي مرة بعد أخرى: فإن كان حديثا فليس له الرد، و إن كان قديما فله الرد، و في الذخيرة: لو اشتري حارية فوجد بها وجع العين يأتي مرة بعد أخرى: إن كاان حديثا لاترد، وإن كان قديما ترد. م: وفي فتاوي أهل سمرقند: وإن كان بها حمي غب في يـد البائع فزال، ثم عاد في يد المشترى غبا فله الرد، وإن عاد في يد المشترى ربعا فليس له أن يردها، والربع غير الغب.

١ ٢٩١٤ - وفي فتاوى الفضلى: اشترى عبدا فأصابه حمى في يد المشتري وقد كان أصابه في يد البائع، فإن أصابه في يد المشتري بوقته فله الرد، وإن أصابه بغير وقته لايرد، وفي الينابيع: إلا أن تـقول الأطباء: هذا منه. وفي الظهيرية: ولو سوّد أنامل عبده وأجلسه على المعرض حتى ظنه المشترى كاتبا، أو ألبسه ثياب الخبازين، حتى ظنه خبازا، فليس له أن يرده، لأنه مغتر وليس بمغرور، م: وإذا اشترى جارية ثيبا على أن البائع لم يطأها، ثم ظهر أنه و طأها قبل البيع فليس له الرد.

٥ ١ ٢ ٩ ١: - وفي الذحيرة: إذا اشترى جارية على أنها عذراء فقبضها و ماتت في يده، ثم ظهر أنها كانت ثيبا لايرجع على البائع بشئ، سواء كان ذلك ينقصها أولا ينقصها، رواه الحسن عن أبي حنيفة، وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه يرجع

عليه بمقدار نقصانها. وإذا اشترى جارية قد ولدت عند الباءع لا من البائع، ولم يعلم المشترى بذلك وقت العقد هل له أن يردها؟ فيه روايتان: في رواية البيوع لايرد إذا لم يكن بسبب الولادة نقصانا ظاهرا، وعلى رواية المضاربة يرد.

۲۹۱۶ - م: وإذا اشترى جارية فوجدها محترقة الوجه بحيث لايستبين لها قبح و لا جمال كان له حق الرد، فإن امتنع الرد بسبب من الأسباب قومت محترقة الوجه وقومت غير محترقة الوجه لكن على القبح لاعلى الحمال فيرجع بفضل مابينهما؛ ألاترى أنه لو اشترى جارية فوجدها قبيحة وهي سليمة من العيوب لايكون له حق الرد بسبب العيب، وهذه المسألة نص على أن القبح في الحوارى ليس بعيب.

وجدها قبيحة يرد، وكذا لو اشترى الحباء أو نحوه على أن الكل مثل الجاشنى، فوجدها قبيحة يرد، وكذا لو اشترى الحباء أو نحوه على أن الكل مثل الجاشنى، وليس من جنسه يرد، رجل اشترى غلاما من آخر بركبته ورم، فقال البائع: إنه ورم حديث أصابه ضرب فأورمه وليس بقديم، فاشتراه المشترى على ذلك، ثم ظهر أنه قديم فليس له أن يرده، وفي البرهانية: هذه مسألة فيها عموم البلوى، م: وكل عيب قديم حديث في أوله، وكذلك إذا قال البائع: إن كان قديما فجوابه على، ثم تبين أنه قديم فليس له الرد، وكذلك إذا اشترى غلاما على أنه حديث فإذا هو قديم ليس له الرد، ذكر المسألة في فتاوى الفضلى: وقد وقعت في زماننا واقعة من جنس مسألة الورم فقد باع واحد من الفقهاء فرسا فقد و جد بإحدى رجليه قرحة هي أثر الختام، فقال البائع: هي قرحة أخرى غير الختام، واشتراه المشترى على ذلك، ثم ظهر أنه أثر الختام فأفتى ظهير الدين المرغيناني بأن المشترى ليس له الرد؛ وقاسه على مسألة الورم.

۱۲۹۱۸ - وفي الخانية: رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع، ثم قبضها فوجدبها عيبا قال أبو حنيفة: له أن يردها بحصتها من الثمن، وقال أبو يوسف: يرجع بنقصان العيب ولا يرد، ولو أنها ولدت عند البائع قبل البيع، ثم علم المشترى

بعيب قبل القبض فهو بالخيار، إن شاء أخذهما، وإن شاء تركهما في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، م: اشترى جارية وبها قرحة ولم يعلم المشترى أنها عيب، ثم علم أنها عيب فله الرد، والصحيح من الحواب أنه إن كان هذا عيبا بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد، وإن لم يكن هذا عيبا بينا فله الرد، وفي صرف القدورى: إذا قال: أبيعك هذه الدراهم، فأراه إياها، ثم و جدها زيوفا قال: يستبدلها، إلا أن يقول: هي زيوف، أو تبرأ عن عيبها.

9 1 7 7 1: - ومن حنس مسألة الورم مسائل ذكرها في فتاوى أبي الليث: صورتها: إذا اشترى من آخر سويقا على أن البائع لله بمن من السمن، وفي الذخيرة: والمشترى مشار إليه وقت الشراء، ثم ظهر أنه لله بنصف من من السمن فلا خيار للمشترى، وهو نظير ما لو اشترى من آخر صابونا على أنه متخذ من كذا جرة من الدهن فتبين أنه اتخذ من أقل من ذلك، والمشترى ينظر إليه وقت الشراء، فإنه لاخيار للمشترى، أو اشترى من آخر قميصا على أنه اتخذ من عشرة أذرع من كرباس فتبين أنه اتخذ من أقل من ذلك، والمشترى ينظر إليه وقت الشراء، فإنه

9 1 9 1 1: - أخرج أبوداؤد عن عائشة أن رجلا ابتاع غلاما، فأقام عنده ماشاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيبا فخاصمه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه، فقال الرجل: يارسول الله عليه وسلم: الخراج بالضمان. أبو داؤد، البيوع، باب فيمن اشترى عبدا فاستعمله، ثم وجد به عيبا ٢/ ٤٩٥ برقم: ٣٥١٠.

وأخرج عبد الرزاق عن الشعبي في رجل اشترى رقيقا حملة، فوجد ببعضهم عيبا، قال: يردهم جميعا، أو يأخذ هم جميعا، قال سفيان: ونحن لانقول ذلك، نقول المشترى بالخيار، يقوم ماوجد به عيب، ويرده بعينه، وإن شاء ردهم كلهم، المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى المبيع حملة فيجد في بعضه عيبا، ٨/ ١٥٦ برقم: ٢٦٩٩ ١.

وأخرج ابن أبي شيبة عن حجاج بن يسار: أن رجلا اشترى من رجل أزقاقا من سمن، ونقد صاحبه، فنقصت الزقاق، فأراد أن يقاصه ببعض الدراهم، فقال ابن عمر: خذ بيعك جميعا، أورده جميعا، والمصنف لابن أبي شيبة، البيوع، في الرجل يشترى المتاع أو الغلام، فيجد ببعضه عيبا ١٤١/١٨ برقم: ٢١٧٠٥.

لاخيار للمشترى. وفى الكافى: إعلم أن المشترى إذا وجد بالمبيع عيبا فهو بالخيار: إن شاء أخذه بكل الثمن، وإن شاء رده؛ والمراد عيب كان عند البائع ولم يره المشترى عند البيع ولا عند القبض.

الم يجبر المشترى على نقد الثمن، حتى يقيم المشترى بينة أو يحلف البائع، فإن لم يجبر المشترى على نقد الثمن، حتى يقيم المشترى بينة أو يحلف البائع، فإن لم يقم المشترى بينة وقال: شهودى في المصر، فالقاضى يؤجله، وإن قال: شهودى بالشام، يحلف البائع، فإن حلف و جب عليه دفع الثمن ولا ينظر حضور الشهود، وعلى هذا: إذا ادعى على رجل مالا والمدعى عليه يدعى الإبراء، فإن قال المدعى عليه: شهودى في المصر، يؤجله القاضى إلى المجلس الثاني، وإن قال: لابينة لى، أو قال: شهودى غيب، يستحلف المدعى ويؤمر بدفع المال إلى المشترى.

نوع آخر في معرفة عيوب الدواب

ا ۲۹۲۱: - سئل شمس الأئمة الأوزجندى عمن اشترى بقرة ووجدها قليلة الأكل يقال بالفارسية: ناخواران؟ قال: له الرد. وفى الخلاصة الخانية: ولو كانت الدابة أكولة خارجة عن العادة، فهذا ليس بعيب، ولو وجدها بطيئة الذهاب يقال بالفارسية: كاهل، فليس له الرد، إلا إذا كان اشتراها بشرط أنها عجول.

۲۹۲۲: - وفى الكافى: والحدب عيب، وهو الكسل فى الدابة على وجه لاتسير بسير بليغ، والجمح عيب، وهو أن لاتلين عند الإلجام. م: وفى الفتاوى: إذا اشترى بقرة فوجدها لاتحلب، إن كان مثلها يشترى للحلب فله الرد، وإن كان يشترى للحم لايرد، وفى المنتقى: إذا كانت الدابة تعثر كثيرا دائما فهو عيب، وإن كانت في الأحانين فليس بعيب.

۲ ۲ ۹ ۲ ۲ :- قول المصنف: "وفى المنتقى: الخ" أحرج ابن أبى شيبة عن شريح: أنه كان لايرد من العثار ويقول: كل الدواب تعثر، قال و كيع: قال: سفيان: هو عيب يرد منه. المصنف لابن أبى شيبة، البيوع، فى العثار ١ / / ٤٣١ برقم: ٢٢٨٠١.

الرجل أو في المرفق، والحنف عيب، وهو ميلان أو هو تداني القدمين وتباعد الرجل أو في المرفق، والحنف عيب، وهو ميلان أو هو تداني القدمين وتباعد الفخذين، وقيل: هو خلاف العينين وهو أن تكون إحداهما زرقاء والأحرى غير زرقاء، والعول عيب، وهو ميلان في الذنب، وفي الولوالحية: وهو أن تميل الدابة ذنبها عن دبرها، والشش عيب، وهو شيء يخرج في ساق الدابة يكون أحمر وليس له صلابة، والحرذ عيب، وهو كل ماحدث في عرقوبه من تمديد، وانتفاخ عصب، والعرقوب عيب.

2 ٢ ٩ ٢ ١ :- وفي فتاوى آهو: سئل القاضى بديع الدين عمن و جد بالحمار داغا، فقال البائع: داغ عيب نبود، وقال: لكانت جراحة راكب، ثم ظهر له بعد ذلك كه رشته روان بوده است؟ قال: لا يجوز رده، وفيه اختلاف المشايخ، و خلع الرأس عيب، وهو أن يكون له جبلة يحلق رأسه من العذار إن شد عليه، وبل المخلاة عيب إذا كان ينقص الثمن.

0 7 9 7 1: - والمهقوع عيب، فسره في الأصل فقال: مأخوذ من هقعه، وهي الدائرة التي في صدره من جانب الأيسر ويكون ذلك أبيض ويشتاء م بها، وفسر في المنتقى فقال: المهقوع إذا سار سمع مابين خاصرتيه وفرجه صوت، والإنثار عيب، وهو انتفاخ في العصب عند الأكعاب، وقيل: هو اتساع سواد العين حتى كاد يأخذ البياض كله، وفي الكافى: والصكك [عيب]، وهو أن يصطك إحدى ركبتيه إلى الأخرى، وفي الولوالجية: والرجس عيب، وهو ورم الخف والحافر.

١٢٩٢٦: - وفي فتاوي آهو: اشترى بقرة، ثم و جدها تذهب من مكان

ابن عبد الرحمن قال: احتصم إلى شريح في شاة تأكل الذبان، قال: لبن طيب، وعلف مجان، ابن عبد الرحمن قال: احتصم إلى شريح في شاة تأكل الذبان، قال: لبن طيب، وعلف مجان، فأجازها. المصنف لابن أبى شيبة، البيوع، الشاة تأكل الذبان ١١/ ٤٣١ برقم: ٢٢٨٠٣. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب البغلة تعثر الخ ٨/ ١٦ برقم: ٤٧٤٤.

المشترى إلى مكان البائع؟ قال: لايكون عيبا، وفي الغلام بمرة أو مرتين أو ثلاث كذلك، وقال الأكثر: هو عيب فيه مطلقا، م: وإذا كانت الدابة تأكل الذباب فقد ذكر في موضع من المنتقى أنها إذا كانت تأكل كثيرا فهو عيب، وإن كانت تأكل في الأحانين فليس بعيب؛ وذكر في موضع آخر منه أن محمدا سئل عن الشاة تأكل الذبان فلم يره عيبا يرد به.

المنطقة المنطقة المنطقة وإذا اشترى حمارا فنزا عليه حمير هل يكون هذا عيبا يرد به؟ حكى أن هذه المسألة صارت واقعة ببخارى فلم تتفق أجوبة أئمة ذلك العصر، وأجاب القاضى الإمام عبد الملك بن الحسين النسفى أنه إن كان مقهورا فهو ليس بعيب، وإن سلم نفسه لذلك فهو عيب، فاتفقوا عليه.

ذلك، ثم ظهر به عيب آخر هل له أن يرده، ويعطى بدل الصلح؟ قال القاضى ذلك، ثم ظهر به عيب آخر هل له أن يرده، ويعطى بدل الصلح؟ قال القاضى حمال الدين: نعم إن كان العيب الثانى فى يد البائع، وفتوى برهان الدين كذلك، سئل القاضى بديع الدين عمن باع بعيرا وبين ثلاثة عيوب وقال: باين عيبها فروختم، فقبل، ثم وجد به عيبا آخر هل له أن يرده؟ قال: نعم، إلا إذا قال: بهمه عيبها. وفى الحاوى: سئل عن اثنين تبايعا بعيرين، ثم طعن أحدهما بعيب فى بعيره، ثم مات ومرض البعير الآخر فى يد الآخر؟ قال: إن كان العيب عند باعد رجع بحصة العيب بقيمة البعير الآخر، وإن شاء صحيحا غير مريض.

نوع آخر في معرفة عيوب الجمادات

9 ٢ ٩ ٢ ١ : - إذا اشترى خفين فوجد أحدهما ضيقا لاتدخل رجله فيه ذكر شيخ الإسلام في شرحه: إذا كانت لاتدخل رجله لعلة فيها لايرد، وإن كانت لاتدخل لالعلة فيها يرد؛ وذكر في فتاوى الفضلى: أنه إن اشتراهما ليلبسهما فله الرد، وإن اشتراهما لاليلبسهما لايرد، وكان القاضى الإمام على السغدى يفتى بالرد، اشتراهما للبس أو لغير اللبس، فإن وجد أحدهما أضيق من الآخر، فإن كان

خارجا عما عليه خفاف الناس في العادة يرد، وما لافلا، وفيها: اشترى جبة ووجد فيها فأرة ميتة، فهذا عيب، وفي الخلاصة الخانية: وتأويل المسألة: إذا كان إحراجها يوجب نقصانا في الحبة فهو عيب، وإن كان لايحتاج إلى الخرق، ونقصان الحبة لايكون عيبا.

• ١ ٢٩٣٠ : - م: وفى فتاوى أهل سمرقند: إذا اشترى من آخر ثوبا نجسا ولم يبين البائع جاز، وإذا علم المشترى فله الرد، وتأويله: إذا كان الثوب بحال ينقصه الغسل، وإذا اشترى حنطة مشارا إليها فو جدها رديئة فليس له الرد بالعيب، بخلاف ماإذا و جدها مسوسة أو عفنة، و كذا إذا اشترى فضة بعينها فو جدها رديئة من غير غش و لا كسر فليس له حق الرد بالعيب، ولم تعتبر الرداءة في المكيل والموزون عيبا.

بدينار، ثم احتلفا فقال المشترى: اشتريتها على أنها بيضاء فإذا هي سوداء، فقال البائع: لم أشترط شيئا؟ فقال المشترى: اشتريتها على أنها بيضاء فإذا هي سوداء، فقال البائع: لم أشترط شيئا؟ فقال: السواد عيب في الفضة وللمشترى أن يردها، وإذا اشترى حزمة بقل فوجد في جوفها حشيشا، فإن كان ذلك يعد عيبا فله الرد، وإن كان ذلك لايعد عيبا فليس له الرد، وفي الظهيرية: ولو اشترى قرطالة فوجد في أسفلها حشيشا فله أن يرده، والطرفاء إن صغر فهو قفه، وإن عظم فهو قرطالة. م: وإذا وجد في الأرض المشتراة طريقا يمر فيه الناس فهو عيب، في البرهانية: رجل اشترى ضيعة مع غلاتها، ثم وجد فيها عيبا، فأراد الرد: ردها ساعة وجدها معيبة. م:

قال: اگر أهل آنجا آنراعیب دانند یرجع بالنقصان؛ وهكذا أجاب القاضی بدیع الدین. وفیها: اشتری رعونهٔ ریسمان بو کلابه کرد از زیر الدین. وفیها: اشتری رعونهٔ ریسمان بر آنك باریکست یکی را کلابه کرد از زیر ستبر بیرون آمد؟ قال: لیس له أن یرد الباقی مالم یعلم بعیب الباقی، وگر همه را کلابه کرد والمسألة بحالها فلا یرد، وله أن یرجع بالنقصان إن لم یأخذ البائع

كذلك، واگر مايه را گرد كرد در كردن ريسمان دريده آمد اگر باز نتوان بايد بيحيلة يرده، و إلا فله النقصان.

فقال: ليس بمعيوب، فاشتراه، ثم قال أهل البصر ذلك عيب، قال: إن كان ذلك عيبا فقال: ليس بمعيوب، فاشتراه، ثم قال أهل البصر ذلك عيب، قال: إن كان ذلك عيبا ظاهرا لايخفى عند الناس لايرده، وإن كان يخفى يتمكن من الرد، اشترى دارا فوجد أحد جدرها بر ستور گاه؟ قال القاضى برهان الدين: يتمكن من الرد، اشترى مصحفا أديما فوضع فى الماء فوجد به عيبا؟ قال: يرجع بالنقصان، م: اشترى مصحفا فوجد في حروفه سقطا؟ قال: هذا عيب يرد منه، وإذا اشترى مصحفا على أنه جامع، فإذا فيه آيتان ساقطتان أو آية؟ قال: هذا عيب يرد به، وجدت فى موضع خطأ الكتابة يرد ويرجع بالثمن.

2 ۲۹۳ ۱: – وفى فتاوى الفضلى: لو اشترى أرضا فنزت عند المشترى وقد كانت ذلك عند البائع فله أن يرد، لأن النز واحد وليس له أسباب مختلفة فيكون كالحمى، إلا إذا رفع المشترى وجه الأرض فعلم أنها نزت برفع التراب أو جاء الماء الغالب من موضع آخر، وفى الفتاوى الصغرى: قال: ينظر، إن كان النز بسبب آخر بأن كان في يد البائع بسبب نز نهر، وفي يد المشترى بنزنهر آخر لايرد، وإن كان بعين ذلك السبب يرد ولا ينظر أن يكون النز في يد المشترى أكثر مما كان في يد البائع أو كان ذلك القدر، بل إذا كان بعين ذلك السبب يملك الرد كيفما كان.

۱۲۹۳۵ : - وفي فتاوى الفضلى: رجل اشترى جارية وفي إحدى عينيها بياض، ثم غاب فقبض المشترى وهو لايعلم ذلك، ثم علم فله الرد، ولو قبض وفي إحدى عينيها بياض وهو لايعلم، ثم انجلى البياض، ثم عاد لايرد.

۱ ۲۹۳٦ :- وفي فتاوي أبي الليث: اشترى خمسمائة قفيز حنطة فوجد فيها ترابا: إن كان التراب مثل مايكون في الحنطة ولا يعده الناس عيبا فليس له أن

يرد ولا يرجع بنقصان العيب، وإن كان التراب بحيث لايكون مثله في الحنطة ويعده الناس عيبا: فإن أراد أن يرد الحنطة كلها فله ذلك، وإن أراد أن يميز التراب فيرده على البائع بحصته من الثمن، ويحبس الحنطة ليس له ذلك، هذا إذا لم يميز فلو ميز فوجد ترابا كثيرا يعده الناس عيبا، فإن أمكنه أن يردها كلها على البائع بذلك الكيل لو خلط البعض بالبعض فله أن يرد، وإن لم يمكنه الرد بذلك الكيل لو خلطها بأن انتقض بالتنقية ليس له الرد، لكن يرجع بحصة نقصان العيب وهو نقصان الحيث فيكون له ذلك، هذا إذا اشترى الحنطة، وكذا إذا اشترى السمسم وسائر ماكان نظير الحنطة فوجد فيه ترابا فهو على التفصيل الذي ذكرنا.

مايخرج من نحاس، فأراد أن يمسك من الثمن بحسابه فليس له ذلك، إلا أن يشاء مايخرج من نحاس، فأراد أن يمسك من الثمن بحسابه فليس له ذلك، إلا أن يشاء البائع أن يأخذها كذلك ويرد الثمن كله، وإذا اشترى لحما قديدا ووجد فيه ملحا كثيرا فهو على ماذكرنا في حنطة يجد فيها التراب. وفي البرهانية: رجل أراد أن يبيع سلعة معيبة وهو يعلم بذلك يجب عليه أن يبينها، حتى لايقع المشترى في الغرور، حتى قال بعض مشايخنا: لو لم يبين صار فاسقا مردود الشهادة فلا نأخذ.

۳۷ ۲ ۱ : - قول المصنف: "وفي البرهانية: رجل أراد الخ" أخرج البخاري عن حكيم بن حزام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو قال: حتى يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما. صحيح البخاري، البيوع، إذا بين البيعان ولم يكتما الخ 1/ ۲۷۳ برقم: ۲۰۳۲ ف: ۲۰۷۹.

وأخرج ابن ماجة عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بينه له. سنن ابن ماجة، أبواب التحارات، باب من باع عيبا فليبينه ٢/ ١٦٢ برقم: ٢ ٢٤٢.

وأخرج ابن ماجة أيضا عن واثلة بن الأسقع قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يـقـول: مـن بـاع عيبـا لـم يبـنه لـم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه. سنن ابن ماجة، أبواب التجارات، باب من باع عيبا فليبينه ٢/ ١٦٢ برقم: ٢٢٤٧.

نوع آخر في بيان مايمنع الرد بالعيب وما لايمنع

۱۲۹۳۸ :- إذا وجد المشترى عيبا، وأراد رده، فقال البائع للمشترى: أتبيعه؟ فقال البائع للمشترى أن يرده، إذا اشترى دابة فوجد بها جرحا فداواها أو ركبها لحاجة نفسه فليس له أن يردها، ولو داواها من عيب قد برئ إليه فله أن يردها بعيب آخر لم يبرأ إليه.

۱۹۳۹ الرضا، بعض مشايخنا قالوا: إنه يجوز أن يكون للامتحان والاختبار ليعلم أنه مع العيب هل مشايخنا قالوا: إنه يجوز أن يكون للامتحان والاختبار ليعلم أنه مع العيب هل يصلح له أم لا، ولكن هذا ليس بصحيح، والصحيح أن يقال بأن الاستخدام مرة لا يختص بالملك، والاستخدام في المرة الثانية دليل الرضا، وفي المضمرات: ويفتى به. م: وفسر الاستخدام من الجارية في كتاب الإجارات فقال: بأن يأمرها بحمل المتاع على السطح، أو بانزاله عن السطح، أو يأمرها بأن تغمز رجله بعد أن لا يكون عن شهوة، أو يأمرها بأن يطبخ أو تخبز بعد أن يكون يسيرا، وليس هذا رضا، فإن أمرها بالطبخ والخبز فوق العادة فذلك يكون رضا.

• ٢٩٤٠ - ولو ركب الدابة ينظر إلى سيرها أو لبس الثوب ينظر إلى قدره، فهذا منه رضا، وقد ذكرنا في خيار الشرط أن ذلك ليس برضا، والركوب ليردها أو ليسقيها أو ليعلفها لايكون دليل الرضا استحسانا، قال مشايخنا: فهذا إذا لم يمكنه الرد والسقى والإعلاف إلا بالركوب بأن لايمكن ضبطها إلا بالركوب، فأما إذا أمكنه ذلك بدون الركوب كان الركوب رضا، ومن المشايخ من قال: الركوب للرد لايكون رضا وإن أمكنه الرد بدون الركوب، ولو حمل عليها وركبها مع العلف، فهذا ليس برضا وإنه مأول عند بعض المشايخ على ماذكرنا، ولو حمل عليها علف دابة أحرى وركبها أو لم يركبها، فهذا لايكون رضا.

١ ٢ ٩ ٤ ١:- وفي الذحيرة: إذا اشتـري الـرجل دابة في دار الإسلام وغزي

عليها فوجد بها عيبا في دار الحرب، فإن كان البائع معه في العسكر خاصمه، حتى يردها عليه، وإن لم يكن حاضرا، فإنه ينبغي أن لايركبها، ولكن يسوقها معه، حتى يخرجها فيردها، إلا أن يركبها ليسقيها، أو يسوقها إلى معلفها، أو حمل عليها علفا فإن هذا لايكون رضا منه بالعيب، ويستوى في ذلك أن لم يجد دابة أخرى أو وجدها؛ فإن أتى الإمام وأخبره فقال له الإمام: اركبها، فركبها بأمره لم يستطع ردها أيضا؛ فإن أكرهه الإمام على ذلك حين خاف عليها الهلاك: فإن نقصها ركوبه فكذلك الحواب، وإن لم ينقصها ركوبه فله أن يردها بالعيب؛ وإن لم يكرهه، ولكن قال: اركبها وأنت على ردها، فركبها لزمته وكان هذا القول من يكرهه، ولكن قال: اركبها وأنت على ردها، فركبها لزمته وكان هذا القول من الأمير باطلا، وإذا ارتفعا إلى قاض بعد ذلك القول فردها بالعيب على طريق ولا يرده، ثم رفع إلى قاض آخر يرى ماصنع الأول خطأ، فإنه يمضى قضاء الأول بحصة العيب من الثمن، وإذا كان لنقصان رجلها بأن كان ركبها مكرها، فإنه يرجع بحصة العيب من الثمن إلا أن يرضى البائع بالرد عليه، قال: والسكنى في يرجع بحصة العيب من الثمن إلا أن يرضى البائع بالرد عليه، قال: والسكنى في الدار هل تكون رضا؟ فهو ضمن على ماذكرنا في خيار الشرط.

۲ ۲ ۹ ۲ ۲ :- وعن أبى يوسف فيمن اشترى جارية لها لبن، فأرضعت صبيا لها أو للمشترى، ثم و جد المشترى بها عيبا فله أن يردها، ولو أنه حلب لبنها أو استهلك لبنها، أو شربه، ثم و جد بها عيبا لم يردها، وعلى هذا قالوا: إذا اشترى شاة فرضعها ولدها واطلع على عيب بها بعد ذلك فله أن يردها، وأما إذا حلبها فأتلفه لم يكن له أن يردها بالعيب إذا اطلع عليه بعد ذلك.

٢٩٤٣: - وفي المنتقى: إذا اشترى شاة وشرب من لبنها قال أبو يوسف:

۳ ۲ ۹ ۲ ۲ : - قول المصنف: "وفي الكافي: لو اشترى شاة مشدودة الضرع الخ" قلت: هذه المسألة المصراة: دليل الحنيفة حديث الخراج بالضمان فانظر:

أخرج الترمذي عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الخراج بالضمان. سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ماجاء فيمن يشترى العبد ويستغله ثم يجد به عيبا ١ / ٢٤١ برقم: ١٣٠٣، هكذا رواه أبوداؤد في سننه، البيوع، باب من اشترى عبدا فاستعمله، ثم وجد به عيبا ٢ / ٩٥٤ برقم: ٢٥١٠، ودليل الشافعي حديث الشاة المصراة فانظر حديث المصراة:

له أن يردها بالعيب، وفيه: عن محمد: اشترى شاة وحلبها، ثم وجد بها عيبا تلزمه ويرجع بنقصان العيب، وفي الكافي: لو اشترى شاة مشدودة الضرع ليجتمع لبنها فظن أنها غزيرة اللبن فحلبها فوجدها قليلة اللبن ليس له أن يردها عندنا، وعند الشافعي له أن يردها، م: وإن جز صوفها، ثم وجد بها عيبا فإن لم يردها لم يكن الحز نقصانا فله أن يردها؛ قال محمد: والجز عندى ليس بنقصان؛ وفي موضع آخر من المنتقى: إذا جز صوف الشاة بعد العلم بالعيب فهو رضا، ولو جز من غير علم فليس برضا، وفي نوادر بشرعن أبي يوسف: إذا اشترى شاة و حلبها، ثم و جد بها عيبا فإني أقسم الثمن على قيمتها وقيمة اللبن فيردها بحصتها من الثمن.

2 ٢٩٤٤: - وفي المنتقى: إذا اشترى عبدا وطلاه بعد ما رأى به العيب أو حجمه أو جز رأسه فذلك ليس برضا، وفيه: عن أبى يوسف: إذا اشترى جارية فوجد بها عيبا فداواها: فإن كان ذلك دواء من ذلك العيب فهو رضا، وإن لم يكن دواء منه فليس برضا، إلا أن يكون ذلك ينقصها فيكون رضا، وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن رجل اشترى غلاما، ثم ادعى عليه بعد ثلاثة أيام أن به سعالا وبقى هذا الغلام مدة ثلاثين يوما، أو أكثر بعد هذه الدعوى في يده، واستعمله هل له أن يرده على ذلك العيب؟ فقال: إن استعمله بعد ماعلم بالعيب فهو رضا.

١ ٢٩٤٥ :- وفي البرهانية: رجل باع من رجل جارية بزبيب، وتمر بعينهما
 وتقابضا، ثم إن بائع الحارية وحد التمر فاسدا: تقسم الحارية على قيمة الزبيب

[→] أخرجه البخارى عن أبى هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى غنما مصراة فاحتلبها، فإن رضيها امسكها، وإن سخطها ففى حلبتها صاع من تمر. صحيح البخارى، البيوع، باب إن شاء رد المصراة وفى حلبتها صاع من تمر ١ / ٢٨٨ برقم: ٢٠١٤ف: ٢٥١ . ٢٥١. هكذا رواه مسلم فى صحيحه، البيوع، باب حكم بيع المصراة ٢/ ٤ برقم: ٢٥٢٤.

وقال الطحاوى: حديث المصراة منسوخ بحديث الضمان، وطول البحث في باب بيع المصراة وادعى في آخر الباب أن حديث المصراة منسوخ بحديث الخراج بالضمان، فانظر باب بيع المصراة بحثا إلى آخر الباب.

والتمر ولا عيب فيه ما، فما أصاب التمر أخذه من المشترى ورد التمر، م: ولو أصابها عنده رمد فشق عينها: إن كان ذلك ينقصها فهو رضا، وإن لم ينقصها فليس برضا، ولو حجم العبد بعد النظر إلى العيب، فإن كانت الحجامة دواء ذلك العيب فهو رضا، فإن لم تكن دواء ذلك العيب فليس برضا، قال الحاكم أبو الفضل: جعل الحجامة والتزويج في موضع آخر رضا من غير أن يشترط هذا الشرط، وفي الظهيرية: وعن أبي يوسف: حجامة الغلام لاتكون رضا.

7 ٢ ٩ ٤ ٦ ١: - م: وفي المنتقى: اشترى جارية ووجد بها عيبا فداواها من عيب قد كان برئ منه البائع: فهذا لايكون رضا بالعيب الذي وجده، وفي بيوع فتاوى أبي الليث: اشترى أمة ترضع وأمرها أن ترضع صبيا له، فهذا لايكون رضا بالعيب الذي وجده، ولو حلب لبنها فأكل أوباع، فهذا رضا، ولو حلب لبنها ولم يبع ولم يأكل فكذلك الحواب، وفي صلح فتاوى آهو: أن الحلب بدون البيع أو الأكل لايكون رضا.

۱۲۹ ٤۷: - وفى المنتقى: اشترى مملوكا ووجد به عيبا وضربه: فإن كان أثر به الضرب لم يرده، وإن لم يكن أثر به الضرب فله أن يرده، وفى موضع آحر منه قال: فضربه ضربا لم يؤثر بأن لطمه أو ضربه سوطين أو ثلاثة فله أن يرده.

معها أو عبدا و كاتبه، ثم و حد بهؤ لاء عيبا: لا يرد بالعيب و لا يرجع بنقصان العيب معها أو عبدا و كاتبه، ثم و حد بهؤ لاء عيبا: لا يرد بالعيب و لا يرجع بنقصان العيب في حميع الصور، وفي أم ولده رجع بنقصان العيب و رد لعجزه، أي إن كان عجز المكاتب الأعلى حتى صار الكل رقيقا عاد حق الرد بالعيب بزوال المانع من الرد، والمكاتب هو الذي يلى الرد؛ وإن باعه المولى بعد عجزه أو مات المكاتب فالرد لسيده، كالوكيل بالبيع إذا مات، فإن الحقوق ترجع إلى مؤكله، وصح إبراء المكاتب عن العيب قبل عجزه وصح إبراء سيده في أبيه وابنه كما صح إعتاقه؛ ولو أبرأ عبده أو أم ولده لايصح كما لايصح إعتاقه، ولم ينفذ ذلك الإبراء لعجزه لوقوعه باطلا، أما إذا لم يجدد الإبراء بعد العجز فحينئذ يصح؛ وكذا إن أحرز

كسب المكاتب لعجز أو عبد مورثه حال حياته، أو أبرأ بائع مورثه عن العيب، ثم مات المورث فورثه لاينفذ ذلك.

9 ۲ ۹ ۲ ۱: - مكاتب باع عبده من سيده وعجز فعلم سيده به عيبا، لايرده، وكذا لو باع عبدا من مورثه، فمات مورثه فورثه البائع: لايرده، وبعكسه يرده، ونصب وصى عن الميت فرد الوارث عليه.

• ١ ٢٩٥٠ - عبد مأذون مديون باع عبده من سيده بمثل قيمته وقبضه فعلم المصولى بعيب في العبد: فإن كان الثمن منقودا، أو كان دينا بأن كان دراهم، أو دنانير أو مكيلا، أو موزونا غير عين، أو كان عرضا لكنه هلك في يد العبد حتى صار دينا لايرده، وإن لم يكن الثمن منقودا أو كان منقودا، ولكنه عرض قائم في يد العبد رده، ورد قبل القبض في الوجوه كلها.

۱ ۲۹۰۱: ولو اشترى عبدا فو جده به عيبا فصالح عن عيبه على أمة قبل القبض: لم تكن الأمة عوضا عن العيب، بل كانت زيادة في أصل المبيع، حتى كان الثمن منقسما على الأمة والعبد على قدر قيمتهما، حتى لو و جد بأحدهما عيبا رده بحصته من الثمن، وكذا الوكيل بالشراء إذا رضى بالعيب قبل القبض صح ولزم المؤكل، ورضى به بعد القبض لا يصح ولزم الوكيل، باع عبدا ووهب ثمنه، أو أبرأه ثم و جد عيبا رد قبل قبضه بالعيب.

۲۹۰۲: م: وإذا وطأ الجارية المشتراة، ثـم اطلع على عيب بها: لم يردها، ويرجع بنقصان العيب، سواء كانت بكرا أو ثيبا، إلا أن يقول البائع: أنا أقبلها كذلك، وكذلك إذا قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة، وكذلك الجارية إذا جعلت أجرة فوطأها الآجر، ثم اطلع على عيب بها فليس له أن يردها، ولكن يرجع

۲ **۹ ۵ ۲ :** أحرج البيهقي عن على في رجل اشترى جارية فوطئها فوجد بها عيبا، قال لزمته، ويرد البائع مايين الصحة والداء، وإن لم يكن وطئها ردها. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب ماجاء فيمن اشترى جارية فأصابها ثم وجد بها عيبا ٨/ ٢١٤ برقم: ١٠٨٨٨. هكذا رواه عبد الرزاق في مصنفه، البيوع، باب الذي يشترى الأمة فيقع عليها الخ ٨/ ١٥٢ برقم: ١٤٦٨٥

بنقصان العيب إلا أن يقول البائع: أنا أقبلها كذلك، وإن وطأها المشترى أو قبلها بشهوة أو لمسها بشهوة بعد ماعلم بالعيب فهو رضا بالعيب، وليس له أن يردها ولا أن يرجع بنقصان العيب، وإذا وطأها غير المشترى في يد المشترى بزنا فليس له أن يردها بكرا كانت أو ثيبا، ويرجع بنقصان العيب، إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك، وإن كان الوطء بشبهة حتى وجب العقر على الواطئ فليس له الرد وإن رضى به البائع لمكان الزيادة على ما يأتي بيانه بعد هذا _ إن شاء الله تعالى.

٣ ٩ ٦ ٢: - وفي الكافي: ولو وطأ البائع قبل القبض لاعقر عليه عند أبي حنيفة، وكذا الراهن إذا وطأ مرهونة لاعقر عليه ولا خيار للمشترى، ثم عند أبي حنيفة إذا لم يحب العقر على البائع يجب على المشترى كل الثمن، وعندهما يسقط عنه حصة العقر من الثمن فيقسم الثمن على قيمتها وعلى عقرها، فما أصاب العقر يسقط، ولو كانت بكرا سقطت عن المشترى حصة البكارة عند أبي حنيفة لاغير، وعندهما ينظر إلى نقصان زوال البكارة وإلى العقر فيجب أكثرهما، دخل الأقل في الأكثر. م: ولو زوجها المشترى لم يكن له أن يردها، وطأ الزوج أو لم يطأها، رضي به البائع أو لم يرض، ولو كان لها الزوج عند البائع فوطأها عند المشترى، فإن كانت الجارية بكرا فليس للمشترى أن يردها بالعيب إلا برضا البائع، وإن كانت الجارية ثيبا إن نقصها الوطء، فكذلك الجواب: لايملك المشتري ردها إلا برضا البائع، وإن لم ينقصها الوطء كان للمشتري أن يردها على البائع، هذا الذي ذكرنا إذا وطأها الزوج في يد البائع مرة، ثم وطأها عند المشتري، وأما إذا لم يطأها عند البائع مرة، وإنما وطأها عند المشترى لم يذكر محمد هذا الفصل في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، والصحيح أنها ترد.

2 0 1 1 1: - وقد ذكر في المنتقى: اشترى حارية وقبضها ولها زوج كان عند البائع فوطأها الزوج في يد المشترى لم يمنع وطؤه المشترى عن ردها بالعيب، وإن كان الوطء عيبا، وإذا عرضه على البيع بعد ماعلم بالعيب أو آجره أو رهنه فذلك رضا بالعيب، وليس له أن يرده ولا أن يرجع بنقصان العيب،

وفى البرهانية: رجل اشترى شيئا فوجده معيبا فوهبه من رجل ولم يسلم إليه ليس له أن يرده على البائع.

• ١ ٢٩٥٥ ا:- وفي الحاوى: سئل أبو القاسم عمن اشترى حنطة فيها غبار فذهب الغبار عنها وانتقص الكيل؟ [فقال:] ليس له حق الرد بالعيب، وكذا لو كان فيها رطوبة فيبست عنده، وفيه: عن أبى يوسف فى مشترى ثوب وجد به عيبا، فقال له البائع: اذهب به وبعه فإن لم يشتروا منك الثوب فرده على، ففعل: لم يكن له حق الرد، ومثل هذا لو وقع الثمن من الدراهم أو الدنانير، كان له الرد استحسانا. وفى صلح النوازل: رجل اشترى حنطة رطبة مجازفة قد رآها فلم يقبضها وقد حفت و نقصت فلا خيار له فيها، إذا اشترى رطبا مجازفة فصار تمرا قبل أن يقبضها فله الخيار.

1 1 0 0 7 1: - وفي الحانية: رجل اشترى شاة فو جدها مقطوعة الأذن: إن اشتراها للأضحية كان له أن يردها، وكذلك كل مايمنع التضحية، وإن اشتراها لغير التضحية لايكون له أن يردها إلا أن يكون ذلك عيبا عند الناس، وإن احتلف البائع والمشترى فقال المشترى: اشتريتها للأضحية، وأنكر البائع ذلك، فإن كان ذلك في زمان الأضحية كان القول قول المشترى إذا كان من أهل التضحية.

يعلم فقعطت يده عند المشترى فله أن يرده ويسترد كل الثمن، وقال أبو يوسف: يعلم فقعطت يده عند المشترى فله أن يرده ويسترد كل الثمن، وقال أبو يوسف: يقوم سارقا وغير سارق فيرجع بنقصان مابينهما، وعلى هذا الخلاف: إذا اشترى عبدا حلال الدم بقصاص، أو ردة، أو قطع طريق فقتل بذلك عند المشترى، عند أبى حنيفة يسترد كل الثمن، وعندهما يقوم معصوما وحلال الدم فيرجع بالنقصان، وكذا لو اشترى عبدا فو جده مديونا فبيع بالدين كان للمشترى أن يرجع على البائع بجميع الثمن.

۱۲۹۰۸: م: وإذا اشترى برذونا فخصاه، ثم اطلع على عيب كان له الرد إذا لم ينقصه الخصاء، ذكره في فتاوي أهل سمرقند، وكان الشيخ الإمام

المرغيناني يفتى بخلافه، قال محمد: إذا اشترى من آخر ثوبا فقطعه، ولم يخطه حتى اطلع على عيب به لم يرده، ولكن يرجع بنقصان العيب، فإن قال البائع: أنا أقبله كذلك، فله ذلك، وإن كان المشترى صبغه أحمر، ثم وجد به عيبا لايرده، ولكن رجع بنقصان العيب، فإن قال البائع: أنا أقبله كذلك، فليس له ذلك، هذا هو الكلام في النقصان الحادث في يد المشترى.

9 0 9 7 1: - جئنا إلى الزيادة الحادثة في يد البائع، فنقول: الزيادة نوعان: متصلة، ومنفصلة؛ فالمتصلة نوعان: غير متولدة من المبيع كالصبغ وما أشبهه وإنها تمنع الرد بالاتفاق سواء قال البائع: أنا أقبل كذلك، أو لم يقل: ومتولدة من المبيع كالسمن والجمال، وإنها لاتمنع الرد بالعيب في ظاهر الرواية، فإن أبي المشترى الرد وأراد الرجوع بنقصان العيب، وقال البائع: لاأعطيك نقصان العيب، ولكن رد على المبيع، حتى أرد عليك جميع الثمن، هل للبائع ذلك؟ على قول أبي حنيفة وأبي يوسف ليس له ذلك، وعلى قول محمد له ذلك. م: وفي الفتاوى الصغرى: الزيادة المتصلة لاتمنع الرد بالإجماع، وهل تمنع الاسترداد؟ فهو على الخلاف الذي ذكرنا آنفا، ذكر شمس الأئمة السرخسي أن الزيادة المتصلة لاتمنع الرد، م: هذا هو الكلام في الزيادة المتصلة.

والشمر وما هو في معناه كالأرش والعقر، وإنها تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر والشمر وما هو في معناه كالأرش والعقر، وإنها تمنع الرد بالعيب والفسخ بسائر أسباب الفسخ عندنا، وفي الكافئ: قبض المشترى المبيع بلا إذن البائع ولم ينقد الشمن فولدت في يد المشترى استردهما البائع، فإن نقد المشترى الثمن قبل الاسترداد تقرر قبضه، ولا يسقط له من الثمن ولا يردهما بعيب ولا يرجع بالنقصان أيضا، فإن استردهما البائع قبل نقد الثمن أخذ قسطا من الثمن فلو كانت قيمة كل واحد منهما ألفا يوم استردهما فبلغت قيمته ألفين فنقد وقبضهما فعلم بعيب الأم ردها بالعيب بثلث الثمن، ولو وجد به عيبا ردها بكل الثمن، ولو ماتت الأم أخذ المشترى الولد بثلثى الثمن إن شاء، ولو مات الولد أخذها بكل الثمن إن شاء، ولو

نقصت بالولادة مائة و قيمته خمسون فاستردهما البائع من المشترى و مات الولد في يد البائع، فالمشتري بالخيار إن شاء أخذ الأم بكل الثمن، وإن شاء ترك وضمن نصف عشر الثمن، ولو ماتت الأم فإن شاء أخذ الولد بجزء من أحد وعشرين جزء ا من الشمن، وإن شاء ترك وأدى جزءا من أحد وعشرين جزءا من الثمن، وإن ماتا لزمه نصف عشر الثمن، ولو لم يمت أحدهما نقد الثمن وقبضهما، فإن علم بعيب الولد رده بجزء من أحد وعشرين جزءًا، وإن علم بعيب الأم ردها بتسعة عشر جزء ا من أحد وعشرين جزءا من الثمن، ولو استردهما البائع من المشتري وقيمة الولد خمسون ونقصان الولادة مائة فصارت قيمته خمسمائة فنقد المشتري الثمن و قبضهما و علم بعينها ردها بتسعة عشر جزءا من ثلاثين جزءا من الثمن، ولو ردها بالعيب رجع بتسعة وعشرين جزءا من ثلاثين جزءا، وإن كان البائع استردها دون الـولـد فـقيمة الولد تعتبريوم أخذها إلى يوم استرداد الأم ولا يرد الولد بالعيب، فإن قوّم على ذلك وو جد بالأم عيبا وردها على ذلك، ثم علم بالولد عيبا قديما [ينقصه خمسمائة منقضت القسمة. وإن استردهما البائع، ثم قبضهما المشترى بعد نقد الشمن ورد الأم بعيب وقسم الثمن عليها وعلى قيمته يوم قبضه المشتري آخرا، ثم علم بعيب به لم تنقض تلك القسمة، فإن استرد البائع الولد دون الأم فنقد المشتري الشمن وأخذ الولد: له أن أن يرد الولد بعيبه، وليس له أن يرد الأم بعيبها، ولو لم تلد عند المشتري واعورت فاستردها فنقد وأخذها وعلم بعيب قديم ردها بنصف الثمن. م: إذا اشترى عبدًا كاتبا أو حبازا وقبضه فنسى ذلك في يده، ثم اطلع على عيب هناك فله أن يرده.

۱۲۹۲۱: وفي المنتقى: اشترى من آخر تمرا بالرى وحمله إلى الكوفة، ثم اطلع على عيب به هناك، فأراد أن يرده قال محمد: ليس له ذلك، حتى يرده إلى ذلك الموضع، وفي الذخيرة: ولو كان مكان التمر جارية أشار محمد إلى أنها ليست نظير التمر حيث قال: أرى سعر هذه ثمة، وهناك قريبا ولا أرى لحملها تلك المؤنة.

۲۹۲۲: - وفي القدوري: إذا اشترى و آجر من غيره، ثم اطلع على عيب

به فله أن ينقض الإجارة، ويرد المستأجر بالعيب، بخلاف مالو رهنه من غيره، والفرق: أن الإجارة تنتقض بالأعذار، والرهن لا.

۱۲۹۲۳ - قال محمد في الزيادات: وإذا اشترى الرجل من آخر جارية بيضاء إحدى العينين وهو يعلم بذلك فلا خيار له في ردها، فإن لم يقبضها المشترى حتى انجلى البياض، ثم عاد البياض فهي لازمة للمشترى و لا خيار له في ردها، وعن أبي يوسف أن له الخيار، والصحيح ماذكرنا في ظاهر الرواية.

1 ٢٩٦٤ - ولو اشترى جارية وثنيتها ساقطة، أو سوداء والمشترى علم بذلك فلم يقبضها حتى نبتت ثنيتها الساقطة، أو ذهب السواد عن ثنيتها، ثم سقطت تلك الثنية، أو عاد السواد فالجارية لازمة للمشترى، ولم يرو عن أبي يوسف في مسألة السن خلاف ماذكره في الكتاب، واختلف المشايخ في ذلك، منهم من قال: هذا قول الكل، ومنهم من قال: لا، بل مسألة السن على الاختلاف أيضا.

2 ١ ٢ ٩ ٦ ٥ . - ولو قبضها وهي بيضاء إحدى العينين، أو ثنيتها ساقطة وهو يعلم بذلك، ثم انجلي البياض، ونبتت الثنية، ثم عاد البياض وسقطت الثنية، ثم وجد بها عيبا آخر كان عند البائع ردها بذلك مع العيب؛ قال في الكتاب: ألاترى! أنه لو اشترى شاة حاملا وولدت في يد المشترى ولدا، ثم هلك الولد، ثم وجدبها عيبا كان له أن يردها على البائع، ولو لم يعد البياض في العين التي ذهب عنها البياض لكن أبيضت العين الأخرى لم يكن له أن يرد الجارية بعيب أبدا، ولو لم تبيض العين الأخرى، ولكن عاد البياض [في العين التي ذهب عنها أبدا، ولو لم تبيض العين الأخرى، ولكن عاد البياض آفي العين التي ذهب عنها البياض] بفعل المشترى بأن ضرب المشترى عينها فابيضت، ثم و جدبها عيبا آخر كان عند البائع لم يكن له أن يردها، بخلاف ماإذا عاد البياض، فإن قال البائع: أنا أقبلها كذلك وأرد جميع الثمن، كان للمشترى أن يردها عليه، بخلاف ما إذا عاد البياض بضرب الأجنبي في يد المشترى حيث لايكون للمشترى أن يردها بالعيب، وإن رضى به البائع.

٦٩٦٦: - وفي الكافي: اشترى أمة بيضاء العين عالما به وقيمتها ألف

فانجلي البياض عند البائع وصارت قيمتها ألفين فولدت ولدا قيمته ألف، ثم قبضها المشتري، يقسم الثمن بينهما نصفين باعتبار قيمة الأم يوم العقد وقيمة الولد يوم القبض، وإن ضرب عبد عينها في يد البائع وعاد البياض فدفع بعينها، ثم قبض الكل، يقسم الشمن على قدر قيمتهم: يعتبر قيمة الأم يوم العقد وقيمة الولد والمدفوع يوم القبض، ولو كانت سليمة يوم العقد فولدت ولدا وضرب عبد عينها ف ابيضت و دفع العبد بعينها و قبض الكل، يقسم الثمن بين الأم و الولد، فما أصاب الأم يـقسم بنيهـا وبين العبد المدفوع نصفين قلت: قيمته أو كثرت، م: هذا الذي ذكرنـا إذا اشتـراهـا مـع عـلمه أنها بيضاء إحدى العينين، فأما إذا اشتراها ولم يعلم بأنها بيضاء إحدى العينين فقبضها، ثم علم بذلك كان له أن يرد، فإن لم يرد حتى انجلى البياض لم يكن له أن يردها بعد ذلك، وإن استحقها سليمة لما لم يعلم وقت العقد، وإن عاد البياض لايكون له أن يردها أيضا، ولو و جد بها عيبا آخر كان له أن يردها [ولو أبرأه المشترى عن عيب، ثم وجد بها عيبا آخر كان له أن يردها بـذلك الـعيـب]، وكذلك إذا اشترى جارية و هي ساقطة الثنية أو مسودة الثنية وهو لم يعلم بذلك فقبضها، ثم علم بذلك، ثم زال السواد أو نبتت الثنية، لم يكن له أن يردها، [وكذلك لو سقطت الثنية أو عاد السواد بعد ذلك لم يكن له أن يردها]، ولو و جد بها عيبا آخر كان له أن يردها.

البائع: قد أبطلت البيع، إن كان قبل القبض انتقض البيع قبل البائع، أو لم يقبل، وإن البائع: قد أبطلت البيع، إن كان قبل القبض انتقض البيع، وإن لم يقبل لاينتقض، وإن كان بعد القبض، فإن قبل البائع فكذلك ينتقض البيع، وإن لم يقبل لاينتقض، وإن كان بغير محضر من البائع، وقال: رددت عليه، ينبغى أن لايجوز ولا ينتقض البيع، وإن كان قبل القبض، وفي النوازل: وإذا قال بغير محضر من البائع: رددت عليه، ينبغى أن لايجوز في قول أبي حنيفة ومحمد ويجوز في قول أبي يوسف، وهذا بمنزلة اختلافهم في خيار الشرط وخيار الرؤية.

١٢٩٦٨: وفي الوافي: أتـمـر النخيل عنده فهلك رد بعيب، وإن أكل لا،

وفي الكافي: اشترى عشرة أثواب على أن خمسة منها مثلا_ سباعية و خمسة منها شقاق فو جدت ستة شقاقا قبل قبضها: رد الكل أو قبض الكل بكل الثمن، و بعد الـقبـض رد شقة واحدة أيّ شقة شاء بحصتها من الثمن وتعيينها إليه، فلو عين شقة للرد صح، فلو هلكت تلك أو تعيبت لم يرد غيرها ورجع بنقصان العيب، ولو اشترى قفيزا من صبرة فتعيبت إلا قفيزا تعين مبيعا، ولو تعيبت الشقاق إلا واحدة لم تتعين هذه الواحدة للرد. ولو اشترى عشرة إماء على أن خمسا أبكار وخمسا ثيبات فهو كما مر، ولو اشترى عبدا على أن به عيبا ولم يعينه صح العقد والشرط، فإن و جد به عيبا واحدا لايرد به ولزمه بحكم الشرط، وإن زاد رد لعدم البراءة عن الـزائـد، وإن تعيب عنده رجع بالنقصان فيقوم و به عيب يعينه المشترى ويقوم و به العيبان فيرجع بفضل مابين ذلك من الثمن، وكذا لو اشترى عبدين على أن بأحدهما عيبا فو جد بأحدهما عيبا لم يرده، ولو و جده به عيبا آخر رده، ولو و جد بهما عيبًا رد ماشاء، هذا إذا و جد العيب بيهما بعد القبض ولم يعلم به وقت الـقبـض، ولـو قبض أحدهما عالما به إن علم بعيب الآخر صار راضيا و إلا لا، وقبل القبض ردهما أو قبضهما نفارا عن التفريق.

9 7 9 7 9 :- وفي المنتقى: اشترى عبدا محموما كانت تأخذه الحمى كل يومين أو ثلاثة، فأطبقت عليه عنده فله أن يرده، وإنه بخلاف ماذكر، وفي الحاوى: سئل عمن اشترى عبدا فحمّ عند المشترى في الوقت الذي كان يحمّ عند البائع؟ قال: له الرد، وإن تغير الوقت لايرد، لأن الحمى مختلفة الأسباب. م: وفي فتاوى أبي الليث: فقد ذكر ثمة: إذا اشترى عبدا وبه مرض فازداد المرض في يد المشترى فليس له أن يرده على بائعه لكن يرجع بنقصان العيب.

المسترى وقد كان المرض في يد المشترى وقد كان المرض في يد المشترى وقد كان أصل المرض في يد البائع، ولم يعلم المشترى بذلك له الرد، م: وإن كان صاحب فراش عنده، فهذا عيب غير الحمى فلا يرده، ويرجع المشترى بالأرش، وكذلك إذا كانت قرحة فانفجرت عنده أو جدرى فانفجرت عنده، ولو كان به جرح فذهبت يده به أو كانت موضحة فصارت آمة فليس له أن يرده.

1 ۲۹۷۱: - وفى الفتاوى الخلاصة: العيب الحادث إذا زال فالعيب القديم يوجب الرد. وفيها أيضا: لو اشترى عبدا فاستقاله فأبى أن يقبله قال: هذا ليس بعرض على البيع فله أن يرده، إذا وهب المبيع بعد مااطلع على عيب به، ولم يسلم فليس له أن يرده على بائعه، ولو فعل شيئا من ذلك قبل العلم بالعيب يعنى العرض والهبة بدون التسليم فهذا لايكون رضا ولا يمنع الرد.

1 ۲۹۷۲ :- وفى فتاوى أبى الليث: اشترى شيئا و خاصم البائع فى عيب به و ترك الخصومة أياما، ثم عاد إلى الخصومة فقال له البائع: لِمَ تركت الخصومة، قال: لأنظر وأسال أهذا عيب؟ فله أن يخاصمه فى العيب ويرده، وكذا إذا أراد الرد فلم يحد البائع فأطعمه وأمسكه أياما ولم يتصرف فيه تصرفا يدل على الرضا، ثم و حد البائع فله أن يرد.

۱۲۹۷۳: وفى البرهانية: رجل اشترى حمارا وقبضه، ثم لم يرض المشترى بالحمار بعد أربعة أيام فرده على البائع فلم يقبل البائع، ومع هذا استعمله أياما، ثم امتنع من القبول وعن رد الثمن، فله ذلك، وفيها: رجل اشترى لميت كفنا، ثم وجد به عيبا لايرد ولا يرجع بنقصان العيب.

المشترى من رجل عبدا، ثم إن المشترى المنتقى: رجل اشترى من رجل عبدا، ثم إن المشترى أمر رجلا ببيعه، ثم علم الآمر بعد ذلك أن به عيبا قال: إن باعه الوكيل بمحضر من المموكل ولم يقل الموكل شيئا، فهذا منه رضا بالعيب، حتى لو لم يتفق البيع بأن لم يقبل المشترى ليس للمشترى أن يرد العبد على بائعه بذلك العيب، قال: وكذلك إذا أعلم الوكيل أنه يذهب من فوره ليبيعه فلم ينهه أو أخبر أن الوكيل ساوم أو مر به وهو يعرض ليبيعه فلم ينهه، فهذا منه رضا. وفي الخانية: اشترى عبدا فقتله رجل عمدا عند المشترى وقتل به القاتل، ثم علم بعيب فإنه لايرجع بالنقصان، رجل اشترى عبدا و باعه من أبيه في صحته، ثم مات فورثه الابن وليس له وارث سواه، ثم وحد بالمشترى عيبا قديما: ليس له أن يرده، إلا أن يسأل القاضى، حتى ينصب خصما عن الميت فيرده الابن على ذلك الخصم، ثم الابن يرده على بائع أبيه، وإن

كان للميت وارث آخر يرده الابن على ذلك الوارث، ثم يرد على بائع الميت، ولم يفصل محمد بينما إذا كان الميت استوفى الثمن أو لم يستوف.

9 ۱۲۹۷: م: اشترى أبريسما وبله فإذا هو دار و كرده آمد: لايرد ويرجع بالنقصان، لأن البلل في الأبريسم عيب. وفي تحنيس الناصرى: إذا باع أبريسما ووزنه في وقت البيع وقبضه المشترى، ثم وجده بعد مدة ناقصا، إن كان من الهواء أو بقدر مايكون من الوزنين لاشيء على البائع، وإن كان أكثر فعلى البائع إذا لم يسبق من المشترى إقرار بقبض كذا منا.

۱۲۹۷۲ :- م: إذا اشترى كرما وأكل الثمار، ثم اطلع على عيب فليس له الرد، وإن رضى به البائع، وكذا إذا اشترى بقرة وأكل من لبنها أو اشترى قدوما وأدخله في النار، ثم اطلع على عيب به لم يرده، ولو اشترى ذهبا وأدخله في النار، ثم اطلع على عيب به رده. سئل شمس الأئمة الأوز جندى عمن اشترى منشارا وحدده، ثم اطلع على عيب به? [قال:] لم يرده إلا برضا البائع.

ولم يعلم فقطع عند المشترى فللمشترى أن يرده على البائع ويرجع بجميع الثمن، ولم يعلم فقطع عند المشترى فللمشترى أن يرده على البائع ويرجع بجميع الثمن، وقال أبو يوسف ومحمد: لايرده، ولكن يرجع بنقصان العيب فيقوم سارقا وغير سارق فيرجع بنقصان مابينهما، وحاصل هذا أن أبا حنيفة يجعل هذا بمنزلة الاستحقاق فيكون عيبا في الباقي، وعلى هذا إذا اشترى عبدا فو جده حلال الدم بقصاص أو ردة وقتل عند المشترى: يرجع على البائع بجميع الثمن، بمنزلة مالو استحق العبد، وعندهما يقوم مباح الدم ويقوم معصوم الدم فيرجع بفضل مابينهما.

۱۲۹۷۸ - وفي نوادر هشام: قال: قلت لمحمد: ففي قياس قول أبي حنيفة إذا اشترى عبدا قد سرق عند البائع، ولم يعلم به المشترى و سرق عند المشترى أيضا فقطعت يده بالسرقتين حميعا؟ قال: يرجع عليه بالنصف؛ وإن كان المشترى علم بذلك العيب فعندهما لزمه ولا يرجع بنقصان العيب، أما عند أبي حنيفة فكذلك، وهذا غير صحيح، إنما الصحيح أن عنده العلم والجهل سواء. وإن كانت تداولته

البيوع، ثم قتل عند المشترى الآخر يراجعون عند أبي حنيفة، بمنزلة الاستحقاق، وعندهما بمنزلة سائر العيوب، وإن كان المشترى أعتق العبد، ثم قتل فعندهما يرجع بنقصان العيب، وأما عند أبي حنيفة فعلى ماذكرنا من الوجه الأول ينبغي أن لايرجع بشيء، وعلى ماذكرنا من الوجه الثاني يرجع بجميع الثمن.

9 ۲۹۷۹: - ذكر الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف: إذا اشترى شيئا بدراهم وتقابضا، ثم باعه المشترى من بائعه، ثم وجد به عيبا قديما قال أبو يوسف: له أن يرده على المشترى الأول إذا كان لم يعلم به، وهو قول أبى حنيفة.

وباعه من غيره، ثم اشتراه من ذلك الغير، ثم اطلع على عيب كان عند البائع الأول، وباعه من غيره، ثم اشتراه من ذلك الغير، ثم اطلع على عيب كان عند البائع الأول، لم يرده على البائع الأول، لأنه غير مفيد، ولا يرد على البائع الأول، لأن هذا المملك غير مستفاد من جهته، فيسمى البائع الأول صالحا والمشترى جعفرا والمشترى بعفرا والمشترى بعفرا في الشائى زيدا، وصورة المسألة بعد تسمية هؤلاء، اشترى جعفر عبدا من صالح، ثم إن جعفرا باعه من زيد، ثم إن جعفرا اشتراه من زيد ثانيا، ثم اطلع جعفر على عيب قديم كان بالعبد فعلى ماذكر في الجامع: ليس لجعفر أن يرده على زيد، وعلى ماذكره الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف: كان لجعفر أن يرده على زيد، ثم يرده زيد على جعفر، وإنه مفيد، حتى يرده جعفر على صالح، ثم على ماذكره في كتاب الاختلاف إذا رد جعفر العبد على زيد، ثم رده على جعفر بقضاء كان له حق الرد، فأما إذا كان الرد على جعفر بغير قضاء لايكون له حق الرد على صالح، وتبين بما ذكرنا في كتاب الاختلاف أن المذكور في شرح الجامع قول محمد.

1 ٢٩٨١: - م: وفي المنتقى: إذا اشترى من آخر دينارا بدراهم، ثم إن مشترى الدينار باع الدينار من رجل آخر، ثم و جد المشترى الآخر بالدينار عيبا، ورده على المشترى الأول أن يرده على بائعه بذلك العيب، ولا يشبه الصرف هنا العروض، قال: لأن البيع لايقع على الدنانير بعينها، وعلى هذا إذا قبض رجل دراهم له على رجل وقضاها آخر فو جد فيها زيوفا وردها عليه بغير قضاء قاض فله أن يردها على الأول.

۱ ۲۹۸۲ :- وفى المنتقى: اشترى عبدا فو جده أعمى فقال المشترى للبائع: أريد أن أعتقه عن كفارة يميني فإن جاز عنى وإلا رددته، فله أن يرده، وهو نظير مسألة الثوب التي بعدها.

1 ۲ ۹ ۸۳ : - وفى العيون: اشترى من آخر ثوبا فإذا هو صغير، فأراد رده فقال له البائع: أره الخياط فإن قطعه وإلا رده على، فأراه فإذا هو صغير فله أن يرده، وكذا الخف والقلنسوة، وكذا إذا قضى دراهم زائفة وقال للقابض: أنفقها فإن جازت عليك وإلا فردها على، فقبلها على ذلك فلم ينفق عليه فله أن يردها استحسانا، ذكره في كتاب الصلح من النوازل.

۱۲۹۸۶ معرضها على المنتقى: اشترى شيئا بألف درهم وقبض الألف فو جدها نبهرجة، ثم عرضها على البيع، فهذا رضا منه بها وليس له أن يردها، وعن أبى يوسف أنه لايكون رضا وله أن يردها. وفى صلح النوازل: سئل محمد بن سلمة عن رجل اشترى حارية وبها قرحة فنظر إليها ولم يعلم أنها عيب وقبضها على ذلك، ثم علم أنها عيب؟ قال: له أن يردها بذلك.

م ۲۹۸۰ - وفي اليتيمة: سئل والدى عمن باع ضيعة فيها مسجد وقبور هل يصح هذا البيع؟ قال: لايصح، بل يفسد في الكل، وسئل عمن اشترى سلة عنب فوجد فيها خوصا؟ فقال: إن كان بحيث لا يتغابن الناس في مثله فله رده، وسئل الخجندي عمن اشترى خشبة مصمتة صالحة للعمل فوجدها من داخلها ساقا على ساق هل له أن يردها بهذا العيب؟ فقال: إن كان الناس يعدون هذا عيبا فله أن يردها.

1 ۲۹۸٦: م: وفى المنتقى عن محمد: المشترى فى خيار العيب إذا قال للبائع: إن لم أردها عليك اليوم فقد رضيتها بالعيب، فهذا القول باطل وله أن يرد. وفيه أيضا: رجل اشترى من رجل دارا فادعى رجل أن فيها مسيل الماء، وأقام على ذلك بينة فهذا بمنزلة العيب، فإن شاء المشترى أمسكها بجميع الثمن، وإن شاء ردها؛ وإن كان قد بنى فيها بناء فله أن ينقض بناء ه.

۱ ۲ ۹ ۸۷ :- وفيه أيضا: رجل اشترى من رجل آخر عبدا بكر موصوف بغير عينه و تقابضا، ثم و حد بائع العبد بالكر عيبا و حدث به عنده عيب آخر، فإنه لايرجع بشيء، وإن كان الكر بعينه عند الشراء رجع في العبد بمثل نقصان العيب في الكر، إلا أن يرضى مشترى العبد أن يأخذ الكر بعينه و يرد العبد.

منه بمائة درهم يعنى المستقرض اشترى الكرّ المستقرض من المقرض، ثم اشتراه منه بمائة درهم يعنى المستقرض اشترى الكرّ المستقرض من المقرض، ثم وجد به عيبا قال أبو يوسف: له أن يرده بالعيب، ولا يرده في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك إن كان القرض دراهم فاشترى المستقرض بها دنانير وقبض الدنانير، ثم وجد المشترى المستقرض الدراهم القرض زيوفا فله أن يستبدلها في قول أبي يوسف.

9 ٨ ٩ ٢ ١:- وفى الذخيرة: العبد المأذون إذا اشترى شيئا فو جده معيبا وقد أبرأه البائع عن الثمن، أو وهب له الثمن وقبل العبد ذلك لايملك الرد بالعيب. ولو كان مكان العبد المأذون حر، إن كان و جد به العيب بعد القبض لايملك الرد، وإن كان و جد به العيب بعد القبض لايملك الرد، وإن

• ١٩٩٩ ا:- وإذا أقر المشترى أن هذا المبيع كان لفلان غير البائع و كذبه فلان، ثم اطلع المشترى على عيب به، له أن يرده، و كذلك لو باع، ثم رد عليه بسبب هو فسخ من كل وجه، ثم اطلع على عيب كان عند البائع فله أن يرده؛ ولو كان الإقرار لغيره بعد مازال العيب فكذلك الجواب يعنى له أن يرد بالعيب إذا كذبه المقرله في البيع، وبعد العلم لايكون له حق الرد، وإن عاد إليه بسبب هو فسخ في باب البيوع التي يرجع فيها بالعيب.

نوع آخر

۱ ۹۹۱: - إذا اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيبا، وكان ذلك قبل أن يقبضهما، أو قبض أحدهما فأراد أن يرد المعيب خاصة، ليس له ذلك، ولو قبضهما رد المعيب خاصة، وليس له أن يردهما إلا برضا البائع، وهذا الجواب يستقيم في شيئين يستغنى كل واحد في الانتفاع به عن الآخر، فأما إذا كانا شيئين لايستغنى أحدهما في الانتفاع به عن الآخر كزوجي الخف ومصراعي الباب وما أشبههما إذا قبضهما، ثم وجد بأحدهما عيبا ليس له أن يرد المعيب وحده خاصة، ولكن إمّا أن يردهما أو يمسكهما، هكذا ذكر محمد في الأصل.

١ ٩٩٢ : - وإذا اشترى زوجى ثور، ثم وحد بأحدهما عيبا قبل القبض، فأراد أن يرد المعيب خاصة فظاهر الجواب: أن له ذلك، قال مشايخنا: إن ألف أحدهما العمل مع صاحبه وصار بحال لا يعمل إلا مع صاحبه، فإنه لا يرد المعيب خاصة وصار بمنزلة شيء واحد، وإن كان المشترى شيئا واحدا فو جد ببعضه عيبا قبل القبض أو بعده فليس له أن يرد المعيب خاصة.

299 1 1 - وفي الكافي: رجل له طيلسان وقميص و لآخر خفان وقلنسوة فأثبت بالبينة صاحب الخفين شراء طيلسانه وقميصه بخفيه والآخر شراء خفيه وقلنسوته بقميصه فنصف الخفين بالطيلسان ونصف القميص بالقلنسوة ونصف خفيه بنصف القميص، حتى إذا تقابضا، ثم وحد بالقلنسوة عيبا: ردها بنصف القميص، وإن وجد بالطيلسان رده بنصف الخفين، وإن وجد بالخفين ردهما بالطيلسان ونصف القميص، وإن وجد بالقميص دده بالقلنسوة ونصف الخفين، وإن وجد بالقميص، وإن وجد بالقميص دده بالقلنسوة ونصف الخفين،

1 ٢ ٩ ٩ ٤ ١: - وإن كان المعقود عليه مما يكال أو يوزن من ضرب واحد فوجد ببعضه عيبا، ليس له أن يرد المعيب خاصة، سواء كان ذلك قبل القبض أو بعد القبض، بخلاف ما إذا كان المعقود عليه ثوبين أو عبدين، حكى عن الشيخ الإمام أحمد الطواويسي أنه كان يقول: على قياس قول محمد يجب أن يرد بعض المكيل والموزون بالعيب، وإن كان مجتمعا إذا كان التمييز لايزيد بالمعيب عيبا، وكذلك إذا وجد البعض صغارا، فأراد أن يغربل ليرد الصغار من الحب الذي هو تحت الغربال ويمسك الباقي: ليس له ذلك.

٥ ٩ ٩ ٢ : - وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني أنه قال: ماذكر من

الحواب في المكيل والموزون محمول على ما إذا كان الكل في وعاء واحد، وأما إذا كان في أوعية مختلفة فوجد ما في وعاء واحد معيبا، فإنه يرد ذلك وحده، بمنزلة الثوبين والصنفين كالحنطة والشعير، وكان يفتى به ويزعم أنه رواية عن أصحابنا، وبه أخذ شيخ الإسلام خواهرزاده، وقد عثرت على الرواية في المنتقى وصورة ماذكر ثمة: إذا اشترى زق سمن، أو عسل، أو اشترى جرة زيت، أو دهن، أو سلة زعفران، أو قوصرة تمر، أو جوالق حنطة أو دقيق فوجد بشيء من ذلك عيبا قبل القبض أو بعده فهو بالخيار إن شاء نقض البيع، وإن شاء أمضاه، وليس له أن ينقض في المعيب خاصة، وفي السراجية: ولو اتحد الوعاء فاستحق بعضه لاخيار له في رواية، وفي رواية له الخيار.

الم ١٩٩٦: م: ولو اشترى قوصرتى تمر، أو جرتى زيت، أو قربتى عسل، أو كرين متفرقين في وعائين، أو خابيتى خلّ فوجد بأحدهما عيبا قبل القبض فله أن يدع المبيع، أو يأخذ المبيع، وإن كان بعد القبض فليس له أن يرد إلا الذى به العيب، قال الحاكم أبو الفضل: قال أبو يوسف: إلا إذا كانا سواء مثل الأول زيتا واحدا، أو سمنا واحدا فيرد كله، أو يترك كله في قول أبي حنيفة وهو قولنا، قال أبو الفضل أيضا: وجدت في البيوع عن أبي حنيفة: إذا اشترى أثوابا فقبضها أو لم يقبضها رد المعيب خاصة ولزمه الأخرى. وفي السغناقي: والأظهر في الجنس الواحد بصفة واحدة أنه كشيء واحد، سواء كان في وعاء واحد، أو في وعائين، فأما أن يرد الكل أو يمسك الكل.

١٩٩٧: - م: وروى الحسن عن أبي حنيفة: إذا اشترى عشرة قواصر تمر

^{7 9 9 7 1: -} قول المصنف: "وفى السغناقى: والأظهر فى الجنس الخ" أخرج ابن أبى شيبة عن حجاج بن يسار: أن رجلا اشترى من رجل أزقاقا من سمن، ونقد صاحبه فنقصت الزقاق، فأراد أن يقاصه ببعض الدراهم، فقال ابن عمر: خذ بيعك جميعا، أو رده جميعا. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى الرجل يشترى المتاع أو الغلام فيجد ببعضه عيبا 1 / 1 / 1 برقم: ٢١٧٠٥.

فوجد ببعضها عيبا، فإن كان تمرا واحدا من صنف واحد ليس له أن يرد إلا جميعه أو يأخذ جميعه، وإن كان مختلفا له أن يرد جنس المعيب خاصة، وكذلك قال الفقيه أبو جعفر: فيما إذا اشترى لفائف أبريسم فوجد بعض ماقبض في كل لفافة معيبا فله أن يرد ذلك خاصة، فإن تميز المعيب فليس له ذلك؛ وبمثله لو وجد لفافة منها كلها معيبة كان له أن يرد ذلك و يمسك مالا عيب به.

1998: وكذلك إذا اشترى عددا من كيس العدل فوجد فى كل واحد شيئا معيبا لايكون له أن يمسك ذلك ويرده خاصة، وإن وجد بعد العد معيبا له أن يرد ذلك ويمسك مالا عيب به، ومن المشايخ من قال: لافرق بين ما إذا كان الكل فى وعاء واحد، أو أوعية ليس له أن يرد البعض بالعيب، وإطلاق محمد رحمه الله فى الأصل يدل عليه، وبه كان يفتى شمس الأئمة السرخسى.

و ۱۲۹۹ المنتقى: قال محمد: رجل اشترى طعاما ووجد به عيبا، فأراد أن يرد البعض دون البعض فله ذلك؛ قال: وأظنه قول أبي يوسف رحمه الله. وفي الهداية: ولو استحق بعضه فلا خيار له في رد مابقى، وهذا إذا كا بعد القبض، أما إذا كان قبل القبض له أن يرد الباقى لتفرق الصفقة قبل التمام، وإن كان ثوبا فله الخيار، وفي السغناقى: وإن كان ثوبا وقد قبضه المشترى، ثم استحق مستحق بعض الثوب فللمشترى الخيار في ردّ مابقى فلا يكون حينئذ لتخصص الثوب فائدة، وأما إذا كان بعد قبض المبيع يعنى المكيل والموزون لا يكون له الخيار في رد ما بقى، فالثوب يكون كذلك، وقدرنا بالبعض؛ لأنه لو استحق الكل مايبقى البيع.

• • • ١ ٣٠٠ وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل اشترى جاريتين صفقة واحدة ورآى بإحداهما عيبا قبل القبض فأعتق التي لاعيب بها، أو قبضهما وباع التي لاعيب بها، ثم أراد ردها فله ذلك، لاعيب بها، ثم أراد ردها فله ذلك، ولو كان قبض التي بها عيب وهو يعلم بالعيب لزمتاه، ولو و جد العيب بهما جميعا فقبض إحداهما فله أن يردهما جميعا، ولو كان قبض إحداهما وأعتقها وهو لايعلم

بالعيب، ثم وحد بالأخرى عيبا، ولم يقبضها فله أن يردها، وإن قبضهما جميعا وهو يعلم بعيب الأخرى، فهذا منه رضا، ولو قبض واحدة وترك واحدة، ثم حدث بكل واحدة عيب فله أن يدع التي لم يقبض إلا أن يرضى البائع أن يقبل الأخرى بعيبها، وإن شاء البائع ذلك قيل للمشترى: خذهما جميعا أو ردهما جميعا.

المجانبة وحد بالآخر عيبا، فإنه يأخذهما أو يدعهما، ولو وجد بالمقبوض عيبا اختلفوا فيه، ويروى عن أبى يوسف أنه يرده خاصة، والأصح أنه يأخذهما أو يدهما. وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا اشترى عبدين وعلم بعيب بهما فقبض أحدهما فهو رضا بعيبهما جميعا. وفي الحاوى: سئل الرازى عمن وجد بالجارية عيبا فساومه البائع، فقال: هل تبيعها؟ فقال: نعم، بطل حقه في الرد؛ لأنه عرضها على البيع. وفي العيون: رجل اشترى جارية فباع نصفها، ثم أصاب بها عيبا، فإنه لايرجع بشيء في قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وقال زفر: يرجع بنقصان العيب في النصف إلا أن يرضى البائع بأن يأخذ هذا النصف.

۱۳۰۰۳: وإذا اشترى جراب هروى، ثم أخذ ثوبا منه وقطعه وخاطه أو باعه، ثم وجد بثوب من الثياب ويرد باعه، ثم وجد بثوب من الجراب عيبا فللمشترى أن يأخذ مابقى من الثياب ويرد الذى به العيب خاصة، ولو قال البائع: لاأسلم لك أنا أرضى أن ترد الجراب كله،

ا من التحريب الخرج عبد الرزاق عن الشعبى في رجل اشترى رقيقا جملة، فوجد ببعضهم عيبا قال: يردهم جميعا، أو يأخذهم جميعا قال سفيان: ونحن لانقول ذلك نقول: المشترى بالخيار، يقوم ماوجد به عيب ويرده بعينه، وإن شاء ردهم كلهم. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى البيع جملة الخ ١٥٦/٨، ١٥٩ برقم: ١٤٦٩؟

فليس له ذلك إلا أن يشاء المشترى، ولو كان قطع الثوب ولم يخطه فرضى البائع أن يمسك الجراب ويأخذ الثوب المقطوع فله ذلك.

فلم يقبضه المشترى، حتى جذه البائع: فإن كان جذاذه نقص النخلة، أو التمرة بأن فلم يقبضه المشترى، حتى جذه البائع: فإن كان جذاذه نقص النخلة، أو التمرة بأن كان لم يبلغ الحذاذ فالمشترى بالخيار، وإن كان ماصنع البائع لم ينقص النخل والتمر فلا خيار للمشترى فإذا قبضهما المشترى فوجد بأحدهما عيبا رده وحده، وإن كان المشترى قبض ذلك كله قبل الحذاذ، ثم جذه المشترى فلم ينقصه الحداذ شيئا، ولم ينقص النخيل أيضا، ثم وجد بأحدهما عيبا لم يكن له أن يرد أحدهما دون الآخر، وله أن يردهما جميعا بالعيب الذى وجد بأحدهما؛ وليس أحدهما كال خذاذ المشترى نقص أحدهما، ثم وجد العيب لم يرد واحدا منهما، وإذا تعذر كان جذاذ المشترى نقص أحدهما، ثم وجد العيب لم يرد واحدا منهما، وإذا تعذر الرد رجع بنقصان العيب، إلا أن يشاء البائع أن يقبل ذلك مع العيب حينئذ رده.

قبل القبض أو جزه المشترى بعد القبض كان الحواب فيه كالحواب في الثمر؛ وفي قبل القبض أو جزه المشترى بعد القبض كان الحواب فيه كالحواب في الثمر؛ وفي الخانية: قال محمد: الجزعندى ليس بنقصان، قيل له: لو اشترى كرما فأثمر عنده فقطف تمرته ووضعها على الأرض، ثم وجد بالكرم عيبا لم يعلم به؟ إن كان القطف لم ينقص شيئا فله أن يرده.

۱۳۰۰۷ - وفيه: رجل اشترى عبدا وقبضه فاكتسب اكتسابا عند المشترى، ثم إن المشترى وجد بالعبد الذى اشتراه عيبا، ثم أتلف الكسب لم يكن إتلاف الكسب رضا بالعيب، ولو كانت شاة حاملا فولدت عند البائع ولم تنقصها الولادة فقبضها المشترى، ثم وجد بأحدهما عيبا رده بحصته من الثمن، واللبن مثل الولد، يريد به: إذا اشترى شاة وفي ضرعها لبن فحلب البائع، أو المشترى لبنها كان بمنزلة الولد، إذا لاقيمة له حال الاتصال كما في الولد، ولهذا إذا غصب شاة يصير ضامنا لصوفها ولا يصير ضامنا لولدها ولبنها، وإذا اشترى فحلا أو شلحما مغيبا في الأرض فقلع المشترى كله، وجد به عيبا بعد ماقلعه كله لايستطيع الرد.

الأرض، قيل له: أرأيت إن كان القلع في عن الأرض والمعنى المترى بصل الزعفران في الأرض وأخد المشترى في القلع فو جد في ناحية منها شيئا كثيرا وفي ناحية لاشيء وفي ناحية وسطا ومثل هذا يعدونه عيبا؟ قال أبو القاسم: إن باع البصل في الأرض كل جريب بكذا يفسد البيع، ومتى نبت منه شيء، ثم باع؟ قال: إن كان مانبت يمكن قلعه وله قيمة، فالبيع في الجميع جائز، فإذا قلع منه شيئا لاخيار فيما بقى، ولا يرجع بشيء من الثمن لما و جد بعض الأرض خاليا، فأما إذا كان شيئا منه لايفهم نباته وجودته تحت الأرض فالبيع فاسد، وكذا إذا لم يظهر منه شيء، وإنما يبيع ماغيبته الأرض، قيل له: أرأيت إن كان القلع في زمان لايفسده؟ قال: لاخيار له أيضا، ولو اشترى هذا البصل، أو غيره في الأرض وقلع البائع شيئا منه من موضع وقال: أبيعك على أنه في كل مكان هكذا في الكثرة، فالبيع فاسد.

9 . ١٣٠٠ م: وإذا اشترى من آخر عبدا بثمن معلوم فجاء أجنبي وزاد المشترى في المبيع ثوبا فقبضه المشترى: فهذا مقطوع وللثوب حصة من الثمن وقد رضى صاحب الشوب أن تكون حصة ثوبه للبائع، فإن وجد المشترى بالثوب عيبا بعد ذلك رده على صاحبه وأخذ من البائع تلك الحصة، ولو لم يجد بالعبد عيبا إنما وجد بالثوب عيبا رده على صاحبه ولم يرجع بحصته، فإن وجد بعد ذلك بالعبد عيبا رده بجميع الثمن.

بإذن البائع، ثم ذهب ليأخذ الآخر فو جده قد سرق من البائع: هلك على البائع، ويرد عليه بإذن البائع، ثم ذهب ليأخذ الآخر فو جده قد سرق من البائع: هلك على البائع، ويرد عليه المشترى ماأخذ إن شاء، فلو أنه حين أخذ أحدهما عيبه بضرب فأس وباقى المسألة بحالها كان الهلاك على المشترى؛ وكذا في الخفين والنعلين. وفيها أيضا: اشترى ضيعة مع غلاتها واطلع على عيب بها، وأراد الرد، ردها ساعة و جدها معيبة، ولو ترك الغلات، فكذلك يمنع الرد، وإذا اشترى مشجرة وو جد في بعض الأشجار عيبا، فأراد أن يرد المعيب خاصة: له ذلك، فإن كانت متباينة حقيقة فهي كشيء واحد معنى.

نوع آخر في بيان مايمنع الرجوع بالأرش وما لايمنع

ويقوم وبه ذلك العيب، فإن كان تفاوت مابين القيمتين العشر فالمشترى يرجع على البائع بعشر الثمن، وإن كان تفاوت مابين القيمتين العشر فالمشترى يرجع على البائع بعشر الثمن، وإن كان تفاوت مابين القيمتين النصف، فالمشترى يرجع على البائع بنصف الثمن، وعلى هذا القياس فافهم. وإذا باع المشترى المبيع بعد ما علم بالعيب به فالأصل في هذا أن في كل موضع لو كان المبيع قائما على ملك المشترى وأمكنه الرد على البائع إما بالرضا أو بغير الرضا، فإذا أزاله عن ملكه باليبع أو ماأشبهه لايرجع بنقصان العيب، وفي كل موضع لايمكنه الرد لو كان المبيع قائما على ملكه، فإذا أزاله عن ملكه يرجع بنقصان العيب.

بنقصان العيب مع إمكان الرد فليس له ذلك، وعند تعذر الرد له ذلك، وكذا إذا كان في يد المشترى الأول، وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع إمكان الرد فليس له ذلك، وعند تعذر الرد له ذلك، وكذا إذا كان في يد المشترى الشاني، بيان هذا الأصل: إذا تعيب المبيع في يد المشترى بعيب، ثم اطلع على عيب كان في يد البائع ليس له أن يرجع بنقصان البائع، فإن أخرج المبيع عن ملكه في هذه الصورة ببيع أو هبة ليس له أن يرجع بنقصان العيب، وإذا اشترى ثوبا فصبغه أو اشترى دارا وبني فيها بناء، ثم اطلع على عيب به ليس له أن يرجع بنقصان العيب، عن ملكه في هذه الصورة بالهبة أو ما أشبه يرجع بنقصان العيب.

١٣٠١٣: قال محمد في الجامع الصغير: رجل اشترى عبدا وأعتقه،

ا ا م ۱ ۱ ۳۰ ۱: أخرج عبد الرزاق عن على بن حسين عن على رضى الله عنه، كان يقول في الحارية: يقع عليها المشترى، ثم يحد بها عيبا، قال: هي من مال المشترى ويرد البائع مابين الصحة والداء. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الذي يشترى الأمة فيقع عليها الخ ٨/ ١٥٢ برقم: ١٤٦٨٠

وفى الهداية: أو مات عنده، ثم اطلع على عيب به: فإن كان أعتقه على مال لايرجع بنقصان العيب، وفى المضمرات: وروى عن أبى حنيفة فى الأمالى، أن له الرجوع، كما لو أعتقه مجانا، وإن كان أعتقه بغير مال يرجع بنقصان العيب عندنا.

غبان قبل بقضاء القاضى بإقرار أو ببينة أو بإباء يمين له أن يرده على بائعه، وإن قبل بغير قضاء القاضى بإقرار أو ببينة أو بإباء يمين له أن يرده على بائعه، وإن قبل بغير قضاء القاضى ليس له أن يرده، وفى الحامع الصغير: إن رد عليه المشترى بإقرار بغير قضاء بعيب لايحدث مثله لم يكن له أن يخاصم الذى باعه؛ وبهذا تبين أن الحواب فيما يحدث مثله وفيما لايحدث مثله سواء، وفى بعض روايات البيوع أن فيما لايحدث مثله يرجع للتعين بقيام العيب عند البائع الأول.

على البائع بسبب إخراج المشترى المبيع عن ملكه بالبيع، أو بالهبة وكان ذلك قبل على البائع بسبب إخراج المشترى المبيع عن ملكه بالبيع، أو بالهبة وكان ذلك قبل العلم بالعيب: منع الرجوع بالنقصان عند ظهور العيب؛ ومتى تعذر الرد بتلف المشترى على حكم ملك المشترى من غير فعل المشترى وكان ذلك قبل العلم بالعيب: لا يمنع الرجوع بنقصان العيب وكذلك كالموت، وإن تعذر الرد بتلف المشترى على حكم ملك المشترى بفعل المشترى ينظر: إن كان بفعل مضمون المشترى على حكم ملك المشترى بفعل المشترى ينظر: إن كان بفعل مضمون عليه من جميع الجهات لو حصل في ملك الغير نحو القتل وإحراق الثوب وغير ذلك منع الرجوع بنقصان العيب، وإن كان بفعل غير مضمون عليه من جميع الجهات لو حصل في ملك الغير لا يمنع الرجوع بنقصان العيب، وذلك نحو التدبير و الاستيلاد، ولو قتله أجنبي لا يرجع بالنقصان قتله عمدا أو خطأ.

اطلع على عيب كان به، لايرجع بنقصان العيب بلا خلاف، وإن لبس الثوب، حتى اطلع على عيب كان به، لايرجع بنقصان العيب بلا خلاف، وإن لبس الثوب، حتى تخرق من اللبس أو أكل الطعام، ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة؛ لايرجع بنقصان العيب، وقالا: يرجع، وفي الذخيرة: والصحيح قول أبى حنيفة، وفي السغناقي: والفتوى على قولهما. وفي السراجية: اشترى نخلا فأكل ت مره، ثم و جد به عيبا لم يرده، وإن أحرق التمر رده.

۱۳۰۱۷ - وفى الحاوى: سئل أبو القاسم عمن اشترى خلا فلما صب فى خابية المشترى ظهر أنه منتن لاينتفع به؟ قال: هو أمانة فى يد المشترى، فإن هلك أو فسد لاضمان عليه؛ وإن أهراقه المشترى بفساده؟ قال: إن كان بحال لاقيمة له إذا شهد عيه شاهدان فلا شىء عليه.

الما ١٣٠١: وسئل عمن اشترى جملا فو جده لا يعتلف وظهرت به ريح فوقع فانكسر فنحره؟ فليس له أن يرجع بشيء، لأنه نحره بعد علمه بالعيب، ولا شيء له على البائع، وإذا اشترى عبدا وباع بعضه وبقى البعض: لم يرد مابقى، كيلا يتضرر البائع بضرر عيب الشركة، ولم يرجع بنقصان العيب بحصة ما باع بلا خلاف، وهل يرجع بحصة ما بقى؟ ففى ظاهر الرواية لا يرجع، وعن محمد أنه يرجع، والصحيح ماذكر فى ظاهر الرواية.

9 ١ ٣٠١٩: وفى الخانية: رجل اشترى دارا، ثم باع بعضها، ثم و جد بها عيبا قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لايرد ولا يرجع بشيء. رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا قبل القبض، فقال للبائع: رددته عليك، ينتقض البيع بينهما، قبل البائع أو لم يقبل؛ ولو قال ذلك عند غيبة البائع: لاينتقض البيع عند أبى حنيفة. وفيه: رجل اشترى حشبة ليتخذها مدقة وشرط ذلك في البيع فقطعها بالليل وأقر أنه ليس بها عيب، ثم جدد العقد عليها من غير شرط النظر إليها بالنهار فوجدها معيبة كان له أن يردها.

* ١٣٠٢: م: وفي المنتقى عن أبي يوسف فيمن اشترى ثوبا وباع نصفه، ثم و جد بالنصف الآخر عيبا، أنه يرد مابقى، وقال أبو حنيفة: لايرد ويرجع بنقصان العيب؛ قال أبو الفضل: هذا بخلاف جواب الأصل. ولو اشترى حنطة أو سويقا فطحن الحنطة أو لتّ السويق بسمن، ثم اطلع على عيب، يرجع بنقصان العيب.

۱۳۰۲۱: وإذا اشترى طعاما وأكل بعضه، ثم وجد بالباقى عيبا فعلى قول أبى حنيفة لايرد مابقى ولا يرجع بأرش ماأكل وما بقى، وقال أبو يوسف: لايرد مابقى ويرجع بأرش ما أكل وما بقى، وقال محمد: يرد مابقى ويرجع بنقصان العيب فيما أكل، وفي المضمرات: رضى بذلك أو لم يرض، وفي واقعات الناطفي: وبه كان يفتي الفقيه أبو جعفر، وبه أخذ الفقيه أبو الليث، وفي المضمرات: ويعطى كل بعض حكم وكيل نفسه وعليه الفتوي، وفي النصاب: وإن باع نصفه يرد مابقي عند محمد أيضا، وعليه الفتوي، ولا يرجع بنقصان ما باع، وهذا جملة ماذكر في الأصل، وذكر في موضع آخر من المنتقى عن محمد أنه إذا أكل بعض الطعام، ثم علم بالعيب أنه يرجع بنقصان العيب فيما أكل وفيما بقي ولا يرد الباقي، وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام رجع بنقصان العيب في الذي بقي عنده، وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه إذا أكل بعض الطعام، ثم اطلع على عيب كان بالذي أكل وبالذي بقي يرجع بنقصان عيب ماأكل، وكذلك حميع ما يكال أو يوزن مما لاينقصه التبعيض، وأما إذا باع بعض المكيل والموزون فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لايرد مابقي ولا يرجع بشيء من النقصان، وعن محمد أنـه يـرد مـابقي ولا يرجع بحصة العيب فيما باع، هكذا ذكر في الأصل، وكان الفقيه أبو جعفر والفقيه أبو الليث يفتيان في هذه المسائل بقول محمد على ماذكر في الأصل رفقا بالناس، وعليه اختيار الصدر الشهيد حسام الدين.

الدقيق مرّ رد الباقى بحصته من الثمن و رجع بالنقصان بحصة مااستهلك؛ وهو بناء الدقيق مرّ رد الباقى بحصته من الثمن و رجع بالنقصان بحصة مااستهلك؛ وهو بناء على مذهب محمد، وفى الغياثية: وهو المختار للفتوى. وفى المنتقى عن أبى يوسف: أنه إذا باع بعض الطعام رد مابقى فى يده و لا يرجع بنقصان عيب ماباع. وفى موضع آخر من المنتقى: إذا باع بعض الطعام، ثم و حد بالباقى عيبا لم يرد الباقى ولم يرجع بنقصان فى قولهم جميعا.

۱۳۰۲۳ - وفى العيون: لو اشترى طعاما فو جده به عيبا وقد باع بعضه، فإن فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف لايرجع بعيب مابقى ولا بعيب ماباع، وفى قول محمد يرد مابقى ولا يرجع بما باع، وفى الكبرى: وإن باع نصفه يرد مابقى عند محمد أيضا، وعليه الفتوى، وله أن يرجع بنقصان ماباع.

محترقا فرده على البائع، ودفع البائع إليه خبزا آخر جزافا من غير وزن، لايجوز محترقا فرده على البائع، ودفع البائع إليه خبزا آخر جزافا من غير وزن، لايجوز ذلك مالم يوزن، وفي السراجية: اشترى خبزا فو جده أقل من السعر المعهود رجع بالباقى، وكذلك ماظهر سعره، ولو اشترى بذر البطيخ فو جده بذر القثاء، إن كان قائما ردّه، وإن كان مستهلكا عليه مثله ورجع عليه بثمنه. وفي الواقعات: رجل اشترى صابونا رطبا، ثم تفاسخا البيع وقد حف ونقص وزنه، لايجب على المشترى شيء.

2 ٢ • ٣ • ١ - م: وإذا أبق المبيع بعد القبض، ثم علم المشترى به عيبا كان عند البائع، لايكون له أن يرجع بنقصان العيب مادام العبد حيا، وفي الكافى: عند أبي حنيفة، وعن أبي يوسف أنه يرجع؛ م: فإذا مات الآبق يرجع بنقصان العيب، وإذا اشترى أرضا ووفقها، ثم وجد بها عيبا، رجع بنقصان العيب، ذكر المسألة هلال الرأى في وقفه، ولو جعلها مسجدا، ثم وجد بها عيبا لايرجع بنقصان العيب؛ وفي موضع آخر: أن على قول محمد لايرجع بنقصان العيب، وعلى قول أبي يوسف يرجع.

الحافظ عمن قايض ثورا ببقرة وهي حامل فولدت عند المشترى ووجد الآخر الحافظ عمن قايض ثورا ببقرة وهي حامل فولدت عند المشترى ووجد الآخر بالثور عيبا فرده على صاحبه بما ذا يرجع عليه؟ بقيمة الثور أم بقيمة البقرة؟ قالوا: يرجع بقيمة البقرة. م: ولو اشترى ثوبا و كفن به ميتا فإن كان المشترى وارث الميت وقد اشترى بشيء من التركة رجع بالأرش، ولو تبرع بالكفن أحنبي لم يرجع بأرش العيب.

العبد المشترى الثانى، ثم اطلع على على المشترى الثانى، ثم اطلع على عيب به، ورجع على بائعه وهو المشترى الأول بنقصان العيب، فالمشترى الأول لايرجع على بائعه بنقصان العيب، وهذا على قول أبى حنيفة، وأما على قول أبى يوسف فى هذه المسألة فى المنتقى، ولم يذكر

قول محمد، وذكر في المنتقى أيضا قول محمد في مثل هذه المسألة نظير قول أبى يوسف في هذه المسألة وذكر قول أبى يوسف بخلافه، وصورتها: رجل اشترى من آخر جارية وباعها من غيره، فولدت في يد المشترى الثاني ولدا ووجد بها عيبا قد كان دلسه البائع الأول ولم يعلم به المشترى الأول: رجع المشترى الثانى على المشترى الأول على بائعه الثانى على المشترى الأول محمد: يرجع المشترى الأول على بائعه بذلك في قول أبى يوسف، وقال محمد: يرجع.

۱۳۰۲۸ - وفى الذخيرة: وذكر فى صلح العيون: إذا اشترى جارية وقبضها وباعها وسلمها فباعها المشترى الثانى، ثم ظهر بها عيب فردها المشترى الآخر على بائعه بغير قضاء لم يكن لبائعه أن يخاصم بائعه فى قول أبى حنيفة، وبه أخذ صاحباه، وإذا اشترى عبدا وأخبره البائع أن عبدى هذا آبق فاشتراه، ثم أراد أن يرده بذلك: ليس له ذلك. وفى الجامع الصغير العتابى: فإن أعتق المشترى العبد، ثم قتل أو قطع بسبب كان فى يد البائع فعندهما يرجع بنقصان عيب السرقة أو بنقصان كونه مباح الده.

بالف درهم و تقابضا، ثم أقر المشترى أن البائع كان أعتقه قبل البيع، أو دبره، أو كانت أمة فأقر أنه استولدها، وأنكر البائع ذلك و حلف، لايصدق المشترى على البائع، فإن و جد المشترى بالمبيع عيبا، وعلم أنه كان عند البائع فله أن يرجع بنقصان العيب، وكذلك لو كان المشترى أقر أنه حر الأصل والمسألة بحالها رجع بنقصان العيب، ولو كان المشترى أقر أن العبد لم يكن للبائع يوم باعه، وإنما كان لف لان فصدقه المقر له في ذلك فإن شاء أجاز بيع البائع وأخذ منه الثمن، وإن شاء لم يحز وأخذ العبد، فإن أجاز بيعه وأخذ الثمن، ثم إن المشترى و جد بالعبد عيبا قديما لم يرجع بشيء على البائع، وهذا إذا صدقه المقر له في الإقرار، فإن كذبه فيه رده بالعيب، وكذلك لو كان الإقرار من المشترى بهذا بعد علمه بالعيب وكذبه المقر له رده المشترى على البائع بعد العلم بالعيب.

البائع، ثم قبضها فوجد بها عيبا قال أبو حنيفة: يردها بحصتها من الثمن، وقال أبو يوسف: لايرد ويرجع بنقصان العيب، وقال الحسن: قال الفقيه في الحامع الكبير: له أن يردها بحصتها، ولم يذكر فيه خلافا، ولو أنها ولدت في يد البائع، ثم وجد بها عيبا قبل أن يقبض، إن شاء أخذهما، وإن شاء تركهما في قول أبى حنيفة وأبى يوسف زفر.

الم ١٣٠٣: وفي كتاب الصلح: اشترى جارية بها قرحة فنظر إليها ولم يعلم أن ذلك عيبا وقبضها على ذلك، ثم علم أنها عيب قال محمد بن سلمة: له أن يردها كذلك، ولو و جد المشترى عيبا قديما وقد حدث عنده آخر حتى امتنع رده وذلك قبل الإقرار فرجع بنقصان العيب، ثم أقر به المشترى للمقر له وصدق المقر له: لم يرجع البائع على المشترى بنقصان العيب الذي أخذه منه.

فأقر المشترى أن العبد كان لفلان أعتقه قبل أن أشتريه وأنكر البائع ذلك كله، فهذا على وجوه: (١) إما أن صدقه المقر له في الملك والإعتاق، (٢) أو صدقه في الملك دون الإعتاق، (٣) أو كذبه فيهما جميعا، ففي الوجه الأول كان العبد للمقر له، وإن وجد المشترى بالعبد عيبا قديما لم يرجع بشيء، وفي الوجه الثانى: دفع العبد إلى المقر له، وكان عبدا له لا يعتق عليه، فإن وجد المشترى به عيبا لم يرجع بشيء، وفي الوجه عيبا لم يرجع بشيء، وفي الوجه الثالث: عتق العبد على المقر له، وكان الولاء موقوفا، فإن وجد المتشرى بالعبد عيبا قديما يرجع بنقصان العيب على البائع، ولو أقر المشترى قال: أعتقه فلان بعد شرائى، لا يرجع بنقصان العيب.

۱۳۰۳۳: إذا قال المشترى: إنى بعت العبد من فلان وإن فلانا أعتقه بعد الشراء، وكذبه فلان، ثم وجد المشترى به عيبا، لم يرده ولم يرجع بشيء، ولو ادعى أنه باعه من فلان، ولم يذكر الإعتاق وكذبه المشترى الثاني وحلف وعزم

البائع على ترك الخصومة: كان له أن يرده على البائع الأول؛ وهو نظير ما قال في البائع على ترك الحصومة: كان له أن يراده على رجل أنه باع أمته و ححد المشترى و حلف وعزم البائع على ترك الخصومة: كان له أن يطأها.

المشترى أن العبد مدبر لهذا الرجل، أو كانت أمة فأقر المشترى أنها أم ولد لهذا الرجل الشترى أن العبد مدبر لهذا الرجل، أو كانت أمة فأقر المشترى أنها أم ولد لهذا الرجل اشتراهما كذلك، أو قال: علمت ذلك فيهما بعد الشراء، وكذبه المقر له بذلك أو صدقه، ثم وجد المشترى به عيبا: لايرجع على البائع بشيء، وهذا والأول سواء فيما إذا صدقه المقر له فيهما أو كذبه في الملك دون التدبير والاستيلاد أو كذبه في الكل، وزعم المقر أن المقر له فعل ذلك بعد الشراء، وإنما يخالف هذا الأول فيما إذا كذبه المقر له في الكل وزعم المقر أنه فعل ذلك قبل الشراء، فإنه قال: في الإعتاق يرجع بنقصان العيب، وفي التدبير والاستيلاد لايرجع.

۱۳۰۳۵: - وفى فتاوى أهل سمرقند: إذا اشترى سمنا ذائبا وأكله، ثم أقر البائع أنه قد كان وقعت فيه الفأرة وماتت، يرجع بنقصان العيب عند أبى يوسف ومحمد، وعليه الفتوى.

۱۳۰۳۱: إذا اشترى شجرة وقطعها لاتصلح إلا للحطب، يرجع بنقصان العيب، إلا أن يأخذها البائع مقطوعة، وفي هذا الموضع أيضا: قالوا: وهذا إذا اشتراها لا لأجل الحطب لايرجع بنقصان العيب. وفي الكبرى: اشترى مشجرة فوجد بعض الأشجار معيبا، فأراد أن يرد المعيب خاصة ليس له ذلك.

المحمد في الحامع: مسلم اشترى عصيرا وقبضه فتخمر في الحامع: مسلم اشترى عصيرا وقبضه فتخمر في يده، ثم اطلع على عيب، لم يرده ولم يرجع بنقصان العيب، فإن قال البائع: أنا آخذ الخمر بعينها، فليس له ذلك، فإن لم يخاصمه في العيب، حتى صارت خلا رجع بنقصان العيب، ولا يرد بالعيب إلا أن يقبله البائع، ولو أن نصرانيا اشترى من

نصراني خمرا وتقابضا، ثم أسلما، ثم وجد المشترى بالخمر عيبا لايرده بالعيب، وإن قبله البائع كذلك، ولكن يرجع بنقصان اليعب، فإن لم يرجع بنقصان العيب، حتى صارت الخمر خلا لم يرده بالعيب، إلا أن يرضى البائع.

١٣٠٣٨: قال محمد في الأصل: في رجل اشترى الجوز أو البيض فكسره فوجده فاسدا، فله أن يرده ويأخذ الثمن كله؛ قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: يريد به إذا و جده خاويا، أو مكسورا، أو و جده منتن اللب، أو وجد البيض مذرة، أما إذا وجـده قـليل اللب، أو وجد لبه فاسدا ولم يكن مكسرا فكسره، فهذا من باب العيب وليس من باب الفساد، وقد تعذر الرد بسبب كسره فيرجع بنقصان العيب، إلا أن يرضي البائع بأن يأخذه مكسورا، حتى لو وجده بهذه الصفة قبل الكسر كان له حق الرد بسبب العيب، لأن الرد ممكن، والمسألة على التفسير مذكورة في المنتقى، وصورة ماذكر ثمة: إذا اشترى جوزا وكسر بعضه فو جده فا سـدا لا ينتـفع به، فإنه ير ده و ير د مابقي و يأخذ الثمن كله، و إن كان ماكسر ينتفع به وله ثمن بأن كان قليل اللب، أو كان أسو د اللب فإنه لاير ده، و لا ير د مابقي، وفي الخانية: إلا إذا أقيام البينة على أن الباقي معيب، ولكن يرجع بنقصان العيب فيما كسر؛ قال ثمة: فهذا عيب والأول ليس بعيب بل هو عدم، وهذا إذا كسره ولم يعلم بالعيب، أما إذا كسره و هو عالم بعيبه صار راضيا به فيبطل حقه من كل و جه.

فإذا وجده فاسدا تبين أن المبيع لم يكن مالا، فتبين أن البيع كان باطلا لعدم فإذا وجده فاسدا تبين أن المبيع لم يكن مالا، فتبين أن البيع كان باطلا لعدم مصادفة محله فيرده ويرجع بجميع الثمن، وفي الجوز أيضا مستقيم إذا لم يكن للقشر قيمة، أما إذا كان للقشر قيمة بأن كان في موضع يعد للحطب ويستعمل قشر الجوز استعمال الحطب فوجده خاويا اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: يرجع بحصة اللب ويصح العقد في القشر بحصته، ومنهم من قال: يرد القشر ويرجع بجميع الثمن، وإليه مال شمس الأئمة الحلواني.

المشايخ في شرح الجامع الصغير أنه يرجع بنقصان العيب و لا يرجع بجميع الثمن، وأما إذا كسر بيض النعامة فوجد فيها فرخا مينا اختلف فيه المتأخرون، منهم من قال: لايجوز، ومنهم من قال: يجوز؛ كما لو اشترى جارية وفي بطنها ولد ميت. فأما إذا وجد البعض فاسدا لم يذكره في الكتاب، وحكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: إذا اشترى ألفا أو ألوفا من الجوز فوجد فيها عشرة أو نحوها خاوية لا يرجع بشيء، فهو نظير التراب في الحنطة؛ ثم إنه جعل العشرة قليلا في الألف والألوف جميعا، وما زاد على ذلك فهو في حد الكثرة، ومن مشايخنا من قال: الواحد في كل مائة قليل، حتى لو كان ألفا فالعشرة فيها عفو وما زاد على ذلك كثير، وأما البيض فقد حكى عن الفقيه أبي جعفر أيضا أنه قال: إذا اشترى مائة بيضة فوجد فيها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا مذرة فلا يكون له أن يرجع بشيء؛ وجعل الثلاث فيها واحدة أو اثنتين أو ثلاثا مذرة فلا يكون له أن يرجع بشيء؛ وجعل الثلاث قليلة في المائة، وفي السغناقي: وما وراء الثلاثة في المائة كثير.

1 ٢ . ٣ . ٤ . ٣ . وأما إذا اشترى عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة خاوية اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: يجوز العقد في الخمسة التي فيها لب بنصف الشمن بالإجماع، وبعضهم قالوا: العقد فاسد في الكل بالإجماع، وبعضهم قالوا: العقد فاسد في الكل عند أبي حنيفة، وعندهما يصح في الخمسة التي فيها لب بنصف الثمن، وهو الأصح.

الأكل أحد من الناس ولا لعلف الدواب فإنه يرجع بجميع الثمن، وإن كان تصلح لأكل أحد من الناس ولا لعلف الدواب فإنه يرجع بجميع الثمن، وإن كان تصلح لعلف الدواب، أو كان قشره يصلح لعلف الدواب فهذا من باب العيب فيرجع بنقصان العيب لتعذر الرد بسبب الكسر، وكذلك الدباء إذا اشتراه فو جده مرا، إن كان يصلح لعلف الدواب أو أن يتكلف بعض لأكله فهذا من باب العيب، وإن كان يصلح لعلف الدواب والناس ولا لعلف الدواب فالعقد باطل، وعلى هذا القثاء إذا وجده مرا بعد ماكسر، وعلى هذا حكم الثمار وغيرها من الفواكه.

۱۳۰٤۳ - وفي المنتقى: اشترى بطيخا بدرهم عددا وكسر واحدا بعد القبض فو جده فاسدا لاينتفع به فله أن يرجع بحصته و لا يرد غيره، وفي الخانية: إلا أن يقيم البينة على فساد مابقي، م: قال: وليس البطيخ في هذا كالحوز، يريد به أن في الحوز إذا وجد بعضه فاسدا لاينتفع به رد كله؛ قال: والحوز شيء واحد فإذا و جـد بعـضـه فـاسـدا يرد كله، قال: واللوز والفستق والبندق والبيض نظير الجوز، والـرمـان والسـفـرجـل والـقثاء والخيار نظير البطيخ، وفي السـغناقي: قـال الإمام الحلواني: هذا إذا ذاقه فو جده كذلك فتركه، فإن تناول شيئا منه بعد ماذاقه لايرجع عليه بشيء. وحاصل هذا: إن كان يصلح لتناول بعض الناس بأن يأكله الفقراء دون الأغنياء أو يصلح للدواب يرجع بحصة العيب، إلا أن يتناول شيئا منه بعد العلم فلا يرجع بشيء، وفي الكافي: ولو وجده بهذه الصفة قبل الكسر رده لإمكانه وأن لـم ينتـفع به ورجع بكل الثمن لابحكم الرد بالعيب بل لبطلان البيع إذا المبيع ليس بمال. وفي الحاوى: سئل أبو القاسم عمن اشترى بطيخة فو جدها فاسدة؟ قال: إن كان مع فسادها لها قيمة بأن يقطعها ولم يستهلكها، حتى خاصمه يرد البائع حصة النقصان من الثمن أو يقبلها ويرد جميع الثمن، وإن استهلكها أو بعضها بعد ما علم لا شيء له على البائع. وسئل الفقيه أبو إبراهيم عمن اشترى بطيخا في شريحة، ثم وجد بعضه أصغر، فما رأى على رأس الشريحة إن كان بحال لو علم المشتري ذلك لايشتريه، فهذا عيب له رده، وإن لم يكن كذلك فليس بعيب، وإن و جد في البطيخ عيبا بعد ماوضعه في حانوته؟ قال: يرد المعيب، وإن لم يقبض بعد يرد كله أو يأخذ كله.

۱۳۰٤٤ - وسئل عمن اشترى كردجتين من جزر فقلع بعض الجزر فوجده جيدا في إحدى الكردجتين، ثم قلع الآخر فوجد به عيبا؟ قال: لايرد، ولكن يرجع بنقصان العيب، وسئل عمن اشترى جزرا في جوالق فوجد في أعلاها جزرا

طويـلا وفـي أسـفـلها جزرا قصير؟ فقال: إن كان الطويل يشتري أكثر مما يشتري القصير كان هذا عيبا ويرده.

• ١٣٠٤ - ولو اشترى بطيخة فأطعمها ابنه الصغير، أو الكبير، أو المرأته، أو مكاتبه أو ضيفه، ثم و جدها مذرة لها قيمة لايرجع على بائعه بشيء، فإن أكل هو أو أطعم عبده، أو مدبره، أو أم ولده يرجع؛ وإن لم يكن للبطيخة قيمة يرجع على البائع بالقيمة في الفصلين، وسئل عمن اشترى شاة فو جدها مقطوعة الأذن؟ قال: إن اشتراها للأضحية فله أن يردها بالعيب وإلا فلا يرد. وفي الخانية: اشترى جارية من رجلين فو جد بها عيبا فقال: أرد على فلان، فذلك له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

بها عيبا، لم يكن له أن يرجع على البائع بنقصان العيب، رواه الحسن بن زياد عن المي حنيفة، وفيه أيضا: اشترى ثوبا فقطعه لابن صغير له وخاطه فو جده عيبا فليس له أن يرجع بنقصان العيب، ولو كان الابن كبيرا رجع، وكذلك لو قطع لمملوكه أو لأم ولده فله أن يرجع بنقصان العيب، ولو كان الابن كبيرا رجع، وكذلك لو قطع لمملوكه أو لأم ولده فله أن يرجع بنقصان العيب، وفي الحاوى: سئل عمن اشترى كرباسا فقطعه وخاطه، ثم تبين أنه مخترق يتناثر؟ قال: يجب أن يرى أهل العلم بالكرباس فإن قالوا: بأن هذا مخترق كله فالبيع فاسد ويرد على البائع، وإن كان بعضه مخترق رجع بنقصان العيب.

سقط فذبحه إنسان فنظروا إلى أمعائه فو جدوها فاسدة فسادا قديما ينظر: إن ذبح سقط فذبحه إنسان فنظروا إلى أمعائه فو جدوها فاسدة فسادا قديما ينظر: إن ذبح الدابح بغير أمر المشترى لم يرجع المشترى على البائع بالنقصان، وإذا ذبحه بأمر المشترى يرجع عند أبى يوسف ومحمد، وإذا اشترى جملا وظهر به عيب، فوقع فانكسر عنقه فنحره، ليس له أن يرجع على البائع بشيء.

۱۳۰ ٤۸ :- رحلان لكل واحد منهما بعير فتبايعا وتقابضا، ثم وحد أحدهما عيبا في البعير الذي اشتراه فمات في يده وقد مرض البعير الآخر فله الخيار: إن شاء رجع بحصة العيب من البعير الآخر، وإن شاء رجع بحصة العيب من قيمة البعير الآخر صحيحا. وفي الخانية: ولو اشترى حمارا فو جده حرونا وهو الذي يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مانع - كان له أن يرده.

9 ٢٠٤٩: ولو اشترى عبدا بجارية وتقابضا فوطئ المشترى الجارية، ثم رأى صاحبه العبد فلم يرضه أو وجد به عيبا فرده يخير، إن شاء ضمن المشترى قيمتها يوم قبضها مشتريها، وإن شاء أخذ الجارية، ولا يضمنه النقصان إن كانت الجارية بكرا، ولا العقر إن كانت ثيبا.

• ١٣٠٥ - وفي الكافي: وإن باع المشترى المبيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على البائع، وإن كان الرد برضى المشترى لايرد على بائعه، وإن كان المشترى الآخر قبض العبد، ثم رده على المشترى الأول: فإن كان الرد بقضاء ببينة أو بنكول المشترى الأول، أو بإقراره بالعيب فله أن يرده على بائعه إذا ثبت أن العيب كان عند البائع الأول، وعند محمد لايملك رده على بائعه إن أقام المشترى الآخر بينة أنه كان عند البائع الأول، وقال زفر: لا يعتبر فسخا في حق البائع الأول، حتى لا يرد عليه.

۱۳۰۵۱: - وفي السراجية: رجل باع عبدا فو حد المشترى به عيبا فأراد رده والبائع يعلم أن ذلك العيب كان به، وسعه أن لايأخذه، حتى يقضى القاضى عليه. وفي الولوالحية: رجل أراد أن يبيع سلعة معيبة وهو يعلم بذلك يجب أن يبينها حتى لايقع المشترى في الغرور، قال بعض مشايخنا: ولو لم يبين صار فاسقا.

نوع آخر في دعوى العيب والخصومة فيه، وإقامة البينة عليه

۱ ۲ . ۰ ۲ : - في الذخيرة: قول المشايخ: "إن قيام العيب في الحال شرط سماع الخصومة" معناه: أن قيا العيب في الحال شرط تحليف البائع على البنات للرد عليه، حتى لا يحلف البائع بالله لقد بعته و سلمته وما به هذا العيب.

۱۳۰۵۳: يجب أن يعلم بأن العيب نوعان: ظاهر يعرفه القاضى بالمشاهدة والعيان كالعرج والعمى والإصبع الزائدة وأشباهها، وباطن لايعرفه القاضى بالمشاهدة والعيان؛ والظاهر أنواع: (١) قديم كالإصبع الزائدة و نحوها، (٢) وحادث لا يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كأثر الحدرى وما أشبه ذلك، (٣) وحادث يحتمل الحدوث من وقت البيع إلى وقت البيع. كالحراحات وما أشبهها، (٤) وحادث لا يحتمل التقدم على مدة البيع.

2007: - فأما الباطن فنوعان: (١) نوع يعرف بآثار قائمة كالثيابة والحبل والداء الذى يكون فى موضع لايطلع عليه الرجال، (٢) ونوع لايعرف بآثار قائمة كالسرقة والإباق والجنون، فإن كان الدعوى فى عيب ظاهر يعرفه القاضى بالمشاهدة ينظر إليه، فإن وجده سمع الخصومة، وما لا فلا، وفى المخلاصة الخانية: ففى الوجه الأول يسمع القاضى دعوى المشترى و لا يكلف إثبات العيب لسماع الدعوى. م: إذا سمع الخصومة: فإن كان العيب قديما أو حادثًا لا يحدث من وقت البيع إلى وقت الخصومة كان للمشترى أن يرده، لأنا عرفنا قيامه للحال بالمعاينة وتيقنا بوجوده عند البائع إذا كان لا يحدث مثله فى

الم م ١٣٠٥: - أخرج ابن أبي شيبة عن عامر: في رجل اشترى جارية وبها برص، وليس له شهود، قال: يحلف البائع بالله ماباعها وبها برص. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، الرجل يشترى الشيء فيجد به العيب ١٠٤ / ٦٧٤ برقم: ٣٠٢١٠.

مثل هذه المدة فيرده المشترى، إلا أن يدعى البائع سقوط حق المشترى في الرد بالرضا كالإبراء وغيره، ويكون القول قول المشترى فيه مع يمينه.

الروايات، وعند عدم طلبه هل يحلف المشترى؟ عامة المشايخ على أنه لايحلف فى ظاهر الرواية، ورأيت فى المنتقى رواية عن أبى يوسف أن المشترى إذا أراد الرد بعيب لايحدث مثله يحلف بالله ماعلم بالعيب حين اشتراه ولا رضى به منذ علم ولا عرضه على بيع؛ قال: وكان أبو حنيفة يقول: لاأحلف المشترى، حتى يدعى ذلك البائع، قال: وأحب إلى أن أستحلفه وإن لم يدع البائع ذلك؛ وعن أبى حنيفة رواية أحرى أن المشترى لايحلف على ذلك من غير فصل. م: كيف يحلف المشترى؟ أكثر القضاة على أنه يحلف بالله ماسقط حقك فى الرد بالعيب من الوجه الذى يدعيه البائع لانصا ولا دلالة، وهو الصحيح، وفى المخلاصة المحانية: وكذا لو ادعى البائع أن المبيع ليس بمملوك له للحال يحلفه القاضى من غير دعوى؟ وفى والمائع له يدع شيئا من ذلك هل يحلفه القاضى من غير دعوى؟ فى ظاهر الرواية: لا يحلف، وعن أبى يوسف أنه يحلف نظر للبائع، وأجمعوا على فى ظاهر الرواية: لا يحلف، وعن أبى يوسف أنه يحلف نظر للبائع، وأجمعوا على أن القاضى يحلف من يدعى على الميت دينا، وإن لم يدع الوارث أو الوصى.

۱۳۰۵٦ - م: وإن كان عيبا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة ويحتمل التقدم عليه أو كان مشكلا فالقاضي يسأل البائع: أكان به هذا العيب في يده؟ فإن قال: نعم، كان للمشترى حق الرد، إلا أن يدعى البائع سقوط حق المشترى في الرد بالرضا أو الإبراء ويثبت ذلك بنكوله أو بالبينة، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه إن لم يكن للمشترى بينة على كون هذا العيب عند البائع؛ وفي الخلاصة الخانية: وإن أما المشترى البينة رد عليه، وإن لم يكن للمشترى بينة يستحلف البائع.

۱۳۰۵۷: - م: ثم كيف يحلَّف البائع؟ ذكر في الأقضية في موضع: يحلف بالله لقد بعته منه وسلمته له وما به هذا العيب، وهكذا ذكر محمد في الجامع والقدوري في كتابه: وهذا لايكاد يصح لجواز أن العيب حدث بعد البيع قبل

التسليم وإنه يكفى للرد، فمتى حلفناه عليه كان البائع بارا في يمينه، ولو كان العيب حادثا بعد البيع قبل التسليم فيبطل حق المشترى في الرد، وذكر في كتاب الاستحلاف أنه يحلف بالله لقد سلمته بحكم هذا البيع وما به هذا العيب، وهذا لا يكاد يصح أيضا لحواز أنه كان إلا أن المشترى رضى به أو أبرأه عنه، فالاعتماد على ماروى بشر عن أبي يوسف أنه يحلف بالله ما لهذا المشترى قبلك حق الرد بالعيب الذي يدعيه، وفي المخلاصة المخانية: وعليه الفتوى، م: وهذا تحليف على الحاصل وأنه موافق لمذهب محمد في كثير من المسائل، وإن كان عيبا لا يحتمل التقدم على مدة البيع فالقاضى لا يرده على البائع. وفي الخانية: رجل اشترى غلاما وقبضه فادعى أنه يبول في الفراش فإن القاضى يضعه على يدى عدل لينظر فيه. ولو قبلك المشترى: ليس له إصبع زائدة، وما أشبه ذلك من العيوب التي لا تحدث في تلك المدة، ثم و جد المشترى بالعبد ذلك العيب: كان له أن يرده، لأن القاضى يتيقن بكذبه في نفي ذلك العيب.

البدن و كان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال، فإن كان للقاضي بصارة في معرفة البدن و كان ذلك في موضع يطلع عليه الرجال، فإن كان للقاضي بصارة في معرفة الأمراض ينظر بنفسه في ذلك، وإن لم يكن له بصارة في ذلك يسأل من له بصارة في ذلك و يعتمد على قول مسلمين عدلين، وهذا أحوط والواحد يكفي، فإذا أخبره مسلم واحد بذلك يثبت العيب بقوله في حق توجه الخصومة فيحلف البائع بالله ولا يرد بقول هذا الرجل؛ هكذا ذكر بعض المشايخ، وذكر بعض المشايخ أنه مالم يتفق اثنان عدلان من الأطباء لايثبت العيب في حق توجه الخصومة، فبعد ذلك ينظر: إن كان هذا العيب مما يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو المثنى أو أشكل عليهما واختلفوا فيما بينهم فإنه لايرده على البائع بل يحلف، وإن كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه المدة إن عرف وجوده بقول الواحد لايرده ويحلف البائع، وإن عرف وجوده بقول المثنى ذكر وعن أبي الأقضية، وفي القدوري: أنه يرد بقولهما: وهكذا ذكر بعض المشايخ، وعن أبي

يوسف أنه لايرد بقول المثنى ويحلف البائع؛ وفي أدب القاضي: إن كان قبل القبض يرد بقول المثنى وبعد القبض يحلف البائع.

فالقاضى يريها النساء، الواحدة العدلة تكفى والثنتان أحوط، فإذا قالت واحدة عدلة إنها حبلى أو قالت ثنتان ذلك ثبت العيب في حق توجه الخصومة، فبعد ذلك إن قالت أو قالتا: حدث العيب بعد البيع، لايرد على البائع، ولكن يحلف البائع فإن نكل يرد عليه، وإن قالت أو قالتا: كان ذلك عند البائع، إن كان ذلك بعد القبض نكل يرد عليه، وإن قالت أو قالتا: كان ذلك قبل القبض فكذلك لايرد بقول الواحدة، لايرد، ولكن يحلف البائع، وإن كان ذلك قبل القبض فكذلك لايرد بقول الواحدة، وهل يرد بقول المثنى؟ ذكر بعض مشايخنا: أن على قياس قول أبى حنيفة لايرد، وعلى قياس قول أبى حنيفة الايرد، وعلى قياس قول أبى حنيفة الايرد، وعلى قياس قول أبى عنيفة الايرد، وغياس قول أبى يوسف ومحمد، وروى الرواية، وفي القدورى: أنه لايرد في المشهور من قول أبى يوسف ومحمد، وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة مطلقا أنه يثبت الرد بشهادتهن، وعن محمد في رواية ابن سماعة مطلقا أنه يثبت الرد بشهادة النساء فيما لايطلع عليه الرجال إلا بخلاف ما بعد القبض.

• ٢ • ٦ • ا - وفى المنتقى: ابن سماعة عن أبى يوسف: اشترى جارية وقبضها وادعى أنها رتقاء: أريها النساء، فإن قلن: هى رتقاء، رددتها على البائع، وكذلك إذا ادعى أن بها كية قديمة فى موضع لاينظر إليها إلا النساء، قال: وأرد فى مثل هذه بقول امرأة واحدة؛ قال ثمة: وحكى عن محمد بن الحسن مثل ذلك.

٩ • ٠ ٠ ٣ ١: - أحرج عبد الرزاق عن ابن شهاب أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة إمرأة في الاستهالال. مصنف عبد الرزاق، الشهادات، باب شهادة المرأة في الرضاع والنفاس ٨/ ٣٣٤ برقم: ١٥٤٣٠، ١٥٤٣٠.

و أخرج ابن أبي شيبة عن على أنه أجاز شهادة قابلة. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، ماتحوز فيه شهادة النساء ٨٠/ ٢٥٤ برقم. ٢١١٠٥.

الا بها حبالا وأراد ردها بعد يوم أو يومين أو ثلاثة، فإن القاضى يحلف البائع البتة بالله لقد باعها وما بها حبل، وإن قال المشترى للقاضى: تحلفه ما تعلم أن بها حبل، فإن حلف ذلك لايحلف البتة حتى تشهد نساء أنها حامل، وإذا شهدن بذلك حلف البتة على نحو ماذكرنا، وإن لم يحلف على العلم حلف البتة لقد باعها وما بها حبل. وفي الحاوى: اشترى حارية وكان بها حبل ولم يدر حتى وضعت الحمل في يد المشترى وماتت هل على البائع شيء؟ قال: لا، لأنها لما وضعت ولدها فرغت عن العيب. م: وفي نوادر هشام عن محمد: اشترى حارية وادعى أنها حامل وأحضر امرأة عدلة شهدت بذلك قال: أقبل شهادتها على المشترى وما هي يومئذ بحامل، فإن أني استحلف البائع، بالله لقد باعها وقبضها المشترى وما هي يومئذ بحامل، فإن لم تشهد المرأة قلت لبائع: أهي حامل عندك تلك الساعة؟ فإن لم يقر قلت: احلف ماهي حامل تلك الساعة عندك.

انها خنثى الحانية: رجل اشترى جارية قد بلغت فادعى أنها خنثى قال محمد: يحلف البائع البتة ما هى كذلك، لأنه لاينظر إليه الرجال ولا النساء، م: وعن ابن رستم عن محمد أن من اشترى من آخر جارية وادعى أنها خنثى يحلف البائع على ذلك.

النساء لتوجه الخصومة، وفي الرد بهشادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في النساء لتوجه الخصومة، وفي الرد بهشادتهن قبل القبض وبعده كالجواب في دعوى الحبل على الوجه الذي ذكرنا، هكذا ذكر في كتاب الاستحلاف، ولكن إذا شهد الرجال على الاستحاضة قبلت شهادتهم.

[•] ٣ • ٣ • ٢: أحرج عبد الرزاق عن الشعبى والحسن قالا: تجوز شهادة المرأة الواحدة في الرضاع والنفاس فيما لايطلع عليه الرجال. مصنف عبد الرزاق، الشهادات، باب شهادة المرأة في الرضاع والنفاس ٣٣٣ برقم: ٣٢٤ ٥ ١، هكذا رواه ابن أبى شيبة في مصنفه، البيوع والأقضية، ماتجوزك فيه شهادة النساء • ١/ ٢٥٤ برقم: ٢١١٠٢.

١٣٠٦٤: فأما إذا ادعى المشتري انقطاع حيضها وأراد ردها بهذا العيب لا يوجد لهذا رواية في المشاهير، وروى عن الإمام أبي محمد الكعبي أنه قال: يسأل المشترى أو لا عن مقدار مدة الانقطاع، فإن ادعى الانقطاع في مدة يسيرة لايلتفت إلى دعواه ولا يعد عيبا، وإن ادعى الانقطاع في مدة كثيرة سمعت دعواه فحينئذ يسأل البائع: أهي كما ادعاه المشترى؟ فإن قال: نعم، سأله: أهي كانت منقطعة الحيض عنده؟ فإن قال: نعم، ردها بإقراره عليه، وإن قال: هي كذلك للحال ولكن ماكانت منقطعة الحيض عندي، وإنما حدث هذا العيب في يد المشترى، توجهت الخصومة على البائع لتصادقهما على قيام العيب للحال، فإن طلب المشتري يمين البائع يحلف البائع على ذلك، وكيفية الاستحلاف فيه كما فى دعوى سائر العيوب، فإن حلف برئ، وإن نكل يرد عليه، فإن شهد للمشترى شهود على انقطاع الحيض عند البائع لاتقبل شهادتهم، بخلاف ما لو شهدوا على كونها مستحاضة، وإن أنكر البائع انقطاع حيضها للحال هل يستحلف البائع على ذلك؟ على قول أبي حنيفة لايستحلف، وعلى قولهما يستحلف، فبعد هذا يحتاج إلى بيان الحد الفاصل بين المدة اليسيرة و الكثيرة، والروايات فيه مختلفة، فعن أبي يوسف أنه قدر الكثيرة بثلاثة أشهر، وعن محمد أنه قدر الكثيرة بأربعة أشهر وعشر، تم رجع وقدر الكثيرـة بشهـريـن وخمسة أيام، وعن أبي حنيفة وزفر أنهما كانا يـقـدران الـكثيـرـة بسنتيـن، وإذا عرفت المدة الكثيرة فما دون ذلك يكون يسيرا، والكثير عيب دون اليسير؛ فإن كان القاضي مجتهدا كان له أن يقضي بما أدى إليه اجتهاده من هذه الأقاويل، وإن لم يكن مجتهدا يأخذ بالمدة التي اتفق أصحابنا عليها أنها كثيرة وهي سنتان وهي سنتان حتى لايكون خروجا عن أقاويلهم، وإذا ادعى الانقطاع في مدة كثيرة فينبغي أن يدعى الانقطاع بأخذ الشيئين إما بالداء أو بالحبل حتى يسمع دعواه.

 ١٣٠٦٥ إذا اشترى جارية وهي طاهرة فامتد ظهرها ولم تحض من غير ظهور الحبل: ليس له أن يردها على بائعه ما لم يدع ارتفاع الحيض بالحبل أو بالداء، والمرجع في الحبل إلى قول النساء وفي الداء إلى قول الأطباء، فإذا أخبرته امراً والحدة بالحبل أو طبيبان بالداء فتمام المسألة على ماكيفنا قبل هذا؛ قال: ويعتبر في ذلك أيضا ماينتهي إليه ابتداء حيض النساء عادة وذلك تسع عشرة سنة عند أبي حنيفة ذكر الصدر الشهيد في بيوع الجامع، وفي السراجية: اشترى جارية بلغت سبع عشرة سنة ولم تحض قط له الرد، وفيما دون ذلك لا.

ثلاث: ليس بها حبل، تتوجه الخصومة على البائع بقول تلك المرأة ولا يعارضها قول المرأتين والثلاث في أنه ليس بها حبل؛ فإن قال البائع للقاضى: المرأة التي قول المرأتين والثلاث في أنه ليس بها حبل؛ فإن قال البائع للقاضى: المرأة التي تقول إنها حامل حاهلة، فينبغى للقاضى أن يختار لذلك امرأة عالمة، بقى هنا فصل آخر لابد من معرفته، وهو: أن الاستحاضة وانقطاع الدم والحبل هل يثبت بقول الحارية؟ وقد ذكر في كتاب الاستحلاف مايدل على أنه لايثبت، فقد ذكر ثمة: أن من اشترى أله وادعى أن بها حبلا أو استحاضة، فالقاضى لا يجعل بين البائع والمشترى خصومة، حتى تشهد امرأة، أو امرأتان أن بها حبلا أو استحاضة؛ وبهذا تبين أن ماذكر الصدر الشهيد في الحامع الصغير: أنه لا يقف عليه غيرها غير مستقيم، وأن الطريق إقرار البائع، أو شهادة المرأة في الاستحاضة والحبل، وفي النقطاع إقرار البائع.

۱۳۰ ٦۷: - وفي الحاوى: سئل أبو بكر عمن اشترى برذونا وكان في إحدى يديه جرحا و نبت الشعر عليه، ولم ير ذلك المشترى، ثم جاء بعد أيام يسيل منه القيح؟ قال: إن كان مثل هذا العيب لا يحدث في مثل هذه المدة له حق الرد، وإن كان يحدث فالقول للبائع.

الم مرك قال: أخترج عبد الرزاق عن على بن مدرك قال: أختصم إلى الضحاك بن قيس في سلعة وجد بها الدبيلة وهو داء قديم يعرف أنه ليس مما يحدث، فقضى به على البائع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، بال العيب يحدث عند المشترى، الخ ٨/ ١٥٧ برقم: ١٤٧٥ هكذا رواه ابن أبى شيبة في مصنفه، البيوع والأقضية، في الرجل يبتاع جارية فيحد بها دبيلة هذا رواه ابن أبى شيبة في مصنفه، البيوع والأقضية، في الرجل يبتاع جارية فيحد بها دبيلة بها ١٨٥٧ برقم: ٢٣٦٩٠.

الإباق والحنون والسرقة والبول في الفراش فإنه يحتاج إلى إثباته في الحال؛ وطريق معرفة ثبوته على ماذكر صاحب الكتاب ومحمد في الحامع الصغير أن القاضي يسأل البائع أن هذا عيب في الحال، قالوا: إنما يسأل البائع عن ذلك إذا القاضي يسأل البائع أن هذا عيب في الحال، قالوا: إنما يسأل البائع عن ذلك إذا صح دعوى المشترى، إذا ادعى أن هذه العيوب كانت في يد البائع وقد و جدت في يد المشترى، إلا أن في الجنون يصح دعوى كانت في يد البائع وقد و جدت في يد المشترى، إلا أن في الجنون يصح دعوى من زيادة شيء وهو أن يقول المشترى: هذه العيوب كانت في يد البائع، وقد و جدت في يد البائع، والحالة متحدة و يعنى باتحاد الحالة أن يكون و جودها في يد البائع وفي يد المشترى والحالة متحدة و يعنى باتحاد الحالة أن يكون و جودها قبل البلوغ أو بعد البلوغ؛ أما لو كانت في يد البائع ولي يد البائع، وفي يد المشترى بعد البلوغ فهذا لا يكفي لصحة الدعوى ولسؤال البائع، وفي الحنون يصح، سواء كان الحنون في يد البائع أو المشترى قبل البلوغ، أو كان في يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البائع، وفي يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البائع، وفي الحنون في يد البائع، وفي الحنون في يد البائع، وفي الحنون في يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البائع قبل البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البلوغ، وفي يد البائع.

17.79 المختلف البائع: أن هذا عليب في حق توجه الخصومة، فيسأل البائع: أن هذا عليب للحال؟ فإن أقر به ثبت العيب في حق توجه الخصومة، فيسأل: أكان هذا العيب بها عندك؟ فإن أنكر يحلف على البتات، وإن أنكر البائع قيام هذا العيب للحال فإن أقام المشترى بينة على ذلك يثبت قيام العيب في الحال، وتوجهت الخصومة على البائع في أن هذا العيب هل كان بها في يده؟ وإن لم يكن للمشترى بينة على ذلك، وطلب من القاضي أن يحلف البائع بالله مايعلم قيام العيب به في الحال، ذكر في الجامع الكبير أن على قول أبي حنيفة لايحلف، وعلى قولهما يحلف، وفي أدب القاضي للخصاف جعل طريق معرفة ثبوت هذه العيوب بالبينة فقال: لايثبت للمشترى حق الخصومة مع البائع ما لم يقم بينة على وجود هذه العيوب للحال في يد نفسه، فإن لم يكن له بينة وطلب يمين البائع فهو على الاختلاف الذي مر.

٠ ٧ . ١ . ٢ : - ثـم إذا ثبت و حود هذه العيوب في يد المشترى وأنكر البائع كونها عنده فلولم يكن للمشتري بينة احتيج إلى تحليف البائع؛ وكيف يحلف البائع؟ فعلى رواية بشر بن الوليد: يحلف بالله ما لهذا قبلك حق الرد بالسبب الذي تدعيه، وذكر في الأقضية يحلف في الجنون بالله ما جن عندك قط، وفي الإباق والسرقة والبول يحلف: بالله ما سرق وما أبق وما بال في الفراش عندك منذ بلغ مبلغ الرجال، ثم إذا حلفنا البائع فإن حلف برئ عن دعوى المشترى، وإن نكل يرد عليه بنكوله، و يحلف المشترى على الرضا من غير دعوى البائع عند أبي حنيفة ومحمد، وقد مر هذا. ثم إذا ادعى البائع ذلك يحلف المشترى، وأكثر القضاة على أنه يحلف: بالله ما سقط حقك في الرد من الوجه الذي يدعيه البائع لاصريحا ولا دلالة، وقال أبو بكر الرازي: يحلف: بالله إنك محق في ردك العبد على البائع، فقيل له: إن الاستحلاف مشروع على النفي وهذا استحلاف على الإثبات، فقال: الاستحلاف قد شرع على الإثبات أيضا، فإن المودع إذا ادعى الرد، أو هلاك الوديعة يستحلف على الرد والهلاك، وهذا استحلاف على الإثبات.

وقبضهما المشترى، ثم جاء يرد وقال: و جدتهما آبقين، أو: بائلين في الفراش، أو: وقبضهما المشترى، ثم جاء يرد وقال: و جدتهما آبقين، أو: بائلين في الفراش، أو: وحدتهما سارقين، وقد كان و جد ذلك عند البائع بعد البلوغ، فهذا لا يخلو: إما أن يقر البائع بالأمرين جميعا، أو ينكر الأمرين، أو أقر بو جوده عنده، وأنكر و جوده عند المشترى، أو أقر بو جوده عنده، أما إذا أقر بالأمرين جميعا فلا خصومة بالأمرين جميعا فلا خصومة للمشترى إلا إذا أقام البينة على و جوده عنده حينئذ صحت الخصومة، ثم يحتاج إلى إقامة البينة على و جوده عند البلوغ، فإن أقام عليه البينة فإنه يرده، وإن عجز عن إقامة البينة على و جوده عند البائع يحلف البائع بالله لقد باع وسلم وما أبق منه منذ بلغ مبلغ الرجال، وفي السرقة والبول كذلك.

١٣٠٧٢: م: اشترى جارية وطعن المشترى بشجة كانت بها عند البائع و حلف القاضي البائع فنكل فردها المشتري عليه فادعى البائع بعد ذلك أنها حبلي فقال المشترى: ما لي بها علم، فالقاضي يريها النساء، فإن قلن: هي حبلي، لايثبت الرد بقولهن، ولكن تتوجه الخصومة على المشترى فيحلف القاضي المشترى: بالله ما حدث هذا الحبل عندك، فإن حلف فلا شيء عليه والرد ماض على حاله كما كان، وإن نكل ثبت ما ادعاه البائع فردها على المشترى، ولكن يردها على المشترى بنقصان عيب الشجة، فإن قال البائع للقاضي: أنا أمسك الجارية مع الحبل ولا أضمن عيب الشجة، كان له ذلك، ولو أن القاضي حين سأل المشترى عن الحبل قال المشترى: إن هذا الحبل كان عند البائع ولم أعلم به، سمع دعواه لأن العيب عسى لايظهر إلا بعد مدة فيحتمل و جوده عند البائع، وإن لم يظهر في هذا الوقت وصار المشتري بدعوي وجود هذا الحبل عند البائع مقرا بوجوده عنده لكن لم يثبت و جوده عند البائع، لأن قول المشترى ليس بحجة على البائع، وإن كان حجة على نفسه فيحلف البائع، فإن حلف لم يثبت وجوده عنده، وكان للبائع أن يرد الحارية عليه ويرد معها نقصان الشجة، وإن نكل عن اليمين ظهر أن هذا العيب كان عند البائع فظهر أن الرد كان صحيحا، ولو كان القاضي حين قضي قضى برد الحارية على البائع بعيب الشجة فقبل أن يرد المشترى الجارية على البائع قـال البـائـع: إنهـا حبـلي وهذا الحبلي حدث عند المشتري، وقال المشترى: لا بل كان عند البائع، فالقاضي لايعجل في الرد ويحلف البائع على ما ادعى المشتري عليه أنه حدث عنده؛ ولا يمين على المشترى هاهنا بخلاف الفصل الأول فإن هناك يحلف المشتري.

۱۳۰۷۳: قال محمد: رجل باع نصف عبد له من رجل بخمسين دينارا وباعه النصف الآخر بمائة دينار، ثم إن المشترى و جده أعور فقال البائع: حدث عندك أيها المشترى، وقال المشترى للبائع: كان عندك أيها البائع، فالقول قول البائع، وعلى المشترى البينة، فإن لم تكن البينة للمشترى يحلف البائع، ويقال

للمشترى: أتخاصم البائع في النصف الأول أو في النصف الثاني أو فيهما؟ فإن قال: أنا أخاصم في النصف الآخر وأقف في الأول لا تأمل أكان العيب عنده أم لا، كان له ذلك، ويستحلف البائع على النصف الآخر، فإن نكل رد ذلك على البائع، وإن حلف لزم المشترى؛ فإذا حلف البائع، ثم إن المشترى خاصمه من بعد في النصف الأول، فأراد أن يستحلفه فقال البائع، لما حلفت أنه لاعور به وقت البيع الثاني كان ذلك منى حلفا أنه لا عور به عند البيع الأول بطريق الضرورة فلا أحلف مرـة أحرى، لايلتفت إلى ذلك، ثم إذا حلف في النصف الأول فإن حلف لم يرد عليه شيء، وإن نكل عن اليمين لزمه النصف الأول، فإن قال المشترى: إن العيب واحد وقد ثبت بنكوله فأرد عليه النصف الآخر، لايلتفت إلى ذلك، ولو أقر البائع بالعيب يوم باع النصف الأول كان للمشتري أن يرد عليه النصفين، و كذلك لو خاصمه المشتري في النصف الأول قبل أن يخاصمه في النصف الثاني فنكل البائع عن اليمين فرد عليه النصف الأول، ثم رد النصف الثاني بذلك النكول لم يكن له ذلك، حتى يخاصمه، وإن أراد المشترى أن يخاصمه في النصفين جميعا يحلف البائع فيهما يمينا واحدا: بالله لقد باعه النصف الأول و سلمه إليه وما به هذا العيب و باعه النصف الثاني و سلمه إليه و ما به هذا العيب، فإن حلف فيهما برئ عنهما، وإن نكل فيهما لـزمـاه، فإن حلف في أحدهما ونكل في الآخر لزمه ما نكل فيه و برئ عما حلف فيه.

۱۳۰۷٤ - وفى الفتاوى الخلاصة: رحل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطلحا على أن يدفع البائع شيئا والجارية للمشترى جاز، ولو اصطلحا على أن يدفع المشترى إليه شيئا، والجارية للبائع لايجوز. وفى الخانية: رجل اشترى عبدا فوجد به عيبا، وأنكر البائع أن يكون عنده فأقام المشترى شاهدين شهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد الآخر على إقرار البائع بالعيب، لايقبل.

۱۳۰۷٥: - قال محمد في الجامع: رجلان باعا من رجل عبدا صفقة واحدة أو صفقتين فما أحد البائعين وورثه الآخر، ثم طعن المشترى بعيب في

العبد: فإن شاء خاصمه في أحد النصفين، وإن شاء خاصمه في النصفين؛ فإن خاصمه المشترى فيما باعه بنفسه حلفه على البتات، بالله لقد بعته وسلمته وما به هذا العيب؛ وإن خاصمه في الذي باشر البيع مورثه حلفه بالله لقد باعه وسلمه إليه ولم يعلم به هذا العيب، فإن حلف في أحدهما لم يقع به الاستغناء عن اليمين في النصف الآخر، وإن نكل في أحدهما لم يكن له أن يحلف في النصف الآخر، وإن جمع بين النصفين في الخصومة فلا يخلو: إما أن يكون البيع صفقة، أو صفقتين؛ فإن كان صفقتين حلفه على الصفقتين ويجمع بين اليمين، بالله لقد بعته النصف وسلمته وما به هذا العيب ولقد باعه صاحبك نصفه وسلم وما تعلم به هذا العيب، وهذا بالاتفاق، فأما إذا كانت الصفقة واحدة فكذلك الجواب عند محمد، وعند أبي يوسف يكتفي باليمين على نصيبه خاصة على البتات وينوب ذلك عن يمينه في النصف الذي باعه مورثه.

۱۳۰۷٦: وفى الكافى: مشتر قال: أعتق البائع، أو: دبر، أو: استولد، أو: هو حر الأصل، وأنكر البائع وحلف: قضى بالعتق والتدبير والاسيتلاد، ورجع بنقصان العيب إن علم به، ولو قال: باعه وهو ملك فلان، فصدقه فلان وأخذه لايرجع بالنقصان، وإن كذبه رده بالعيب، وكذا لو علم بالعيب، ثم أقر أنه لفلان وكذبه رده، م: ولو قال: كان لفلان أعتقه قبل شرائى من البائع، وكذبه فيهما أو فى الملك يرجع بالنقصان، ولو صدق فيهما أو فى الملك لايرجع بالنقصان، ولو صدق أو كذبه أو قال: دبر أو استولد قبل الشراء أو بعده، وصدقه أو كذبه لايرجع.

۱۳۰۷۷: وفى الخانية: رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا، فأراد ردها فاصطلحا على أن يدفع فاصطلحا على أن يدفع أحدهما شيئا من الدراهم ينظر: إن اصطلحا على أن يدفع بائع الحارية الدراهم إلى المشترى، حتى لايرد المشترى الجارية جاز، لأنه صلح على العيب، وإن اصطلحا على أن يدفع المشترى الدراهم إلى البائع ليقبل البائع الحارية لايجوز.

غاب أحدهما وطعن المشترى العبد بعيب فله أن يخاصم هذا الحاضر ويحلفه، غاب أحدهما وطعن المشترى العبد بعيب فله أن يخاصم هذا الحاضر ويحلفه، فإن نكل لزمه، وإن حلف لم يلزمه؛ فإن حلف البائع الحاضر، ثم حضر الغائب، فأراد المشترى استحلافه كان له ذلك؛ ثم كيفية التحليف أنه يحلف الحاضر منهما: بالله لقد باعه النصف وسلمه وما به هذا العيب، ولقد باه صاحبه النصف وسلمه وما به هذا العيب، فإذا حضر الآخر حلف على هذا الوجه أيضا إن كان العبد بصفقتين بالاتفاق، وإن كانت صفقة واحدة فكذلك عند محمد، وعند أبى يوسف استحلف يمينا واحدة على البتات في الصنف الذي باعه.

على دفع الثمن، حتى يحلف البائع أو يقيم المشترى عبدا فقبضه فادعى به عيبا، لم يحبر على دفع الثمن، حتى يحلف البائع أو يقيم المشترى بينة، فإن قال المشترى، شهودى بالشام، استحلف البائع و دفع الثمن، يعنى إذا حلف و لا ينتظر حضور الشهود: فأما إذا نكل ألزم العيب، وفى النحانية: رجل باع جارية، ثم أنكر البائع والمشترى يدعى الشراء: لا يحل للبائع أن يطأها، فإن عزم المشترى على ترك الخصومة و سمع البائع من المشترى أنه عزم على ترك الخصومة و سمع البائع من المشترى أنه عزم على ترك الخصومة و سمع البائع

۱۳۰۸۰ - ولو اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر و ححد المشترى الثانى البيع و حلف وعزم المشترى الأول على ترك الخصومة ولم يحلف المشترى الأول على ترك الخصومة ولم يحلف المشترى الثانى، ثم و حد بالعبد عيبا كان عند البائع: ليس له أن يرده على بائعه، ولو أن المشترى الثانى ادعى أن البيع الذى حرى بينهما كان بالميتة، أو كان بثمن إلى العطاء أو كان فيه خيار شرط أو رؤية وصدقه المشترى الأول فى ذلك، ثم و حد بالعبد عيبا، كان له أن يرده على بائعه.

۱۳۰۸۱: ولو اشترى رجل عبدا فأراد أن يرده على بائعه بعيب، فأقام البائع البينة على إقراره أنه باع العبد: قبلت بينته، وليس له أن يرده بالعيب، ولو أقام البائع البينة أنه باع من فلان وفلان حاضر بجحد والمشترى الأول يجحد أيضا: كان ححودهما بمنزلة الإقالة ولا يرد. ولو اشترى رجل عبدا بصفقتين بكل صفقة نصفه، ثم و جد به عيبا كان عند البائع، وأراد أن يرد أحد النصفين دون الآخر: كان له ذلك.

نوع آخر

المحدث مثله بغير قضاء كان يحدث مثله في مثل تلك المدة أو لايحدث مثله، لزمه دون الموكل، سواء كان يحدث مثله في مثل تلك المدة أو لايحدث مثله، وهو الصحيح، وإن قبله بقضاء لو كان العيب لايحدث مثله في مثل تلك المدة فالرد عليه يكون ردا على الموكل، سواء رد عليه بالبينة أو بالإقرار أو بالنكول، وإن كان العيب يحدث مثله: إن كان الرد عليه بالبينة أو بالنكول فكذلك، وإن كا بالإقرار لزمه دون الآمر، ولكن له أن يخاصم الآمر، وأما الوكيل بالشراء فله أن يرد بالعيب قبل أن يدفعه إلى الآمر استحسانا، فلو ادعى البائع رضا الآمر لايمين عليه، ولو أقام البينة على رضا الآمر نفذ في حقه ولزم العقد، إلا أن يرضى البائع أو يقيم هو البينة على رد الآمر.

الموكيل بالشراء فالموكل يرد بالعيب، والوكيل بالشراء لو وجد المبيع عيبا له أن يرده بالعيب، وإلوكيل بالشراء لو وجد المبيع عيبا له أن يرده بالعيب، وإن سلمه إلى الموكل لايرد إلا برضا الموكل. الوكيل بالشراء إذا وجد بالمشترى عيبا قبل القبض وأبرأ البائع ن العيب جاز ولزم الآمر، وإن كان بعد القبض لزمه دون الآمر. المولى لو اشترى من عبده شيئا وهو مأذون مديون مستغرق و نقد الثمن فو جد به عيبا: لايرد عليه و لا على بائعه؛ وهذا إذا نقد الثمن، فإن لم ينقد يملك الرد مطلقا ويرد بخيار الرؤية و بخيار الشرط.

نوع آخر في الاختلاف الواقع فيه

١٣٠٨٤: إذا اشترى الرجل من آخر عبدين بثلاثة آلاف درهم صفقة واحدة وو جد بأحدهما عيبا بعد ماقبضهما، ثم اختلفا في قيمتهما يوم وقع البيع فقال المشترى: كانت قيمة المعيب ألفي درهم وقيمة الآخر ألف درهم، وقال البائع على عكس هذا لم يلتفت إلى قول واحد منهما، وينظر إلى قيمة العبدين يوم يختصمان فيه، فإن كانت قيمة كل واحد منهما يوم الخصومة ألف ارد المعيب خياصة بنصف الثمن بعد ماحلف كل واحد منهما على دعوي صاحبه، وإن أقيام جميعا على ماادعيا البينة أخذ كل منهما جميعا مما ادعيا من الفضل، فتجعل قيمة المردود ألفي درهم على ما شهد به شهود المشتري وتجعل قيمة الآخر ألفي درهم على ماشهد به شهود البائع فيرد المشتري المعيب بنصف الشمن، ولو مات أحدهما والآخر قائم ووجد بالقائم عيبا واختلفا في قيمة القائم، و في قيمة الميت و لا بينة لهما فالقول قول البائع في قيمة الهالك، ويقوم الباقي على قيمة يوم اختصما، ولو أقاما البينة على قيمة الهالك فالبينة بينة البائع أيضا، ولو لم يقيما بينة على قيمة الهالك وأقاما البينة على قيمة الحي فالبينة بينة المشترى، وفي الكافي: ولو كان العبد واحدا وأراد رده وقال البائع: هذا غيره، فالقول له.

وحلف على ذلك وعزم المشترى إذا باع مااشترى فححد البيع المشترى الثانى وحلف على ذلك وعزم المشترى الأول على ترك الخصومة، ثم وجد الأول به عيبا، رد على بائعه، وكذلك لو تصادقا أن البيع فاسد، أو بميتة، أو بحيار رؤية رد على بائعه، ولو رد عليه بتجاحد بعد ما أقر بالبيع وخير المشترى الثانى بعده، وأراد الردّ فأثبت البائع بيعه أو إقراره به من غائب لايرد، وكذا لو خير المشترى الثانى بعد ماتصادقا أن البيع صحيح باتّ، ثم جعل لأحدهما صاحبه خيار الفسخ صح، فلو وجد به عيبا لايرد، وكذا لو أراد الرد فأثبت البائع بالبينة بيعه من فلان أو إقراره ببيعه من فلان أو إقراره ببيعه من فلان وهو غائب لايرده.

۱۳۰۸٦: م: وفي النوازل: اشترى حلا في حابية وحمله في جرة له فوجد فيها فأرة ميتة فقال البائع: هذه الفأرة كانت في جرتك، وقال المشترى: لا بل كانت في في خابيتك، فالقول قول البائع.

1 ٣٠ ٨٧: - وفي فتاوى أهل سمرقند: اشترى دهنا بعينه في آنية بعينها وأتى على ذلك أيام فلما فتح رأس الآنية وكان رأسها مشدودا منذ قبضها ووجد فيها فأرة ميتة وأنكر البائع أن تكون في يده: فالقول قول البائع مع يمينه، وتأويل المسألة: إذا كان رأسها مشدودا وقت القبض ولم يعلم استمرار الشد ولا عدمه لانفتاحها بعد ذلك إلى أن وجد فيها الفأرة، وأما لو علم استمرار الشد وعدم انفتاح رأس الآنية إلى أن وجد فيها الفأرة فالقول قول المشترى وله الرد،

۱۳۰۸۸ - وإذا اشترى عبدا وقبضه، ثم جاء به وقال: و جدته محلوق اللحية، وأنكر البائع فالقول قول البائع، فإن أثبت المشترى أنه محلوق اللحية اليوم: فإن لم يكن أتى على البيع وقت يتوهم فيه خروج اللحية عند المشترى له أن يرد، وإن كان أتى على البيع مثل ذلك لم يرد ما لم يقم البينة أنه كان محلوق اللحية عند البائع أو استحلفه فنكل.

۱۳۰۸۹: وإذا ادعى المشترى عيبا بالمبيع والبائع يعلم أن هذا العيب كان به يوم البيع، وسعه أن لايأخذه، حتى يقضى القاضي عليه برده.

به عيبا وقال: اشتريته اليوم ومثله لايحدث في اليوم، وقال البائع: بعته منذ شهر ومثله يحدث في اليوم، وقال البائع: بعته منذ شهر ومثله يحدث في الشهر، فالقول قول البائع. وفيه أيضا: رجل اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فخاصم البائع إلى صاحب الشرط والسلطان لم يوله الحكم فقضي

۲ ۲ ۰ ۲ ۱ :- أخرج الترمذي عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا اختلف البيعان، فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار. سنن الترمذي، أبو اب البيوع، باب ماجاء إذا اختلف البيعان ١/ ٢٤٠ برقم: ٢٦٨٠، هكذا رواه أحمد في مسنده ١/ ٢٦٦ برقم: ٤٤٤٤.

على البائع ودفعها إليه وقضى للمشترى بالثمن كله، وسع للمشترى أن يأخذ الثمن منه كله.

1 ٣ • ٩ ١: - وفيه: إذا اشترى دابة وأراد أن يردها بعيب فقال البائع: قد ركبتها في حوائحك بعد ماعلمت بالعيب، وقال المشترى: لا، بل ركبتها لأردها عليك، فالقول قول المشترى، وتأويل المسألة على قول بعض المشايخ: إذا كان المشترى لا يمكنه الرد إلا بالركوب. وفيه أيضا: اشترى رجل من رجل غلاما بجارية ووجد بالجارية عيبا وردها واختلفا في الغلام فالقول قول الذي في يده الغلام.

۱ ۳۰۹۲: - وفيه أيضا: رجل باع من آخر جارية فقال: بعتها وبها قرحة في موضع كذا، و جاء المشتري بالجارية و بها قرحة في ذلك الموضع وأراد ردها فقال البائع: ليست هذه القرحة تلك القرحة، والقرحة التي أقررت بها قد برأت وهذه قرحة حادثة عندك، فالقول قول المشترى، وكذا لو قال البائع: بعتها وإحدى عينيها بيضاء، وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بيضاء وأراد أن يردها فقال البائع: كان البياض بعينها اليمني فزال وهذا بياض حادث عند بعينها اليسري، فالقول قول المشتري، وكذلك إذا قال البائع: بعتها وبرأسها شجة، إلى آخر المسألة، فإن قال البائع في فصل الشجة: كانت الشجة موضحة فصارت منقلة عندك، فالقول قول البائع في هذا، وكذلك في فصل بياض العين لو قال البائع: كان بعينها نكتة بياض وقد ازداد عندك، والعين مبيضة كلها، أو عامتها فالقول قـول البـائـع، وإن كان بعينها نكتة بياض فقال البائع: كان البياض مثل الخردل، أو أقـل مـن هـذا، قـال: جـاء مـن هذا أمر متقارب جعلنا القول قول المشتري، وإن لم يتقارب فالقول قول البائع، ولو قال: بعتها وبها حمى، فجاء المشتري بها محمومة يريد ردها فقال البائع: زادت الحمي، لايصدق البائع، وكان للمشتري أن يردها، ولو قال البائع: بعتها و بها عيب، ثم جاء المشتري و بها عيب وأراد ردها فقال البائع: لم يكن بها هذا العيب، وإنما كان كذا وكذا، فالقول قوله، ولو قال: بعته وبه عيب في رأسه، فحاء المشتري وأراد أن يرده بعيب برأسه فالقول قول

المشترى أنه هذا العيب، وإن كذبه البائع، فالحاصل أن البائع إذا نسب العيب إلى موضع وسماه فالقول قول المشترى، وإذا لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقا فالقول قول البائع.

۱۳۰۹۳: قال محمد في الجامع: إذا اشترى جارية وقبضها، ثم ادعى أن لها زوجا وأراد ردها فقال البائع: كان لها زوج عندي، ولكن مات عنها، أو: طلقها وانقضت عدتها، ثم بعتها، فالقول قول البائع، فإن قال البائع: كان لها زوج فلان، وعين الزوج، إلا أنه طلقها قبل البيع، فكذلك الحواب: القول قول البائع ما دام الـزوج غـائبـا، وإذا حضر الزوج فإن صدق البائع في الطلاق لايثبت للمشتري حق الرد، وإن كذبه وقال: ماطلقّتها، فالقول قول الزوج وكان للمشترى حق الرد بعيب التزوج، وإن قال البائع: كان لها زوج بعد البيع إلا أنه طلقها قبل التسليم، أو قال: بعد التسليم، لم يقبل قوله. ولو كان لها زوج عند المشترى فقال المشترى للبائع: قـد كـان هـذا الـزوج عندك، وقال البائع: كان زوجها عندي غير هذا فطلقها ذلك الزوج أو مات عنها، وقال المشترى: لا، بل هو هذا، فالقول قول البائع ولا يكون للمشتري حق الرد، واستشهد محمد في الكتاب فقال: ألاتري! أن رجلا لو اشترى عبدا وقبضه فمات عند المشتري فادعى المشتري أن البائع باعه وبإحدى عينيه بياض ومات هو كذلك وقال البائع: كان ذلك لكنه زال قبل البيع، فالقول قول البائع، ولو قال: زال عنه بعد البيع، فالقول قول المشترى، ولو قال البائع: كان البياض بعينه اليمني وقد زال وحدث البياض بعينه اليسرى عندك، وقال المشترى: بل البياض كان عندك بعينه اليسرى، كان القول قول البائع.

2 . ١ ٣٠٩ : - وفي الولوالحية: رجل اشترى جارية فباعها من آخر فظهر بها عيب عند المشترى الآخر مما يحدث مثله فقال المشترى الأول: حدث عنده، وأقام الآخر البينة أن هذا كان عند البائع الأول، فردها القاضي على المشترى الأول: فللأول أن يردها على البائع بذلك العيب في قول أبي يوسف، وقال محمد: لايردها، وقول أبي حنيفة مثل قول أبي يوسف.

1 ٣٠٩٥ : - م: قال محمد في الجامع أيضا: رجل اشترى من آخر جارية، ثم أقام بينة أن لها زوجا معروفا غائبا لاتقبل هذه الشهادة، وكذلك لو شهد الشهود أن لها زوجا معروفا غائبا لاتقبل هذه الشهادة، وكذلك لو شهد الشهود أن لها زوجا ولم يعرفوه فشادتهم باطلة، ولو شهدوا على إقرار البائع أن لها زوجا معروفا غائبا، أو على إقراره بأن لها زوجا مجهولا صح، وإذا قبلت الشهادة ظهر النكاح فكان للمشترى أن يردها مع يمينه، بالله ما يعلم أن الزوج مات عنها أو طلقها طلاقا بائنا، هكذا ذكر في الجامع، ومن مشايخنا من قال: هذا إذا ادعاه البائع، فأما بدون الدعوى فالقاضي لا يحلف المشترى، والأصح أن القاضي يحلف المشترى على هذا في الحالين صيانة لقضائه.

۱۳۰۹٦: وإذا اشترى حادما وقبضه، ثم طعن بعيب به فجاء بالخادم ليرده فقال البائع: ما هذا بخادمي، وقال المشترى: هذا خادمك الذي اشتريته منك، فالقول قول البائع مع يمينه. وفي الفتاوى الخلاصة: ولو و جد بالدابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فأمضى السفر لايكون رضا بالعيب.

1 ٣٠٩٧: - وفيها: رجل اشترى دابة فى دار الإسلام وغزا عليها، ثم وجد بها عيبا وبائعها غائب، لاير كبها، لأنه لو ركبها وهو عالم بالعيب يكون رضا، وكذا لو ركبها فى دار الحرب، وكذا لو أمره الإمام بالركوب لايركب، فإن أكرهه الإمام على الركوب ليخرجها إلى دار الإسلام لم يلزمه، وإن لم يكرهه لكن أمره بالركوب فهو رضا، فإن قضى قاض أن ركوبه ليس برضا نفذ قضاؤه وللقاضى الثانى أن يمضيه.

نوع آخر منه

۱۳۰۹۸: - رجل قال لآخر: إن عبدى هذا آبق فاشتره منى، فقال له الآخر: بكم تبيعه، فقال: بكذا، فاشتراه منه، ثم و جده المشترى آبقا فليس له أن يرده، فإن باعه المشترى من آخر فو جده المشترى الثاني آبقا فأراد أن يرده، وأنكر المشترى

الأول أن يكون آبقا فأقام المشترى الثانى بينة على مقالة البائع الأول، لم يستحق به شيئا. ولو قال البائع الأول للمشترى الأول: بعتك هذا العبد على أنه آبق، أو: على أنه برئ من إباقه، والمسألة بحالها: كان للمشترى الآخر أن يرده على المشترى الأول، ولو قال البائع الأول: بعته على أنى برئ من الإباق، ولم يقل: من إباقه، لم يرد المشترى الآخر على الأول ما لم يقم البينة على أنه باعه وهو آبق.

9 9 . ١ ٣ ٠ ٩ . . . وفى المنتقى: رجل أقر على عبده بدين، ثم باعه من آخر، ولم يذكر الدين: فإن للمشترى الآخر أن يرده على بائعه بذلك الإقرار الذي كان من البائع الأول.

ولم يبين أنها آبقة فباعها مأموره و كتم ذلك الإقرار وتقابضا، ثم علم المشترى ولم يبين أنها آبقة فباعها مأموره و كتم ذلك الإقرار وتقابضا، ثم علم المشترى بذلك الإقرار وأراد ردها به على بائعه و كذبه البائع، وقال: لم تأبق، أو كان الإقرار من الممولى بعد ماباع الوكيل وتقابضا، فليس للمشترى أن يردها على الوكيل؛ ألاترى! أن المضارب أو شريك العنان لو باع أمة وتقابضا، ثم أقر رب المال، أو الشريك بعيب فيها ليس بظاهر لم يكن للمشترى أن يردها على البائع بذلك الإقرار، ولو أن الموكل قال للوكيل: إن عبدى آبق فبعه وأبرئ من إباقه، فباعه الوكيل ولم يبرئ من الإباق، ثم علم المشترى بمقالة الوكيل قبل القبض فله أن يرده بذلك.

۱۳۱۰: وفيه أيضا: لو وكل رجلا ببيع عبد له فأقر الوكيل أنه آبق ولا يعلم أنه أقر به قبل الوكالة أو بعد الوكالة، ثم باع العبد من رجل وتقابضا، ثم اطلع على مقالة الوكيل، فله أن يرده على الوكيل، وليس للوكيل أن يرده على الموكل، ولو كان المشترى سمع إقرار الوكيل بذلك قبل البيع، ثم اشتراه منه، لم يكن له أن يرده على الوكيل.

۱۳۱۰۲: وفيه أيضا: إذا باع رجل من رجل عبدا وأقر البائع والمشترى بإباقه وكان ذلك منهما في عقد البيع، ثم باعه المشترى من آخر وكتم إباقه، ثم باعه المشترى الثاني من آخر على أنه مأمور وليس بآبق، ثم علم المشترى الآخر

بالإباق وما جرى بين البائع الأول والمشترى الأول من إقرارهما بالإباق وقت حريان العقد، لم يكن له أن يرده، ولا يكون إقرار المشترى الأول بإباقه نافذا على من لم يشتر منه الساعة، م: ولو أن المشترى الأول اشتراه من غير إقرار منه ومن البائع الأول بإباقه، ثم أقام المشترى الأول بينة على إباقه ورده القاضى على البائع الأول، ثم إن البائع الأول باعه من ذلك المشترى أو من رجل آخر وباعه المشترى من رجل وباعه المشترى الثاني من رجل آخر، ثم علم المشترى الآخر بالإباق وبما جرى بين المشترى الأول وبائعه من رد القاضى العبد عليه بالإباق ببينة قامت عليه: فله أن يرده على بائعه.

۱۳۱۰۳ وفيه أيضا: إذا اشترى من آخر جارية، ثم ادعى أنها آبقة وأقام البينة على إباقها وردها القاضى بذلك، ثم أقام رجل بينة أنها أمته ولدت في ملكه وقضى القاضى له بالجارية، ثم باعها فخاصمه المشترى في إباقها واحتج عليه بحكم الحاكم بالإباق: فله أن يردها.

عيب، فلم يتفق بينهما بيع فاشتراه بعد ذلك، ثم إن المشترى: اشتره منى فإنه ليس به عيب، فلم يتفق بينهما بيع فاشتراه بعد ذلك، ثم إن المشترى و جد بالعبد عيبا يحدث مثله فخاصم فيه البائع وأقام بينة أنه كان عند البائع، وأقام البائع بينة أنه قال عند المساومة: اشتره منى فإنه لاعيب به، لا يلتفت إلى هذه البينة ويقضى بالرد على البائع، ولو قال للذى ساومه: اشتره فإنه ليس به عيب كذا، فلم يتفق بينهما بيع ثم إن المشترى ادعى ذلك العيب وأراد أن يرد على بائعه بذلك العيب: فله ذلك، ولو كان مكان العبد ثوب وباقى المسألة بحالها: لاتسمع دعواه، ولا يرد على بائعه في الوجهين.

نوع آخر منه

۱۳۱۰- إذا أصاب الإمام والجند غنائم في دار الحرب فأخرجوها إلى دار الإسلام فباع الإمام أو بعض أمنائه الغنائم لمصلحة رآها حتى جاز البيع فوجد المشترى بالجارية عيبا لايدرى أكان العيب يوم الشراء أو لم يكن؟ لم يكن له أن يخاصم الإمام في الرد بالعيب.

وهذا بخلاف ما إذا نصب الإمام وصياعن الميت بالتصرف حيث يلحقه العهد، وهذا بخلاف ما إذا نصب الإمام وصياعن الميت بالتصرف حيث يلحقه العهد، فإذا لم يصلح الإمام خصما ولا أمينه كان للإمام أن يجعل أمينه خصما للمشترى ابتداء إن شاء، وإن شاء نصف خصما آخر دفعا للضررعن المشترى، فإن أقام المشترى البينة على الخصم أن العيب كان بالجارية يوم اشتراها ردها عليه، وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف من يخاصمه لايستحلف، ولو أقر هذا الخصم بالعيب لايصح إقراره نظرا للغانمين، وإذا لم يصح إقرار هذا الخصم بالعيب، فالقاضى يخرجه عن الخصومة وينصب للمشترى خصما آخر، فإذا نصب القاضى خصما آخر ورد المشترى الجارية على هذا الخصم ببينة أقامها فالقاضى يبيع الجارية ويوفى للمشترى ثمنها، فإن كان الثمن مثل الثمن الأول فبها، وإن كان أنقص أعطاه النقص من يبت المال، وإن كان الثمن الثاني أفضل جعل الفضل في بيت المال.

والابن وارثه لاوارث له غيره، ثم وجد الابن بالعبد عيبا قديما، لم يستطع رده، والابن وارثه لاوارث له غيره، ثم وجد الابن بالعبد عيبا قديما، لم يستطع رده، وذكر عين هذه المسألة في الزيادات وزاد ثمة: وباعه من مورثه في صحته، ثم مات المورث وورثه هذا البائع لاوارث له غيره، ثم وجد بالعبد عيبا قد كان دلسه البائع الأول، لا يكون له أن يرده؛ وفي الزيادات: ولا ينصب القاضي هنا وصيا عن الميت، قال مشايخنا: وهذا إذا لم يكن على الميت دين، فأما إذا كان عليه دين فالقاضي ينصب خصما للميت ليرد العبد على الوارث، قال في المنتقى: ولو كان فالقاضي ينصب خصما للميت ليرد العبد على الوارث، قال في المنتقى: ولو كان مع هذا الابن ابن آخر كان ذلك الآخر خصما فيه: يرده على الابن البائع من الميت، ثم إنه يرد على بائعه.

۱۳۱۰۸ - وفي الزيادات أيضا: رجل اشترى عبدا وباعه من وارثه في صحته بثمن معلوم ونقد الثمن، ثم مات البائع وورثه هذا المشترى لاوارث له

غيره، ثم وجد به عيبا، كان له أن يرده، فينصب القاضى وصياعن الميت ليرد البوارث عليه، وإذا رد ارتفع السبب المتخلل بقضاء القاضى وعاد الملك المستفاد من جهة البائع الأول فيرد الوصى على البائع الأول ويأخذ الثمن منه ويدفعه إلى الوارث؛ وهذا إذا نقده الثمن، فأما إذا لم ينقده لايكون له الرد إذا لم يكن معه وارث آخر.

9 . ١٣١٠ - وفي المنتقى: رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبدا وقبضه وأشهد على ذلك، ثم وجد به عيبا، فأراد أن يرد لنفسه على ابنه، ثم يرد لابنه على بائعه: فليس له ذلك، ولكن يأتى القاضى حتى يجعل لابنه خصما يرده عليه، ثم يرده الأب لابنه على الذى اشتراه منه، وكذلك لوكان الأب باع من ابنه الصغير عبدا وقبضه لابنه من نفسه، ثم و جد به عيبا وأراد رده على نفسه لابنه.

مشترى الأمة بالأمة إصبعا زائدة وردها عليه بقضاء قاض، وأخذ العبد، ثم إن مولى مشترى الأمة بالأمة إصبعا زائدة وردها عليه بقضاء قاض، وأخذ العبد، ثم إن مولى الأمة اطلع على أن مشترى الأمة قد كان وطأها قبل أن يستردها والوطء لم ينقصها شيئا وذلك بعد ما كانت الأمة في يد الذى ردت إليه أو بعد ماباعها، فليس له شيء.

نوع آخر في المكاتب والمأذون يردان بالعيب

الا ١٣١١: قال محمد في الزيادات: مكاتب اشترى ابنه لم يستطع بيعه، فإن و جد به عيبا لايرده بالعيب و لا يرجع بنقصان العيب، فإن عجز المكاتب الذى اشترى ابنه كان له أن يرده بالعيب، فإن لم يخاصم المكاتب في ذلك حتى مات أو باعه المولى كان له أن يرده على مولاه، ولو أن المكاتب لم يعجز، ولكن أبرأ البائع عن العيب صح إبراءه، حتى لو عجز المكاتب عن ذلك بعد ذلك لم يستطع المولى رده، فإن و جد به عيبا لم يرده بالعيب و لا يرجع بنقصان العيب، و كذلك لو أبرأه المولى عن العيب قبل العجز صح إبراءه و والذى ذكرناه من الجواب فيما إذا أشترى المكاتب ابنه، و كذا الجواب إذا اشترى أباه أو أمه، وأما إذا اشترى أحاه أو عمه أو أخته فعلى قول أبي يوسف ومحمد هؤلاء مكاتبون معه فصار الجواب

فيهم والجواب في الابن والأب على السواء، وعلى قول أبي حنيفة هؤلاء لا يكاتبون معه فيملك ردهم بالعيب كما يملك بيعهم. فإن أبرأ المولى البائع عن العيب قبل عجز المكاتب لايصح إبراء ه عنده.

7 1 1 1 1: - قال: وإذا اشترى المكاتب أم ولده فوجد بها عيبا وكان معها ولحدها لا يحملك ردها كما لا يملك بيعها، ولكن يرجع بنقصان العيب، فإن أبرأ المولى لم يصح، وإن لم يكن المحاتب البائع عن العيب قبل العجز صح، وإن أبرأ المولى لم يصح، وإن لم يكن معها ولد فكذلك الحواب على قولهما، وعلى قول أبى حنيفة له أن يردها.

الا ۱۳۱۱ و حد به عيبا الا ۱۳۱۱ و حر اشترى عبدا و كاتبه، ثم و جد به عيبا الا الا العيب، فإن أبرأ المكاتب أو الحر البائع من العيب صح الإبراء، حتى الا يكون لمولى المكاتب بعد العجز ولا لوارث الحر ولاية الرد بالعيب، ولو أبرأ البائع الممولى البائع قبل عجز المكاتب لا يصح الإبراء، و كذلك وارث الحر إذا أبرأ البائع بعد الا يصح إبراء ه، وإن كان ذلك في مرض موت الحر، ولو أن المولى أبرأ البائع بعد عجز المكاتب الأول قبل عجز الثاني أو بعد عجز الثاني صح الإبراء، و كذلك رجل اشترى عبدا و باعه من آخر، ثم مات المشترى الأول، ثم ظهر بالعبد عيب كان عند البائع فأبرأ وارث المشترى الأول البائع عن العيب صح الإبراء، حتى لو رد العبد عليه لا يستطيع رده على البائع، مكاتب اشترى عبدا و باعه من مولاه و تقابضا أولم يتقابضا حتى عجز المكاتب، ثم وجد المولى به عيبا: لم يرده بالعيب. ولو كان المولى اشترى العبد أو لا من رجل و باعه من مكاتبه، ثم عجز المكاتب، ثم وجد المولى بائعه هل له ذلك؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، قال مشايخنا: وينبغي أن لا يكون له ذلك.

ا ۱۳۱۱: عبد مأذون عليه دين مستغرق رقبته اشترى عبدا وقبضه، ثم باعه من مولاه: إن باعه بمثل قيمته جاز بيعه بلا خلاف؛ هذا إذا باعه بمثل قيمته وإن باعه وحابى فيه محاباة فاحشة أو يسيرة لايجوز، فلم يتحمل في هذا العبد لاالغبن الفاحش ولا الغبن اليسير، ومن هذا الجنس مسائل، (١) إحداهما: هذه،

(٢) والثانية: المضارب إذا باع ممن لاتقبل شهادته له فإنه لايتحمل منه الغبن اليسير كما لا يتحمل منه الغبن الفاحش، (٣) والثالثة: المريض إذا باع وعليه دين محيط بتركته فإنه لايتحمل منه الغبن اليسير كما لايتحمل منه الغبن الفاحش. (٤) والرابعة: إذا باع رب المال من مال المضاربة بعد ماصار رأس المال عروضا فإنه لايتحمل منه الغبن اليسير كما لايتحمل منه الغبن الفاحش، والأصل فيه أن كل من تمكن التهمة في تصرفه لايتحمل منه لا الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش.

مسائل، (۱) إحداها: الوكيل إذا باع من عبد نفسه وحط من قيمته بقدر ما يتغابن الساس في مثله أو باع ممن لاتجوز شهادته له، (۲) الثانية: رب المال إذا باع من مرضه مال المضاربة وحط شيئا يسيرا، (۳) الثالثة: الوارث إذا اشترى من مورثه في مرضه، (٤) الرابعة: إذا قال: قيمة الجارية التي غصبتها ألف، فأخذها رب الجارية بقوله مع يمينه، ثم ظهر أن قيمة الجارية ألف ودانق كان لصاحبها أخذها، (٥) الخامسة: إذا أوصى بثلث ماله، ثم باع الموصى في مرضه شيئا وحابي محاباة يسيرة فإن تلك المحاباة تدخل في ثلث ماله، (٦) السادسة: المريض الذي عليه دين محيط بماله وأراد المولى أو العبد الرجوع على البائع بشيء لم يكن لهما ذلك، هذا إذا كان المولى قد نقد الثمن، وإن لم يكن نقد الثمن كان له أن يرده على العبد، فإن سقطت الديون عن العبد في هذه الصورة قبل رد المولى العبد عليه، ثم أراد المولى رده على العبد لم يكن له ذلك.

7 ١ ٣ ١ ١ ٦ - هـذا الـذى ذكرنا إذا كان الثمن دراهم أو دنانير، فإن كان الثمن عروضا بعينها، أو مكيلا، أو موزونا بعينه ودين العبد قائم على حاله فوجد المولى بالعبد عيبا، رده على العبد إن كان الثمن قائما في يد العبد على حاله، وإن كان العبد قد استهلك الشمن، لم يكن للمولى أن يرده، وكذلك لو كان العبد باع العبد من المولى بمكيل أو موزون بغير عينه، ثم عينه المولى عند التسليم، لم يملك رده.

١ ٣١١٧: - ولـو كـان الـعبد المأذون باع العبد من المولى بعرض بعينه أو

مكيل، أو موزون بعينه وقبض المولى العبد ووجد به عيبا فله أن يخاصم العبد في البرد، حتى إذا سقط الدين عن العبد لم يملك المولى الرد، وإن كان الثمن قائما في يد العبد على حاله، هذا كله إذا قبض المولى العبد من المأذون، فإن لم يقبضه، حتى وجد به عيبا كان له أن يرده على العبد في الوجوه كلها. قال: ولو أن رجلا اشترى من رجل عبدا وقبضه و نقد الثمن، ثم باعه المشترى من آخر و سلمه ولم يقبض الثمن، ثم إن البائع الثاني وهب الثمن من المشترى الثاني أو أبرأه منه، ثم إن المشترى الثاني و جد به عيبا وأراد أن يرده على البائع الثاني، ليس له ذلك، ولو كان ذلك قبل القبض، كان له ذلك.

نوع آخر في البراء ة عن العيوب

الميوب جائز في الحيوان البيع بالبراء ة عن العيوب جائز في الحيوان وغيره، ويدخل في البراء ة ما علمه البائع وما لم يعلم، وما وقف عليه المشترى وما لم يقف عليه، وهو قول أصحابنا، سواء سمى جنس العيوب أو لم يسم، أشار أو لم يشر، ويبرأ عن كل عيب موجود به وقت البيع وما يحدث بعده إلى وقت التسليم في قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وقال محمد: لايبرأ عن العيب الحادث، وأجمعوا على أنه لو كان البيع بشرط البراء ة من كل عيب لايبرأ عن الحادث.

9 1 17 1: - م: إذا باع شيئا على أنه برئ من كل عيب صح البيع وثبتت البراء ـ ق عن العيوب كلها، وقال الشافعي: لاتصح البراء ق، وفى الزاد: وإن لم يسم العيوب ولم يعد ها، وقال الشافعي: شرط البراء ق من العيوب المجهولة باطل، إلا أ يكون العيب في باطن الحيوان فله فيه قولان. م: وعلى هذا الاحتلاف الإبراء عن الحقوق المجهولة، والصحيح مذهبنا.

الا ١ ٣ ١ : - أخرج الترمذي عن عبد المجيد بن وهب قال: قال لي العداء بن هوذة: ألا أقرئك كتابا كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: قلت بلي فأخرج لي كتابا هذا ما اشترى العداء بن حالد بن هوذة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى منه عبدا أو أمة لا داء ولا غائلة ولا خبثة بيع المسلم المسلم. سنن الترمذي، أبواب البيوع، باب ماجاء في كتابه الشروط ١/ ٢٣٠ برقم: ١٢٣٤.

وأخرج مالك عن سالم بن عبد الله أن عبد الله بن عمر باع غلاما له بثمانية مائة درهم وباع مالبراء ق، فقال الذي ابتاعه لعبد الله عمر: بالغلام داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان ابن عفان عفان ، فقال الرحل باعني عبدا و به داء لم يسمه، قال عبدالله بعته بالبراء ق، فقضي عثمان بن عفان على عبدالله بن عمران يحلف له لقد باعه البعد وما به داء يعلمه، فأبي عبدالله أن يحلف وارتجع العبد، فصح عنده، فباعه عبد الله بعد ذلك بألف و خمسمائة درهم موطأ مالك، بيوع، باب العيب في الرقيق ٤/ ٣٩٠.

وأحرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن زيد بن ثابت: أنه كان يرى البراءة من كل عيب جائزا. مصنف أبن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يشترى من الرجل السلعة الخ ١١/ ٩٤ برقم: ٢١٥٠٣، السنن الكبرى للبيهقي، بيوع، باب بيع البراءة ٨/ ٢٢٦ برقم: ١٠٩٣١. ٠ ١ ٣ ١ ٢ : - وفي الكبرى: باع وقال: أنا برئ من كل داء، ولم يقل: من كل عيب، لم يبرأ، لأن الداء داخل في العيب، وأما العيب ليس بداخل في الداء، م: ويدخل في هذه البراء العيب الموجود والحادث قبل القبض في قول أبي يوسف، وقال محمد: لايدخل الحادث، وفي الهداية: وهو قول زفر، وكذلك إذا خص ضربا من العيوب صح التخصيص.

١ ٢ ١ ٢ ١: - ولو كانت البراء ة عامة واختلفا في عيب وادعى المشتري أنه حادث وقال البائع: كان به يوم العقد، فالقول قول البائع في قول محمد، وقال زفر والحسن: القول قول المشترى، ولا يتأتى هذا على قول أبي يوسف إلا على رواية شاذة عنه، إذ البراء ة العامة لاتتناول الحادث، فحينئذ على تلك الرواية جواب أبي يو سف في هذه المسألة نظير الجواب عند محمد، ولو كانت البراءة من كل عيب و اختلفا على نحو ماذكرنا فالقول قول المشتري. قال هشام: سمعت أبا يوسف يقول: رجل اشترى من رجل جارية وقال البائع للمشترى: أنا برئ من يدها، ولم يـذكـر عيبـا فو جد بيدها عيبا قال: هو برئ، قلت: فإن قال: أنا برئ منها، قال لايبرأ عن العيب.

۲۲ : ۱۳۱۲ وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من رجل ثوبا وأراه البائع خرقا فيه فقال المشترى: أبرأتك عن هذا الخرق، ثم إن المشترى جاء بعد ذلك يريد قبض الثوب، فإذا فيه ذلك الحرق فقال المشترى: ليس هذا الحرق مثـل مـا رأيتـه حيـن أبرأتك حين كان رأيته كان شبرا والآن ذراع، فالقول قوله في ذلك، وكذلك في زيادة بياض عين الجارية.

١٣١٢٣ - وفي الخانية: وعن أبي يوسف: إذا اشترى رجل عبدا فقال له رجل: ضمنت لك عماه، وكان أعمى فرده على البائع فإنه لايرجع على الضامن بشيء من الشمن، ولو قال الضامن: إن كان أعمى فعليّ حصة العمي من الثمن، فرء اه أعمى: كان له أن يضمنه حصة العمى، و لو اشترى عبدا فو جد به عيبا فقال له رجل: قد ضمنت هذا العيب، لايلزمه شيء. العبد، ثم اشتراء أحد الشاهدين فوجده آبقا: كان له أن يرده، وكذا لو شهدا على البراءة من الإباق، ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده آبقا: كان له يرده، ولو شهد البراءة من الإباق، ثم اشتراه أحد الشاهدين فوجده آبقا ذكر شمس الأئمة السرخسي: ليس له أن يرده، بخلاف الوجه الأول، يهودي باع يهوديا زيتا قد وقعت فيه قطرات من الخمر: جاز البيع ولا يكون له أن يرده.

عيب بعينه، فإذا هو أعور لايبرأ، وكذلك لو قال: أبرأتك عن كل عيب بيده، فإذا يبده مقطوعة لايبرأ، وإلى كانت إصبعه مقطوعة من يده يبرأ، وإن كانت إصبعاه مقطوعة من يده يبرأ، وإن كانت إصبعاه مقطوعتين، فهذا عيبان لايبرأ، وإن كانت الأصابع كلها مقطوعة مع نصف الكف فهذا عيب واحد فيبرأ. وفي الكبرى: قال لآخر: أنت برئ من كل حق لى عليك، دخل العيب، وهو المختار، ولا يدخل الدرك. م: وفي كتاب العلل عن محمد: إذا قال: أبرأتك عن كل عيب بعينها، فإذا هي عمياء فهو برئ، ولو قال: أبرأتك عن كل عيب بكفها، فإذا هي مقطوعة الكف لايبرأ.

1 ٢ ٢ ٣ ١ ٢ ٦ - وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف: إذا باع حارية وقال: برئت إليك من كل عيب إلا من عيب بكفها، أو: من عيب برأسها، فو حدها يابسة الكف أو وحدها عمياء فهو برئ منهما، وكذلك إذا قال: أنا برئ من كل عيب بهذا العبد إلا إباقه، فو حده آبقا فهو برئ عنه، ولو قال: إلا الإباق، فله أن يرد بالإباق. وفي الخانية: ولو قال: أنا برئ منها، لا يبرأ عن العيوب.

۱۳۱۲۷: م: ولو باع ثوبا وتبرأ عن كل حرق به دخل تحت البراءة كل خرق مرقوعة كانت أو غير مخيطة، مرفوة، كانت أو غير محفيطة، مرفوة، كانت أو غير مرفوة، وكذلك إذا باع عبدا وتبرأ م كل قرح دخل تحته القروح الدامية وآثار قروح قد برأت، ولا يدخل تحته آثار الكي.

١٣١٢٨: - وفي المنتقى: إذا باع سلعة وقال: برئت إليك من العيب بها،

أو قال: برئت إليك من عيب بها، فهذا على عيب واحد، فإن و جد بها عيبين فهو برئ من أحدهما.

9 1 ٣ ١ ٢ - وفى نوادر المعلى عن أبى يوسف: رجل اشترى من آخر جارية وبرئ البائع إليه من كل آمة برأسها فإذا برأسها موضحة وليس برأسها آمة فإنه لايبرأ عن الموضحة، ولو برئ إليه من كل سن لها سوداء أو حضراء أو حمراء فهو برئ من كل سن لها سوداء أو خضراء أو حمراء، وكذلك لو برئ إليه من تنيتها السوداوين وكانتا حمراوين فهو برئ منهما، قال المعلى: وسألت محمدا عن ذلك، فقال كقوله في الآمة ولم يبينه.

القدوري: إذا اشترى عبدا على أن به عيبا واحدا فو جد به عيبين وقد تعذر رده بموت أو ما أشبه ذلك فعند أبى يوسف الخيار إلى البائع، وقال محمد: الخيار إلى المشترى يرجع بنقصان أى العيبين شاء، فيقوم العبد وبه البيعان ويقوم، وبه العيب الذى لايريد الرجوع بنقصانه فيرجع بفضل ما بينهما، وكذلك إذا وجد به ثلاثة عيوب وتعيب عنده زائد حتى تعذر الرد يرجع بنقصان العيبين، من الثلاثة أى ذلك شاء عند محمد، فيقوم وبه العيب الذى لايريد الرجوع به ويقوم و به العيب الذي لايريد الرجوع به ويقوم و به العيب الذي لايريد الرجوع به ويقوم و به العيوب الثلاثة فيرجع بفضل ما بينهما.

ا ۱۳۱۳: وفيه أيضا: إذا اشترى عبدين على أن بأحدهما عيبا فوجد بأحدهما عيبا فليس له حق الرد، ولو وجد به عيبين فله حق الرد، وكذلك لو وجد بكل واحد منه ما عيبا فله حق الرد؛ فبعد ذلك ينظر: إن كان ذلك قبل القبض رده ما جميعا، وإن كان بعد القبض رد أيهما شاء، وهذا قول محمد؛ والخيار إلى المشترى عنده فإن كان قبض أحد العبدين ولم يعلم بالعيب فيه، ثم علم بالعيب بالعبد الآخر وقبض مع العلم بالعيب، ثم علم بعيب الذى قبضه أولا كان له أن يرد أيهما شاء، فإن أراد رد الذى قبضه مع العلم بالعيب فقال البائع: ليس لك أن ترده لأنك رضيت بعيبه حين قبضته مع العلم بالعيب، لا يلتفت إلى قول البائع، وإن علم بقيام العيب بالعبدين، ثم قبضهما أو قبض أحدهما كان ذلك منه اختيارا لهما، بقيام العيب بالعبدين، ثم قبضهما أو قبض أحدهما كان ذلك منه اختيارا لهما،

وهذه المسألة نص من أصحابنا على أن مع قبض بعض المبيع مع العلم بالعيب رضا العيب، ومحمد لم يذكر هذه المسألة في شيء من الكتب، وإنما ذكر هاهنا، وذكر القدوري أن قبض بعض المبيع لايكون رضا بالعيب حتى لايسقط خياره عند أبي يوسف.

الله من الثمن فيقسم الثمن عبدين على أن لاعيب به، ولكن تبرأ إليه من عيب واحد فاشتراه على ذلك وقبضه، ثم وجد به عيبين وقد تعذر رده بسبب من الأسباب: يرجع بنقصان أى العيبين شاء من قيمته صحيحا، بخلاف ما إذا لم يقل في الابتداء أن: لاعيب به، فإن هناك يرجع بنقصان أى العيبين شاء من قيمته معيبا بالعيب الآخر. ولو اشترى عبدين على أنه برئ من كل عيب بأحدهما فقبضهما، ثم وجد بأحدهما عيوبا: لايكون له أن يرده، فإن استحق الآخر بعد ذلك رجع بحصته من الثمن فيقسم الثمن عليهما وهما صحيحان.

المعارفة العبد، ثم استحق أحدهما فوجد بالذى برئ عن عيب واحد به عيب! فإنه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر وبه عيب! فإنه يقسم الثمن عليهما على قيمة المستحق صحيحا وعلى قيمة الآخر وبه عيب واحد، فإذا عرفت حصة المستحق رجع المشترى على البائع بذلك. وكذلك رجل اشترى عبدا وقبضه، ثم عرضه على بيع وقال للذى يريد شراءه، اشتراه فإنه لاعيب به، فلم يتفق البيع بينهما حتى و جد المشترى به عيبا كان له أن يرده، وقوله، اشتراه فإنه لاعيب به، لايكون إقرار بعدم العيوب، ولو قال المشترى عند عرضه على البيع، اشتراه فإنه ليس بآبق، ثم و جده آبقا لايكون له أن يخاصم بائعه.

1 ٣ ١ ٣ ٤: - الوكيل بالشراء إذا و حد بالمشترى عيبا قبل القبض فأبرأ البائع عن عن العيب صح إبراؤه ويلزم الآمر، ولو و حد به عيبا بعد القبض فأبرأ البائع عن العيب ورضى بالعيب يلزمه ولا يلزم الآمر، والرد بالعيب يكون للوكيل وعليه مادام الوكيل حيا عاقلا من أهل لزوم العهد، فإن لم يكن من أهل لزوم العهد بأن كان

عبدا محجورا أو صبيا محجورا كان الرد إلى الموكل، فإن كان من أهل وجوب العهد فمات الموكل ولم يدع وارثا ولا صبيا كان الرد إلى الوكيل.

۱۳۱۳٥ - وفي الخانية: ولو اشتراهما على أنه برئ عن ثلاث شجاع بأحدهما فوجد بأحدهما ثلاث شجاع فاستحق الآخر: فإنه يقسم الثمن على المستحق وهو صحيح وعلى الآخر وهو مشجوع بثلاث شجاع.

الكت ١٣٦ ٣٦: وعن أبى يوسف: لو أبرأه عن كل داء دخل فيه العيوب والأدواء، ولو أبرأه عن كل داء دخل فيه السقم والمرض، ولا يدخل في السقم الكي وآثار قروح ولا الإصبع الزائدة، وفي الخانية: وعن أبى حنيفة: الداء هو الممرض الذي يكون في الجوف من طحال أو كبد أو نحو ذلك؛ فالحاصل أن الداء داخل في العيب، أما العيب فليس بداخل في الداء.

۱۳۱۳۷: ولو أبرأه من كل غائلة دخل فيه السرقة والإباق والفجور، ولا يدخل فيه الكية ولا أثر القروح ولا الدمل ولا الثؤلول ولا الأمراض، وعن أبي حنيفة أن الداء المريض الذي في الجوف كطحال أو كبد، والغائلة السرقة والإباق. وفي الخانية: المكاتب إذا اشترى عبدا ووجد به عيبا كان حق الرد للمكاتب، فإن عجز المكاتب ورد في الرق كان للمولى أن يرد، إلا أن المكاتب هو الذي يلى الرد، فإن بيع المكاتب أو مات كانت الخصومة في الرد إلى المولى يرده على البائع.

نوع آخر: في الضمان عن العيوب

۱۳۱۳۸: - وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف: اشترى من رجل عبدا وضمن له رجل عيوبه فو جد به عيبا ورده فلا ضمان عليه في قياس قول أبى حنيفة،

سعداء بن خالد تعليقا، وطرفه الآخر البخاري في صحيحه حديث العداء بن خالد تعليقا، وطرفه الآخر بيع المسلم لا داء ولا خبثة ولا غائلة، وقال قتادة: الغائلة الزني والسرقة والإباق. صحيح البخاري، بيوع، باب إذا بيّن البيّعان ولم يكتما ونصحا ١٩ ٢٧٩ رقم الباب: ١٩.

وقال أبو يوسف: هو ضامن للعيوب، هذا مثل ضمان الدرك في الاستحقاق، وكذلك لو ضمن له رجل ضمان السرقة أو العتاق فوجده حرا أو مسروقا ضمن، وكذلك لو ضمن رجل رجلا العمى أو الجنون فوجده كذلك رجع على الضامن بالثمن، ولو مات عنده قبل أن يرده وقضى على البائع بنقصان العيب كان للمشترى أن يرجع بنقصان ذلك على الضامن. ولو ضمن له بحصة ما يحدث من العيوب فيه من الثمن فهو جائز في قول أحنيفة وأبي يوسف، فإن رده المشترى رجع على الضامن بجميع الثمن، وإن لم يرده وقضى له على البائع بحصة العيب رجع على الضامن بذلك كما يرجع على البائع.

۱۳۱۳۹: ابن سماعة عن أبى يوسف: لو اشترى رجل عبدا فقال له رجل: ضمنت لك عماه، وكان أعمى فرده على البائع لم يرجع على ضامن العمى بشيء، ولو قال: إن كان أعمى فعليه حصة العمى من الثمن، فله أن يرده بالعمى وله أن يضمن حصة العمى، ولو اشترى عبدا فوجد به عيبا فقال رجل: ضمنت لك هذا العيب، لم يلزمه شيء. وفى واقعات الناطفى: لو قال المشترى للبائع: أنت برئ من كل حق لى قبلك، دخل تحت الإبراء، وهو المختار، ولا يدخل الدرك.

نوع آخر: في الصلح عن العيوب

درهم وقبضه منه، و نقده الثمن، ثم و جد به عيبا فأنكر البائع أن يكون باعه و به ذلك درهم وقبضه منه، و نقده الثمن، ثم و جد به عيبا فأنكر البائع أن يكون باعه و به ذلك العيب، ثم صالحه البائع على أن يرد عليه دراهم مسماة حالة أو إلى أجل: فهو جائز، فالحاصل أن الناس تكلموا في المشترى إذا و جد بالمبيع عيبا أن حقه في ماذا؟ والأصح أن في الابتداء ما يحدث به العيب حقه في الحر العبد والغائب يطالب به البائع، ولو صالحه من العيب على دينار فإن نقده الثمن قبل أن يتفرقا فهو جائز، وإن افترقا قبل أن ينقده بطل الصلح.

١ ٣١٤١: - وفي الولوالجية: ولو ادعى عيبا في جارية مشتراة وأنكر البائع

ذلك العيب، ثم اصطلحا على مال عن ذلك العيب، ثم ظهر أنه لم يكن بها ذلك العيب، أو كان بها ذلك العيب، ولكن برأت عن العيب، وصحت: كان للبائع أن يرجع على المشترى ويأخذ ادى من بدل الصلح، ولو صالحه على أن يبرئه من كل عيب فهو جائز.

فصالحه بائعه على دراهم لم يجز، فإن كان العبد مات عند المشترى الثانى ورجع على عيب به فصالحه بائعه على دراهم لم يجز، فإن كان العبد مات عند المشترى الثانى ورجع على بائعه بنقصان العيب، ثم إن البائع الثانى صالح البائع الأول على صلح فعلى قول أبى حنيفة، الصلح باطل، وعندهما الصلح صحيح، بناء على أن المشترى الثانى إذا رجع على بائعه هل لبائعه أن يخاصم البائع الأول؟ عند أبى حنيفة ليس له ذلك، خلافا لهما. وذكر في المأذون: إذا حدث به عيب عند المشترى الآخر فرجع على بائعه، لم يذكر فيه خلافا، فرجع على بائعه، الم يذكر فيه خلافا، واختلف المشايخ فيه، منهم من قال: هو قول أبى حنيفة، ومنهم من قال: هو قول الكل؟ فرق أبو يوسف ومحمد بين المسألتين.

وتقابضا، ثم وجد بالعبد عيبا فصالحه: فإن وقع الصلح عن بعض الثمن من جنسه وتقابضا، ثم وجد بالعبد عيبا فصالحه: فإن وقع الصلح عن بعض الثمن من جنسه فهو استيفاء لا استبدال فيحوز حالا ومؤجلا سواء كان الثمن قائما في يد المشترى أو كان مستهلكا، وإن وقع الصلح على خلاف جنس الثمن فهو معاوضة، في كل موضع حصل الافتراق فيه عن عين بدين يجوز، وفي كل موضع حصل الافتراق فيه عن دين بدين لايجوز. وإن كان الثمن مكيلا أو موزونا بعينه وتقابضا فصالحه على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا أو حالا بعينه فهو جائز إن كان الذي أحذه عوضا عن العبد مستهلكا، وإن كان الذي هو ثمن قائما بعينه لم يجز الصلح على بعض الثمن من ذلك الجنس مؤجلا وجاز حالا إذا أوفاه إياه قبل أن يتفرقا، أو كان بعينه بياض فصالحه البائع من ذلك على أن يحط عنه درهما كان جائزا، فلو انجلي البياض بعد ذلك رد الدرهم على البائع.

2 ٢ ٢ ١ ٢ : - وفى الذيورة: وكتب فى كتاب المزارعة: لو زال البياض بمعالجة المشترى لايرد الدرهم على البائع، وكذلك لو طعن بحبل فيها فصالحه البائع على أن يحط عنه دراهم، ثم ظهر أنه لم يكن بها حبل فإنه يرد الدراهم، وكذلك لو اشترى أمة فو جدها منكوحة فأراد أن يردها على البائع فصالحه البائع على دراهم، ثم طلقها الزوج طلاقا بائنا كان على المشترى رد الدراهم.

0 1 1 1 1: - اشترى كر حنطة بكر حنطة، ثم طعن بعيب في أحدهما فصالحه الآخر على درهم أو على قفيز حنطة أو شعير لم يجز، وإذا لم تصح الزيادة هل يفسد البيع؟ إن كان بلفظ الصلح بأن قال: صالحتك عن العيب على هذا الدرهم، لا يفسد، وإن كان بلفظ الزيادة بأن قال: صالحتك على أن أزيد لك قفيز حنطة أو درهما، فسد البيع عند أبي حنيفة.

1 ٢ ٢ ٢ ٢ - صالحه عن كل عيب على درهم جاز، سواء طعن المشترى بعيب أو لم يطعن، ولو صالحه عن العيب على ركوب دابته في حوائجه شهرا فهو حائز، قالوا: و تأويله إذا اشترط ركوبه في المصر، أما إذا اشترط ركوبه خارج المصر أو أطلق لا يجوز لمكان الجهالة. صالحها عن عيب الغلام على أن تزوج نفسها منه لا يصح، وكان هذا إقرارا بالعيب، لأن النكاح لا يصح إلا بمال، وكان كالبائع إذا باع ثوبا منه بحصة العيب كان إقرارا منه بعيب.

۱۳۱٤۷: اشترى ثوبا فقطعه قميصا وخاطه فباعه بعد ذلك أو لم يبعه حتى اطلع على عيب به، أو كان البيع بعد ظهور العيب، ثم صالحه عن العيب على دراهم كان جائزا، وكذلك إذا صبغه بصبغ أحمر، ثم باعه أو لم يبع حتى صالحه عن العيب، ولو قطعه ولم يخطه، حتى باعه، ثم صالحه عن العيب لم يصح، والسواد بمنزلة القطع المفرد عند أبى حنيفة، وعندهما بمنزلة القطع مع الخياطة

۱۳۱٤۸ - وفي الولوالحية: ولو اشترى ثوبين كل واحد بعشرة فقبضهما شم و جد بأحدهما عيبا فصالح على أن يرده بالعيب على أن يزيده في ثمن الآخر درهما: جاز الرد، وزيادة الدرهم باطلة عند أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف:

لا يجوز شيء منه، صالحه على أن أبرأه من كل عيب فهو جائز، سمى أولم يسم، خلاف الابن أبي ليلي، وكان أبو حنيفة يحتاط في ذلك ويقول: ويكتب في صك الصلح، برئت من كل عيب سميته وعرفته، أو يثبت في الصك أنه قد باع العبد وخرج عن ملكه، ثم عاد إلى ملكه بصدقة أو ما أشبهها _ وأكثر ما في الباب أن هذا حيلة بالكذب لأن الكذب مباح لأخذ حقه ولدفع الظلم عن نفسه، كالشفيع يعلم بالبيع في حوف الليل بحيث لايمكنه الإشهاد فإذا أصبح يشهد ويقول: علمت الآن، وكذلك الصغيرة تبلغ في حوف الليل فإذا أصحبت قالت: بلغت الآن واخترت نفسي، فترخص فيه كذا هاهنا، وحيلة أخرى، أن يعلق المشترى عتقه لمخاصمة في عيب به فإذا خاصمه عتق العبد ولا يمكنه الرد ولا الرجوع بنقصان العيب. طعن بعيب في عينها، ثم صالحه البائع عن عيبها على شيء جاز، وإن لم العيب. وجعل تسمية محل العيب بمنزلة تسمية العيب.

المشترى بعيب بها فاصطلحا على أن يقبل البائع السلعة ورد عليه تسعة وأربعين المشترى بعيب بها فاصطلحا على أن يقبل البائع السلعة ورد عليه تسعة وأربعين دينارا فالرد جائز، وهل يطيب للبائع ما استفضل من الدينار؟ ينظر: إن كان البائع مقرا أن هذا العيب كان عنده على قول أبى حنيفة ومحمد لايطيب له، فيجب عليه رده على المشترى؛ وعلى قياس قول أبى يوسف لايلزمه الرد، وأما إذا كان جاحدا أن هذا العيب كان عنده إن كان عيبا لا يحدث مثله فكذلك الجواب، وإن كان عيبا يحوز أن يحدث مثله طاب الفضل للبائع بالاتفاق، وإن لم يقر ولم ينكر بل سكت فهو وما لو أنكر سواء، وكأن المشترى أحذ ثوبا وقبل منه السلعة على أن يرد الثمن كله عليه فهذا، وما لو حبس شيئا من الثمن سواء، وإن كان مكان الثوب

۱۳۱٤. أحرج البيهقي عن زيد بن ثابت: أنه كان يرى البراءة من كل عيب حائزا.
 السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب بيع البراءة ٨/ ٢٢٦ برقم: ١٠٩٣١.

وقـال الإمـام محمد بن الحسن الشيباني بلغنا عن زيد بن ثابت: أنه قال: من باع غلاما بالبراء ة فهو برئ من كل عيب. الموطأ للإمام محمد بن الحسن الشيباني، البيوع، باب بيع البراء ة/ ٣٣٧.

دراهم فإن قبض في المجلس فالحواب كما ذكرنا، وإن كان إلى أجل لايجوز على كل حال.

• ١ ٣١٥ : - اشترى ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه، ثم وجد به عيبا وأقر البائع أنه كان عنده فصالحه البائع على أن يقبل البائع الثوب و يحط المشترى من الثمن مقدار درهمين كان جائزا، و يجعل ما احتبس عند البائع من الثمن بمقابلة ما انتقص بفعل المشترى. وقال في الأصل أيضا: طعن المشترى بعيب جحده البائع في الصطلحا على أن يحط كل واحد منهما عشرة و يأخذ الأجنبي بما وراء المحطوط و رضى به الأجنبي فالبيع من الأجنبي جائز، و كان للأجنبي الخيار: إن شاء أخذ بما وراء العشرة من الثمن، وإن شاء ترك وهذه المسألة تدل على أن المشترى إذا أظهر أنه صار مغبونا على وجه لا يتغابن في مثله أنه يثبت له الخيار، وأدلة الكتب متعارضة، وظاهر الجواب أنه لاخيار له.

فله الخيار، وإذا اشترى طعاما في حفيرة، ثم علم مقداره يثبت له الخيار، وهو خيار التكشف وخيار الكمية، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: كان القاضي التكشف وخيار الكمية، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: كان القاضي الإمام يقول: الفقيه عبدالله كان يفتي بثبوت الخيار للمشترى إذا صار مغبونا، وكان يقول: هب كان في المسألة روايتان فاختار هذه الرواية رفقا بالناس. وإذا كان الشمن عشرة مثلا فاصطلحا على أن يأخذ هذا الأجنبي الثوب مثلا بثمانية وعلى أن يحط البائع الأول عن المشترى الأول درهما جاز، وصار الثوب للأجنبي بشمانية، وحط البائع الأول عن المشترى الأول درهما جائز سواء كان قبل قبض الشمن أو بعده، لما عرف أن الحط بعد قبض الثمن صحيح. وفي الولوالحية: ولو خاصمه في ضرب من العيوب نحو الشجاج والعرج فصالحه من ذلك، ثم ظهر عيب غيره: له أن يخاصمه.

۱ ۳۱۰۲: - م: اشترى ثـوبـا بـعشرة وتقابضا وسلمه المشترى إلى القصار فقصره و جاء به متخرقا فقال المشترى: لا أدرى عند القصار تخرق أو كان به عند

البائع: فاصطلحا على أن يقبل المشترى الثوب ويرد القصار عليه درهما على أن يأخذ القصار منه أجره، وعلى أن يحط البائع عن المشترى درهما: فذلك جائز، وكذلك لو كان هذا الصلح على أن يقبله البائع منه؛ قال شمس الأئمة الحلوانى: وهذا إشارة إلى أنه إذا صالحه على أن يقبله البائع ويغرم له القصار درهما ويترك المشترى له درهما أنه يحوز، قال مشايخنا: وهو غلط، إلا أن يكون تأويله: أن القصار يضمن الدرهم أو لا للمشترى، ثم المشترى يدفع ذلك إلى البائع ليقبل المبيع منه فحينئذ يحوز؛ قال شيخ الإسلام: تأويل المسألة: أن يقع الصلح على أن يقبل البائع درهما ويأخذ يقبل البائع درهما ويأخذ المشترى من القصار درهما ويعطيه المشترى آجره.

اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فصلى: اشترى من آخر جارية ووجد بها عيبا فاصطلحا على أن يدفع البائع كذا دراهم والجارية للمشترى فهو جائز، وإن اصطلحا على أن يدفع المشترى ذلك والجارية للبائع لايجوز، إلا إذا باع منه بأقل من الثمن الذي اشتراها منه بعد أن كان نقد الثمن كله.

2 • ١ ٣ ١ ٠ - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من آخر عبدا ووجد به عيبا قبل أن يقبضه وصالحه عن العيب على عبد آخر وقبضهما المشترى، ثم استحق أحد العبدين: رجع المشترى بحصة المستحق من الثمن، كأنه كان اشتراهما جميعا، ولو قبض العبد المشترى، ثم وجد به عيبا فصالحه منه على عبد ودفع الثمن، ثم استحق العبد المشترى: بطل الصلح في العبد الثاني. وفي نوادر ابن سماعة أيضا عن أبى يوسف: رجل اشترى جارية ووجد بها عيبا قبل القبض أو بعده فصالحه البائع على جارية أخرى، ثم استحقت الجارية الأولى: بطل الصلح.

• ١٣١٥ - وفي المنتقى: رجل اشترى من رجل كر حنطة بعشرة دراهم وقبض الكر، ولم يدفع الثمن، حتى وجد بالكر عيبا ينقص العشرة فأراد رده فصالحه البائع عن العيب على كر شعير بعينه: فإنه جائز، وحصة الشعير نقصان العيب، وإن كان بغير عينه ووصفه وسمى أجله فهو باطل، وكذلك إذا دفع إليه العيب، وإن كان بغير عينه ووصفه وسمى أجله فهو باطل، وكذلك إذا دفع إليه العيب.

كل الشمن، ولو دفع إليه عشر الثمن، ولم يقل هذا حصة العشر فإن الذي نقده من حميع الثمن فيثبت عشر كر الشعير ويبطل تسعة أعشار.

نوع آخر منه

1 ٣ ١ ٥ ٦ : - قال محمد في الجامع: عبد أو دابة في يد رجل أقام رجل بينة أنه باعه من ذي اليد بمائة دينار: أنه باعه من ذي اليد بألف درهم، وأقام آخر بينة أنه باعه من ذي اليد بمائة دينار: قضى القاضى بالثمنين على ذي اليد، وكذلك لو أقام كل واحد منهما بينة أن العبد عبده باعه من ذي اليد بما يدعيه من الثمن، وكذلك إذا ادعى واحد منهما النتاج لا يترجح به.

عليهما، ولكن يرده على أيهما شاء، وإذا ردع على أحدهما لايكون له على الآخر عليهما، ولكن يرده على أيهما شاء، وإذا ردع على أحدهما لايكون له على الآخر سبيل لا في الرد و لا في الرجوع بنقصان العيب، وإن لم يرده بالعيب على أحدهما حتى تعيب عند المشترى بعيب زائد لايكون له حق الرد، ولكن يرجع بنقصان العيب على أيهما شاء، إلا أن يقول الذي يريد أن يرجع عليه بنقصان، أنا أقبله كذلك، فحينئذ يرده عليه، فإن أبي أن يرده وأعطاه النقصان كان للمشترى أن يرجع على الآخر بنقصان العيب.

۱۳۱۵۸:- ولـو مـات العبد، ثم اطلع على عيب قديم رجع بنقصان العيب عليهما إن شاء، ولو قطعت يد العبد عند المشتري وأخذ المشتري أرشها، ثم وجد

۱۳۱۰ - قول المصنف: "وإن لم يرده بالعيب على أحدهما" أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم في الرجل يشترى عبدا به عيب، فيحدث عند المشترى عيبا، قال: يردّ الداء بدائه، وإذا حدث به حدث به حدث فهو من مال المشترى، ويرد البائع فضل مابين الصحة والداء، قال: وقال الحكم: ردها وردّ الحدث. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب العيب يحدث عند المشترى، وكيف إن كان يعرف أنه قديم؟ ٨/ ١٥٧ برقم: ١٤٧٠٣.

١٣١٥ - أخرج عبد الرزاق عن الزهرى في العهدة بعد الموت، قال: ينقص عنه بقدر العيب. مصنف عبد الزراق، البيوع، باب العهدة بعد الموت و العتق ٨/ ١٦٣ لبرقم: ٤٧٤ ١.

به عيبا قديما كان له أن يرجع بالنقصان عليهما، فإن قال أحدهما: أنا أقبله كذلك، ليبس له ذلك، فإن باعه المشترى بعد ذلك لا يبطل حق الرجوع بنقصان العيب، بخلاف ما إذا وجد به عيبا، وتعيب عنده بعيب زائد، ثم باعه المشترى فإنه يبطل حق الرجوع بنقصان العيب. فإن أقام أحدهما البينة أنه عبده باعه من ذى اليد يوم الخميس بألف درهم وأقام الآخر بينة أنه عبده باعه من ذى اليد يوم الجمعة بمائة دينار قضى بثمنين، فإن وجد به عيبا رده على الثانى، وكذلك لو تعذر الرد بالعيب يرجع بنقصان العيب على الثانى دون الأول.

نوع آخر: في الوصى والوكيل والمريض

ولم ينقد الثمن حتى مات وأوصى إلى رجل ولا مال له سوى العبد وعليه دين ألف درهم سوى الثمن حتى مات وأوصى إلى رجل ولا مال له سوى العبد وعليه دين ألف درهم سوى الثمن فوجد الوصى بالعبد عيبا فرده بالعيب بغير قضاء قاض فرده جائز، وليس للغريم نقضه، ويرجع الوصى على البائع فيأخذ منه نصف الثمن، ويدفعه إلى الغريم الآخر، والوصى هو الذى يلى ذلك، ولو أن البائع لم يقبل هذا العبد من الوصى حتى خاصمه إلى القاضى: فإن كان القاضى علم بدين الغريم الآخر لايرده بل يبيعه ويقسم الثمن بينهما ولا يصل الغريم إلى شيء ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضى و لا بعده، وإن لم يعلم القاضى بدين الغريم وخاصم الوصى البائع في العيب رده بالعيب على البائع، ويبطل الثمن الذى للبائع على المردود عليه: إن شاء على المردود عليه: إن شاء نقض الرد وضمن الغريم الآخر بينة على دينه خير البائع المردود عليه: إن شاء أمضى الرد وضمن الغريم الآخر نصف ثمن العبد فيصير الثمن بينهما نصفين، وإن

۱۳۱٦٠ - ولو أن رجلا اشترى العبد في صحته بألف درهم وقبضه ولم ينقد الثمن، حتى مرض وعليه دين ألف درهم فو جد بالعبد عيبا فرده بغير قضاء أو استقال البائع البيع فأقاله: فإن برئ م مرضه فجميع ما صنع صحيح، وإن لم

يبرأ من مرضه ومات منه وقيمة العبد مثل الثمن أو أقل منه ولا مال له غيره كان الحواب فيه كالحواب في الوصى، وفي الذخيرة: ولو لم يقبل البائع العبد، حتى خاصم المشترى البائع إلى القاضى في العيب في مرض المشترى فالقاضى يرد العقد عليه، سواء علم بدين الغريم الآخر أو لم يعلم، بخلاف مسألة الوصى فإنه إذا خاصم البائع في العيب إلى القاضى وعلم القاضى بدين الغريم الآخر فالوصى لايرده. م: فإن مات المشترى من مرضه بعد مارد عليه فالحواب فيه كالحواب في الوصى إذا رده بالعيب بقضاء ولم يعلم القاضى بدين الغريم الآخر، وفي الذخيرة: إلا في خصلة: أن هنا متى كانت قيمة العبد أكثر من الثمن فإنه لايخير المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين. م: ولو قال المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين. م: ولو قال المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين. م: ولو قال المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين. م: ولو قال المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين. م: ولو قال المردود عليه بل ينقض الرد ويباع العبد ويقسم ثمنه بينهما نصفين له ذلك، وفي يخير المردود عليه بل ينعير المردود عليه بل ينقب القيمة حتى تزول المحاباة لم يكن له ذلك، وفي

۱۳۱٦۱: وإذا أمر الرجل رجلا ببيع عبد له فباعه الوكيل وسلمه وقبض الشمن من المشترى أو لم يقبض حتى وجد المشترى بالعبد عيبا وخاصم الوكيل في العيب فقبله الوكيل بغير قضاء: فإن كان ذلك عيبا يحدث مثله من وقت البيع يلزم الوكيل دون الموكل ولا يكون للوكيل أن يخاصم الموكل، وإن كان عيبا لايحدث مثله في تلك المدة ذكره في بيوع الأصل أنه يلزم الموكل.

بالعيب، فإذا رد عليه بالعيب بعد القبض فهو على و جهين: إن رد عليه برضا والعيب بالعيب، فإذا رد عليه بالعيب بعد القبض فهو على و جهين: إن رد عليه برضا والعيب مما يحدث مثله يلزم الوكيل باتفاق الروايات و لا يكون له مخاصمة الموكل كأن الوكيل اشتراه ثانيا من المشترى، وإن كان عيبا لايحدث مثله في مدة البيع ذكر في بيوع الأصل أنه يلزم الموكل، وإن كان الرد بقضاء فهو على ثلاثة أو جه: إن كان الرد ببينة قامت على الوكيل بالعيب والعيب مما يحدث مثله في مدة البيع لزم الموكل، وإن كان الرد بينة قامت على الموكل بالعيب والعيب عما يحدث مثله في مدة البيع لزم الموكل، وإن كان الرد بإقرار الوكيل مع الموكل، وإن كان الرد بإقرار الوكيل مع الموكل على الموكل على

خصومته فإن أقام بينة أن هذا العيب كان عند الموكل رده عليه، وإن لم يكن له بينة فله أن يحلف الموكل، فإن نكل رده عليه، وإن حلف لزم الوكيل وهذا كله إذا كان عيبا يحدث مثله في مدة البيع فالقاضي يرده من غير بينة وإقرار ويمين ويكون ذلك ردا على الموكل. وهذا كله إذا كان الوكيل حرا بالغا، فأما إذا كان مكاتبا أو عبدا مأوذنا فالخصومة في الرد بالعيب معهما، ولا يرجعان على الموكل، ولكن يباع المأذون فيه ويلزم الدين المكاتب، فإن كان الوكيل صبيا محجورا أو عبدا محجورا فلا خصومة مع الموكل.

1 ٣١٦٣: وذكر محمد في الحامع الكبير: أن من أمر عبد غيره بأن يشترى نفسه للآمر من مولاه بألف درهم فقال نعم، فأتى مولاه وقال: بعنى نفسى لفلان بألف درهم، ففعل فهو للآمر فإن و جد الآمر بالعبد عيبا وأراد خصومة البائع: فإن كان ذلك العيب معلوما للعبد يوم اشترى نفسه لم يكن له الرد به، وإن لم يكن العبد عالما بذلك فله الرد، والذي يلى الخصومة في ذلك العبد.

ونقد الوكيل البائع الثمن، وقبض العبد واطلع على عيب به فما دام العبد في يد الوكيل البائع الثمن، وقبض العبد واطلع على عيب به فما دام العبد في يد الوكيل رده على البائع من غير استطلاع رأى الموكل، فإن كان قد سلم العبد إلى الآمر لايرده من غير استطلاع رأى الموكل، ومتى كان العبد في يد الوكيل، وأراد الوكيل الرد وادعى البائع رضا الآمر بهذا العيب: فإن أقام على ذلك بينة قبلت بينته وامتنع الرد وإن لم يكن له بينة وأراد استحلاف الوكيل ليس له ذلك؛ بخلاف ما إذا ادعى على الوكيل، أنك رضت بالعيب، وأراد استحلاف الوكيل حيث يكون له ذلك. وإذا لم يستحلف الوكيل ورد الوكيل العبد على البائع، ثم حضر الموكل وادعى الرضا، وأراد استرداد العبد من يد البائع فله ذلك. ولو كان مكان الوكيل بالشراء وكيلا بالخصومة فادعى البائع أن المشترى رضى بهذا العيب فالوكيل لايملك رده، حتى يحضر الموكل فيحلف.

١٣١٦٥ - وفي اليتيمة: سئل الوبري عن امرأة وكلت حالها ببيع دراها،

ثم قالت لأختها في مجلس آخر: أنت مسلطة فيها، وهي تعلم ثمنها لايصح بيع أختها دون رضا خالها؟ فقال: إن كانت أرادت لاتبيعيها إلا بأن نقد هو الثمن، لاتملك بيعا وحدها. وسئل أيضا عن وكيل بشراء جارية بثمن معلوم وزاد الوكيل دينارا على ما قدره الوكيل لمن تكون الحارية؟ فقال: للمشترى: قيل له: لو أن الوكيل سئل بعد ذلك فقال: اشتريتها لموكلي بكذا دينارا، هل يكون ذلك إقرار منه لموكله مع أنه خالفه بأن زاد في الثمن؟ فقال: إقراره نافذ عليه، فإذا ادعى بعد ذلك أنه اشتراها بأكثر لم يصدق.

واشتغل عنه ساعة حتى ذهب به وتوارى و لا يؤخذ أيضمن أم لا؟ فقال: يجب أن يضمن. الوكيل بالبيع إذا باع من رجل والموكل باع من رجل وقعا معا عند أبى يضمن. الوكيل بالبيع إذا باع من رجل والموكل باع من رجل وقعا معا عند أبى حنيفة بيع الموكل أولى، وعندهما بيعهما سواء، ويكون بيع كل واحد منهمافى النصف، ويخير المشترى: إن شاء أحذ النصف بنصف الثمن، وإن شاء ترك؛ وقيل: على قول محمد تصرف الوكيل وتصرف الموكل سواء إذا لم يكن تصرف أحدهما بقضاء، فإن كان تصرف أحدهما بقضاء فالنقض أولى.

التوكيل، وعلى هذا الخنزير، وعندهما لايصح التوكيل فيهما، ثم في التوكيل التوكيل بشراء الخمر يملك الخمر ويخللها وعليه الثمن ويدفعه إلى الموكل، وفي التوكيل بشراء الخمر يملك الخمر ويخللها وعليه الثمن ويدفعه إلى الموكل، وفي التوكيل بالبيع يملك الثمن لأنه صح بيع الوكيل يتصدق به. ولو وكل مسلم ذميا بشراء عبد بخمر مقدرة فاشترى صح عند أبى حنيفة، فيأخذ الوكيل بما سمى من الخمر ويرجع على الموكل، وعند محمد يقع العقد للموكل بوصف الفساد كما لو

التهانوى عن سويد بن غفلة: أن بالالا قال لعنماني التهانوى عن سويد بن غفلة: أن بالالا قال لعمر بن الخطاب_ رضى الله عنه_ إن مالك يأحذون الخمر والخنازير في الخراج، فقال: لا تأخذوها منهم، ولكن ولوهم بيعها، و خذوا أنتم من الثمن. علاء السنن البيوع، باب حرمة بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام ١٤/ ١٣٤.

اشترى الموكل بنفسه، فيحب عليه قيمة العبد، وعند أبى يوسف يقع الشراء للوكيل صحيحا. ولو اشترى عبد كافر مأذون خمرا أو باع: صح إجماعا، وكذا لو قبل خمرا وهبت له صح، وكذا لو كان محجورا، ولو وكل محرم غيره ببيع صيده فهو كما لو وكل مسلم ذميا بشراء خمر، اختلافا وتعليلا. ولو وهب كافر لمسلم خمرا وأقام المسلم كافرا بقبول هبتها أو بقبضها: لايصح، وكذا لو أمر كافرا بكتابة عبده بخمر: لايصح.

۱۳۱٦۸ - وفى الخانية: الوكيل بشراء شيء بعينه إذا اشترى، ثم قال: اشتريت ذلك لنفسى، فصدقه الموكل: كان مشتريا للموكل. رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم ليشترى له بها ثوبا قد سماه فأنفق الوكيل على نفسه دراهم الموكل فاشترى ثوبا للآمر بدراهم نفسه: كان الثوب للمشترى لا للآمر، ولو اشترى ثوبا للآمر و نقد الثمن من مال نفسه وأمسك دراهم الآمر: كان الثوب للآمر: ويطيب له دراهم الموكل استحسانا.

9 1 7 1 7 1: - الوكيل بالشراء إذا أخذ السلعة على سوم الشراء فأراه الموكل فلم يرض ورد السلعة على الوكيل فهلكت عند الوكيل قبل أن يردها إلى البائع: ضمن الوكيل قيمة السلعة للبائع، فلا يرجع بها على الموكل إذا لم يكن الموكل أمره بالأخذ على سوم الشراء والأمر بالشراء لايكون أمرا بالأخذ على سوم الشراء، وإن كان الآمر أمره بالأخذ على سوم الشراء فهلكت عند الوكيل: كان للوكيل أن يرجع بها على الموكل.

١٣١٧٠ - وفي الوقاية: ولو قال: بع عبدك من زيد بألف على أنى ضامن كذا من الثمن سواء الألف أو الزيادة، أحذ الألف من زيد والزيادة، ولو لم يقل: من الثمن فالألف على زيد ولا شيء عليه.

۱۳۱۷۱: رجل أمر تلميذه أن يبيع الأمتعة ويدفع الثمن إلى فلان فباع فأمسك الشمن حتى هلك: لا يضمن بتأخير الأداء. رجل دفع إلى رجل عشرين درهما ليشترى بها أضحية فاشترى بخمسة وعشرين لايلزم الآمر، وإن اشتراها بتسعة عشر وإنها تساوى عشرين: لزم الآمر، وإن كانت لاتساوى: لايلزم.

بأحد عشر وأخبر الآمر بذلك فقال له الآمر: خذ درهما آخر، ودفع إليه الدراهم بأحد عشر وأخبر الآمر بذلك فقال له الآمر: خذ درهما آخر، ودفع إليه الدراهم وأخذ الثوب وافترقا: كان الثوب للآمر، وينعقد البيع بينهما بالتعاطى. رجل يده ثوب فقال: وكلنى فلان ببيعه وأن لاأنقص من عشرة دراهم، فطلب منه إنسان بتسعة واشتراه: فإن وقع فى قلب المشترى أن الوكيل إنما قال ذلك ليروجه بعشرة وسع للمشترى أن يشتريه بتسعة، وإذا لم يقع لايسعه. رجل وكل رجلا بأن يشترى له عبد فلان بألف درهم فقطعت يد العبد، ثم اشتراه: لا يحوز، ولو وكله بشراء عبد لغير عينه فاشترى عبدا فقطعت يده: جاز على الآمر إذا اشترى ابمثل قيمته. رجل باع عبده، ثم أمر إنسانا أن يشترى له عبدا فاشترى الوكيل بمثل قيمته. رجل باع عبده، ثم أمر إنسانا أن يشترى له عبدا فاشترى الوكيل ذلك العبد: لا يحوز على الآمر.

نوع آخر منه

المشترى الآخر وجد به عيبا ورده على المشترى الأول، فهذا على وجهين: الأول: المشترى الآخر وجد به عيبا ورده على المشترى الأول، فهذا على وجهين: الأول: أن يكون الرد منه قبل القبض وفي هذا الوجه للمشترى الأول أن يرده على البائع الأول سواء كان الرد بقضاء أو بغير قضاء، وإن كان الرد من المشترى الثاني بعد القبض، إن كان الرد برضا المشترى الأول من غير قضاء فالمشترى الأول لايرده على بائعه.

الدينار وباعه من ثالث فو جد الآخر به عيبا فرده على الأوسط بغير قضاء: كان للأوسط أن يرده على الأول، ولا يشبه هذا العروض، وقد مرت المسألة من قبل، للأوسط أن يرده على الأول، ولا يشبه هذا العروض، وقد مرت المسألة من قبل، وهذا إذا كان عيبا يحدث مثله في مدة البيع الثاني، فأما إذا كان عيبا لا يحدث مثله في مدة البيوع والإقرار يرد على بائعه وعلى رواية الجامعين والمأذون والوكالة لايرد على بائعه، وإن كان الرد بقضاء قاض فهو على ثلاثة أو جه: فإن كان الرد بالبينة كان للمشترى الأول أن يرد على بائعه إذا ثبت أن

العيب كان عند بائعه والرد بالبينة فسخ في حقهما وفي حق الثالث إذا ليس فيه البيع وهو التمليك بالتراضى فصار كأنه لم يبع، وإن حصل لارد بنكوله أو بإقراره بقضاء القاضى بأن أقر بالعيب أولا، ثم أبي القبول فكذلك الجواب عند علمائنا: يرده على البائع الأول، قال بعض مشايخنا: وهذا الجواب الذي ذكر في فصل البينة والنكول مستقيم إذا لم يجحد المشترى الأول أن هذا العيب كان عنده بل سكت فإن البينة على الساكت مسموعة والساكت يستحلف أيضا، فأما إذا جحد الأول أن هذا العيب كان عنده ورد عليه بالنكول أو بالبينة فعلى قول محمد ليس له أن يخاصم البائع الأول لمكان التناقض وعلى قول أبي يوسف له ذلك، وعامتهم على أن الجواب في فصل الإقرار هكذا: إن سبق منه جحود نصا بأن قال: بعته وما به هذا العيب، وإنما حدث عندك: ثم أقر به بعد ذلك، وأبي القبول فرده عليه القاضي: لايكون له مخاصمة بائعه عند محمد.

۱۳۱۷٥ - وذكر في المنتقى: إذا اشترى عبدا وقبضه، ثم باعه من آخر فو جد به عيبا وأراد أن يرده على بائعه بالعيب فقال البائع: هذا العيب حدث عندك، فاستحلف القاضى البائع فأبى أن يحلف فرده عليه قال: له أن يرده على بائعه، أى له أن يخاصم مائعه فيه، ولو أقر بالعيب فرد عليه بإقراره لم يكن له أن يخاصم مع بائعه فيه؛ ذكر المسألة مطلقا من غير فصل.

۱۳۱۷٦: وفى نوادر هشام عن محمد فى رجل اشترى من آخر دارا وقبضها، ثم ردها بعيب بغير قضاء قال: كان أبو حنيفة يقول مرة: كل شيء لو ارتفع به إلى القاضى يقضى به ففعله هذا دون القاضى حقه فيه فيرجع على بائعه الأول ولو وهبها وسلمها، ثم رجع فى الهبة بقضاء أو بغير قضاء فله أن يردها على بائعه.

الله: أن عبد الله بن عمر باع غلاما له بن عبد الله: أن عبد الله بن عمر باع غلاما له بن ما نحمر باع غلاما له بن ما نحم و باع ما بشمان مائة درهم و باع بالبراء - ق فقال الذي ابتاعة لعبد الله بن عمر: بالغلام داء لم تسمه لي، فاختصما إلى عثمان بن عفان، فقال الرجل: باعني عبدا و به داء لم يسمه، وقال عبدالله: بعته بالبراء - ق فقضي عثمان بن عفان على عبدالله بن عمر أن يحلف له، لقد باعه العبد و ما به داء يعلمه، فأبي عبدالله أن يحلف و ارتجع العبد فصح عنده، فباعه عبدالله بعد ذلك بألف و خمسمائة درهم. الموطأ للأمام مالك، البيوع، ٤/ باب العيب في الرقيق/ ٣٩٠ برقم: ٤.

وباعها من غيره فظهر بها عيب عند المشترى الآخر والعيب مما يحدث مثله فجاء بها المشترى الأول: بعتها منك وما كان به به إلى المشترى الأول: بعتها منك وما كان به هذا العيب، وإنما حدث عندك، وأقام المشترى الأول بينة أن هذا العيب كان بها عند البائع الأول فردها القاضى على المشترى الأول: فللأول أن يردها بذلك العيب على البائع الأول عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وقال محمد: لايردها، هذا إذا أقام المشترى الأول، فأما إذا أقام بينة أن هذا العيب كان عند البائع الأول، فأما إذا أقام بينة أن هذا العيب كان عند المشترى الأول عند أبى معالي الأول د كر في إقرار الأصل أنه ليس للمشترى الأول مخاصمة بائعه بالإجماع.

السان القبض، ثم افترقا، ثم رأى المشترى بالدار عيبا فله أن يردها على بائعها، وإن لم يتفرقا حتى ناقض التسليم فليس له أن يردها على بائعها، وهذا يجب أن يكون على يتفرقا حتى ناقض التسليم فليس له أن يردها على بائعها، وهذا يجب أن يكون على قول محمد، لأن بيع العقار قبل القبض عنده لا يجوز، فلا يمكن أن تجعل هذه المناقضة في حق البائع الأول بيعا جديدا.

نوع آخر

9 ١٣١٧٩: - قال محمد في الجامع: رجل اشترى من آخر عبدا بألف درهم وقبضه، ثم باعه من آخر بمائة دينار وتقابضا، ثم إن المشترى الآخر لقى بائعه وزاد في الشمن خمسين دينارا حتى صحت الزيادة و دفع المشترى الزيادة إلى البائع، ثم وحد المشترى بالعبد عيبا فرده على البائع بقضاء قاض: استرد الثمن والزيادة جميعا و كان للمشترى الأول أن يرده على بائعه، وإن كان المشترى الآخر لم يزده في الشمن شيئا ولكنهما التقيا فجددا العقد بينهما بألفى درهم صح وانتقض البيع لاأول بطريق الاقتضاء كأنهما تقايلا، ثم تعاقدا، فإن و جد المشترى الثاني بالعبد عيبا فرده لم يكن لبائعه أن يرده على بائعه الأول، وكذا لو كان المشترى الثاني زاد

فى الشمن عرضا بعينه، ثم وجد بالعبد عيبا ورده على المشترى الأول بقضاء رده المشترى على البائع الأول ولو لم يجد المشترى الثانى بالعبد عيبا لكنه هلك العرض قبل أن يقبض البائع الثانى وقيمة العرض خمسون دينارا فإنه ينتقض العقد فى ثلث العبد ويعود ذلك الثلث إلى البائع الثانى، فإن وجد المشترى الثانى بعد ذلك بالعبد عيبا رد اللثلثين الباقيين على البائع الثانى بقضاء فإن للبائع الثانى أن يرد العبد على البائع الأول بذلك العيب، ولو كان لم يهلك العرض، ولكن أقاله البيع فى ثلث العبد، ثم وجد المشترى الثانى عيبا فرده على بائعه وهو المشترى الأول: ليس للمشترى الأول أن يرده على بائعه.

نوع آخر منه

١٣١٨٠- رجل اشتري من آخر عبدا بألف درهم و تقابضا و باعه من آخر فححد المشتري الآخر البيع فخاصمه المشتري الأول إلى القاضي ولم يكن له بينة فحلف القاضي المشتري الآخر فحلف وعزم المشترى الأول على ترك الخصومة، تُم وجد به عيبا كان عند البائع الأول فأراد رده على البائع الأول واحتج عليه البائع الأول بدعواه البيع من المشترى الثاني: فالقاضي يرده عليه ولا يبطل حقه بدعواه البيع من الثاني، إلا أن المشترى متى علم أنه صادق في دعوى البيع لايسعه الرد فيما بينه وبين اللَّه تعالى، إلا إذا عزم أن لايخاصم الثاني إذا و جد بينة يوما من الدهر فحينئذ يسعه الرد فيما بينه وبين الله تعالى. قالوا: وهذا إذا عزم المشترى الأول على ترك الخصومة بعد ماحلف الثاني، فأما إذا عزم على ترك الخصومة قبل حلف الشاني فليس له أن يخاصم بائعه، وإن صدقه المشتري الآخر في الشراء وتصادقا أن البيع بينهما كان تلجأةً وسمعة فرد على المشترى الأول، ثم و جد المشترى الأول بالعبد عيبا: كان له أن يرده على بائعه، وكذلك لو اتفقا على أنهما كانا بالخيار في هـذا البيع أو عـلـي أن فـلانا منهما كان بالخيار فرد صاحب الخيار، رده المشتري الأول على بائعه، وكذلك لو اتفقا على أن المشترى الثاني لم يرده بعيب ورده بخيار الرؤية فللمشترى الأول أن يرده على بائعه، وكذلك إذا اتفقا على أن البيع الثانى كان بألف درهم إلى العطاء فرد البيع الثانى فللمشترى الأول أن يرده على بائعه. ولو تصادق المشترى الأول، والثانى على جريان بيع كان بينهما، ثم خير أحدهما صاحبه ثلاثة أيام ولياليها جاز، وقد مر هذا في فصل الخيار وهو: أن من شرط له الخيار في هذه الصورة نقض البيع لم يكن للمشترى الأول أن يرد على بائعه بحكم العيب، ولو لم يخير أحدهما صاحبه بالفسخ، ولكن وجد المشترى بالعبد عيبا ورده على المشترى الأول فأراد المشترى الأول مع المشترى الأول فقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه قبل هذا، ولو أن المشترى الأول مع المشترى الثانى أقر بالبيع الثانى عند القاضى، ثم و جحد البيع، وأنكر أن يكونا أقر عنده بشيء: جعل القاضى جحود هما فسخا للعقد، فإن أراد المشترى الأول بعد ذلك الرد على بائعه لم يكن له ذلك، وكان بمنزلة الإقالة، حتى لو أراد المشترى الآخر لم يصح إمساك العبد بعد ذلك ليس له ذلك، وكذلك لو أعتقه المشترى الآخر لم يصح إعتاقه، ولو أعتقه المشترى الأول صح إعتاقه.

۱۳۱۸۱: - رجل اشترى عبدا وقبضه ووجد به عيبا فأراد أن يرده فأقام البائع بينة أن المشترى أقر أنه باعه من فلان: قبلت بينته، ولم يكن للمشترى أن يرده، سواء كان فلان حاضرا أو غائبا، ولو كان البائع أقام بينة أن المشترى باع هذا العبد من هذا الرجل وهو حاضر لكنهما يجحدان البيع والشراء لم يرده المشترى الأول. وفي الذعيرة:

ا ۱۳۱۸: أخرج ابن أبي شيبة عن عامر في الرجل يشترى السلعة فيرى بها العيب، ثم يعرضها على البيع، قال: ليس له أن يردها. وأخرج أيضا عن شريح قال: إذا عرض الرجل السلعة على البيع بعد مايرى الداء جازت عليه. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يشترى السلعة فيجد بها عيبا ١١/ ٢٨١ برقم: ٢٣٧٠ - ٢٣٧٠.

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات

١٣١٨٢: - إذا قال المشتري: وجدت المبيع معيبا، لايجبر على أداء الشمن، ولكن يقيم المشتري البينة على ماادعي ويحلف البائع، فإن قال المشترى: شهودي عيب فأمهلني حتى يحضر شهودي أو آتيك بكتاب حكم، فالقاضي لايلتفت إليه ويحلف البائع، فإن حلف أمر المشتري بأداء الثمن، وإن أبي أن يحلف ينتظر حضور الشهود، وفي بيوع الحامع الصغير: وكذلك المديون إذا ادعى إيفاء الدين_ وفي شرح عصام: يرد أن القاضي يأمر المديون بإقامة البينة أو يحلف رب الدين، فإن حلف يحبر المديون على الإيفاء_ والله أعلم.

الفصل السادس عشر في بيع المرابحة والتولية والوضيعة

١٣١٨٣: المرابحة: بيع بمثل الثمن الأول والزيادة، والتولية: بيع بمثل الثمن الأول من غير زيادة، والوضيعة بمثل الأول مع نقصان معلوم، وفي الحامع الصغير العتابي: والمساومة: بيع مطلقا بأي ثمن شاءم: والكل جائز، وفي الفتاوي العتابية: ولو باعه مرابحة أو تولية، ولم يذكر الثمن الأول فهو فاسد، فإن أعلمه في المجلس جاز، وللمشترى الخيار، وإن افترقا قبل العلم لم يجز، والخيانة فيه بمنزلة العيب.

١٣١٨٤ - م: قال محمد: إذا اشترى شيئا فباعه مرابحة فإن كان البدل في العقد الأول من ذوات الأمثال، وفي الكافي: كالمكيلات والموزونات، م: جاز بيعه مرابحة، سواء جعل الربح من جنس رأس المال أو من غيره إذا كان معلوما يجوز الشراء به وإن لم يكن البدل في العقد الأول من ذوات الأمثال، وفي الكافي: بأن يكون عبدا أو ثوبا، م: فباعه مرابحة ممن لايملك ذلك البدل فالبيع باطل، وإن كان يملكه فهو على وجهين: إن باعه بربح درهم أو شيء من المكيلات جاز العقد، وإن باعه بربح ده يازده فالبيع باطل.

٥ / ٣١ /:- وفي السغناقي: وصورته: رجل باع عبدا بثوب وملك ذلك

٣١٨٣: أخرج البيه قي عن أبي بحر عن شيخ لهم، قال: رأيت على على رضى الله عنه إزارا غليظا، قال: اشتريت بخسمة دراهم، فمن أربحني فيه درهما بعته إياه. السنن الكبري للبيهقي، البيوع، باب المرابحة ٨/ ٢٢٩ برقم: ١٠٩٤٤.

قول المصنف: "والتولية بيع الخ" أخرج البخاري عن عائشة حديثا طويلا طرفه هذا: قال أبو بكر: فخذ بأبي أنت يارسول الله إحدى راحلتيّ هاتين، قال رسول الله صلى الله و سلم بالثمن الحديث. صحيح البخاري، مناقب الأنصار، باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه إلى المدينة ١/ ٥٥٣ برقم: ٣٧٦٧ ف: ٩٠٠٥. ونقل في إعلاء السنن: وذكره ابن إسحاق في السيرة: فـقـال رسـول الله صلى الله عليه و سلم: لا أركب بعيرا ليس لي، قال: فهي لك يارسول الله! قال: لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به، قال: كذا وكذا، قال: قد أحذتها بذلك، الحديث. إعلاء السنن، البيوع، باب التولية والمرابحة ١٤ / ٢٥٧ برقم: ٩٩ ٤٦.

الثوب غيره بسبب من الأسباب، وذلك الذى فى يده الثوب يشترى هذا العبد بذلك الثوب عيره بسبب من الأسباب، وذلك الذى موصوف جاز، وكان البائع الذى يبيع مرابحة هو المشترى الأول الذى اشترى عبدا، وبيع المرابحة هنا جائز، وإن لم يكن الثمن وهو الثوب من ذوات الأمثال؛ لأنه يقدر على تسليم ما التزم وهو الثوب الذى هو الثمن الأول بعينه لهذا العبد وقادر على تسليم ربح درهم؛ وليست المرابحة إلا نقل ما ملكه بالعقد الأول مع زيادة ربح.

من الذى لا يملك الثوب أو ممن يملكه، لأن هذا اللفظ وهو ربح ده زياده، إنما يستعمل فيما إذا قام له السلعة بعشرة يبيعها بإحدى عشر من جنس ذلك الثمن الذى اشترى السلعة به، والشمن هنا وهو الثوب ليس من ذوات الأمثال بل من ذوات القيم، فيصير بائع العبد حينئذ بائعا للعبد بذلك الثوب وبجزء من أحد عشر جزءا من الثوب، ولكن الحادى عشر لا نعرفه إلا بالقيمة وهى مجهولة فلا يجوز، وهذا المعنى يشتمل مالك الثوب وغيره، ومعنى قوله: بربح ده يادزه، أى بربح مقدار درهم على عشرة، فإن كان الثمن الأول عشرين كان الربح بزيادة درهمين، فإن كان الثمن الأول عشرين كان الربح بزيادة درهمين، فإن كان الربح ثلاثة دراهم.

والحوارى والحيوانات و نحوها لا يصح بيعها مرابحة و لا تولية إلا في موضعين، (١) والحدها: أن يبيع ممن له العوض بعينه، (٢) والثاني: إذا باعه من غيره بذلك العوض بعينه فبلغه الخبر فأجازه، فإن البيع جائز ويرجع صاحبه على المشترى بقيمة ذلك، هذا إذا كان قد اشتراه ممن تقبل شهادته له كالأخ والعم والخال و سائر الأجانب،

۱ ۲ ۱ ۳ ۱ ۲ - أخرج البيه قى عن عبيد الله بن أبى زياد، أو يزيد سمع ابن عباس ينهى عن بيع ده يازده، أو ده دوازده، وقال: إنما هو بيع الأعاجم. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب المرابحة ٨/ ٢٢٩ برقم: ١٠٩٤، مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى بيع ده دوازده / ٢٠٩ برقم: ٢١٩٩٨.

وأما إذا اشتراه ممن لاتقبل شهادته له كما إذا اشتراه من أبويه أو ولده أو امرأته أو غيرهم ممن لاتقبل شهادتهم له لايجوز بيعه مرابحة وتولية، حتى يخبر المشترى بالشراء من هؤلاء، فإن باعه ولم يخبره بذلك فالمشترى بالخيار: إن شاء رضى بحملة الثمن، وإن شاء فسخ البيع؛ وقال أبو يوسف ومحمد: حاز له أن يبيع مااشترى من هؤلاء مرابحة وتولية من غير أن يخبره كما في سائر الأجانب، وفي الوالوالحية: وعلى هذا الاختلاف إذا اشترى مساومة، فعلى قول أبي حنيفة لايبيعه مرابحة من غير بيان، وعلى قولهما يبيعه.

۱۳۱۸۸ - ولو اشترى ثوبا بعشرة فأعطى بها دينارا أو ثوبا فرأس المال عشرة، حتى لو باعه مرابحة لزم المشترى الثانى عشرة لا مانقد المشترى الأول. ولو اشترى ثوبا بعشرة خلاف نقد البلد فباعه بربح درهم فالعشرة والربح مثل مانقد، ولو نسب الربح إلى جنس المال، فقال: أبيعك بربح ده يازده، فالربح من جنس الثمن.

۹ ۱ ۳ ۱ ۸ ۹ :- وفى المنتقى: باع من رجل متاعا مرابحة فأخبر أن رأس ماله مائة دينار، فلما أراد أن يدفع الثمن، قال: اشتريت بدنانير شامية، والبيع ببغداد؟ قال: ليس له إلا نقد بغداد، وإن أقام بينة أن رأس ماله مائة دينار شامية قبلت بينته، ويكون المشترى بالخيار فيما رواه ابن سماعة عن محمد.

ولم يبين أنه اشتراه بنقد نيسابور فقال ببلخ، قام على هذا المتاع بكذا فأبيعه بربح ولم يبين أنه اشتراه بنقد نيسابور فقال ببلخ، قام على هذا المتاع بكذا فأبيعه بربح مائة درهم أو بربح ده يازده، فإن الربح ورأس المال على نقد بلخ، إلا أن يصدق المشترى أنه نقد بنيسابور وتقدم بلخ، وإذا كان نقد نيسابور دون نقد بلخ في الوزن والحودة، فقال: قام على بكذا، ولم يبين أنه نقد نيسابور وأربح فيه ربحا كان رأس المال والربح على نقد نيسابور، وإن كان نقد نيسابور أكثر وزنا وأحود من نقد بلخ ولا يعلم المشترى بذلك فاشتراه على أنه نقد نيسابور وهو ببلخ، ثم علم أن نقد نيسابور أكثر وزنا وأجود من نقد بلخ، فللمشترى الخيار: إن شاء أخذ، وإن

شاء ترك. وفي الملتقط: ولو اشترى بإناء من فضة أو ذهب لايبيع مرابحة، ولو اشترى بنقرة فضة يبيع مرابحة.

۱۳۱۹۱:- وفى الواقعات: رجل اشترى متاعا بألف ببخارى، وباع بسمرقند بربح مائة فرأس المال نقد بخارى، والربح نقد سمرقند، وإن باع ده يازده فهما جميعا على نقد بخارى.

قال أبو حنيفة: يحط قدر النجانة في التولية، ويخير في المرابحة، أو التولية قال أبو حنيفة: يحط قدر النجانة في التولية، ويخير في المرابحة: إن شاء أخذ بجميع المذكور، وإن شاء ترك، وفي المضمرات: يريد به إذا كان بحال يحتمل الفسخ؛ م: وقال أبو يوسف: يحط النجانة في التولية، وفي المرابحة يحط النجانة وحصتها من الربح، وقال محمد: يثبت له النجار في الموضعين: فإن شاء أخذ بجميع الثمن، وإن شاء ترك.

9 1 1 1 1 :- وفي شرح الطحاوى: وصورة المسألة: أن الرجل إذا اشترى شيئا بتسعة دراهم وقبضه، ثم قال الرجل: اشتريت بعشرة دراهم فوليتك بما اشتريت، أو باعه مرابحة بربح ده يازده؟ قال أبو يوسف: فيهما جميعا قولا واحدا، لأنه ليس للمشترى خيار فسخ العقد، سواء كان المعقود عليه قابلا لحمل الفسخ أو لم يكن، ويلزمه البيع، ولكنه يرجع في التولية بالخيانة وهو درهم، وفي المرابحة

ا ۱ ۳۱۹ : - أخرج عبد الرزاق عن الثورى في الذي يبتاع السلعة بدنانير كوفية، ثم حاء الشام، فقيل: بكم أخذتها؟ فقال: بكذا وكذا، فقيل: لك ربح خمسة، قال: فله رأس المال الذي ابتاع به كوفية، وله الربح شامية. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى بمكان فيحمله إلى مكان الخ ٨/ ٢٣١ برقم: ٢٥٠٠٢.

7 ٩ ١ ٣ ١ ٢: أخرج عبد الرزاق عن الشورى: في رجل اشترى متاعا نظرة، ثم باعه مرابحة، ثم اطلع على ذلك، قال: سمعت عن محمد بن سيرين، عن شريح قال: له مثل نقده، و مثل أحله، قال: وقال أصحابنا: هو بالخيار إن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإن استهلك المتاع فهو بالنقد. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى بنظرة فيبيعه مرابحة ٨/ ٢٣٠ برقم: ٩٩٨ ١٤٩٨.

بالخيانة وحصتها من الربح وهو درهم وعشر درهم؛ وقال محمد فيهما جميعا قولا واحدا: إن المشترى بالخيار إن شاء رضى بجميع الثمن، وإن شاء رده على البائع ورجع عليه بجميع الثمن، وهذا إذا كان المعقود عليه محلا للفسخ، وإن لم يكن محلا للفسخ بطل خياره ولزمه جميع الثمن؛ وأبو حنيفة فرق، فقال في المرابحة مثل قول محمد، وفي التولية مثل قول أبي يوسف.

1 ٣ ١ ٩ ٤ - وفى جامع الحوامع: حان فى المرابحة أو التولية فعلى ثلاثة أو جه: فى وجه للمشترى خيار الفسخ لاغير: بأن خان فى صفة الثمن لاقدره، بأن اشترى نسيئة أو حالة، وفى وجه يحط لاغير: بأن حط البائع الأول بعد البيع، وفى وجه اختلفوا: بأن خان فى القدر، وفى الحامع الصغير العتابى: وشبهة الخيانة ملحقة بالحقيقة فى هذا الباب.

الخيانة سقط خياره، ولا شيء له في قول أبي حنيفة وهو المشهور من قول محمد، وروى ابن سماعة عن محمد أن المشترى يرد قيمة المبيع ويرجع على البائع بالثمن؛ وفي الهداية: يلزمه جميع الثمن في الروايات الظاهرة. م: وإذا حط البائع عن المشترى بعض الثمن باعه مرابحة بما بقى بعد الحط، وكذلك لو حط عنه بعد ما باع حط ذلك عن المشترى الثاني، وفي الفتاوى العتابية: وروى هشام أن القبول شرط في الحط.

1 ٣ ١ ٩ ٦ : - ولو مرض البائع الأول وحط بعض الثمن عن المشترى الأول، والثانى وارثه لم يجز مع حصته من الربح، ولو كان ولاه حط ذلك عن المشترى الآخر، ولو زاد المشترى البائع في الثمن زيادة باعه مرابحة على الأصل والزيادة جميعا، وهذا مذهب علمائنا الثلاثة؛ وقول محمد في الكتاب: ولو حط عنه بعد ماباع حط ذلك عن المشترى الثاني مع حصته من الربح، إشارة إلى أنه لا يحط

ذلك عن المشترى الآخر بنفس الحط عن المشترى الأول ما لم يحط عنه، وهذا فصل اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: لا ينحط ذلك عن المشترى الآخر ما لم يحط عنه، ومنهم من قال: ينحط ذلك عن المشترى الآخر بنفس الحط عن الأول.

۱۳۱۹۷: - وفي الولوالحية: لو اشترى عبدا بألف درهم فوهب له البائع الشمن كله فله أن يبيعه مرابحة على ألف درهم، ولو صالح عن العشرة على تسعة فإنه يبيعه مرابحة على تسعة، ولو اشترى بعشرة نقد فلم ينقده الثمن شهرا فله أن يبيعه مرابحة على عشرة دراهم نقد.

۱۳۱۹۸ مرابحة جاز، فإن أخر ثمنه عنه شهرا بعد ذلك لم يلزمه أن يؤخره عن المشترى، و لا يشبه هذا الحط، ولا اشترى ثوبا بعشرة فباعه مرابحة باثنى عشر، ثم اشتراه ثانيا بعشرة: باعه مرابحة على عشرة. على ثمانية في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد، يبيعه مرابحة على عشرة. وعلى ثمانية في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد، يبيعه مرابحة على عشرة. ومن اشترى ثوبا فباعه بربح، ثم اشتراه، فإن باعه مرابحة طرح عنه كل ربح كان قبل ذلك، فإن كان استغرق الثمن لم يبعه مرابحة وهذا عند أبي حنيفة، وقالا: يبيعه مرابحة على الثمن الأخير، صورته: إذا اشترى بعشرة و باعه بخمسة عشر، ثم اشتراه بعشرة فإنه يبيعه مرابحة، ويقول: قام على بخمسة؛ ولو اشتراه بعشرة و باعه بعشرين مرابحة، ثم اشتراه بعشرة لايبيعه مرابحة أصلا، وعندهما يبيعه مرابحة على الفصلين.

نوع آخر: فيما يحدث بالسلعة مما يجب أن يبين وما لايجب

بآفة سماوية أو بفعل المبيع، فله أن يبيعه مرابحة بجميع الثمن من غير بيان عند علمائنا الثلاثة، وفي جامع الحوامع: خلافا لزفر؛ هشام عن محمد في النوادر: نقص نقصانا فاحشا لا، ولو كان الحادث من فعله أو فعل أجنبي، وفي الولوالحية: سواء فعل الأجنبي، وكذلك إن حدث من فعل الأجنبي، وكذلك إن حدث من

المبيع نماء وهو قائم في يده كالثمرة والولد والصوف أو هلك بفعله أو بفعل أجنبي لم يبعه مرابحة حتى يبين، ولو هلك بآفة سماوية جاز له الساعة أن يبيعه مرابحة من غير بيان.

1 ٣٢٠١: وفي السغناقي: وإذا ولدت الحارية أو السائمة أو أثمر النخيل فلا بأس ببيع الأصل مع الزيادة مرابحة، لأنه لم يحبس شيئا من المعقود عليه، وإن نقصتها الولادة فهو نقصان بغير فعل أحد، فإن استهلك المشترى الزيادة لم يبع الأصل مرابحة حتى يبين ما أصاب منها، وعند الشافعي له أن يبيعها مرابحة، وإن أنفق عليها ما يساوى غلتها، وما يصلحها فلا بأس بأن يبيعها مرابحة من غير بيان.

۱ ۳۲۰۲: وفي المنتقى: رجل اشترى عبدا وقبضه، ثم اعور أو عمى: لم يعه مرابحة، وكل ما ينقصه مما يحدث به من العيب عنده بقدر ما لايتغابن الناس في مثله لم يبعه مرابحة، وكذلك إذا خان البائع فيما يشترى منه.

سبعها مرابحة ولا يبين، والمسألة فيما إذا لم يكن ينقصها الوطء، وعن أبي يوسف في الفصل الأول أنه لا يبيعه من غير بيان وهو قول الشافعي، وإذا فقاً عينها بنفسه أو فقاًها أجنبي فأخذ أرشها لم يبعها مرابحة حتى يبين، وفي الفتاوي العتابية: ولو اشترى عبدا فو جده أعور، فصالح البائع عن العيب على عبد، فإن كان قبل القبض لم يبع أحدهما مرابحة، وإن صالح بعد القبض فكذلك الحواب، وقيل: يبيع أحدهما مرابحة على نصف الثمن.

۱۳۲۰۶ م: ولـو استغل الدار أو الأرض جاز له أن يبيعها مرابحة من غير بيان، قال: ولو اشترى جارية ثيبا جاز له أن يبيعها مرابحة، وإن كانت بكرا لم يبعها مرابحة من غير بيان، قال: ولو اشترى نسيئة لم يبعه مرابحة حتى يبين.

۱۳۲۰۰ وهذا في الأجل المشروط، فإن لم يكن الأجل مشروطا إلا أنه متعارف مرسوم فيما بين التجار مثل البياع يبيع الشيء من إنسان ولا يطالبه بالثمن حملة بل يأخذه منه منجما في كل شهر أو كل عشرة أيام، هل عليه أن يبين ذلك

فى بيع مرابحة؟ أكثر المشايخ على أنه ليس عليه ذلك، وروى عن أبي يوسف أنه لايبيعه مرابحة، حتى يبين حاله، وبه أخذ بعض المشايخ.

فله الحيار: إن شاء رضى به وأمسكه، وإن شاء رده؛ وتصير هذه المسألة رواية فيمن فله الحيار: إن شاء رضى به وأمسكه، وإن شاء رده؛ وتصير هذه المسألة رواية فيمن اشترى شيئا وصار مغبونا فيه غبنا فاحشا أن له أن يرده على البائع بحكم الغبن، وإليه أشار محمد في كتاب الصلح عن العيوب، وكان القاضى الإمام أبو على النسفى يحكى عن أستاذه أنه كان يقول: في المسألة روايتان عن أصحابنا، وكان يفتى برواية الرد رفقا بالناس، وكان القاضى صدر الإسلام أبو اليسر النسفى والقاضى ركن الدين أبو بكر الزرنجرى والقاضى جمال الدين يفتون أن البائع إن كان قال للمشترى: قيمة متاعى كذا، أو قال: متاعى يساوى كذا، فاشترى بناء على ذلك، ثم ظهر بخلافه أن له الرد بحكم التغرير، أما إذا لم يقل ذلك فليس له الرد؛ وغيرهم من مشايخنا كانوا لايفتون بالرد على كل حال، والصحيح أنه يفتى بالرد إذا وجد التغرير، وبدونه لايفتى بالرد.

مائة حالة ولم يبين فعلم المشترى: إن شاء رده، وإن شاء قبله؛ وإن استهلكه، ثم علم لزمه بألف ومائة، فإن كان ولاه إياه ولم يبين، إن شاء رده، وإن استهلكه، ثم علم لزمه بألف ومائة، فإن كان ولاه إياه ولم يبين، إن شاء رده، وإن شاء قبله، وإن كان استهلكه، ثم علم لزم بألف حالة، وفي الحامع الصغير: فإن استهلك المشترى لزمه بألف ومائة، ولم يرجع عليه بشيء، وكذلك لو كان مكانه تولية لم يرجع عليه، وعن أبي يوسف أنه يرد القيمة ويسترد بكل الثمن، وفي الكافي: وكان الفقيه أبو جعفر يختار للفتوى أن يقوم المبيع بثمن حال وبثمن مؤجل، فيرجع المشترى على البائع بفضل ما بينهما.

١٣٢٠٨: - وفي جامع الجوامع: أهل الحرب اشتروا عبدا فمولاه اشتراه

منهم يبيع مرابحة على مااشترى منهم، ولو باعوا من آخر فاشترى منه بالثمن أو وهبوه فأخذه بالقيمة فعلى الثمن الأول.

۹ ۱۳۲۰ - م: ولو اشتری من إنسان بدین کان علیه: له أن يبيعه مرابحة على قدر الدین، ولو صالح من الدین علی ثوب لم یجز له أن يبيعه مرابحة، حتی يبين؛ وعن أبی يوسف فی فصل الصلح أنه إذا زاد فی ثمنه أکثر مما يتغابن الناس فيه فإنه لايبيعه مرابحة حتی يبين، وإن کان أخذ بقيمته أو نحو ذلك يبيعه مرابحة من غير بيان؛ وقال أبو حنيفة: إذا اشتری ممن لاتجوز شهادته له لم يجز له أن يبيعه حتى يبين، وقال أبو يوسف و محمد: له أن يبيعه مرابحة من غير بيان، ولو اشتری من عبده أو مكاتبه لم يبعه مرابحة بالاتفاق حتى يبين.

بعشرة وعليه دين يحيط برقبته فباعه من المولى بخمسة عشر فإنه يبيعه مرابحة بعشرة وعليه دين يحيط برقبته فباعه من المولى بخمسة عشر فإنه يبيعه مرابحة على عشرة، وكذلك إذا كان المولى اشتراه فباعه من العبد، وفي السغناقي: وإنما قيد بالدين المحيط، لأنه لو لم يكن على العبد دين فباع العبد من مولاه شيئا فإنه لايصح هذا البيع، لأنه لايفيد للمولى شيئا لم يكن قبل البيع لاملك التصرف ولا ملك الرقبة؛ وذكر هذه المسألة في المبسوط من غير ذكر دين على العبد.

المترى منه فبيعه مرابحة على أقل الضمانين وحصة المضارب من الربح، نحو أن يكون مال المضاربة ألف درهم فاشترى المضارب بها سلعة فباعها من رب المال بألف ومائتى درهم فإن رب المال يبيعها مرابحة على ألف درهم وهى أقل الضمانين وحصة المضارب من الربح وهى مائتا درهم، إلا إذا بين الأمر على وجهه، وكذلك لو اشترى من رب المال سلعة بألف درهم وهى تساوى ألفا وخمسمائة فباعها من المضارب بألف وخمسمائة درهم فإن المضارب يبيعها مرابحة على ألف ومائتين وحمسين درهما، إلا إذا بين الأمر على وجهه.

۱ ۲۲۱۲: - وفي المنتقى: إذا اشترى الرجل بغبن والزيادة مما يتغابن الناس

فى مثله فله أن يبيعه مرابحة ولا يبين، وإذا جاوزت الزيادة ذلك والمشترى يعلم لايبيعه مرابحة ما لم يبين، وإن كا لايعلم وسعه أن يبيعه ولا يبين. قال: وإذا كانت الزيادة فى الأمر البين الذى لايحتاج الناس إلى أن تبين فيه المحاباة فليس عليه أن يبين، نحو أن يشترى فلسا بدرهم، وهذا معروف فيما بين الناس أن الفلس لايباع بدرهم فإن باع هذا ولم يبينه وسعه، إلا أن يشترى به ممن يجهل ذلك فإن كان كذلك لم يبعه مرابحة، حتى يبين كما يبين فيه النسيئة.

۳ ۱ ۳ ۲ ۱ ۳ - وفيه أيضا: وهب رجل ثوبا على عوض اشترطه و تقابضا فليس له أن يبيعه مرابحة في قياس قول أبي حنيفة، وهذا مثل الصلح، وأما في قياس قول أبي يوسف: إن كان العوض مثل قيمة الهبة فلا بأس بأن يقول: قام عليّ بكذا، و لا يقول: اشتريته بكذا، و كذلك إن حط عن العوض ما يتغابن الناس فيه، وإن حط أكثر من ذلك لم يجز له أن يبيعه مرابحة حتى يبين.

١ ٣٢١٤ - وفي الهداية: ولواشترى ثوبا فأصابه قرض فأرٍ أو حرق نارٍ يبيعه مرابحة من غير بيان، وفي الكافى: وإن تكسر الثوب بنشره وطيّه فانتقص لزمه البيان.

١ ٣ ٢ ١ ٥ - م: وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا وهب لرجل دارا على أن يعوضه منها ألف درهم فتقابضا جاز له أن يبيعه مرابحة بالألف ويقول: قام علي بكذا، وللشفيع أن يأخذها بالشفعة بألف درهم.

اشتری من رجل متاعا بدراهم له علیه من ثمن المتاع، وهذا المتاع لو أصاب فی اشتری من رجل متاعا بدراهم له علیه من ثمن المتاع، وهذا المتاع لو أصاب فی ید غیره لم یشتر من ذلك الثمن بالنصف؟ قال: إذا كان هكذا فلا یبیعه مرابحة حتی یبین. وفیه أیضا: إذا اشتری عبدا بألف درهم بیض لها صرف و نقد فی ثمنه غلة لاصرف لها فإنه یبیعه مرابحة علی الغلة التی نقدها. وفیه: قال: قلت لأبی یوسف فی رجل اشتری ثوبا بعشرة جیاد و نقده زیوفا؟ قال: فی قول أبی حنیفة یبیعه مرابحة علی عشرة جیاد، و یوسف: یبیعه مرابحة علی عشرة جیاد، ثم رجع أبو یوسف فیمن اشتری ثوبا

بعشرة دراهم مزيفة أنه يبيعه ويبينه، وإن لم يبينه فللمشترى الخيار. إذا اشترى فصلا وحمالة و جفنا، ثم أنفق على ذلك حتى ركبه وحلاه بفضة، ثم باعه، وقال: الفضة فيه كذا أبيعكها بوزنها بلا ربح وما بقى قام على بكذا وكذا وأبيعه بربح كذا، فهذا جائز استحسانا.

بربح درهم عند أبى يوسف، خلافا لمحمد، وكذا السيف المحلى، وكذا إذا اشترى عبدا بكر حنطة لم يبعه بربح دراهم إلا أن يبيعه بربح من جنس الثمن. م: اشترى عبدا بكر حنطة لم يبعه بربح دراهم إلا أن يبيعه بربح من جنس الثمن. م: ولو اشترى مختوم حنطة بعينها بمختومي شعير بغير عينه وتقابضا فلا بأس بأن يبيع المحنطة مرابحة، وكذلك كل صنف من المكيل أو الموزون بصنف آخر. ولو اشترى قفيزا من الحنطة بقفيزى شعير بغير عينه، ثم باع الحنطة بربح حنطة لم يجز بيعه، وهذا بخلاف ما لو اشترى قلب فضة، ثم باعه بربح درهم.

ولو أقام المشترى بينة أن المشترى ميراث لبائعه من أبيه كان له أن يرده عليه، ولو قال البائع: إنه كان ميراثا إلا أنه بيع في دين على الميت واشتريته بهذا الثمن، لم يقبل قوله البائع: إنه كان ميراثا إلا أنه بيع في دين على الميت واشتريته بهذا الثمن، لم يقبل قوله وله أن يحلف المشترى على علمه، وإن أقام بينة على ذلك قبلت بينته وكانت أولى من بينة المشترى، وكذلك لو قال: إنه كان ميراثا لي إلا أنى بعته من فلان وقبضت ثمنه منه، ثم سلمته إليه، ثم إنى اشتريته منه بهذا الثمن، قبلت بينته في قول أبي حنيفة، وروى أبو سليمان عن أبي يوسف فيمن اشترى عبدا بطعام بعينه وتقابضا لم يكن له أن يبيعه مرابحة، وروى بشر عن أبي يوسف بخلاف هذا، وعن محمد أنه يبيعه مرابحة على هذا الرقم، ولم يقل: اشتريته بذلك، ولا قال: قام على به، جاز في قول أبي حنيفة، وقال الرقم، وإن لم يقل: اشتريته بذلك، ولا قال: قام على به، جاز في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: إن كان المشترى جاهلا بذلك الأمر فليس له أن يبيعه، حتى يقول: زدت نهى الرقم، وإن لم يقل وعلم المشترى به بعد ذلك فله أن يرده، وإن كان المشترى تاجرا يعرف مايجرى بين التجار من هذه الزيادة لزمه.

9 1 ٣٢١٩: - وفي الفتاوى العتابية: في الثوب يحيّ من القصار ولا يعرفه إلا برقمه أو المتاع الكبير يضعه في حانوته ولا يعرفه إلا برقمه، حاز أن يبيعه مرابحة على قدر رقمه، ولو كان أصله ميراثا أو هبة أو وصية فقوم قيمته، ثم باعه مرابحة على تلك القيمة جاز.

وبطانة و جعلهما جبة و جعل حشوها قطنا أو ورثه أو وهب له، ثم حسب الثمن وبطانة و جعلهما جبة و جعل حشوها قطنا أو ورثه أو وهب له، ثم حسب الثمن وأحر الخياط، ثم قال لغيره: قام على بكذا وكذا، وباعه مرابحة على ذلك جاز، وكذلك الرجل يرث الثوب و جعل فيه الفرو الذي اشتراه، و حسب أجرة الخياط، ثم قال لرجل: قام على بكذا، و باعه مرابحة على ذلك جاز، وكذلك لو كان الفرو ميراثا والظهارة مشتراة، ولو باع ثوبين قد اشترى أحدهما بعشرة والآخر ميراثا باعهما مرابحة، وقال وقت البيع: قاما على بعشرة، فهذا لا يجوز.

الف ومائة درهم وتقابضا، ثم بلغ المشترى الثانى أن أصل شراء المشترى الأول الف ومائة درهم وتقابضا، ثم بلغ المشترى الثانى أن أصل شراء المشترى الأول كان بألف فخاصمه فى ذلك فأقام بينة على ذلك، فقال: قد كنت اشتريته بألف درهم، ثم وهبته، ثم اشتريته بألف ومائة، لم يصدق على ذلك، فإن طلب يمين المشترى الثانى: أشهد لى حين وهبته واشتريته بألف ومائة، استحلف على علمه، ولو لم يدع بيعه هكذا لكنه قال: هذه المائة بألف ومائة، استحلف على علمه، ولو لم يدع بيعه هكذا لكنه قال: هذه المائة

9 1 ٣ ٢ ١ : - أخرج عبد الرزاق عن إبراهيم قال: لابأس أن يرقم على الثوب أكثر مما قام به، ويبيعه مرابحة، لابأس بالبيع على الرقم. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب بيع الرقم ٨/ ٢٣٣ برقم: ٥٠١٥.

[•] ۲ ۲ ۳ ۲ :- أخرج ابن أبى شيبة عن عبد الرحمن بن عجلان قال: قلت لإبراهيم: إنا نشترى المتاع، ثم نزيد عليه القصارة، والكراء، ثم نبيعه به مرابحة؟ قال: لابأس. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، في النفقة تضم إلى رأس المال ١٠ / ٥٨٣ برقم: ٢٠٧٨٤. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى بمكان فيحمله إلى مكان الخ ٨/ ٢٣٢ برقم: ١٥٠٠٨.

الزيادة أنفقتها عليه في طعامه وحمولته من الذي اشتريته فيه إلى هذا البلد، فإن كان قال: قد كان قال إنه باعه مرابحة على ما قام عليه فالقول قوله مع يمينه، وإن كان قال: قد اشتريته بألف ومائة، فباعه مرابحة على ذلك لم يقبل قوله في هذه المائة أنها نفقة.

۲۲۲۲: رجل اشترى ثوبا بخمسة عشر درهما و نقد الثمن، ثم باعه بربح ده يازده، وأخبر أنه قام عليّ بعشرة دراهم فانتقد عشرة وربحها، ثم قال بعده: غلطت قام عليّ بخمسة عشر، وكذبه المشتري فإنه لاتقبل بينة البائع على ما ادعى من رأس المال، وإن صدقه المشتري في ذلك قيل للمشترى: أعطه خمسة دراهم ونصفا أو رد البيع، وهذا في قياس قول أبي يوسف، وأما في قياس قول أبي حنيفة فلا يؤخذ المشتري بزيادة إنما يقال للبائع: إن شئت فافسخ البيع و حذ الثوب ورد ماانتقدت، وإن شئت فسلم المبيع بالذي انتقدت لايزاد عليه، ولو قال المشترى: أنـا اشتريتـه بخمسة عشر وأصل رأس مالك عشرة، وأراد استحلافه على ذلك فلا يمين على البائع في قول أبي حنيفة، ويستحلف في قول أبي يوسف، ولو أقر البائع أن رأس ماله كان عشرة أو قامت بـذلك بينة فإنه يرد في قول أبي يوسف على المشتري خمسة ونصفا، وأما في قول أبي حنيفة فلا يرد شيئا، إن شاء المشتري رد المشتري، وإن شاء أمسك بالثمن الذي نقده، وإن كان اشتراه تولية في المسألتين جميعا فانهما يترادان في الزيادة والنقصان في قول أبي يوسف، وكذلك قال أبو حنيفة في النقصان، و كذلك قياس قوله في الزيادة، و كذلك لو باعه بربح درهم على عشرة فهو مثل ذلك في جميع هذه الوجوه في ده يازده.

منه أو غيبه فقضى عليه بقيمته للمغصوب منه، ثم ظهر البعد كان للغاصب أن يبيعه مرابحة على القيمة التى غرم، ويقول: قام على بكذا، ولا يقول: اشتريته، وفي الولوالحية: وكذا لو اشترى عبدا بحمر وقبضه فأبق وقضى القاضى عليه بالقيمة.

۱۳۲۲۶ - وفي نوادر هشام عن محمد: اشترى جراب هروى فيه كذا ثوب بعشرين درهما: أنه يبيع مرابحة على عشرين، ولو كان للجراب

حصة لـم يـقـدر عـلى البيع مرابحة على عشرين، وكذلك دن الخل وقوصرة التمر بمنزلة الجراب، وأما زق السمن والعسل وقد اشتراه جزافا فله حصة من الثمن.

نوع آخر منه: في بيان ماللمشترى أن يلزمه السلعة في بيع المرابحة وما ليس له ذلك

0 1 ٣ ٢ ٢ : - وفى جامع الحوامع: عن محمد: كل أجر لا يجب إلا بعمل يضم، وما لافلا، قال محمد فى الأصل: اشترى متاعا فله أن يحمل عليه ماأنفق فى صبغ أو غسل أو فتل، ويقول: قام على بكذا، ولا يقول: اشتريته بكذا، فإن قال ذلك، ثم علم المشترى فله الخيار، إن شاء أخذ، وإن شاء رد، وهذا قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف فى مسألة القصارة والفتل والصبغ، إنه لاخيار للمشترى.

يلحق ١٣٢٢٦: والأصل في جنس هذا أن يقال: ماجرت عادة التجار بإلحاقه يلحق برأس المال، وما لا فلا، وما أثر في المبيع ويزداد به مالية المبيع صورة أو معنى فله أن يلحقه برأس المال، وما لا فلا، ولا يحمل عليه ما أنفق على نفسه في سفره، وفي الولوالحية: في طعامه و كسوته لا في كرائه، م: وأما الرقيق فله أن يلحق بهم من طعامهم و كسوتهم بالمعروف، وفي شرح الطحاوى: وما أسرف في ذلك فإنه يحمل عليه قدر المعروف و لا يحمل عليه الزيادة، حتى يبين، وفي المنتقى: وفي الرقيق يحمل عليها كسوتهم.

التحسانا، وتضم أجرة سائق الغنم ولا تضم أجرة الراعى استحسانا، وقال شمس الأئمة الحلواني: لو كان في موضع جرت العادة فيما بين التجار بإلحاق أجرة الراعى برأس المال يلحق به، والباج الذي يؤخذ في الطريق لايلحق برأس المال، قال: ولو كان في موضع جرت العادة فيما بين التجار بإلحاقه

۱۳۲۲٦: أخرج ابن أبى شيبة عن الحسن قال: إذا بعت متاعا مرابحة فاحسب ما أنفقت عيه، ولا تحسب ما أنفقت على نفسك. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، فى المتاع يباع مرابحة ٢١/ ٢٠٦ برقم: ٢٣٨٢٢.

برأس المال يلحق به أيضا. وفي جامع الحوامع: وإن زوج العبد لايضم المهر، وفي الأمة لايحط مهرها ونفقتها.

۱۳۲۲۸:-م: ولا تضم أجرة الطبيب والرائض والبيطار وجعل الآبق وأجرة الحجام، وفي شرح الطحاوى: والختان والبزاغ والفداء عن الجناية،

9 ١٣٢٢٩: - م: وأجرة السمسار تضم إن كانت مشروطة في العقد بالإجماع، وإن لم تكن مشروطة بل كانت مرسومة أكثر المشايخ على أنه يضم، ومنهم من قال: لايضم، ولا تضم أجرة الدلال بالإجماع، بخلاف أجرة السمسار إذا كانت مشروطة في العقد بالإجماع أو لم تكن مشروطة على قول بعض المشايخ، وذكر في البرامكة: أن أجرة السمسار تضم بلا خلاف وأجرة الدلال لاتضم من غير فصل.

• ١٣٢٣٠ وفي المنتقى: ويحمل على الثمن كراء السفينة وكراء الدابة التى حملته ويقول: قام على بكذا، وفي الدواب يحمل على أثمانها ثمن العلف، ولا يحمل عليه ثمن الحلال والبراقع، وكذا في الرقيق لا يحمل عليه ثمن العطر والأدهان، وكذلك لا يضم كل ما حاوز القوت من الطعام والإدام، ولا تضم أجرة سائق الرقيق وحافط الطعام والمتاع وما عمل بيده من قصارة أو خياطة أو ماأشبه ذلك من الأعمال، وكذا لا يضم المضارب إلى رأس المال. وقال أبو يوسف: ولا يضم إلى ثمن الرقيق ما أنفق عليه في تعليم القرآن والكتابة والصناعة والشعر، وفي الفتاوى العتابية: واللغة والحرفة، م: وغير ذلك، وقال محمد: يضم.

1 ٣٢٣١: وفى جامع الحوامع: بنى حائطا أو ضرب مسناة أو كرى نهرا أو غرس نخلا أو زرع يضم، وفى الفتاوى العتابية: وإن زرع وأخذ الزرع لم يحط النزرع وإن نقص بالأرض بين، ولو وهب المبيع بعوض: لم يبع العوض مرابحة على قيمة الموهوب، وعن أبى يوسف أنه يجوز إذا كان قيمة العوض مثل الموهوب ويقول: قام على بكذا.

۱۳۲۳۲: م: قال محمد: إذا اشترى لؤلؤة واستأجر من يثقبها ضم أجرته إلى ثمنها، وأما الياقوتة فما كان

ينقصها ذلك لايحسب في الثمن بأجرة في الثمن، وما كان منه يزيده الثقب خيرا ولا بدله منه احتسب أجر ذلك من الثمن.

۱۳۲۳۳: وفي الطعام لاتضم أجرة الكيال إلى رأس المال، وتضم أجرة النقادين، وإذا حصص الدار أو طينها أو طوى بئرا فإنه يضم ثمن ذلك وأجرة الأجير إلى ثمن الدار.

القناة، وفى الفتاوى العتابية: وحفر الأنهار، م: فيحتسب ذلك فى ثمنها، وكذلك القناة، وفى الفتاوى العتابية: وحفر الأنهار، م: فيحتسب ذلك فى ثمنها، وكذلك النفقة فى الكراب وكشح الكروم، ولو سقى الأرض لم يحتسب ذلك فى رأس مالها، وكذلك إذا سقى النخل والكرم والشجر، ولو أحدث فى الأرض زرعا أو كرما أو شجرا أو أنفق فى سقيها يحتسب بذلك فى رأس المال مابقى فيها، فإذا ذهب ذلك من الأرض لم يحتسب بشيء مما أنفق، وإذا اشترى تمر نخل فإنه يحتسب أجر اللقاط، ولا يحتسب بأجر الحافظ.

۱۳۲۳۵: وإذا اشترى شاة واستأجر من يذبحها ويسلخها ويملحها فإنه يضم ذلك كله إلى رأس المال، وكذلك إذا اشترى نحاسا واستأجر من يضربه آنية حسب بذلك، وكذلك الخشب ينجر أبوابا، وكذلك الرجل يشترى الحطب ويتخذ منه فحما فإنه يحتسب أجر الموقد وأجر الأتون وأجر البقالين.

1 ٣٢٣٦: وإذا اشترى غنما وأنفق عليهما في علفها وأصاب من ألبانها وأصوافها دون ذلك ألحق الفضل من النفقة برأس مالها، ونظير هذا: رجل اشترى دجاجة وقبضها فباضت عنده ثلاثين بيضة فباع البيضات بدرهم، ثم أراد أن يبيع الدجاجة مرابحة، إن أنفق على الدجاجة بقدر ثمن البيضات جاز، وإن لم ينفق لا يجوز. وفي جامع الحوامع: أسلم بعشرة في ثوبين على صفقة لا يبيع أحدهما مرابحة عند أبي حنيفة، كالشراء؛ وقالا: جاز، كالمكيل والموزون.

نوع آخر: في بيع بعض مااشتري مرابحة

۱۳۲۳۷: إذا كان المبيع جملة مما يكال أو يوزن أو يعد غير متفاوت كان للمشترى أن يبيع بعض ذلك من تلك الجملة مرابحة، وإن كان مختلفا مما لا يكال و لا يوزن، فإن باع بعضها مشاعا مرابحة جاز، بأن اشترى جراب هروى وباع ربع جميع ذلك أو نصفه بربع الثمن أو نصفه، وإن باع بعضها معينا بأن باع ثوبا معينا من الحراب وكان الثمن في الأصل جملة لم يبع مرابحة، وإن سمى لكل واحد ثمنا جاز بيعه مرابحة على ماسمى في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يبيعه مرابحة.

۱۳۲۳۸: وفى الولوالحية: وإذا اشترى الرجل طعاما فأكل نصفه فله أن يبيع النصف الثانى مرابحة على نصف الثمن، وكذا ما يكال أو يوزن من ضرب واحد. م: وإذا اشترى ثوبا واحدا واحترق نصفه فليس له أن يبيع نصف الثوب الثانى بنصف الثمن، وإن كان الثانى نصف الثوب باعتبار الذرعان، وكذلك إذا اشترى ثوبا واحدا وأراد أن يبيع ذراعا منه فإن ميز عنه وباعه مرابحة على مايخصه اشترى ثوبا واحدا وأراد أن يبيع ذراعا منه فإن ميز عنه وباعه مرابحة بنصف الثمن أو باعه تولية جاز ذلك، م: وكذلك إذا لم يميزه، ولكن عين ذراعا من جانب واحد لايجوز أن يبيع مرابحة للمعنى الثانى، وإن لم يعين، وأراد أن يبيع ذراعا منه بما يخصه فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يفسد العقد عندهم جميعا، وإذا فسد العقد لاتتصور المرابحة؛ وقال بعضهم: يفسد العقد عند أبي حنيفة، وعندهما لايفسد العقد، كما في الدار، ويجعل الذراع عبارة عن السهم، فمتى كان الثوب

قال: كل بيع اشتراه قوم جماعة فلا يبيعوا بعضه مرابحة، وإذا اشتريا متاعا، ثم تقاوماه فأحذ كل واحد منهما نصيبه فليس له أن يبيعه مرابحة؛ لأنه كان قد اشترى معه غيره. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشترى بمكان فيحمله إلى مكان الخ ٨/ ٢٣١ برقم: ١٥٠٠٣.

عشرة أذرع كان بائعا عشر الثوب بعشر الثمن وذلك جائز، ولو اشترى رجلان مكيلا أو موزونا أو معدودا لايتفاوت واقتسماه، جاز لكل واحد منهما أن يبيع حصته مرابحة، ولو كان الجملة مختلفة فاقتسماها لم يجز.

احدهما مرابحة دون الآخر، و كذلك إذا اشترى عدل زطى بألف درهم، وإن كان أحدهما مرابحة دون الآخر، و كذلك إذا اشترى عدل زطى بألف درهم، وإن كان أخد كل ثوب بعشرة دراهم فله أن يبيع كل ثوب مرابحة على عشرة فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وقال محمد: لايبيع شيئا من ذلك مرابحة، وإذا اشترى الرجلان عدل زطى بألف درهم فاقتسما فليس لواحد منهما أن يبيع نصيبه مرابحة.

• ١٣٢٤: وفى جامع الحوامع: عبد بين اثنين قام على كل واحد منهما بمائة دينار فاربح أحدهما صاحبه دينارا يبيع على مائة، ثلاثة اشتروا ثلاثة أثواب كل ثوب بعشرة وأخذ كل واحد ثوبا صلحا، يبيع كل واحد منهم ثلث ما فى يده مرابحة دون الباقى، وفيه: اشترى دينارا بعشرة فباع بربح درهم لم يحز، بقيراط ذهب جاز، وفيه: لو اشترى خمسة عشر مثقال فضة بدينار وصاغه قلبين بنصف دينار فباع بربح دينار: جاز، وبربح عشرة دراهم لا.

بشمن واحد أو بشمنين لم يبع صنفا منهما مرابحة، ولو كان صنفا والموزون بشمن واحد أو بشمنين لم يبع صنفا منهما مرابحة، ولو كان صنفا واحدا جاز. وفي المنتقى: إذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم وقطع نصفه وباعه، ثم باع النصف الثاني مرابحة على عشرة، ثم علم المشترى بذلك فهو بالخيار، إن شاء أخذ بجميع الثمن، وإن شاء ترك، هذا كرجل اشترى ثوبين صفقة واحدة بثمن واحد، ثم باع أحدهما مرابحة على جميع الثمن وعلم المشترى بذلك فهو بالخيار: إن شاء أخذ بجميع الثمن، وإن شاء ترك؛ وليس له أن يأخذ هذا الثوب بحصته.

۱۳۲٤۲: وفيه أيضا: رجل اشترى أمة وقبضها ففقاً رجل عينها وأخذ أرشها فإنه يبيعها على مابقى مرابحة؛ قال الحاكم أبو الفضل: هذا بخلاف حواب الأصل. وفيه أيضا: رجل اشترى دارا وقبضها فانهدم بناؤها فباع النقض وأخذ ثمنه

ليس له أن يبيع باقى الدار مرابحة، يبيع باقى الدار مرابحة على مابقى من قبل أن ذلك بالحرز والظن.

مسائل هذا النوع في الاختلاف في المرابحة ورأس المال

٣٢٤٣: - وفي الكافي: ولو اشترى توبين بعشرة كل واحد منهما بخمسة بعقد واحد، ثم باع أحدهما مرابحة على خمسة: لايكره، وقال محمد: يكره. قال محمد في الحامع: رجل اشترى ثوبا بعشرة قيمته عشرة ودفع إليه رجل ثوبا اشتراه بعشرة وقيمته عشرون ليبيعه مع ثوبه فجاء المأمور بالثوبين جميعا إلى رجـل، وقـال: إنهما قاما عليّ بعشرين فأنا أبيعكهما مرابحة بربح عشرة، فاشتراهما على ذلك: يقسم الربح عليهما نصفين، ولا يقسم على قدر قيمتها، ولو وجد مشتري الثوبين بثوب الآمر عيبا، فأراد رده، فقال البائع: كان كل واحد منهما بعشرة اشتريت ثوبك بعشرة، وأنا اشتريت ثوبي بعشرة فالثمن والربح وهو ثلاثون يكون منقسما عليهما نصفين فلك أن ترده بخمسة عشر، وقال المشترى: بل كان الثو بان لك وقد اشتريتهما صفقة واحدة بثلاثين فانقسم الثمن في البيع الأول على قدر قيمتهما أثلاثا وانقسم الثمن الثاني وذلك ثلاثون عليهما أثلاثا فحملة ما يقابل الـمـعيب من الثمن والربح عشرون، وأنا أرده بهذا القدر، فالقول قول المشترى مع يـميـنـه، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المشتري أيضا، ولو وجد المشتري العيب بثو ب المأمور، والمسألة بحالها فالقول قول المشترى أيضا كما قلنا، ويقال للمشترى: قد أقر لك البائع بزيادة خمسة فإن شئت فصدقه و خذها وإن شئت فاترك؛ م: ولو ادعى المشتري صفقتين وادعى البائع صفقة، فالقول للبائع، لأنه ينكر زيادة الصفقة.

2 1 ٣ ٢ ٤ - وفى الفتاوى العتابية: وإذا اشترى شيئا قد دلسه البائع، ثم علم ورضى به فله أن يبيعه مرابحة على ما أخذ به من الثمن، ولو ولاه رجلا، ثم علم الثانى أن البائع الأول حط من المشترى الأول بعض الثمن فإنه يحط ذلك القدر من الثانى، وكذا لو باع مرابحة، ثم علم المشترى الثانى أن البائع الأول

حط عن المشترى الأول بعض الثمن يرجع الثاني على بائعه بذلك القدر من الثمن وحصته من الربح، وللمشترى الثاني أن يحلف المشترى الأول على العلم على خيانة البائع الأول.

اشترى جارية بمائتين، فو كل أحدهما صاحبه ببيع مملوكه مع مملوك نفسه مرابحة أو مساومة على أي حال رأى جميعهما، فقال المأمور لرجل: إنهما قاما ببلاثمائة، فصدقه المشترى وربحه ربحا واشتراهما وقبضهما، ثم وجد بالعبد عيبا وأراد رده فقال البائع: رأس مال هذا مائة، وكذبه المشترى وحلف على علمه، ما تعلمه قام بالذى قلت، فإنهما يقومان قيمة عدل، فيرد العبد بالذى يصيبه من القيمة، فإن أصابه أقل من المائة يقال للمشترى: إن البائع قد أقر لك بفضل، فإن شئت فصدقه فيه و خذه وإن شئت فاتركه، وإن كان يصيبه أكثر من نصف الثمن رده البائع عليه، فيلزم البائع غرم لم يقبضه و لا يرجع به على صاحب الحارية.

1 ٣ ٢ ٤ ٦ ١: - قال في الجامع: ولو كان المشترى هو الذي ادعى أن شراء الشوبين كان بصفقتين كل واحد منهما بعشرة، وقال البائع: بل كانت الصفقة واحدة فالقول قول البائع، فإن وجد المشترى العيب رده بعشرة، وإن كان وجد العيب بشوب الآمر رده بخمسة عشر، وإن أقاما البينة فالبينة بينة المشترى، قال مشايخنا: هذا إذا كان البائع مصرا على إقراره، فأما إذا لم يكن مصرا على إقراره لايأخذ بتلك الخمسة.

بمائتين: له أن يبيع أي النصفين شاء مرابحة، وكله على ثلاثمائة. وفيه: اشترى ثوبا بمائتين: له أن يبيع أي النصفين شاء مرابحة، وكله على ثلاثمائة. وفيه: اشترى ثوبا بشوب قام بعشرة لايبيع على عشرة، وفيه: اشترى رجل ثوبا بمائة و آخر بخمسين ودفعهما إلى رجل ليبيعهما مرابحة فباع بربح عشرة، وقال: رأس المال مائة وخمسون، وقبض الثمن فوجد بأحدهما عيبا وقيمتها سواء: فله أن يرده بثمانين، ورده البائع على صاحبه بثلاثة وخمسين وثلثا.

مسائل التولية

۲۲۲۶۸ بشر عن أبي يوسف في رجل اشترى جارية بألف درهم فولـدت عـنـد المشتري ولدا، ثم ولي البيع رجلا: لم يتبعها الولد، قال الحاكم أبو الفيضل: هـذا حـلاف جـواب الأصل، وإذا ولي رجلا شيئا بما قام عليه ولم يعلم المشترى بما قام عليه فالعقد فاسد، فإن أعلم البائع المشترى في المجلس بما قام عليه فالمشترى بالخيار: إن شاء أخذه، وإن شاء تركه، وفي جامع الجوامع: اشترى كر حنطة مكايلة فولاها رجلا ينبغي أن يكيلها، فإن وجدها زائدة: إن كان مما يزيد بين الكيلين فللمشترى الأول وإلا يرد على البائع.

٩ ٤ ٢ ٣ ٢ :- م: وفي القدوري: ولو باع شيئا بربح ده يازده ولم يعلم مااشتري به فالبيع فاسد، حتى يعلم المشتري فيختار أو يدع، وتأويله: أنه موقوف في حق وصف الحواز يحكم بالجواز إذا زالت الجهالة بدلالة أنه لو هلك ذلك الشيء فالبيع فاسد وتلزمه قيمته.

• ٥ ١ ٣٢ ٠ : - وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فيمن اشترى ثوبين بمائة درهم فقبضهما، ثم ولي رجلا أحدهما بعينه لم يجز، وكذلك لو أشركه في أحدهما بعينه لم يجز؛ ولو كان المشترى قبض أحد الثوبين من البائع، ثم أشرك أحـدا فيهـمـا جازت الشركة في نصف المقبوض، وكذلك لو و لاها رجلا جازت

٨ ٤ ٢ ٢ : - قول المصنف: "و في جامع الجوامع: اشترى كر حنطة الخ" أخرج عبد الرزاق عـن ابـن طـاؤس عـن أبيـه قـال: لابـأس بالتولية، إنما هو معروف، قال: وقال ابن سيرين: لا، حتى يقبض ويكال. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب التولية في البيع والإقالة ٨/ ٤٩ برقم: ٥٥ ١٤٢.

٩ ٢ ٢٢: أخرج البيه قبي في سننه عن عبيد الله بن أبي زياد أو يزيد سمع ابن عباس ينهيي عن بيع ده يازده أو ده دوازده، وقال: إنما هو بيع الاعاجم، وهذا يحتمل أن يكون إنما نهي عنه إذا قال: هـو لك بـده يازده أو قال: بده دوازده لم يسم رأس المال، ثم سماه عند النقد، وكذلك روى عن ابن عمر في ذلك. السنن الكبري للبيهقي، البيوع، باب المرابحة ٨/ ٢٢٩ برقم: ١٠٩٤٦.

التولية في المقبوض، ولو اشترى جاريتين بألف درهم وقبضهما وباع إحداهما، ثم ولاها رجلا فالمولى بالخيار: إن شاء أخذ التي لم يبع بحصتها، وإن شاء ترك إذا لم يعلم ببيع أحدهما، وكذلك لو أشركه فيهما جازت الشركة في نصف التي لم يبع وإن لم يبع إحداهما ولكن أعتق إحداهما أو ماتت، ثم ولاهما رجلا أو أشركه فيهما جاز في الأمة الحية منهما، وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف: إذا كان أحد الشيئين طعاما غير مقبوض فولاهما رجلا لم تجز التولية في المقبوض، وروى عن أبي يوسف غير هذا، وفي الظهيرية: إذا اشترى شيئا بثمن مؤجل، ثم ولاه غيره: لايثبت الأجل إلا بالذكر.

مسائل الوضيعة

الاحملة ويكون الثمن ما بقى، مثاله إذا اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضيعة ده يازده من الحملة ويكون الثمن ما بقى، مثاله إذا اشترى ثوبا بعشرة فباعه بوضيعة ده يازده فانك تحمل كل درهم من رأس المال أحد عشر جزءا وذلك عشرة، فيبقى هناك وعشرة، فتسقط منها جزءا واحدا من أحد عشر جزءا وذلك عشرة، فيبقى هناك مائة وهى تسعة دراهم وجزء من أحد عشر جزءا من درهم، وإنما جعلنا كل درهم أحد عشر جزءا لأنه لما باعه بوضيعة ده يازده، فقد جعل الوضيعة جزءا من أحد عشر جزءا، فتصير الحملة مائة وعشرة أجزاء، فيسقط من كل أحد عشر جزءا جزء واحد، وعلى هذا القياس يجرى الباب، حتى لو باعه بوضيعة ده دوازده يجعل كل درهم اثنى عشر جزءا فيكون مائة وعشرين جزءا يسقط منها عشرون، ويبقى كل درهم اثنى عشر جزءا فيكون مائة وعشرين جزءا يسقط منها عشرون، ويبقى هناك مائة وهي ثمانية دراهم وثلث درهم.

الفصل السابع عشر في الاستحقاق وبيان حكمه

إجازة المستحق؛ ولا يوجب نقضه وفسخه في ظاهر الرواية، وعن أبي حنيفة أن الخصومة من المستحق لطلب الحكم من القاضي دليل نقض العقد فينتقض به العقد كما ينتقض بصريح النقض، حتى لاتعمل إجازة المستحق بعد ذلك، وعن أبي يوسف أن أخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فينتقض به العقد، وعن أبي يوسف أن أخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقض فينتقض به العقد، وعن أبي يوسف رواية أخرى أن المستحق إذا قال عند الخصومة، أنا أقيم البينة لأجيز العقد، فحكم له لاينتقض العقد و تعمل إجازته، وإن لم يقل ذلك لاتعمل إجازته، وفي ظاهر الرواية ليس شيء من ذلك دليل النقض، وإذا أجاز المستحق البيع وعملت إجازته كان الثمن للمستحق، ولكن البائع يقبضه ويدفعه إلى المستحق.

۱۳۲۵۳: وإذا كان المشترى شيئا واحدا كالثوب الواحد والعبد الواحد فاستحق بعضه قبل القبض، أو بعده فللمشترى الخيار في الباقي: إن شاء أخذه بالحصة، وإن شاء ترك.

20 1 7 7 1: - وإذا كان المشترى شيئين كالثوبين والعبدين فلم يقبضهما، حتى استحق أحدهما فللمشترى الخيار في الآخر، وإن استحق أحدهما بعد القبض فلا خيار له في الآخر، وإن تفرقت الصفقة عليه. وفي الظهيرية: رجل اشترى عبدين من رجل بألف درهم وقبضهما، ثم استحق نصف أحدهما فإن العبد الثاني يكون لازما للمشترى بحصته من الثمن، وله الخيار في العبد الذي استحق نصفه في قول أبي حنيفة.

مكيلا أو موزونا واستحق بعضه قبل المشترى مكيلا أو موزونا واستحق بعضه قبل القبض فللمشترى الخيار فيما بقى لتفرق الصفقة عليه قبل التمام، وإن استحق بعضه بعد القبض فعن أبى حنيفة روايتان، وفي الظهيرية: رجل له ثلاثة أقفزة حنطة باع منها قفيزا من آخر، ثم باع منها قفيزا من آخر، ثم باع منها قفيزا من

تُـالـث، تـم كـال لهـم الأقـفـزـة الثلاثة، ثم جاء رجل واستحق من الكل قفيزا: فإن المستحق يأخذ القفيز الثالث.

7 • ٢ • ٢ • ١ - رجل استحق من يده شيء بشهادة شاهدين وقد عدّلهما المشهود عليه قال أبو يوسف: أسأل عن الشاهدين، فإن عدلا رجع المقضى عليه بالثمن على بائعه، وإن لم يعدلا فإنه يقضى على المشهود عليه لتعديله إياهما، ولا يرجع هو بالثمن على بائعه، وهو بمنزلة الإقرار.

۱۳۲۵۷: م: رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم ووهب البائع الثمن للمشترى على البائع، ولو للمشترى قبل القبض أو بعده، ثم استحق العبد فلا سبيل للمشترى على البائع، ولو أجاز مستحق العبد العقد قبل أن يقضى له بالعبد فإن البيع حائز والهبة حائزة في قول أبى حنيفة، وإن كانت الهبة قبل القبض الثمن يضمن البائع مثله لرب العبد، ولا تجوز الهبة بعد القبض، ويؤديه المشترى، ويكون لرب العبد؛ وأما في قول أبى يوسف فلا تجوز الهبة في الوجهين جميعا.

مراء جائزا أو فاسدا أو ملكها بهبة أو صدقة واستولدها، ثم استحقها رجل ببينة شراء جائزا أو فاسدا أو ملكها بهبة أو صدقة واستولدها، ثم استحقها رجل ببينة أقامها: قضى القاضى بالجارية وأولادها للمستحق، وفي الجامع الصغير العتابى: ولو استحقها بإقرار المشترى يأخذها ولا يأخذ ولدها، ثم لما استحق الولد بالبينة هل يدخل الولد في القضاء بالأم أم يشترط له قضاء على حدة؟ قال بعضهم: لايشترط لأنه يدخل تبعا، وقال بعضهم: يشترط، م: فإذا أقام المستولد بينة على ذلك ثبت غروره، وولد المغرور حر بالقيمة فيقضى القاضى حينئذ للمستحق بعقر الحارية، وفي السغناقي: فإن أقر بها لرجل لم يتبعها ولدها ولا أرشها، ولا يرجع المستولد على مملكها بالعقر بائعا كان أو واهبا، ويرجع بقيمة الأول عليه إن كان بائعا،

۱۳۲۰۸: - أخرج ابن أبي شيبة عن على: في رجل اشترى جارية فولدت منه أولادا، ثم أقـام رجـل البينة أنها له، قال: ترد عليه، ويقوم عليه ولدها، فيغرم الذي باعها ماعزوهان. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، والأقضية، في الرجل يشتري الجارية فتلد منه الخ ١٠ / ٦١٤ برقم: ٢٠٩١.

ولا يرجع إن كان واهبا، وإن كان المشترى باع الأمة من رجل آخر واستولدها المشترى الثانى، ثم استحقها رجل وأخذ الجارية وقيمة الأولاد من المشترى الثانى ورجع المشترى الثانى على المشترى الأول بقيمة الأولاد: فالمشترى الأول هل يرجع على بائعه بقيمة الأولاد؟ على قول أبى حنيفة لايرجع، وعلى قولهما يرجع.

9 م ٢ ٣ ٢ : - وفي الخانية: رجل ورث جارية من أبيه واستولدها، ثم جاء مستحق واستحقها: كان الولد حرا بالقيمة، ثم يرجع المستولد بثمن الجارية و بقيمة الولد على من باع من مورثه، ويحلف الوارث في ضمان الغرور، كما لو وحد بها عيبا كان له أن يردها على بائع المورث، والموصى له بالجارية إذا استولد الجارية، ثم استحقت فإنه لا يرجع على بائع الموصى لا بالثمن و لا بقيمة الولد.

المستولد: اشتريتها من فلان بكذا، وصدقه فلان وكذبه المستحق كان القول قول المستولد: اشتريتها من فلان بكذا، وصدقه فلان وكذبه المستحق، كان الولد حرا بالقيمة ولا المستحق، ولو أنكر البائع ذلك وصدقه المستحق: كان الولد حرا بالقيمة ولا يرجع أحدهما على البائع بشيء.

ونقض بناء المشترى: فالمذكور في عامة الكتب أن المشترى يرجع بقيمة البناء على البائع، وفي المحانية: تقوم الدار مبنية وغير مبنية ويرجع بالنقصان، وكذلك على البائع، وفي المحانية: تقوم الدار مبنية وغير مبنية ويرجع بالنقصان، وكذلك الأرض إذا غرسها المشترى، ثم استحقت فقلع المشترى الشجر كان له أن يرجع على بائعه بالنقصان. وفي اليتيمة: ذكر السرخسي في كتاب الشروط: إنما يرجع بقيمة البناء بشرط أن يكون قائما وقت الاستحقاق فينقضه المستحق، ثم يدفعه المشترى إلى البائع ويأخذ منه قيمته مبنيا، ثم يستحق الدار، ولا يرجع بقيمة ما أنفق. م: وذكر في شركة الحامع أن للمشترى الخيار في البناء المنقوض: إن شاء أمسكه ولا يرجع على البائع بما لحقه من زيادة غرم، وإن شاء ترك النقض على البائع بما لحقه من زيادة غرم، وقاسوه على ما إذا المشترى

خرق ثوب إنسان خرقا فاحشا، فإن لصاحب الثوب أن يمسك الثوب ويضمنه بالنقصان كذا هاهنا. وفي الفتاوي العتابية: رجل اشترى دارا وحفر فيها بئرا وطواها بالآجر، ثم استحقت الدار: رجع على البائع بقيمة طيها لاغير، ويضمن للمستحق نقصان الحفر لو كان.

الثانى بناء، ثم استحقها رجل: رجع المشترى باع الدار من رجل آخر و بنى فيها المشترى الثانى بناء، ثم استحقها رجل: رجع المشترى الثانى على المشترى الأول بالثمن أو بقيمة البناء بقيمة البناء، ويرجع المشترى الأول على بائعه بالثمن ولا يرجع عليه بقيمة البناء عند أبى حنيفة، وعندهما يرجع عليه بقيمة البناء، وفى المنتقى: عن أبى يوسف رواية أخرى أنه قال فى رجوع المشترى الأول على بائعه بقيمة البناء: أنا أقف فى هذا حتى أنظر قال حاكم أبو الفضل: ذكر المعلى عن أبى يوسف أن أبا حنيفة قال: لايرجع المشترى الأول على بائعه بالثمن حتى يؤدى، وقال أبو يوسف: حتى يقضى عليه.

الدار شائعا: رد مابقى من الدار ورجع بنصف قيمة البناء، ولو كان استحق نصف الدار شائعا: رد مابقى من الدار ورجع بنصف قيمة البناء، ولو كان استحق نصف الدار بعينه فإذا كان البناء فيه خاصة رجع المشترى بقيمة البناء، وإن كان البناء في النصف الذي لم يستحق فله أن يرد ذلك النصف ولا يرجع بشيء من قيمة البناء.

2 ٢ ٢ ٣ ٢ : - وفي الفتاوى العتابية: ولو باع نصف الدار، ثم استحق نصفها فالبيع ينصرف إلى النصف الباقى، وكذا إذا باع نصفها صحيحا أو فاسدا، ثم باع النصف وقسم وسلم إلى المشترى، ثم استحق هذا النصف فللمشترى النصف الباقى. ولو اشترى حائطا فبنى، ثم استحق ثلثه فله أن يرد المبيع ويرجع بالثمن وثلث قيمة البناء، وإن لم يرد المبيع، ولكن استهلك البناء فلا يرد.

۱۳۲٦٥ - وفي البرهانية: وإذا اختلف البائع والمشترى في مسألة الدار بعد استحقاق العرصة، ثم بنيت البناء مغرور، وقال البائع: بعتك العرصة والبناء، فالقول قول البائع. م: عن محمد فيمن

اشترى دارا على أن البائع فيه بالخيار فبني المشترى فيها بناء، ثم أجاز البائع البيع، ثم استحقت الدار قال: لايرجع المشترى على البائع بشيء من قيمة البناء.

استحق رجل الدار ونقض بناء المشترى، ثم حضر أحد البائعين: كان للمشترى المتحق رجل الدار ونقض بناء المشترى، ثم حضر أحد البائعين: كان للمشترى الخيار إن شاء أمسك المنقوض، وإن شاء سلم نصف الدار المنقوض إليه ورجع عليه بنصف قيمة البناء؛ فإن حضر البائع الآخر بعد ذلك كان المشترى بالخيار في النصف الآخر، واختياره أحد الشيئين مع الأول في أحد النصفين لايكون اختيار لذلك مع الثاني فله أن يختار مرة أخرى.

۱۳۲٦۷: - وفي الخانية: رجل اشترى دارا وقبضها، ثم بني بالحص والآجر والساج والذهب، ثم استحقت فإنه يرجع بقيمة البناء على البائع يوم يسلم إلى البائع، فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرة آلاف درهم و سكن فيها زمانا حتى حملق البناء وتغير، وانهدم بعضه، ثم استحقت الدار: لم يكن للمشترى أن يرجع على البائع إلا بقيمته يوم يسلم إلى البائع، فإن كان المشتري أنفق في البناء عشرـة آلاف درهم، ثم غلا الحص والآجر والساج، ثم استحقت الدار ومثل ذلك يوم لااستحقاق لايوجد إلا بعشرين ألفا أو أكثر فإنه يرجع على البائع بقيمة البناء يوم يسلم ولا ينظر إلى ماكان أنفق فيه. وإن استحقت الدار بعد البناء والبائع غائب والمستحق أخذ المشتري بهدم البناء فقال المشترى: إن البائع قد غرني، وهو غائب قال أبو حنيفة: لايلتفت إلى قول المتشرى بل يؤمر بهدم البناء وتدفع الدار إلى المستحق، فإن حضر البائع بعد الهدم لايرجع المشترى على البائع بقيمة البناء، وإنما يرجع عليه إذا كان البناء قائما، فيسلم المشترى البناء إلى البائع فيهدم البائع ويأخذ النقض، وأما إذا هدم فلا شيء له على البائع؛ فإن حضر البائع وقد هدم المشترى بعض البناء وبقى البعض كان للمشترى أن يأخذ البائع بقيمة مابقى من البناء قائما ويسلم إليه فيهدم البائع مابقي ويكون النقض له، وإن شاء المشتري نقض كله ويكون النقض له ولا يسلم البناء، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية، وروى محمد عن أبي حنيفة وهو قول الحسن أن القاضي يبعث من يقوم البناء، ثم يقول للمشترى: أنقضه واحفظ النقض فإذا ظفرت بالبائع فسلم النقض إليه ونقضى لك عليه بقيمة البناء، وذكر الطحاوى أن المشترى إذا نقض البناء فسلم النقض إلى البائع فإنه يرجع على البائع بالثمن وبقيمة مبنيا، وإن لم يسلم النقض إلى البائع لا يرجع إلا بالثمن الأول، وهذا أقرب إلى النظر.

۱۳۲٦۸: - ولو شرط البائع في البيع ضمان ما أحدثه المشترى فسد البيع، وإن قيد الضمان فقال: أنا ضامن ما أحدثه المشترى من بناء أو غرس أو زرع، أو نحو ذلك جاز ويكون ضامنا.

المستحق: رجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد. وروى أبو مستحق، رجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد. وروى أبو مستحق: رجع على البائع وهو الموهوب له بالثمن وبقيمة الولد. وروى أبو سليمان عن أبى يوسف فى الإملاء: قال أبو حنيفة: رجل اشترى من آخر أمة وقبضها ونقد الثمن فاستحقها رجل بالبينة فقضى القاضى بها للمستحق وأراد المشترى أن يرجع على البائع بالثمن فقال له البائع: قد علمت أنهم شهدوا بالزور وأن الأمة لى، وقال المشترى، وأنا أشهد بذلك أن الأمة لك وأنهم شهدوا بالزور، فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن بعد هذا الإقرار. رجل اشترى أمة من رجل في المستحق مستحق وقضى القاضى له فله أن يأخذها بالثمن على بائعها الأول. وفي الحاوى: رجلان الشتريا عبدا فاستحق نصف العبد فهما بالخيار في النصف الآخر، فإن رضى

⁹ ٢ ٢ ٣ ٢ : - قول المصنف: "وروى أبو سليمان عن أبى يوسف فى الإملاء الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن سالم قال: سمعت الشعبي يقول: ليس الخلاص بشيء، من باع بيعا فاستحق فهو لصاحبه، وعلى البائع الثمن الذي أخذه به، ليس عليه أكثر من ذلك. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، فى الخلاص فى البيع ١٠ / ٥٥١ برقم: ٣٠٦ ٢٠.

أحدهما سلم له الربع بربع الثمن ويرد الآخر الربع بربع الثمن في قياس قولهما، وفي قياس قوله ليس للآخر أن يرده.

عده بالملك المطلق وقضى القاضى بالأمة للمستحق وقصرت يد المشترى عن الأمة ورجع المشترى على المائمة وقصرت يد المشترى عن الأمة ورجع المشترى على البائع بالثمن فأقام البائع بينة، أن هذه الأمة ولدت فى ملكه من أمته وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك حق الرجوع على بالشمن، قبلت بينته إذا أقامها بحضرة المستحق، ثم إن محمدا شرط حضرة المستحق لقبول البنية من البائع، وبعض المشايخ أبوا ذلك وقالوا: ينبغى أن لاتشترط حضرة المستحق وعلى يوسف تشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول محمد وأبى يوسف تشترط حضرة المستحق وعلى قياس قول أبى حنيفة وهو قول أبى يوسف لاتشترط، وهذا القول أظهر.

۱۳۲۷۱: - وفى الحامع الصغير العتابى: رجل اشترى دارا فشهد بذلك رجل على الصك، وختم ثم ادعى الدار: تصح دعواه، ولا تكون الشهادة على الصك إقرارا منه بأنها ملك البائع، لأن الإنسان قد يبيع ملك غيره، فإن كتب فى الصك باعه وهو يملك يومئذ فشهد بالملك على الصك لم تسمع دعواه، أما إذا شهد على الصك على إقرار البائع بذلك فحينئذ تسمع دعواه.

وأراد أن يرجع على بائعه بالثمن وأنكر البائع البيع منه فأقام المشترى بينة على وأراد أن يرجع على بائعه بالثمن وأنكر البائع البيع منه فأقام المشترى بينة على البائع: قبلت بينته، وكان له حق الرجوع بالثمن على البائع، ولا تشترط حضرة المستحق لسماع هذه البينة، وكان للمشترى أن يرجع على بائعه بالثمن، وإن أنكر هو البيع لأن القاضى لما قضى عليه صار كاذبا في إنكاره والتحق إنكاره بالعدم، وإذا استحق العبد من يد مشتريه بالملك المطلق وقضى القاضى بالعبد للمستحق وقصرت يد المشترى عن العبد ورجع المشترى على بائعه بالثمن فأقام البائع بينة، أن هذا العبد نتج في ملكه من أمته وأن القضاء للمستحق وقع باطلا وليس لك على

حق الرجوع بالثمن، قبلت بينته إذا أقامها بحضرة المستحق، وفيه أيضا: استحق المبيع من يد المشترى فصالحه بائعه على مال قليل فللمشترى أن يرجع على بائعه بجميع الثمن.

عليه البائع عن القصة، فقبل أن يقضى القاضى بالدابة للمستحق عند الرجوع: عليه البائع عن القصة، فقبل أن يقضى القاضى بالدابة للمستحق أحبر المستحق عليه البائع عن القصة، فأقام البائع بينة أن الدابة ملكه ملكه منذ عشر سنين: قضى القاضى بالدابة للمستحق عليه، وإذا استحق العبد من يد المشترى وقضى القاضى بالعبد للمستحق وأراد المشترى أن يرجع على بائعه فادعى البائع أنه نتج عنده، ولم يمكنه إقامة البينة ورجع المشترى عليه بالثمن بقضاء القاضى، فأراد البائع أن يرجع على بائعه، وإن زعم أن على بائعه بالثمن وصدقه بائعه في الشراء منه: له أن يرجع على بائعه، وإن زعم أن العبد نتج عنده فيكون دعوى الشراء من غيره تناقضا منه لكن التناقض مرتفع بتصديق الخصم، وكذلك لو أنكر بائعه الشراء منه فأقام بينة على الشراء منه رجع عليه بالثمن، وإن صار متناقضا لم زعم أن العبد نتج عنده.

۱۳۲۷٤ - اشترى من رجل دارا وقبضها، ثم باعها من غيره، ثم اشتراها منه ثانيا، ثم استحقت الدار من يد المشترى: حكى عن شمس الأئمة الأوز جندى أن له أن يرجع على البائع الأول، وقذ ذكرنا في أول الفصل أن الروايات اختلفت فيما إذا استحق المبيع من يد المشترى، فعن أبي حنيفة أن الخصومة من المستحق للأخذ وطلب الحكم من القاضى دليل نقض البيع فتنتقض بهما البياعات كلها، وعن أبي يوسف أن أخذ المستحق العين بحكم القاضى دليل الفسخ فتنتقض به البياعات، وفي ظاهر الروايات ليس بشيء من ذلك نقض للعقد، وإنما ينتقض بصريح النقض من المستحق، فإذا نقضه انفسخ البيع الذي كان بين المشترى الآخر وبائعه ويرجع بائعه على بائعه، وبعد ذلك يرجع بائعه على بائعه قبل أن يرجع عليه، ولا يظهر إلى البائع الأول، ولا يرجع أحد من الباعة على بائعه قبل أن يرجع عليه، ولا يظهر أثر الفسخ فيما بينهم إلا بالرجوع.

۱۳۲۷٥ - وفي شرح الطحاوى: رجل اشترى عبدا وباعه من غيره، ثم اشتراه من ذلك الغير، ثم اطلع على عيب كان عند البائع الأول: لم يرده على الذى اشتراه منه، لأنه غير مفيد فعلى قياس هذا ينبغى أن يقال في فصل الاستحقاق: إن المشترى الآخر لايرجع على بائعه على ظاهر الرواية، ويجوز أن يكون بين الرد بالعيب وبين الاستحقاق فرق.

الابنه، ثم ولدت له ولدا آخر، ثم استحقها رجل وطأ جارية ابنه فولدت له فضمن قيمتها الابنه، ثم ولدت له ولدا آخر، ثم استحقها رجل فقضى له بها و بعقرها: يرجع على الابن بالقيمة التي ضمن له و بقيمة الولد، قال الحاكم أبو الفضل: هذا خلاف جواب الأصل، و ذكر بعد هذا مسائل؛ رجل وطأ جارية ابنه علقت منه فادعى الولد حتى ثبت نسبه وغرم قيمة الجارية للابن، ثم ولدت بعد ذلك أو لادا، ثم استحقها رجل وأخذ عقرها وقيمة الولد: فعلى قول محمد لايرجع الأب على ابنه بشيء من قيمة الأولاد، وقال أبو يوسف: يرجع عليه بقيمة كل ولد ولدته بعد الولد الأول.

احده ما وضمن لشريكه نصف قيمتها و نصف عقرها، ثم استولدها ثانيا، ثم استحقها مستحق وقضى القاضى له بالحارية وبقيمة الولدين والعقر على المستولد: فإن المستولد يرجع على الشريك بما ضمن له، ثم يرجعان بالثمن على البائع، ويرجع المستولد على البائع بنصف قيمة الولدين بحصته من الشراء ولا البائع، ويرجع عليه بالنصف الباقى. قال: ولو أن رجلا غصب أمة فأبقت منه فضمن قيمتها، ثم وحدها واستولدها، ثم استحقها مستحق وأخذها وعقرها وقيمة ولدها بقضاء القاضى: فالغاصب يرجع على المغصوب منه بالقيمة التي دفعها إليه و بقيمة الولد. وروى المعلى عن أبي يوسف في رجل اشترى أمة وأعتقها، ثم تزوجها فحاء ت بولد، ثم استحقها رجل قال: هو مغرور فيرجع بقيمة الولد، وقال محمد: هوليس بمغرور فلا يرجع بقيمة الولد.

۱۳۲۷۸:- وفي الذحيرة: اشتري من آخر كرما أي اشتري الأرض والنخيل

جميعا وقبضهما، ثم استحقت العرصة وحدها: كان للمشترى أن يرد الأشجار على البائع ويرجع عليه بجميع الثمن. ولو اشترى حمارا مع البردعة أى اشترى الحمار والبردعة جميعا وقبضهما، ثم استحق الحمار دون البردعة: ليس للمشترى أن يرد البردعة ويرجع على البائع بجميع الثمن، بل يمسك البردعة بحصتها من الثمن.

۱۳۲۷۹: ولو أحال البائع رجلا على المشترى بالثمن وأدى المشترى الثمن إلى المحتال له، ثم استحقت الدار من يد المشترى فالمشترى على من يرجع بالشمن؟ ذكر في مجموع النوازل عن شيخ الإسلام السغدى: أن المشترى يرجع على البائع؛ قيل له: فإن لم يظفر المشترى بالبائع هل يرجع على المحتال له؟ قال: لا؛ وفي الحامع: أن المشترى بالخيار إن شاء رجع على القابض، وإن شاء رجع على الآمر.

المشترى فعند الاستحقاق يرجع المشترى بالثمن على الوكيل إن كان المشترى من يد المشترى فعند الاستحقاق يرجع المشترى بالثمن على الوكيل إن كان المشترى دفع الشمن إلى الوكيل: طالب الموكل دفع الشمن وخذ منه وادفعه إلى المشترى. اشترى شيئا وقبضه واستحق من يده، ثم وصل إلى المشترى يوما من الدهر، لايؤ مر بالتسليم إلى البائع. وفيه: اشترى عبدا، ثم أقر أنه ملك البائع، ثم استحق من يده بالبينة: يرجع على البائع بالثمن، وليس للبائع أن يقول للمشترى: إنك أقررت أنه ملكى، أن الثمن صار ملكا لى ومن زعمك أن المستحق غاصب فلا ترجع لعى كما لو غصب منك حقيقة.

۱ ۳۲۸۱: - وفي المنتقى عن أبي يوسف: إذا استحق المشترى وأراد المشترى أن يرجع بالثمن وقال البائع للمشترى: قد علمت أن الشهود شهدوا زورا وأن المبيع لي، فقال المشترى: أنا أشهد لك أن المبيع لك، وأن الشهود شهدوا زورا، فللمشترى أن يرجع على البائع بالثمن مع هذا الإقرار.

۱۳۲۸۲: - وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من رجل جارية وقبضها، ثم جاء رجل وادعاها وأقر المشترى أنها لهذا المدعى وصدق

البائع المشترى في أنها لهذا المدعى وأراد المشترى أن يرجع على البائع بالثمن، فقال البائع للمشترى: إنها كانت هي للمدعى لأنك وهبتها، فالقول له ولا يرجع عليه المشترى بالثمن.

١٣٢٨٣: استحق حمار من يدرجل ببخاري وقبض المستحق عليه السجل ووجد بائعه بسمرقند فقدمه إلى قاضي حضرة سمرقند وأراد الرجوع عليه بـالثمن وأظهر سجل قاضي بخاري فأمر البائع بالبيع، ولكن أنكر الاستحقاق فأقام المستحق عليه البينة أن هذا سجل قاضي بخاري: لا يجوز لقاضي سمرقند أن يعمل به ويقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن مالم يشهد الشهود أن قاضي بخاري قضي على المستحق عليه بالحمار الذي اشتراه من هذا البائع وأخرجه من يد المستحقد عليه. وفي الفتاوي الخلاصة: فلو قال البائع في الرفع: إن الحمار نتج في ملك بائعي فليس لك الرجوع على، وأقام البينة تقبل إن كان بحضرة المستحق وتشترط حضرة الحمار، والشيخ الإمام ظهير الدين لايشترط حضرة العبد و لا يشترط حضرة المستحق عليه في مسألة الحمار، هذا إذا استحق عليه المبيع وبه كفيـل يعنى بالدرك لايرجع على الكفيل إذا لم يجب على البائع وذلك بالرجوع على البائع، بعد ذلك يخير في الرجوع ولا يجبر على الوكيل. فلو أن المشتري أدى الشمن إلى المحتال له فعند الاستحقاق: إن شاء يرجع على المحتال القابض، وإن شاء على البائع.

للوكيل عند الاستحقاق: خذ الثمن من الوكيل دفع الثمن إلى الموكل يقال للوكيل عند الاستحقاق: خذ الثمن من الموكل وادفع إلى المشترى. البائع إذا أنكر بيع الحمار منه، ثم جاء به وادعى على أبيه أنك بعت الحمار منى، تسمع، وهذا إذا ادعى على أن البائع باع ملك ابنه وهو صغير، ولو صدق المشترى البائع وقال: بل مابعت منى الحمار لكن غلط، بطل الرجوع أصلا، ثم في الحمار إن استحق مع البردعة يرجع بجميع الثمن، وإن استحق بدون البردعة يمسك البائع من الثمن بقدر البردعة، وكذا لو ضاعت له ذلك، وفي الكرم لو استحق الكرم دون الأشجار يرد الأشجار على بائعه ويرجع بجميع الثمن، بخلاف البردعة.

قال: أسأل عن الشاهدين، إن زكيا رجع المشهود عليه على البائع بالثمن، عين في يد رجل حاء رجل و استحق هذا العين من يد صاحب اليد فأراد صاحب اليد أن يرجع على بائعه بالثمن، ولم يرجع، ثم قال لابن البائع: قد كنت اشتريت منك هذا العين بكذا فارجع عليه بالثمن الذمن، وسمع دعواه الثاني، ورجع عليه بالثمن الذي ذكره.

القاضى أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج من القاضى أن يحلف المستحق بالله ما باعه ولا وهبه ولا تصدق به ولا خرج من ملكه فقال المستحق: قد كنت بعته منذ ملكته وقد خرج من يد لكنى اشتريته منذ سنة من فلان، ذكر اسمه واسم أبيه و جده وأقام بينة فشهد شهوده أن هذا عبده اشتراه من فلان منذ سنة: فهذا استحقاق، وإن شهد شهوده أن هذا عبده منذ سنة ملكه فهذا ليس باستحقاق ولا أقضى له به.

ساجة ملقاة في الطريق وقبض الثمن وخلى بين البائع وبين الساجة، ولم يحركها المشترى من موضعها فقد صار قابضا لها، فإن أحرقها رجل فهى من مال المشترى، فإن جاء مستحق واستحقها بالبينة فالمستحق بالخيار: إن شاء ضمن البائع إن كان البائع هو الذي ألقاها في ذلك الموضع، ولا سبيل للمستحق على المشترى إن لم يكن المشترى حركها من ذلك الموضع، وفي الملتقط: وإذا أعطاه حمارا بسبعين درهما لمعاوضة القراطيس فاستحق الحمار رجع بسبعين درهما. رجل باع أمة من رجل فلم يقبضها المشترى حتى زاد البائع في المبيع أمة أخرى، ثم استحقت الأولى: فإن شاء المشترى أخذ الزيادة بحصتها من الثمن كأن الشراء وقع عليهما جميعا.

ت ٢ ٣ ٢ ٨ ٦ - أخرج ابن أبي شيبة عن حسان بن ثمامة: أن حذيفة عرف جملاله، فخاصم فيه إلى قاض من قضاة المسلمين، فصارت على حذيفة يمين في القضاء، فحلف بالله الذي لا إله إلا هو، ماباع و لا وهب. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع و الأقضية، في الرجل يدعى الشيء فيقيم عليه البينة ١ / ١ ٨ ٢ برقم: ٢٠ ٨ ٢٠ .

۱۳۲۸۸ - وذكر الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف في رجل اشترى عشر بيضات واستحق بعضها، أو تلف قبل القبض أنه كان قال فيه قولان، أحدهما: أن يبطل من الثمن بقدر العدد، والثاني: أنه يبطل بقدر حصة ذلك من الشمن لو قسم على القيمة، فعلى القول الأول لم يجعلها مختلفة، وعلى القول الثاني جعلها مختلفة. رجل باع من آخر جارية غيره و تقابضا، ثم اختلف البائع والمشترى فقال البائع: بعتها بغير أمر صاحبها، وقال المشترى: لابل بعتها بأمر صاحبها، فالقول قول المشترى استولد هذه صاحبها، فالقول قول المشترى استولد هذه المحارية بعد ذلك، ثم استحقها مولاها قال أبو يوسف: يأخذ المولى الولد عبدا له مع الحارية.

الذى في يده على مائة درهم فاستحقت الدار إلا ذراعا منها: لم يرجع بشيء، ولو الذى في يده على مائة درهم فاستحقت الدار إلا ذراعا منها: لم يرجع بشيء، ولو ادعاها كلها فصالحه على مائة درهم فاستحق منها شيء رجع بحسابه. وفي الحامع الصغير: رجل باع عبدا ولد في ملكه وقبضه المشترى وباعه من آخر، ثم ادعى البائع الأول نسب العبد: ثبت منه وبطل البيع الأول والثاني، م: رجل اشترى نصف عبد، ثم اشترى رجل النصف الآخر فقبض الآخر ولم يقبض الأول فما استحق فهو من الآخر، وان قبضا فما استحق فهو من الآخر،

• ١٣٢٩: - رجل معه قفيزان من بر في زنبيل باع قفيزا من رجل بدرهم فلم يقبضه المشترى حتى باع من آخر قفيزا منه بدرهم، ثم استحق أحدهما رجل: فإن شراء الثاني يبطل، والبيع الأول جائز. رجل اشترى من رجل دارا بألف درهم و نقده الشمن وقبض الدار فأقام أخ المشترى بينة أن الدار كانت لأبيه تركها ميراثا له ولأخيه هذا المشترى: فإنه يقضى له بنصف الدار؛ فبعد ذلك ينظر: إن كذبه المشترى كان للمشترى الخيار إن شاء رد نصف الباقي على بائعه و رجع عليه بعميع الثمن، وإن شاء أمسكه و رجع عليه بنصف الثمن؛ وإن صدقه المشترى بقى

النصف في يده بنصف الثمن ورجع على بائعه بنصف الثمن، ولو مات العبد في يد المستحق عليه فعلى ضامن الخلاص رد الثمن، وليس موته في يد المستحق عليه بمنزلة موته في يد البائع، وإذا ضمن له الدرك فإنما هو من الاستحقاق وليس لواحد إن يسلمه من يد البائع.

واستحق الشرب قبل القبض: أخذ الأرض بجميع الثمن إن شاء، وإن شاء ترك، واستحق الشرب قبل القبض: أخذ الأرض بجميع الثمن إن شاء، وإن شاء ترك، وكذلك المسيل. وإن كان قد قبض وأحدث فيها غرسا أو بناء أو زرعا فالمشترى يرجع بنقصان الشرب والمسيل. قال محمد: كل شيء إذا بعته وحده لم يجز البيع، وإذا بعته مع غيره جاز البيع فيه فإذا استحق ذلك الشيء قبل القبض فإن شاء المشترى أخذ الباقى بجميع الثانى، وإن شاء ترك، وكل شيء إذا بعته وحده جز، وإذا بعته مع غيره جاز أيضا كان له حصته من الثمن.

الترار بائعه أو سيده بعدم أمره مريدا رده لاتقبل، وإن أقر بائعه به عند قاض وطلب مشتريه رده رد بيعه. وفى الحامع الصغير: رجل اشترى عبدا فإذا هو حر وقد قال مشتريه رده رد بيعه. وفى الحامع الصغير: رجل اشترى عبدا فإذا هو حر وقد قال العبد للمشترى: اشترنى فإنى عبد، فإن كان البائع حاضرا أو غائبا غيبة معروفة لم يكن على العبد شيء، وإن كان البائع غائبا لايدرى أين هو رجع المشترى على العبد ورجع هو على البائع، وعن أبى يوسف أنه قال: لايرجع بحال، إذا قال: بايعوا عبدى هذا فإنى قد أذنت له فى التجارة، فبايعوه فلحقته ديون، ثم استحق العبد: فإن أصحاب الديون يرجعون عليه بقيمته.

1 ٣٢٩٣: وفي الخانية: رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع أخيه بعض هذه الضيعة بضيعة أخرى، ثم مات أخوه فادعى روثة الأخ الضيعة الشانية وما بقى من الضيعة الأولى لعلة أن صاحب الضيعة الأولى اشترى الضيعة الثانية مع مورثهم وكان نصفها لمورثهم، قالوا: الضيعة المشتراة تكون بين الأخوين نصفين، ويكون نصيب الميت ميراثا لورثته، ويرجع الأخ الحى في تركة الميت بنصف قيمة مابيع من الضيعة الأولى.

بحاضرة فقبضها، ولم تقر بالرق و باعها من رجل آخر ولم تقر بالرق أيضا، وقبضها المشترى الآخر، ثم ادعت أنها حرة؟ قال: يعتقها القاضى، وفي المعانية: إن القاضى يقبل قولها من ويرد بعضهم الثمن على البعض، فإن قال المشترى الأول: قد كانت أقرت بالرق، وليس له على ذلك بينة ولم يقر المشترى الأول على بائعه. المشترى الأول على بائعه.

۱ ۱ ۳۲۹ ۱ - وفي الفتاوي: رجل اشترى جارية وباعها حتى تداولتها الأيدى، ثم ادعت الجارية في يد المشترى الآخر أنها حرة الأصل وردها صاحبها على بائعها بقولها وقبل بائعها وردها هو أيضا على بائعه وقبل منه، وأراد أن يرد على بائعه: فليس لبائعه أن يقبلها منه؛ إن لم تكن انقادت للبيع تثبت الحرية بقولها في حق الكل، وإن كانت انقادت للبيع فإن بيعت و سلمت إلى المشترى وهي ساكتة فللبائع الأول أن لايقبلها. وفي الخانية: والصحيح أنه إذا لم يسبق منها ما يكون إقرارا بالرق فإن القول قولها في دعوى الحرية وللمشترى أن يرجع على البائع بالشمن بقولها، وقال بعض المشايخ: إذا ادعت الحرية لم يكن له أن يردها على البائع بقولها لكن ينبغي له أن يتزوجها احتياطا حتى يحل له وطؤها إما يملك اليمين إن كانت أمة أو بملك النكاح إن كانت حرة، وكذا كل من اشترى جارية ينبغي له أن يتزوجها احتياطا.

۱۳۲۹۲: م: قال هشام: سألت محمدا عن غلام لم يبلغ الحلم باعه إنسان فأقر بأنه مملوك له وهو يعبر عن نفسه، ثم استحق الحرية والبائع غائب ولا يدرى أين هو هل يرجع المشترى على الغلام بالغرور؟ قال: لا، قلت: فالرجل الذى اشترى عبدا أقر على نفسه بالرق وغاب البائع وقبض المشترى العبد ولم ينقد الثمن فأعتق القاضى العبد، لأنه كان حر الأصل هل يقضى القاضى ببراءة المشترى عن الثمن والبائع غائب؟ قال: نعم.

۱۳۲۹۷: وقال: سمعت محمدا يقول: رجل اشترى من صبى لم يأذن له

أبواه أو وصيه في التجارة جارية فاستولدها، ثم استحقها إنسان فإنه يأخذها وولدها رقيقا والنسب ثابت، وكذلك إن اشتراها من عبد محجور عليه، ولو اشترى رجل جارية بعبد وتقابضا فولدت الأمة من المشترى فإذا العبد حر الأصل فإن لبائع الحارية أن يأخذ الحارية وعقرها و ولدها رقيقا والولد ثابت النسب، قال هشام: قلت لمحمد: فإن كان الذي باع العبد كان اشتراه من غيره؟ قال: الولد يكون له بالقيمة.

۱۳۲۹۸: رجل اشترى أمة وقبضها فادعاها آخر فاشتراها منه أيضا، ثم استحقت الأمة وقد ولدت للمشترى؟ قال محمد: يرجع بالثمنين على البائعين، فإن كانت الأمة جاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر من وقت اشتراها من المشترى الآخر رجع بقيمة الولد على المشترى، فإن جاءت به لأقل من ستة أشهر من وقت اشتراها من المشترى الآخر لا يرجع بقيمة الولد على واحد منهما.

9 9 1 ٣٢٩ - قال محمد: ويضمن البائع في الأرض المشتراة إذا استحقت البناء والغرس والزرع، وضمان الزرع أن ينظر ماقيمة الزرع وقت قبضه فيضمنه البائع، قال هشام: وذلك إن لم يستحصد.

المشترى الثانى، ثم باعها من آخر وسلم فاستحقت بقضاء فهو قضاء على الكل، ويرجع كل لو رجع عليه الثانى بالثمن لا قبل الرجوع عليه كيلا بحتمع الثمنان في ملك واحد ولا يعيد البينة، فلو ادعى أحدهم أنها ملكه لايسمع، ولو ادعت أنها حرة الأصل أو معتقة فلان أو مدبرة أو أم ولده وبرهنت يقبل ويرجع كل قبل الرجوع عليه، ولو برهن رجل أنها أمته أعتقها بعد شراء المشترى الآخر لايرجع بضعهم على بعض، وكذا إذا ادعى الإعتاق مطلقا.

۱ ۳۳۰۱: - أمة في يد ذر فقال بكرلعمرو: كانت الأمة التي في يد ذر بعتها منك وسلمتها إليك، ولم تنقد الثمن، ولكن غصبها منك ذر فسلم الثمن إلى، وصدقه عمرو: أمر بنقد الثمن لتصادقهما على البيع والتسليم، ولو استحقت من يد

ذر بينة الـمـلك المطلق أو النتاج وقضى له بها لايرجع عمرو على بكر بالثمن، ولو برهن عمرو على المستحق بأنها أمته يقبل، ثم لو برهن المستحق أنها ملكه قبل القيضاء لعمرو يقضي لعمرو، إلا إذا برهن المستحق على النتاج أو على الملك المطلق، وإن أقاما على النتاج تترجح ببينة ذي اليد، ولو قال ذر: اشتريتها من عمرو، فصدقه عمرو وذلك قبل الاستحقاق فاستحقت من يد ذر صار عمرو مقضيا عليه بالقضاء على ذر فيرجع ذر على عمرو، ثم يرجع عمرو على بكر، ولو تصادقا بعد الاستحقاق يعتبر تصادقهما في حقهما فيرجع ذرعلي عمرو بالثمن ولا يرجع على بكر، وكذا لو ادعبي ذر الشراء من عـمـرو قبـل الاستحقاق وصدقه عمرو بعد الاستحقاق فهو كـمـا لو تصادقا بعد الاستحقاق فلا يرجع عمرو على بكر، ولو تصادقاً أن الأمة وصلت إي يد ذر من عمرو بالهبة أو الصدقة مع القبض فهو كما ذكرنا، ولو برهن عمرو على بكر أن عمرا باعها أو وهبها من ذر ليرجع على بكر، أو برهن عمرو على أنهما تصادقا قبل الاستحقاق: يقبل ويرجع بالثمن على بكر، فإن لم يستحق الأمة أحد ولكنها برهنت على ذر بالحرية الأصلية أو التحرير أو الاستيلاد أو الكتابة وأداء البدل رجع عمرو على بكر، ولو برهن عمرو على أنها أمته لا يقبل، ولو برهنت أن ذرا ملكها و حررها أو دبرها أو استولدها منذ حول وتـأريخ شراء عمرو مثله أو أقل يرجع عمرو على بكر، للَّهإن كان تأريخ شرائه أكثر من حول لايرجع.

استحقت فليس عليه إلا عقر واحد، وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق، وكذا والدار المن المحافظة عن أبي يوسف: رجل اشترى جارية فولدت منه فاستحق رجل نصفها: قضى له عليه بنصف قيمتها وبنصف عقرها، فإن قضى بذلك، ثم استحق رجل آخر النصف الآخر بعد ذلك فإنه يقضى له أيضا بنصف قيمة الحارية وبنصف عقرها، ويقضى عليه بقيمة الولد بينهما نصفين، رجل اشترى حارية وقبضها فولدت له، ثم أعتقها وتزوجها فولدت له ولدا آخر، ثم استحقت فليس عليه إلا عقر واحد، وكذلك لو لم يتزوجها بعد العتق، ولكنه زنى بها فولدت له أولادا، ثم استحقت لم يغرم للمستحق إلا عقرا واحدا، وصار ذلك

العتق ليسس بعتق، وكأنه وطأعلى الملك الأول، ويثبت نسب الأولاد ويغرم قيمتهم، ويرجع على البائع بقيمة الأولاد الذين كانوا قبل العتق، ولا يرجع بقيمة الأولاد الذين كانوا بعد العتق.

وادعاها: لم تسمع دعواه حتى يحضر المشترى والبائع، فإن برهن بحضرتهما وادعاها: لم تسمع دعواه حتى يحضر المشترى والبائع، فإن برهن بحضرتهما وقضى له بها فبرهن البائع أو المشترى أن المستحق باعها، ثم هو باعها من المستحرى، قبل ولزم البيع، فلو لم يبرهنا وطلب المشترى من القاضى فسخ البيع لعجزه عن التسليم وفسخ القاضى، ثم برهن البائع أن المستحق باعها منه وأخذها: تبقى له، وليس له أن يلزمها على المشترى، ولو كان المشترى قبض الأمة من البائع، ثم ادعاها رجل: شرطت حضرة المستحق فقط، ولو قضى للمستحق فبرهن البائع، ثم ادعاها رجل: شرطت حضرة المستحق فقط، ولو قضى للمستحق فبرهن البائع على بيع المدعاة منه بعد الفسخ: تبقى الأمة له عند أبي حنيفة، وليس له أن يلزمها على المشترى، ولو باعها بعد القبض و سلم فاستحقت هذه الأمة وهلك الثمن فبرهن البائع الأول، أن المستحق أمره ببيع هذه الأمة وهلك الثمن في يده: يقبل، ولو برهن البائع الأول، أن المستحق أمره ببيع هذه الأمة وهلك الثمن في يده: يقبل.

2 ١ ٣٣٠٤ - وفيه: باع الراهن وسلمه إلى المشترى بلا علم المرتهن فاسترد المرتهن البرهن ببينة أقامها أنه رهن عنده وطلب المشترى من القاضى الفسخ ففسخ لعجزه عن تسليمه، ثم قضى الراهن الدين وأخذ الرهن من المرتهن، لم يعد البيع، وكذا لو فسخ فبرهن على قضاء الدين: فسد البيع عند أبى حنيفة لنفوذ القضاء بالفسخ ظاهرا و باطنا، خلافا لهما.

۱ ۳۳۰٥ :- الشراء والاستيام والاستيهاب ونحوها من أسباب الملك إقرار لعدم ملكه فيه، ولا تسمع الدعوى منه بعده إلا بتأريخ متأخر لكونه متناقضا، ومتى أقر في ضمن شيء يبطل ببطلان المتضمن.

۱۳۳۰۶ - وفيه: اشترى ثوبا أو ساومه أو استوهبه، ثم ادعى أنه ملكه قبل الشراء أو قبل المساومة أو قبل الاستيهاب أو ادعى أنه كان ملك أبيه عند

المساومة فمات وتركه ميراثا له أو وهبه له: لاتسمع دعواه للتناقض، إلا إذا صرح بملك أبيه عند المساومة بأن أثبت أنه قال عند المساومة: إن هذا الثوب لأبي وكلك ببيعه فبعه منى، فلم يتفق بينهما بيع، ثم ادعى الإرث من أبيه يقبل لعدم التناقض، وكذا لو قال عند الدعوى: كان لأبيه وكله ببيعه فاشتريته، ثم مات وترك ثمنه ميراثا لى، يسمع ويقضى له بالثمن وتسمع دعوى الإرث من أخيه وقضى له بحصته، حتى لو اشتراه، ثم ادعى مع أخيه أنه كان لأبيهما مات وترك ميراثا لهما: لاتسمع دعوى المشترى في نصيبه للتناقض وتسمع دعوى أخيه في نصيبه لعدم التناقض، ولو اشتراه أو ساومه فاستحقه أبوه وقد قبضه أو لم يقبضه ورجع المشترى بالثمن على بائعه، ثم مات الأب فورثه: لم يعد البيع وسلم له الثمن بحكم الإرث و لا يؤمر بدفعه إلى البائع وإن صار مقرا بالإقدام على الشراء على أنه ملك البائع، إلا إذا أقر صريحا عند الشراء أو عند المساومة أنه ملك البائع، ثم وصل إليه الثوب من أبيه بالإرث فيؤمر بتسليمه إلى البائع.

۷ ۱ ۳۳۰: - م: وفى نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل فى يده كران من حنطة باع كرا منهما من رجل بثمن مسمى و دفعه إليه فاستحق من يده؟ قال: يأخذ المشترى الكر الثانى و لا ينتقض البيع، فإن لم يستحق الأول، حتى باع الكر الثانى و دفعه، ثم استحق الأول؟ قال: يبطل البيع فيه و لا سبيل له على المشترى الثانى.

۱۳۳۰۸ - ولو كان في يده كران فباع أحدهما ولم يدفعه حتى باع الآخر ودفعه، ثم باع النصف الآخر من ثالث ودفعه [ثم] حضر المشترى الأول و جد المشتريين جميعا: فإنما سبيله على المشترى الثالث، فإن لم يجد المشترى الأول المشترى الثالث إنما وجد المشترى الثانى: يقضى له بنصف ما في يده، فإذا حضر الثالث أخذ الأول والثانى جميعا ما في يد الثالث فيكون بينهما نصفين، وفي المخانية: ولو أن المشترى الأول وجد الثالث يأخذ منه جميع ما في يد الثالث. م: وكذلك لو كان مكان الكرين عبد فباع نصفه من رجل ولم يدفع إليه، ثم باع نصفه من آخر ودفعه إليه، ثم باع نصفه من الث ودفع. وروى إبراهيم عن محمد نصفه من آخر ودفعه إليه، ثم باع نصفه من ثالث ودفع. وروى إبراهيم عن محمد

في رجل باع قفيزا من طعام هو ثلاثة أقفزة من رجل ثالث كان لهم الأقفزة الثلاثة، ثم استحق القفيز الأول قال: يأخذ المستحق القفيز الثالث فيكون له.

9 . ٣٣٠٩: – رجل اشترى من آخر دارا نصفها مشاعا، ثم استحق نصفها قبل القسمة فالبيع على النصف الباقى، فإن كان قسم للمشترى و دفع إليه ما اشترى، ثم استحق النصف الذى اشتراه من يد المشترى فللمشترى نصف الباقى وهو ربع جميع الدار، ولو اشترى من صبرة نصفها وهو كر، ثم استحق نصفها قبل القسمة أو بعد القسمة والقبض فإنه يأخذ جميع النصف الباقى من الكر، ولو اشترى من عبد نصفه كان مااستحق من نصيب البائع وسلم للمشترى نصفه.

• ۱۳۳۱: - وفي الخانية: رجل عنده كر حنطة باع من رجل نصفه، ثم باع النصف الآخر من رجل آخر فلم يقبض أحدهما شيئا، حتى استحق منه مختوم واحد: كان المستحق من البيع الآخر، فإن هلك نصف مابقى بعد استحقاق المختوم يكون الخيار للمشتريين أن يأخذا مابقى على حساب ذلك، حق الأول في نصف كر وحق الثاني في نصف كر لا في مختوم واحد فيضرب كل واحد فيما بقى من حصته، ولو لم يستحق حتى قبض المشترى الثاني مختوما ثم استحق مختوم فللمشترى الأول والثاني الخيار فيما بقى فيضرب فيه المشترى الثاني بنصف كر لامختومين والأول بنصف كر فيكون الباقي بينهما على حساب ذلك.

الموهوب له، أو من يد المتصدق عليه: كان للواهب أو المتصدق أن يرجع على بائعه بالثمن، رواه ابن سماعة عن أبي يوسف، وروى ابن سماعة عنه أيضا في رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه ووهبه من رجل، ثم إن الموهوب له وهبه من رجل آخر ثم استحق العبد من يد الموهوب له الآخر: كان للمشترى أن يرجع على بائعه بالثمن، وفي الذخيرة: ورأيت في موضع آخر: ليس للمشترى أن يرجع على بائعه بالثمن، م: ولو كان المشترى للعبد باعه من رجل آخر، ثم إن المشترى الآخر وهبه من رجل واستحق من يد الموهوب له فالمشترى الأول لايرجع على بائعه حتى من رجل واستحق من يد الموهوب له فالمشترى الأول لايرجع على بائعه حتى

يرجع عليه الذي اشتراه منه، وكذلك لو أن المشترى وهبه لرجل من الابتداء، ثم إن السوهوب له باعه من رجل، ثم استحق من يد المشترى الآخر فالمشترى الأول لايرجع على بائعه وهو الموهوب له، فإذا رجع عليه المشترى الآخر رجع عليه المشترى الأول على بائعه.

۱ ۱ ۳۳۱ : - وروى بشر عن أبى يوسف فى الإملاء: رجل اشترى زق سمن أو عسل أو جرة زيت أو دهن أو سلة زعفران أو جوالقا من دقيق أو حنطة، ثم استحقت طائفة منها. وفى الخانية: قبل القبض أو بعده، فللمشترى الخيار، إن شاء أحذ الباقى بحصته من الشمن، وإن شاء ترك، ولو كان المشترى زقى سمن أو قوصرتى تمر أو جرتى زيت أو جوالقى حنطة أو خابيتى حل واستحق أحدهما: إن كان قبل القبض فله أن يرد المبيع كله، وإن كان بعد القبض فليس له أن يرد الأخر، ولا يرجع إلا بحساب ما استحق، وكذلك سائر ما وصفت لك.

المجال ا

2 ١ ٣٣١ : - وفي الخانية: رجل اشترى من رجل أرضين فاستحقت إحداهما: إن استحقت قبل القبض يخير المشترى إن شاء أخذ الباقى بحصتها من الشمن وإن شاء ترك، وإن استحقت بعد القبض يلزمه غير المستحق بحصتها من الثمن ولا خيار له.

۱۳۳۱۵ - وفيها: مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده وسمى الكر دار وقبض الشمن، ثم جاء صاحب الحانوت وزعم أن الكردار له وحال بين المشترى المبيع؟ قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل: إن كان الكر دار من الآلات التي يحتاج المستأجر إليها في صناعته وتجارته كان القول فيه قول البائع

وهو المستأجر ولا يرجع المشترى على البائع بشيء من الثمن، وإن لم يكن الكر دار من آلات عمل المستأجر لكنه شيء لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك بأن كان علوا على سبيل الحانوت: كان القول قول المستأجر، وإن كان بناء لو اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر في ذلك كالبناء المتصل بالحانوت لافي الحانوت: كان للمشترى أن يرجع على البائع بالثمن، فإن كفل لهذا المشترى إنسان بالدرك ففي كل موضع لايرجع المشترى على البائع بالثمن لايرجع على الكفيل بالدرك.

٦ ١ ٣٣١: - وفيها: رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر، ثم استحقت الأرض يقال للمشترى: اقلع الشجر فإن كان القلع يضر بالأرض يقال للمستحق، إن شئت تدفع إليه قيمة الشجر مقلوعا ويكون الشجر لك، وإن شئت فخذه حتى يقلع الشجر ويضمن لك نقصان أرضك فإن أمره بقلع الشجر وقلعه المشترى، ثم ظفر بالبائع بعد القلع فإن المشترى يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشحر ولا بما ضمن من نقصان الأرض، وإن اختار المستحق أن يدفع المشترى قيمة الشجر مقلوعا ويمسك الشجر فأعطاه القيمة، ثم ظفر المشترى بالبائع فإنه يرجع على البائع بالثمن ولا يرجع بقيمة الشجر، ولا يكون للمستحق أن يرجع على البائع ولا على المشتري بنقصان الأرض، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف؛ وقال الحسن: القاضي يبعث أمينا ليقوم النابت في الأرض، ثم يقول الـقاضي للمشترى: اقلع الشجر واحفظه حتى إذا ظفرت بالبائع تسلمه إليه و تأخذه بقيمته نابتا وإن لم تستحق الأرض حتى أثمر الشجر وبلغ الثمر أو لم يبلغ حتى جاء مستحق الأرض وطالب المشتري بقلع الشجر كان له ذلك، فإن كان بائع الأرض حاضرا كان للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الشجر نابتا في الأرض ويسلم الشحر قائما إلى البائع ولا يرجع على البائع بقيمة الثمر، ويجبر المشتري على قطف الثمر بلغ الثمر أو لم يبلغ، ويجبر البائع على قلع الشجر.

١٣٣١٧: - وإن كان المشتري زرع في الأرض حنطة أو شيئا من أصناف

الرياحين والحبوب والبقول، ثم استحقت الأرض قال أبو يوسف: يؤمر المشترى حتى يقلع الزرع إن كان البائع غائبا ولا يرجع على بائعه بشيء، وإن أضر بالأرض فللمستحق أن يضمنه نقصان الأرض، ثم لايرجع المشترى على بائعه إلا بالثمن، وإن كان المشترى قد كرى الأرض نهرا أو حفر ساقية أو قنطر على النهر، ثم استحقت الأرض فإن المشترى يرجع على بائعه بالثمن وقيمة ما أحدث في الأرض من بناء القنطرة، ولا يرجع بما أنفق في كرى النهر وحفر ساقية ولا في مسناة جعلها من التراب، وإن جعل القناة من آجر أو لبن أو قصب أو شيء له قيمة فإنه يرجع على بائعه بقيمة ذلك وهو قائم في الأرض، ثم يؤمر البائع بقلع ذلك.

۱۳۳۱۸ - وفى الكافى: شهدا أن ذا اليد باعه من فلان وفلان يدعيه وقضى به أو لم يقض، ثم ادعاه أحدهما ملكا أو إرثا: لايسمع للتناقض، وإن كان قال عند الشهادة: هو لى أو له وقد باعه هذا الذى فى يده، يسمع وبطل البيع إن برهن عليه؛ ومثله الشهادة بشراء أو بهبة أو بصدقة مع القبض، ولو قال: باعه ذر اليد من فلان، ولم يتلفظ بلفظ الشهادة فادعى لنفسه: يسمع.

9 ١ ٣٣١٩: - وفيه: شهد بشراء ردا أو إجارتها فادعى أنها كانت له ولا بينة وقد وكله ببيعها أو بإجارتها وبرهن على إقرار البائع أو المؤجر بالتوكيل بالبيع أو الإجارة: يقبل.

• ١٣٣٢. الوكيل بالخصومة في عبد إذا ادعى العبد فبرهن المدعى عليه أنه ساومه منه في غير مجلس القضاء، بطلت خصومة الوكيل فقد، ولو وصل العبد إلى الوكيل يوما لايؤمر بدفعه إلى المدعى عليه. وكذا لو برهن المدعى عليه أن الوكيل استوهبه أو استودعه منه، ولو وكله بالخصومة واستثنى إقراره، ثم أثبت مساومته في مجلس القضاء: صح في حقه فقط حتى بطلت خصومته دون الموكل. وكلا بالخصومة في عين واستثنى إقرارهما وادعى رجل أنه اشتراها من ذي اليد فشهدا له بطلت خصومتهما، دون خصومة الموكل.

١ ٣٣٢١: - م: ابن سماعة عن أبي يوسف في الإملاء: رجل اشترى أرضا

بيضاء وبنى فيها بناء، ثم استحقت الأرض وقضى القاضى على المشترى بهدم البناء فهدم، ثم استهلكه فلا شيء على البائع من قيمة البناء، وإن لم يستهلكه ولكن المصطر أفسده وكان البناء صحيحا فصار طينا أو كسره رجل فعلى البائع فضل مابين النقض والبناء، وإن شاء البائع أخذ النقض على تلك الحالة أو أعطاه قيمة البناء مبنيا ويدفع عنه ماحدث في النقض من النقصان من كل وجه، فإن اختار هذا فالمشترى بالخيار: إن شاء فعل، وإن شاء ترك ولم يفعل، وكذلك كل فساد يدخله بحناية أحد فالمشترى بالخيار والبائع بالخيار، فإن اتفقا على وجه في ذلك أمضى بينهما، وإن اختلفا ترك في يد المشترى وضمن البائع فضل مابين النقض إلى البناء، وإن كان النقصان من غير جناية أحد فهو مثل ذلك في قول أبي يوسف كان للمشترى أن يمسكه ويرجع بفضل مابين الهدم إلى البناء كما يمسك المعقود الذي عيناه ويرجع بالنقصان.

۱۳۳۲۲ حول اشترى دارا وبنى فيها وغاب، ثم إن البائع باعها من رجل آخر ونقض المشترى الآخر بناء الأول وبنى فيها ثانيا، ثم جاء الأول أو استحقها رجل فهذه المسألة على وجهين، الأول: أن يكون الثانى بآلات ملكه وفى هذا الوجه يضمن المشترى الثانى للمشترى الأول حصة البناء من الدار العامرة، ونقض النباء الأول للمشترى الأول إن كان قائما، وإن كان المشترى الثانى استهلكه ضمن قيمة ذلك للمشترى الأول، وإن كان بناه بنقض الأول فالمشترى الثانى يضمن للمشترى الأول حصة البناء من الدار العامرة وللمشترى الأول أن يمسك البناء، وليس للمشترى الثانى رفعه، فإن زاد المشترى الثانى فى ذلك زيادة أعطاه قيمة الزيادة من غير أن يعطيه أجر العامل.

۱۳۳۲۳: ولو اشترى أرضا وأحياها أى عمرها فاستحقت من يد المشترى هل يرجع المشترى على البائع بما أنفق في عمارتها؟ فلا رواية في هذه المسئلة عن أصحابنا، وقيل: لايرجع. وسئل شمس الأئمة الأوزجندى عن رجل اشرى من آخر جارية، ثم ظهر أنها حرة وقد مات البائع ولا وارث له ولا وصى غير

أن بائع الميت حاضر قال القاضى: يجعل للميت وصياحتى يرجع المشترى على وصيى الميت، ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت. وسئل هوعمن اشترى سكنى فى دكان وقف فقال المتولى: ما أذنته بالسكنى، وأمر بالرفع هل للمشترى أن يرجع على البائع؟ قال: إن كان البيع بشرط القرار رده لفوات الشرط وظهور العيب، وإلا فلا رجوع له على البائع لا بالثمن ولا بالنقصان.

2 ١٣٣٢ ٤ - ذكر في مجموع النوازل في رجل اشترى من آخر أرضا وقبضها فجاء مستحق واستحقها بالبينة وقضى القاضى بالأرض له وطلب المشترى من البائع الثمن فرد الثمن عليه، ثم ظهر فساد الدعوى وفساد القضاء بفتوى الأئمة هل للمستحق عليه أن يسترد تلك الأرض ويقول: قد ظهر بطلان الاستحقاق؟ قال: لا؛ قال: ولو لم يرجع المشترى على البائع بعد ماقضى القاضى بالأرض للمستحق وفسخ العقد بينهما، ثم ظهر بطلان الاستحقاق وبطلان المشتحق عليه استرداد الأرض، ويحب أن يكون هذا قول أبي يوسف أو لا وهوقول محمد، أما على قول أبي يوسف آخرا وهو قول أبي حنيفة: لايكون للمستحق عليه استرداد الأرض.

عنده ولدا لاباستيلاده، ثم استحقها رجل بالبينة: أخذها وولدها، ولو أقر المشترى عنده ولدا لاباستيلاده، ثم استحقها رجل بالبينة: أخذها وولدها، ولو أقر المشترى بالحارية لإنسان، أخذ المقر له الجارية ولا يأخذ ولدها، ثم في فصل البينة هل يشترط قضاء على حدة بالولد أو القضاء بالأم يكفى؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: القضاء بالأم يكفى، وقال بعضهم: يشترط قضاؤه بالولد على حدة _ إليه أشار محمد في موضع آخر فإنه قال: إذا قضى بالأصل للمستحق ولم يعلم بالزوائد لم تدخل الزوائد تحت القضاء، وكذلك إذا كانت الزوائد في يد مشترى رجل آخر و ذلك الرجل غائب لم تدخل الزوائد تحت القضاء.

۱۳۳۲٦: وفي الكافي: اشترى أمة وقبضها فادعى أنها حرة الأصل أو ملك فلان أو معتقته أو مدبرته أو أم ولده فصدقه فلان وحلف المشترى فنكل:

لاير جع على البائع بالثمن، وإن برهن المشترى على أنه ملك المستحق: لايقبل، ولو برهن المشترى على أنها ولو برهن المشترى على أنها حرة الأصل وهي تدعى أو برهن على أنها ملك فلان وهو أعتقها أو دبرها أو استولدها قبل شرائه: يقبل ويرجع بالثمن على البائع، ولو باع عقارا، ثم برهن أنه باع وهو وقف: لايقبل.

المجامع الكبير: رجل اشترى ثوبا فقطعه وخاطه قيم المجامع الكبير: رجل اشترى ثوبا فقطعه وخاطه قيم المعامن ثم ادعى رجل أن الثوب له وأقام البينة وقضى القاضى له بالقميص فلا يرجع المشترى على البائع بشيء وكذلك لو اشترى حنطة وطحنها، ثم جاء رجل وأقام البينة أن الدقيق له يقضى القاضى بالدقيق للمستحق ولا يرجع المشترى بالشمن على البائع، وكذلك لو أن رجلا غصب ثوبا من رجل فقطعه وخاطه قميصا، ثم جاء رجل وأقام البينة أن القميص له وأخذ القميص من الغاصب لا يبطل ضمان الأول وكذلك الجواب في الحنطة المغصوبة يطحنها.

۱۳۳۲۸: ولو أن رجلا اشترى شاة فذبحها وسلخها فأقام رجل البينة أن اللحم والجلد والأطراف والرأس له وأخذ ذلك كله كان للمشترى أن يرجع على بائعه بالثمن، وكذلك لواشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه، ثم استحق رجل الثوب المقطوع بالبينة فإن المشترى يرجع بالثمن على البائع، ولو كان هذا في الغصب بأن غصب رجل ثوبا فقطعه، ولم يخطه، ثم استحقه رجل بالبينة يبطل به حق الأولى عن الضمان.

9 ۱ ۳۳۲۹: - وفي الكافي: ولو برهن رجل أن اللحم له وآخر أن الجلد له: لم يرجع على البائع بالثمن، لأن الاستحقاق عي هذا الطريق لايكون إلا بعد الذبح، إذ قبل الذبح لايتصور أن يكون الجلد لرجل واللحم لغيره، وكذا لو اشترى ثوبا فقطعه ولم يخطه فبرهن رجل أن المكمين له وآخر أن الدخريص له وآخر أن الذيل له: لا يرجع المشترى على البائع بالثمن.

• ١٣٣٣: - ولـو اشترى إبريقا بدينارين وقبض الإبريق ونقد الدينار وافترقا

فسد البيع فى نصفه، وللبائع أن يسترد النصف، فإن غاب بائع الإبريق واستحق رجل نصف الإبريق فهو شائع وهو حصم له. ولو باع نصف عبد، ثم نصفه فاستحق نصفه فعلى النصف الثانى، ولا فرق بين أن يكون الأول صحيحا والثانى فاسدا أو كانا صحيحين أو فاسدين، فإنه يقضى بالنصف الثانى له، ولو باع نصفه و أودعه النصف أو باع النصف، ثم باع نصفه بميتة أو دم لم يكن المشترى خصما للمستحق.

۱ ۳۳۳۱: - م: ولو أن رجلا غصب من رجل لحما فشواه فأقام رجل البينة أن هذا اللحم المشوى له فقضى به له: رجع المغصوب منه على الغاصب بقيمة لحمه، وهذا فصل احتلف فيه المشايخ، قال بعضهم: هو مضنون بالمثل، وقال بعضهم: هو مضمون بالقيمة؛ وتأويل هذه المسألة على قوله إذا لم يوجد مثله، ولو كان هذا في الشراء بأن اشترى لحما فشواه، ثم أقام رجل البينة أنه له فقضى به: لم يرجع على البائع بالثمن، ولو أقام المستحق البينة في هذا كله أن ذلك اللحم له قبل أن يشويها لمشترى و ذلك الثوب له قبل أن يقطعه المشترى و تلك الحنطة له قبل أن يطحنها المشترى: كان للمشترى أن يرجع على البائع لثمن، ولو كان هذا في الغصب بطل حق الأول عن الضمان.

۱۳۳۳۲: ولو أن رجلا اشرى من رجل شاة و ذبحها و سلخها فأقام رجل بينة أن اللحم له وأقام آخر بينة أن البلحم له وأقام آخر بينة أن الجلد له وأقام آخر بينة أن الرأس والأطراف له وقضى القاضى بذلك و دفع إلى كل واحد ما استحق ببينة، لم يرجع المشترى على البائع بشيء، وعلى هذا لو أن رجلا اشترى ثوبا فقطعه قميصا ولم يخطه فأقام رجل البينة أن الكمين له وأقام آخر البينة أن الدخاريص له وقضى القاضى لهما: لم يرجع المشترى على البائع بالثمن.

۱۳۳۳۳: وفي محموع النوازل: باع من آخر حمارا على أنه غارتي يريد به أن لايرجع عليه عند الاستحقاق، وقيل: يجب أن لايرجع عليه عند الاستحقاق، وقيل: يجب أن البيع بهذا الشرط فاسد فيكون للمشترى أن يسترد المبيع بحكم فساد العقد.

فأراد المشترى أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع: الحارية التى بعتها منك فأراد المشترى أن يرجع على البائع بالثمن فقال البائع: الحارية التى بعتها منك إسمها "بنفشه" والتى ورد الاستحقاق عليها إسمها "دلبر" فليس للمشترى أن يرجع على البائع، إلا إذا أقام المشترى البينة على أن الحارية التى اشتريتها منك إسمها "دلبر" وقد ورد الاستحقاق عليها فحينئذ يرجع عليه بالثمن، وكذلك إذا أقام المشترى البينة من الابتداء: أن الجارية التى اشتريتها منك ورد عليها الاستحقاق وأنى أرجع عليك بالثمن قبلت بينته، وإن لم يسم المشترى الحارية.

۱۳۳۳٥ - وفيه: اشترى من آخر جارية قيمتها ثلاثون وهى بكر فازدادت قيمتها، ثم استحقت وقيمتها يوم الاستحقاق خمسون، وقد أزال المشترى بكارتها فإنه يضمن نقصان البكارة للمستحق، فينظر إلى قيمتها يوم أزال المشترى بكارتها أنها كم تشترى، ثم ينظر كم انتقصت من قيمتها بسبب إزالة البكارة فيجب على المشترى ذلك القدر، ولا يرجع المشترى على البائع بما ضمن من نقصان البكارة للمستحق؛ وفى الفتاوى الخلاصة: ليس له أن يرجع على البائع بالثمن كما لايرجع بالعقر.

۱۳۳۳۱: وفيه: اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم فأعطى المشترى حمارا معينا في ثمن القراطيس بسبعين قيمته أربعون فعند استحقاق القراطيس يرجع المشترى على البائع بسبعين.

۱۳۳۳۷: م: اگر دلال دلالی کرد، ثم استحق المبیع من ید المشتری فالمشتری علی من یرجع بالثمن؟ فالحواب: اگر دلال خود بیع کرده باشد مشتری بر دلال رجوع کند. وفی صلح فتاوی أبی اللیث: رجلان اشتریا عبدا صفقة واحدة فاستحق نصف العبد فهما بالخیار: إن شاء أخذ نصف العبد، وإن شاء ترکا، فإن أخذا کان لکل واحد ربع العبد، وإن سبق أحدهما بالآخر أخذ ربع العبد، ثم لایکون للآخر حق الرد علی البائع.

۱۳۳۳۸: - وفي المنتقى: رجـل اشترى دارا وقبضها، ثم خاصمه رجل في

حائط بين دار المشتري وبين دار الذي خاصمه، ولم يكن في الشراء للحائط ذكر ولا شرط فـقـامت البينة أن الحائط للجار فقضي به القاضي وأراد المشتري أن يرد الدار؟ قال: إن كان للمشتري على الحائط خشبة واحدة أو أكثر وليس للمستحق عليه خشبة أصلا فله أن يرد الدار، وإن أراد أن يمسك الدار يرجع بحصة كل الحائط على البائع فعل، وإن كان للذي استحق الحائط عليه جذوع أيضا فإن شاء رد الدار، وإن شاء رجع بحصته من الحائط، وإن لم يكن لواحد منهما عليه جذوع وكان متصلا ببناء المشتري إن شاء رد الدار، وإن شاء أمسك الدار ويرجع بحصة الحائط كله، وإن كان متصلا ببناء المشترى وبناء المدعى جميعا يرجع بحصة نصف الحائط، وإن شاء رد الدار، وإن لم يكن متصلا ببناء واحد منهما ولم يكن لواحد منهما عليه جذوع فإنه لايرد الدار ولا يرجع على البائع بشيء، إلا أن يكون سمى له الحائط في شرائه فحينئذ يرجع بحصته أو يرد الدار، وإن كان الحائط متصلا ببناء الجار وليس بمتصل ببناء المشترى ولا جذوع للمشترى عليه فإنه لايرد الدار ولا يرجع عليه بشيء، ولو كان للمشتري عليه سترة فلما استحق الحائط أمر بهدمها والسترة قائمة قبل شرائه كان له أن يرجع بنقصان هذه السترة، و إن شاء رد الدار، ولو كان للمشتري عليه هراوي لاغير فاستحق الحائط لم يرجع بشيء، ولم ترد الدار، ولو كان الحائط متصلا ببناء المشتري اتصال تربيع وللجار عليه جذوع فالحائط للمشتري وللجار موضع جذوعه وليس للمشتري أن يرجع على البائع، ولكن يقال للمشترى: هذا عيب فإن شئت فخذها بحميع الثمن، وإن شئت أمسكها وارجع بنقصان ذلك.

٩ ١٣٣٣٩: - ولو كان للدار كنيف شارع إلى الطريق أو ظلة شارعة فخاصم فيها أهل الطريق وأمره القاضى برفعها فرفع لم يرجع على البائع بشيء ولم يرد الدار، وليس هذا من حقوقه الواجبة وهذا في طريق المسلمين بناء، ولو كان له باب في الطريق الأعظم وباب في الطريق غير نافذ وأقام أهل ذلك الطريق بينة أنهم

أعاروا للبائع هذا الطريق فأمره القاضي بسده وقضى عليه فهو بالخيار: إن شاء رد الدار، وإن شاء رجع بنقصان ذلك الطريق.

• ١٣٣٤ - وفي الظهيرية: رجل باع عقارا وسلم وامرأته أو والدته أو بعض أقاربه حاضر ولم يقل شيئا، ثم ادعى على المشترى من كان حاضرا عند البيع أن العقار له اختلف المشايخ فيه، قال مشايخ سمرقند: لاتسمع دعواه، وقال مشايخ بخارى: تسمع فينظر المفتى في ذلك إن كان في رأيه أنه لاتسمع الدعوى لاشتهار المدعى بالاحتيال والتلبيس فأفتى بذلك كان حسنا ليكون سدا لباب التزوير، وفي الكافى: وإن لم يكن كذلك يفتى بصحة الدعوى، وهذا لم يكن السلطان استثنى تلك الخصومة في تقليد القاضى.

۱ ۲۳۳٤ ا - وفيه: رجل اشترى عبدا وقبضه و نقد الثمن فاستحقه رجل بالبينة، ثم حضر البائع و أقام الينة أن المستحق كان باعه منه بكذا قبل البيع وقضى القاضى ببينة البائع، وأراد المشترى أن يأخذ العبد؟ قال أبو حنيفة: لاسبيل للمشترى على العبد، وهذا في غير ظاهر الرواية، أما في ظاهر الرواية بنفس الاستحقاق لاينفسخ البيع بين البائع والمشترى ما لم يرجع المشترى على البائع بالثمن ويقضى القاضى له أو يتراضيا على ذلك.

۱ ۳۳٤۲ - رجل اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشترى على البائع بالثمن، ثم وصل المبيع إلى المشترى بوجه من الوجوه: لايؤمر بتسليمه إلى البائع، ولو استحق شيئا قد أقر أنه ملك البائع، ثم استحق عليه ورجع على البائع بالثمن، ثم وصل المبيع بوجه من الوجوه فإنه يؤمر بتسليمه إلى البائع.

۱۳۳٤۳: رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد الثانى فإن المشترى الأول لايرجع على البائع بالثمن قبل أن يرجع عليه المشترى الثانى في قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف: له أن يرجع، ولو وجد العبد حرا رجع كل واحد على بائعه بالثمن قبل أن يرجع عليه. م: رجل مات وترك ابنين ودارا فادعى أحد الابنين أن أباه قد كان باع هذه الدار من هذا الرجل بألف درهم وأنكر ذلك

الرجل والابن الآخر فأقام الابن المدعى بينة على ماادعى فإنى أقضى على الرجل بنصف الثمن وأقضى له بنصف الدار حصة الذى ادعى البيع، ولا خيار له في رده، ولو ادعى الرجل لأجزت البيع فيه.

1 ٣٣٤٤ أى حقا مجهولا محمد في رجل ادعى حقا في دار وفي الكافي: أى حقا مجهولا م: وأنكر المدعى عليه ذلك، ثم إن المدعى صالح المدعى عليه على مائة يأخذها المدعى: صح الصلح عندنا، هذه المسألة تبنى على أصلين، أحدهما: أن الصلح عن الحقوق المجهولة إذا كان لا يحتاج فيها إلى التسليم جائز عندنا، والثانى: الصلح على الإنكار جائز، والمسألة معروفة؛ ثم إذا صح الصلح على أصلين لو استحقت الدار من يد المدعى عليه إلا ذراعا منها لم يرجع على المدعى عليه بشيء، ولو كان المدعى ادعى كل الدار والمسألة بحالها فيرجع على المدعى عليه بحصة مااستحق من المائة؛ وفي الكافى: ولو أقام البنية عليه لاتقبل بينته، إلا إذا ادعى المدعى إقرار المدعى عليه بالحق فحينئذ تصح الدعوى و تقبل البينة.

باعه من رجل وقد قال العبد للمشترى: اشترنى فإنى عبد، فاشتراه فظهر أنه حر: باعه من رجل وقد قال العبد للمشترى: اشترنى فإنى عبد، فاشتراه فظهر أنه حر: لاسبيل للمشترى على العبد إذا كان البائع حاضرا، أو كان غائبا غيبة معروفة، وإذا كان البائع لايدرى أين هو رجع المشترى على العبد بالثمن، وفي الكافى: ورجع العبد على البائع إذا قدر عليه، م: وعن أبى يوسف أنه لارجوع للمشترى على العبد بالثمن بحال، كما لو قال أجنبى: اشتر هذا العبد، فاشتراه فإذا هو حر لايرجع المشترى عليه بالثمن.

7 ٢ ٣٣٤ ١: - و كذا إذا قال العبد لرجل: ارتهنى فإنى عبده، فارتهنه فإذا هو حر، لا يرجع المرتهن على العبد بدينه، وفى السغناقى: لم يرجع المرتهن على هذا العبد المقر فى حال من الأحوال، وذكر شمس الأئمة فى الحامع الصغير: قول محمد مع قول أبى يوسف، وفى قوله: اشترنى فإنى عبد، إنما قيد بقيدين لأنه لو قال وقت البيع: إنى عبد، ولم يأمره بالشراء أو قال: اشترنى ولم يقل: إنى عبده،

لا يرجع عليه بالثمن في قولهم، م: ثم قول محمد في هذه المسألة فإذا العبد حر، يحتمل أنه أراد به حرية الأصل ويحتمل أنه أراد به العتق العارض، فإن كان المراد منه حرية الأصل ثبت أن التناقض لا يمنع صحة الشهادة على حرية الأصل، وإن كان المراد منه العتق العارض يمنعها؛ والصحيح أن دعوى العبد عند أبي حنيفة، شرط في حرية الأصل وفي العتق العارض، وفي الهداية: ونظير مسألتنا قول المولى: با يعوا عبدى فإني قد أذنت له في التجارة، ثم ظهر الاستحقاق، يرجعون عليه بقيمة. وفي الذعيرة:

ومما يتصل بمسائل الاستحقاق من غير جنس ماتقدم

۱۳۳٤۷: - قال محمد: رجل اشترى من آخر أمة شراء جائزا أو فاسدا أو ملكها بهبة أو صدقة واستولدها، ثم استحقها رجل ببينة أقامها قضى القاضى بالحارية وبأولادها للمستحق، إلا إذا ثبت غرور المشترى، ولا بد من البينة على الشراء والهبة أو ما أشبه ذلك، وإذا أقام المستولد بينة على ذلك ثبت غروره فيقضى القاضى حينئذ للمشترى بالحارية و بقيمة الولد، ويقضى بعقر الحارية أيضا، ولا يرجع المستولد على من يملكها بالعقر بائعا كان أو واهبا ويرجع بقيمة الأولاد عليه إن كان بائعا ولا يرجع عليه إن كان واهبا، ولو كان الواهب ضمن الأولاد عليه إن كان بالعقر بائعا ولا يرجع على الواهب بقيمة الولد، فإنه لو كان المشترى باع الأمة من رجل آخر واستولدها المشترى الثانى، ثم استحقها رجل وأخذ الحارية وقيمة الأولاد من المشترى الثانى: رجع المشترى الثانى على وأخذ الحارية وقيمة الأولاد من المشترى الثانى: رجع المشترى الثانى على حيفة لا يرجع، وعلى قولهما يرجع.

الفصل الثامن عشر في مسائل الاستبراء

۱ ۳۳٤۸: - قال محمد في الأصل: إذا اشترى جارية و جب على المشترى أن يستبرأها بحيضة إذا كانت ممن تحيض، حتى لا يحوز أن يطأها قبل أن تحيض بحيضة و في الفتاوى العتابية: سواء ملكها بهبة، أو صدقة، أو وصية، أو ميراث، أو دفعت بحناية، أو اشتراها من مكاتبه أو من عبد تأجر له عليه دين يحيط برقبته و كسبه، وإن لم يكن عليه دين لا يجب إذا حاضت بعد شراء العبد حيضة، و كذا يحب الاستبراء إذا رجع في هبة بقضاء أو بغير قضاء، لأنه ملكها بعد مازالت عن ملكه، ويستوى على ظاهر الرواية أن يكون البائع ممن يطؤها أو لا يطؤها.

9 ۱ ۳۳٤۹: - وفى الفتاوى العتابية: بيانه: رجل اشترى جارية من امرأة أو اشترى جارية هي حرام على البائع برضاع أو مصاهرة يجب الاستبراء على المشترى.

٠ ١ ٣٣٥: م: قال محمد وأبو حنيفة في الجارية إذا كانت بكرا: إنه

۱۳۳٤۸ - أخرج البخاري تعليقا وقال ابن عمر إذا وهبت الوليدة التي توطأ، أو بيعت، أو
 عتقت فلتستبرأ رحمها بحيضة ولا تستبرأ العذراء. صحيح البخاري، البيوع، رقم الباب: ۱۱۱، ۲۹۷/۱.

وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن أنه كان يقول: إذا اشتراها وهي حائض فليستبرأها بحيضة أخرى. المصنف لابن أبي شيبة، النكاح، في الرجل يشتري الجارية وهي حائض ٩ / ١٩٣ برقم: ١٦٨٩٨.

٩ ٣ ٣ ٢ : - أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال: إذا اشتراها من امرأة فليستبرئها بحيضة. المصنف لابن أبي شيبة، النكاح، فيها: إذا اشتراها من امرأة أيستبرئها؟ ٩ / ٩ / ٩ (برقم: ١٦٩٠٠ .

وأخرج أيضا عن ابن سيرين في الرجل يشترى الأمة العذراء قال: لايقر بن مادون رحمها حتى يستبرئها. المصنف لابن أبي شيبة، النكاح، في الرجل يشترى الجارية العذراء، أيستبرئها؟ ٩/ ١٩ برقم: ١٦٨٨١.

• ٣٣٥٠: أخرج عبد الرزاق عن رجل قال: سئل الحكم بن عتيبة عن الأمة العذراء تباع، يستبرأ وحمها؟ قال: إن الحرة تومن على مالم يستبرأ وقال: إن الحرة تومن على مالم تؤمن عليه الأمة. المصنف لعبد الرزاق، الطلاق، باب الأمة العذراء ٧/ ٢٢٨ برقم: ٨٩٥٨، ٢٩٥٨.

يجب الاستبراء، وروى عن أبى يوسف: أنها إذا كانت بكرا قد أحاط علم المشترى أنها لم توطأ لم يحب الاستبراء، وفى الفتاوى الخلاصة: وعنه: إذا اشتراها، ثم تقايلا بعد القبض فى المجلس لايجب على البائع الاستبراء، وفى الإقالة قبل القبض روايتان فى غير المجلس، وإن قبضها المشترى وحاضت عنده، ثم ردها بغير قضاء يجب على البائع الاستبراء.

۱ ۳۳۵ ۱: - وفى الظهيرية: إذا أعتق عبده على جارية يجب الاستبراء، وعن أبى يوسف أنه قال: إذا كان تيقن بفراغ رحمها من ماء البائع فليس عليه فيها استبراء، ولو باع شقصا من جارية كانت له وسلمه، ثم اشتراه لزمه الاستبراء، ولو أبقت جارية المسلم إلى دار الحرب، ثم أجرجت إلى دار الإسلام بغنيمة، أو شراء وأخذها المولى قال أبو حنيفة: لايجب الاستبراء عليه، خلافا لهما. وفى خزانة الفقه: ولو وهب الجارية من امرأة أو من صبى، ثم رجع فيها يجب الاستبراء ويستحب للزوج الاستبراء فيما بينه وبين الله تعالى إذا كانت الجارية موطوءة المولى.

ملكه أشهرا، ثم قومها على نفسه واشتراها فلا استبراء عليه عند أبى يوسف، وقال ملكه أشهرا، ثم قومها على نفسه واشتراها فلا استبراء عليه عند أبى يوسف، وقال أبو حنيفة: عليه الاستبراء، وإن كانت ممن لاتحيض لصغر أو كبر استبرأها بشهر لقيام الشهر في حقها مقام الحيض، وكما لايجوز له أن يطأها لايقبلها ولا يمسها بشهوة ولا ينظر إلى عورتها؛ وفي الينابيع: وقال بعضهم: لاتحرم الدواعي أصلا، وفي العتابية: ويحل النظر.

۲ ۳۳۰۲: قول المصنف: "و كما لا يجوز له أن يطأها الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن ابن علية قال: سئل يونس عن الرجل يشترى الأمة فيستبرئها، يصيب منها القبلة والمباشرة؟ قال ابن سيرين: يكره أن يصيب منها ما يحرم عليه من غيرها، حتى يستبرئها، و يذكر عن الحسن: أنه كان لا يرى بالقبلة بأسا. المصنف لا بن أبي شيبة، النكاح، في الرجل يستبرئ الأمة الخ ٩/ ١٩٦٧ برقم: ١٦٩١٧.

و أخرج عبد الرزاق عن ابن سيرين قال: لايقبل ولا يباشر. المصنف لعبد الرزاق، الطلاق، باب ماينال منها الذي يشتريها ٧/ ٢٣٠ برقم: ٢٢٩٢٢.

1 ٣٣٥٣: م: ويشترط في الاستبراء حيضة كاملة بعد استحداث ملك الرقبة واليد، حتى أن الحيضة قبل القبض لا يجزيها عن حيضة الاستبراء إلا رواية عن أبي يوسف. وفي الفتاوى الخلاصة: ولو حاضت في يد الوكيل بالشراء ينبغي أن تحتسب، وفي نسخة الإمام السرخسي: وضعت في يد عدل حتى ينقد الثمن فحاضت عنده لا تحتسب.

2 ١٣٣٥: - م: ولو انقطع الحيض لعلة قال أبو حنيفة وأبو يوسف: لايطؤها حتى تمضى مدة لو كانت حاملا ظهر الحمل وهو ثلاثة أشهر، وقال محمد: تعتبر أربعة أشهر وعشرة أيام، ثم رجع وقال: شهران وخمسة أيام، وفي الظهيرية: ومشايخنا أخذوا بهذه الرواية، وقال زفر: سنتان وفي الولوالحية: روى عن أبى حنيفة في غير رواية الأصول أنه يقدر بسنتين فإذا مضت سنتان ولم يظهر بها حبل جاز الوطء، فما قاله أبو يوسف أرفق بالناس وما قاله أبو حنيفة أحوط.

١٣٣٥٥: م: روى المعلى عن أبى يوسف: رجل اشترى جارية تحيض بالسنة مرة واحدة قال: عليه أن يستبرأها بحيضة، قيل له: قد كنت تقول قبل هذا: يستبرؤها بثلاثه أشهر قال: والآن نقول بخلاف هذا، فسئل عمن اشترى جارية مستحاضة لايعلم حيضها كيف يستبرؤها؟ قال: يدعها من أول الشهر عشرة أيام.

ت ۱ ۳۳۵ ۲: - أخرج عبد الرزاق عن الحسن في الأمة تشتري وهي حائض، قال: تجزئها تمك الحيضة قال الثوري: وقال غيره: لا تجزئها حتى تستبرأ بحيضة أخرى، المصنف لعبد الرزاق، الطلاق، باب عدة الأمة تباع ٧/ ٢٢٧ برقم: ١٢٩٥. المصنف لابن أبي شيبة، النكاح، في الرجل يشترى الحارية وهي حائض ٩/ ٩٣١ بوقم: ١٦٨٩٨.

١٣٣٥٤: أخرج البيه قبى عن أبى قلابة وابن سيرين في الرجل يشترى الأمة التى لاتحيض، قبال: كانا لايريان أن ذلك يتبين إلا بثلاثة أشهر. السنن الكبرى، العدد، باب استبراء من ملك الأمة ١٦٠١٨ برقم: ١٦٠١٨.

وأخرج عبد الرزاق عن الزهرى في الرجل يطؤ أمته ولا تلد له، ثم يموت عنها، قال: تستبرأ بشهرين وخمس ليال. المصنف لعبد الرزاق، الطلاق، باب عدة الأمة كان سيدها يطأها ثم عتقت، أو توفي عنها ٧/ ٢٣١ برقم: ١٢٩٢٤. 7 ١ ٣٣٥ - ولو ملك جارية حاملا لا يطؤها، حتى تضع حملها، فإن وضعت حملها بعد القبض فعليه الاستبراء، وإن وضعت حملها قبل القبض فعليه الاستبراء، وفي الينابيع: إذا وضعت حملها حل له في نفاسها ماسوى الوطئ. وفي السراجية: ولو تقايلا قبل التسليم إلى المشترى لا يجب الاستبراء عليه، ولو تقايلا بعد التسليم يجب، وفيها: اشتراها وهي معتدة فانقضت عدتها بعد حيضة بساعة فلا استبراء عليه.

١٣٥٧ :- م: إذا اشترى جارية لها زوج ولم يدخل بها فطلقها قبل أن يقبضها المشترى فعلى المشترى أن يستبرأها بحيضة عكذا ذكر في الأصل، وفي كتاب الحيل أنه لااستبراء على المشترى، فعلى رواية كتاب الحيل اعتبر وقت الشراء وهي مشغولة بحق الغير، وعلى رواية الأصل اعتبر وقت القبض وهو الصحيح. وفي الفتاوى العتابية: ولو وطأها الزوج، ثم طلقها، ثم اشتراها رجل وقد بقى من عدتها يوم فمضى ذلك اليوم حل للمشترى وطؤها، وكذا عدة الوفاة. م: وإن كان الزوج طلقها بعد القبض فلا استبراء على المشترى، وهذا هو الحيلة لإسقاط الاستبراء أن يزوجها البائع من رجل، أو يزوجها المشترى بعد الشراء قبل القبض، ثم يقبضها المشترى، ثم يطلقها الزوج فلا يحب الاستبراء على المشترى، فلا وقت القبض هي مشغولة بحق الزوج فلا يجب عليه الاستبراء وبعد ماطلقها زوجها وصارت فارغة عن حقه لم يوجد فلا يجب عليه الاستبراء، وبعد ماطلقها زوجها وصارت فارغة عن حقه لم يوجد السبب هو استحداث حل الوطئ باستحداث ملك الرقبة واليد، وفي المحانية: فإن طلقها قبل القبض كان على المشترى أن يستبرأها إذا قبضها في أصح الروايتين عن طلقها قبل القبض كان على المشترى أن يستبرأها إذا قبضها في أصح الروايتين عن

⁷ ٣٣٥٦: - أخرج أبو داؤد في سننه عن أبي سعيد الخدري ورفعه أنه قال: في سبايا أوطاس: لاتوطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة. سنن أبي داؤد، النكاح، باب في وطي السبايا ١/ ٢٩٣٢ برقم: ٢١٥٧.

وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه رفعه أنه قال: في سبايا أوطاس: لاتوطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة. المستدرك للحاكم النيسابور، النكاح، ٣/ ١٠٥٤. برقم: ٢٧٩٠.

محمد، م: قال الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني: إنما لايجب الاستبراء على المشترى في هذه الصورة إذا كان البائع لايطؤها، أما إذا كان البائع يطؤها يجب الاستبراء تحرزا عن سقى مائه زرع غيره، وهكذا روى ابن سماعة في نوادره عن محمد، والمذكور ثمة: رجل اشترى جارية لها زوج وقبضها، ثم طلقها الزوج قبل أن يدخل بها فلا استبراء على المشترى، إلا أن يكون البائع زوجها بعد وطئه قبل أن تحيض فإنى لاأحب لهذا المشترى في هذه الصورة أن يطأها حتى تحيض حتى لا يجتمعان عليها في طهر واحد.

١٣٣٥٨: - ولإسقاط الاستبراء حيلة أخرى، وهو: أن يتزوجها المشتري قبل الشراء، ثم يشتريها ويقبضها فلا يلزمه الاستبراء، وفي الينابيع: ويسقط عنه جميع المهر، وفي الولوالحية: وإن خاف البائع أنه إذا تزوجها المشترى لايطلقها ولا يشتريها فالحيلة فيه أن يقول البائع: زوجتها منك على أن أمرها بيدي في التطليقتين أطلقها منك متى شئت، أو يقول: زوجتها منك على أنك إن لم تشترها منبي اليوم بكذا فهي طالق ثنتين، فقبل المشترى النكاح. وفي الخانية: وحيلة أحرى أن يبيعها قبل التزويج ويأخذ الثمن ولا يسلم الحارية إلى المشترى، ثم يزوجها المشتري من عبده أو أجنبي، ثم يقبضها، ثم يطلقها الزوج بعد ذلك، إلا أن في هذا النوع شبهة فإن عند أبي يوسف وإحدى الروايتين عن محمد: لما اشتراهـا يـحب الاستبراء إلا أن الوجوب يتأكد عند القبض، والتزويج بعد الشراء لايسقط استبراء وجب بنفس العقد إلا أن تحيض عند المشتري حيضة قبل الطلاق فحينئذ لايجب الاستبراء في قولهم، وحيلة أخرى: أنه إذا أراد أن يشتري الحارية يتزوجها المشتري قبل الشراء إذا لم يكن في نكاحه حرة، ثم يسلمها المولي، ثم يشتري لا يجب الاستبراء عليه، وإنما شرط تسليم الحارية قبل القبض كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح.

9 ۱۳۳٥: - م: وفي المنتقى: رجل تزوج أمة، ثم اشتراها قال: استحسن أن يستبرأها، رواه ابن سماعة عن محمد، وروى بشر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة

فى هذه الصورة أنه لااستبراء عليه، وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغينانى يقول: رأيت فى كتاب الاستبراء لبعض المشايخ: إنما لايجب الاستبراء على المشترى فى هذه الصورة أن لو تزوجها ووطأها، ثم اشتراها؛ لأنه حينئذ يملكها وهى مشغولة به، أما إذا اشتراها قبل أن يطأها فكما اشتراها يبطل النكاح، فحال ثبوت ملك اليمين لانكاح فيجب الاستبراء. وفى الخانية: وإذا اشترى جارية وقبضها وزوجها قبل الاستبراء، ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها فيه روايتان، والمختار أنه لايجب الاستبراء على المولى.

• ١٣٣٦: وفي شرح الطحاوى: قال الفقيه على بن أحمد: الحيلة التي ذكرت في الذخيرة أسهل الحيل، وهي أن الرجل إذا اشترى أمة كاتبها، ثم فسخ الكتابة برضاها جاز للمولى الوطء ولا استبراء عليه.

۱۳۳٦۱: وفى الظهيرية: وهل يكره الاحتيال لإسقاط الاستبراء؟ قال: إذا علم أن البائع لم يكن وطأها في هذا الطهر عند أبى يوسف لايكره، وعند محمد يكره. وفى الخانية: وأجمعوا على أن مالا يبطل حق الغير لايكره فيه استعمال الحيلة، وأما ما فيه إبطال حق الغير يكره.

1 ٣٣٦٢ - ولو اشترى المكاتب عمته، أو خالته، أو ابنة أخيه، أو ابنة ابنته، ثم عجز المكاتب ورد في الرق لايحل للمولى أن يطأهن قبل الاستبراء، حاضت عند الكاتب أو لم تحض، ولو اشترى النصراني جارية نصرانية لايلزمه الاستبراء، فإن وطأها، ثم أسلم النصراني و الجارية لا يجب الاستبراء قياسا و استحسانا، وإن أسلما قبل الوطئ و الحيض في القياس لا يجب الاستبراء، وفي الاستحسان يجب، ولو اشترى المحوسي جارية محوسية و حاضت حيضة، ثم أسلما معا لا يجب الاستبراء، وإن أسلما قبل الحيض فهو على القياس و الاستحسان. وفيها: رجل أراد أن يزوج جاريته بعد الوطئ فالأفضل له أن يستبرأها بحيضة، ثم يزوج، و كذا إذا أراد أن يبيع جارية، فإن زوجها قبل الاستبراء جاز النكاح. ولو رأى امرأة تزني، ثم تزوجها: إن حبلت من الزنا لا يطؤها حتى تضع حملها، وإن لم تحبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض.

البنته حتى الفتاوى العتابية: ولو اشترى المكاتب والدته أو ابنته حتى صارت مكاتبة عليه وحاضت حيضة، ثم عجزت المكاتبة، وصارت أمة للمولى فلا استبراء على المولى، ولو اشترى المكاتب أمة وحاضت حيضة، ثم عتق يجتزئ بتلك الحيضة في حقه، ولو عجز لا يجتزئ بتلك الحيضة في حق المولى.

1 ٣٣٦٤ - م: وإذا باع جارية ولم يسلمها إلى المشترى حتى ترك المشترى البيع فلا استبراء على البائع استحسانا، وإذا ردها بالعيب بعد القبض، أو تقايلا بعد القبض فعلى البائع أن يستبرأها بحيضة، وإذا رجعت الآبقة، أو ردت المغصوبة، أو فكت المرهونة، أو عجزت المكاتبة، أو انتقضت الإجارة، لم يكن على المولى أن يستبرأها.

1 ٣٣٦٥ - وإذا كان البيع بشرط الخيار للبائع فنقض البيع لم يكن عليه أن يستبرأها بلا خلاف، وإذا كان الخيار للمشترى فردها بعد القبض فليس على البائع أن يستبرأها عند أبى حينفة خلافا لهما، وإذا رد القاضى المبيع على البائع لفساد البيع فعليه أن يستبرأها.

۱۳۳٦٦: وإذا باع الغاصب الجارية المغصوبة من رجل وقبضها المشترى، ثم استحقها المالك إن لم يكن المشترى وطأها قبل الاستحقاق فلا استبراء على المالك قياسا واستحسانا، وإن كان قد وطأها، إن علم بحالها أنها مغصوبة فلا استبراء على المالك قياسا واستحسانا أيضا، وإن لم يعلم بحالها أنها مغصوبة فالقياس أن لا يجب الاستبراء على المالك، وفي الاستحسان يحب.

۱۳۳٦۷: - وفى خزانة الفقه: باع ظالم جارية رجل فخاصمه مو لاها وقد كان وطأها المشترى فقضى له القاضى يلزم على المالك الاستبراء استحسانا، والفتوى عليه. وفى الظهيرية: صبى اشترى جارية، ثم احتلم فعليه الاسبتراء، وفيه: أمة بين رجلين باعها أحدهما كلها وسلم الآخر البيع بعد ماحاضت عند المشترى حيضة لايحتزئ بتلك الحيضة، وعليه أن يسبترأها من وقت الإجازة.

١٣٣٦٨: - م: وإذا زوج الرجل أمته من إنسان، ثم مات الزوج عنها فله أن

يحامعها بعد مضى العدة ولا استبراء عليه، وإن طلقها الزوج قبل الدخول بها فإن كان المولى لم يستبرئها بعد ماقبضها بحكم الشراء ولم تحض عند الزوج فعليه الاستبراء، وإن كانت قد حاضت عند الزوج فلا استبراء على المولى، وإن كان المولى قد استبرأها بعد ماقبضها، ثم زوجها وطلقها الزوج قبل الدخول بها ولم تحض في يد الزوج فلا استبراء على المولى، هو الصحيح. وفي جامع الحوامع: اشترى شراء فاسدا لاتحل بالاستبراء، ولو اشترى بعده لايجزئ ماسبق.

9 ١٣٣٦٩: - وفى التحريد: المشتراة إذا حاضت قبل القبض لايكون محسوبا، وقال أبو يوسف: يعتد، ولو وضعت حملها قبل القبض يحتسب من الاستبراء. وفى الظهيرية: وإذا اشترى العبد المأذون جارية وباعها من المولى قبل أن تحيض عنده كان على المولى أن يستبرأها بحيضة، مديونا كان العبد أو لم يكن.

• ١٣٣٧ : - وإذا ارتدت جارية لرجل، ثم أسلمت لايجب الاستبراء على المصولى وكذا إذا أحرمت تطوعا بإذن المولى، ثم حلت من أحرامها لايجب الاستبراء على المولى. وإذا تزوج جارية وكان المزوج يطؤها لم يكن على الزوج استبراء في قول أبي حنيفة، وقال أبي يوسف: يستبرؤها بحيضة استحسانا.

ا ۱۳۳۷: وإذا أراد الرجل أن يزوج أمته. وفي الينابيع: أو مدبرته أو أم ولده من إنسان وقد كان يطؤها بعض مشايخنا قالوا: يستحب له أن يستبرأها بحيضة، ثم يزوجها، كما لو أراد أن يبيعها، والصحيح أن هنا يجب الاستبراء، وإليه مال شمس الأئمة، بخلاف ما إذا أراد أن يبيعها. وفي المنتقى: الحسن عن أبي حنيفة: أكره للرجل أن يبيع جارية كان يطؤها حتى يستبرأها بحيضة، وفي الفتاوى الخلاصة: وإن وطأها، ثم باعها قبل أن تحيض لايباح مطلقا؛ قيل: هذا قول محمد وعندهما يباح مطلقا. وفي الفتاوى العتابية: وإذا اشترى رجل امرأته فسد النكاح و لا استبراء عليه.

۱۳۳۷۲: م: وإن كانت لاتحيض أبدا إن كانت أمة فبشهر، وإن ارتفع حيضها بعد الوطئ فبأربعة أشهر، أو خمسة أشهر، وإن جامعها في المحيض فلا

يبيعها حتى تطهر من حيضة أخرى، وإذا زنت أمة الرجل فليس عليه استبراء فى قول أبى حنيفة، وقال محمد: أحب إلى أن لايطأها حتى يستبرأها بحيضة، وروى عن محمد رواية أخرى أنه قال: يجب عليه الاستبراء؛ وإن حبلت من الزنا لا يقربها حتى تضع حملها، وإذا كانت الجارية بين رجلين اشترى أحدها من صاحبه نصيبه فعليه الاستبراء.

وليس له أن يطأ الثانية كيلا يصير جامعا ماء ه في رحم أختها فله أن يطأ الأولى، وليس له أن يطأ الثانية كيلا يصير جامعا ماء ه في رحم أختين، وإن لم يكن وطأ الأولى فله أن يطأ أيتهما شاء، وإن وطأهما أو قبلهما، أو لمسهما بشهوة، أو نظر إلى فروجهما بشهوة فقد أساء. وفي الذخيرة: ولا يقرب واحدة منهما حتى تبيع الأخرى، أو يزوجها أو يكاتبها، فإن باع أو زوج أو كاتب إحداهما حل له وطؤ الباقية، فلو أن الزوج طلق المزوجة، أو اشترى التي باع، أو ردت عليه بعيب فلا ينبغى أن يطأ واحدة منهما، ولو ارتدت إحداهما عن الإسلام لم يحل له وطؤ الأخرى، ولو رهن إحداهما أو آجرها، أو دبرها، أو لحقها دين، أو جنت جناية فإنه لاينبغي له أن يقرب الأخرى.

۱۳۳۷٤: م: وفي نوادر هشام قال: سمعت محمدا يقول في رجل عنده أختان وطأهما، ثم باع إحداهما فإن لم يستبرأ التي باعها بحيضة قبل أن يبيعها فإنه لا يقرب هذه حتى تحيض، وروى بشر عن أبي يوسف: رجل عنده أختان وطأ إحداهما فلا ينبغي له أن يطأ الأخرى حتى تحيض الموطوءة حيضة، أو يخرجها عن ملكه، وفي قول أبي حنيفة إذا أخرجها عن ملكه وطأ الأخرى ـ وفي القدورى: ذكر المسألة من غير ذكر خلاف فقال: إذا أخرج التي وطأ عن ملكه حازله أن يطأ الأخرى. وفي خزانة الفقه: رجل اشترى ثلاث أخوات متفرقات لا يجوز له وطؤهن

۱۳۳۷۳: - أخرج البيه قى عن على رضى الله عنه سأله رجل له أمتان أختان وطئ إحداهما، ثم أراد أن يطأ الأخرى، قال: لا حتى يخرجها من ملكه. السنن الكبرى للبيهقى، النكاح، باب ماجاء فى تحريم الجمع بين الأختين الخ ١٠٠/ ٤٠ برقم: ٢٥٧٧.

جميعا، لكن لما وطأ الأخت لأب وأم لا يجوز وطؤ الأخت لأب والأخت لأم ما دامت هي في ملكه. وإن كانت لكل واحدة منهن بنات فاشترى بناتهن دون الأمهات يجوز له وطؤهن جميعا، وإن اشترى البنات مع الأمهات لا يجوز له وطؤ بناتهن جميعا. المستدى على جارية فحاضت في بد المشتدى، ثم أجاز

۱۳۳۷٥: - وفيه: باع فضولى جارية فحاضت في يد المشترى، ثم أجاز المالك البيع لاتحتسب تلك الحيضة من الاستبراء، وكذلك لو باع أحد الشريكين فحاضت حيضة، ثم أجاز الثاني البيع.

۱۳۳۷٦: وفي شرح الطحاوى: إذا نفل الإمام وقال: من أصاب منكم جارية فهي له، فأصاب واحد من الجند جارية فاستبرأها بحيضة فأراد أن يجامعها، أو بناع الإمام جارية الغنيمة من رجل فاستبرأها المشترى بحيضة فأراد أن يطأها في دار الحرب قال أبو حنيفة وأبو يوسف: يكره له أن يطأها قبل الإحراز بالدار، فإذا أحرزها بدار الإسلام فعليه أن يستبرأها بحيضة، ثم يطؤها؛ وقال محمد: لابأس بوطئها، ولو دخل غانما فغنم جارية، أو اشتراها في دار الحرب فليس له وطؤها بالإجماع.

۱۳۳۷۷: - وفي الخانية: رجل أنكر وجوب الاستبراء اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يكفر؛ لأنه أنكر ما فيه إجماع المسلمين، وقال عامة المشايخ: لا يكفر؛ لأن ظاهر قوله تعالى (أو ما ملكت أيمانكم) يقضى إباحة الوطئ مطلقا.

۱۳۳۷۸: وفى جامع الحوامع: من كان عنده أختان قد وطأهما فباع إحداهما: لايقرب هذه حتى تحيض تلك إن لم يستبرئ قبل البيع، أو ظهر أنها غير حامل، ولو باع نصف إحداهما له وطؤ الأخرى وفى الذخيرة: الأختان من الرضاع ومن النسب سواء، وإذا كانت عند الرجل أمة يطؤها فاشترى عمتها أو خالتها أو ابنة أختها من نسب كان أو من رضاع فهما بمنزلة الأختين، وإذا اشترى الرجل الجارية وقبضها وعليها عدة من زوج من طلاق أو وفاة يوما، أو أكثر أو أقل فليس عليه الاستبراء بعد انقضاء العدة.

الفصل التاسع عشر في بيع الأب والوصى والقاضي مال الصغير وشرائهم للصغير

9 ١٣٣٧٩: - الواحد لايصلح عاقدا من الجانبين في عقود المعاوضة، والقياس في الأب كذلك، حتى لايجوز بيع الأب ماله من ابنه الصغير وشراؤه مال ابنه الصغير لنفسه، إلا أنهم استحسنوا وجوزوا ذلك. وفي الخلاصة: ولا يجوز بيع الإنسان من نفسه ولا شراؤه من نفسه إلا لوالد، فإنه إذا اشترى مال ولده الصغير بمثل قيمته، أو بأقل مما يتغابن الناس يجوز، وفي التجريد: الحد كالأب عند عدم الأب، وقبض الأب ينوب عن قبض الصغير إذا وهب منه شيء.

الإيجاب والقبول؟ والصحيح أنه لايشترط، حتى أن الأب لو قال: بعت هذا من الإيجاب والقبول؟ والصحيح أنه لايشترط، حتى أن الأب لو قال: بعت هذا من ولدى فلان بكذا، أو قال: اشتريت من مال ولدى هذا بكذا، فإنه يتم العقد ولا يشترط أن يقول: بعت هذا من ولدى واشتريت، وإليه أشار محمد فى الزيادات، ويحوز هذا البيع من الأب بمثل القيمة ومبا يتغابن الناس فيه، وفى الولوالحية: فى ظاهر الرواية م: وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه لا يجوز إلا بمثل القيمة، وفى الولوالحية: والأصح ماذكر فى ظاهر الرواية؛ فعلى هذه الرواية لم يتحمل الغبن اليسير من الأب فى نصيبه مع نفسه.

۱۳۳۸۱: - ولو كان له ابنان صغيران فباع مال أحدهما من الآخر بأن قال: بعت عبد ابنى فلان من ابنى فلان، جاز وإذا بلغا فالعهدة عليهما، هو الصحيح، وفي المأذون: وإذا كان الثمن الذي لزم الأب بشراء مال ولده لايبرأ

9 ٣٣٧٩ : - أخرج البيهقى عن عبد الكريم الجزرى قال: ماتت إمرأة لخال لى و تركت خادما وأولادا صغارا، فقال سعيدبن جبير، لابأس أن يقوم الأب أنصباء ولده ويطؤها، قال الشيخ أبو الوليد: قال أصحابنا: يقول ويشترى من نفسه فيصير له. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب من يشترى من ماله لنفسه من نفسه ٨/ ٢٩٧ برقم: ١١١٥١.

الأب منه حتى يبعث القاضى و كيلا من الصبى فيقبضه من الأب للصغير، ثم بعد قبضه يأمر القاضى برده على الأب حتى يكون في يده عن ابنه وديعة، وفي الولوالحية: ولو وكل الأب وكيلا واحدا فباع مال أحدهما من الآخر لم يجز.

۱۳۳۸۲: م: وفي الفتاوى العتابية: الأب إذا باع مال الصغير من الأجنبي بمثل القيمة فالمسألة على ثلاثة أوجه: إن كان الأب محمودا عند الناس أو كان مستور الحال يجوز، حتى لو كبر الابن لم يكن له أن ينقضه، وفي المخانية: لكنه يطلب الشمن عند والده، فإن قال الأب: ضاع الثمن؛ أو: أنفقت عليك من ذلك نفقة مثله في تلك المدة، يقبل قوله.

۱۳۳۸۳: - وفى الحاوى: وفى فتاوى النسفى: سئل عن امرأة باعت دار ولم الديها الصغيرين وليست هى بوصية وذلك بغير أمر القاضى هل للولدين إبطال ذلك وقد أجاب الأئمة بنعم؟ فقال: أما ذلك إذا كبرا.

۱۳۳۸٤ - وفى الولوالحية: ولو وكل الأب رجلا ببيع عين من أعيان مال الابن من نفسه ففعل الوكيل عند غيبة الأب لم يجز، إلا إذا كان الأب حاضرا فيقول الوكيل: بعت هذا العين من ابنك بكذا، فيقول الأب: اشتريته. م: وإن كان الأب فاسقا عند الناس إن باع العقار لا يجوز حتى لو كبر الابن له أن ينقضه؛ قال الصدر الشهيد في واقعاته: هو المختار، إلا إذا كان خيرا للصغير بأن باع بضعف قيمته، وعليه الفتوى.

۱۳۳۸۰: - وإن بـاع ماسوى العقار من المنقولات ففيه روايتان، في رواية يجوز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل، وفي رواية: لايجوز.

١٣٣٨٦: - وفي الواقعات: الأب إذا باع ضيعة أو عقارا لابنه الصغير فهذا

[•] ۱۳۳۸ :- أخرج ابن أبي شيبة عن شريح: أنه حبس رجلا في خادم باعها لابنته قال ابن إدريس: ورأيت ابن أبي ليلي حبس رجلا في خادم باعها لابنته. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الوالد يأخذ من الولد الخ ٢ ١ / ٥ ٢٤ برقم: ٢٢٧٣.

على ثلاثة أو جه: إما أن يكون الأب محمودا عند الناس، أو مستورا، أو فاسقا؛ ففى الوجه الأول والثانى يحوز، وفى الوجه الثالث لا يحوز، حتى لو كبر الابن له أن ينقض، هو المختار، إلا إذا كان خيرا للصغير. م: وفى وصايا المنتقى: إبراهيم عن محمد: بيع الأب المفسد جائز ويؤخذ الثمن منه ويوضع على يد عدل، من غير فصل بين العقار والمنقول.

۱۳۳۸۷: - الوصى إذا باع مال اليتيم من نفسه، أو باع مال نفسه من اليتيم فضى قول أبى حنيفة وإحدى الروايتين عن أبى يوسف: إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز، وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لايجوز على قول محمد، وأظهر الروايتين عن أبى يوسف: لا يجوز على كل حال.

بيع الوالدين للولد الصغير

۱۳۳۸۸: وفي الحانية: امرأة اشترت للولد الصغير بمالها على أن لاترجع بالثمن على الولد: جاز استحسانا، وتكون الأم مشترية لنفسها لأنها لاتملك الشراء لولدها الصغير، ثم يصير هبة منها لولدها الصغير، امرأة قالت لزوجها وبينهما ولد صغير: اشتريت منك دارك هذه لابننا بكذا، فقال الأب: بعتها، جاز، ولو كانت الدار مشتركة بين اثنين الأب والأجنبي فقال المرأة لهما: اشتريت منكما هذه الدار لابني بماله، فقالا: بعنا، جاز.

۱ ۳۳۸۹: - امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولنزوجها أولاد صغار، ثم قالت المرأة بعد مدة: لم أكن وصيته، قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل: لاتصدق المرأة على المشترى، وبيعها موقوف إلى بلوغ الصغار

۱۳۳۸۷: - أخرج البيه قي عن أبي إسحاق قال: سمعت صلة يقول: شهدت عبدالله يعنى ابن مسعود وأتماه رجل من همدان على فرس أبلق فقال: إن رجلا أوصى إلى وترك يتيما، أفأشترى هذا الفرس أو فرسا آخر من ماله، فقال عبدالله: لاتشتر شيئا من ماله، وفي الكتاب: لاتشتر شيئا من ماله، ولا تستقرض شيئا من ماله. السنن الكبرى للبيهقى، الوصايا، باب مايحوز للوصى أن يضعه الخ ٩/٤٠٤ برقم: ١٢٩٤٧.

فإن صدقوها بعد البلوغ أنها كانت وصية جاز بيعها، وإن كذبوها بطل البيع، هذا إذا ادعت المرأة بعد البيع أنها لم تكن وصية، وإن ادعى صبى غير بالغ أنها باعت ولم تكن وصيته تسمع دعوى الصبى إذا كان مأذونا في التجارة أو الخصومة ممن له ولاية الخصومة كالقاضى والوصى ونحوهما، فإن عجز عن استرداد الضيعة تضمن المرأة قيمة ما باعت على الرواية التي تضمن الغاصب قيمة العقار بالبيع والتسليم، امرأة باعت مال ولدها الصغير بغير أمر القاضى ولم تكن وصيته اختلفوا في ذلك، قال بعضهم: للولد أن يبطل ذلك البيع، وقال بعضهم: ليس له ذلك قبل البلوغ.

• ١٣٣٩: وفي النسفية: الأب إذا باع مال ولده الصغير، ثم ادعى أن فيه غبنا فاحشا لاتسمع دعواه، وفي الصغرى: الأب إذا باع مال الصبى وسلم قبل استيفاء الشمن يملك استرداد المبيع ليحبسه لاستيفاء الثمن، بخلاف تسليم الصغيرة قبل الصداق، م: وفي الفتاوى: امرأة اشترت لولدها الصغير ضيعة من مال نفسها وقع الشراء للابن، وليس لها أن تمنع الضيعة عن الولد، قال رضى الله عنه: تأويله: إذا لم يكن للصغير جد ولا جد الأب، دار لرجل وله امرأة وبينهما ابن صغير فقالت المرأة: اشتريت منك هذه الدار لابنى بماله، وقال الأب: بعتها، يحوز، وكذا لو كانت الدار مشتركة بين الأب والأجنبي فقال: بعتها.

۱ ۳۳۹۱: - م: الوصى إذا باع مال اليتيم من نفسه، أو باع مال نفسه من اليتيم، فعلى قول أبى حنيفة وإحدى الروايتين عن أبى يوسف إذا كا فيه منفعة ظاهرة لليتيم لايجوز، وعلى قول محمد ظاهرة لليتيم لايجوز، وعلى قول محمد وأظهر الروايات عن أبى يوسف: لايجوز على كل حال، وتكلموا في تفسير المنفعة الظاهرة، وفي الخانية: في غير العقار على قول أبى حنيفة بعضهم قالوا: أن يبيع من الصبى من مال نفسه مايساوى ألف درهم بثمانمائة ويبيع من مال نفسه

مايساوى ثمانمائة بألف درهم، وقال بعضهم: أن يبيع من الصبى من مال نفسه مايساوى ألفا بخمسمائة ويبيع من مال الصغير من نفسه مايساوى خمسمائة بألف، وبعضهم قالوا: أن يبيع من مال نفسه من الصبى مايساوى ألفا و خمسمائة بألف ويبيع من مال الصبى من نفسه ألفا بألف و خمسمائة؛ والصحيح قول أبى حنيفة.

1 ٣٣٩٢: - وفي الخانية: وتفسير الخيرية في العقار عند البعض: أن يشتريه لمنفسه بضعف القيمة وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة، م: وفي أدب القاضي للخصاف تفسير الخيرية: أن يبيع الوصى مال الصغير مايساوى تسع أو ثمانمائة بعشرة، أو يشترى مايساوى عشرة بتسعة، وفي نظم الزندويسى: هذا في وصى الأب، أما وصى القاضى لايملك ذلك.

التمن على نفسه، م: ثمنه على نفسه؟ قالوا: يجوز البيع وضمن الثمن لليتيم إذا أنفق الشمن على نفسه، م: ثم إذا حاز بيع الوصى من نفسه على قول أبى حنيفة هل يكتفى بقوله، بعت، أو: اشتريت، كما فى الأب أو يحتاج فيه إلى الشطرين؟ لم يذكر محمد هذا الفصل فى شيء من الكتب، ذكر القاضى فى واقعاته: يحتاج إلى الشطرين بخلاف الأب؛ قال الناطفى ثمة: رأيت هذه المسألة فيما على على على الحسن، وكأنه أبو الحسن الكرخى، وفى واقعات الناطفى أيضا: الوصى إذا أمره إنسان أن يشترى له شيئا من مال الصغير فاشتراه لا يجوز، بخلاف ما إذا اشتراه لنفسه على قول أبى حنيفة.

۱ ۳۳۹٤: - وفي الخانية: متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصى من المتغلب، ولم يكن للوصى بينته على ذلك، ويخاف أن يأخذه المتغلب بعد ذلك ويتمسك بما كان له من اليد فأراد الوصى أن يبيع العقار خوفا من المتغلب؟ قالوا: يجوز بيعه وإن لم يكن لليتيم حاجة إلى ثمنه.

٥ ١٣٣٩: - وفيه: رجل مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة صغارا ذكر في الكتاب أنه ينفذ تصرف الوصى على الورثة من البيع والشراء عروضا كانت التركة أو رقيقاً أو عقارا وإن لم يكن هناك دين أو وصية ولايحتاج الوارث إلى الثمن، إلا أنه يؤ خر بيع العقار، قال شمس الأئمة الحلواني: ماذكر في الكتاب: يؤخر بيع العقار، فذلك جواب السلف، أما على قول المتأخرين بيع العقار من الوصى لايحوز إلا أن يكون حيرا لليتيم، وذلك بأن يرغب المشتري لضعف القيمة، أو كان خراجها ومؤنتها يزيد على غلاتها، أو كان على الميت دين له لايفي غير العقار بذلك، **وفي الكبري:** وبـه يفتي، أو كان الميت أوصى بمال مرسل، أو كان للصغير حـاجة إلـي الشـمـن لأجل النفقة؛ وإن لم يكن شيء من ذلك لايبيع العقار، وهذا إذا كانت الورثة صغارا وهم حضور، وليس في التركة دين ولا وصية فإن الوصى لايبيع شيئا من التركة، و إن كانت التركة مستغرقة بالدين أو كانت الميت أوصى بوصية مرسلة: كان للوصبي أن يبيع التركة بقضاء الدين برأيه، إلا أنه يقدم بيع العروض ويؤخر بيع العقار، فإن مست الحاجة إلى أن يبيع العقار يبيعه.

1 ٣٣٩٦: - وإن قالت الورثة: نحن نقضى الدين وننفذ الوصية من أموالنا ونستخلص التركة لأنفساء، كان لهم ذلك، وإن كانت الورثة كبارا غيبا، وليس على الميت دين ولا وصية، فللوصى أن يبيع غير العقار استحسانا، وإن كان بعض الورثة حضورا وبعضهم غيبا أو واحد منهم غائب فإن الوصى يملك بيع نصيب الغائب من العروض والمنقول والرقيق لأجل الحفظ، وإذا ملك بيع نصيب الغائب يملك بيع نصيب الحاضر أيضا في قول أبي حنيفة، وعند صاحبيه لايملك.

^{9 9} ٣٣ ٩ : - أخرج الترمذي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: ألا من ولى يتيما له مال فليتجرفيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة. سنن الترمذي، أبواب الزكاة، باب ماجاء في زكاة مال اليتيم ١/ ١٣٩ برقم: ٣٦٦. سنن الدار قطني، كتاب الزكاة ٢/ ٩٤ برقم: ١٩٥١.

۱۳۳۹۷: وهذه أربع مسائل، (۱) إحداها: هذه، (۲) والثانية: إذا كان على السميت للمشترى دين لايحيط بالتركة فإن الوصى يملك بقدر الدين عند الكل، وهل يملك بيع الباقى؟ عند أبى حنيفة يملك، وعندهما لايملك، (۳) والثالثة: إذا كان في التركة وصية بمال مرسل فإن الوصى يملك البيع بقدر ماتنفذ الوصية، وهل يملك بيع مازاد عليه؟ عنده يملك، وعندهما لايملك، (٤) والرابعة: إذا كانت الورثة كبارا فيهم صغير فإن الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل، ويملك بيع نصيب الصغير عند الكل، ويملك بيع نصيب الكبار أيضا عنده، وعندهما لايملك.

۱۳۳۹۸: و كل ماذكرنا في وصى الأب فكذلك في وصى وصيه، ووصى القاضى المجد أب الأب، ووصى وصيه، فوصى القاضى المحد أب الأب، ووصى وصيه، فوصى القاضى المنزلة وصى الأب إلا في خصلة وهو أن القاضى إذا جعل وصيا في نوع كان في ذلك النوع خاصة، والأب إذا جعل وصيا في نوع كان وصيا في كل الأنواع.

العروض والشراء، إلا أن وصى الأب إذا كان عدلا كافيا لاينبغى للقاضى أن يعزله، العروض والشراء، إلا أن وصى الأب إذا كان عدلا كافيا لاينبغى للقاضى أن يعزله، وإن كان عدلا غير وإن كان عدل يعزله القاضى فينصب وصيا آخر، وإن كان عدلا غير كاف لا يعزله، ولكن يضم إليه كافيا، ولو عزله ينعزل، وكذا لو كان غير عدل غير كاف فعزله. وذكر القدورى والطحاوى أنه ليس للقاضى أن يخرج الوصى من الوصاية ولا يدخل معه غيره، فإن ظهرت منه خيانة أو كان فاسقا معروفا بالشراء أحرجه و ينصب غيره، ولو كان ثقة إلا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل معه غيره، ولو كان تعزل؟ وذكر الشيخ محمد بن الفضل أن الوصى إذا عجز عن تنفيذ الوصايا كان للقاضى أن يعزله.

^{9 9} ٣٣٩ : - قول المصنف: "وذكر القدوري الغ" أخرج الدارمي عن يحيى قال: إذا اتهم القاضي الوصى لم يعزله، ولكن يؤكل معه غيره، وهو رأى الأوزاعي. سنن الدارمي، كتاب الوصايا، باب في الوصى المتهم ٤/ ٢٠٤٥ برقم: ٣٢٥٩.

١٣٤٠٠ الوصى لايملك إقراض مال اليتيم، والقاضى يملك، واختلفوا
 في الأب، والصحيح أن الأب بمنزلة الوصى لايملك إقراض مال اليتيم، وللقاضى
 والوصى والأب أن يبضع مال اليتيم ويودعه.

ا به ١٣٤٠ - ولو قضى القاضى دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز، والأب لو فعل جاز، وذكر شمس الأئمة السرخسى أن الأب بمنزلة الوصى ليس له أن يقضى دين نفسه بمال اليتيم؛ ويحتمل أن يكون في المسألة روايتان، وعن محمد: ليس للوصى أن يستقرض مال اليتيم في قول أبي حنيفة، أما أنا أرى أنه لو فعل ذلك وله وفاء بالدين لابأس به، ولو جعل الأب ماله ابنه الصغير صداقا لامرأة نفسه عند من لا يجوز استقراض الأب لا يجوز ذلك.

۱۳٤٠۲: - وأما الأب والـوصى إذا رهن مال اليتيم بدين نفسه في القياس الايـحـوز، وهـو قول أبي يوسف، وذكر الناطفي: أن للأب أن يرهن مال ولده بدين

• • ١ ٣٤٠٠] خرج عبد الرزاق عن مجاهد في قوله: ولا تقربوا مال اليتيم، قال: لاتقرض منه، مصنف عبد الرزاق، الوصايا، الرجل يشتري ويبيع في مرضه ٩/ ٩٤ برقم: ١٦٤٨١.

قول المصنف: "وللقاضي والوصى الخ" أخرج الدار قطني عن نافع: أن ابن عمر كان يزكي مال اليتيم ويستقرض منه، ويدفعه مضاربة. سنن الدارقطني، الزكاة ٢/ ٦ ٩ برقم: ٩٩٥٩.

وأخرج ابن أبي شيبة عن القاسم قال: كنا أيتاما في حجر عائشة فكانت تزكى أموالنا وتبضعها. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في مال اليتيم يدفع مضاربة ١٦٢/١١ برقم: ٢١٧٨٣،٢١٧٩٠.

١ ٣٤٠١ - أخرج عبد الرزاق عن الشعبي قال يجوز ماقضى الرجل في مال ولده، ولا يجوز ماقضى الولد في مال والده. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يقضى ولده وعليه دين، وهل يأخذ مالهم ٨/ ٢٩٦ برقم: ٢٩٦٨ .

قول المصنف: "وعن محمد ليس للوصى الخ" أخرج البيهقى عن صلة بن زفر قال: كنت جالسا إلى عبد الله بن مسعود، فجاء رجل من همدان على فرس أبلق فقال: يا أبا عبد الرحمن! أشترى هذا، قال: وماله، قال: إن صاحبه أوصى إلى قال: لاتشتره ولا تستقرض من ماله. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب لايشترى من ماله لنفسه إذا كان وصيا ٨/ ٢٩٧ برقم: ١١١٥٠.

نفسه استحسانا، وإن رهن الأب والوصى مال اليتيم بدين نفسه وقيمته أكثر من الدين فهلك الرهن عند المرتهن ذكر في فتاوى ما وراء النهر أن الأب يضمن مازاد على مقدار الدين، والوصى يضمن جميع القيمة؛ وذكر شمس الأئمة السرحسى أنهما يضمنان مالية الرهن وسوى بين الأب والوصى.

۳ . ۲ . ۲ . ۱ . ۳ . ۱ . وليس لصاحب الدين بينة إلا أن الوصى يعلم بذلك فخاف الوصى أنه لو قضى الدين يضمنه الوارث أو يظهر غريم آخر فيضمنه؟ قالوا: الحيلة في ذلك أن يبيع الوصى شيئا من مال اليتيم بجنس الدين من صاحب الدين، أو يودع عند صاحب الدين جنس الدين فيجحد رب الدين.

2 . ٣٤ . ١ . م: الصبى المأذون إذا باع مال نفسه من الوصى فهو كبيع الوصى بنفسه فقد اعتبر تصرفه مع الوصى جهة النيابة عن الوصى كأن الوصى تولاه بنفسه، ولو باع الصبى المأذون من الأجنبى بغبن فاحش يجوز عند أبى حنيفة، واعتبر أبو حنيفة في تصرفه مع الأجنبى جهة المالكية والإصالة لاجهة النيابة فإن الوصى لو باع مال الصغير من أجنبى بغبن فاحش لايجوز، وهما اعتبرا جهة النيابة في تصرفه مع الأجانب أيضا حتى قالا: بيع الصبى ماله من أجنبى بغبن فاحش لايجوز كما لايجوز لو باع الوصى، والقاضى إذا باع مال اليتيم من نفسه ذكر في السير أنه لايجوز.

١٣٤٠٥ وفى الخانية: الصبى إذا باع أو اشترى فبلغ فأجاز ذلك جاز، ولح طلق أو أعتق، ثم أجاز بعد البلوغ لا يجوز، هذا إذا كان البيع بمثل القيمة أو بغبن يسير فيتوقف ذلك على إجازة من له حق المباشرة وهو الأب أو الوصى أو القاضى، أما إذا كان بغبن فاحش فهو والطلاق والعتاق سواء.

 حاصة، أما على قول أبى حنيفة ينبغى أن يحوز، وروى بشر عن أبى يوسف أن القاضى إذا اشترى من متاع اليتيم لنفسه فهو بمنزلة الوصى، فإذا رفع إلى قاض آحر نظر فيه: فإن كان خيرا لليتيم أجازه وإلا لم يجزه.

۱۳٤٠٨ - إن اشترى لابنه الصغير شيئا وضمن الثمن، ثم نقد الثمن، فى المقياس يرجع على الولد، وفى الاستحسان لايرجع، وإن قال حين نقد الثمن نقدته لأرجع على الولد، كان له أن يرجع على الولد، م: ولو كان مكان الأب وصى فله حق الرجوع أشهد على ذلك أو لم يشهد، وكذلك الحواب فى مهر امرأة الابن الصغير، وفى الصغرى: لو اشترى الأب أو الوصى شيئا بدين فى الذمة وشرط الخيار، ثم بلغ الصبى حاز العقد عليهما، وللصبى خيار الإحازة والفسخ. وفى الملتقط: ولو باع الأب عقارا لابن بغبن فاحش، ثم خاصم الأب أنه حصل بغين فاحش لايجوز.

9 . ١٣٤٠ - م: روى بشر عن أبى يوسف فى رجل اشترى دارا لابنه الصغير فعلى الأب أن ينقد الثمن، وإن مات قبل أن ينقد الثمن فهو فى ماله خاصة ولايرجع به فى مال ابنه، قالوا: ولو كان اشترى مايشترى للابن لرجع به عليه: كثمن الكسوة والطعام، وكذلك كل دين لزم الصبى خاصة فضمنه الأب

وأداه لم يرجع على الابن استحسانا وهو متطوع، ولو اشترى لابنه دارا وأشهد عند عقد البيع أنه يرجع عليه بالثمن كان له يرجع به عليه، وكذلك كل شيء يشتريه مما لا يحبر الأب عليه، وكذلك كل دين كان على الابن أن يضمنه الأب، يريد به أنه إذا أشهد أنه يرجع عليه فله أن يرجع عليه إذا أداه.

• ١ ٣٤١٠ - وفي المنتقى: عن أبي يوسف: إن مااشتراه الأب لابنه إن كان شيئا يجبر الأب عليه إن كان طعاما أو كسوة، ولا مال للصغير لايرجع الأب عليه، وإن كان شيئا لايجبر عليه بأن كان المشترى دارا أو ضياعا إن كان الأب أشهد وقت الشراء أنه يرجع كان له أن يرجع، وإن لم يشهد لايكون له أن يرجع، وعن أبي حنيفة فيما إذا اشترى دارا أو ضيعة أو مملوكا لابنه الصغير، وكان للابن مال فالرجوع على الابن على التفصيل الذي قلنا، وإن لم يكن له مال لايرجع عليه أشهد عليه أو لم يشهد، وكان هذا صلة منه لابنه.

۱ ۲ ۲ ۱ ۱ ۳ ۲ ۱ - وروى الحسن بن أبى مالك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة أن الأب إذا اشترى لابنه الصغير ثوبا ودفعه إلى الصغير فى صحته ونقد الثمن فى مرض موته: لايرجع على الابن بشيء، وفى نوادر هشام عن أبى يوسف عن أبى حنيفة: الأب إذا باع لابنه الصغير ماثمنه درهم بعشرة جاز، وإن اشترى ماثمنه درهم بعشرة لايجوز.

۱ ۲ ۲ ۱ ۳ ۲ ۱ ۳ - وفى نوادر ابن سماعة عن محمد فى رجل باع عبد ابنه الصغير من رجل بألف درهم، ثم قال مرضه: قد قبضت من فلان الثمن، ثم مات فى مرضه: لم يحز إقراره، ولو كا قال فى مرضه: قد قبضتها من فلان فضاعت، كان مصدقا، ولو قال: قبضتها واستهلكتها، لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشترى منها. وفى المنتقى:

اشترى من ابنه الصغير عبدا والعبد في يد الأب فمات العبد فهو من مال الأب، حتى يأمره الولد بعمل أو يقبضه، بمنزلة عبد اشتراه وهو وديعة عنده.

البيع، حاجة، ثم باعه من ابنه الصغير جاز، ولا يصير الابن قابضا له عن أبيه بمجرد البيع، حتى لو هلك الغلام قبل أن يرجع إلى الولد هلك من مال الوالد؛ بخلاف ما إذا وهبه منه حيث يصير قابضا له عن الأب بنفس الهبة، حتى لو هلك الغلام قبل أن يرجع إلى الولد هلك من مال الوالد؛ بخلاف قبل أن يعود هلك من مال الولد، وإن لم يمت الغلام في مسألة البيع حتى رجع إلى الوالد و تمكن من قبضه صار قابضا له عن ولده إن كان الولد لم يبلغ بعد، فإن لم يرجع الغلام حتى بلغ الولد، ثم رجع إلى الوالد، و تمكن الوالد من قبضه لا يصير قابضا له عن ولده، حتى لو هلك هلك عن الوالد، فالأصل أن الأب إذا التمرى لا بنه الصغير شيئا فما دام الابن صغيرا فحق القبض للأب، وإذا بلغ الابن فان قد اشترى من الأجنبي فحق القبض للأب، وإن كان قد اشترى من نفسه فحق القبض للابن.

غيها لا يصير الابن قابضاحتى يفرغها الأب، حتى لو انهدمت الدار والأب فيها فيها لا يصير الابن قابضاحتى يفرغها الأب، حتى لو انهدمت الدار والأب فيها يكون من مال الأب، وكذلك لو كان فيها متاع الأب أو عياله وهو غير ساكن فيها، فإن فرغها الأب صار الابن قابضا، فإن عاد الأب بعد أن تحول عنها فسكنها أو جعل فيها متاعا له أو أسكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة الغاصب، وفيه أيضا: لو باع الأب من ابنه الصغير جبة له وهي على الأب، أو طيلسانا وهو لابسه، أو خاتما في إصبعه: لا يصير الابن قابضاحتى ينزع الأب ذلك، وكذلك الدابة والأب راكبها حتى ينزع الأب ذلك، وكذلك الدابة والأب بألف درهم، وهو صغير في عياله فالأمر بالطريق الذي قلنا.

١٣٤١٥ - قال في الزيادات: وصبى اليتيمين إذا باع مال أحدهما من الآخر الايجوز، وكذلك لو أذن الوصى لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر

لم يجز، وكذلك لو أذن لعبدى يتيمين بالتصرف فباع أحدهما من الآخر لا يجوز، وفيه أيضا: إذا وكل الأب رجلا ببيع عبد له من ابنه الصغير أو بشراء العبد الآبق للأب، والابن الصغير لا يعبر عن نفسه ففعل الوكيل ذلك: لا يجوز، فإن كان الأب حاضرا وقبل من الوكيل جاز، وتكون العهدة من جانب الآبق على الأب، ومن جانب الأب على الوكيل، وقيل على العكس.

۱ ۱ ۳ ۶ ۱ ۲ - ولو كان له ابنان ووكل رجلاحتى باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز؛ قال في الكتاب: ألاترى! أنهما لو كانا كبيرين فوكل رجلا، حتى باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز، وهذا جواب عن سؤال لم يذكر أن الوكيل قائم مقام الموكل، والأب لو باع مال أحدهما من الآخر يجوز، فإذا وكل رجلا بذلك يجب أن يجوز، ولو وكل الأب رجلا بالبيع ووكل رجلا آخر بالشراء فتبايع الوكيلان يجوز.

فاسدا فمات العبد قبل أن يستعمله الأب إذا اشترى عبد ابنه الصغير لنفسه شراء فاسدا فمات العبد قبل أن يستعمله الأب أو يقبضه أو يأمره بعمل: مات من مال ابنه الصغير، ولو باع عبده من ابنه الصغير بيعا فاسدا، ثم أعتقه الأب جاز عتقه، وفي نودار ابن سماعة عن محمد: لا يجوز أمر والد المعتوه عليه حتى تمضى سنة منذ يوم صار معتوها، قال: ولا أحفظ فيه عن أبي حنيفة وأبي يوسف شيئا؛ قال ابن سماعة: كان محمد وقت في ذلك شهرا، ثم بعد رجوعه عن الوقت وقته بسنة؛ وكل جواب عرفته في المعتوه فهو الجواب في المحنون لأنهما يستويان في حق الأحكام.

١ ٢٤١٨: وفي الكبرى: غلام أدرك صحيح العقل، ثم جن جنونا مطبقا

۱۳٤۱۸ - ۱۳۵۱ - أخرج عبد الرزاق عن الشعبى قال: يجوز ماقضى الرجل فى مال ولده و لا يحجوز ماقضى الولد فى مال والده. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يقضى ولده عليه دين، وهل يأخذ مالهم ٨/ ٢٩٦ برقم: ٧٢٧٨ .

جاز فعل الأب عليه في البيع والشراء والنكاح وغيره؛ وأبو حنيفة لايوقت في الحنون المطبق شيئا كما هو دأبه فيفوضه إلى رأى القاضى، وفي الفتاوى العتابية: إذا جن الابن إن كان قصيرا لايحوز بيع الأب عليه، وإن طال يجوز كما قبل البلوغ؛ والفاصل بينهما شهر في قول أبي حنيفة، وما دونه قصير لأنه عاجل والشهر وما فوته آجل هذا هو المختار، وفي الخانية: وعن أبي يوسف فيه روايتان: في رواية قدره بأكثر من يوم وليلة، وفي رواية قدره بأكثر من سنة.

9 ١ ٣٤١٩: - م: وفى نوادر هشام عن محمد: وصى يتيم باع غلاما لليتيم، قيمته ألف درهم بألف درهم على أن الوصى بالخيار فازدادت القيمة في مدة الخيار فصارت ألفى درهم فليس للوصى أن ينفذ البيع، وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف.

مال له غيره و ترك ابنا صغيرا أو كبيرا لاوارث له غيره، وقيمة العبد أكثر من الدين مال له غيره و ترك ابنا صغيرا أو كبيرا لاوارث له غيره، وقيمة العبد أكثر من الدين فباع القاضى العبد لغيره واشترط الخيار ثلاثة فأجاز الابن البيع وهو كبير فإجازته باطلة، إلا أن يقضى الدين؛ وإن مات الابن في وقت الخيار انتقض البيع، ولو أن وصى يتيم باع عبدا لليتيم واشترط الخيار ثلاثة أيام، ثم أجاز اليتيم وهو كبير في وقت الخيار جاز البيع، وكذلك الولد.

1 ٣٤٢١: - وفي الفتاوى العتابية: صغير له عبد سباه أهل الحرب، فاشتراه رجل منهم وأخرجه إلى دار الإسلام: كان للأب والوصى أن يأخذه من المشترى بالثمن، فإن سلم الأب والوصى: إن كانت قيمته أقل من الثمن الذى اشتراه به المشترى جاز تسليمهما في قولهم، وإن كانت قيمته مثل الثمن الذى اشتراه به المشترى أو أكثر من ذلك فكذلك في قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وهو وتسليم الشفعة سواء،

ا ۲ ۲ ۲ ۳ ۲: أخرج الترمذي عن سمرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من ملك ذا رحم محرم فهو حر، سنن الترمذي، أبواب الأحكام، باب ماجاء في من ملك ذا رحم محرم ١/ ٢٥٣ برقم: ١٣٧٦ برقم: ١٣٧٦ برقم: ٩٩٤٩.

وفى الذخيرة: الصبى المأذون إذا اشترى قريب نفسه صح وعتق عليه، وإن اشترى أب المعتوه أمة كان استولدها بالنكاح يلزم الأب قياسا: وفى الاستحسان يجوز على المعتوه لكن الأصح أنه لا يجوز، هذا وأشباهه من الشريك والمضارب وغيره سوى الصبى المأذون.

۱۳٤۲۲: وفي الزيادات: صبى أو معتوه وهب له أخوه فقبضه له أبوه أو صيه حاز وعتى عليه، فإن وهب له نصفه أستحسن أيضا أن أجيزه وأعتقه عليه، لكن لايضمن الصبى بل يسعى العبد في نصيب الشريك.

الصغير ذات رحم محرم من الصغير لاينفذ على الصغير، وكذلك لو اشترى لابنه الصغير من مال الصغير ذات رحم محرم من الصغير لاينفذ على الصغير، وكذلك لو اشترى لابنه الكبير السمعتوه من مال المعتوه ذات رحم محرم من المعتوه لاينفذ على المعتوه وينفذ على الأب، فبعد ذلك: إن كان قريبا من الأب عتق على الأب بحكم قرابته، وإن كان أجنبيا عنه كأم الصغير والمعتوه وأختهما لايعتق عليه؛ والوصى فيما ذكرنا نظير الأب لكونه قائما مقام الأب، ولو اشترى الأب والوصى للمعتوه جارية قد كان استولدها بحكم النكاح، القياس أن لا يحوز على المعتوه، وبالقياس أخذ محمد، وفي الاستحسان: يحوز على المعتوه، وروى عن محمد في الأمالي أنه رجع إلى الاستحسان.

١ ٣٤٢٤ - وفى الصغرى: ولو باع الوصى جارية لليتيم على أن الوصى بالخيار ثلاثة أيام فمات هو، واليتيم أدرك فى الثلاث وأجاز: تم البيع فى قولهم، إلا فى موت اليتيم فإن عند زفر ينتقض.

م: ومما يتصل بهذا الفصل

٥ ٢ ٢ ٢ : - المريض إذا باع مايساوي ألف درهم بخمسمائة من الأجنبي

٢ ٤ ٣ ٤ ١ :- أحرج الـدارمي عن الحارث العكلي قال: ماحابي به المريض في مرضه من بيع أو شراء، فهو في ثلثه قيمة عدل. سنن الدارمي، الوصايا، باب وصية المريض ٤ / ٢ ٠ ٤ ٦ برقم: ٣٢٦١.

وأخرج عبد الرزاق عن الثورى قال: إذا قال كل مريض باع في مرضه ثمن مائة بخمسين، فالفضل وصية، أو اشترى ثمن خمسين بمائة فالفضل وصية. مصنف عبد الرزاق الوصايا، الرجل يشترى ويبيع في مرضه وما على الموصى، والرجل يوصى بشيء واجب ٩/ ٩٣ برقم: ١٦٤٧٧. ولا مال له سواه يصير محابيا بقدر خمسمائة فتنفذ المحاباة بقدر الثلث، ثم يقال للمشترى: إما أن تبلغ الثمن إلى تمام ثلثى الألف ولا ترد شيئا من المبيع، وإما أن تفسخ العقد، وهذا إذا لم يكن على الميت دين، فإن كان دين يحيط بماله فإنه لاتنفذ محاباة في حق الغرماء أصلا، لافيما زاد على الثلث ولا بقدر الثلث، ولا يتحمل منه لاالغبن الفاحش ولا الغبن اليسير، غير أن في حق الغرماء لايصح أصلا، وفي حق الوارث يعتبر من الثلث.

المسلامن غير إجازة باقى الورثة، سواء حابى أو لم يحاب، باع بمثل القيمة أو المعاف القيمة؛ وعندهما البيع بمثل القيمة وبأضعاف القيمة جائز، والوارث إذا باع عينا من أعيان ماله من المورث المريض بمثل القيمة فكذلك الجواب عند أبى حنيفة، عينا من أعيان ماله من المورث المريض بمثل القيمة فكذلك الجواب عند أبى حنيفة، فإن باع المريض من وارثه شيئا وحابى، ذكر شيخ الإسلام في شرح المأذون أن عندهما لاتصح المحاباة أصلا، أجازت الورثة أو لم يجيزوا، ويقال للمشترى: إما أن تبلغ الشمن إلى تمام القيمة وإلا تفسخ، وفي الزيادات: إن نفس البيع من الوارث، لايصح من غير إجازة الورثة عند أبى حنيفة، وعندهما يصح من غير إجازة الوارث، والمحاباة من الوارث لاتصح إلا بإجازة باقى الورثة، وهو الصحيح.

الشهود وأعطاه الثمن كان جائزا إذا لم يكن فيه محاباة، كما لو باعه من أجنبى، الشهود وأعطاه الثمن كان جائزا إذا لم يكن فيه محاباة، كما لو باعه من أجنبى، قال رحمه الله: ماثبت بمعاينة الشهود فالوارث والأجنبى في ذلك سواء وفي الذخيرة: لم يذكر في هذه المسألة خلافا، فهذه المسألة دليل على جواز شراء المريض من الوارث عند الكل، وفي الخانية: رجل مات وأوصى إلى رجل بثلث ماله وخلف ورثة صغارا وترك عقارا: لا يكون للوصى أن يبيع العقار على الموصى له بالثلث، رجل مات وعليه دين

يستغرق التركة فباع الوارث شيئا من التركة لايحوز بيعه على الغرماء ولا ينفذ إلا برضاهم، أحد الوصيين إذا باع مال اليتيم من الوصى الآخر لايحوز في قول أبي حنيفة.

۱۳٤۲۸ - والوصى إذا باع مال اليتيم بالتأجيل إذا كان التأجيل فاحشا بأن لايباع هذا المال بهذا الأجل لايجوز، وإن لم يكن كذلك لكن يخاف عليه الححود عند حلول الأجل أو هلاك الثمن عليه فكذلك، وإن كان لايخاف عليه الححود ولا هلاك الثمن عليه جاز بيع الوصى.

9 ١٣٤٢٩: - رجل ابتاع مال اليتيم من الوصى بألف، ورجل آخر ابتاعه بألف ومائة، والأول أملاً من الثاني قالوا: ينبغى للوصى أن يبيع من الأول، وكذلك رجل استأجر مال اليتيم بثمانية، والآخر بعشرة، والأول أملاً فإن الوصى يؤاجر من الأول، وكذلك متولى الوقف.

• ٣٤٣٠: وإذا صالح الوصى عن حق الميت على رجل فإن كان المدعى عليه مقرا بالمال أو على المال بينة، أو كان القاضى قضى بذلك لا يجوز صلح الوصى على أقل من الحق، وإن لم يكن كذلك جاز، ولو صالح الوصى عن حق يدعى الإنسان على الميت: إن كان للمدعى بينة على دعواه، أو علم القاضى بذلك أو كان القاضى قضى بذلك جاز صلح الوصى، وإن لم يكن كذلك لا يجوز، ولو احتال الوصى بمال اليتيم: إن كان الثاني أملاً من الأول جاز، وإن كان مثله لا يجوز.

١٣٤٣١: ولو طمع السلطان في مال اليتيم فأعطاه الوصى شيئا من

الحرج ابن أبي شيبة عن القاسم بن عبد الرحمن: أن ابن مسعود لما أتى أرض الحبشة، أخذ في شيء فأعطى دينارين حتى خلى سبيله.

وأخرج أيضا عن عطاء وعن عمرو بن دينار، عن حابر بن زيد والشعبي أنهم قالوا: لابأس أن يصانع الرجل على نفسه وماله إذا خاف الظلم، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع، الرجل يصانع عن نفسه ١١/ ٨ ٣١ برقم: ٢٢٤٢٤ ٢٠ ٠ .

مال اليتيم: إن كان لايقدر على دفع الظالم إلا بإعطاء المال كان له أن يعطى صيانة للباقى، وإن كان يقدر من غير إعطاء شيء لايجوز له أن يعطى، وإن أعطى ضمن، وإقرار الوصى بدين أو عين أو وصية باطل، وللوصى أن يعطى صدقة الفطر من مال اليتيم.

→ قول المصنف: "وللوصى أن يعطى الخ" أخرج البخارى عن ابن عمر قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر أو صاعا من شعير على العبد والحر والذكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين، وأمر بها أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة. صحيح البخارى، الزكاة، باب فرض صدقة الفطر الخ ١٠٤/١ برقم: ١٤٨١ ف: ١٥٠٣.

وأخرج البخاري أيضا: تعليقا، قال أبو عمرو ورأى عمر وعلى وابن عمر وجابر وعائشة ,طاؤس وعطاء وابن سيرين أن يزكي مال اليتيم، صحيح البخاري، الزكاة، باب صدقة الفطر على الصغير والكبير الخ ١/ ٢٠٥ رقم الباب: ٧٨.

وأخرج الـدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عند جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: احفظوا اليتامي في أموالهم، لاتأكلها الزكاة. سنن الدارقطني، كتاب الزكاة ٢/ ٩٥ برقم: ١٩٥٧.

الفصل العشرون في كراهية التفريق بين الرقيق

١٣٤٣٢: - الأصل أن من ملك شخصين بينهما قرابة مؤكدة بالحرمة فلا ينبغي أن يفرق بينهما في البيع إذا كان أحدهما صغيرا، به ورد الأثر، وكذلك إذا كانا صغيرين، وإن كانا كبيرين فلا بأس بالتفريق بينهما. وفي الفتاوي الخلاصة: التفريق بين الصغير والكبير وبين الصغيرين من المحارم بالرحم بالبيع والهبة ونحوهما مكروه، وفي التفريد: ويأثم؛ لكن ينعقد هذا العقد عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف لاينعقد في قرابة الولادة. م: وهذا الحكم في القرابة المؤكدة بالمحرمية، حتى أنه إذا اجتمع في ملك رجل زوجان لابأس بأن يفرق بينهما، كانا صغيرين أو كبيرين أو كان أحدهما صغيرا والآخر كبيرا، وكذا إذا اجتمع في ملك رجل شخصان وهما ذوا رحم وليسا بذوي رحم محرم كابني الحال أو ابني العم فـلا بـأس بـالتـفريق بينهما. وكذلك إذا كانا محرمين بالرضاع أو بالصهرية وليسا بـذوى رحـم فـلا بـأس بـالتـفـريـق، وهذه الكراهة تمتد إلى وقت البلوغ في ظاهر مـذهـب أصـحابنا و جد الرضا بالتفريق أو لم يو جد، بيانه: فيما روى ابن أبي مالك عـن أبـي يـو سف عـن أبـي حـنيـفة: رجـل لــه أمة وابـنتها و هي لـم تبلغ فأراد بيعها ورضيت الأم بـذلك لا البنت؟ قال: أكره التفريق بينهما، وكذلك إذا كان للبنت أبوان ورضياً بذلك، وقال بعض مشايخنا: إذا راهق الصغير ورضيا أن يفرق بينهما

۱۳٤٣٢: أخرج الترمذي عن أبي أيوب قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة، جامع الترمذي، البيوع، باب ماجاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين الخ ١/ ٢٤١ برقم: ١٣٠١.

قول المصنف: "وهذه الكراهية تمتد الخ" أخرج الحاكم عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه يقول المصنف: "وهذه الكراهية تمتد الخ" أخرج الحاكم عن عبادة بن الصامت رضى الله! إلى متى؟ قال: حتى يبلغ الغلام وتحيض الجارية، المستدرك للحاكم، البيوع ٣/ ٨٨٠ برقم: ٣٣٥٥_ سنن الدار قطنى، البيوع ٣/ ٥٧ برقم: ٣٠٣٠.

فلا بأس بالتفريق بينهما، وعن أبي يوسف روايتان، وفي رواية قال: إذا رضيا بذلك فلا بأس بالتفريق، ولم يشترط على هذه الرواية أن يكون الصغير مراهقا، وفي رواية: يشترط، وفي حامع الحوامع: وعند الشافعي: الكراهة إلى سبع سنين. وفي المضمرات: ولو اختار المراهق بيعه لا يكره. م: وإن كانت الابنة مراهقة فلا بأس به، وإذا اجتمع مع الصغير أبواه فلا ينبغي أن يفرق بينه وبينهما وبين أحدهما.

۱۳٤٣٣: - وفي المضمرات: وإذا سيت المرأة وفي حجرها ولد صغير تزعم أنه ولدها يكره التفريق بينهما، وإن كان النسب لايثبت بدعوتها، ولو لم يكن الصغير في حجرها في وقت السبي فلا بأس بالتفريق.

الأم المخالة إلا أن تكون الخالة صغيرة فحينئذ يكره بيع الخالة وكذلك إذا كان ويبيع الخالة إلا أن تكون الخالة صغيرة فحينئذ يكره بيع الخالة وكذلك إذا كان مع الصغير أمه وأخته أو أخوه فلا بأس بأن يبيع الأخ والأخت، والجدة من قبل الأب أو الأم نظير الأم، حتى أنه إذا اجتمع مع الصغير جدته وعمته أو خالته أو أخوه أو أخته فلا بأس بأن يمسك الجدة ويبيع من سواها، والحاصل أن على رواية الزيادات إذا كان مع الصغير أمه لا بأس بأن يمسك الأم مع الصغير ويبيع من سواها، إلا الأب فإنه لايبيع الأب، وإن كان مع الصغير أمه. وفي نوادر هشام: سألت محمدا عن الصغير إذا كان معه أمه وعمته هل ببيع العمة؟ قال: لا، قال: إذا كان مع الصغير أمه وأحدا منهم، حتى تحبل أو تحيض أو تستمكل سبع عشرة سنة.

1 ٣٤٣٥: - وفي المنتقى: وقال أبو يوسف: لافرق بين الصبى و جميع أقربائعه إذا كان معه أبوان، وإن كان معه أحدهما فرقت بينه وبين من كانت قرابته من قبل الميت، حتى أنه إذا كان مع الصغير أبوه و خاله لم أبع الخال، وإن كان مع الأم عمة لم أبع العمة.

۱۳٤٣٦: - قال في الزيادات: وإذا كان مع الصغيرين أخ لأب وأخ لأم لايبيع واحدا منهما، وكذلك إذا كان مع الصغير أخت لأم وأخت لأم لايبيع

واحدا منهما، وإن كان معهم أخ لأب وأم في المسألة الأولى وأخت لأب وأم في المسألة الثانية: لابأس بأن يمسك الأخ لأب وأم في المسألة الأولى والأخت لأب وأم في المسألة الثانية، ويبيع من سواه، والحاصل أنه إذا اجتمع مع الصغير في ملك رجل قرابتان فإن كانت إحداهما أقرب من الأخرى لابأس بأن يمسك الأقرب، ويبيع الأبعد، وإن كانتا في القرب إلى الصغير على السواء: إن كانت من جانبين نحو أن يكون أحدهما من قبل الأب والآخر من قبل الأم لا يجوز له أن يفرق بين الصغيرين وأن يبيع واحدا منهما، وإن كانت من جانب واحد فلا بأس بأن يبيع أحدهما ويمسك الآخر استحسانا، حتى أنه إذا كان مع الصغير أخوان كبيران الانبيع واحدا منهما قياسا، وفي الاستحسان لابأس بأن يبيع أحدهما ويمسك الآخر مع الصغير.

۱۳٤٣٧: وذكر في بيوع النوازل من الأمالي: وكره التفريق بين الصغيرين وبين الإخوة المتفرقة والأخوات المتفرقة، كما هو القياس، وذكر أيضا أنه إذا كان له أبوان وأخ يكره بيع الأخ، والصحيح ماذكر في الزيادات.

۱۳٤٣٨: وإذا اجتمع مع الصغير أبوان له بأن كانت حارية بين رجلين حاء ت بولد فادعياه حتى ثبت النسب منهما، ثم أسرا وأسر الولد معهما ففي المقياس الذي ذكرنا في الأخوين لابأس بأن يبيع واحدا منهما، وفي الاستحسان لايبيع واحدا منهما، بخلاف الأخوين. وفي جامع الحوامع: لايكره التفريق بين الأخوين. وفي المضمرات: ولو ملك ست أخوات أو ستة إخوة والنصف منهم صغار والنصف كبار فلا بأس ببيع كل صغير مع كبير. م: هذا هو الكلام في حكم كراهية التفريق في البيع.

¹ **** 2 ** 1 ** - أخرج الحاكم عن على رضى الله عنه قال: قدم النبي صلى الله صلى الله على الله عليه وسلم عليه وسلم عليه وسلم مسبى فأمرني ببيع أخوين فبعتهما وفرقت بينهما، ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته فقال: أدركهما فارتجعهما وبعهما جميعا ولا تفرق بينهما. المستدرك للحاكم، البيوع، ** ٨٧٨ برقم: ٢٣٣١.**

۱۳٤٣٩: وأما الكلام في حكم جواز البيع وفساده فنقول: إذا فرق بين الصغير ووالده أو والدته أو والديه، أو من سواه من الأقارب في البيع فالبيع صحيح جائز في ظاهر الرواية، وفي التفريد: يكره ويأثم، م: وعن أبي يوسف أن البيع باطل في الكل، وفي المضمرات: وهو قول زفر والحسن بن زياد، م: وعن أبي يوسف رواية أحرى أنه فرق بين الوالدين والمولودين فأبطله في الوالدين والمولودين، والصحيح ماذكر في ظاهر الرواية وجوزه فيما عداهما من القرابات.

نحو أن يلحق أحدهما دين فيباع فيه أو يجنى أحدهما جناية فدفع بالجناية، وعن أبى حنيفة في فصل الجناية أنه يستحب الفداء نظرا للجانبين، وكذلك لو اشتراهما فقبضهما، ثم وجد بأحدهما عيبا رد المعيب خاصة، وقال أبو يوسف: يردهما، ولو بناع بتسمية العتق كره عند أبى حنيفة خلافا لمحمد، والصحيح قول أبى حنيفة فإن البيع بشرط العتق كره عند أبى حنيفة ناوفاء بالوعد ليس بلازم حتى لو باعه البيع بشرط العتق فاسد لكنه ميعاد بينهما والوفاء بالوعد ليس بلازم حتى لو باعه عمن قال: إن اشتريته فهو حر، لا يكره البيع بالاتفاق. وفي المضمرات: ولو صار أحدهما بحال لا يمكن للمولى بيعه فلا بأس ببيع الآخر، ولو باع جارية وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام، ثم ملك ولدها الصغير يكره له أن يجيز البيع في الجارية.

1 ٣٤٤١: م: وفي المنتقى: لو باع أحدهما ممن يعتقه لم يجز في قول أبى يوسف، فإن قبضه المشترى وأعتقه ضمن القيمة، ولو باع أحدهما من رجل، ثم باع الآخر من ذلك الرجل قال أبو يوسف: البيع وقع فاسد، فإذا اجتمعا في ملك استحسن أن أجيزهما.

وأخرج الدارقطني عنه نحوه، سنن الدارقطني، البيوع ٣/ ٥٥ برقم: ٣٠٢١.

⁹ ٣ ٤ ٣ ٢ : - أخرج الترمذي عن على رضى الله عنه قال: وهب لي رسول الله صلى الله عليه وسلمخ ياعلى مافعل عليه وسلم غلامين أخوين فبعث أحدهما فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلمخ ياعلى مافعل غلامك فأخبرته فقال: رده رده. جامع الترمذي البيوع، باب ماجاء في كراهية أن يفرق بين الأخوين الخ ١ / ٢٤١ برقم: ٢٤١٨.

1 **7 £ £ 7** 1: - وفى الفتاوى العتابية: ولو دبر أحدهما أو كاتبه أو استولد الكبيرة لم يكره بيع الآخر، ولا بأس بأن يكاتب الآخر، ولو كان أحدهما له والآخر لمكاتبه أو لعبده التاجر المديون لابأس بالتفريق، وإن كان أحدهما للمضارب والآخر لرب المال فلا بأس للمضارب بيع مافى يده.

۱۳٤٤٣: - ولو باع جارية على أنه بالخيار، ثم اشترى ابنها في مدة الخيار يكره له الإحازة كالبيع، وإن كان الخيار للمشترى والصغير في ملكه لابأس له بالفسخ عند أبي حنيفة. وكذا يكره التفريق للمكاتب والعبد التاجر.

1 8 2 2 1 1: - ولو دخل حربى بأمان ومعه أختان صغيرتان فباع إحداهما من المسلم لايكره الشراء، ولو كان اشتراهما المستأمن من ذمى فى دار الإسلام يكره للمسلم أن يشترى إحداهما لأنه لايمكن أن يدخلهما دار الحرب ويجبر المستأمن على بيعهما.

0 ك 2 7 1: - م: وفي نوادر ابن سماعة: قال: سمعت أبا يوسف يقول في رجل اشترى من رجل عبدا صغيرا وأمه عند البائع وأعتقه المشترى: فالبيع جائز وعليه الثمن، وكذلك لو ماتت أمه، وكذلك لو باع المشترى الصغير من رجل فأعتقه، قال: والقياس في العتق والموت أن تلزمه القيمة في الصغير، ولكن استحسن أن ألزمه الثمن والله أعلم.

الفصل الحادي والعشرون في الإقالة

٢ ٤٤٦: - والأصل عند أبي حنيفة أن الإقالة تجعل فسخا في حق المتعاقدين في الصور كلها، وفي المضمرات: قبل القبض وبعده ذكر الثمن عند الإقالة أو لم يذكر، م: من حنس الثمن الأول أو من غير حنسه، قليلا كان أو كثيرا، سواء كان المبيع مما ينقل ويحول كالعبيد والجواري وغيرهما، أو مما لاينقل كالدور والخانات والأراضي وغيرها، م: فإن أمكن تصحيحها فسخا تصح فسخا، وإن تعذ ر تصحيحها فسخا لاتصح أصلا.

١ ٣٤٤٧ - بيان هذا الأصل من المسائل: إذا باع حارية بألف درهم وتقايلا العقد فيه بألف درهم فعلى قوله: صحت الإقالة، وإن تقايلا بألف

 ١ ٣ ٤ ٤٦ أخرج أبو داؤد عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أقال مسلما أقاله الله عثرته. أبو داؤد، البيوع، باب في فضل الإقالة ٢/ ٩٠ ٤ برقم: ٣٤٦٠.

وأخرج ابن حزم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن حبيب: كنا نختلف إلى السواد في الطعام وهو اكداس قد حصد، فنشتريه منهم الكر بكذا وكذا، وننقد أموالنا، فإذا أذن لهم العمال في الدراس، فمنهم من يفي لنا بما سمى لنا، ومنهم من يزعم أنه نقص طعامه، فيطلب إلينا أن نرتجع بقدر مانقص رؤوس أموالنا، فسألت الحسن عن ذلك؟ فكرهـ الا أن يستوفي ماسمي لنا، أو نرتجع أموالنا كلها، وسألت ابن سيرين؟ فقال: إن كانت دراهمك بأعيانها فلا بأس، وسألت عطاء؟ فقال: ما أراك إلا قد رفقت وأحسنت إليه الخ، المحلى بالآثار، البيوع، ٧/ ٤٨٦ تحت رقم: ١٥١٠.

٧ ٤ ٤ ٧ : - أحرج البيهقي عن ابن عباس أنه كره أن يبتاع البيع، ثم يرده ويرد معه دراهم، السنن الكبري، البيوع، باب من أقال المسلم إليه بعض السلم وقبض بعضا ٨/ ٣٤٩ برقم: ۱۱۳۰۹.

وأخرج عبـد الرزاق عـن الأسـود أنـه كـره أن يردها ويرد معها شيئا، هذا في الذي يشتري السلعة فيـقـول: أقـلني ولك كذا وكذا، المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يشتري السلعة فيقول: أقلني ولك كذا وكذا ٨/ ١٩ برقم: ١٤١٣١. دخلها عيب يصير إقالة بخمسمائة ويصير المحطوط بأزاء نقصان العيب، بعض مشايخنا قالوا: تأويل المسألة أن يكون حصة العيب خمسمائة أو أقل أو أكثر مقدار مايتغابن الناس فيه، ولكن جواب الكتاب مطلق، وفي الكافي: كذا لو كانت بثمن مؤجل تكون الإقالة بالثمن الحال عنده ويبطل التأجيل.

١٣٤٤٨ - ولو كانت الإقالة بجنس آخر ذكر في عامة الكتب إنما تصح الإقالة عند أبي حنيفة بالثمن الأول ويلغو ذكر جنس آخر، ذكره بعض المشايخ، وفي شرح الحامع الصغير أن على قول أبي حنيفة تبطل الإقالة في هذه الصورة، وإن ازدادت قيمة الحارية، ثم تقايلا: فإن كان قبل القبض صحت الإقالة كانت الزيادة متصلة أو منفصلة، وإن كانت الزيادة بعد القبض: إن كانت منفصلة فالإقالة باطلة عند أبي حنيفة، وإن كانت متصلة فالإقالة صحيحة عنده.

٩٤٤٩: - والأصل عند أبي يوسف أن الإقالة فسخ في حق المتعاقدين إذا لم يوجد منهما دليل البيع، بأن تقايلا بمثل الثمن الأول، وكان العقد قابلا للفسخ، فـفـي هـذه الـصـورة تجعل الإقالة فسخا في حقهما أمكن اعتبارها بيعا جديدا أو لم يمكن، بأن كانت الإقالة في المنقول قبل القبض، فإذا وجد منهما دليل البيع وأمكن جعلها بيعا تجعل بيعا سواء أمكن جعلها فسخا أو لم يمكن، وإن لـم يـمكن أن يجعل بيعا، وأمكن أن يجعل فسخا يجعل فسخا، كما لو تقايلا في المنقول قبل القبض أو تقايلا في بيع العرض بالعرض بعد هلاك أحدهما فالإقالة في هذه الصورة تجعل فسخا، وفي السغناقي: ولو كان أحدهما هالكا وقت الإقالة والآخر قائما وصحت الإقالة، ثم هلك القائم قبل الرد بطلت الإقالة.

· ٥ ٢ ٣ ٤ : - وفي المضمرات: ثم عند أبي يوسف الإقالة بيع حديد، فإن سممي ثمنا عند الإقالة فالبيع جائز بذلك الثمن قليلا كان أو كثيرا من جنس الثمن المنقول قبل القبض، م: وإن لم يمكن أن تجعل بيعا ولا فسخا تبطل، كما في بيع المعروض بالدراهم إذا تقايلا بعد هلاك العرض، وكما لو تقايلا في المنقول قبل القبض على خلاف جنس الثمن الأول.

1 0 2 7 1: - بيان هذا الأصل من المسائل: إذا تقايلا قبل القبض الجارية، والحارية قائمة على حالها لم تتغير إلى زيادة أو نقصان، أو تغيرت إلى زيادة أو نقصان فالإقالة صحيحة عنده فسخا إذا تقايلا بالثمن الأول، أو بجنس الثمن الأول بزيادة أو نقصان، وكذلك الزيادة قبل القبض لا تمنع الفسخ فتجعل فسخا، وإن تقايلا على خلاف جنس الثمن الأول بطلت الإقالة، وإن تقايلا بعد القبض فإن كانت الجارية قائمة على حالها لم تتغير وقد تقايلا بالثمن الأول فالإقالة عنده صحيحة فسخا، وكذلك إذا سكتا عن الثمن الأول، وإن تقايلا بحنس الثمن الأول، ولكن بزيادة أو نقصان فعلى قول أبي يوسف تجعل الإقالة بيعا، وإن تقايلا بخلاف جنس الثمن الأول تجعل فسخا عنده، وإن تغيرت الحارية إلى نقصان بأن تعيبت الجارية في يد المشترى بفعل أجنبي أو بآفة سماوية، فإن تقايلا بمثل الثمن الأول أو سكتا عن ذكر الثمن الأول تجعل الإقالة كان له الخيار الشماء أمضي الإقالة، وإن شاء رد، وإن علم بالعيب وقت الإقالة كان له الخيار الشماء أمضي الإقالة، وإن شاء رد، وإن علم بالعيب فلا خيار له.

۱۳٤٥۲ - وإن تغيرت الحارية إلى زيادة فإن كانت الزيادة منفصلة كالولد والأرش والعقر تجعل الإقالة بيعا، وإن كانت الزيادة متصلة فالحواب في هذا كالحواب فيما إذا كانت الحارية قائمة على حالها لم تتغير.

1 7 2 0 7 1: - والأصل عند محمد أن الإقالة فسخ في حق المتعاقدين إذا لم يوجد منهما دليل البيع، بأن تقايلا بجنس الثمن الأول، وكان البيع قابلا للفسخ، وإن وجد منهما دليل البيع، ولم يمكن أن تجعل فسخا وأمكن جعلها بيعا تجعل

بيعا رواية واحدة كما قال أبويوسف: كما لو تقايلا بعد القبض بالثمن الأول لكن بعد الزيادة المنفصلة، أو تقايلا بعد القبض بخلاف جنس الثمن الأول، وإن وجد دليل البيع وأمكن جعلها بيعا وفسخا كما لو تقايلا بعد القبض الجارية قائمة على حـالهـا بــهـنـس الثـمن الأول، ولكن بزيادة أو نقصان فعن محمد فيه روايتان، في رواية كتـاب المأذون يجعلها بيعا، وفي رواية الكتاب الشفعة: يجعلها فسخا، وإن لم يكن جعلها بيعا و لا فسخا تبطل الإقالة.

٤ ٥ ٤ ٢ : - بيان هـذا الأصل من المسائل: إذا تقايلا قبل قبض الحارية تصح الإقالة، ويكون فسخا عند محمد إذا حصلت الإقالة بالثمن الأول أو على جنس الشمن الأول، ولكن بزيادة أو نقصان، وإن حصلت الإقالة على جنس الثمن الأول لاتبطل الإقالة، وإن تقايلاً بعد قبض الجارية، والجارية قائمة على حالها لم تتغير وقد تقايلا بالثمن الأول، أو قدسكتا عن الثمن الأول تجعل الإقالة فسخا عنده، وإن تقايلا بحنس الثمن الأول، ولكن بزيادة أو نقصان فعن محمد في هذه الصورة روايتان، في رواية كتاب المأذون تصح الإقالة بيعا، وفي كتاب الشفعة تصح فسخا، وإن تقايلا على خلاف جنس الثمن الأول صحت الإقالة عنده بيعا رواية واحدة.

٥٥ ٢ ٣٤: - وإن كانت الحارية قد تغيرت عن حالها إلى نقصان بأن تعييت في يد المشترى بفعل أجنبي أو بآفة سماوية فالجواب فيه عند محمد نظير جـواب أبي يو سف؛ و إن تغيرت الجارية إلى زيادة فإن كانت الزيادة منفصلة تصح الإقالة عنده بيعا في الفصول كلها، وإن كانت الزيادة متصلة فالجواب فيه كالحواب فيما إذا كانت الجارية قائمة على حالها ولم تتغير.

٢ ٥ ٢ ٢: - و ذكر محمد في كتاب المأذون إقالة المأذون فقال: العبد المأذون له في التجارة إذا باع جارية بألف، ثم إن العبد أقال البيع في الجارية و جعلها على و جهين إما إن كانت الإقالة قبل قبض المشترى الجارية أو بعد قبضه إياها، و جعل كل و جه على و جهين: إما إن كان الثمن مو هو با أو غير مو هو ب، فإن كانت الإقالة قبل قبض الجارية والثمن غير موهوب تصح الإقالة فسخا عندهم إلا في فيصل، وهو: ما إذا حصلت الإقالة بخلاف جنس الثمن الأول فإن هناك تبطل الإقالة عندهم. وإن كانت الثمن موهو با للمأذون فالإقالة باطلة عندهم جميعا في الـفـصـول كـلهـا، وإن تـقايلا قبل قبض الجارية بعد ماتغيرت الجارية إلى زيادة أو نـقـصـان فـالحواب فيها كالحواب فيما إذا كانت الجارية قائمة على حالها إلا إذا حصلت الإقالة على خلاف جنس الثمن الأول، فأما إن كانا تقايلا بعد قبض الحارية: فإن تقايلا والثمن غير موهوب فإن كانت الجارية قائمة على حالها إن تقايلا بالثمن الأول، أو سكتا عن ذكر الثمن الأول لاتصح الإقالة فسخا عندهم، وإن تقايلا بحنس الثمن الأول، ولكن بزيادة أو نقصان تصح الإقالة فسخا عند أبي حنيفة ويلغو ذكر الزيادة أو النقصان، وعلى قول أبي يوسف تجعل بيعا، وعن محمد في هذه الصورة روايتان، وإن تقايلا بخلاف جنس الثمن الأول فعلى قول أبى حنيفة تبطل الإقالة، وعلى قولهما تصح الإقالة بيعا حديدا، هذا إذا تقايلا والحارية قائمة على حالها، فإن كانت الجارية قد تغيرت إلى زيادة وكانت الزيادة منفصلة فالإقالة باطلة عند أبي حنيفة على كل حال، وعندهما تصح الإقالة بيعا جديدا في الفصول كلها.

١٣٤٥٧: - وفي القدوري: قال أبو حنيفة: الإقالة فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث، وفي السغناقي: إلا أن لايمكن جعله فسخا فيبطل، بأن ولـدت الـمبيعة ولدا بعد القبض، لأن الزيادة بعد القبض إذا كانت منفصلة فالإقالة بـاطلة عند أبي حنيفة، م: قـال أبـو يـوسف: الإقالة بيع، إلا إذا تعذر فيجعل فسخا، وقال محمد: هو فسخ، إلا إذا تعذر فيجعل بيعا، وقال زفر: هو فسخ في حق المتعاقدين وغيرهما، وفي المنتقى: قال محمد: الإقالة بعد القبض وقبل القبض مناقضة وليس ببيع، وكذلك قال أبو حنيفة.

١٣٤٥٨: – وفي المضمرات: فمعنى قولنا: فسخ تظهر ثمرته في خمس مسائل، (١) إحداها: لو كان المبيع عقارا فسلم الشفيع الشفعة، ثم تقايلا وعاد الـمبيـع إلـي مـلـكـه وطـلـب الشفيع الشفعة: يقضي له بالشفعة لكونه بيعا في حق

غيرهما، (٢) والثانية: إذا باع المشترى المبيع من آخر وقبضه أو لم يقبضه، ثم تـقـايـلا واطلع على عيب كان عند البائع الأول فأراد أن يرده عليه بالعيب: ليس له ذلك لأنه بيع في حق الثالث، (٣) والثالثة: إذا اشترى شيئا وقبضه ولم ينقد الثمن حتمى باعه، من آخر ثم تقايلا وعاد إلى المشترى فاشتراه البائع منه بأقل من الثمن فالشراء جائز، وكان في حق البائع كالملك بسبب جديد، (٤) والرابعة: ولو وهب لرجل قبل نـقـد الثمن شيئا وقبضه ولم يعرض حتى باعه من آخر، ثم تقايلا ليس للواهب أن يرجع في هبته، (٥) والخامسة: إذا اشترى بعروض التجارة عبدا للخدمة بعد ماحال عليها الحول فوجد به عيبا فرده بغير قضاء فاسترد العروض فهلكت في يده فإنه لاتسقط عنه الزكاة.

 ٩ - ١ ٣٤٥ أبى حنيفة: الإقالة بعد القبض بيع وقبله فسخ، وقال أبو يوسف: بيع فيهما إلا إذا تعذر، وقال محمد: بغير جنس الشمن، أو أكثر بيع، وبمثل أو أقل فسخ وتبطل بشرط النقصان، م: ثم هذا الخلاف الـذي ذكرنا فيما إذا حصل الفسخ بلفظ الإقالة، فأما إذا حصل بلفظ المفاسخة أو الـمتاركة أو الرد فإنها لاتجعل بيعا، وإن أمكن جعلها بيعا، فإذا حصل الفسخ بلفظ الإقالة فهو بيع جديد في حق الثالث بلا خلاف، ثم إنما تعتبر الإقالة فسخا في حق العاقدين فيما كان من موجبات البيع، فأما ما لم يكن من موجبات البيع إنما يثبت بأمر زائد أو شرط زائد فالإقالة تعتبر بيعا جديدا في حقه على ما يأتي بيانه.

٠ ١ ٣٤٦: قال محمد: وإذا اشترى الرجل من رجل عبدا بكر طعام وسط إلى أجل أو حال و تقابضا، وقد كان أعطاه المشترى حنطة أجود من المشروط أو أردي أو مثل المشروط، ثم تقايلا لايلزمه رد المقبوض بعينه، وإن كان قائما، وكذلك الحواب فيما إذا كان الرد بالعيب بعد القبض بغير قضاء، وإذا لم يحب رد الطعام بعينه في هاتين الصورتين أيرد مثل الذي كان مشروطا أويرد مثل المقبوض؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب نصا، عامة المشايخ على أنه يرد مثل المشروط سواء كان المقبوض أجود أو أردى، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله:

إذا كان المقبوض أردي يحب رد مثل المقبوض لارد مثل المشروط، قال: وإلى هذا أشار محمد في الأصل: وفي الذحيرة: وبعض مشايخنا قالوا: من وجه آخر في مسألة أخرى، صورتها: رجل اشترى من آخر طعاما على أنه كر و كاله البائع وقبضه المشتري، ثم تقايلا البيع و كاله البائع فو جده ينقص قفيزا أو يزيد قفيزا، و تصادقا أنه من نـقـصان الكيل أو من زيادته: فإن جميع الطعام مع الزيادة للبائع و الإقالة جائزة بحميع الثمن، وكذلك إذا أصاب الطعام ماء فابتل و زاد أو كان رطبا فيبس وانتـقـص وتـصادقا أن زيادته ونقصانه من ذلك، فالإقالة جائزة والطعام كله للبائع بجميع الثمن ولا تحط عنه شيء بسبب النقصان، إلا أن الماء إن كان أفسد الطعام ولم يعلم به البائع حتى تقايلا كان للبائع الخيار: إن شاء أخذه فأعطاه جميع الثمن، وإن شاء رد الإقالة ولا شيء عليه من الثمن.

١٣٤٦١: وذكر محمد في كتاب الصلح: رجل له على رجل دين مؤجل صالح المديون رب الدين عن الدين على عبد بعينه ودفع إليه واستحق العبد من يد رب الدين أو رده رب الدين بعيب بقضاء: فإن المال يكون على حاله مؤجلا، وأما إذا أقاله الصلح: إن أقاله على ما كان من الأجل يعود الدين مؤجلا، فأما إذا أقاله مطلقا من غير شرط الأجل هل يعود الأجل؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في هذا الكتاب، وذكر في كتاب الوكالة أنه لا يعود الأجل.

١٣٤٦٢: - م: وفي القدوري: وقبول الإقالة في المجلس شرط، وتصح الإقالة بلفظين، أحدهما يعبر به عن المستقبل، والآخر يعبر به عن الماضي، نحو أن يقول: أقلني، فيقول: أقلت، وفي المضمرات: وهذا قول أبي حنيفة وأبي ويسف؛ م: قال محمد: لاتقوم إلا بلفظين يعبر بهما عن الماضى اعتبارا بالبيع، وفي المضمرات: ولا تصح الإقالة إلا بلفظ الإقالة، حتى لو قال البائع للمشترى: بعني مااشتريت مني بكذا، وقال المشترى: بعت، فقبل البائع فهو بيع بالإحماع فيراعي في ذلك شرائط البيع، وفي الفتاوي الخلاصة: لو قال المشترى: تركت البيع، وقال البائع: رضيت، أو: أجزت، تكون إقالة، ولو طلب البائع الإقالة من المشتري فقال المشترى: هات الثمن، وقبل البائع فهو كقول البائع: أقلني.

١٣٤٦٣: وفي الفتاوى العتابية: الإقالة تقوم بالواحد عند أبي حنيفة، حتى لو قال أحدهما لصاحبه: أقل البيع، أو: جعلت الفسخ إليك، ففسخ جاز، ولو قال: اختر فيه، فاختار الفسخ أو الإجازة في المجلس جاز، وعند محمد صح إلا أن لايمكن بأن زاد في المبيع.

١٣٤٦٤: - م: وفي نوادر ابن سماعة: سمعت أبا يوسف يقول في رجل باع رجلا بيعا، ثم لقيه المشتري ولم يقبض المبيع فقال: إنك قد أغلبت على حاجة ليي فيما بعتني فأقلني، فقال البائع: قد أقلتك، قال: ينتقض البيع، وإن لم يقل المشترى قبلت، أو رضيت؛ وهذه الرواية عن أبي يوسف توافق رواية القدوري عن أبمى حنيفة، وعن أبي يوسف أنه قال كذلك لو قال له المشترى: فافسخ البيع فيما بيني وبينك، فقال البائع: قد فسختك، فهو فسخ.

١٣٤٦٥: وفي المنتقى: مسألة عن محمد تدل على أن قوله مثل قولهما، فإنه قال في رجل اشتري من رجل عبدا بألف درهم وتقابضا، ثم قال المشترى: أقلني على أن أو حرك بألف سنة، فقال: قد فعلت، جازت الإقالة ولم يحز التأخير. وفي الفتاوي الخلاصة: وكذا لو قال: أقالني على أن أضع عنك حمسين، فقال: فعلت، جازت الإقالة دون الحط ويدفع كل الثمن، وهذا قول محمد، وقال أبويوسف: جازت الإقالة على ماسمي من الأجل والنقصان.

١٣٤٦٦: وفي الذخيرة: وكما يصح قبول الإقالة نصا بالقبول يصح قبولها دلالة بالفعل، ألاتري! أن من باع من آخر ثوبا، ثم قال للمشتري: إني أقلت البيع الذي بيني وبينك في هذا الثوب فاقطعه لي قيمصا، فقطعه فور مقالة البائع فإنه تتم الإقالة بينهما، وجعل قطع المشتري فور مقالة البائع قبو لا للإقالة، ولو لم يقطع المشتري قميصا فور مقالة البائع بل ذهبا عن ذلك المجلس واشتغلا بعمل آخر يكون قطعا لذلك المجلس، ثم قطعه لاتتم الإقالة، وأصل المسألة ماذكر في السير الكبير: رجل له أمتعة كثيرة وهو مع أصحابه في سفينة باع بعض أمتعة من أصحابه وسلم الأمتعة إليهم ولم يقبض الثمن فوصلوا إلى مكان خافوا على أنفسهم الغرق فقال صاحب الأمتعة: إني قد أقلت المشترين مااشتروا مني فمن كان معه شيء مما اشترى فليطرحه فسمعوا ذلك وطرحوا بما اشترى منه فور مقالته: فهذا إقالة تامة؟ فقد جعل الطرح دلالة القبول مع أن الطرح فعل.

١٣٤٦٧: - قال محمد: رجل أسلم إلى رجل جارية في كر حنطة وقبضها المسلم إليه، ثم تقايلا فماتت الجارية في يد المسلم إليه فعليه قيمتها يوم قبضها، وإن هلكت الحارية أولا، ثم تقايلا جازت الإقالة وعليه قيمة الحارية، قال القدوري: وتصح الإقالة إذا كان المبيع قائما أو بعضه، ولا يعتبر قيام الثمن، وفي الفتاوي الخلاصة: والرد بالعيب يمنع الإقالة.

١٣٤٦٨: - م: يجب أن يعلم أن من شرط صحة الإقالة قيام العقد من كون الإقالة رفعا للعقد، وقيام العقد بقيام المعقود عليه لابقيام المعقود به.

٩ ٢ ٤ ٣ : - قال محمد **في الحامع الكبير:** رجل اشتري من آخر عبدا بكُرٍّ حنطة بعينها وتقابضا فهلك العبد، ثم إنهما تقايلا العبد فيما بينهما جازت الإقالة. ولو كان باع العبد بكر بعينه وتقابضا فهلك العبد، ثم تقايلا والكر قائم بعينه فالإقالة باطلة. ولو كان مبيعا فالمبيع لايثبت في الذمة إلا مؤجلا، وكذا يجوز الاستبدال بـه قبـل الـقبض مع أن الاستبدال بالمبيع قبل القبض ممتنع، وكذلك لو تـقـايـلا حال قيام العبد لايلزم لبائع العبد رد عين ماقبض من الكر، كما في الدراهم وكان ثمنا، ولما كان ثمنا لايبقى العقد ببقائه فلم يستقيم رفعه.

٠ ٧ ٢ ٢: - ولو اشترى عبدا بدراهم وتقابضا، ثم تقايلا بعد هلاك العبد فالإقالة باطلة، ولو اشترى عبدا بنقرة فضة بغير عينها، ثم تقايلا بعد هلاك العبد لايحوز، ولو اشترى عبدا بحارية وتقابضا، ثم تقايلاً ثم هلك أحدهما قبل الرد لاتنتقض الإقالة، وإن هلكا جميعا قبل التراد بطلت الإقالة، ولو اشترى عبدا بدراهم وتقابضا، ثم تقايلا فهلك العبد قبل القبض بحكم الإقالة بطلت الإقالة، وإن اشتراه بنقرة فضة: إن كانت النقرة بغير عينها فكذلك، وإن كان بعينها لم تنتقض الإقالة بهلاك العبد، وإذا لم تنتقض الإقالة بهلاك العبد كان على الذي هلك في يده قيمة دراهم أو دنانير، وإن قضى بحنسه تصدق بالفضل تحرزا عن الشبهة. وفي الكافي: وهلاك بعض المبيع يمنع بقدره اعتبارا للبعض بالكل.

۱۳٤۷۱: - وفي جامع الجوامع: اشترى عبدا بثوبين وتقابضا فاستحق العبد وهلك أحد الثوبين: أخذ الباقي وقيمة الهالك، والقول في القيمة للذي في يده كرده بعيب، ولو اشترى عبدا بثوبين وتقابضا فاستحق ثوب فقال أحدهما: هو أغلاهما، وقال الآخر: هو أرخصهما، فالقول للمشترى.

۱۳٤۷۲ - وفى الفتاوى العتابية: ولو باع البائع من غيره بعد الإقالة قبل القبض لم يجز، ولو باعه من المشترى جاز عند أبى حنيفة، ولو اشترى العبد المأذون، ثم وهبه البائع الثمن، ثم تقايلا لا يجوز عند أبى حنيفة.

مرازيان است، فقال البائع: من زيان تو نخواهم بفروش اگر چيزے با زيان كنى تو برمنست؟ عليه من نقصانه شيء، ولو طلب من البائع أن ينقص من الثمن، فقال البائع: ائت بالمبيع و ثمنك هاهنا، فقال: هم چنين كنم؟ أفتى بأنه إقالة، ولو اشترى ضيعة، ثم جاء بالقبالة، وأحذ البائع القبالة و تصرف فى الضيعة أفتى بأنه لايكون إقالة، وفى البرهانية: رجل اشترى عبدا فباعه من البائع قبل القبض فقبله البائع لايصح البيع الثانى، وبقى البيع الأول، رجل اشترى غلاما فقبضه، ثم تقايلا، ثم أبرأ المشترى البائع عن الثمن جاز، فإن كان مات الغلام فى يد المشترى لاشيء عليه.

الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، قال ابن عباس يقول: أما الذى نهى عنه النبى صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض، قال ابن عباس ولا أحسب كل شيء إلا مثله. صحيح البخارى، البيوع، باب بيع الطعام قبل أن يقبض وبيع ماليس عندك ١/ ٢٨٦ برقم: ٨٠٨ ف: ١٣٥. الصحيح لمسلم، البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ٢/ ٥ برقم: ٢٩.

قول المصنف: "ولو باعه من المشترى الخ" أخرج عبد الرزاق عن ابن المسيب أن النبى صلى الله عليه وسلم قال: التولية، والإقالة، والشركة سواء، لابأس به. المصنف لعبد الرزاق، البيوع، باب التولية في البيع و الإقالة ٨/ ٤٩ برقم: ٢٥٧ ١.

2 ١٣٤٧٤ - وفي الفتاوى العتابية: ولو تبايعا جاريتين وتقابضا فولدت كل واحدة ولدا يساوى قميته قيمة الأم: أخذ كل واحد الولد و نصف قيمة الأم. ولو اشترى دينارا بعشرة دراهم وتقابضا، ثم تقايلا، ثم اشترى الدينار من بائعه بتلك العشرة لم يجز عند أبى يوسف، وقال محمد: يجوز إذا حصل القبض قبل الافتراق، فإن أبرأ من الثمن بعد الإقالة يجوز، والمبيع أمانة في يد المشترى بعد الإبراء، ولو قال: أقلني على أن أؤجرك دارا أخرى لي، جاز عند أبي يوسف وهو

بيع جديد، وعند أبي حنيفة الشرط باطل والإقالة صحيحة، وعند محمد لاتصح، وكذا الإقالة على بيعه كذا، وكذا لو أقاله عي أن تعجل له القبض قبل القبض أو

على أن يأخذه أكثر مما سمى، وكذا لو قال: أقلتك واشتريته بكذا.

9 ١ ٣٤٧٥: ولو كان له على رجل دين مؤجل فصالحه على عرض، ثم تقايلا الصلح يبقى الدين مؤجل، ويرد في الإقالة مثل المسمى إن كان المقبوض أجود أو أردى، ولو اشترى أرضا فيها نخيل فأكل التمر، ثم تقايلا قالوا: بأنه يصح ومعناه على قيمته، إلا أن يرضى البائع أن يأخذها كذلك، إقالة الوارث، وفي الحامع: وإقالة الوصى تجوز، ولو جنى المشترى على المبيع، ثم تقايلا ولم يعلم البائع، ثم علم فلا شيء له.

1 ٣٤٧٦ - ولو اشترى عبدا، ثم باعه وسلمه، ثم باعه الثانى من الثالث، ثم صالح الأول الثانى على أن يرد إليه ثمنه صحت على قيمة العبد، فلو صالح الثانى الثالث على أن يرد ثمنه ويأخذ العبد فأخذ العبد ورد عليه ثمنه فللأول قيمة العبد إلا أن يتراضيا على دفع العبد، ولو أن الثالث، والثانى تقايلا وأخذ الثانى العبد حازت إقالته مع الأول، وعن أبى يوسف فى السلم إذا كان رأس المال عبدا وباعه المسلم إليه، ثم عاد إليه بملك جديد لاتصح إقالته.

۱۳٤۷۷: - ولو باع نصراني من نصراني خمرا فأسلم أحدهما لاتصح الإقالة في الحمر، ولو صار خلا تصح، وكذا في المسلمين، ولو باعه من جماعة فتـفـرقـوا فـنادي أو أمر مناديا نادي المشترين بالإقالة أخبر بعضهم بعضا وفسخوا

جاز، ولو أخبر المشترى رجل بذلك من غير نداء وإرساله لم يجز، ولو قال البائع: لا أؤجل الشمن فافسخ البيع بيني وبينك، فشكر وذهب كان فسخا، ولو وهب المشترى المبيع من البائع قبل القبض فهو فسخ، ولو باعه منه قبل القبض ففيه روايتان، والأظهر أنه لم يكن فسخا.

۱۳٤٧٨ :- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم فلم يقبضه حتى قال المشترى للبائع: بعه، فقبل هل يكون هذا نقضا للبيع؟ فقد ذكرنا هذه المسألة مع أجناسها في صدر هذا الكتاب، إلا أن موضع هذه المسألة تمة أن المشترى قال للبائع: بعه، فقبل ثم باعه فهو مناقضة للبيع الأول، وموضع المسألة هاهنا أن المشترى قال للبائع: بعه فقبل فهو مناقضة للبيع الأول، وعنه في رجل اشترى من رجل عبدا فلم يقبضه حتى سأله البائع أن يبيعه إياه بألف درهم ففعل: لم يكن هذا مناقضة للبيع الأول.

9 \ 1 \ 7 \ 1 = وفي المنتقى: رجل اشترى من رجل عبدا ودفع إليه الثمن ولم يقبض شم إن المشترى لقى البائع وقال: قد وهبت لك العبد والثمن، لم تحز الهبة في الثمن؛ وفي الفتاوى العتابية: فقيل: فهو فسخ ولم تصح هبة الثمن. وفي اليتيمة: سئل الوبرى عن إقالة الوصى فيما ابتاع أو باعه الميت أيجوز؟ ولو جاز أله الملك أم للميت يقع فيما باعه هو؟ فقال: إنما تصح الإقالة إذا كان وصيا لليتيم.

۰ ۸ ۲ ۳ ۱: - وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف: رجل اشترى من رجل عبدا بحارية و تقابضا، فدفع المشترى العبد إلى من باعه ولم يقبض الحارية حتى ماتت فى يد مشتريها: فإن البيع يعود إلى حاله، ويرد العبد إلى الذى كان فى يده.

1 ٣٤٨١: - وفي نوادر ابن سماعة: بشر عن أبي يوسف: رجل باع عبدا بعبد وتقابضا فعمى أحدهما، ثم أقاله البائع قال: إن كان يعلم بالعمى أخذه وليس له غيره، وإن لم يكن له علم فإنه يرد العبد ويأخذ قيمة عبده صحيحا، إذا اشترى عبدا بألف درهم وتقابضا، ثم تقايلا وقتله المشترى قبل أن يرده فقد ذهب بالثمن، وإن فقأ إحدى عينيه فالبائع بالخيار: إن شاء أخذه بنصف الثمن، وإن شاء ترك؛ ولو لم يفقأ عينه، ولكن ذهبت من وجع، فإن شاء البائع أخذه بجميع الثمن، وإن شاء ترك.

١٣٤٨٢: - وفي نوادر المعلى عن أبي يوسف: قال أبو حنيفة: رجل اشترى من رجـل عبـدا، ثم قال للبائع قبل أن يقبضه: بعه فإن أعتقه البائع فعتقه حائز عن نفسه، وقال أبو يو سف: عتقه باطل، وقال أبو الفضل: يحتمل أن يكون و جه المسألة أنه جعل قوله: بعه بمنزلة الإقالة، و جعل إعتاق البائع بمنزلة قبول البائع على قول أبي حنيفة.

١٣٤٨٣: - وفي جامع الجوامع: الفسخ بالتراضي إقالة كالبيع، وفي البرانية: رجل قال: اشتريت منك هذا الطعام بمائة فتصدق بها على هؤلاء المساكين، ففعل ولـم يتـكـلـم جـاز، وإن لم يفعل حتى تفرقا لايجوز، رجل اشترى بيتا لامرأته وأعطى المبيع لها، فحاء البائع وقال بالفارسية: مبيع بمن باز ده، وطلب الإقالة فقال المشترى: دادم، فقد أقال، و لا يكون البيت للمرأة.

١٣٤٨٤: - وفي الصغرى: إذا باع المنقول وتقايلا بعد ماتقابضا، ثم باع من المشتري المبيع بعد الإقالة قبل القبض منه لا يجوز، و من له دين مؤجل إذا اشترى بـذلك الـديـن مـمـن عـليـه شيـئا و قبضه، ثم تقايلا لا يعو د الأجل، و لو رده بالعيب بقضاء كان فسخا من كل و جه فيعو د الأجل كما كان، ولو كان بالدين كفيل لاتعود الكفالة في الوجهين، ولو أن الدائن وهب الدين من المديون و بالدين كفيل ورد المديون الهبة يعود الدين عليه ولا تعود الكفالة.

٥ ٨ ٤ ٨ : - وفي الملتقط: ولو اشترى فاليزا عينا بثمن معلوم وأخذ البطيخ أياما وباعها وطلب الإقالة فقال البائع: من بتوزيان نه توانم دهم بخر وبفروش، ففعل ذلك و حسر لايحط عن الثمن شيء إن كان البيع قد صح.

١٣٤٨٦: – م: وفيي المنتقى: رجيل اشترى من رجل عبدا بألف و تقابضا فقطعت يده عند المشتري فأخذ أرشها، ثم تقايلا البيع، فإن كان البائع علم بالقطع لزمه الإقالة بجميع الثمن ولا شيء له من الأرش، وإن لم يكن له علم بالقطع فهو بالخيار إن شاء أخذ دون الأرش بحميع الثمن، وإن شاء رد، وكذلك لو كانت جارية فولدت عند المشتري لم يتبعها الولد في الإقالة

٤ ٨ ٤ ٣ ١ : - قالت: هذه المسألة بادي النظر متعارضة بمسألة رقم: ٢٤٧٢، ولكن في الحقيقة ليست متعارضة، لأن مسألة رقم: ٧٢ ٢ ١، خاصة عند أبي حنيفة، وهذه المسألة عند غيره، فلا تعارض فيهما.

١٣٤٨٧: - وفيه أيضا: رجل باع أمة بعبد وتقابضا، ثم باع نصف العبد، تُم أقاله البيع في الأمة جاز، وكان له قيمة العبد، وفي الفتاوي الخلاصة: ولو جاء المشترى إلى البائع وقال: إنه قام عليّ بثمن غال، فرد البائع عليه ماقبض من الثمن، ولكن لم يقبض ماباع لاتتم الإقالة.

١٣٤٨٨: - رجل اشتري صابونا رطبا، ثم تفاسخا البيع وقد حف ونقص وزنه: لايجب على المشترى شيء، رجل اشترى شيئا وتقابضا، ثم كسدت الدراهم، ثم تقايلا فإنه يرد تلك الدراهم الكاسدة.

١٣٤٨٩ - رجل اشترى عقارا، ثم جدد العقد: إن كان بالثمن الأول لاينفسخ العقد الأول، وإن كان بثمن أخر ينفسخ، ولو كان البيع الأول بثمن مؤجل والثانبي بثمن حال أو على القلب ينفسخ الأول، والصلح كالبيع في أنه ينفسخ إذا اختلف البدل، وفي دعوى المنتقى: كل صلح بعد صلح فالثاني باطل، وكل صلح بعد شراء فالصلح باطل، والشراء بعد الشراء فالشراء الآخر أحق والأول باطل.

٠ ٩ ٢ ١: - رجل اشترى ثوبا باثنى عشر درهما، ثم جدد العقد بعشرة لاينفسخ العقد الأول، والحط يلحق بأصل لايلحق في حق اليمين، حتى لو حلف لايشتري هـ ذا العين باثني عشر يحنث بهذا، رجل اشترى عبدا فلم يقبضه، حتى قال للبائع: بعه لنفسك، فهذا على أربعة أو جه: فلو باعه جاز وينفسخ البيع الأول، والثاني: لو قال: بعه لي، فإنه لاتصح الإقالة، والثالث: لو قال: بعه، ولم يزد عليه، والرابع: لو قـال: بعه لمن شئت، لاتصح الإقالة في هذين الوجهين أيضا، رجل اشتري عبدا و باعه من البائع قبل القبض لاينفسخ البيع، ولو وهب قبل القبض ينفسخ عند الكل.

۱ ۳٤۹۱: - وفي الصغرى: ححود ما عدا النكاح فسخ لكل عقد، الوصى أو المتولى إذا باع شيئا بأكثر من قيمته، ثم أقال لايصح، وإذا اشترى المأذون جارية بألف درهم وقبضها، ولم يدفع الثمن، حتى وهب البائع الثمن ثم تقايلا فالإقالة باطلة عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: صحت فيأخذ العبد الألف من البائع.

١ ٣٤٩٢: - وفي حامع الحوامع: حازت الإقالة في الصرف قبل القبض و بعده كسائر البياعات، وإن لم يجز بيعه من البائع وغيره قبل القبض، ألاترى! أنه لو حدد العقد صح، وينبغي أن يحدد القبض وإلا بطل.

الفصل الثاني والعشرون في الدعاوى والشهادة في البيع هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع منه

خلك بينة فهذا على وجهين، الأول: أن تكون الدار في يد البائع، وفي هذا الوجه لو ذلك بينة فهذا على وجهين، الأول: أن تكون الدار في يد البائع، وفي هذا الوجه لو شهد الشهود للمشترى بمجرد الشراء منه يقضى له بالدار، وإن لم يشهدوا بالملك، والوجه الثاني: أن تكون الدار في يد غير البائع و ذو اليد يدعى الدار لنفسه، وإنه على وجوه: فإن شهدوا أنه اشتراها من فلان، ولم يزيدوا عليه فإنه لايقضى (له) بها ولا تنقض يد ذى اليد بهذه الشهادة فإنه إن كان غاصبا لايوجب الملك للمدعى فوقع الشك في نقض يد ذى اليد بهذه الشهادة بالشك، وكان هذا بمنزلة ما لو شهدوا أنه الشهادة، كان في يد ذى اليد بهذه الشهادة، وإن شهدوا أنه اشتراها من فلان، وأنها لفلان تقبل شهادتهم، وإن شهدوا أنه اشتراها من فلان يقضى بها للمدعى.

2 9 2 1 1: - و كذلك لو شهدوا أن فلانا باعها منه وسلم إليه فإنه يقضى للمدعى وتنقض يد ذى اليد، وأما إذا شهدوا أنها كانت فى يد المدعى وقت البيع فلا ذكر لهذه فى الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، فمن اختار العبارة الأولى فى المسألة المتقدمة يقول: تقبل هذه الشهادة، ومن اختار العبارة الثانية فى المسألة المتقدمة يقول: لاتقبل هذه الشهادة، وهكذا روى هشام فى نوادره عن محمد، فأما إذا شهدوا أنه اشتراها من فلان وقبضها منه، ولم يزيدوا على ذلك كان الجواب فيه كالحواب فيه كالحواب فيما إذا شهدوا أنه الشهادة أن فلانا باعها منه وسلمها إليه؛ ثم إذا قبلت الشهادة فى هذه المسائل ثبت الشراء على البائع، وينصب ذو اليد خصما عن البائع، ويقوم إنكاره مقام إنكار البائع، حتى لو حضر البائع، وأنكر البيع لايلتفت إلى إنكاره.

9 9 2 7 1: - دار في يد رجل ادعاها رجل وشهد شاهدان أنه اشتراها منه: إن سميا مقدار الثمن قبلت شهادتهما، سوا شهدا باستيفاء الثمن أو لم يشهدوا، إلا أن كان المشهود به معلوما من كل وجه، فأما إذا لم يسميا مقدار الثمن: إن لم يشهدوا باستيفاء الثمن لاتقبل شهادتهما، وأما إذا أشهدا باستيفاء الثمن كانت الشهادة مقبولة، وإن كان مقدار الثمن مجهولا.

١٣٤٩٦: - وإذا ادعى على آخر، أنك اشريت منى هذا العين، والمشترى يجحد فجاء مدعى الشراء بشاهدين فاختلفوا في جنس الثمن أو مقدار الثمن فإنه لا تقبل شهادتهما على كل حال إذا كان العين قائما في يد المشترى، وأما إذا كان المبيع هالكا في يد المشترى وادعى المشترى الشراء وأنكر البائع وقال: لا بل غصبت منى، فأقام المشترى شاهدين فاختلفا فهذا على و جهين: إما أن يختلفا في غصبت منى، فأقام المشترى شاهدين فاختلفا في جنس الثمن بأن شهد أحدهما بألف المقدار، أو في جنس الثمن؛ فإن اختلفا في جنس الثمن بأن شهد أحدهما بألف هلاك المعقود عليه، حتى لو تقايلا لم تصح الإقالة، وإنه المقتضى به المال لاغير، وإن المعقود عليه، حتى لو تقايلا لم تصح الإقالة، وإنما المقتضى به المال لاغير، وإن اختلفا على هذا الوجه لاتقبل شهادتهما، وإن اختلفا في مقدار الثمن بأن تخلل بين المالين حرف العطف بأن شهد أحدهما بألف والآخر بألف و خمسمائة فإن كان المدعى يدعى أكثر المالين فإنه تقبل هذه الشهادة على الأقل، وإن كان المدعى يدعى أقل المالين بأن كان يدعى ألف درهم لاتقبل شهادته.

١٣٤٩٧: - وإذا لم تتخلل بين الأقل والأكثر حرف العطف بأن شهدأ حدهما بالألف والآخر بالألفين: إن كان المدعى يدعى الأقل فإنه لاتقبل هذه

^{7 9 7 7 1 7 9 7 1: -} قول المصنف: "وإن احتلفا الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن عمر بن عبدالله ابن واثلة قال: شهد عند شريح شاهدان، أحدهما على ألف، والآخر على خمسمائة، فأجاز شريح شهادته ما على الخمسمائة. المصنف لابن أبي شيبة، البيوع، في الشاهدين يختلفان ١٠/ ٢٥٦ برقم: ٢١١١١.

الشهادة عندهم جميعا، كما لو وقع الدعوى في مطلق المال، إلا أن يوقف المدعى على قول أبي يوسف ومحمد فيقول: كان لي عليه ألفان إلا أني استوفيت منه ألف درهم، ولم تعلم به الشهادة بأكثر المالين فحينئذ تقبل الشهادة عندهما وعند أبي حنيفة لاتقبل، وإن كان المدعى يدعى أكثر المالين ألفي درهم فالمسألة على الاختلاف: لاتقبل عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف ومحمد تقبل هذه الشهادة.

۱۳٤۹۸: - قال: وإذا ادعى رجل دارا في يد رجل أنه قد اشتراها منه، وأقام على خلك شاهدين فشهدا أنه باعها وسميا الثمن واتفقا عليه غير أنهما اختلفا في الأيام والبلدان فإنه يمنع قبول الشهادة.

الشاهدين غير أنه ما لايعرفان الدار ولا الحدود ولا يسمان من ذلك شيئا، فإن الشاهدين غير أنه ما لايعرفان الدار ولا الحدود ولا يسمان من ذلك شيئا، فإن شهادته ما لاتقبل، وإن قالا: قد سمى البائع والمشترى موضع الدار وحدودها، ثم وصفوا ذلك وسموه إلا أنّا لانعرف أن هذا المحدود هل هو في يد البائع أم لا؟ فإن القاضى يقبل هذه الشهادة إلا أنه لايقضى بها متى أنكر المشهود عليه أن تكون الدار التي ذكرها الشهود حدودها هى الدار التي ذكرها ويحتاج المدعى إلى إقامة بينة أخرى أن للدار التي ادعاها المدعى هذه الحدود التي ذكرها الشهود، فإذا أقام بينة أخرى على هذا الوجه قضى بالدار، ونظير هذا ما قالوا في الشهود، فإذا أقام بينة أخرى على هذا الوجه قضى بالدار، ونظير هذا ما قالوا في حلى فلان بن فلان بدعيه فالحواب فيه كالحواب فيما إذا كان يدعيه المشترى.

• • • ١ ٣٥٠] - قال: وإذا كان الدار في يد رجل فأقام على ذلك رجل شاهدين أنها داره ابتاعها من فلان، وأقام الذي في يده البينة أنها داره ابتاعها من فلان، وأقام الذي في يده البينة أنها داره ابتاعها من ذلك الفلان أيضا فهذه المسألة على ثلاثة أوجه: إما أن تكون الدار في أيديهما، أو في [يد]

أحدهما، أو في يد البائع، وكل وجه من ذلك على أربعة أوجه: إما أن أرخا وتأريخهما على السواء، أو تأريخ أحدهما أسبق من تأريخ الآخر، أو لم يؤرخا أصلا، أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر؛ فإن كانت الدار في أيديهما وقد أرخا على السواء أولم يؤرخا فإنه يقضى بالدار بينهما نصفين، كما لو ادعى اثنان نتاج دابة والدابة في أيديهما وأقاما جميعا البينة فإنه يقضى بينهما نصفين فكذلك هذا، وكذلك إذا أرخ أحدهما وأقاما جميعا البينة فإنه يقضى بالدار بينهما نصفين ولا يقضى بحميع الدار لصاحب التأريخ، وإن أرخا وتأريخ أحدهما أسبق فأسبق التأريخين أولى، وإن كانت الدار في يد أحدهما وأرخا وتأريخهما على السواء أولم يؤرخا فذو اليد أو في يد الآخر، وكذلك إن أرخ أحدهما على السواء أو لم يؤرخا فالدار بينهما نصفان و يخير كل واحد منهما، وإن كان تأريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى، فأما نصفان و يخير كل واحد منهما، وإن كان تأريخ أحدهما أسبق فالسابق أولى، فأما إذا أرخ أحدهما والم يؤرخ الآخر قال: صاحب التأريخ أولى.

1 . 1 . 0 . 1 . - هذا الذي ذكرنا كله إذا ادعيا تلقى الملك من جهة واحدة، فأما إذا ادعيا تلقى الملك من جهة اثنين بأن ادعى أحدهما أنه اشترى هذه الدار من زيد وادعى الآخر أنه اشتراها من عمرو وأقاما جميعا البينة، فهذا لا يخلو من وجهين: إما أن تكون في أيديهما، أو في يد أحدهما، إن كانت في أيديهما تقضى الدار بينهما، وإن كانت في يد أحدهما فالخارج أولى؛ بخلاف ما إذا ادعيا تلقى الملك من واحد فإنه تقضى لذى اليد، هذا إذا ادعيا تلقى الملك من جهة اثنين من غير تأريخ، فإن ادعيا مع ذلك تأريخا أو ادعاه أحدهما، فهذا وما لو ادعياه ملكا مطلقا سواء.

۱۳۰۰۲: قال: وإذا كانت الدار في يد رجل فأقام عليها رجل البينة أنه اشتراها من ذي اليد بألف درهم وأقام الذي في يده البينة أنه باعها منه بألفي درهم فبينة البائع أولى، ولو وقع الدعوى في مطلق المال ادعى أحدهما ألفين وأقر المدعى عليه قبله بألف وأقاما جميعا البينة كانت بينة صاحب الألفين أولى، ولو

أقام البائع البينة أنه باعها بعبد أو بطعام، وأقام المشترى بينة أنه اشتراها منه بألف درهم كانت بينة البائع أولى، قال: ولو أقام المشترى البينة أنه ابتاع هذه الدار ودارا أخرى بألف درهم وأقام البائع البينة أنه باع هذه الدار وحدها بألفين أجزت البيع فيها جميعا بألفين.

۳۰۰۳: وإذا كانت الدار في يد رجل فأقام بينة أنه باعها من فلان بألف درهم في رمضان، وأقام الفلان البينة أنه اشتراها في شوال بخمسمائة فإنه يقضى بالشراء بخمسمائة، بخلاف ما إذا كان لايدري أي البيعين كان أو لا فإنه يقضى بألف درهم.

2 . ٣٥ . : - قال: وإذا ادعى الرجل دارا في يدرجل وأقام بينة أنه اشتراها بألف درهم والبائع يقول: لم أبع شيئا، أو أقام البائع البينة على أنه قدرد عليه الدار: فإنى أقبل ذلك منه وأنقض البيع، هكذا ذكر في الكتاب؛ ونظير هذا ماقالوا فيمن ادعى على آخر دينا، فقال المدعى عليه: لم يكن لك على دين، فأقام المدعى البينة على الدين، ثم ادعى المدعى عليه الإيفاء أو الإبراء وأقام على ذلك بينة قبلت بينته.

نوع آخر

محمد رحمه الله في الزيادات: رجل باع عبد رجل من رجل، ثم اختلف البائع والمشترى، فقال البائع: لم يأمرني صاحب العبد بالبيع، وقال المشترى: لابل أمرك به، أو ادعى المشترى عدم الأمر وادعى البائع الأمر فالقول قول من يدعى الأمر، فإن أقام المدعى بعدم الأمر بينة أن صاحب العبد لم يأمره بالبيع لم تقبل بينته، وكذلك لو أقام المدعى بعدم الأمر بينة على إقرار صاحبه أن صاحب العبد لم يأمره بالبيع لاتقبل بينته، وكذلك لو لم يكن له بينة، وأراد أن يحلف صاحبه على ما ادعى من عدم الأمر لايلتفت إلى ذلك، وإن تصادق البائع والمشترى أن البيع كان بغير أمر فذلك منهما فسخ العقد.

١٣٥٠٦: - والـوكيـل مـع الـموكل يفسخان العقد ويصح فسخهما، فإن

حضر صاحب العبد وصدقهما فيما لزم الفسخ وعاد العبد إلى قديم ملكه، وإن كذبهما فيما زعما وقال: كنت أمرته، فالبيع ماض في حقه، والفسخ باطل في حقه صحيح في حقهما، ويجعل في حق الموكل كأن الوكيل اشتراه ابتداء من المشترى، وهو نظير المشترى مع الوكيل إذا أقالا البيع تعتبر الإقالة فسخا فيما بينهما بيعا مبتدأ في حق الموكل، كذا هنا؛ ثم يبطل الثمن على المشترى عند أبي حيفة ومحمد، وعلى قول أبي يوسف لايبطل الثمن.

۱ ۳۵ ۰۷ - وفيه أيضا: رجل في يده مملوك لرجل قال رجل لصاحب اليد، إن صاحب اليد أمرك أن تبيعه مني بكذا، فصدقه صاحب اليد أو سكت و باع العبد منه وتقابضا، ثم حضر البائع عند القاضي وقال: إن صاحب العبد قد حضر وأنكر الأمر بالبيع، وأقيام البينة على ذلك: نقض البيع، وأما إذا أراد استحلاف المشتري على ذلك بأن لم تكن له بينة لايلتفت إلى قوله: ولم يذكر في الكتاب أن صاحب اليـد لـو كـذبه في دعوى الأمر وباعه بعد ذلك ما الحواب؟ والصحيح أن الحواب فيه نظير الحواب فيما إذا صدقه أو سكت. فإن حضر صاحب المملوك عند القاضي و ححد الأمر بالبيع، ثم غاب و طلب البائع من القاضي نقض البيع أجابه القاضى إلى ذلك، فإن قال المشترى: أريد يمين المالك ما أمره بالبيع، فالقاضي لايؤ حر النقض لذلك ويقول: انقض ورد العبد على البائع وانطلق واطلب يمين الـمالك، ولو أن صاحب العبد لم يحضر ولم يجحد الوكالة حتى مات فورته البائع فقال: إن صاحب العبد لم يأمر بالبيع، لايلتفت إليه، لأنه سماع في نقض ماتم، وكذلك لو طلب يمين المشتري على ذلك لايلتفت إلى ذلك، ولو لم يمت رب العبد وادعمي البائع أنه جحد الأمر ووهب هذا مني وسلمه إلى وصار العبد لي، لايلتفت إلى قوله: ولو مات صاحب العبد فورثه البائع وأقام بينة على إقرار المشتري أن المالك جحد الأمر بالبيع قبلت بينته، وإن حضر صاحب العبد و جحد الأمر، فأراد أخذ العبد من المشتري كان له ذلك، فإن كان المشتري غائبا فلا سبيـل له على العبد، ولكن للمولى أن يضمن البائع قيمة العبد، كما في الغاصب إذا أبق المغصوب من يده، وللبائع أن يطلب يمين المولى بالله ما أمره بالبيع لاحتمال النكول، فإن حلف ضمن قيمته، وإن نكل بطل ضمان القيمة، لأنه صار مقرا، وكذلك لو أقام البائع بينة على صاحب العبد في هذه الصورة أنه أمره بالبيع قبلت بينته، وإن لم يحد بينة على ذلك وحلف الآمر فحلف حتى ضمن قيمة العبد سلم العبد للمشترى وكان الثمن للبائع، ولو لم يحضر رب العبد حتى مات فورثه البائع ورجل آخر نصفين، فأراد الوارث الآخر أن يأخذ نصف العبد وجحد أمر المورث كان له ذلك، ولو حضر المورث وجحد الأمر وطلب المشترى يمينه أليس أنه يحلف، فكذلك هنا، إلا أن المورث يحلف على البتات بالله أما أمرته بالبيع، والوارث يحلف على البتات بالله أما أمرته بالبيع، والوارث يحلف على البتات الله أما أمرته بالبيع، والموارث يحلف الم يصر مقرا بالأمر، فلا يكون له على العبد سبيل، ولكن يأخذ الثمن، وإن حلف لم يصر مقرا بالأمر فكان له أن يأخذ نصف العبد، ولو أراد البائع أن ينقض البيع في النصف الآخر فليس له ذلك، وكان للمشترى الخيار في النصف: إن شاء أخذ بنصف الثمن، وإن شاء رده.

١٣٥٠٨ - هذا الذي ذكرنا إذا اتفق البائع والمشترى يوم العقد أن العبد لفلان، فأما إذا لم يجر بينهما شيء من ذلك وقت العقد فقال البائع بعد البيع: كان لفلان وقد بعتك بغير أمره، وقال المشترى: لا أدرى لمن كان هو، فالقاضى لا يلتفت إلى قول البائع ولا ينقض البيع بينهما، وكذلك إذا حضر فلان المقر له وصدق البائع فيما أقر به وأراد أخذ العبد ليس له ذلك إلا ببينة يقيمها على ملكه أو يستحلف، فإن استحلف فنكل و دفع العبد إلى المقر له رجع المشترى بالثمن على البائع، وإن لم يحضر المقر له، حتى مات فورثه البائع، ثم إن البائع أقام البينة أن العبد كان ملك الميت وقد بعته بغير أمره، ثم مات البائع وانتقض الملك النافذ بحكم الإرث إلى المملك الدوق فالقاضى لا يقبل بينته، ولو أراد أن يحلف المشترى على ذلك لا يحلف، وإن مات المقر له وورثه البائع ورجل آخر فأقام الوارث الآخر بينة، أن العبد كان لفلان الميت مات و تركه ميراثا بيني وبين البائع، وأنه باع بغير أمره، وصح الميراث، قبل منه لعدم التناقض و يقضى له بنصف العبد

ولا يقضى بنصفه للبائع، ثم يسأل القاضى المشترى: العبد لمن؟ فإن قال: كان للميت وقد كان أمر البائع بالبيع، فالقاضى لاينقض البيع فى النصف الباقى، ولو أراد المشترى أن ينقض البيع لتفرق الصفقة عليه أو لدخول الشركة فيه كان له ذلك، وإن قال المتشرى: العبد كان للبائع، لايسلم له شيء من العبد ونقض البيع، في كل العبد، قال: ولو لم يمت رب العبد، ولكن قال: لم آمر البائع بالبيع، وأشهد على ذلك شهودا أو كان ذلك في غير مجلس القاضى و كيل البائع لخصومة المشترى في ذلك لم يكن البائع وكيلا.

نوع آخر

9 . 9 . 1 . - رجل اشترى من رجل طيلسانا بألف درهم، وتقابضا، ثم ادعى المشترى أن الطيلسان كان لأبيه يوم اشترى، وأن أباه مات أمس وترك ميراثا له ولا وارث له غيره، وأراد الرجوع على البائع بالثمن، لم يسمع دعواه ولو أقام على ذلك بينة، ولو كان الأب حيا وادعى الطيلسان لنفسه، وأقام على ذلك بينة صح دعواه وقبلت بينته ويرجع المشترى بالثمن على البائع، فإن مات الأب بعد ذلك فورث الابن الطيلسان سلم له ولم يكن للبائع على الطيلسان سبيل.

• ١ ٣٥١: وكذلك لو قضى القاضى بالملك للأب فلم يقبضه الأب، حتى مات فورثه الابن كان الطيلسان له ميراثا، وإن كان القاضى لم يقض للأب بالطيلسان، حتى مات بطلت البينة ولم يكن له على البائع سبيل، فإن كان الأب قد ترك ابنا آخر غير هذا المشترى كان هو على حجته يعنى في البينة التي أقامها الأب أو في البينة التي يقيمها بنفسه، ثم يقضى القاضى بالنصف للابن الآخر، فالابن المشترى بالخيار في الفصل الثاني، فإن اختار إمساكه لزمه نصف الثمن، وإن احتار رده لايلزمه شيء.

۱۱ ۱۳۵۱: - ولو كان المشترى أقر عند البيع صريحا أن الطيلسان للبائع، ثم استحق الطيلسان والد المشترى وقضى القاضي له بالطيلسان، ثم

مات الوالد فورث الابن الطيلسان منه فهذا على وجهين: إن لم يرجع الابن المشترى بالثمن على البائع سلم الطيلسان للابن المشترى و لا رجوع له بالثمن على البائع، وإن كان الابن قد رجع على البائع بالثمن قبل موت المورث، ثم مات الأب وورث الابن الطيلسان ليس له أن يمسك الطيلسان ويرد الثمن على البائع، ولكن البائع بالخيار: إن شاء استرد الطيلسان و ترك الثمن في يد المشترى، لأن البيع لم ينفسخ في حق البائع برجوع المشترى عليه بالثمن، لأنه لم يكن راضيا بالفسخ، ألاترى أنه لم يحتج فيه إلى قضاء القاضى بل يوقف على إجازته فإن شاء أحاز الفسخ و أحذ الطيلسان و ترك الثمن على المشترى، وإن أبطل الفسخ و ترك ألطيلسان على المشترى، وإن أبطل الفسخ و ترك الطيلسان على المشترى ويترك الثمن على قول محمد، فأما على قول أبى حنيفة وقول أبى يوسف الآخر: قضاء القاضى بالفسخ نفذ باطنا فلا يكون الرجوع البائع الخيار، فيأخذ الطيلسان من المشترى ويترك الثمن عليه، فإن كان الرجوع بالثمن بغير قضاء القاضى فالثمن يسلم للمشترى ويؤمر برد الطيلسان على البائع.

نوع آخر منه: في المسائل المتفرقات

۱ ۱ ۳۵ ۱ ۲ - قال أبو يوسف: رجل ادعى عبدا في يد رجل، أنك بعتنى هذا العبد ونقدتك الشمن وهو ألف درهم، و جحد البائع البيع وقبض الثمن فشهد الشاهدان على إقراره بالبيع وقبض الثمن وقالا: لانعرف العبد، ولكنه قال لنا: اسم عبدى زيد، فالبيع لايتم بهذه الشهادة، ويحلف البائع، فإن حلف رد الثمن، وإن نكل عن اليمين لزمه البيع بنكوله، وإن شهد شاهد والبيع أنه باعه عبده ونسبوه إلى شيء يعرف من عمل، أو صناعة، أو حيلة فوافق ذلك هذا العبد، فهذا والأول سواء في القياس، إلا أنى استحسن إذا نسبوه إلى أمر معروف أن أجيزه، وكذلك الأمة.

۳ ۱ ۳ ۰ ۱ ۲ - أخرج النسائي عن عبد الملك بن عبيد قال: حضرنا أبا عبيدة بن عبدالله بن مسعود أتاه رجلان تبايعا سلعة فقال أحدهما: أخذتها بكذا وكذا وقال: هذا بعتها بكذا وكذا،←

وامتنع المشترى عن نقد الثمن بعلة النقض والبائع يقول: بعتكها كم هي؟ قال: القول قول البائع مع يمينه بالله فيما أنكر من شرط الجريبين، معنى المسألة: أن المشترى قال: اشتريتها على أنها جريبان، وأنكر البائع شرط الجريبين فالقول قول البائع، فإن حلف أخذ تمام الثمن، وإن نكل وقامت البينة للمشترى على شرط الجريبين قال بعد هذا: فالقول قول المشترى فيما أنكر من الجريبين، معنى القول قول المشترى أن يتربص بأن يفسخ أو لايفسخ بل ينقد تمام الثمن.

2 ١ ٣٥١: وإذا اختلف البائع والمشترى فادعى المشترى بيعا باتًا والبائع يدعى بيع الوفاء، وكذلك يدعى بيع الوفاء فالقول قول البائع، وإن أقاما البينة فالبينة بينة مدعى الوفاء، وكذلك إذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع وادعى الآخر عن كره، وأقاما البينة على ما ادعيا فبينة مدعى الكره أولى. وكذلك إذا ادعى أحدهما إقرارًا بدين طائعا والآخر يدعى عن إكراه كانت البينة بينة من يدعى الإكراه، والقول في هذه المسائل قول من يدعى الطوع.

[→] فقال أبو عبيدة وأتي ابن مسعود في مثل هذا، فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أتي بمثل هذا فأمر البائع أن يستحلف، ثم يختار المبتاع فإن شاء أخذ وإن شاء ترك. سنن النسائي، البيوع، خلاف المبتايعين في الثمن ٢/ ١٩٩ برقم: ٢٥٥٨.

١٣٥١: - أخرج الترمذي عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع، والمبتاع بالخيار. جامع الترمذي، البيوع، باب ماجاء إذا اختلف البيعان ١/ ٢٤٠ برقم: ١٢٨٨.

الفصل الثالث والعشرون في السلم

9 1 ٣٥١: - وفي الكافي: هو أخذ عاجل بآجل. وفي السغناقي: وركنه الإيحاب والقبول، بأن يقول رب السلم لآخر: أسلمت إليك عشرة دراهم في كر حنطة، أو: أسلفت، وقال الآخر: قبلت؛ ويسمى هذا، رب السلم، والآخر يسمى، الحنطة، المسلم فيه، ولو قال المسلم إليه لآخر: بعت كر حنطة بكذا، وذكر شرائط السلم فإنه ينعقد أيضا.

م: هذا الفصل يشتمل على أنواع نوع منه: في بيان شرائط السلم

١٣٥١٦ - فنقول: للسلم شرائط كثيرة [أربعة عشر شرطا].

أحدها: بيان جنس المسلم فيه، كقولنا: تمر.

والثاني: بيان نوعه، كقولنا: فارسى، أو ما أشبهه.

والثالث: بيان صفته، كقولنا: جيد، أو: ردى.

7 1 ٣ 0 ١٦ : - قول المصنف: "أحدها" أخرج البخارى عن شعبة قال أخبرنى محمد أو عبدالله بن أبى المجالد قال: اختلف عبدالله بن شداد الهاد، وأبو برده فى السلف، فبعثونى إلى ابن أبى أوفى فسألته فقال: إنا كنا نسلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر فى الحنطة، والشعير، والزبيب، والتمر، وسألت ابن أبزى فقال: مثل ذلك. صحيح البخارى، السلم، باب السلم فى وزن معلوم ١/ ٢٩ ٩٩ برقم: ١٩ ٢ ١٥ خن ٢٢٤٢.

وأخرج البيه قي عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبدالله بن سلام عن أبيه عن جده قال: قال عبد الله بن سلام: إن الله لما أراد هدى زيد بن سعنة، فذكر الحديث إلى أن قال: فقال: زيد بن سعنة: يا محمد! هل لك أن تبيعنى تمرا معلوما إلى أجل معوم من حائط بنى فلان، قال: "لا، يا يهودى، ولكنى أبيعك تمرا معلوما إلى كذا وكذا من الأجل، ولا أسمى من حائط بنى فلان" فقلت: نعم، فبايعنى فأطلقت هميانى وأعطيته ثمانين دينارا في تمر معلوم إلى كذا وكذا من الأجل. السنن الكبرى للبيه قي، البيوع، باب لا يجوز السلف حتى يكون بصفة معلومة لا تتعلق بعين ٨/ ٣٤٢ برقم: ٩٨ ١٦٨٩.

١٧ ١ ٣٥ ١: - الرابع: بيان قدره في المكيلات بالكيل والموزونات بالوزن والمعدودات بالعدد. وينبغي أن يعلم مقداره بوزن أو كيل يؤمن فقده عن أيدي الناس، ولو أعلم قدره بمكيال بعينه نحو أن يقول: بهذا الإناء، أو، بهذا الزنبيل، أو: بوزن هـذا الـحـجـر، لايـجـوز إن كان لايعرف كم يسع في الإناء ولا يعرف وزن الحجر، وبيع العين يخالف السلم في المشهور، فإن قال لغيره: بعت منك من هذه الصبرة ملء هـذا الزنبيل، أو: وزن هـذا الـحـجر، لم يجز في المشهور من الرواية، وفي الفتاوي العتابية: الحراب والزنبيل ليس بكيل، لأنه يزيد وينقص إلا أن يكون يابسا جدا، وفي شرح الطحاوى: إذا كان الإناء من حزف، أو حديد، أو حشب، أو نحو ذلك مما لايحتمل الزيادة والنقصان يجوز، وإن كان الإناء مما يحتمل الزيادة والنقصان كالزنبيل والحراب، والحوالق والغرارة فلا يحوز بيع العين، إلا أن أبا يوسف استحسن في الماء وأجازه، وإن كان يحتمل الزيادة والنقصان وهو أن يشتري من سقاء كذا كذا قربا من الماء من هذه وعينها جاز البيع فيه. م: وفي الذرعيات ينبغي أن يعلم قدره بذراع يؤمن فقده عن أيدي الناس، وإن أعلمه بخشبة بعينها ولا يدري كم هي أو بذراع يده أو يد فلان لايجوز.

→قوله: "والثناني بيان نوعه" أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم بن نشيط قال: سألت بكيربن عبد الله بن الأشج عن السلم في الثياب؟ فقال: لايصلح إلا معلوم الرقعة معلوم كذا. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في السلم في الثياب ١ / ١ / ٦٩ برقم: ٢١٨٢٢.

٧ ١ ٧ ٢ ١ : - أخرج البخارى عن ابن عباس قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون بالثمر السنتين والثلاث، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أسلف فى شيء ففى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم. صحيح البخارى، السلم، باب السلم فى وزن معلوم ١ / ٢٩٩ برقم: ٢١٨٨ ف: ٢٢٤٠. صحيح مسلم، المساقات، باب السلم ٢/ ٣١ برقم: ٢١٠٨.

حتى إن أسلم الحال لايحوز، وهذا مذهبنا، وقال الشافعى: الأجل ليس بشرط لحواز السلم، والصحيح مذهبنا، واختلفت الروايات فى أدنى الأجل الذى لايجوز السلم بدونه، وذكر ابن أبى عمران البغدادى والطحاوى رحمهما الله أنه مقدر بثلاثة أيام فصاعدا، قال: وهو قول أصحابنا رحمهم الله؛ وعن أبى الحسن الكرخي أنه ينظر إلى مقدار المسلم فيه وإلى عرف الناس فى تأجيل مثله، إن كان أجل أجلا يؤجل مثله فى العرف والعادة يجوز السلم وما لافلا، وعن أبى بكر الرازى رحمه الله أنه قال: أقل مقدار ما يتعلق به جواز السلم أن يكون زيادة على مجلس العقد ولو بساعة، وعن محمد أنه قدر أدناه بشهر فصاعدا وعليه الفتوى. وفى الكافى: وأقل الأجل شهر فى الأصح وعليه الفتوى. وفى السراحية: وأدنى مدة الأجل ما يمكن تحصيل مثل المسلم فيه هو المختار. وفى الخانية: ولا يبطل الأجل بموت رب يمكن تحصيل مثل المسلم فيه هو المختار. وفى الخانية: ولا يبطل الأجل بموت رب السلم ويبطل بموت المسلم إليه حتى يؤخذ السلم من تركته. وفى شرح الطحاوى:

۱۳۵۱: - أحرج البخاري عن ابن عباس وقد مضى في التخريج السابق، وانظر أيضا:
 صحيح البخاري، السلم، باب السلم إلى أجل معلوم ١/ ٣٠٠ برقم: ٢١٩٩ ف: ٢٢٥٣.

وأخرج الحاكم عن أبي حسان قال: قال ابن عباس رضى الله عنهما: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في الكتاب وأذن فيه، قال الله عز وجل: يايها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه. المستدرك على الصحيحين، التفسير ٣/ ١١٧٢. ف: 7/ ٢٨٦ برقم: ٣١٣٠، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، السلف في الطعام والتمر، ١١٧٢ برقم: ٢٢٧٥٨.

وقول المصنف: "وفي شرح الطحاوى: قال الطحاوى" أخرج الإمام الشافعي عن ابن عباس أنه قال: لاتبيعوا إلى العطاء، ولا إلى الأندر، ولا إلى الدياس، الأم للشافعي، البيوع، باب في الآجال في السلف والبيوع/ ٥٠٠ برقم: ١٢٧٩.

وأخرج البيهقي عنه قال: لاسلف إلى العطاء، ولا إلى الحصاد، ولا إلى الأندر، ولا إلى الأندر، ولا إلى العصير، واضرب له أحلا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب لايجوز السلف حتى يكون بثمن معلوم في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم لهر ٣٤٣ مرقم: ١١٢٩٠.

قال الطحاوى: لا يحوز السلم ولا آجال البيعات إلى الحصاد ولا إلى الدياس ولا إلى صوم النصارى ولا إلى فطرهم و دخولهم في صومهم والآجال على ضربين: معلومة ومجهولة؛ والمجهولة على ضربين: جهالة متفاو تة، وجهالة متقاربة؛ أما المعلومة: كأوقات الصلاة والأيام والشهور والأعوام، وأما الجهالة منها جهالة متقاربة كالحصاد والدياس والنيروز والمهرجان وقدوم الحاج و خروجهم والجزاز والحذاذ والقطاف وصوم النصارى و فطرهم قبل الدخول في صومهم، وإن كانوا في صومهم ما يتقدم أو يتأخر متقاربة؛ وأما المتفاوفة: كهبوب الريح وقدوم رجل من سفره وإلى أن تمطر السماء وما أشبه ذلك من الآجال التي يتوهم و جودها وعدمها. ثم بيع العين بثمن دين إلى أجل معلوم جائز، ولا يحوز إلى أجل مجهول و تمامه قد مر من قبل.

9 1 70 1: - م: الشرط السادس: أن يكون المسلم فيه موجودا من وقت العقد إلى وقت محل الأجل، حتى أن السلم في المقطوع لا يجوز، وهذا مذهبنا، وقال الشافعي: الشرط وجوده وقت محل الأجل لاغير؛ والصحيح مذهبنا. ثم إذا كان المسلم فيه موجودا من وقت العقد إلى وقت محل الأجل ولم يسلم حتى انقطع فصاحب السلم بالخيار: إن شاء فسخ العقد وأخذ رأس المال، وإن شاء انتظر

9 ١ ٣٥ ١ : - أخرج أبوداؤد عن ابن عمر: أن رجلا سلف رجلا في نخل فلم تخرج تلك السنة شيئا فاختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: بم تستحل ماله، أردد عليه ماله؟ ثم قال: لاتسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه. سنن أبي داؤد، البيوع، باب في السلم في ثمرة بعينها ٢/ ١ ٤٩٤ برقم: ٣٤ ٦٧.

و أخرجه ابن ماجة بفرق يسير، سنن ابن ماجة، التجارات، باب إذا أسلم في نخل بعينه لم يطلع ٢/ ١٦٥ برقم: ٢٢٨٤.

وقول المصنف: "وفى الينابيع" أخرج أبو داؤد عن أبى سعيد الخدرى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أسلف فى شيء فلا يصرفه إلى غيره. سنن أبى داؤد، البيوع، باب السلف لايحول ٢/ ٢٩ برقم: ٣٤٦٨، سنن ابن ماجة، التجارات، باب من أسلم فى شيء فلا يصرفه إلى غيره ٢/ ١٦٥ برقم: ٢٢٨٣. لوجوده؛ وفى شرح الطحاوى: يبطل السلم ويرجع رب السلم برأس ماله، وفى الينابيع: فإن اختار الفسخ فليس له أن يشترى من المسلم إليه برأس المال شيئا آخر_م: وحد الانقطاع ماذكره الفقيه أبو بكر البلخى: أن لايوجد فى السوق الذى يباع فيه، وإن كان يوجد فى البيوت.

• ١٣٥٢: - الشرط السابع: وفي الينابيع: أن يكون المسلم فيه شيئا يتعين بالتعيين، حتى لا يحوز السلم في الأثمان نحو الدراهم المضروبة والدنانير المضروبة، وهل يجوز السلم في التبر؟ على رواية كتاب الصرب لا يجوز، وعلى رواية كتاب الشركة يجوز.

1 ٣ ٥ ٢ ١ :- الشرط الثامن: أن يكون المسلم فيه من الأجناس الأربعة من المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة والذرعيات، حتى لا يجوز السلم في الحيوان، وفي السغناقي: وقال الشافعي: يجوز في الحيوانات. والخلاف في الحيوان الموصوف، أما في الحيوان مطلقا فلا يجوز بلا خلاف.

• ٢ ٣٥ ٢: - أخرج الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري قال: لايصلح السلف في القمح والشعير والسُّلت حتى يفرك، ولا في العنب والزيتون وأشباه ذلك، حتى يمجج، ولا ذهبا عينا بورق دينا، ولا ورقا دينا بذهب عينا. مسند أحمد ٣/ ١٥ ٢ برقم: ١١١٢٧.

و نقل الهيثمي عن الطبراني عن عبيد بن نضلة الخزاعي قال: أصاب الناس جهد شديد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فعشر رجل بعيرا له عشرا، ثم قال: من أحب أن يأخذ عشيرا من هذا اللحم بقلوص إلى حبل الحبلة، قال: فأخذ ناس، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر أن يرد، فرد البيع. مجمع الزوائد، البيوع، باب بيع الملاقيح والمضامين وحبل الحبلة ٤/٤،١٠.

١ ٣٥٢١: أخرج الحاكم عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن السلف في الحيوان. المستدرك على الصحيحين ٣/ ٨٨٢ النسخة القديمة: ٢/ ٧٥ برقم: ٢٣٤١.

وأخرجه الدار قطني في سننه، البيوع، ٣/ ٦٠ برقم: ٣٠٤٠.

حمل ومؤنة كالحنطة وغير ذلك، وهذا قول أبي حنيفة آخرا، وكان أبو حنيفة يقول أبي حنيفة آخرا، وكان أبو حنيفة يقول أولا: بيان مكان الإيفاء ليس بشرط، ولكن إن بينا مكان الإيفاء يتعين ذلك الممكان للإيفاء، وإن لم يبينا مكانا للإيفاء يتعين مكان العقد للإيفاء، وهو قولهما، وعلى قوله الآخر: إذا لم يبينا مكانا للإيفاء لم يتعين مكان العقد للإيفاء بل يبقى مكان الايفاء مجهولا.

٣٥٢٣: - وأجمعوا على أن مكان العقد يتعين لإيفاء رأس المال، وأجمعوا أن في بيع العين إذا كان المبيع حاضرا في مجلس العقد يتعين مكان العقد لإيفاء المبيع، وأجمعوا على أن مكان القرض والاستهلاك يتعين للإيفاء، وعلى هـذا الـخلاف: إذا باع عبدا حاضرا بكر حنطة دينا في الذمة إلى أجل على قول أببي حنيفة آخرا يشترط بيان مكان الإيفاء للحنطة هو الصحيح، وعندهما يتعين مكان العقد للإيفاء. وعلى هذاالخلاف: إذا قسم الرجلان دارا على أن يرد أحـدهـما كرا مؤجلا في الذمة على صاحبه: على قول أبي حنيفة آخرا يشترط بيان مكان الإيفاء للحنطة لصحة القسمة وهو الصحيح، وماذكر في كتاب القسمة محمول على قوله الأول، وعندهما يتعين مكان القسمة لإيفاء الحنطة. وعلى هذا الخلاف: إذا آجر داره. وفي الكافي: أو دابة لما له حمل ومؤنة دينا في الذمة على قول أبى حنيفة آخرا: يشترط بيان مكان الإيفاء لصحة الإجارة، وعندهما يتعين مكان الدار للإيفاء. وفي المضمرات: ولو عقد السلم في البحر أو على شاهق الحبل فيما له حمل ومؤنة يسلم إليه في أقرب الأماكن إليهما.

٤ ٢ ٥ ٣ ١: - وأما إذا كان المسلم فيه شيئا ليس له حمل ومؤنة وفي الكافي:

۱۳۰۲۲ - أخرج عبد الرزاق عن الثورى قال: إذا سلفت سلفا فبينه إلى أجل معلوم، وفي مكان معلوم، فإن سميت الأجل ولم تسم المكان فهو مردود، حتى تسمى حيث يوفيك الطعام. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب لاسلف إلا إلى أجل معلوم ٨/٧ برقم: ١٤٠٧١.

كالمسك والكافور_ لايشترط بيان مكان الإيفاء بالإحماع، وفي شرح الطحاوى: يسلمه في أى موضع شاء. وفي السغناقي: وفيما ليس له حمل ومؤنة لاخلاف في أن بيان مكان الإيفاء ليس بشرط، ولكن عند أبي يوسف ومحمد في أظهر الروايتين يحب تسليمه في مكان العقد، وفي رواية أخرى عنهما أنه يسلم إليه حيشما لقيه، وهو قول أبي حينفة، سواء بينا المكان أو لم يبينا. وهل يتعين مكان العقد للإيفاء؟ ذكر في بيوع الأصل، وفي الحامع الصغير: مايدل على أنه يتعين عندهم جميعا، وذكر في كتاب الإجارات مايدل على أنه لايتعين عندهم جميعا، وفي شرح الطحاوى: يوفيه في أي مكان شاء وهو الأصح. ولو عين مكانا قيل: لايتعين، ولو عين المصر فيما له حمل ومؤنة هل يتعين ذلك المكان للإيفاء؟ ذكر في كتاب للإيفاء في ذكر الطحاوى أن لايتعين، وإليه أشار محمد في الأصل.

المال شيئا يتعين بالتعيين أو لا يتعين، وفي الكافي: مما يتعين كالعروض أو لا يتعين كالنقود. وفي السغناقي: ذكر في المبسوط: وأما تعجيل رأس المال فنقول: إذا كالنقود. وفي السغناقي: ذكر في المبسوط: وأما تعجيل رأس المال فنقول: إذا كان رأس المال دراهم أو دنانير يكون التعجيل شرطا قياسا واستحسانا، فأما إذا كان رأس المال عروضا فهل يكون التعجيل شرطا؟ القياس أن لايكون التعجيل شرطا، وفي الاستحسان: يكون شرطا، وقال مالك: يجوز عقد السلم، وإن لم يقبض رأس المال يوما أو يومين بعد أن يكون معجلا.

٢٥٢٥: أخرج الحاكم عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم:
 أنه نهى عن بيع الكالئ بالكالئ هو النسيئة بالنسيئة. المستدرك على الصحيحين، البيوع، ٣/ ٨٨٢ السخة القديمة: ٢/ ٥٧ رقم: ٢٣٤٣. سنن الدار قطني، البيوع، ٣/ ٦٠ برقم: ٢٠ ٢٠.

وأخرج البيهقي عن عطاء: أنه سمع ابن عباس يقول: لانرى بالسلف بأسا، الورق في شيء، الورق نقدا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب جواز السلف المضمون بالصفة ٨/ ٣٣١ برقم: ١١٢٥٦.

دارهم في كرّ حنطة خمسة منها يؤديها في المجلس و خمسة منها يؤديها بعد دارهم في كرّ حنطة خمسة منها يؤديها في المجلس و خمسة منها يؤديها بعد عشرة أيام أن السلم باطل في الجميع، ولم يحك خلافا، وإنما الشرط القبض قبل افتراقهما بالأبدان، ألاترى إلى ماذكر في النوادر: ولو تعاقدا عقد السلم ومشيا ميلا أو أكثر لم يغب أحدهما عن صاحبه، ثم قبض رأس المال وافترقا جاز؛ وفي النوادر أيضا: ولو ناما أو نام أحدهما لم يكن ذلك فرقة؛ وفي الكافى: ولو ناما أو نام أحدهما إن كانا جالسين لم يكن ذلك افتراقا، وإن كانا مضطجعين فهو افتراق. وفي الخانية: وإذا أسلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل بيته وأحرج الدراهم فإن توارى عن عين المسلم إليه عند دخول البيت بطل السلم وإلا فلا. م: إذا أدى إلى المسلم إليه رأس المال في المجلس أجبر عليه.

المقدرات، المرط الحادى عشر: إعلام قدر رأس المال في المقدرات، نحو المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة، وإن كان مشارا إليه في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إعلام قدره بعد أن يكون مشارا إليه ليس بشرط، حتى أن من قال لغيره: أسلمت إليك هذه الدراهم في كر حنطة، ولا يعرف وزن الدراهم أو قال: أسلمت إليك هذه الحنطة في كذا من الزعفران، ولا يعرف قدر الحنطة لايجوز على قول أبي حنيفة، وفي الكافي: وعندهما يصح. م: وأجمعوا على أن رأس المال إذا كان شيئا ذرعيا، أو حيوانا، أو شيئا من العددى المتفاوت أنه يصير معلوما بالإشارة إليه والتعيين، ولا يحتاج إلى بيان قدره وقيمته. ولم يبين حصة كل واحد منهما: إن كانا مختلفي الجنس بأن أسلم في هروى

ولم يبين حصة كل واحد منهما: إن كانا مختلفي الجنس بأن أسلم في هروى ومروى، أو أسلم في حنطة وشعير، أو كانا متفقى الجنس مختلفي الصفة بأن أسلم في هرويين أحدهما جيد والآخر ردئ، القياس على قول أبي حنيفة أنه يشترط بيان حصة كل واحد منهما، وفي الاستحسان: لايشترط. وفي كرى حنطة متفقى الصفة أو كرى شعير متفقى الصفة لايشترط بيان حصة كل واحد بالإجماع قياسا

واستحسانا، وفي السغناقي: إذا أسلم دراهم ودنانير في طعام وقد علم وزن أحدهما ولم يعلم وزن الآخر فلا خير فيه عند أبي حنيفة، وجائز عندهما.

9 ٢ ٩ ٢ :- الشرط الثاني عشر: أن يكون رأس المال منتقدا عند أبي حنيفة، يعنى سره كرده، خلافا لهما.

• ٣٥٣٠: - الشرط الثالث عشر: أن يكون عقد السلم باتّا لاخيار فيه، فإذا عقد السلم بسرط الخيار لهما أو لأحدهما فالسلم فاسد، إلا إذا أبطل صاحب الخيار خياره قبل التفرق بالأبدان ورأس المال قائم في يد المسلم إليه، ولو كان رأس المال هالكا في يد المسلم إليه وقت إبطال الخيار لا ينقلب العقد إلى الجواز، وفي السغناقي: وخيار الرؤية في رأس المال وخيار العيب لايفسدان السلم.

1 ٣٥٣١: الشرط الرابع عشر: أن يكون ماجعل مسلما فيه مضبوطا في الوصف على وجه يلتحق بذكر الوصف بذوات الأمثال، حتى قالوا: ما كان مضبوطا صفة معلوما بقدره موجودا من وقت عقده إلى وقت حله يجوز السلم فيه، وما لا فلا.

السعناقى: وأما شرائط جواز السلم فسبعة عشر، ستة فى رأس المال (١) أحدها: وأس المال، وأحد عشر فى المسلم فيه؛ أما الستة التى فى رأس المال (١) أحدها: بيان الحنس أنه دراهم أو دنانير. (٢) والثانى: بيان النوع أنه دراهم غطريفية أو عدلية أو دنانير محمودية أو هروية، وهذا إذا كان فى البلد نقود مختلفة، أما إذا لم يكن فذكر الجنس كاف. (٣) والثالث: بيان الصفة أنه جيد أو ردئ أو وسط. (٤) والرابع: إعلام قدر رأس المال. (٥) والخامس: كون الدراهم والدنانير منتقدة شرط للجواز أيضا عند أبى حنيفة مع إعلام القدر. (٦) والسادس: تعجيل رأس المال وقبضه قبل افتراق العاقدين.

۱۳٥٣٣: بيان المسلم فيه (١) أحدها: بيان جنس المسلم فيه (١) أحدها: بيان جنس المسلم فيه أنه حنطة أو شعير. (٢) الثانى: نوعه أنها جبلية أو سهلية. (٣) الثالث: بيان الصفة أنها جيدة أو رديئة أو وسط. (٤) الرابع: إعلام قدر المسلم فيه.

(٥) والخامس: أن لايشتمل البدلين أحد وصفى علة الربا وهو القدر والحنس. (٦) والسادس: أن يكون المسلم فيه مما يتعين بالتعيين. (٧) والسابع: الأجل فى المسلم فيه. (٨) والثامن: أن يكون العقد باتا لاخيار فيه لا لهما ولا لأحدهما. (٩) والتاسع: قبض رأس المال فى المجلس. (١٠) والعاشر: ببان مكان الإيفاء. (١١) والحادى عشر: أن يكون المسلم فيه مما يضبط بالوصف.

نوع آخر: في بيان مايجوز السلم فيه وما لايجوز

2 ١٣٥٣٤ - إذا أسلم ثوبا هرويا في ثوب هروى لا يجوز، وإذا أسلم قفيز حنطة في قفيز شعير لا يجوز أيضا، والأصل في جنس هذه المسائل معرفة الحرمة في ربا النقد وفي ربا النسأ، فنقول: ربا النقد يحرم بوصفين، وهو القدر والجنس، ويعنى بالقدر الكيل في المكيلات والوزن في الموزونات؛ وربا النسأ يحرم بأحد وصفى علة الربا القدر، أو الجنس في المثمنين أو الثمنين، بأن أسلم ثوبا هرويا في ثوب هروى، أو الكيل، أو الوزن في المثمنين، حتى أنه إذا أسلم قفيز حنطة في قفيز شعير لا يحوز لوجود الكيل في المثمنين، وكذا إذا أسلم الدراهم في الدنانير لا يحوز لوجود الوزن في الثمنين، وإذا أسلم الحديد في الزعفران لا يحوز لوجود الوزن في الشمنين، وإذا أسلم الدراهم في الزعفران يجوز؛ لأنه لم يوجد الوزن في المثمنين أو الثمنين، وإنما وجد في الثمن والمثمن.

17070 - ولا بأس بأن يسلم الفلوس في الحديد، أو الرصاص وما أشبهه، وإذا أسلم الفلوس في الحديد، وفي العتابية: أسلم الفلوس في الصفر لا يجوز لمكان الجنسية، وكذا السيف في الحديد، وفي الحاوى: وكذا لو أسلم الدراهم في الذهب لا يجوز لوجود الوزن في الثمن والمثمن. وفي الحاوى: عن إبراهيم فيمن أسلم فلوسا في صفر، أو سيفا في حديد، أو قصبا في توزى أو توزيا في قصب فالسلم في ذلك كله باطل. م: وإن أسلم السيف في السيف يجوز إذا كان السيف ياع عددا، وإن كان يباع وزنا لا يحوز.

١٣٥٣٦: - وإذا أسلم كيلا نحو الحنطة والشعير في الدراهم والدنانير لايجوز

سلما، وهل يحوز بيعا؟ وإن كان بلفظ البيع يحوز البيع بثمن مؤجل، وإن كان بلفظة السلم فقد قيلخ لايجوز؛ قال الطحاوى: وينبغي أن يجوز البيع بثمن مؤجل.

الوزنيات كيلا، ومعناه إذا أسلم الدراهم في المكيلات وزنا أو أسلم الدراهم في الموزنيات كيلا، ومعناه إذا أسلم فيما ثبت كيلاه بالنص وزنا أو أسلم فيما ثبت وزنه بالنص كيلا روى الحسن في المجرد عن أصحابنا أنه يجوز. وفي المنتقى: ذكر قول أبي حنيفة ومحمد فيما إذا أسلم في المكيل وزنا في طرف عدم الجواز، وقول أبي يوسف في طرف الجواز. وفي اليتيمة: سئل أبو الفضل عمن أسلم في الحنطة وزنا هل يجوز؟ فقال: يجوز عند أبي يوسف؛ وسئل عنه على بن أحمد فقال: لا يجوز. وفي الخانية: ولو أسلم في الحنطة وزنا روى عن أبي حنيفة أنه لا يجوز، وروى الطحاوى عن أصحابنا رحمهم الله أنه يجوز وعليه الفتوى، وذكر الشيخ الإمام محمد بن الفضل: إذا أسلم في الحنطة وقال: في حنطة كذا منا، لا يجوز، ولو قال: كذا منا من الحنطة يجوز.

۱۳۵۳۸: - وفى الخانية: واتفقت الروايات عن أصحابنا أن مات ثبت كيله بالنص لايجوز بيعه بحنسه وزنا وإن تماثلا وزنا كالحنطة بالحنطة وأشباهها، قال فى فتاوى أهل سمرقند: لو علم أنهما تماثلا كيلا يجوز، وكذلك بيع الدقيق بالدقيق وزنا لايجوز، وإن تماثلا فى الوزن؛ لأن الدقيق كيلى، حتى لو علم أنهما تماثلا كيلا يجوز، وفى الخانية: ويجوز السلم فى الدقيق كيلا ووزنا، وذكر الشيخ الإمام على بن أحمد البزدوى: أما الدقيق بالدقيق كيلا ذكر فى النوادر أنه يجوز إذا تساويا وزنا.

۱۳۵۳۹: - م: وفي فتاوي أهل سمرقند أيضا: وما ثبت وزنه بالنص لايجوز بيعه بحنسه كيلا كالدراهم بالدراهم كيلا، إلا رواية شاذة عن أبي يوسف قال: يجوز إذا اعتاد الناس ذلك. وفي الخانية: ولو باع الحنطة بالدراهم مؤكدة جاز،

وفى الفتاوى العتابية: وفى المحرد: الوزنى بعينه يجوز رأس المال إذا لم يعرف مقداره، بخلاف الكيلى بعينه لا يجوز إذا لم يعرف مقداره. إذا أسلم مايكال بالرطل فيما يكال بالقفيز، أو بالمكيال وزنا لم يجز، وكذا لا يجوز الإسلام فى الكيلى وزنا، وروى عنهما جواز السلم فى الكيلى وزنا، وعن أبى يوسف: يحوز السلم فى الموزونات كيلا، وكذا عكسه.

• ٤ ٢ ٥ ٢ : - وفي فتاوى آهو: والسلم في الجمد كيلا أو وزنا جائز، وكذا في الماء إذا بين المشارع، وإذا لم يبين فيه اختلاف المشايخ. وسئل القاضى بديع الدين عن سلم الأدوات؟ قال: يصح چون بستدى نبندد كه ميان ايشان معروف است. وفي فتاوى الصيرفى: الجبن مثليّ في موضع وقيميّ في موضع، والصابون مثل الصقراط قيمي، والتبن مثلي ظاهرا وقيمي عند البعض، والحنطة في سنبلها مثلي، والماء مثلي، والتراب قيمي، والسرقين قيمي، والكاغذ عددي، والأديم إذا ادعى نوعا معينا كان من ذوات الأمثال وإلا فمن ذوات القيم.

۱ ۲ ۵ ۲ ۱ ۲ - وفى التفريد: ولايجوز السلم فى الماء، وروى عن أبى حنيفة جواز التفاضل فى الماء، لأنه ليس بمكيل ولا موزون، وفى الفتاوى العتابية: وعن محمد: أنه لا يجوز فى الماء.

دينارا أو ثوبا عاجلا أو آجلا جاز، ولو أسلم مكيلا في موزون على أن يزيد مع المكيل درهما أو دينارا أو ثوبا عاجلا أو آجلا جاز، ولو أسلم مكيلا بعينه في ثياب مختلفة ولم يبين رأس مال كل واحد لم يجز عند أبي حنيفة. وفي الخزانة: لايصح سلم الموزون في الموزون، والمكيل في المكيل، البقول والفواكه الرطبة في الرطب بغير حينه وفيما يفسد وينقطع من أيدي الناس لايصح السلم.

۲ ع ۱ ۲ ع ۱ ۲ - قول المصنف: وفي الخزانة الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم قال: لايسلم مايكال فيما يكال، ولا يسلم مايوزن فيما يوزن. ابن أبي شيبة، البيوع، من كره أن يسلم ما يكال فيما يكال ١ / ١٨ / ١ م وقم: ٢ ٣ - ٢٠.

معلوم الحال المحلوم الله المحلوم الله المحلوم الله المحلوم الله المحلوم الله المحلوم حاز، وذكذلك الخل والعصير نظير اللبن، أما في ديارنا لاينقطع فيجوز في كل وقت فلا يشترط السلم في حينه في هذا الباب أيضا. وفي الولوالحية: ولا يجوز السلم في المنقطع عن أيدى الناس.

2 ٢ ٣٥٤: ولو أسلم في عصير أو فاكهة أو نحو ذلك فعقد في حينه وأحله في حينه جاز ذلك، ولو لم يقبض حتى ذهب حينه خير بين أن يغرمه رأس ماله وبين أن يتربص إلى حين آخر، ولو عقد في حينه وأجله إلى غير حينه أو عقد في غير حينه وأجله إلى حينه لم يجز.

• ٢ ٣٥٤ - وإذا شرط في السلم طعام قرية أو مصر أو أرض خاصة لايبقى طعامها في أيدى الناس فالسلم فاسد، وإن شرط طعام موضع يبقى طعامه كطعام خراسان، أو ماوراء النهر يجوز، وفي الظهيرية: ولو كانت النسبة إلى قرية لبيان الصفة لابأس به على ماقالوا بالحشمى ببخارى، والبستاخي بفرغانة فإنه يذكر لبيان جودة الحنطة ولا يختص به مانبت بتلك القرية، وكأنه قال: في حنطة جيدة. م: وذكر في الأصل أيضا: وإذا أسلم في حنطة هرات خاصة وهي تنقطع أيدى الناس لا يجوز، وفي الظهيرية: كما لو أسلم في طعام قراح بعينه، والقراح قطعة من

2 ك 1 70 1: - أخرج ابن ماجة عن عبدالله بن سلام قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إن بني فلان أسلموا القوم من اليهود، وإنهم قد جاعوا فأخاف أن يرتدوا فقال النبي صلى الله عليه وسلم من عنده؟ فقال رجل من اليهود عندى كذا وكذا الشيء قد سماه أراه قال: ثلث مائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: بسعر كذا وكذا وكذا وليس من حائط بني فلان. سنن ابن ماجة، التجارات، باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم ٢ / ١٦٥ برقم: ٢٢١٨ المستدرك للحاكمة / ٢٣٥٨ برقم: ٢٢١٨ المستدرك للحاكمة / ٢٣٥٨ برقم: ٢٢٥٨؟

الأرض تصلح للمزارعة. م: ولو أسلم في حنطة هروية في حينها يجوز، قال عامة المشايخ: لم يرد بهذا هرات خراسان؛ لأن تلك بلدة عظيمة لا يتوهم انقطاع حنطتها عن أيدى الناس، وإنما أراد به قرية في الفرات تسمى "هرات" وطعام تلك مما يتوهم انقطاعه عن أيدى الناس، وفي الفتاوى العتابية: وإذا أسلم في طعام الشام يجوز، لأنه لا ينقطع، وكذا في كل ديار لا ينقطع.

حل السكر جنسان فيحوز السلم فيه. وإذا أسلم حنطة في شعير وزيت فسد في خل السكر جنسان فيحوز السلم فيه. وإذا أسلم حنطة في شعير وزيت فسد في الحميع عند أبي حنيفة، وعندهما يحوز في حصة الزيت إذا بين حصة كل واحد. وفي الفتاوى العتابية: عن محمد: يحوز أن يسلم المروى في البغدادى؛ لأنهما جنسان، وكذلك المروى البغدادى في المروى المروى الواسطي.

۷ ۲ ۳ ۵ ۲ ۱ - وفى نوادر ابن سماعة: قال سمعت أبا يوسف يقول: لاخير أن يسلم عدلا فى قطن؛ لأنه وزنى كله. وفى الفتاوى: إذا أسلم قطن هروى فى ثوب هروى جاز، وفيه أيضا: إذا أسلم شعرا فى مسح شعر إن كان لاينقض ذلك المسح ولا يصير شعرا جاز، لأنه انعدمت المجانسة، وإن كان ينقض ويصير شعرا لايجوز، لأنه بقى شعرا، ألاترى! أنه يعود شعرا. وفى المنتقى: إذا أسلم صوفا فى لبد أو شعرا فى مسح أو خزا فى ثوب لايجوز. وفى الفتاوى العتابية: ويجوز اللبد الطالقانى فى اللبد الأرمينى؛ لأنهما جنسان. م: ولو أسلم غزلا فى ثوب جاز. وعن أبى يوسف: لابأس أن يسلم اللبن فى الحبن، وعنه أيضا: ويجوز أن يسلم اللبن فى الناطف. قال فى الحامع الصغير: لابأس بالسلم فى الجوز والبيض عددا، وفى الأصل قال: لابأس بالسلم فى الحوز والبيض عددا، وفى الأصل قال:

٨٤ ٢٥- النحير في السلم في الرمان والسفرجل والبطيخ والقثاء وما

١٣٥٤/ - أخرج عبد الرزاق قال: قلت للثورى وأنا بمكة: إنى أقيم في هذه الأرض وأحتاج إلى الفاكهة، وأستلف الدرهم في الرمان، والقثاء، والموز، وأشباهه، فكرهه وقال: لاتفعل فإنه متفاوت. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب لاسلف إلا إلى أجل معلوم ٨/٨ برقم: ١٤٠٧٦.

أشبه ذلك. والسلم في العدديات المتفاوتة لايجوز، والمتفاوتة على مانقل عن أبي يوسف أن كل ماتشفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متفاوت، وما لاتتفاوت آحاده في القيمة فهو عددي متقارب؛ وفي السغناقي: والرمان والبطيخ تتفاوت آحاده في القيمة، والباذنجان وما أشبه ذلك لاتتفاوت آحاده في المالية.

٩ ٤ ٣٥ ٤ : - ثم قال أبو يوسف: السلم في الحوز والبيض عددا يحوز؛ ولم يشترط للحواز إعلام أنه جيد أو وسط أو ردئ قالوا: وذكر محمد في الزيادات: يحوز السلم في الجوز وإن لم يسم وسطا ولا جيدا، وفي بيض الإوز والدجاج والحمام يحوز وإن لم يسم وسطا ولا جيدا؛ فلم يجعل إعلام الصفة شرطا للحواز في البييض، وفي المنتقى عن أبي يوسف: ولا خير في السلم في الحوز الهندى وفي بيض النعامة، وعنه أيضا: إذا أسلم بيض الإوز في بيض الدجاج، أو سلم بيض النعام في بيض الدجاج، أو أسلم بيض الدجاج في بيض النعام، أو أسلم بيض الدجاج في بيض النعام، أو أسلم بيض الدجاج في بيض النعام، أو أسلم بيض عليه لايجوز.

• ١٣٥٥: قال محمد في الحامع الصغير: ويحوز السلم في الفلوس عددا، ذكر السسألة مطلقة من غير ذكر خلاف، فمن مشايخنا من قال: إن جواز السلم في الفلوس قولهما فأما على قول محمد: ينبغي أن لايجوز قالوا: وقد روى أبو الليث الخوارزمي عن محمد نصا: أن السلم في الفلوس لايجوز، ومن المشايخ من قال: جواز السلم في الفلوس قول الكل. وفي السغناقي: وما ذكر في الكتاب من جواز السلم في الفلوس أصح.

۱ ۳۰۰۱: - ويجوز السلم في الثوم والبصل كيلا لاعددا، ذكره شيخ الإسلام في شرحه و جعلهما من العدديات المتقاربة، والسلم في الباذنجان يجوز عددا، ذكره شمس الأئمة السرخسي رحمه الله، وفي الخانية: وكذلك الكمثري والمشمش.

۱ ۳ ۰ ۰ ۲: - م: و لاخير في السلم في الرطبة حرزا، و كذلك في الحطب حزما و أوقارا، فإن بين شيئا من ذلك على وجه لاتتمكن المنازعة بينهما في التسلم

والتسليم يجوز، وفي بعض الشروح: لو بين الطول والعرض والغلظ في المسألتين أو كان عرف ذلك جاز، وفي الهداية: بأن بين طول مايشد به الحزمة أنه شبر أو ذراع فحينئذ يجوز إذا كان على وجه لايتفاوت. وإذا أسلم في گندم نيكو! أو قال: گندم نيك أوقال: گندم سره يجوز، وفي الخانية: هو الصحيح؛ وفي الصغرى: إذا أسلم بالفارسية: في گندم نيكوا ذكر في الفتاوى عن أبي بكر أنه لايجوز ما لم يقل: نيكو نيكو.

مكسرة فيشترط فيها وزن معلوم فيجوز، وكذلك جوهر الزجاج فإنه موزون معلوم على وجه لاتفاوت فيه، فأما الأوانى المتخذة من الزجاج فهى عددية متفاوتة فلا على وجه لاتفاوت فيه، فأما الأوانى المتخذة من الزجاج فهى عددية متفاوتة فلا يجوز السلم فيها لابذكر العدد ولا بذكر الوزن، قال شمس الأئمة السرخسى: إلا أن يكون شيئا معروفا يعلم أنه لاتفاوت فى المالية كالمكاحل والطائفات فإن آحاد ذلك لاتختلف فى المالية، وإنما تختلف أنواعه وكل نوع معلوم عند أهل هذه الصنعة فيجوز السلم فيه حينئذ بذكر العدد. وفى الفتاوى العتابية: ويجوز السلم في حينئذ بذكر العدد. وفى الفتوى العتابية: ويجوز السلم في الكيزان الخزفية إذا بين نوعا لاتتفاوت آحاده، وفى اليتيمة: إذا أسلم في الأوانى من الذهب والفضة وجعل رأس المال ذهبا هل يصح السلم؟ فقال: لا يجوز السلم فيها.

١٣٥٥٤ - م: ولا بأس بالسلم في الآجر واللبن إذا اشترط من ذلك شيئا معروفا إذا وصفوا طوله وعرضه وعمقه وأجلا معلوما ومكانا معلوما، وأراد بقوله: شيئا معروفا، ملبنا معلوما، وأما إن كان أهل بلدة اصطلحوا على ملبن واحد فلا حاجة إلى بيان ملبن، كما إذا أسلم في عشرة أرطال في العسل والسمن ولم يبين

٣٥٥٣: - قول المصنف: وفي اليتيمة: إذا أسلم الخ" أحرج أحمد عن أبي سعيد الخدري (قال أبي ليس مرفوعا)قال: لايصلح السلف في القمح والشعير والسلت حتى يفرك، ولا في العنب والزيتون وأشباه ذلك، حتى يمجج، ولا ذهبا عينا بورق دينا، ولا ورقا دينا بذهب عينا. مسند أحمد ٣/ ١٠٤ برقم: ١١١٧٧. هكذا تقله الهيشي في مجمع الزوائد، البيوع، باب السلف ٤/ ١٠٤.

الرطل. ولو اشترى آجرة من أتون لم يحز من غير إشارة، رواه الحسن في المحرد عن أبي حنيفة، إلا أن وضع المسألة في المجرد في مائة آجرة من أتون، ثم ذكر في هذه المسألة مكانا معلوما، واختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: أراد به مكان الإيفاء، وهذا قول أبي حنيفة، بعضهم قالوا: أراد به المكان الذي يضرب فيه اللبن.

٥٥٥ ١٣٥٥ - ولا بأس بالسلم في الثياب والبسط والحرير بعد أن يشترط طولها وعرضها بذراع معلوم ويبين صفتها، وهذا استحسان، والقياس أن لايجوز، ثم إن محمدا شرط لجواز هذا السلم بيان الطول والعرض والصفة، ولم يشترط بيان الوزن، ولا شك أن بيان الوزن في الكرباس ليس بشرط. وذكر شمس الأئمة السرخسي: اشتراط الوزن في الحرير، واختلف المشايخ فيه، ذكر الكرخي في مختصره أنه لايشترط، والصحيح أنه يشترط وإليه مال شمس الأئمة السرخسي هكذا في شرح القدوري؛ قال القدوري في كتابه: من أصحابنا من قال: إذا كان ذكر الطول والعرض والرقعة والذرع في الحرير لايشترط ذكر الوزن وفي المنتقى: أنه لابد من ذكر الوزن في الحرير.

1 ٣ ٥ ٥٦: - وفي المنتقى أيضا: إذا باع ثوب حز بثوب حزيدا بيد لا يحوز إلا وزنا، كأوانى الصفر، وإن بين الوزن ولم يبين الذرع لا يحوز، وقال شيخ الإسلام حواهرزاده: شرط الوزن في الحرير ولم يشترط الذرعان، وإنما لا يحوز السلم إذا لم يبين لكل ذراع ثمنا، فأما إذا بين لكل ذراع ثمنا فإنه يحوز، وإن بين

٥ • ٧ ٣٠: أحرج البيهقي عن ابن عباس في السلف في الكرابيس، قال: إذا كان ذرع معلوم إلى أجل معلوم فلا بأس. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب السلف في الحنطة والشعير والزبيب الخ ٨/ ٣٤٥ برقم: ١١٢٩٨.

وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب قال: لابأس بالسلم في الثياب، ذرع معلوم إلى أجل معلوم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في السلم في الثياب ١٦٩/١١ برقم: ٢١٨٢١، هكذا رواه عبد الرزاق في مصنفه، البيوع، باب لاسلف إلا إلى أجل معلوم ٨/٢ برقم: ٢٥٨٨.

طولها وعرضها بذراع رجل معروف فلا خير فيه، ذكر في الأصل؛ قال مشايخنا: أراد بقوله: بذراع رجل معروف، فعل الذرع لا الاسم وهو الخشبة، ألاترى! أنه لو مات ذلك الرجل لم يدع رب السلم ماحقه في السلم، وإذا شرط كذا ذراعا مطلقا فله ذراع وسط اعتبارا للنظر من الجانبين، واختلف المشايخ في تفسير قوله: فله ذراع وسط، قال بعضهم: أراد به الخشب، لأن خشب الذرع تتفاوت في الأسواق فمنها مايكون أقصر ومنها مايكون أطول، وبعضهم قالوا: أراد به المصدر وهو فعل الذرع لا الاسم وهو الخشب، يعني يمد كل المدولا يرخي كل والإرخاء؛ قال شيخ الإسلام: والصحيح أنه يحمل عليها إذا شرط مطلقا فيكون له الوسط منها نظرا إلى الجانبين.

۱۳۵۵۷: - وفى الفتاوى العتابية: ويحوز سلم البرد فى الطيلسان، والطيلسان فى الكساء، وثوب القطن، والكتان فى ثوب القطن، لاختلاف المقصود؛ وذكر الوزن يشترط فى الكتان.

١٣٥٥٨: ويحوز السلم في الأبريسم وزنا معلوما. وفي الأصل: إنما يحوز في الفرو لو ذكر من ذلك شيئا معروف الطول والعرض والتقطيع والصفة، وإذا باع ثوب خز بثوب خز وأحدهما أكثر وزنا من الآخر يحوز، لأنه غير موزن. وفي المخانية: ولو أسلم في ثوب الخز إن بين الطول والعرض والرقعة ولم يذكر الوزن جاز، وإن ذكر الوزن ولم يذكر الطول والعرض والرقعة لا يجوز؛ وروى أنه إذا بين الطول والعرض ولم يذكر الوزن لا يجوز أيضا. وفي الفتاوى الخلاصة: ذكر الوزن في المذروعات، وهل يشترط ذكر الوزن في المدروعات، وهل يشترط ذكر الوزن في الحرير؟ ذكر الإمام السرخسي أنه يشترط، وأما السلم في الثوب إن أطلق ذكر الذرع فله ذراع وسط، قال رضى الله عنه: وفي عرفنا المعتبر الذراع الخاقاني.

الصوف - ١٣٥٥٧: أخرج ابن أبي شيبة عن جابر وعطاء قالا: لابأس في السلم في الصوف والأكسية. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، باب في السلم في الثياب ١١٨٩، برقم: ٢١٨٢٥.

9 009: - قال في الأصل: ولا بأس في السلم في التبن كيلا معلوما وقسما معلوما؛ قال: وكيله الغرارة، فإن كان معلوما يجوز، وإن كان لا يعرف ذلك فلا خير فيه، فقط شرط الكيل في التبن، وقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: إنه مكيل على كل حال، وقال بعضهم: إن تعارف الناس وزنه فهو موزون، وإن تعارفوا كيله فهو مكيل.

• ٢ ٥ ٦ ٠ : - وفى الفتاوى العتابية: ويحوز المروى فى الهروى، والقوهى فى المروى، والقوهى فى المروى، والهروى والشرطى فى اليهودى، لأنها أجناس مختلفة. ولو أسلم ثوبا قوهيا فى ثوب مروى على أن يعجل المسلم إليه عشرة دراهم أو متاعا جاز، لأنه بعض القوهى بعشرة دراهم أو متاع وجعل بعضه رأس مال فى المروى، وكذا لو أعطى ثوبا فى كر حنطة على أن نصف الكر عاجل و نصفه آجل جاز، لأنه جعل بعض الثوب رأس المال لما أجل و بعضه عوض ما أعجل.

۱ ۲ ۰ ۲ ۱ ۳ ۰ ۲ ۱ و لا بأس بالسلم في البواري بعد أن يشترط ذراعا معلوما وصفة معلومة، هكذا ذكر في القدوري، وفي تجنيس خواهرزاده: يجوز السلم في البسط والحصير إذا شرط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة.

مربا معلوما يجوز، والأديم إذا كان يباع وزنا يجوز السلم فيما كان بذكر الوزن إذا بين لذلك ضربا معلوما يجوز، والأديم إذا كان يباع وزنا يجوز السلم فيما كان بذكر الوزن إذا بينا على وجه لاتتمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم. ولا خير في السلم في الرؤس والأكارع، وفي الكافئ: ولو أسلم فيها وزنا اختلفوا فيه ولا في جلود الحيوان عددا للتفاوت، إلا إذا بين الطول والعرض والصفة، وقال مالك: يصح السلم في رؤس الحيوان وجلوده عددا. وفي الظهيرية: لا يجوز السلم في الأدم، والزّق؛ لأنه محهول فيه الصغير والكبير، إلا أن يشترط من الزق ضربا معلوما والطول والعرض والحودة فحينئذ يجوز فيه السلم. وكذا الأدم إذا كانت تباع وزنا. وفي الخانية: ولا يجوز السلم في جلود الحيوان. ويجوز في المسوح، والبسط، والأكسية، والحوالق، والخوالق،

فصل بينما إذا كان منزوع العظم أو لم يكن، وفي السغناقي: وهو الأصحم في قول أبي حنيفة من غير فصل بينما إذا كان منزوع العظم أو لم يكن، وفي السغناقي: وهو الأصحم وعلى قول أبي يوسف ومحمد: لا بأس به إذا بين الجنس بأن قال: شاة أو بقرة، وبين السن بأن قال: جذع أو ثني، وبين النوع بأن قال: حصى أو فحل، وبين صفة اللحم بأن قال: من الجنب مثلا، وبين القدر بأن قال: من الجنب مثلا، وبين القدر بأن قال: عشرة أمناء وفي السغناقي: قيل: لاخلاف بينهما وبين أبي حنيفة بل جواب أبي حنيفة فيما إذا أطلق السلم في اللحم وهما لا يجوزان في ذلك، وحوابه ما فيما إذا بين منه موضعا معلوما، وأبو حنيفة يجوز ذلك، والأصح أن الخلاف ثابت. وفي فتاوي آهو: يحوز السلم في الوتر وهو: زه كمان، إن بين الوصف والطول، وذكر الوزن يشترط، قال: إن كان يتفاوت عددا لابد من ذكر الوزن. م: ولا بأس بالسلم في الشحوم والأليات، وكذلك ما فيها من الدسم، لأنه لا يختلف باختلاف ما فيها من العظم.

1 ٣٥٦٤: قال محمد: لا بأس بالسلم في السمك المالح وزنا معلوما وضربا معلوما، مما يجب أن يعلم بأن السلم في السمك عددا لا يجوز طريا كان أو مالحا، وأما السلم فيه وزنا إن كان طريا وكان السلم في غير حينه لا يجوز هكذا ذكر في الأصل، وطعن بعض المشايخ في قوله: في غير حينه، وقالوا: الطريّ مما يوجد في الأحانين كلها، والجواب: أن الأخذ فيه قد يتعذر في بعض الأوقات بأن انجمد الماء أو يكثر أو ما أشبه ذلك؛ فإن كان السلم في الطريّ في حينه أو كان السلم في المارة وروى أبو يوسف السلم في المالح ذكر في الأصل أنه يجوز ولم يحك خلافا؛ وروى أبو يوسف

١٣٥٦٣: أحرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه كره السلم في اللحم. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، السلم في اللحم والرؤس ١١/ ٢٧٤ برقم: ٢٢٢٧٧.

قول المصنف: "وعلى قول أبى يوسف ومحمد الخ" أحرج البيهقى عن عطاء قال: لابأس أن يسلم في الحنطة والشعير والزبيب أن يسلم في الحرم. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب السلف في الحنطة والشعير والزبيب والزبيب الخ ٨/ ٣٤٥ برقم: ٩١٢٩٩.

فى الأمالى عن أبى حنيفة أن السلم فى السمك لا يجوز بحال من الأحوال، هذا كله قول أبى حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يجوز السلم فى كبار السمك، وأما الصغار فالسلم فيها جائز وزنا معلوما أو كيلا معلوما طريا كان أو مالحا بعد أن يكون السلم فى الطرى فى حينه.

1070 - قال في الأصل: ولا خير في السلم في شيء من الطير ولا لحومها، فمن مشايخنا من قال: بأن المسألة على الاختلاف: لا يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز، كما لو أسلم في اللحم، ومنهم من يقول: لا يجوز وزنا عند الكل، إلا أنه حمل المذكور من اللحم على طيور لا تقتني ولا تحبس للتوالد فيكون البطلان بسبب أنه أسلم في منقطع فلا يجوز بسبب الانقطاع عندهم جميعا، وإن ذكر الوزن، وأما في ما يقتني و يحبس للتوالد يجوز عند الكل، وإلى هذا مال الشيخ المعروف بخواهرزاده. وفي الظهيرية: وعن أبي يوسف أنه قال: ما لا تتفاوت آحاده كالعصافير ونحوها يجوز السلم في لحومها.

17077: م: ولا يجوز السلم في الخبز عند أبي حنيفة ومحمد لاوزنا ولا عددا، وعلى قول أبي يوسف يجوز وزنا، وفي الفتاوى العتابية: هو الصحيح م: اختيار المشايخ للفتوى قول أبي يوسف إذا أتى بشرائطه لحاجة الناس لكن يحب أن يحتاط وقت القبض حتى يقبض من جنس الذي سمى حتى لايصير مستبدلا بالمسلم فيه قبل القبض.

التحرير المتفاضلا إذا كانا نقدين، فإن كان الخبز وبيع الدقيق به وبيع الخبز بها يجوز متساويا ومتفاضلا إذا كانا نقدين، فإن كان الخبز نقدا يجوز بالاتفاق، وإن كان الخبز نسيئة عند أبي حنيفة ومحمد لايجوز وعند أبي يوسف يجوز، بناء على اختلافهم في جواز السلم في الخبز، والمشايخ أفتوا بقول أبي يوسف. وفي التفريد: ولا يجوز إسلام الخبز في الحنطة والدقيق عند أبي حنيفة، وعندهما يجوز وعليه الفتوى. م: وإذا أراد دفع الحنطة إلى الخباز جملة وأخذ الخبز متفرقا ينبغي أن يبيع صاحب الحنطة خاتما، أو سكينا من الخباز بألف من الخبز

بصفة معلومة مثلا ويجعل الخبز ثمنا حتى يصير دينا في ذمة الخباز ويسلم الخاتم إليه، ثم يبيع الخباز الخاتم من صاحب الحنطة بالحنطة بمقدار مايريد دفع الحنطة إليه ويدفع الحنطة فيبقى له على الخباز الخبز الذي هو ثمن، هكذا قيل وهو مشكل عندى؛ قالوا: إذا دفع الدراهم إلى الخباز وأخذ منه كل يوم شيئا من الخبز وكلما أخذ يقول: على ماقاطعتك عليه.

۱۳۰٦۸: ولا خير في السلم في الحواهر واللؤلؤة لا عددا ولا وزنا ولا كيلا؛ قال الشيخ الإمام السرخسي: ماذكر من الجواب محمول على الكبار من اللآلي، فأما الصغار منها التي تباع وزنا وتجعل في أدوية العين فإن السلم فيها يجوز وزنا.

9 7 9 7 1: - ولا بأس بالسلم في الجص والنورة كيلا معلوما ومكانا معلوما؛ واختلف المشايخ في قوله: ومكانا معلوما، قال بعضهم: أراد به المكان الذي يوجد فيه الإيفاء على قول أبى حنيفة، وقال بعضهم: أراد به المكان الذي يستخرج منه الحص والنورة.

١٣٥٧٠ - ولا بأس بالسلم في الأدهان إذا شرط من ذلك ضربا معلوما،
 من مشايخنا من قال: هذا في الدهن الصافي، فأما المربى بالبنفسج وغيره فلا،
 والصحيح أن المربى وغيره في ذلك سواء.

۱۳۵۷۱:- ولا بـأس فـي السلم في الصوف وزنا إذا اشترط كذلك، وبغير وزن لم يجز، ولو أسلم في صوف غنم بعينها لم يجز، وكذلك ألبانها وسمونها.

۱۳۵۷۲: و لا خير في السلم في السمن الحديث والزيت الحديث والربت الحديث والحيطة الحديثة وهي التي تكون في هذا للطعام. وفي الفتاوى العتابية: ويجوز السلم في السمن كيلا ووزنا، إلا رواية عن محمد لايجوز وزنا، وكذا في كل مايكال بالرطل يجوز كيلا أو وزنا. وفي فتاوى آهو: سئل القاضي بديع الدين

۱۳۵۷۲: - قول المصنف: "ويجوز السلم في السمن الخ" أخرج ابن أبي شيبة عن جابر أنه قال: في السلم في السمن ،قال: سم كيلا معلوما وأجلا معلوما. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، السلف في الطعام والتمر ٤١٧/١١ برقم: ٢٢٧٥٢.

عمن يسلم في كو كرد؟ قال: يحوز چون وصف آن بيان كند وبين الطول والعرض وموضع السد، ولا بأس بالسلم في نصول السيف يريد به إذا كان معلوم الطول العرض والصنعة، وفي الفتاوى العتابية: ويحوز إسلام السيف المحلى في مكيل وموزون؛ لأن السيف ليس بموزون، ولو كان محلى برصاص يحوز، ولا يحوز إسلام الصوف في الشعر، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: إذا كان الشعر يباع وزنا في العادة، فإن كان لايباع وزنا فلا يحرم النسأ.

۱۳۵۷۳: و لا بأس بالسلم في الجبن والمصل إذا كان معلوما عند أهل هذه الصنعة على وجه لا يتفاوت، هو الصحيح. وفي الظهيرية: وبعض المتأخرين يقولون: هذا في مصل ديار خوارزم فإنه لا يخالط الدقيق، أما في مصل ديارنا فينبغي أن لا يجوز، لأنه يخالطه الدقيق وقد يقل ذلك وقد يكثر وبه تختلف المالية، قال شمس الأئمة السرخسي: والأصح أنه إذا كان معلوما عند أهل الصنعة على وجه لا يتفاوت فالسلم صحيح، والمصل ما يتخذ من السقراط بعد ماشمس.

1 ٣٥٧٤ - وفى الفتاوى العتابية: ولا يجوز السلم فى تراب الصوغين والسمعادن؛ لأن مافيه مجهول. وفى الفتاوى الخلاصة: ولا بأس بالسلم فى القت وزنا، ولا بأس بالسلم فى القطن، والكتان، والأبريسم، والنحاس، والتبر، والحديد، والرصاص، والصفر، والشبه وهذه الأشياء من ذوات الأمثال.

۱۳۵۷۵: والحناء، والوسمة، والرياحين الرطبة، والبقول، والقصب، والخشب، والحطب فهذه الأشياء ليست من ذوات الأمثال فلا يجوز السلم فيها. وفى فتاوى ابن الفضل: من باع عبدا بثوب موصوف مؤجل يجوز على وجه السلم، قيل: فإن سلم العبد في المجلس أيبطل؟ قال: لا، إنما يعتبر حكم السلم في الثوب حتى لا يجوز بيعه قبل القبض. م: وفي بيوع الأصل: لا بأس بالسلم

٤ ٧ ٥ ٧ ١: - أخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن أبي الجعد قال: سألت الشعبي عن شراء تراب الصواغين؟ فكرهه وقال: هو غرر، قال محمد، وكان أبي يشتريه بالعروض. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في شراء تراب الصواغين ١١/ ٥ ٩٦ برقم: ٢٢٣٦٧.

فى الجذوع إذا بين ضربا معلوما وبين الطول والعرض والغلظ والأجل والمكان الذى يوفيه فيه، وكذلك الساج والعيدان والخشب والقصب، وإعلام الغلظ فى القصب بإعلام مايشعر أنه ذراع أو شبر_ ذكره شمس الأئمة رحمه الله، وفى الهداية: وكل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه، وما لاتضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه.

1 ٣٥٧٦: - ولا بأس بالسلم في طست وقمقمة وخفين ونحو ذلك إذا كان يعرف، وإذا كان لا يعرف فلا خير فيه. وفي الفتاوى العتابية: ولا يجوز السلم في الخفاف والكعاب والقماقم والطسوت. والله أعلم. وفي الينابيع: وإذا صح السلم فأحضر المسلم إليه المسلم فيه لاخيار لرب السلم فيه، إلا أن يجد على خلاف المشروط فيحبر المسلم إليه بإحضار ماوقع عليه العقد.

م: نوع آخر

۱۳۵۷۷: - إذا أسلم إلى رجل دينا له لم يجز، فإن لم يتفرقا حتى نقد في المحلس يعنى نقد رب السلم رأس المال في المجلس صح. قال: ولو أسلم إليه دراهم له على ثالث لم يصح السلم وإن نقد في المجلس.

۱۳۵۷۸: وذكر في الحامع الصغير: رجل أسلم إلى رجل مائتي درهم في كر حنطة و نقد مائة ومائة كان له دينا على المسلم إليه فحصة النقد جائزة، وحصة الدين باطلة؛ وفي الكافي: ولايشيع الفساد، كما قال زفر_ إعلم بأن هذه المسألة على وجهين: إما أن يقول: أسلمت إليك مائتي درهم في كر حنطة، ولم يضف المائتين إلى دراهم بعينها، ثم نقد رب السلم من المائتين مائة، وجعل المائة الأخرى قصاصا بدين كان له عليه قبل عقد السلم وقال: أسلمت إليك هذه المائة

۱۳۵۷۷: أخرج الحاكم عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه نهى عن بيع الكالئ بالكالئ، هو النسيئة بالنسيئة. المستدرك للحاكم، كتاب البيوع ٣/ ٨٨٢ برقم: ٢٣٤٢، هكذا رواه الدارقطني في سننه، كتاب البيوع ٣/ ٦٠ برقم: ٣٠٣٢.

والمائة الدين التي عليك في كر حنطة، ففي الوجه الأول جاز السلم بحصة مانقد عندهم حميعا وبطل بحصة مالم ينقد، وأما إذا أضاف المائة إلى دراهم بعينها بأن قال: أسلمت إليك هذه المائة التي لي عليك في كذا كذا من الطعام، فكذلك الحواب عند علمائنا الثلاثة: لايفسد العقد في الكل.

نوع آخر: في قبض رأس المال أو المسلم فيه أو قبضهما

۱۳۵۷۹: - قال القدروى في شرحه: لا يحوز للمسلم إليه أن يبرأ رب السلم، وإن رد البراء ة لم يبطل. قال: ولا يجوز أن يأخذ برأس المال شيئا آخر من غير جنسه. قال: ولو أعطاه من جنسه أجود أو أردى ورضى المسلم إليه بالأردى جاز، ولو أعطاه من جنسه أجود من حقه أجبر على القبول، وقال زفر: لا يجبر، ولو قال المسلم إليه لرب السلم: خذ هذا و زدنى درهما يخير.

السلم في المكيلات والموزونات، (٢) والثانية: أن يكون في في الذرعيات، وكل مسألة على أربعة أوجه: إما أن يأتي المسلم إليه بالزيادة من حيث القدر، أو بالزيادة من حيث القدر، أو بالزيادة من حيث القدر، أو بالنقصان من حي الصفة؛ فإن من حيث المسلم فيه مكيلا وقد أتى بالزيادة من حيث القدر بأن أسلم إليه عشرة دراهم في عشرة أقفزة حنطة فجاء المسلم إليه بأحد عشر قفيزا من الحنطة وقال لرب في عشرة أقفزة حنطة وزدني درهما، فإنه يجوز، وفي الظهيرية: جاز ويكون ذلك بيعا في قفيز واحد، م: فأما إذا أتى بأزيد من حيث الصفة بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أقفزة حنطة حيدة، وقال: خذها وزدني درهما، ذكر في بيوع الأصل أنه لا يجوز، ولم يذكر فيه خلافا، وذكر في كتاب الصلح وقال: لا يجوز على قول أبي عوسف. درهما، فإناني بأنقص من حيث القدر بأن أتى بتسعة أقفزة وقد بأن أسلم عشرة من على المسلم إليه بغشرة أتنى بأزيد مما شرط عليه، فأما إذا أتى بأنقص من حيث القدر بأن أتى بتسعة أقفزة وقد بأنقض مما شرط عليه، فأما إذا أتى بأنقض من حيث القدر بأن أتى بتسعة أقفزة وقد

أسلم إليه في عشرة أقفزة فقال: حذ هذا وأرد عليك درهما، فإنه يجوز عندهم جميعا، وفي الخانية: ويكون ذلك إقالة السلم في قفيز واحد، والإقالة كما تجوز في الكل تجوز في البعض.

۱۳۵۸۲: - م: فأما إذا أتى بأنقص من حيث الصفة بأن أسلم في عشرة أقفزة حيدة فأتى بعشرة أقفزة حنطة وسط، فقال: خذها وأرد عليك درهما، لم يجز ذلك في قول أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يجوز نص على الخلاف في كتاب الصلح، والجواب في الموزونات نظير الجواب في المكيلات.

۱۳۵۸۳: هذا الذى ذكرنا كله إذا كان المسلم فيه مكيلا أو موزونا، فأما إذا كان المسلم فيه مكيلا أو موزونا، فأما إذا كان المسلم فيه ذرعيا بأن كان ثوبا جاء بأزيد من حيث القدر بأن أسلم عشرة دراهم في عشرة أذرع فأتى بشوب هو أحد عشر ذراعا وقال لرب السلم: خذ هذا وزدنى درهما، جاز ذلك. وإذا أتى بالزيادة من حيث الصفة يجوز عندهم جميعا، وفي الخانية: وتكون زيادة الدرهم بمقابلة الجودة والذراع الزائد، م: بخلاف ما لوكن المسلم فيه مكيلا أو موزونا حيث لا يجوز على قول أبي حنيفة ومحمد.

2 ١٣٥٨٤ - وأما إذا أتى بالنقصان من حيث الصفة بأن أسلم فى ثوب جيد فأتى بثوب وسط وقال لرب السلم: خذ هذا وأرد عليك درهما، لم يجز فى قول أبى حنيفة ومحمد، ويجوز فى قول أبى يوسف: وفى الخانية: ولو أعطاه أردى وقال: خذ هذا، ولم يقل: وأرد عليك درهما، فقبل جاز ويكون ذلك إبراء عن الصفة. م: وأما إذا أتى بأنقص من حيث القدر بأن أتى بتسعة أذرع وقال: خذها وأرد عليك درهما، لم يجز فى قول أبى حينفة ومحمد، وعند أبى يوسف يجوز، ولو أقال السلم على مجرد الجودة كانت المسألة على هذا الخلاف، حتى إذا لم يبين لكل ذراع حصة من الثمن يجوز.

۱۳٥۸٥: - وتصح الحوالة والكفالة والارتهان برأس المال، وقال زفر: لا يحوز، فإن فارق رب السلم المسلم إليه قبل القبض بطل العقد، وإن كان الكفيل أو المحتال عليه في المجلس لا يضرهما افتراق الكفيل والمحتال عليه إذا كان

المتعاقدان في المجلس. وفي شرح الطحاوى: ثم إذا كفل بالسلم كفيل فرب السلم بالخيار: إن شاء أخذه من الكفيل، وإن شاء أخذه من الأصيل؛ فإن أخذه من الأصيل لايرجع على الأصيل إذا كانت الأصيل لايرجع على الأصيل إذا كانت الكفالة بغير أمره لايرجع ويكون متبرعا، ثم الكفيل من رب السلم ينزل منزلة المسلم إليه عند ثبوت حق الرجوع له عليه، ورب السلم ينزل منزلة المسلم إليه عند ثبوت الميوز له أن يستبدل ما على الكفيل كما لايجوز له أن يستبدل ما على الكفيل كما لايجوز له أن يستبدل ما على الكفيل كما الرجوع على المسلم إليه. والكفيل إذا أدى السلم وثبت له حق الرجوع على المسلم إليه جاز له أن يأخذ بدله ويستبدل، ولو أن المكفول عنه عجل بما كفل عنه ودفع إليه جاز.

1 ٣٥٨٦: - م: قال: ولو أخذ به رهنا فإن افترقا والرهن قائم انتقض العقد، ولو هلك في المحلس بقى العقد على الصحة. قال: ولو أخذ بالمسلم فيه رهنا فهلك الرهن صار مستوفيا لذلك القدر ويرجع عليه بالباقى، م: ولو لم يهلك الرهن، ولكن مات المسلم إليه وعليه ديون كثيرة فصاحب السلم أحق بالرهن، إلا أنه لا يجعل الرهن بدينه بل يباع بحنس حقه حتى لا يصير مستبدلا بالمسلم فيه قبل القبض.

السلم يصير قابضا بالتخلية كما في دين آخر. م: إذا قال رب السلم وحلى بينه وبين السلم يصير قابضا بالتخلية كما في دين آخر. م: إذا قال رب السلم للذي عليه السلم، كل مالي عليك من الطعام واعزِله في بيتك أو في غرائرك، ففعل ذلك ورب السلم ليس بحاضر فإنه لايكون قبضا من رب السلم، هذا إذا كان رب السلم غائبا، فأما إذا كان رب السلم حاضرا في منزل المسلم إليه، وكان بحضرته لاشك أنه لايصير قابضا إذا لم يخل بينه وبين الطعام، فأما إذا خلى بينه وبين الطعام وكان ذلك في منزل المسلم إليه، فإن قال: خلّيت بينك وبين الطعام فانقله، هل يصير قابضا أم لا؟ لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب نصا وقد ذكر القدوري في شرحه أن على قول أبي يوسف لايصير قابضا، حتى لو هلك بعد ذلك كان الهلاك على المسلم إليه وعلى قول محمد يصير قابضا، وظاهر ماذكر محمد الجامع الصغير يدل على أن المذهب عنده كذلك، وذكر

الخصاف في كتاب الإقالة قول أبي يوسف كما ذكر القدوري، وذكر هشام في نوادره عن محمد مثل ماذكر القدوري عنه، وما ذكرنا من الجواب في فصل السلم فيما إذا لم يكن في غرائر رب السلم حنطة لرب السلم، فأما إذا كان هل يصير رب السلم قابضا؟ فلا رواية في هذا الفصل، وقد قيل: لا يصير قابضا.

۱۳۵۸۸: - إذا وكل رب السلم وكيلا بدفع رأس المال إلى المسلم إليه صح، فإن دفع الوكيل وهما في المحلس بعد صح. وإن قام الوكيل عن المحلس قبل الدفع وذهب وهما في المحلس بعد لايبطل السلم. وإن ذهب رب السلم أو المسلم إليه قبل دفع الوكيل بطل السلم. وكذلك لوكان المسلم إليه وكل رجلا بالقبض. وإذا كفل رب السلم برأس المال قبل أن يتفاسخا السلم فالكفالة باطلة.

9 ١٣٥٨٩: - وفى الخانية: ولو أمر رب السلم المسلم إليه ليطحن له الحنطة ففعل كان الدقيق للمسلم إليه، وفى الحامع الصغير العتابى: فإذا أخذ رب السلم الدقيق لا يحوز، ولو أمر رب السلم غلام المسلم إليه أو ابنه بقبض السلم ففعل كان جائزا.

الشترى رب السلم كر حنطة بعينها من المسلم إليه و دفع المشترى وهو رب السلم غرائر إلى المسلم إليه وهو البائع لأن يجعل المسلم إليه هذا الكر المسلم السلم غرائر إلى المسلم إليه وهو البائع لأن يجعل المسلم إليه هذا الكر المسلم فيه والكر المشترى في تلك الغرائر فالحال لا يخلو: إما أن يجعل الكر المسلم فيه وهو المراد بالدين أو لا في الغرائر، ثم يجعل الكر المشترى وهو المراد بالعين على الكر المسلم فيه، أو على العكس؛ إن بدأ بالعين صار قابضا من يد البائع وهو المسلم إليه و يجعل الكر المسلم فيه في الغرائر صار قابضا لهما البائع وهو المسلم إليه و يجعل الكر المسلم فيه في الغرائر صار قابضا لهما جواب الكتاب قول محمد، فقال: وفي قول أبي يوسف إذا كان الدين أو لا بمكان العين بعده صار قابضا بالدين ضرورة أيضا، كما لو كان العين أو لا، ثم الدين، وعند محمد: إن كان العين أو لا يصير قابضا للعين دون الدين والله أعلم،

وفى الهداية: ومن أسلم فى كر حنطة حل الأجل اشترى المسلم إليه من رجل كرا وأمر رب السلم بقبضه قضاء لم يكن قضاء، وإن أمره أن يقبض له، ثم يقبض لنفسه فاكتاله، ثم اكتاله لنفسه جاز.

نوع آخر

۱۳۰۹۱ – إذا أسلم إلى رجل دراهم في كر حنطة، ثم إن المسلم إليه اشترى من رجل حنطة على أنها كر وأوفى رب السلم عن السلم: فإنه يحتاج لإباحة التصرف فيه من الأكل والبيع وأشباه ذلك إلى كيلين: كيل للمسلم إليه وكيل لرب السلم، ولا يكفى لرب السلم كيل المسلم إليه، وإن كان رب المسلم حاضرا حين اكتال المسلم إليه. وكذلك لو أن المسلم إليه أمر رب السلم بقبضه فقبضه يحتاج أن يكيله مرتين: أولا للمسلم إليه بحكم النيابة عنه، ثم يكيله لنفسه ولا يكفى بكيل واحد. وكذلك لو كان المسلم إليه دفع إلى رب المسلم دراهم حتى يشترى له حنطة فاشترى له حنطة بشرط الكيل وقبضه وكالة، ثم قبضه قضاء بحقه فعليه أن يكيله ثانيا لنفسه.

1 ٣ ٩ ٩ ٢: - وإذا اشترى المسلم إليه من رجل حنطة مجازفة، أو استفاد من أرضه حنطة وفى السغناقى: أو بميراث أو هبة أو وصية، وأوفى رب السلم فهاهنا يكتفى بكيل واحد، حتى إذا كاله المسلم إليه بحضرة رب السلم لم يحتج رب السلم بكيل آخر، وكذلك إذا استقرض المسلم إليه بحضرة رب السلم.

م: نوع آخر: في السلم ينتقض فيه القبض قبل الافتراق

1 9 9 9 1 :- إذا قبض المسلم إليه رأس السلم دراهم ثم و جدها أو بعضها زيوفا أو نبهرجة فهنا مسائل، إحداها: أن يجدها مستحقة وكان ذلك في مجلس العقد فإنه يتوقف على إجازة المستحق، إن أجاز جاز، وإن لم يجز انتقض القبض والقضاء؛ فإن قبض دراهم أخرى في المجلس بقى العقد على الصحة و جعل كأنه أخر المجلس، وإن لم يقبض بطل العقد.

المحلس العقد وتحوز به المسلم إليه لايجوز؛ هذا إذا تحوز به، فأما إذا رده وقبض محلس العقد وتحوز به المسلم إليه لايجوز؛ هذا إذا تحوز به، فأما إذا رده وقبض مكانه آخر في المجلس جاز، وفي الحاوى: قال نصير: كان شداد يقول: المسلم إليه إذا وحد في الدراهم زيوفا بعد ماتفرقا ينبغي أن يأخذ البدل أولا، ثم يرد الزيوف، قال الفقيه: هذا احتياط، فلو رد الزيوف وأخذ البدل قبل أن يفارقه يجوز أيضا في قول علمائنا إذا كان أقل من النصف، وفي الصغرى: المسلم إليه إذا أتى بشيء من الدراهم وقال: وحدته زيوفا، فالقول له. وأما إذا وجد شيئا مستحقا وكان ذلك بعد الافتراق عن المجلس: إن أجازه المالك وكان رأس المال قائما جاز، وإن رد بطل السلم بقدره قل أو كثر عندهم جميعا. وأما إذا وجد شيئا منها الستوقة وكان بعد الافتراق عن المجلس بطل السلم بقدره قل أو كثر، تحوز أورده، واستبدل مكانه أو لم يستبدل؛ ولا يعود جائزا بالقبض بعد المجلس كما لو لم يقبض هذا القدر أصلا في المجلس ثم قبض.

9 9 0 7 1: - وأما إذا و جد شيئا منها زيوفا و كان ذلك بعد الافتراق عن المجلس، إن تحوز به حاز، كما لو تحوز به في المجلس، وإن لم يتجوز به ورده أحمعوا على أنه إذا لم يستبدل في مجلس الرد أن السلم يبطل بقدر مارد، وأما إذا استبدل مكانها أخرى في مجلس الرد فالقياس أن يبطل السلم بقدره، وبالقياس أخذ زفر، وفي الاستحسان لايبطل متى كان المردود قليلا، وبه أخذ علمائنا الثلاثة، وإن كان كثيرا فعند أبي حنيفة يبطل، وعندهما لا يبطل استحسانا.

قبض زيوفا ورد بعد المجلس، ثم اتفقت الروايات الظاهرة المشهورة عن أبى حنيفة قبض زيوفا ورد بعد المجلس، ثم اتفقت الروايات الظاهرة المشهورة عن أبى حنيفة أن مازاد على النصف كثير، حتى إذا كان المردود أقل من النصف كان قليلا، وأما النصف ففيه روايتان، في رواية جعله قليلا، وفي رواية أخرى مازاد على الثلث كثير والشلث وما دونه قليل، وهذه الرواية موافقة لما ذكر في الصيد والذبائح أن الذاهب من العضو في الشاة إذا كان أكثر من الثلث فهو كثير، والثلث وما دونه قليل.

نوع آخر: في بيان مايكون قصاصا في السلم وما لايكون

السلم مما المديون السلم مما يعتنى على أصلين، أحدهما: أن دين السلم مما يستوفى ولا يوفى به دين آخر، ولو كان دين المديون سابقا على دينها فصار قصاصا لم يكن لشريكه أن يرجع على شيء، وكذلك إذا وجب بعقد بعده لم يصر قصاصا يجوز أن يشترى رب السلم من المسلم إليه شيئا يحيط مثل السلم الأصل الثانى، ولو وجب عليه بقبض مضمون نحو أن غصبه كرا قبل العقد وهو قائم فى السلم، أو استقرض منه صار قصاصا، ولو كان غصبه كرا قبل العقد وهو قائم فى يده حتى حل السلم فجعل قصاصا صار قصاصا سواء كان بحضرتهما أو لم يكن، ولو كان الكر وديعة عند رب السلم قبل العقد، أو بعده فجعله المسلم إليه قصاصا لم يكن قصاصا إلا أن يكون بحضرتهما أو يرجع رب السلم فيحل به. ولو غصب لم يكن قصاصا إلا أن يكون بحضرتهما أو يرجع رب السلم فيحل به. ولو غصب منه كرا بعد العقد قبل حلول السلم، ثم حل فإنه يصير قصاصا، ولو كان الغصب منه بعد عقد السلم كرا أحود من السلم لم يصر قصاصا إلا برضا المسلم إليه، وإن كان أردى لم يصر قصاصا إلا برضا رب السلم.

المسلم كرا من المسلم المتابية: ولو اشترى رب السلم كرا من المسلم الميه وقبض الكر، ثم تقايلا البيع: يجب عليه رد الكر، فإن لم يرد حتى حل السلم فإن كان قبض الكر بعد السلم سواء كان الشراء قبل السلم لا يصير قصاصا وإن تقاصا. وفي الكافى: ولو أسلم مائة في كر بر فباع رب السلم من المسلم إليه كرا بمائتين إلى أجل وقبض وقضاه عن السلم قبل نقد المائتين، لم يجز، ولو استهلكه وجب عليه مثله، فإن قضى عنه مثله فتقاصا لم يجز، أيضا، ولو قبض الكر الذي عليه، ثم قضى عن السلم صح.

9 9 9 9 1: - وإن باع رب السلم كرا من المسلم إليه بمتاع وتقابضا، ثم قضى به السلم صح، ولو لم يقبض الكر وتقاصا لم يصح، فإن تعيب الكر عند رب السلم

واختار المسلم إليه أخذه معيبا فتقاصا صح، وإن اختار التضمين بمثله فتقاصا لايصح مالم يقبضه المسلم إليه، ولو قبضه فغصبه رب السلم وتقاصا لم يجز، وكذا لو غصبه أجنبي من المسلم إليه، أو أو دعه أجنبيا وأحال على الغصب، أو على المودع رب السلم لم يجز، ولو تعيب عند الغاصب، أو عند المودع قبل الحوالة صح، كما لو قبضه من المسلم إليه بعد التعيب.

٠٠ ١ ٣٦٠: م: قال محمد فعي الزيادات: رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كر حنطة وسط إلى أجل معلوم ودفع إليه رأس المال، ثم إن رب السلم باع من المسلم إليه عبدا بكر حنطة وسط وقبض الكر ولم يسلم العبد إليه حتى انتقض العقد بموت العبد، أو بالرد بخيار الشرط، أو الرؤية، أو بالرد بالعيب قبل القبض بقضاء أو بغير قضاء أو بعد القبض بقضاء، حتى انفسخ العقد من كل وجه في حق الناس كافة، على رب السلم أن يرد الكر الذي هو ثمن العبد حكما لانفساخ العقد، ولا يسلم العبد للمشترى، فلا يسلم ثمنه للبائع. فإن قال بائع العبد وهو رب السلم: أنا أمسك الكر المقبوض وأرد مثله، كان له ذلك، فإن لم يرد رب السلم الكر الذي هو ثمن حتى حل السلم صار قصاصا بكر السلم تقابضا أو لم يتقابضا. وكذلك لو كان عقد البيع قبل السلم، ولكن قبض الكر الذي هو ثمن كان بعد السلم، ثم انفسخ البيع بينهما بالأسباب التي ذكرنا صار الكر الذي هو ثمن قصاصا بالسلم عند حلول الأجل. ولو كان مشترى العبد وهو المسلم إليه رد العبد بعد القبض بالتراضي أو تقايلا العقد في العبد وباقي المسألة بحالها، فإن الكر الذي هو تُمن لايصير قصاصا بالسلم في الفصلين جميعا تقابضا أو لم يتقابضا، ولو كان عـقـد البيـع وقبـض الكر قبل عقد السلم وباقي المسألة بحالها، فإن الكر الذي هو ثمن العبد لايصير قصاصا بكر السلم وإن تقابضا.

۱۳٦٠۱: قال محمد في الحامع الكبير: رجل أسلم إلى رجل في قفيز رطب و جعل أجله في حينه حتى كان جائزا فأعطاه المسلم إليه مكانه قفيزا من تمر، أو أسلم في قفيز من تمر فأعطاه مكانه قفيزا من الرطب و تجوز به رب السلم،

فه و جائز في قول أبي حنيفة. وعندهما: إن كان المسلم فيه قفيز رطب فأعطاه مكانه تمرا لايجوز على كل حال، وصار كما لو أسلم في ثلاثة أرباع قفيز، ثم استوفى قفيزا من تمر.

٧ . ٣٦٠ ٢ : - وإن كان أسلم في قفيز تمر فأعطاه قفيزا من رطب فهو على وجهين: إما أن يقبضه على وجه الاستيفاء بأن يقول المسلم إليه لرب السلم، خذه بحقك، أو قضاء بحقك، أو قضاء من حقك، أو ماأشبه ذلك من العبارات، أو يقبضه على وجه الصلح والإبراء بأن يقول: خذ صلحا بحقك، أو: قضاء من حقك من حقك من حقك على أنى برئ مما كان لك قبلى: ففي الوجه الأول: هو باطل، وفي الوجه الثانى: وهو ما إذا كان على طريق الصلح والإبراء ينظر إلى هذا الرطب، فإن لم ينقص إذا حف فإن علم ذلك بني على العلم، وإن لم يعلم بني ذلك على أكثر ما لا يزيد عليه النقصان، فإن علم أنه إذا حف ينقص بنقص مقدار الربع، أو علم أنه لا يزيد النقصان على الربع ويبقى ثلاثة الأرباع ينظر بعد هذا، إن كانت قيمة القفيز من الرطب مثل قيمة ثلاثة أرباع قفيز من تمر أو أقل فالصلح جائز، وإن كانت قيمة قفيز من الرطب أكثر من قيمة ثلاثة أرباع قفيز من تمر فالصلح باطل.

السلم منه بمثل تلك من راس السلم إليه من رب السلم الم يجز، فإن قبضه رب السلم بحكم قضاء فاسد، أو استهلك وقضى عن السلم لم يجز، فإن قبضه رب السلم بحكم قضاء فاسد، أو استهلك وقضى عليه بالمثل، ثم تقابضا لم يجز حتى يقبضه المسلم إليه. وكذلك إذا اشترى كرا من رب السلم بأكثر وقبضه، ثم قضاه عن المسلم إليه عن سلمه تبرعا لم يجز استحسانا، ولو استقرض رب السلم ذلك المشترى من المسلم إليه أو من الأجنبي فأكله لم يجز أن يتقاصا عن السلم، إلا أن يرد مثله، ثم يأخذه، وكذلك لو كان رأس المال عرضا فباعه المسلم إليه من رب السلم بأقل من طعام السلم أو صالحه به لم يجز، ولو كان السلم ثيابا فغصب رب السلم منه بمثل تلك الصفة بعد الحلول أو قبل، ثم حل صار قصاصا.

١٣٦٠٤ - م: رجل أسلم إلى رجل في قفيز من حنطة فأعطاه مكانه قفيز

حنطة مقلية لم يجز في قولهم، وكذلك لو أسلم في قفيز بسر أحضر، أو أصفر في حينه فأعطاه مكانه قفيز بسر مطبوخ، أو أسلم في قفيز حنطة فأعطاه مكانه قفيز حينطة مطبوخة، أو أسلم في قفيز حنطة فأعطاه مكانه قفيز دقيق لا يجوز، وكذلك لا يجوز بيع قفيز حنطة من المطبوخ بقفيز حنطة من غير المطبوخ. ولا يجوز بيع قفيز حينطة بقفيز دقيق؛ فعلم أنه لامماثلة، وهذا استبدال الاستيفاء. ولو أسلم في قفيز حنطة فأعطاه قفيزا من حنطة قد نقعت في الماء حتى انتفحت فهذا جائز عند أبى حنيفة وأبى يوسف، وعند محمد لا يجوز. ولو أسلم في زيتون فأخذ مكانه زيتا لا يجوز وإن علم أنه أقل مما في الزيتون.

نوع آخر: في الاختلاف الواقع بين رب السلم وبين المسلم إليه وإنه على وجوه

1 ٣٦٠٥ الوجه الأول: أن يقع الاختلاف بينهما في المسلم فيه، أو في رأس السال، أو فيهسما. والأول: وهو أن يقع الاختلاف في المسلم فيه، وإنه على وجوه ثلاثة؛ (١) الأول: أن يقع الاختلاف في جنسه بأن قال رب السلم، أسلمت عشرة دراهم في كر حنطة، وقال المسلم إليه: في كر شعير، تحالفا استحسانا إن لم يكن لهما بينة ويبدأ بيمين المسلم إليه في قول أبي يوسف الأول، وفي شرح الطحاوى: وهو قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد: يبدأ بيمين رب السلم. وإذا تحالفا فالقاضي يقول لهما: ماذا تريدان؟ فإن قالا: نفسخ العقد، أو قال أحدهما ذلك فسخ القاضي العقد بينهما، وإن قالا: لانفسخ، تركهما رجاء أن يعود أحدهما إلى تصديق صاحبه، وفي شرح الطحاوى: وأيهما نكل رجاء أن يعود أحدهما التخر، م: وأيهما أقام بينة قبلت بينته، وإن أقاما البينة بدأ بالدعوى استحلف الآخر، م: وأيهما أقام بينة قبلت بينته، وإن أقاما البينة ولم يتفرقا عن مجلس العقد بعد فعند محمد يقضي بعقدين يقضي على رب السلم بعشرين درهما وعلى المسلم إليه بكر حنطة وكر شعير، وإن تفرقا عن المحلس بعشرين درهما وعلى المسلم إليه بكر حنطة وكر شعير، وإن تفرقا عن المحلس

ونقد رب السلم عشرة لاغير يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم، وعند أبى حنيفة وأبى يوسف يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم على كل حال. وإن اختلفا في قدر المسلم فيه فهذا وما لو اختلفا في جنس المسلم فيه سواء.

القياس أن يتحالفا، وفي الاستحسان لايتحالفان، وبالقياس نأخذ، فإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته طالبا كان أو مطلوبا. وإن أقاما جميعا البيّنة فعلى قوله ما لاشك أنه يقضى ببينته طالبا كان أو مطلوبا. وإن أقاما جميعا البيّنة فعلى قوله ما لاشك أنه يقضى بعقد واحد ببينة رب السلم، كما لو اختلفا في جنس المسلم فيه أو في قدره، وأما على قول محمد ذكر في جامع الجوامع أنه يقضى بعقدين، وبه نأخذ. وفي الخلاصة، الخانية: ولو كان رب السلم يدعى بيان الوصف والمسلم إليه ينكر لم يذكر هذا في الأصل، وينبغي أن يكون في هذا الاختلاف على قول أبي حنيفة القول قول من يدعى الصحة، وعلى قولهما قول المسلم إليه. وإن وقع الاختلاف في رأس المال ورأس المال شيء لا يتعين بالتعيين.

دراهم في كر حنطة، وقال المسلم إليه: أسلمت إليّ دينارا في كر حنطة، ولا بينة دراهم في كر حنطة، وقال المسلم إليه: أسلمت إليّ دينارا في كر حنطة، ولا بينة لواحد منهما فإنهما لايتحالفان قياسا ويكون القول قول رب السلم، وفي الاستحسان يتحالفان، كما إذا اختلفا في جنس الثمن في بيع العين، وفي شرح الطحاوى: والذي يبدأ باليمين رب السلم في قولهم جميعا، م: وإن أقاما البينة فعند محمد يقضى بعقدين على رب السلم بدينار وعشرة دراهم ويقضى على المسلم إليه بكرى حنطة إن لم يتفرقا عن مجلس العقد؛ ولم يذكر في الكتاب قول أبي حنيفة وأبي يوسف في هذه الصورة، وذكر ابن سماعة في نوادره عنهما أنه يقضى بعقدين، وذكر الكرخي أنه يقضى بعقد واحد ببينة المسلم إليه وهو الصحيح. وإن وقع الاختلاف في قدر رأس المال أو في صفته فالحواب فيه كالحواب فيما إذا

[الاختلاف في المسلم فيه ورأس المال كليهما]

۱۳٦٠٨ - وإذا اختلفا في المسلم فيه وفي رأس المال ورأس المال شيء لايتعين بالتعيين، فإن اختلفا في جنس المسلم فيه وفي جنس رأس المال ولا بينة لواحد منهما يتحالفان قياسا واستحسانا، وفي شرح الطحاوى: والقاضى يبدأ باليمين بأيهما شاء، وإن أقام أحدهما بينة قبلت بينته، وإن أقاما البينة يقضى بعقدين إن لم يتفرقا عن مجلس العقد بلا خلاف.

9 . ١٣٦٠ - وإن وقع الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال ولا بينة لهما: يتحالفان، وإن أقام البينة واحد منهما البينة قبلت بينته، وإن أقاما البينة يقضى بعقد واحد.

• ١٣٦١: وإن اختلفا في صفة رأس المال وفي صفة المسلم فيه فالحواب عندهم حميعا في البينة كالحواب فيما إذا اختلفا في صفة المسلم فيه، فالحواب في حق التحالف أن يتحالفا قياسا واستحسانا، ثم الحواب على مابينا، وإن أقاما حميعا البينة فإنه يقضى بعقد واحد عندهم حميعا. وإذا كان رأس المال عينا بأن كان عرضا.

التحالف أن التحالف أن التحالف أي جنس المسلم فيه فإن الجواب في التحالف أن الاستحسان المتحالف أن المتحالف أن المتحالف أن المحالف المحالف أن ثم الحواب إلى آخره على مابينا، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة فإنه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا. وإن اختلفا في قدر المسلم فيه فالحواب في حق التحالف والبينة كالحواب في الفصل الأول عندهم جميعا.

المسلم فيه، إن لم تقم لأحدهما بينة فالمسلم فيه، إن لم تقم لأحدهما بينة فالقياس على مامضى أن يتحالفا، وفي الاستحسان لايتحالفان، وبالقياس نأخذ؛ وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم جميعا.

۳ ۱ ۳ ۲ ۱ ۳ - وإن اختلفا في جنس رأس المال ولم تقم لأحدهما بينة: القياس أن لايتحالفا ويكون القول قول رب السلم، وفي الاستحسان يتحالفان؛ وإن قامت لأحدهما بينة يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة فعلى قول محمد يقضى بعقدين، وعلى قول أبى حنيفة وأبى يوسف يقضى بعقد واحد على رواية الكرخي وهو الأصح.

القول لرب السلم ولا يتحالفاني مقداره، إن لم تقم لأحدهما بينة قالقياس أن يكون القول لرب السلم ولا يتحالفان، إلا أنهما يتحالفان استحسانا بالأثر، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة يقضى بعقد واحد عندهم.

۷ ۱ ۳ ۲۱ - وإن اختلفا في صفته فإن لم تقم لأحدهما بينة فإنهما لا يتحالفان قياسا واستحسانا ويكون القول قول رب السلم، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة فإنه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا. وإن اختلفا في جنس رأس المال و جنس المسلم فيه، إن لم تقم لأحدهما بينة يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة يقضى بعقدين، كما ذكرنا فيما إذا كانا اختلفا في جنس المسلم فيه وهما دينان.

حق التحالف أنهما يتحالفان قياسا واستحسانا، وإن قامت لأحدهما بينة يقضى حق التحالف أنهما يتحالفان قياسا واستحسانا، وإن قامت لأحدهما بينة يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة فإنه يقضى بعقد واحد عندهم جميعا، وتقبل بينة كل واحد منهما في إثبات الزيادة، فأما إذا اختلفا في صفة رأس المال والمسلم فيه ولم تقم لأحدهما بينة فإنهما يتحالفان قياسا واستحسانا، وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته، وإن أقاما جميعا البينة فإنه يقضى بعقد واحد، وتقبل بينة كل واحد منهما في إثبات الزيادة، هذا الذي ذكرنا كله إذا اختلفا في المسلم فيه أو في رأس المال أو فيهما.

1 ١٣٦١٧: - الوجه الثاني: إن اختلفا في مكان الإيفاء فقال الطالب: شرطت الإيفاء في مكان كذا، وقال المطلوب: لا بل شرطت الإيفاء في مكان

كذا، دون ذلك المكان ولم تقم لهما بينة فعلى قول أبى حنيفة يتحالفان قياسا واستحسانا، ويكون القول قول المسلم إليه مع يمينه، وقال أبو يوسف ومحمد: إنهما يتحالفان استحسانا، وفى الخانية: وقيل: الخلاف على العكس والأول أصح؛ وإن قامت لأحدهما بينة فإنه يقضى ببينته طالبا كان أو مطلوبا، وإذا أقاما جميعا البينة ذكر أنه يقضى ببينة الطالب.

إن اختلفا في أصل الأجل، فهذا على وجهين: إما أن يكون مدعى الأجل الطالب أو المطلوب، فإن كان مدعى الأجل الطالب أو المطلوب، فإن كان مدعى الأجل هو الطالب والمطلوب ينكر ولم تقم لهما بينة فالقياس أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه، وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع يمينه. هذا إذا كان الطالب الأجل هو المدعى، فأما إذا كان المطلوب هو محمد: مدعى الأجل قال أبو حنيفة: إن القول قوله استحسانا، وقال أبو يوسف ومحمد: القول قول الطالب قياسا. هذا إذا لم تقم لأحدهما بينة، وإن قامت لأحدهما بينة قبلت بينة، وإن أقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الأجل.

9 ١ ٣٦١ - هذا إذا اختلفا في أصل الأجل، وإن اختلفا في مقدار الأجل: إن لم تقم لأحدهما بينة فالقول قول الطالب ولايتحالفان عند علمائنا الثلاثة، وقال زفر: يتحالفان. وفي التفريد: هذا إذا لم تقم لأحدهما بينة، فإن قامت لأحدهما بينة فالبينة بينته، فإن أقاما البينة فالبينة بينة المطلوب، ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا. وفي الخلاصة، المخانية: وإذا تبين الأجل بقول المسلم إليه في قول أبي حنيفة قال بعضهم: يقبل قوله في بيان مقدار الأجل، وقال بعضهم: يقبل قوله في أدنى الآجال وهو الشهر، ولا يقبل قوله في الزيادة.

• ١٣٦٢ - وإن اختلفا في صفة الأجل بأن قال رب السلم، كان الأجل شهرا وقد مضى، وقال المسلم إليه، لم يمض بعد، وإنما أسلمت إلى الساعة، فإن لم تقم لأحدهما بينة فالقول قول المطلوب أنه لم يمض، وإن قامت لأحدهما بينة تقبل بينته، وإن أقاما جميعا البينة فالبينة بينة المطلوب.

١ ٣٦٢١: - الوجه الرابع: إذا وقع الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس أقام رب السلم بينة أنهما تفرقا قبل القبض وأقام المسلم إليه بينة أنه قبض رأس الـمـال قبـل الافتراق، فإن كان رأس المال في يد المسلم إليه فالبينة بينة المسلم إليه والسلم جائز، وإن كان رأس المال في يد رب السلم والمسلم إليه يقول: قبضت، ثم غيصبته منهي بعد ذلك، أو: أودعتك، ورب السلم يقول: لم تقبض وتفرقنا قبل القبض، وأقاما البينة فالبينة بينة المسلم إليه، ثم ذكر محمد جواب هذه المسألة فيما إذا قامت لهما بينة ولم يذكر جواب ما إذا قامت لأحدهما بينة أولم تقم لهما بينة أصلا؟ ولابد من معرفته؛ وقوله إن قامت لأحدهما بينة فالجواب على الوجه الذي ذكرنا، إن قامت لرب السلم لاتقبل، و إن لم تقم لهما بينة، فهذا على و جهين: (١) إما أن يكون رأس المال في يد المطلوب، (٢) أو في يد الطالب؛ إن كان في يد المطلوب، إن كان الطالب لايدعي الغصب منه و لا و ديعة، و إنما يقول: ماقبضت رأس الـمال، فإنه لايمين على و احد منهما، و إن ادعى الطالب الغصب منه أو الو ديعة: فإن كان المطلوب ادعى القبض ولم يدع على الطالب غصبا ولاو ديعة بعد ذلك يمين على واحد منهما، وإن ادعى المطلوب الغصب والوديعة بعد ماادعي قبض رأس الـمـال فيي الـمـجلس وأنكر الطالب فمن مشايخنا من قال: قول المطلوب مع يمينه فيحلف ويجوز السلم ويأخذ رأس المال من رب السلم، كما لو اختلفا في أصل الأجل كان القول قول من يدعى الأجل عند أبي حنيفة على كل حال؛ ومنهم من قال: هذا إذا قال الطالب: لم أقبض، مفصو لا بأن قال: أسلمت إليك، و سكت ثم قال: إلا إنك لم تقبض، أو قال: أسلمت إليك و لم تقبض، بالعطف لابال استثناء، لأنه مع العطف اعتبر مفصولا كما في الطلاق قبل الدخول اعتبر قوله وطالق، مفصولا، بخلاف الاستثناء، ومتى كانت الحالة هذه يكون القول قول المطلوب مع يمينه. وإن كان المطلوب أقر بالسلم، ثم قال: إني لم أقبض، مفصولا وقال رب السلم: قبضت، كان القول قول رب السلم استحسانا مع يمينه، فأما إذا قال موصولا: لم أقبض، والمطلوب يقول: قبضت، يجب أن يكون القول قول الطالب في هذه المسألة ولا يكون القول قول المطلوب.

1 77 7 :- الوجه الخامس: إذا جاء المسلم إليه بعد ماتفرقا عن المجلس ببعض رأس المال، وقال: وجدته زيوفا، إن صدقه بذلك رب السلم كان له أن يرده على رب السلم، وإن كذبه، وأنكر أن يكون من دراهمه وادعى المسلم إليه أنه من دراهمه فهذه المسألة على ستة أو جه: إما أن كان المسلم إليه أقر قبل ذلك فقال: قبضت الجياد، أو قال: قبضت حقى، أو قال: قبضت رأس المال، أو قال: استوفيت الدراهم، وفي هذا الوجوه الأربعة لاتسمع دعواه الزيافة و لا يستحلف رب السلم، وأما إذا قال: قبضت الدراهم، فالقياس أن يكون القول قـول رب السلم، وفي الاستحسان القول قول المسلم إليه، وأما إذا قال: وجدتها ستوقة، أو: رصاصا، ففي هذا الوجه لاشك أنه لايقبل قوله: وإذا جاء المسلم إليه بـدراهـم ستوقة، أو رصاص و جدها في رأس المال وقال: هذا نصف رأس المال وعليّ نصف السلم، وقال رب السلم: هو ثلث المال ولي عليك ثلثا السلم، فالقول قول المسلم إليه، وفي الخانية: وإن وجد بعض رأس المال زيوفا بعد الافتراق فردها، ثم اختلفا في قدر المردو د كان القول قول رب السلم مع يمينه، ذكر القدوري المسألة على هذا الوجه.

2 ٢ ٣ ٣ ٢ ٢ - الوجه السادس: رجل قال لآخر: أسلمت إلى عشرة دراهم في كر حنطة إلا أنى لم أقبضهما، موصولا بكلامه صدق قياسا واستحسانا، وإن ذكر مفصولا بأن سكت، ثم قال: إلا أنى لم أقبضها، صدق قياسا ولم يصدق استحسانا، ثم إذا لم يصدق على جواب الاستحسان ذكر أن القول قول الطالب مع يمينه، هذا إذا قال: أسلمت إلى، أما إذا قال: دفعت إلى عشرة، أو قال: نقدتنى لكن لم أقبضهما، قال أبو يوسف: لايصدق وصل أو فصل؛ وقال محمد: يصدق إن وصل، وإن فصل لايصدق؛ والمسألة معروفة.

١٣٦٢٤ - وفي كتاب الإقرار للاسبيحابي: رجل أسلم عشرة دراهم في كر حنطة، ثم تقايلا السلم، ثم اختلفا في الثمن قال: القول قول المسلم إليه ولا يعود السلم، وإذا اختلفا في السلم بعد ماتقايلا لم يتحالفا.

۱۳٦٢٥ - وفى الفتاوى العتابية: إذا قال أحدهما: السلم يهودى، وقال الآخر: زطى تحالفا وترادا، فإن أقاما البينة فالبينة بينة رب السلم عند أبى يوسف، وعند محمد يقضى بسلمين.

فقال المسلم إليه: أسلمت إلى عشرة في كر حنطة، وقال رب السلم: خمسة في كر حنطة، وقال رب السلم: خمسة في كر حنطة، تحالفا و ترادا، فإن أقاما البينة فبينة المسلم إليه أولى فيدفع رب السلم العشرة إليه في مجلس القضاء فيصح السلم، وقال محمد رحمه الله: يقضى بسلمين.

۱۳٦۲۷: - وفى الخانية: رجل أسلم فى حنطة جيدة فحاء المسلم إليه بحنطة وقال: هى جيدة، وقال رب السلم، رديئة، فالقاضى يريها رجلين يعرفان ذلك فإن قالا: لا، هى جيدة، يعمل.

حنطة فقال المسلم إليه، شرطت رديئا وقال رب السلم، لم تشترط شيئا، فالقول حنطة فقال المسلم إليه، شرطت رديئا وقال رب السلم، لم تشترط شيئا، فالقول قول المسلم إليه، وفي عكسه يحب أن يكون القول قول رب السلم عند أبي حنيفة، وعندهما القول للمسلم إليه. ولو قال رب السلم، أسلمت في كر حنطة، وقال الآخر: في كر شعير، فالبينة بينة رب السلم.

9 ١٣٦٢٩: - ولو قال المسلم إليه، أسلمت ثوبين في كر حنطة، وقال رب السلم: بل هذا الثوب الواحد في كر حنطة وكر شعير، وأقاما البينة فإنه يقضى للمسلم إليه بالثوبين ولرب السلم بكر حنطة وكر شعير.

• ٣٦٣٠: - ولو قال رب السلم: شرطت جيدا، وقال المسلم إليه، شرطت وسطا أو رديئا، تحالفا، ولو قال رب السلم: شرطت وسطا، وقال المسلم إليه: لم تشترط شيئا، فالقول قول رب السلم عند أبى حنيفة رحمه الله.

نوع آخر: شرط الإيفاء والحمل ومسائلهما

1 ٣٦٣١: - وإذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يوفيه السلم في مصر كذا ففي أيّ مكان دفعه إليه من ذلك جاز، وليس لرب السلم أن يكلفه تسليمه في موضع آخر بعد جواز السلم من غير بيان مكان الإيفاء في المصر، وإن اختلفا فقال رب السلم: شرطت أن توفيني في محلة كذا، وقال المسلم إليه: أعطيك في محلة أخرى غير ذلك، أجبر رب السلم على القبول.

۱۳۲۳۲ = فإذا شرط رب السلم أن يوفيه في مكان كذا، فقال المسلم إليه لرب السلم: خذه في غير ذلك المكان، وخذ منى الكراء، فأخذه جائز، ولا يسلم له الكراء، وعليه رد ما أخذ من الكراء، وكان له الخيار: إن شاء أمسك المقبوض ورد الكراء، وإن شاء رد المقبوض مع الكراء ليوفيه في المشروط، قالوا: إنما يخير إذا كان المقبوض قائما، فأما إذا هلك لاخيار له.

۱۳۳۳ - وإذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يحمل المسلم فيه إلى منزله بعد ما أوفاه في المكان الذي شرط فيه الإيفاء بأن شرط عليه أن يوفيه السلم في درب سمرقند ببخارى، ثم يحمله إلى منزله بكلاباذ فلا خير في السلم على هذا الوجه، هذا إذا شرط الحمل إلى منزله بعد الإيفاء في المكان المشروط، فأما إذا شرط الحمل إلى منزله ابتداء من غير اشتراط الإيفاء في محلة من المصر لم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، وكان الفقيه أبو بكر البلخي يقول: يحوز السلم استحسانا، وكان يقول: اشتراط الحمل إلى منزله واشتراط الإيفاء إلى منزله ابتداء سواء؛ وروى عن عبد الله البلخي رحمه الله أنه كان يقول: اشتراط الحمل إلى منزله يوجب الفساد في السلم، سواء كان ابتداء أو بعد شرط الإيفاء في مكان، وي ذلك عن أصحابنا.

۱۳۶۳۶: وفي المنتقى: بشر عن أبى يوسف: إذا شرط في السلم حمله إلى موضع كذا فهو جائز، وهو قول أبى حنيفة، من قبل أن الطعام في ملك المسلم

إليه وضمانه حتى يتسلمه، ولو شرط أن يوفيه إياه في منزله بعد مايوفيه في محلة كذا بأن قال: عليّى أن توفيني في درب سمرقند ثم توفيني بعد ذلك في منزله بكلاباذ، عامة المشايخ على أن لا يجوز قياسا واستحسانا، وكان الفقيه أبو نصر محمد بن سلام يقول: يجوز السلم استحسانا، وبعض مشايخنا قالوا: المسألة على القياس أن لا تجوز، وفي الاستحسان تجوز، قال الحاكم الشهيد: هذا القياس والاستحسان فيما إذا لم يبين منزله ولم يعلم المسلم إليه أنه في أي محلة، أما إذا بين أو علم المسلم إليه أنه في أي محلة، أما إذا

نوع آخر من هذا الفصل في الإقالة في السلم والصلح فيه

۱۳٦٣٥: - يجب أن يعلم بأن الإقالة في السلم جائزة، وفي شرح الطحاوى: ولابأس بالإقالة في السلم من المسلم إليه كله أو بعضه إذا كان الباقي منه جزءا معلوما كيفيته وما أشبه ذلك من أجزائه.

1 ٣٦٣٦: والإقالة في السلم لاتخلو: (١) إما أن تكون قبل محل الأجل، (٢) أو بعد محله، ولا تخلو: (١) إما أن تكون في بعض السلم، (٢) أو كله؛ أما إذا تقايلا في المسلم فيه كله فالإقالة صحيحة سواء كان قبل محل الأجل أو بعد محله، وو جب على المسلم إليه رد رأس المال حالا، ولا يجوز استبداله قبل القبض، فأما إذا تقايلا في بعض السلم، إن كان بعد محل الأجل صحت الإقالة في قدر ماتقايلا وبقية السلم على حاله عندنا، وقال ابن أبي ليلي: انفسخ جميع عقد السلم؛ ولو كان هذا قبل محل الأجل ولم يشترط تعجيل الباقي من السلم صحت الإقالة أيضا، وبقية السلم على حاله إلى أجله؛ ولو شرطا في الإقالة تعجيل الباقي من السلم مدن السلم فالإقالة صحيحة، وشرط تعجيل الباقي باطل. وعلى المسلم إليه رد رأس

[•] ٣٦٣٥: أخرج البيهقي عن ابن عباس: إذا أسلمت في شيء فلا بأس أن تأخذ بعض سلمك، وبعض رأس مالك، فذلك المعروف. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب من أقال المسلم إليه بعض السلم وقبض بعضا ٨/ ٣٤٨ برقم: ١١٣٠٨.

الـمال بإزاء ماوقعت عليه الإقالة وبقية السلم إلى أجله، ولا تبطل الإقالة ببطلان الشرط، وعلى قياس قول أبي يوسف بطلت الإقالة والسلم عليه حاله.

لو أبرأ المسلم إليه رب السلم عن رأس المال حيث لا يجوز، وفي السغناقي: المسلم اليه أبرأ المسلم إليه رب السلم عن رأس المال حيث لا يجوز، وفي السغناقي: المسلم إليه إذا أبرأ عن رأس المال لا يصح بدون قبول رب السلم، فإذا قبل يصح الإبراء ويبطل السلم، ولو رده ولم يقبله بقى عقد السلم صحيحا، ولو أبرأ عن المبيع صح من غير قبول، إلا أنه يرتد بالرد. وفي الظهيرية: رب السلم إذا أبرأ أو وهب المسلم فيه للمسلم إليه كانت إقالة ويلزمه رد رأس المال إذا قبل. وفي المبسوط: إذا أبرأ رب السلم المسلم إليه عن طعام المسلم فيه صح إبراءه في ظاهر الرواية، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يصح ما لم يقبل المسلم إليه، وإذا قبل كان فسخا بعقد السلم. وفي الفتاوى العتابية: ولو أبرأ رب السلم المسلم إليه عن السلم صح إبراءه ولم يرد رأس المال، كذا ذكر الكرخي وهو قولهما، وقال أبو نصر: هو إقالة فإذا قبل رد رأس المال، فإن أراد رب السلم أن يستبدل برأس المال شيئا آخر بعد الإقالة لم يجز استحسانا، وبه أخذ علمائنا.

٨ُ٣٦٣٨: وبقية المسألة أن الاستبدال برأس مال السلم بعد الإقالة قبل القبض هل يجوز؟ على قول علمائنا الثلاثة لايجوز، وهذا استحسان، وفي السغناقي: والقياس أن يجوز وهو قول زفر، سواء كان رأس المال عينا أو دينا، وأجمعوا أن قبض رأس المال بعد الإقالة في باب السلم في مجلس الإقالة ليس بشرط لصحة الإقالة. وأجمعوا على أن السلم إذا كان فاسدًا في الأجل فلا بأس بالاستبدال فيه قبل القبض. ولو تقايلا السلم، ورأس المال عين فهلكت بعد الإقالة فعليه رد قيمة رأس المال والقول قول المطلوب في مقدار القيمة إذا اختلفا.

۱۳۶۳۹: - وفى الحامع الصغير العتابى: إذا أسلم الرجل إلى رجل عشرة دراهم فى كر حنطة، ثم تقايلا يجب على المسلم إليه رد العشرة، ولا يجوز لرب السلم أن يشترى منه بتلك العشرة شيئا قبل القبض، وقال زفر: يجوز.

• ١٣٦٤: قال محمد في الحامع الصغير: رجل أسلم إلى رجل جارية في كر حنطة وقبضها المسلم إليه، ثم تقايلا فماتت الجارية في يد المسلم إليه فعليه قيمتها يوم

قبضها، وإن هلكت الحارية أولا، ثم تقايلا جازت الإقالة وعليه قيمة الحارية. • ك ٣٣٠ د . ما ما سائن من زايال ما أن الماداد .

العرض إذا تبايع الرجلان عرضا بعرض وتقابضا، ثم هلك العرضين بعد الإقالة قبل العرض إذا تبايع الرجلان عرضا بعرض وتقابضا، ثم هلك العرضين بعد الإقالة قبل التسليم بقيت الإقالة على الصحة، ولو تقايلا بعد هلاك العوضين فالإقالة باطلة. (٢) والمسألة الثانية: بيع العرض بالدراهم أو بالدنانير، إذا تبايع الرجلان عرضا بدراهم أو بدنانير، وتقابضا ثم تقايلا بعد ماهلك العرض فالإقالة باطلة، ولو تقايلا وهما قائمان، ثم هلك أحدهما قبل التسليم بحكم الإقالة إن هلك العرض بطلت الإقالة، وإن هلك أحدهما قبل التسليم بحكم الإقالة إن هلك العرض بطلت الإقالة، وإن هلك أحدهما قبل التسليم بوحكم الإقالة إن هلك العرض بطلت الإقالة، وإن المسألة الثائة: بيع الثمن بالثمن، أو بعد هلك البدلان صحت الإقالة، وفي بيع العرض بالعرض لو تقايلا بعد ماهلك العرضان لاتصح الإقالة. (٤) المسألة الرابعة: إذا كان رأس المال عرضا وهلك العرض، ثم تقايلا السلم صحت الإقالة.

المال فقال المسلم إليه: كان رأس المال خمسة، وقال رب السلم، لا بل كان رأس المال فقال المسلم إليه: كان رأس المال خمسة، وقال رب السلم، لا بل كان رأس المال عشرة، فالقول قول المسلم إليه مع يمينه ولا يتحالفان. وفي الفتاوى العتابية: ولو تفاسخا ورأس المال عرض فباعه رب السلم من المسلم إليه يجوز ولا يجوز من غيره. ولو تقايلا السلم ورأس المال ثوب فهلك عند المسلم إليه لاتبطل الإقالة وعليه قيمة الثوب.

فه و كالإقالة، حتى لا يحوز الاستبدال برأس المال، بخلاف ما إذا كان فاسدا، ويروى أن استبدال رأس المال بعد الفسخ جائز.

٢٦٤٤: م: وفي فتاوي أبي الليث: رجل أسلم إلى رجل في كر حنطة، فقال رب السلم للمسلم إليه: أبرأتك من نصف السلم، وقبل المسلم إليه وجب رد نصف رأس المال، قاله أبو نصر محمد بن سلام والفقيه أبو بكر الإسكاف، وقال أبو القاسم الصفار: هذا حط و لا يرد شيئا من رأس المال، قال: وهو بمنزلة حط نصف ثمن المبيع. وفيه أيضا: وقال أبو نصر فيمن أسلم دراهم في شيء، ثم إن رب السلم وهب ذلك الشيء للمسلم إليه: إن قبل المسلم إليه فعليه أن يرد رأس المال، وقال أبو بكر: ليس له الرد وهبته تبرئة من ذلك.

٥ ٤ ٣٦ ١:- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل أسلم إلى رجل ثوبا في كر حنطة ودفعه إليه، ثم ناقضه السلم فله أن يبيع الثوب منه قبل أن يقبضه، وهكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف إلا أن فيما روى عن أبي يوسف زوائد، إحداها: أنه لو باعه من غير المسلم إليه قبل القبض لايجوز، الثانية: أنه إذا لم يكن مستهلكا لم يكن له أن يشتري منه بقيمته شيئا قبل أن يقبضه، وهو بمنزلة رأس المال إذا كان دراهم.

١٣٦٤٦: - وفي نوادر ابن رستم عن محمد: رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم فيي كر حنطة وله عليه أيضا إلى سنة فأقاله السلم على أن يعجل له الكر الـنسيئة قال: الإقالة جائزة والكر إلى أجله، وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة درهم وخمسين كان باطلا، فأما إذا قال: صالحتك من السلم على مائة من رأس مالك، كان جائزا، وكذلك إذا قال: على خمسين درهما من رأس مالك، كان جائزا؛ بعد هذا اختلف المشايخ في قوله: صالحتك من السلم على خمسين درهما من رأس مالك، أنه يصير إقالة في جميع السلم أو في نصف السلم؟ وإن قال: صالحتك من السلم على مائتي درهم من رأس المال، لا يحوز، يريد بقوله لا تجوز الزيادة، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه، وأشار شمس الأئمة في شرحه إلى أنه تبطل الإقالة في هذا الوجه أصلا. وفي الذحيرة: الإقالة في باب السلم على أكثر من رأس المال لايجوز.

١٣٦٤٧: م: وفي بيوع الأصل: إذا صالح أحد ربي السلم مع المسلم إليه على حصته من رأس المال فالصلح موقوف عند أبي حنيفة ومحمد على إجازة الآخر، فإن أجاز جاز، و كان المقبوض من رأس المال مشتركا بينهما، وما بقيي من الطعام مشترك بينهما، وإن رد بطل الصلح وبقي حق كل واحد قبل المسلم إليه في الطعام، وهذا إذا أسلم عشرة دراهم مشتركة إلى رجل في كر من الطعام، وإن لم تكن العشرة مشتركة بينهما لكن أسلما عشرة دراهم، ثم نقد كل منهما خمسة لم يذكر محمد رحمه الله هذا في البيوع، وذكر بعض المشايخ في شرح البيوع أنه يجوز هذا الصلح في حصة المصالح بالإجماع، وبعضهم قالوا: هذا ليس بصحيح؛ فقد ذكر في صلح الأصل هذا الأصل، وذكر فيه قول أبي حنيفة على حسب ماذكر في الأصل في الفصل الأول. ولم يذكر في شيء من الكتب ما إذا أقال أحد ربي السلم عقد السلم بحصته فقد اختلف المشايخ فيه على نحو ماذكرنا في الفصل المتقدم.

١٣٦٤٨: - وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن رب السلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم إليه قبل القبض بأكثر من رأس المال أو برأس المال هل يكون ذلك إقالة للسلم؟ فقال: لايصح الشراء ولا يكون إقالة.

٩ ٢ ٣٦ ٤: - وفي شرح الطحاوي: إذا صالح الكفيل مع رب السلم على رأس ماله فإنه ينظر: إن كان رأس المال عينا قائما في يد المسلم إليه فإن الصلح لايحوز بـالاتـفاق، وإن كان رأس المال دينا في الذمة اختلفوا فيه، قال أبو حنيفة ومحمد: الصلح موقوف على إجازة المسلم إليه فإن أجاز جاز وينفسخ السلم، ويرجع الكفيل برأس المال على المسلم إليه إذا أدى، فإن أبطل الصلح بطل والسلم عليهما لرب السلم على حاله كما كان؛ وقال أبو يوسف: الصلح جائز بين الكفيل ورب السلم على رأس المال، وليس للمسلم إليه أن يبطله، وللكفيل أن يرجع على المسلم إليه بالسلم الذي كفل عنه.

· ١٣٦٥: - وفي الخانية: إذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلا، ثم صالح

الكفيل رب السلم على رأس المال يتوقف ذلك على إجازة المسلم إليه، كانت الكفالة بأمره أو بغير أمره، إن أجاز جاز الصلح ويرد رأس المال، وإن لم يجز بطل ويبقى السلم على حاله في قول أبي حنيفة ومحمد، و كذا لو صالح أجنبي رب السلم على ذلك جاز، هذا إذا كان رأس المال من النقود، فإن كان عينا كالعبد والثوب ونحوه: يتوقف الصلح على إجازة المسلم إليه في قولهم، وإن أقال الكفيل وقبل رب السلم اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: هو والصلح سواء، وقال بعضهم: يتوقف.

۱ ۱ ۳ ۲ ۰۱: - وفي الصغرى: وأما إقالة السلم على مجرد الوصف بأن كان المسلم فيه جيدا فتقايلا على الردئ على أن يرد المسلم إليه درهما لايجوز عند أبي حنيفة ومحمد، خلافا لأبي يوسف في رواية، لكن عند أبي يوسف يجوز لابطريق الإقالة بل بطريق الحط عن رأس المال.

م: نوع آخر: في وجود خيار العيب وخيار الرؤية فيه

۱۳۲۰۲: قال هشام في نوادره: سألت أبا يوسف عن رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب واحد وقطعه، ثم وجد فيه عيبا؟ قال: ليس له أن يرجع بنقصان العيب. وعنه أيضا قال: سألت محمدا عن رجل أسلم إلى رجل درهمين أحدهما في الحنطة والآخر في الأرز و دفعهما إليه، ثم وجد أحدهما ستوقا؟ قال: إن كان دفعهما إليه معا فسد في نصف الحنطة و نصف الأرز، وإن دفع إليه كل درهم على حدة فإن أقاما البينة فالبينة بينة الذي أسلم، وإن لم تكن لهما بينة تحالفا و فسد السلم كله.

المحمسة دراهم في خمسة أقفزة حنطة و خمسة دراهم في خمسة أقفزة شعير خمسة خمسة دراهم في خمسة أقفزة شعير خمسة للحنطة على حدة و خمسة للشعير على حدة فو جد درهما ستوقا يعنى بعد ماتفرقا، فقال رب السلم: هو من الحنطة، وقال المسلم إليه: هو من الشعير، فالقول قول رب السلم، وإن تصادقا أنهما لا يعلمان ثمن أيهما؟ قال: يرد المسلم إليه درهما آخر على رب السلم و ينتقض من كل واحد منهما خمسة.

2 ١٣٦٥: - وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف في رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر شعير فأعطاه عشرة للحنطة، ثم أعطاه خمسة للشعير، ثم وجد درهما ستوقا بعد ماتفرقا فقال المسلم إليه: هو من دراهم الشعير، فإن كان المسلم إليه أقر بالاستيفاء فالقول قول رب السلم، وإن لم يكن أقر بالاستيفاء فالقول قوله، وإن تصادقا أنهما لايدريان من أيهما هو؟ قال: يكون نصفه من العشرة و نصفه من المحمسة فينقص عشر الحنطة و نصف عشر الشعير، وإن كان أعطاه حمسة عشر في صفقة واحدة، فإنه ينقص ثلثا عشر الحنطة و ثلث خمس الشعير.

1 ٣٦٥٥ :- وفي نوادر ابن سماعة عن محمد: رجل أسلم عبدا في كر حنطة و جارية للمسلم إليه و دفع عبده وقبض الجارية من غير رؤية، ثم نظر إليها فردها بخيار الرؤية فإن ذلك جائز، ويرجع إليه من عبده بحصة الجارية، ويجوز من حصة الكر للسلم.

7 7 7 7 : - وفي المنتقى: رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في ثوب موصوف مسمى، و دفع رب السلم الدراهم وقبض الثوب فوجد به عيبا، ثم حدث عند القابض عيب قال أبو حنيفة: لايرجع بالنقصان، وقال محمد: يرجع بالنقصان. أما ما لم يقبض فهو سلم فلا يجوز أن يأخذ الثوب، و دراهم للعيب، وأما إذا قبض فهو الثوب الذى وقع عليه البيع إن وجد عيبا رده، وإن حدث عنده عيب آخر ولم يستطع رده رجع بنقصان العيب الذى وجده، وكذلك لو كان كر حنطة مكان الشوب إلا أنه يبيعه مرابحة على ما أسلم فيه، ولو لم يجعله بيعا حين قبضه و جعله دينا اقتضاه ما كان له أن يبيعه مرابحة، قال ثمة: ينبغي له في قياس قول أبي يوسف أن يرد قيمة الثوب معيبا ويرجع بسلمه من الثوب ويرد مثل الكر معيبا ويرجع بسلمه في الكر كما قال في (ألف اقتضاها) وعلم بعد ما أنفقها أنها كانت زيوفا، وفي شرح الطحاوى: ومن قبض ما أسلم فيه، ثم أصاب به عيبا رده وطالب ممن أسلم إليه المسلم فيه غير معيب.

١٣٦٥٧: - إعلم بأن السلم ثبت فيه حيار العيب، ولا يثبت فيه حيار الرؤية و لا خيار الشرط، فإذا و جد به عيبا فإن شاء تجوز به، وإن شاء رده؛ فإن حدث به عيب آخر اختلفوا فيه، قال أبو حنيفة: بطل حق رب السلم، وليس له حق الرد ولا حق الرجوع بحصة العيب، وقال أبو يوسف: المسلم بالخيار إن شاء رد على المسلم إليه مثل ما قبض معيبا بعيب واحد مثل عيب المبقوض الذي عند المسلم إليه، فإذا رده عليه رجع عليه بما أسلم فيه غير معيب، وإن شاء تحوز به، وقال محمد: يرجع عليه بحصة العيب من رأس المال فيقوم المقبوض غير معيب ويقوم معيبا بالعيب الذي عند المسلم إليه فينظر إلى النقصان، فإن كان النقصان من قيمته غير معيب بذلك العيب عشرها يرجع عليه بعشر رأس المال.

١٣٦٥٨: - هذا كله إذا كانت زيادة العيب عند رب السلم بآفة سماوية أو بـفـعـل رب السلم، وأما إذا كان بفعل الأجنبي وأخذ رب السلم أرش النقصان منه فليس له الرد بالعيب، وللمسلم إليه قبوله بزيادة العيب لأجل الأرش، وبطل حقه في العيب في قول أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف يضمن إن شاء مثله معيبا بالعيب الأول ويرد عليه، ويأخذ منه سلمه غير معيب، وعند محمد يرجع عليه بحصة العيب من رأس المال.

نوع آخر من هذا الفصل في الوكالة

٩ ٥ ١ ٣٦: - إذا و كل الرجل غيره أن يسلم له عشرة دراهم في كر حنطة: كان التوكيل صحيحا، ثم إذا ثبت أن التوكيل بالسلم جائز فالوكيل هو الذي يطالب بتسليم المسلم فيه عند محل الأجل، وهو الذي يسلم رأس المال، لأنه هو العاقد وحقوق العقد يرجع إلى العاقد عند علمائنا الثلاثة، ثم إن كان الوكيل نقد دراهم نفسه ولم يدفع إليه الذي وكله شيئا جاز، ويرجع بما نقد على الموكل، وكان ينبغي أن لايرجع، وإذا عقد الوكيل السلم، ثم أمره الموكل بأداء رأس الـمال وذهب الوكيل عن المجلس فقد بطل السلم، وكذلك لو كان الذي عليه السلم وكل رجلا بقبض رأس المال وذهب عن المجلس قبل أن يقبض وكيله رأس ماله بطل السلم.

بالسلم فيه، كان للموكل أن يضمن الوكيل بالسلم فأسلم في غير ما أمره الموكل بالسلم فيه، كان للموكل أن يضمن الوكيل دراهم، وإن شاء ضمن المسلم إليه، وإذا نفذ العقد على الوكيل صار الوكيل قاضيا دين نفسه من دراهم الموكل، فصار غاصبا، وصار المسلم إليه غاصب الغاصب، فإن ضمن الوكيل بقى السلم صحيحا على الوكيل، وطريق بقائه صحيحا: أن يضمن الوكيل، وإن بطل ذلك التسليم فقد وجد تسليم آخر في ذلك المجلس من حيث الاعتبار والحكم، وإن ضمن المسلم إليه إن ضمنه وهما في المجلس، يعنى الوكيل والمسلم إليه، و نقد الوكيل دراهم أحرى فالسلم جائز، وإن ضمن بعد ماتفرقا عن المجلس فالسلم يبطل.

1 ٣٦٦١: - وفي الخانية: وللوكيل أن يقبض السلم، وإذا قبض كان له أن يحبسه عن الآمر حتى يستوفى الدراهم، فإن هلك المقبوض في يده: إن هلك قبل أن يحبسه من الموكل يهلك أمانة، وإن هلك بعد الحبس قال أبو يوسف: يهلك هلاك الرهن، وقال محمد: يسقط الدين قلت قيمته، أو كثرت، كما يسقط الثمن بهلاك المبيع قبل القبض، وذكر شمس الأئمة السرخسي أن هذا قول أبي حنيفة.

1 ٣٦٦٢: والوكيل بالسلم إذا قبض السلم وتجوز من المشروط جاز، ويكون ضامنا للموكل، مثل المشروط، كما لو أبرأه عن السلم، في قول أبي حنيفة ومحمد، وكذا لو وهب الوكيل من المسلم إليه السلم قبل القبض أو أقال السلم أو احتال بالسلم على رجل آخر أو أبرأ المسلم إليه جاز ويكون ضامنا للموكل مثل السلم في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: لاتصح هذه التصرفات للوكيل. وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع إذا فعل ذلك في الثمن.

۱۳٦٦٣: وأجمعوا على أن رب السلم إذا قبض السلم أو الوكيل بالبيع إذا قبض الشمن، أو أبرأ المشترى عن الثمن، أو اشترى بذلك الثمن شيئا من المشترى أو صالح من الثمن على شيء جاز. وأجمعوا على أن الثمن لوكان عينا

فوهبه الوكيل من المشترى قبل القبض لاتصح هبته، وكذا لو كان الثمن من النقود فقبضه ثم وهبه من المشترى لاتصح.

الثمن على الموكل يصير الثمن قصاصا بدين الموكل يصير الثمن على الموكل يصير الثمن قصاصا بدين الموكل في قولهم، وإن كان الدين على الوكيل يصير الثمن قصاصا بدين الوكيل في قول أبي حنيفة ومحمد ويضمن الوكيل للموكل مثل ذلك، ولوكان دين المشترى على الموكل والوكيل جميعا يصير الثمن قصاصا بدين الموكل حتى لايضمن الوكيل شيئا. ولو احتال الوكيل على رجل بالثمن عندهما تصح الحوالة إن كان المحتال أملاً من المشترى أو دونه.

٥ ٢ ٣٦٦: م: وإذا دفع الرجل إلى رجل دراهم ليسلمها له في الحنطة فناول الوكيل رجلا وأسلم إليه فهذه المسألة على وجوه: إن أضاف العقد إلى دراهم الآمر فالعقد للآمر وإن نواه لنفسه، وإن عقد العقد بدراهم مطلقة فإن تـصادقا أنه نواه للآمر فهو للآمر وإن نقد دراهم نفسه بعد ذلك، وأما إذا تكاذبا في النية فقال الموكل: نويت لي، وقال الوكيل: نويت لنفسي، يحكم النقد إن نقد الوكيل من مال نفسه كان السلم للوكيل، وإن نقد من مال الموكل كان السلم للموكل، هكذا ذكر محمد في الأصل، بعض مشايخنا قالوا: ماذكر محمد هو قول أبيي يوسف، وأما قول محمد فالسلم يقع للوكيل ولا يحكم النقد، كما لو تصادقا أنه لم تحضره النية؛ وبعضهم قالوا: لابل المذكور في الكتاب قولهم يحكم النقد حالة التكاذب، فعلى هذا قول هذا القائل يحتاج إلى الفرق بين حالة التكاذب وبين حالة التصادق إن لم تحضره النية وهو الأصح. وأما إذا تصادقا أنه لم تحضره النية فقد اختلف أبويوسف ومحمد فيما بينهما، قال محمد: لايحكم النقد ويجعل السلم واقعا للوكيل، وقال أبو يوسف: يحكم في هذه النقد. وفي الينابيع: ولو قال: أسلم مالي عليك في كر حنطة، إن عين رجلا بعينه صحت الوكالة بالإجماع، وإن لم يعين رجلا فكذلك عندهما، وقال أبو حنيفة: لاتصح الوكالة.

۱۳٦٦٦: - وفي الخانية: رجل وكل رجلين أن يسلما له عشرة دراهم في كر حنطة فأسلم أحدهما لايجوز، وإن أسلما جميعا، ثم تارك أحدهما لايجوز في

قولهم جميعا. وإذا وكل رجلا بأن يسلم له عشرة دراهم من الدين الذي له عليه في كرحنطة فأسلم لايكون السلم للآمر في قول أبي حنيفة.

١٣٦٦٧: والوكيل بالسلم لو تحمل الغبن الفاحش لايجوز، والوكيل بالسلم إذا أسلم إلى نفسه أو مفاوضه، أو عبده لايجوز، وإن أسلم إلى شريك له شركة عنان جاز إذا لم يكن ذلك مت تجارتهما، وإن أسلم إلى ولده أو زوجته دراهم في طعام لكل واحد منهما على حدة فأسلم إليهما عقدة جاز، وإن حط الدراهم، ثم أسلم كان السلم له ويكون ضامنا لهما بالحط.

م: نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات

١٣٦٦٨: - إذا أسلم في القطن لا يعطى فيه، كما في البيع، اتفق عليه مشايخ زماننا. بشر عن أبي يوسف في الإملاء: رجل أسلم إلى رجل عبدا في كر حنطة و دفع إليه العبد، ثم إن المسلم إليه باع العبد من رجل و سلمه إلى المشترى، ثم إن المشترى و جـد بـالـعبد عيبا ورده على المسلم إليه بغير حكم، ثم إن رب السلم مع المسلم إليه أراد أن يتـقايلا السلم، فالمسألة على وجهين: إن قال رب السلم للمسلم إليه: رد عليّ العبد وأبرأتك من السلم، أو قال: أبرأتك من السلم بهذا العبد، أو قال: أقلني السلم بهذا العبد، فهذا كله باطل، وهذا كرجل قال لغيره: بعني مالك على من السلم بكذا، وإن قال: أقلني السلم، ولم يذكر العبد أو قال: أبرئني من السلم و حذ رأس مالك، ولم يذكر العبد ففعل فقد انتقض السلم وله قيمة العبد برأس ماله.

١٣٦٦٩: - وفيي فتاوي أبي الليث: رجل باع من آخير عبدا بثوب موصوف في الذمة إن ضرب للثوب في الذمة أجلا جاز، وإن لم يضرب له الأجل لايجوز، ولو افترقا قبل قبض العبد لايبطل العقد.

٠ ١٣٦٧: - وفي شرح الطحاوي: ومن مات وعليه سلم، أو دين إلى أجل حل ماعليه سلم أو دين و صار حالا، وموت من عليه الدين يبطل الأجل، ومن له الدين لايبطل الأجل. وفي السراجية: من له خيار السلم إذا أبطل خياره فإن كانت الدراهم قائمة في يد المسلم إليه صح السلم، و إلا فلا.

الفصل الرابع والعشرون في القروض هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه: في بيان مايجوز استقراضه وما لايجوز

۱۳۲۷۱: كل شيء يكال أو يوزن نحو الحنطة والشعير والسمسم والتمر والزبيب جاز استقراضه، وفي التحريد: ويجوز في العدديات التي لاتتفاوت تفاوتا كثيرا كالبيض والجوز.

۱۳۲۷۲: م: وما لا يكون من ذوات الأمشال نحو الحيوان واللآلى والجواهر والأكارع والرؤس لا يجوز استقراضه، وفي الفتاوى الخلاصة: ولا يجوز قرض الحيوان والخشب وما كان متفاوتا، وفي الروضة: واستقراض الحيوان والجوارى والعبيد لا يجوز عندنا و يجوز عند الشافعي.

۱۳۲۷۳: وقال أبو حنيفة: لا يجوز إقراض الخبز ولا استقراضه لا عددا ولا وزنا، وقال الشافعي: يجوز، وقال أبو يوسف في رواية مثل قول أبي حنيفة، وعن ابن أبي مالك عن أبي يوسف أنه قال: لا بأس به وعليه أفعال الناس جارية؛ قال ابن أبي مالك: وهذا قوله المعروف، وقال في بعض المواضع عن محمد أنه يجوز عددا ولا يجوز وزنا، وذكر في المنتقى عن محمد أنه جوز قرض الخبز عددا وقال: بلغنا ذلك عن إبراهيم النجعي، قال ثمة أيضا: قال محمد: الوزن في قرض الخبز من الدناءة والعدد أحب إلى؛ وفي العتابية: والفتوى على قول أبي يوسف أنه يجوز وزنا وعددا لكن في القليل، وفي الكثير الفتوى على قول أبي يوسف أنه يجوز وزنا لاعددا.

۱۳٦٧٤: - ذكر في الأصل: إذا استقرض الدقيق وزنا لايرده وزنا، ولكن يصطلحان على القيمة، كما لو استقرض الحنطة وزنا، وعن أبي يوسف في رواية:

الله بن مسعود برجل سلف في ابراهيم قال: أتى عبد الله بن مسعود برجل سلف في قلاص لأجل، فنهاه. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب السلف في الحيوان ٢٣/٨ برقم: ١٤١٤٧.

يجوز استقراضه وزنا استحسانا إذا تعارف الناس ذلك، وعليه الفتوى. وفي فتاوى آهو: سئل أبو عبدالله القلانسي عن إقراض الخبز عددا؟ قال: لايجوز إلى ثلاث.

۱۳۲۷ - م: ويحوز استقراض الحوز كيلا. ويجوز استقراض الكاغذ عددا، ذكره الصدر الشهيد في واقعاته، وفي الخانية: ولا يحوز السلم في الكاغذ عددا، وكذلك قرضه؛ لأنه عددي متفاوت.

۱۳۶۷۶: - وفي الفتاوي العتابية: وعن ابن سلام قرض اللبن والآجر عددا يجوز إذا لم يتفاوت. م: واستقراض الباذنجان عددا يجوز، ذكره شمس الأئمة الحلواني.

ايضا: رجل أقرض رجل عشرة أرطال لحم الغنم قال: جائز؛ وإنه مشكل على مذهبه، لأن اللحم عنده من ذوات القيم، ونص فخر الإسلام على البزدوى أنه من ذوات القيم، ونص فخر الإسلام على البزدوى أنه من ذوات الأمثال، قال رحمه الله: تأويل ماذكر محمد أنه يضمن بالقيمة إذا كان فى موضع لا يوجد له مثل، وذكر بعض المشايخ فى شرح الحامع الصغير: أن اللحم من ذوات الأمثال يضمن بالمثل فى ضمان العدوان ويحرى فيه الربا، وإليه أشار الطحاوى فى كتابه فإنه قال: كل مايكون موزونا فهو مثلى. وفى المخانية: وأما إقراض اللحم عند أبى يوسف ومحمد يجوز، وعن أبى حنيفة فيه روايتان، وذكر فى المنتقى: أنه يحوز إقراض اللحم ولم يذكر فيه خلافا، وإذا أتلف لحم إنسان يضمن قيمته هو الصحيح، وفى الصغير، وفى الجامع الصغير الأستاذنا: يجوز إقراض اللحم عند أبى حنيفة ومحمد.

الحترف الحنطة والدقيق بالوزن، وفي الروضة: واستقراض العجين يجوز وزنا ولا يجوز جزافا، وكذلك والدقيق بالوزن، وفي الروضة: واستقراض العجين يجوز وزنا ولا يجوز جزافا، وكذلك السمن، وإن كان بحيث يوزن. قال هشام: قلت لمحمد: التمر عندنا يباع بالرى وزنا فما تقول فيمن أقرضه الوزن؟ قال: لا يصح ذلك، لأن أصله كيل. وعن محمد أيضا أنه قال: لا تجوز الحنطة أن تقرض وزنا، فإن أخذها وأكلها قبل أن يكتالها فالقول قول المستقرض أنها كذا كذا قفيز، وفي الخانية: فإن اختلفا في مقدارها كيلا أو قفيزا

فالقول قول المستقرض مع يمينه، وفي الروضة: واستقراض الزعفران يجوز وزنا ولا يجوز كيلا. م: وفي الأصل: إذا استقرض المدقيق وزنا لايرده وزنا، ولكن يصطلحان على القيمة، كما لو استقرض الحنطة وزنا. وعن أبي يوسف رواية أخرى أنه يجوز بيع الدقيق واستقراضه وزنا إذا تعارف الناس ذلك استحسن فيه.

2 ١٣٦٧٩: وفى الروضة: ويجوز استقراض الذهب والفضة وزنا و لا يجوز عددا. قال محمد فى الحامع: وإذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثاها صفر فاستقرض رجل منها عددا، وهى جارية بين الناس عددا فلا بأس به، وإن لم يجر بين الناس إلا وزنا لم يجز استقراضها إلى وزنا، وإن كانت الدراهم ثلثاها فضة وثلثاها صفر لايجوز استقراضها إلا وزنا، وإن تعامل الناس التبايع بها عددا، وإن كانت الدراهم نصفها فضة ونصفها صفر لايجوز استقراضها إلا وزنا. وفى الظهيرية: ولو استقرض الدراهم المغشوشة إن كانت الفضة غالبة أو على السواء لايجوز استقراضه إلا وزنا، وإن كان الصفر هو الغالب فإن كان ثلثا صفرا، فإن تعامل الناس البيع بها عددا لاوزنا جاز الاستقراض.

• ۱۳٦٨: - وفي شرح الطحاوى: ولو استقرض تراب المعدن يجوز، وعلى السنقرض ماقبض، لأنه صار مضمونا عليه بالقبض، والقول قوله في قدر ماقبض. وفي الروضة: واستقراض الفلوس يحوز عددا.

۱۳٦٨۱: - وفي اليتيمة: وسئل عن السرقين الذي يجوز بيعه هل يجوز استقراضه أم هو من ذوات القيم؟ فقال: الذي يجوز بيعه من هذا الجنس يجوز استقراضه، وذكر في واقعات حسام الدين أن السرقين من ذوات القيم يجب على متلفها القيمة، لأنه ليس بمثلي فإنه لايكال ولا يوزن، فعلى هذا يجوز استقراضه.

١٣٦٨٢:- وفي التحريد: ولو أقرض مؤجلا أو شرط التأجيل بعد القرض

۱۳٦٨۲: أخرج ابن أبى شيبة عن الحارث وأصحابه وعن إبراهيم قالوا: القرض حال وإن كان حال، وإن كان إلى أجل. مصنف ابن أبى شيبة، البيوع والأقضية، من قال: القرض حال وإن كان إلى أجل ٢٠ / ١٦٥ برقم: ٢٠ ٩٦٨.

ف الأجل باطل والمال حال، وفي السغناقي: وهو بخلاف ما إذا أوصى أن يقرض من ماله ألف درهم فلانا كذا كذا يلزمه التأجيل مع أن فيه تأجيل القرض، لكن ذلك باعتبار الوصية يلزم فيها ما لايلزم في غيرها. ويجوز استقراض الجمد وزنا.

نوع آخر

1 ٣٦٨٣ : - قال محمد في كتاب الصرف: إن أبا حنيفة كان يكره كل قرض جر منفعة، قال الكرخى: هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في العقد بأن أقرض غلة ليرده عليه صحاحا أو ما أشبه ذلك، وإن لم تكن المنفعة مشروطة في العقد فأعطاه المستقرض أجود مما عليه فلا بأس به، وكذلك لو أقرض الرجل رجلا دراهم أو دنانير ليشترى المستقرض من المقرض متاعا بثمن غال فهو مكروه،

۱۳٦۸۳: - أخرج البيه قبي عن ابن سيرين: أن رجلا أقرض دراهم وشرط عليه ظهر فرسه، فـذكـر ذلك لابن مسعود فقال: ما أصاب من ظهر فهو ربا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب كل قرض جر منفعة فهو ربا ٨/ ٢٧٦ برقم: ١٩١٠.١

و نقل الشيخ العلامة ظفر أحمد العثماني التهانوي عن علي أمير المؤمنين مرفوعا كل قرض جر منفعة فهو ربا. إعلاءالسنن، البيوع، باب كل قرض جر منفعة فهو ربا ٤ / ١٦٦ و برقم: ٤٨٥٨ .

وقول المصنف: "وإن لم تكن المنفعة مشروطة" أخرج البيهةي عن مالك: أنه بلغه أن رجلا أتى عبد الله بن عمر فقال: يا أبا عبد الرحمن! إنى أسلمت رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل مما أسلفته، فقال عبدالله بن عمر: فذلك الربا، قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن؟ فقال عبدالله: السلف على ثلاثة وجوه: سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله، وسلف تريد به وجه صاحبك فلك وجه صاحبك، وسلف تسلفه لتأخذ خبيثا بطيب، فذلك الربا، قال: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن!؟ فقال: أرى أن تشق الصحيفة، فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته، وإن أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت، وإن أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك، ولك أحرما أنظرته. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب لاخير في أن يسلفه سلفا على أن يقبضه خيرا

و أخرجه عبـد الرزاق فانظر: مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب قرض حر منفعة، وهل يأخذ أفضل من قرضه؟ ٨/ ١٤ ٢ برقم: ١٤٦٦٢ . وإن لم يكن شرى المتاع مشروطا في القرض، ولكن المستقرض اشترى من المعقرض بعد القرض متاعا بشمن غال فعلى قول الكرخي لا بأس به؛ وذكر المحصاف في كتابه وقال: ما أحب له ذلك؛ وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه حرام، وذكر محمد في كتاب الصرف: أن السلف كانوا يكرهون ذلك إلا أن البحصاف لم يذكر الكراهية إنما قال: لا أحب له ذلك، فهو قريب من الكراهة إلا أنه دون الكراهة، ومحمد لم ير به بأسا، فإنه قال في كتاب الصرف: المستقرض أنه دون الكراهة، ومحمد لم ير به بأسا، فإنه قال في كتاب الصرف: المستقرض الا أهدى للمقرض شيئا لا بأس به، من غير فصل، فهذا دليل على أنه رفض قول السلف، قال شيخ الإسلام خواهرزاده: ما نقل عن السلف محمول على ما إذا كانت المنفعة وهو شرى المتاع بثمن غال مشروطة في الاستقراض وذلك مكروه بلا خلاف، وما ذكر محمد محمول على ما إذا لم تكن المنفعة وهي الهدية مشروطة في القرض وذلك لا يكره بلا خلاف.

القرض وصورة ذلك: رجل طلب من رجل أن يحامله بمائة دينار فباع المطلوب منه مجاملة من الطالب ثوبا قيمته عشرون دينارا بأربعين دينارا، ثم أقرضه ستين دينارا، حتى صار للمقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر دينارا، حتى صار للمقرض مائة دينار وحصل للمستقرض ثمانون دينارا ذكر الخصاف أن هذا جائز؛ وهذا مذهب محمد بن سلمة إمام بلخ، فإنه روى أنه كان له مبلغ كان إذا استقرض إنسان منه شيئا يبيعه أو لا سلعة بثمن غال، ثم يقرضه بعض الدنانير إلى تمام حاجته؛ وكثير من المشايخ كانوا يكرهون ذلك وكانوا يقولون: هذا قرض جر منفعة فإنه لو لا ذلك القرض كان لايتحمل المستقرض الثوب فكان قرضا جر منفعة؛ ومن المشايخ من قال: إن كان في مجلس واحد يكره، وإن كان في مجلس بعقرض جر منفعة بقتي الخراء بع جر منفعة وهو القرض.

الاستقراض فهى حرام ولا ينبغى للمقرض أن يقبل، وإن لم تكن الهدية مشروطة فى الاستقراض فهى حرام ولا ينبغى للمقرض أن يقبل، وإن لم تكن الهدية مشروطة فى الاستقراض وعلم أنه أهدى إليه لا لأجل القرض فإنه يقبل، وإذا لم تكن مشروطة فى الإقراض ولم يعلم أنه أهدى لأجل الدين أو لا لأجل الدين ذكر شيخ الإسلام أنه لا بأس بقبولها والتورع عنه أولى، وهكذا حكى عن بعض مشايخنا بعد هذا قالوا: إذا كانت المهاداة تجرى بينهما قبل القرض بسبب القرابة، أو الصداقة، أو كان المستقرض معروفا بالجود والسخاء، فهذا قائم مقام العلم أنه أعطاه لا لأجل الدين فلا يتورع عنه، وإن لم يكن شيء من ذلك فالحال حال الإنكار فيتورع عنه حتى يتحقق أنه أهدى هنا لا لأجل الدين، ومن قال بالكراهة في مسألة البيع إذا تقدم القرض على البيع يقول بالكراهة هنا أيضا، ومحمد لم ير به بأسا من غير تفصيل.

١٣٦٨٦: - وأما دعوة المستقرض قال محمد: لابأس بأن يجيب دعوة

• ١٣٦٨٥ :- أخرج البخارى عن سعيد بن أبى بردة عن أبيه: أتيت المدينة فلقيت عبدالله بن سلام فقال: إنك بأرض الربا عبدالله بن سلام فقال: إنك بأرض الربا بها فاش إذا كان على رجل حق فأهدى إليك حمل تبن، أو حمل شعير، أو حمل قت فلا تأخذه، فإنه ربا. صحيح البخارى، مناقب الأنصار، باب تزويج النبى صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها ١/ ٣٨٥ ، وقم: ٣٦٧٧.

قول المصنف: "بعد هذا قالوا: إذا كانت المهاداة" أخرج ابن ماجة عن يحيى بن أبي إسحاق الهنائي قال: قال رسول الله صلى الله عليه الله عليه وسلم: إذا أقرض أحدكم قرضا فأهدى له أو حمله على الدابة فلا يركبها ولا يقبله إلا أن يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك. سنن ابن ماجة، الصدقات، باب القرض ٢/ ١٧٥ برقم: ٢٤٣٢.

٣٦٨٦: - أحرج عبـد الـرزاق عـن علقمة قال: إذا نزلت على رجل لك عليه دين، فأكلت عليه، فأحسبه له ما أكلت عنده، إلا أن إبراهيم كان يقول: إلا أن يكون معروفا، كانا يتعاطيانه قبل ذلك.

و أخرج أيضا عن ابن عباس قال: إذا أسلفت رجلا سلفا فلا تقبل منه هدية كراع، ولا عارية ركوب دابة. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب الرجل يهدى لمن أسلفه ٨/ ١٤٢_ ١٤٣ برقم: ١٤٦٥ . ١٤٦٥ رجل له عليه دين؛ قال شيخ الإسلام: هذا جواب الحكم، فأما الأفضل أن يتورع عن الإجارة إذا علم أنه لأجل الدين أو أشكل عليه الحال، قال شمس الأئمة الحلواني: ماذكر محمد محمول على ماإذا كان يدعوه قبل الإقراض في كل عشرين يوما، وأما بعد الإقراض جعل يدعوه في كل عشرة أيام أو زاد في الباجات فإنه لايحل و يكون خبيثا.

القرض فلا بأس به، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه استقرض من القرض فلا بأس به، وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه استقرض من رجل دراهم فقضاه وأرجح وقال: إنا كذلك نزن. قال مشايخنا: والرجحان على ما لايدخل تحت الوزنين هو على ثلاثة أقسام، إما إن كانت الدراهم مكسرة، أو كانت صحاحا يضرها الكسر، وفي هذين الوجهين لايجوز، وإما إن كانت الدراهم صحاحا يضرها الكسر وفي هذا الوجه ينظر: إن كان الرجحان زيادة ليمكن تميزها بدون الكسر بأن كان يوجد فيها درهم خفيف يكون مقدار الزيادة لايحوز، وإن كان الرجحان زيادة لايمكن تميزها بدون الكسر يجوز بطريق الهبة ويكون هذا هبة المشاع فيما لايحتمل القسمة.

۱۳۶۸۸: - وفي النحانية: رجل استقرض عشرة دراهم وأوفاه وزاد قالوا: إن كانت الزيادة قليلة تجرى بين الوزنين كدانق في المائة لابأس به، وإن كانت كثيرة كدرهم في السائة لايحوز وعليه رد الربا، واختلفوا في نصف درهم في مائة؟ قال بعضهم: هو قليل ويجوز، ولو أن المستقرض وهب الزيادة من المقرض لايصح.

[&]quot;وروى به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ" ما وجدت قوله عليه الله عليه وسلم الخ" ما وجدت قوله عليه السلام بهذه الألفاظ، إلا أن عبد الرزاق أخرج معناه عن عطاء بن أبي رباح قال: تسلف النبي صلى الله عليه وسلم من رجل ورقا، فلما قضاه وضع الورق في كفة الميزان فرجع، فقيل: قد أرجحت، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنا كذلك نزن. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب المكيال والميزان ٨/ ٦٨ برقم: ١٤٣٤٣.

۱۳٦٨٩ - رجل له عشرة دراهم صحاح فأراد أن يبيعها باثني عشر درهما مكسورة لايجوز، لأنه ربا، فإن أراد الحيلة يستقرض من المشترى اثنى عشر درهما مكسورة، ثم يقبضه عشرة حيادا، ثم المقرض يبرؤه عن درهمين ويجوز ذلك. ولو كان له على رجل عشرة دراهم مكسرة إلى أجل فلما حل الأجل جاء المديون بتسعة صحاح وقال: هذه التسعة بتلك العشرة، لا يجوز لأنه ربا، فإن أراد الحيلة يأخذ التسعة بالتسعة ويبرؤه عن الدرهم الباقى، فإن خاف المديون أنه لايبرؤه عن الدراهم الباقى يدفع إلى صاحب الدين تسعة دراهم صحاح و فلسا أو شيئا يسيرا عوضا عن الدرهم الباقى جاز ذلك.

• ١٣٦٩: م: وإذا أقرضه بالكوفة بشرط أن يوفيه بالبصرة لايجوز، وعلى هذا السفاتج التي يتعامل بها التجار فإنهم يقرضون فيما بينهم ويكتب المستقرض للمقرض سفتجة إلى مكان، فإن كان ذلك مشروطا في القرض فهو مكروه، وفي نوادر إبراهيم عن محمد: رجل قال لآخر: أقرضني ألفا على أن أعيرك أرضى تزرعها مادامت الدراهم في يدى، فزرع المستقرض لايتصدق بشيء، وأكره له ذلك.

نوع آخر منه:

۱ ۳٦٩١: - إذا استقرض فلوسا فكسدت فإن على قول أبي حنيفة يرد عينها إن كانت قائمة، ومثلها إن كانت هالكة، وأما على قول أبي يوسف ومحمد

• ٩ ٣ ٣ ١: - أخرج البيهقى عن زينب قالت: أعطانى رسول الله صلى الله خمسين وسقا تمرا بخيبر وعشرين شعيرا، قالت: فحاء نى عاصم بن عدى، فقال لى: هل لك أن أوتيك مالك بخيبر ههنا بالمدينة فأقبضه منك بكيله بخيبر؟ فقالت: لا، حتى أسأل عن ذلك، قالت: فذكرت ذلك لعمربن الخطاب، فقال: لاتفعلى فكيف بالضمان فيما بين ذلك. السنن الكبرى للبيهقى، البيوع، باب ماجاء في السفاتج ٨/ ٢٨٠ برقم: ١١١٠٤.

وأخرج عبد الرزاق عن الزهري وابن سيرين قالا: إذا ماسلفت رجلا ههنا طعاما، فأعطاكه بأرض أخرى، فإن كان يشترط فهو مكروه، وإن كان على وجه المعروف فلا بأس. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب السفتجة ٨/ ١٤٠ برقم: ١٤٠٤١. فقد ذكر بعض مشايخنا في شرح كتاب الصرف أن المشايخ اختلفوا فيه على قولهما، يرد عينها إن كانت قائمة، وإن كانت هالكة فعليه قيمتها؛ وقال بعضهم: عليه قيمتها؛ وفي الظهيرية: ما يدل على هذا القول فقد ذكر ثمة: إذا استقرض فلوسا فكسدت فعليه مثلها في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: عليه قيمتها يوم كسدت؛ وزاد في رواية إبراهيم عن محمد: فعليه قيمتها في آخر ماكسدت بساعة قليلة قبل أن تكسد، وقال يعقوب: عليه قيمتها يوم استقرض، فقد ذكر القيمة على قولهما من غير فصل بينهما إذا كانت قائمة أو هالكة.

1 ٣٦٩٢: - وفي الخانية: ولو استقرض الفلوس الرائحة والعدالي فكسدت قال أبو حينفة: يجب عليه مثلها كاسدة ولا يغرم قيمتها، وقال أبو يوسف: يجب عليه قيمتها يوم القبض، وقال محمد: عليه قيمتها في آخر يوم كانت رائحة؛ وعليه الفتوى.

بالإجماع، وإن كانت هالكة فعلى الاختلاف الذى ذكرنا. وفى المنتقى: وإن السطلحاعلى شيء يدا بيد جاز، هو المختار م: وهذه المسألة فى الحاصل فرع المسألة أخرى فى كتاب الغصب أن من غصب من آخر رطبا وهلك عنده أو استهلك، ثم انقطع أوان الرطب قال أبو حنيفة: عليه قيمته من الفضة يوم الانقطاع، وكثير من المشايخ يفتون بقول محمد، وبه كان يفتى الصدر الكبير برهان الدين والصدر الشهيد حسام الدين، وبعض مشايخنا رحمهم الله أفتوا بقول أبى يوسف وقوله: أقرب إلى الصواب فى زماننا.

١٣٦٩٤ وفى بيوع الأمالى: رجل استقرض من آخر شيئا من الكيلى أو الوزنى وانقطع عن أيدى الناس قال: يحبر المقرض على التأخير حتى يدرك الحديد عند أبى حنيفة.

۱۳۶۹۰:- وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل استقرض من آخر شيئا من الفواكه كيلا أو وزنا فلم يقبضه (المستقرض) حتى انقطع: فهذا لايشبه

الفلوس إذا كسدت، لأن هذا مما لايوجد، فهنا يجبر صاحبه على تأخيره إلى أن يحيئ الجديد، إلا أن يتراضيا على قيمته. قال: فهذا مثل رجل استقرض من رجل طعاما في بلد الطعام فيه رخيص فالتقيا في بلد الطعام فيه غال فأخذه الطالب بحقه، ليس له أن يحبسه، ويؤمر المطلوب بأن يعطيه إياه في البلد الذي استقرض فيه.

۱۳۶۹۶: - وفي العتابية: من استقرض فغلت أورخصت فعليه مثل ماقبض ولا ينظر إلى الغلاء أو الرخص، كمن استقرض حنطة فارتفع سعرها وغلا أو رخص.

م: نوع آخر منه

۱۳٦٩٧: - فى نوادر ابن سماعة عن محمد: إذا رحل المقرض إلى بلدة أحرى: فإن شاء أجل حتى يؤديه فى الموضع الذى استقرضه، وإن شاء أخذه بقيمة ذلك الموضع هنا، وإن أبى المستقرض أن يعطيه القيمة أجبر عليه.

۱۳۶۹۸: - وروى إبراهيم عن محمد: رجل استقرض من آخر طعاما بالعراق فأخذه المقرض بمكة قال أبو يوسف: عليه قيمته يوم أقرضه، وقال محمد: عليه قيمته بالعراق يوم اختصما وليس عليه أن يرجع معه إلى العراق ويأخذ طعامه.

9 9 7 7 1: - وفى القدورى: إذا استقرض دراهم حارية والتقيا في بلدة لا يقدر على الحارية، فإن كانت تنفق في ذلك البلد فإن شاء صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهبا و حائيا ويستوثق منه بكفيل و لا يأخذ بقيمتها، وإن كان في بلدة لا تنفق و حبت القيمة. وفي الخانية: وكذلك لو باع بالدراهم الحارية شيئا، ثم التقيا في بلدة أخرى لا يوجد فيها تلك الدراهم.

المعتمر، عن أبيه: أن عليا قال: لابأس أبي سيبة عن حفص أبي المعتمر، عن أبيه: أن عليا قال: لابأس أن يعطى المال بالمدينة، و يأخذه بإفريقية.

وأخرج عن ابن عباس وابن الزبير: أنهما كانا لايريان بأسا أن يؤخذ المال بأرض الحجاز، ويعطى بأرض العراق، ويؤخذ بأرض العراق، ويعطى بأرض الحجاز. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يعطى الدراهم بالأرض ويأخذ بغيرها ١١/ ٧٧برقم: ٢١٤١٨. ٢١٤٢٠.

• ١ ٣٧٠: - م: وروى بشير عين أبيي ييوسف: رجل أقرض رجلا طعاما أو غصب ماله حمل ومؤنة والتقيافي بلدة أحرى الطعام فيها أغلى أو أرخص فإن أبا حنيفة قال: يستوثق له من المطلوب حتى يوفيه طعاما حيث أقرضه أو غصب، قـال أبو يوسف: إن تراضيا عليه فحسن، وأيهما طلب القيمة أجبر الآخر عليه وهي الـقيـمة فـي البـلـد الذي استقرض أو غصب على حال يوم قضي، والقول في ذلك قول المطلوب، وإن كان الغصب قائما في يده بعينه أجبرته على أخذه ولا أجبره على القيمة. وفي الخانية: إن كان الغصب قائما في يده يؤمر بالتسليم إليه إن كانت قيمته في الموضعين سواء، وإن كانت قيمته في هذا الموضع أكثر أو كانت قيمته فيي هـذا البلد أقل، إن شاء طالبه بقيمته مكان الغصب، و إن شاء ينتظر حتى يسلم إليه في مكان الغصب، وإن لم يكن الغصب قائما في يده و قيمته في البلد الـذي التقيا أقل من قيمته في بلد الغصب كان للمغصوب منه حيار ثلاثة، إن شاء أحـذ مثـلـه هـاهنا إن كان مثليا، وإن شاء قيمته يوم الغصب ببلد الغصب، وإن شاء ينتظر ليأخذه ببلد الغصب، وإن كانت قيمته في هذا المكان أكثر خير الغاصب: إن شاء أعطى مثله، وإن شاء أعطى قيمته في بلد الغصب، وإن كانت قيمته في الموضعين سواء فللمغصوب منه أن يطالبه بالمثل. وفي الذحيرة: رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منها إلى أجل صح الحط، والمائة حالة، وإن كان المستقرض جاحد القرض فالمائة إلى الأجل.

ا ۱۳۷۰: - وفى التجريد: ولو استقرض من رجل فدفع إليه ليكيله ففعل لم يكن قابضا. وفى الصغرى: استقرض كر حنطة، ثم قضاه فقبض المقرض القرض من غير كيل، ولو استقرض من آخر عبدا ليقضى دينه فقضى دينه بالعبد ضمن المستقرض قيمة العبد.

۱ ۳۷۰۲: - وفى الفتاوى الخلاصة فى التصرف فى القرض قبل القبض: الصحيح أنه يجوز. وفيها: رجل استقرض كرى حنطة فجاء بها وقال: إنها عشرة أقفزة حنطة، ولم يعرف المستقرض ذلك إلا بقول يسعه أكلها.

م: نوع آخر

۱۳۷۰۳ - رجل أقرض رجالا ألف درهم وقبضها المستقرض، ثم إن المقرض قال للمستقرض: صرف الدراهم التي لي عليك بالدنانير، فإن عين له شخصا بأن قال: مع فلان، ففعل جاز على المقرض بالإجماع، وإن لم يعين شخصا ففعل قال أبو حنيفة: لا يجوز على المقرض، وقالا: يجوز. ولو قال: بعها بحقك، فباعها وقبض الدراهم وهلكت في يده هلكت من مال الطالب.

نوع آخر من هذا الفصل

تم إن المقرض اشترى الكر الذى عليه بمائة درهم جاز الشراء. وفي الكافي: فإن تفرقا قبل قبض بدله فسد، فإن نقد بدله في المجلس صح، بخلاف ما إذا اشترى من غير من عليه الدين حيث لا يجوز. وهذا بخلاف مالو و جب للمستقرض على من غير من عليه الدين حيث لا يجوز. وهذا بخلاف مالو و جب للمستقرض على المقرض كر حنطة، ثم إن كل واحد منهما باع ماله على صاحبه بما لصاحبه عليه وإن تفرقا عن المجلس من غير نقد شيء، قالوا: هذا على قول أبي حينفة ومحمد. ثم إذا نقد المشترى المائة في المجلس، ثم و جد بالكر عيبا لم يرده بالعيب، ولو كان المقرض مستهلكا كان الحواب كما قلنا عند الكل، و كذلك الحواب في كل مكيل وموزون غير الدراهم والدنانير والفلوس إذا كان قرضا، وقال في آخر الباب: ولو اشترى ما عليه من الكر القرض بكر مثله جاز إذا كان عينا، وإن كان دينا لا يصح، إلا أن يقبضه في المجلس لما مر. فإن و جد المستقرض بالقرض عيبا لم يرده و لا يرجع بنقصان العيب، بخلاف الوجه الأول.

مقبوض لم يصح الشراء عندهما، وعلى قياس قول أبي يوسف يصح، ولو اشترى المستقرض بعينه وهو مقبوض لم يصح الشراء عندهما، وعلى قياس قول أبي يوسف يصح، وعلى قول المقرض من المستقرض عين ماقبضه عند أبي حنيفة ومحمد يصح، وعلى قول أبي يوسف لا يصح.

صاحب الكركرا من شعير، ثم تبايعا الكر بالكر جاز ولا يبطل العقد بالافتراق. وفيها: رجل اشترى من رجل كر حنطة بعينها، ثم قال للبائع: أقرضني هذا القفيز واخلط به هذا الكر الذي اشتريته منك، ففعل وصب الشراء على القرض، أو القرض على الشراء قال أبو يوسف: يصير قابضا بهما جميعا، وهكذا روى عن محمد

۱۳۷۰۷: - رجل أقر فقال: استقرضت من فلان ألفا زيوفا، أو قال: ألفا نبهرجة وأنفقتها، وادعى المقرض أنها كانت جيادا قال أبو يوسف: القول قول المستقرض في النبهرجة والزيوف إذا وصل، ولا يصدق إذا فصل.

۱۳۷۰۸ - م: رجل أقرض رجلا مائة درهم على أنها حياد فقبضها، ثم اشتراها المستقرض بعشرة دنانير صح، ثم إذا صح الشراء هنا لو افترقا عن المجلس من غير قبض البدل وهو الدنانير يبطل الصرف، وإن قبض الدنانير قبل أن يتفرقا فالعقد ماض على الصحة، فإن وجد المستقرض الدراهم القرض زيوفا أو نبهرجة، وفي الولوالجية: وقد افترقا أو لم يفترقا م: لم يردها ولا يرجع بنقصان العيب هنا أيضا، بخلاف مسألة شراء الكر الذى له عليه بالدراهم. قال: وليس للمستقرض أن يرد على المقرض مثل الدراهم الزيوف ويرجع عليه بالجياد، وهذا قول أبى حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: له ذلك، وهذه المسألة فرع لمسألة أخرى.

9 ١٣٧٠٩: إن كان له على آخر مائة درهم جياد فأو فاه المديون زيوفا ولم يعلم رب الدين حتى هلكت الدراهم في يده، أو استهلكها، ثم علم أيرجع عليه بالجياد؟ ليس له ذلك في قول أبى حينفة ومحمد، وعند أبى يوسف له ذلك استحسانا؛ ولو وحد المستقرض الدراهم المستقرضة ستوقة، أو رصاصا وباقى المسألة بحالها ردها على المقرض، هذا إن لم يتفرقا عن المجلس، وقد نقد الدنانير واستوفى مائة درهم بدنانير وسلم دنانير وقبض الدراهم، ثم وجدها ستوقة، إن استبدل في المجلس يصح العقد، فإن افترقا عن المجلس حتى بطل العقد يرد الدنانير، كذا هذا.

بدراهم، ثم و جدها زيوفا، أو نبهرجة، أو ستوقة ففى الدنانير الجواب ماذكرنا فى المفصل الأول، وكذلك الحواب فى الفلوس إذا كانت زيوفا أو نبهرجة، أما إذا الفصل الأول، وكذلك الحواب فى الفلوس إذا كانت زيوفا أو نبهرجة، أما إذا وحد الفلوس ستوقة وقد تفرقا بعد قبض الدراهم كان العقد حائزا، فإن حصل الافتراق عن عين بدين، ولكن فى غير عقد الصرف فلا يوجب الفساد. وفى الكبرى: ولو أقرض على أن يكفل له فلان جاز مطلقا، ولو باع على أن يكفل فلان لم يحز إلا أن يكون الفلان حاضرا وكفل. وفى الجامع الصغير العتابى: استقرض من رجل كرا من حنطة وأمره أن يزرعه فى أرض المستقرض فقد صح القرض، وصار المستقرض قابضا بإيصاله إلى ملكه.

۱ ۱ ۳۷۱: - وفى الخانية: رجل استقرض من رجل دراهم فأتاه المقرض بالدراهم فقال المستقرض: ألقها فى الماء فألقاها؟ قال محمد: لاشيء على المستقرض، وفى الصغرى: إذا قال لآخر: أقرضنى عشرة أقفزة حنطة، فأقرضه واستأجر من يحمله فأجرة الحمال على المستقرض، وكذا لو قال المستقرض: استأجر لى من يحمله، ففعل فعلى المستقرض الأجرة، إلا أن يبين أنه يرجع به على المقرض، قال أستاذنا: وإن لم يكن سلمها إليه وقد قال المستقرض: استأجر فلانا، فالجواب كذلك.

المعتوه لايضمن في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يضمن، وإن أقرض المعتوه لايضمن في قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يضمن، وإن أقرض عبدا محجورا فاستهلكه لايؤاخذ به قبل العتق عندهما، وهذا والوديعة سواء. وفيها: رجل قال لغيره: استقرض لي من فلان عشرة دراهم، فاستقرض المأمور وقبض وقال: دفعتها إلى الآمر، وجحد الآمر ذلك، فإن المال يكون على المأمور.

۱۳۷۱۳: ولو بعث رجل بكتاب مع رسول إلى أجل أن ابعث إلىّ كذا درهما قرضا لك على، فبعث مع الذي أوصل الكتاب: روى أبو سليمان عن أبى يوسف أنه لم ذلك من مال الآمر حتى يصل إليه. ولو أرسل رجل وقال:

ابعث إلى عشرة دراهم قرضا، فقال: نعم، وبعث بها مع رسوله: كان الآمر ضامنا لها إذا أقر أن رسوله قبضها.

2 ١٣٧١: - وإن قال الوكيل للمقرض على وجه الرسالة: إن فلانا يقول لك: أقرضني كذا درهما، كان القرض للموكل، وإن لم يقل الوكيل ذلك فاستقرض كان القرض على الوكيل. وإذا قال المستقرض: وجدت القرض زيوفا أو نبهرجة، وكان ذلك بعد مااستهلكها لا يرجع على المقرض بشيء ولكنه يرد مثلها.

2 ۱ ۳۷۱: وفى النسفية: وسئل عمن أقرض آخر دراهم فاحتال حتى يزيد على ذلك درهما على وجه يحل له فاشترى من المستقرض شيئا معينا بعشرة دراهم، ثم باعه منه بثلاثين درهما هل يجوز هذا البيع؟ وهل يلزمه هذا الثمن؟ قال: لا؛ لأنه بيع المبيع قبل القبض وهو منهى عنه وكان فاسدا، ولو قبضه على هذا وذهب به وأتلفه لم يكن ذلك فسخا للبيع ولا إقالة له و والله أعلم.

الاستصناع

الفصل الخامس والعشرون في الاستصناع

كالقلنسوة والخف والأوانى المتخذة من الصفر والنحاس وما أشبه ذلك استحسانا، كالقلنسوة والخف والأوانى المتخذة من الصفر والنحاس وما أشبهها، والقياس أن لايحوز ولا يحوز فيما لم يحز التعامل فيه كالثياب وما أشبهها، والقياس أن لايحوز الاستصناع أصلا وبه أخذ زفر والشافعى. وفي السغناقي: ذكر صدر الإسلام صورته في الحامع الصغير: أن يجي إنسان إلى آخر فيقول له: اخرز لى خفا صفته كذا، وقدره كذا بكذا درهما، ويسلم له جميع الدراهم أو لا يسلم أو يسلم بعضه، وفي الوافى: صح السلم والاستصناع في نحو خف وقمقمة وطست. وفي الكافى: إن استصنع في شيء من ذلك بغير أجل صح استحسانا.

فإنما يجوز معاقدة لامواعدة بدليل أن محمدا ذكر في القياس والاستحسانا، ولو فإنما يجوز معاقدة لامواعدة بدليل أن محمدا ذكر في القياس والاستحسان، ولو كان مواعدة لجاز قياسا واستحسانا، والدليل عليه أنه فصل بين ما للناس فيه تعامل وبين ما لاتعامل للناس فيه، ولو كان مواعدة لجاز في الكل والدليل عليه أن محمدا قال في الكتاب: إذا فرغ الصانع من العمل وأتى به كان المستصنع بالخيار، لأنه اشترى ما لم يره؛ فقد سماه "شراء" و كذلك قال: لو قبض الآخر فإنه يملكه؛ ولو كان مواعدة لامواعدة لامواعدة،

۱۳۷۱۸: م: ثم كيف ينعقد معاقدة؟ يقول: يتعاقد إجارة ابتداء ويصير بيعا انتهاء متى سلم قبل التسليم بساعة، بدليل أنهم قالوا: بأن الصانع إذا مات قبل تسليم العمل بطل الاستصناع فلا استوفى المصنوع من تركته، ولو انعقد بيعا ابتداء

الله صلى الله صلى الحرج أحمد في مسنده عن أنس بن مالك قال: اصطنع رسول الله صلى الله عليه وسلم خاتما فقال: إنا قد اصطنعنا خاتما و نقشنا فيه نقشا فلاينقش أحد عليه. مسند أحمد / ١٠١ برقم: ٢٠١٢ ١١ السنن الكبرى للنسائي ٥ / ٥٥ برقم: ٩٥٥٥

ج: ٩

وانتهاء لكان لايبطل بموته كما في بيع العين والسلم. وقال محمد: إذا أتى به الصانع كان المستصنع بالخيار.

9 ١ ٣٧١ : - وروى أبو يوسف عن أبى حنيفة: الصانع لايجبر على العمل بل يتخير إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل. وإذا أتى الصانع بالمصنوع لايجبر المستصنع على القبول بل هو بالخيار إن شاء قبل، وإن شاء لم يقبل، وذكر الكرخى في كتابه أن هذا العقد ليس بلازم ولم ينسب هذا القول إلى أحد، وقال أبو يوسف أو لا: يحبر المستصنع دون الصانع، وهو رواية عن أصحابنا، ثم رجع عن هذا وقال: لاخيار لواحد منهما بل يجبر الصانع على العمل ويجبر المستصنع على القبول، وفي الكافى: والصحيح أن للمستصنع الخيار.

منا إذا لم يضرب لذلك أجلا، وأما إذا ضرب لذلك أجلا قال أبو حنيفة: يصير سلما ولا يبقى استصناعا حتى يجب تعجيل رأس المال في المجلس، وفي الخائية: حتى يشترط فيه شرائط السلم من بيان مكان الإيفاء و نحوه، ومتى أتى بالمصنوع على الوصف الذي وصفه لايكون له خيار الرؤية، وقال أبو يوسف ومحمد: بأنه لايصير سلما بل يبقى استصناعا.

۱ ۳۷۲۱: - وحكى عن الفقيه أبى جعفر أنه قال: إن كان ذكر المدة من قبل المستصنع فهو للاستعجال ولا يصير سلما في قولهم، وإن ذكر مدة يتمكن فيها من الفراغ عن العمل فهو استصناع، وإن كان أكثر من ذلك فهو سلم. وفي الصغرى: إذا كان ضرب المدة على وجه الامتهال بأن قال: على أن تفرغ غدا أو بعد غد، لا يصير سلما في قولهم.

1 ٣٧٢٢: - م: وهذا في استصناع فيما فيه تعامل للناس، فأما مالا تعامل للناس فيم كالاستصناع في الثياب، فإنه ينقلب سلما بضرب الأجل بالإجماع، وفي الكافي: حتى يشترط قبض رأس المال ومكان الإيفاء والوصف ولا يكون فيه خيار الرؤية، وفي الخانية: وقال بعضهم على الخلاف أيضا، وقال بعضهم: ينقلب سلما حائزا عند الكل إذا استجمع شرائط السلم. وفيها: وإذا عمله الصانع فقبل أن يراه المستصنع باعه من غيره صح والله أعلم.

الفصل السادس والعشرون في البيوعات المكروهة والأرباح الفاسدة وما جاء فيها من الرخصة [العرية]

المسلمة المسلمة المسلمة التي فيها الرخصة ليس تفسيرها عندنا أن يشترى الثمار على رؤس النخيل بثمار مجذوذة كيلا أو مجازفة، فإن ذلك لايجوز عندنا، وإنما تفسيرها أن يهب الرجل ثمرة نخيله من بستانه لرجل، ثم يشق على المعرى دخول المعرى له في بستانه كل يوم يكون أهله في البستان ولا يرضى من نفسه حلف الوعد والرجوع في الهبة فيعطيه مكان ذلك تمرا مجذوذا بالخرص يعنى بالحرز والظن، ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون مخالفا للوعد، وهذا جائز.

بيع العينة

٤ ٢٧٢: - اختلف المشايخ في تفسير، العينة التي ورد النهي عنها في قوله

۳ ۲ ۲ ۲ ۱ :- نقل البخاري تعلقيا: وقال يزيد عن سفيان بن حسين: العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلايستطيعون أن ينتظروا بها رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤا من التمر. صحيح البخاري، بيوع، باب تفسير العرايا ٢ / ٢ ٩٦، رقم: الباب: ٨٤.

و هكذا أخرج البيهقي في سننه عن أبي إسحاق فانظر: السنن الكبري، البيوع، باب تفسير العرايا ٨/ ١٨٥ برقم: ٢٠٨٠ .

وأخرج الطبراني في الكبرى عن جابر قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب ورخص في العرايا، والعرايا يجي الأعرابي إلى ابن عم له، أو رجل من أهل بيته فيأمر له بالنخلة أو النخلتين ولم تبلغ وهو يريد الخروج فلا بأس أن يبيعها بالتمر. المعجم الكبير للطبراني ٢/ ١٨٣ برقم: ١٧٤٨.

وأخرج الطحاوى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى البائع والمبتاع عن المزابنة قال: وقال زيد بن ثابت رخص في العرايا في النخلة والنخلتين، توهبان للرجل فيبيعهما بخرصهما تمرا، شرح معاني الآثار للطحاوى ٣/ ٢٩٩ برقم: ٤٩١.

٤ ٢ ٣٧ ٢: - قوله عليه السلام: إذا تبايعتم بالعين الخ: أخرجه أبوداؤد وأحمد بتغير وزيادة فانظر: عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ← عليه الصلاة والسلام "إذا تبايعتم بالعين واتبعتم أذناب البقر والإبل البهم ظهر عليكم عـدوكـم" قـال بعضهم: تفسيرها أن يأتي الرجل المحتاج إلى آخر ليستقرضه عشرة دراهم ولا يرغب المقرض في الإقراض طمعا في الفضل الذي لايناله بالقرض فيقول: ليس يتيسـر عـلـيّ الإقـراض إذ لايحصل في ربح، ولكن أبيعك هذا الثوب إن شئت باثني عشر درهما وقيمته في السوق عشرة لتبيعه في السوق بعشرة، فيرضى به المستقرض منه باثني عشر، ثم يبيعه المشترى في السوق بعشرة فيحصل للمستقرض قرض عشرة، سمى هذا العقد بالعينة؛ لأنه أعرض عن الدين إلى بيع العين؛ وقال بعضهم: تفسيرها: أن يدخلا بينهما ثالثا فيبيع المقرض ثوبه من المستقرض باثني عشر درهما ويسلمه إليه، ثم يبيع المستقرض الثوب من الثالث الذي أدخلاه بينهما بعشرة ويسلم الثوب إليه، ويأخذ منه العشرة؛ وقال بعضهم: إن الثالث يبيع الثوب من صاحب الثوب وهو المقرض بعشرة ويسلم الثوب إليه ويأخذ منه العشرة ويدفعها إلى طالب القرض فيحصل لطالب القرض عشرة دراهم ويحصل لصاحب الثوب عليه اثنا عشر درهما؛ وهذا حيلة من حيل الربا، وإن كان محمد بن سلمة البلخي يقول لتجار بلخ: إن العينة التي جاءت في الحديث حير من بياعاتكم.

النجش والتناجش

٥ ٢ ٣٧ ١: - وفي الهداية: ونهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش،

[→] إذا تبايعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر ورضيتم بالزرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذلالا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم. سنن أبى داؤد، البيوع، باب في النهى عن العينة ٢/ ٤٩٠ برقم: ٣٤٦٢، مسند أحمد ٢/ ٢٨ برقم: ٤٨٠٥.

قول المصنف: "قال بعضهم تفسيرها الخ" أحرج ابن أبي شيبة في مصفنه عن ابن عون قال: ذكروا عند محمد العينة فقال: نبئت أن ابن عباس كان يقول: درهم بدرهم وبينهما حريرة. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، من كره العينة ١٠ / ٢٦ ، برقم: ٢٠٥٧.

۲ ۷۳۷ ۱: - قول المصنف: "و نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن النجش الخ" هذا الحديث أخرجه البخارى في صحيحه عن ابن عمر ١/ ٢٨٧ برقم: ٢٠٩٥. وأخرجه مسلم أيضا عن ابن عمر هكذا ٢/٣ برقم: ٢٠٥٦.

وهو أن يزيد في ثمن الشراء ليرغب غيره، وفي الخانية: وإن كان الذي استامه يطلب الشراء بأقل من قيمته فلا بأس لغيره أن يزيد في ثمنه حتى يرغب المشترى في الزيادة إلى تمام قيمته، وهو مأجور في ذلك.

بيع الحاضر للبادي

1 ٣٧٢٦: - م: وعن بيع الحاضر للبادي، وهذا إذا كان أهل البلدة في قحط وعوزة وهو لايبيع من أهل البلد طعما في الثمن الغالي لما فيه من الإضرار بهم، أما إذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر؛ وفي الزاد: وبيع الحاضر للبادي وهو أن يتوكل من هو من أهل المصر ممن هو خارج المصر بغالية البيع. م: ويكره البيع عند أذان الجمعة.

الاستيام

۱۳۷۲۷: و يكره الاستيام على سوم غيره، وفي شرح الطحاوى: صورته:

۱ ۳۷۲٦: أخرج البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة قال: نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن التلقى وأن يبيع حاضر لباد. صحيح البخارى، البيوع، باب النهى عن تلقى الركبان ١/ ٢٨٩٩ برقم: ٢١١٤.

وأخرجه مسلم في صحيحه عن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايبيع حاضر لباد؛ دعو الناس يرزق الله بعضهم من بعض. صحيح مسلم، البيوع، باب تحريم بيع الحاضر للبادي ٢/ ٤ برقم: ١٩٥٢.

قول المصنف: "ويكره البيع عند أذان الجمعة" نقل السيوطي عن ابن مردويه عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: حرمت التجارة يوم الجمعة مابين الأذان الأول إلى الإقامة إلى انصراف الإمام، لأن الله يقول: يا أيهاالذين آمنوا إذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع. الدر المنثور، تفسير سورة الجمعة ٢٦ / ٣٢٩.

الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصديحه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على سوم أخيه. صحيح مسلم، البيوع، باب تحريم يبع الرجل على بيع أخيه ٣/٢ برقم: ١٥١٥.

و أخرج الترمذي هذا الحديث بلفظ: لايسوم الرجل على سوم أخيه. سنن الترمذي، البيوع، باب ماجاء في النهي عن البيع على بيع أخيه ٢ / ٢ كم تحت رقم: ١٣١٠.

أن يسام الرجلان على السلعة والمشترى والبائع رضيا بذلك ولم يعقدا عقد البيع حتى دخل آخر على سومه واشتراه منه، فإنه يجوز في الحكم ولكنه يكره. وهذا إذا جنح قلب البائع إلى البيع من الأول بما طلب منه من الثمن ، فأما إذا لم يجنح قلبه إليه ولم يرض بذلك فلا بأس بالثاني أن يشتريه.

بيع الوفاء

١٣٧٢٨: - وفي فتاوي النسفي: أن البيع الـذي تعارفه أهل سمرقند وسموه ببيع الوفاء تحرزا عن الربا في الحقيقة رهن، والمبيع في يد المشتري كالرهن في يد الـمـرتهـن لايـمـلكه ولا يحل له الانتفاع به إلا بإذن الراهن، وهو ضامن لما أكل من تُمره واستهلك من عينه، والدين ساقط بهلاكه في يده إذا كان فيه وفاء بالدين، وللبائع استرداده إذا قضى الدين إذ لا فرق عندنا بينه وبين الرهن في حق حكم من الأحكام، وعليه فتوى السيد الإمام أبي شجاع بسمرقند وفتوى القاضي الإمام أبي على السغدي ببخاري، وكثير من الأئمة على هذا، وفي الخانية: والصحيح أن العقد الذي حرى بينهما إن كان بلفظ البيع لايكون رهنا، ثم ينظر: إن ذكر شرط الفسخ في البيع فسـد البيع، وإن لم يذكر ذلك في البيع وتلفظا بلفظة البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الحائز لم يفسد البيع؛ وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم، وإن ذكر البيع من غير شرط، ثم ذكر الشرط بينهما على وجه المواعدة جاز البيع ويلزم الوفاء بالوعد. وفي الظهيرية: بيع الوفاء أن يقول البائع للمشترى: بعت هذا بـمـالك عـليّ على أني متى قضيت الدين فهو لي فهو في الحقيقة رهن والمبيع في يد المشترى كالرهن في يد المرتهن. وفي العتابية: بيع الوفاء وبيع المعاملة واحد، وإنه ف اسد يفيد الملك عند القبض كسائر البيوعات الفاسدة، وللبائع استرداده إذا قضي دينه متى شاء، قال بعض مشايخ سمرقند: إذا كان الوفاء غير مشروط في البيع يجعل هذا بيعا صحيحا في حق المشترى حتى يحل الانتفاع بالمشترى كما يحل بسائر الأملاك ولا ضمان عليه، ويجعل رهنا في حق البائع حتى يؤمن المشتري من بيعه، ولا يورث عنه، وإذا جاء البائع بالمال يؤمر المشتري بأخذه من يومه ويرد.

١٣٧٢٩: - وفي النسفية: سئل عمن باع نصف كرم من آخر بيع الوفاء وخرج فيي عصر الصيف إلى كرمه بأهله وثقله وخرج هذا المشتري أيضا بأهله وولده وأدركت الغلات، فأخذ البائع نصفها والمشترى نصفها فما حمل من الغلات هل له أم لا؟ فقال: إن أخذه المشترى جبرا بغير رضا البائع كان للبائع أن يطالبه بما حمل منه، وإن أعطاه البائع ذلك وأحذها المشتري بإذن البائع ورضاه لم يكن له أن يطالبه بها فيكون ذلك هبة منه وعطية، وقال: لابد من التفصيل في هـذا الـفصل، فإن كان صاحب الكرم هو الذي دعاه إلى الكرم فيحل الأخذ برضاه أو غير رضاه، فأما إذا اشترى الكل وقبضه وأخذ غلاته فالأخذ بغير رضا البائع وهو في الحقيقة رهن، وليس للمرتهن أكل غلة الرهن، فأما إذا أكلها ضمنها فأفتينا بالضمان على الاتفاق.

• ٣٧٣ : - و سئل عمن باع داره من آخر بثمن معلوم بيع الوفاء و تقابضا، ثم استأجرها من المشتري مع شرائط صحة الإجارة وقبضها ومضت المدة هل تلزمه الأجرة؟ قال: لا. وسئل عمن باع كرمه من آخر بيع الوفاء وتقابضا، ثم باعه المشتري من آخر بيعا باتا وسلم وغاب هل للبائع أن يخاصم المشتري الثاني ويسترد منه الكرم؟ فقال: نعم؛ قيل: أليس له حق حبسه وإمساكه للمشترى الأول، لأنه مرتهن وللمرتهن حق الحبس وليس للراهن استرداده منه؟ قال: نعم حق الحبس للمرتهن ولكن هذا في يد المشترى الثاني بغير حق والبائع الأول مالك له فله أن يسترد ملكه ممن قبض بغير حق، ثم للمرتهن أن يأخذ منه إذا حضر المشترى المرتهن ويحبسه، فأما مادام غائبا فللمالك أن يسترد من المشترى المرتهن؛ قال: وكذلك إذا مات البائع الأول والمشترى الأول والمشترى الثاني، ولكل واحد منهم ورثة فلورثة المالك أن يستخلصه من أيدي روثة المشتري الثانبي، ولورثة المشتري الثانبي أن يرجعوا بما أدى مورثهم من الثمن الأول، ولهم أن يستردوه ويحبسوه بدين مورثهم إلى أن يقضوا الدين.

١ ٣٧٣١: - م: وفي فتياوي أبي الفضل: سئيل عين كرم بين رجل وامرأة

باعت الـمرأة نصيبها من الرجل واشترطت أنها متى جاءت بالثمن رد عليها نصيبها، تُم باع الرجل نصيبه هل للمرأة فيه شفعة؟ قال: إن كان البيع معاملة ففيه الشفعة للمرأة، سواء كان نصيبها من الكرم في يدها أو في يد الرجل؛ وبعض مشايخ سمرقند قالوا: إذا لم يكن الوفاء مشروطا في البيع يجعل هذا بيعا صحيحا في حق المشترى حتى يحل له الانتفاع بالمشترى كما يحل الانتفاع بسائر أملاكه، ويجعل رهنا في حق البائع حتى لايتمكن المشترى بيعه، وإذا مات لايورث عنه، وإذا حماء البائع بـالـمـال يـؤمر المشترى بأخذ المال ورد المبيع عليه_ ويجوز أن يكون للعقد الواحد حكمان.

١٣٧٣٢: وسئل أبو القاسم عمن يحتاج إلى شراء الأشياء ويخاف الوقوع في الحرام هل يجب عليه أن يسأل كل واحد يريد الشراء عنه عن حال مايريد شراءه؟ قال: الأشياء على الظاهر الذي جرت العادة عليه حتى تجيء العوارض، فإذا كان بلدا الغالب عليه الحلال في الأسواق لايجب السؤال، وإذا كان بلدا قد غلب الحرام على أهله فالسؤال عنه حسن.

١٣٧٣٣: وسئل ابن مقاتل عن بيع الزنّار لأهل الذمة؟ قال: لا بأس به. ويكره بيع المكعب المفضض من الرجال إذا علم أنه يشتريه ليلبسه. وسئل الفقيه أبو بكر عمن يريد بيع العبد الأمرد من فاسق يعلم أنه يعصى الله به؟ قال: يكره؛ لأنه إعانة على المعصية.

٤ ٣٧٣ : - وسئل أبو القاسم عمن يبيع ويشتري في الطريق؟ قال: إن

٤ ٣٧٣ : - أخرج الطبراني في الكبير عن حرب بن و حشى عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه و سلم قال: لعلكم ستفتحون بعدي مدائن عظاما وتتخذون في أسواقها مجالس، فإذا كان ذلك فردوا السلام وغضوا من أبصاركم واهدوا الأعمى وأعينوا المظلوم ٢٢/ ١٣٨ برقم: ٣٦٧.

و أخرج أيضا عن أبي شريح بن عمرو الخزاعي قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: إياكم والجلوس على الصعدات، فمن جلس منكم الصعد فليعطها حقها، قلنا يارسول الله وما حقها؟ قال: غض البصر ورد التحية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. المعجم الكبير للطبراني ۲۲/ ۱۸۷ برقم: ٤٨٨.

كان الطريق واسعا لايكون في قعوده ضرر بالناس فلا بأس به، وعن أبي عبدالله القلانسي أنه قال: لانرى بالشراء بأسا، وإن كان بالناس ضرر في قعوده؛ والصحيح هو الأول، وبعض مشايخنا قالوا: لايجوز له القعود على الطريق، وإن لم يكن بالناس في قعوده ضرر [و] يصير بالقعود على الطريق فاسقا؛ وفي العتابية: والمختار أنه لايشترى منه، رجل اشترى شيئا بعشرة دراهم صغار فدفع إليه العشرة وبعضها كبار وهو لايعلم، لايحل للبائع أن يأخذه ويصرفه إلى حوائحه، وسئل بعض مشايخ بلخ عن بيع طين توكل؟ قال: يعجبني بيعه إذا لم ينفع به الأكل؛ لأنه يضر ويقتل.

العند المسترى المسلعة معيبة يريد بيعها ينبغى أن يبين كيلا يقع المشترى في الغرور، وقال بعض مشايخنا: لو لم يبين وباع صار فاسقا مردود الشهادة؛ ولا نأخذ به، إذا باع العصير ممن يتخذ حمرا فلا بأس به، وهذا قول أبي حنيفة، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يكره، وأجمعوا على أنه إذا باع العنب أو الكرم ممن يتخذه خمرا لابأس به، ولا بأس ببيع السرقين، ويكره بيع العذرة _ يريد به الخالصة، فإن كانت مخلوطة بالتراب فلا بأس ببيعه عندنا.

الله صلى الله صلى الله على مناجة في سننه عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: المسلم أخو المسلم ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعا فيه عيب إلا بينه له. سنن ابن ماجة، تجارات، باب من باع عيبا فليبينه ٢/ ١٦٢ برقم: ٢٢٤٦.

قول المصنف: "وإذا باع العصر الخ" أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن معمر قال: سألت الزهري عن رجل باع عنبه ممن يعصره خمرا قال: لابأس به. مصنف عبد الرزاق، اشربة باب العصر بيعه وشربه ٩/ ٢١٨ برقم: ٢٩٩٤ .

وأخرج ابن أبى شيبة فى مصفنه عن عطاء فى الرجل يبيع العصر ممّن يجعله خمرا، قال: أحب إلى أن أبيعه من غير من يجعله خمرا، وإن باعه فلا بأس. مصنف ابن أبى شبية، البيوع والأقضية، فى بيع العصر ٢١١/٣٦٦ برقم: ٣٦٧/٢.

١٣٧٣٦: قال محمد في الحامع الصغير: عن أبي حنيفة في رجل اشترى من آخر جارية شراء فاسدا بألف درهم وتقابضا، ثم تصرف كل واحد فيما صارله يعني المشتري في الحارية والبائع في الدراهم، طاب للبائع ماربح في الجارية، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد.

١٣٧٣٧: - يجب أن يعلم أن الخبث نوعان: خبث بعدم الملك ظاهرا، و حبث في الملك بفساد سبيه؛ والمال نوعان: نوع يتعين بالتعيين كالعروض، ونوع لايتعين بالتعيين كالأثمان؛ فإن كان الخبث بعدم الملك يعمل في النوعين جميعا في العروض والأثمان حيث لايطيب له الربح سواء كان المغصوب عرضا أو تُـمـنا، وإن كان الخبث في محل مملوك له بفساد سببه يعمل في العرو ض حتى لايطيب لـه مـاربح في العروض، ولا يعمل في النقود حتى يطيب ماربح فيها عند فساد السبب، هذا هو طريق المشايخ في تخريج المسألة، وطريق بعضهم: أن العقد لا يتعلق بالدراهم المملوكة بالعقدة الفاسدة، إنما يتعلق بمثلها دينا في الذمة، وطريق بعضهم: أن الفساد ساقط الاعتبار حكما في حق الدراهم والدنانير.

١٣٧٣٨: وذكر محمد في إجارات الجامع الكبير حكم الدراهم الـمـمـلوكة بعقد فاسد في طيبة الربح على نحو ماذكرنا في الجامع الصغير، وذكر بعض المشايخ في شرح الجامع الكبير أن هذا الجواب إنما يستقيم على الرواية بأن الدراهم والدنانير متى ملكت ببيع فاسد ينقطع حق الملك عن دين الدراهم والدنانير، أما على الرواية التي نقول بأن حق الملك لاينقطع عن عينها وللمالك أن يأخذ عينها يجب أن لايطيب الربح.

١٣٧٣٩: وذكر في إجارات الجامع أن من استقرض من آخر ألفا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم وقبض الألف وربح فيها، طاب له الربح. قـال الآخـر: لمي عليك ألف درهم فاقضها، فقضاها وتصرف القابض فيها وربح، ثم تصادقا على أنه لم يكن عليه دين يطيب له الربح.

٠ ٤ ٣٧٤: - وفي نوادر هشام قال: سألت محمدا عن رجل باع من آخر حنطة، ثم إن البائع باعها من آخر فقبضها المشترى الثاني واستهلكها فالمشترى الأول بالخيار إن شاء فسخ البيع، وإن شاء أخذ الباقي بمثلها، فإن أخذه بمثلها فباعه بأكثر من رأس المال؟ قال: طاب له الفضل؛ قلت: إن أبا يوسف يقول: يتـصـدق بـالـفـضل فأبي محمد أن يقبل ذلك وقال: إنما يتصدق بالفضل إذا أخذ قيمة دراهم. قال أبو يوسف: رجل اشترى عبدا وقبضه ومات عنده، فأقام رجل بينة أنه اشتراه قبله؟ قال: له أن يضمنه قيمته و يتصدق بفضل القيمة على الثمن. وفي النوازل: ولو أن رجلا اشتري شيئا فاستزاده شيئا بعد الشراء فهو جائز، وروي عـن ابـن عـمـر رضي الله عنهما أنه كره ذلك، وروى عن على بن أبي طالب رضي الله عنه أنه أجاز ذلك وهو يقول: هو عظيم البركة.

۱ ۲۷۷۱: - وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: رجل أمر رجلا أن يشتري لـه متـاعـا بـألف درهـم فـاشتـراه بـنـقـد البلد فأعطاه الآمر صحاحا ونقد المشترى في ثمن المتاع غلة هل يطيب له الفضل؟ فإن أعلم الآمر بذلك و حلله منه فهو طيب له، وإن لم يعلم فإن في نفسي مافيها، ولم يحب بشيء.

٢ ٤ ٣٧ ٤: - وفي المنتقى: رجل غصب من رجل عبدا و باعه بعبد، ثم باع العبد الثاني بالعرض، ثم باع العرض بدراهم فعلى قول أبي حنيفة: يتصدق بالفضل

[•] ٤ ٣٧٤: - قول المصنف: "وفي النوازل الخ" أثر ابن عمر أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن جابر قال: من رأى ابن عمر يقول لخادمه: إذا ابتعت لحما بدرهم فلا تستزد وشيئا ۸/ ۲۱ برقم: ۱٤٣٠۸.

وأثر على أخرجه عبد الرزاق أيضا عن يونس بن أبي إسحاق عن رجل قال: مر عليّ بجارية تشتري لحما من قصاب وهي تقول: زدني فقال عليّ، زدها فإنه أبرك للبيع، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب هل يستوضع أو يستزيد بعد مايجب البيع ١١/٨ برقم: ١٤٣٠٩.

وأثر عملي أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق بهدل أبي الوضاح الشيباني عن رجل عـن عـليّ فانظر: مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يشتري الشيء فيستزيد ۱۸/۱۱ برقم: ۲۱۹۰۲.

عما ضمن من قيمته العبد الغصب، وكذلك لو غصب ألف درهم واشترى بها عبدا فباعه بألفين، ثم اشترى بها عبدا فباعه بألفين، ثم اشترى بألفين عرضا وباعه بأكثر من ذلك؛ وقال أبو يوسف في المسألتين جميعا: يطيب له الفضل.

۱ ۳۷٤٣: ولو اشترى أمة شراء فاسدا وباعها بأمة فإنه يحل له وطء هذه الأمة الثانية، ولم يكن يحل له وطء الأولى. قال ابن سماعة: وروى أصحابنا أنه قال يعنى أبا يوسف: لو باع هذه الأمة الثانية يتصدق بما زاد على قيمة الأمة الأولى التي ضمن قيمتها، ويوافق أبا حنيفة في البيع الفاسد فإنه يقول: لو باع المبيعة بيعا فاسدا بعرض، ثم باع ذلك العرض بفضل عما ضمن من قيمة البيع الفاسد إنه يتصدق بالفضل؛ وجعل البيع الفاسد أشد من الغصب في هذا.

2 ٢ ٣٧٤: - هشام عن محمد في رجل اشترى دجاجة ببيض بغير عينها فلم يقبض الدجاجة حتى باضت خمسين بيضة، فإن البيض التي هي ثمن تقسم على الدجاجة وعلى خمسين بيضة، فما أصاب الدجاجة أخذها، وما أصاب البيضات الخمسين أخذ حصة مايصيب البيض، ويتصدق ببقية البيض، ولو اشتراها ببيض بعينها فهو جائز كله، وكذلك لو اشترى نخلة بمد من رطب بغير عينها فلم يقبض النخلة حتى حملت رطبا، فإن اشتراها بثمن بعينه فهو جائز.

معشر المحادثة ولا يتصدق بشيء، وإن كان المشترى يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضات بخمس بيضات بعينها فإن المشترى يدفع الثمن ويأخذ الدجاجة مع البيضات الحادثة ولا يتصدق بشيء، وإن كان المشترى اشترى الدجاجة بخمس بيضات بغير عينها فإن المشترى يتصدق، فإن كان البائع استهلك البيضات الحادثة فإن المشترى يأخذ الدجاجة بثلاث بيضات وثلث بيضة، فإن كانت قيمة الدجاجة عشر بيضات يقسم الثمن على الدجاجة والبيضات المستهلكة أثلاثا الدجاجة عشر بيضات يقسم الثمن وثلث بيضات ثمن الدجاجة والباقى ثمن البيضات فتسقط حصة البيضات من الثمن، ولا فرق في هذا بينما إذا كان ثمن الدجاجة خمس بيضات بعينها أو بغير عينها.

المجاهرة المراقبة المجاهرة المراقبة المراقبة المحامد عن رجل اشترى دراهم موزونة فوجدها أكثر من وزنها؟ فقال: يعد الزيادة ويدفعها إلى البائع والباقى حلال له. ولو كان المبيع من ذوات القيم مثل السخاب التي تباع عددا فوجدها أزيد فقال: لا يكون بيعا حتى يدفع إليه الزيادة ويشترى منه الباقى، إلا أن تكون تلك الزيادة يسيرة بحيث لا تحرى الظنة فيكون حينئذ مغرورا.

۱۳۷٤۷: وسئل على بن أحمد ويوسف بن محمد عن رجل من أهل السوق يبيع جورقة بسعر معلوم، ثم ذهب إلى حاجة له فقال لواحد من عرض الناس، إجلس وبع من الجورقة، فباع بغبن فاحش مثلا ما كان يبيعه المالك بعشرة باعه بخمسة هل يجوز أم يتقيد بدلالة الحال؟ فقالا: عند أبى حنيفة يجوز، وعندهما لا يجوز إلا أن يبيع بثمن المثل، والفتوى على قولهما.

۱۳۷٤۸:- م: بشر عـن أبي يوسف: لو باع درهما من نصراني بدرهمين، ثم أسلم قال: إن عرف صاحبه فليرد عليه الفضل، وإن لم يعرف يتصدق به.

9 ٢ ٣٧٤ - وفى نوادر ابن سماعة: رجل اشترى أمة بيعا فاسدا وقبضها وباعها وقضى القاضى عليه بالقيمة للبائع الأول، وأداها إليه أو أبرأه البائع الأول من الثمن وفى الثمن الثانى فضل على القيمة التى أداها، فإنه يتصدق بذلك الفضل فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف، وإنما طاب للمساكين على قياس اللقطة، وقال فى هذا الربح: لايطيب لهذا المشترى، وإن كان فقيرا من قبل أنه اكتسبه بمعصية، ويطيب للمساكين وهو أطيب لهم من اللقطة.

• ١٣٧٥: ولو غصب مالا أو عمل بوديعة أو مضاربة خالف فيها وربح:

[•] ٣٧٥ : - أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن الشعبي وإبراهيم قالا: في المضارب يخالف قالا: يتنزهان عن الربح يتصدقان به، مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في المضارب إذا خالف فربح ١١//٥ برقم: ٢١٣٦٤.

قول المصنف: "وقال أبو يوسف الخ" أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن رياح بن عبيدة أن رجلا بعث معه ببضاعة، فلما كان ببعض الطريق رآى شيئا يباع، فاشهد أنه ضامن للبضاعة، ثم اشترى بها ذلك الشيء، فلما قدم المدينة، باع الذي اشترى فربح فسأل ابن عمر عن ذلك؟ فقال: الربح لصاحب المال. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في المضارب إذا خالف فربح ١١ / ٦٦ برقم: ٢١٣٧١.

تصدق بالفضل في قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: يطيب له الفضل. ولو اشترى بغير الغصب و نقد الغصب أو اشترى بالغصب و نقد غير الغصب فهو كذلك في قول أبي يو سف، وقال أبو حنيفة: لايتصدق بهذا، وإنما يتصدق به إذا اشترى به و نقده.

١ ٣٧٥: - وقال أبو يوسف: إذا اشترى جارية بألف درهم و ولدت في يد البائع ولـدا فقبضهما المشتري وفيهما فضل كثير على الثمن فذلك طيب له، ولو قتـ لا فيي يد البائع واختار المشترى أخذ القيمة فإنه يتصدق بالفضل، ولو قتل الولد وحده فإنه يتصدق بفضل قيمته على حصة الثمن.

٢ ١ ٣٧٥: ولو اشترى عبدا بألف درهم فقتله عبد قبل القبض فدفع به وأخذه المشتري، وفي قيمته فضل على الثمن فليس عليه أن يتصدق به، ولو باع هـذا العبد بفضل أكثر مما كان فيه أو أقل فإنه يتصدق بالفضل، و لا يجاوز ما كان فيه، وإنـمـا يتصدق بالأقل من الربح الذي صار فيه من الفضل في القيمة يوم قبض هـذا العبد، ولو باع هذا العبد بعرض لايتصدق بشيء، وإن كان فيه فضل، فإن باع ذلك بالدراهم أو الدنانير فيها فضل فإني أنظر إلى قيمة المدفوع بالجناية يوم قبضه: فإن لم يكن فيه فضل يومئذ لم يتصدق بشيء، وإن كان فيه فضل يومئذ نظر إلى ذلك الفضل، وإلى هذا الربح الذي صار في يده فيتصدق بالأوكس منهما.

١٣٧٥٣: ولو اشترى عبدا بألف وقيمته ألفان فقتل في يد البائع فاحتار الـمشتري أخذ القيمة وهي ألفا درهم ولم يتصدق بأحد الألفين، حتى ضاع الألف و بـقـي الآخر: لايتصدق بشيء، ولو لم يضع حتى اشترى بهما وربح: تصدق بأحد الألفين وحصته من الربح عند أبي حنيفة، وعند أبي يوسف لايتصدق بربح الألف، فإن هلك ألف درهم منهما بعد ماتصرف فيهما فعليه التصدق بألف، ولو كان صالح مع القاتل من قيمته على عبد وعين العبد لم يلزمه التصدق بشيء، وإن كان أعتقه على مال أو كاتبه لم يتصدق لشيء. الحسن عن أبي حنيفة في البيوع: غـصـب مـن آخـر كـر حنطة يساوي خمسين و باعه بمائة، ثم ضمنه صاحب الكرّ مثله يتصدق بالفضل، وإن كان ثوبا طاب له الفضل.

الفصل السابع والعشرون في الاحتكار

المحاما في مصر أو ما أشبهه ويمتنع من بيعه، وذلك يضر بالناس فهو مكروه، وفي تحنيس الناصرى: وإن اشترى في ذلك المصر وحبسه ولا يضر بأهل المصر وفي تحنيس الناصرى: وإن اشترى في ذلك المصر وحبسه ولا يضر بأهل المصر يحمل لا بأس به، م: (۲) والثانى: أن يشترى طعاما في مكان قريب من المصر يحمل طعامه إلى المصر ويحبسه في ذلك المصر يضر بأهل المصر فهو مكروه أيضا، وهذا قول محمد، وقال أبو حنيفة: إذا اشترى طعاما في غير المصر وجلبه إلى المصر فلا بأس به؛ من غير فصل بينما إذا كان المكان الذى اشترى فيه الطعام قريبا من المصر أو بعيدا عنه، ومن غير فصل بينما إذا كان يحمل طعامه إلى المصر أو المنار وعن أبى يوسف روايتان، في رواية مثل ماقاله أبو حنيفة، وفي رواية: إذا اشترى من نصف ميل وحمله إلى المصر واحتكر فيه يكره، وفي جامع الحوامع: فإن المسرى من نصف ميل وحمله إلى المصر واحتكر فيه يكره، وفي جامع الحوامع: فإن جلب من مكان بعيد فاحتكر لم يمنع، وفي التفريد: ولو اشترى من الرساتيق و باع في المصر ولايحند، كل مايحلب منها إلى المصر عادة فهو بمنزلة فناء المصر يحره الاحتكار فيه، م: (٣) الثالث: أن يشترى طعاما المصر عادة فهو بمنزلة فناء المصر يحره الاحتكار فيه، م: (٣) الثالث: أن يشترى طعاما المصر عادة فهو بمنزلة فناء المصر يحره الاحتكار فيه، م: (٣) الثالث: أن يشترى طعاما المصر عادة فهو بمنزلة فناء المصر يحره الاحتكار فيه، م: (٣) الثالث: أن يشترى طعاما المصر عادة فهو بمنزلة فناء المصر يحره الاحتكار فيه، م: (٣) الثالث: أن يشترى طعاما

١٣٧٥٤ : - أخرج مسلم في صحيحه عن معمر بن عبدالله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يحتكر إلا خاطئ. صحيح مسلم، المساقاة والمزارعة، تحريم الاحتكار في الأقوات /٢ برقم: ١٣٥٠/ ١٣٥٠.

وأخرج أحـمد في مسنده عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطئ. مسند أحمد قديم ٢/ ٣٥١ برقم: ٨٦٠٢.

وأخرج ابن ماجة في سننه عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الجالب مرزوق والمحتكر ملعون. سنن ابن ماجة، التحارات، باب الحكرة والجلب ١/٥٦/ برقم: ١٥٣٠.

قول المصنف: "وإن اشترى في ذلك المصر الخ" أحرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن سعيد ابن المسيب: أنه كان يحتكر الزيت. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، باب من رخص في الحكرة لما لايضر بالناس الخ ٢ / ١ / ٣٤٢ برقم: ٢ ٢ ٥ ٢ ٢.

في مصر وجلبه إلى مصر آخر واحتكر فيه فإنه لايكره، **وفي المضمرات:** لكن الأفضل أن يبيع مافضل عن حاجته إذا اشتدت حاجة الناس إليه، ويأثم بالامتناع عن البيع، قلت المدة أو كثرت، لكن لايغرم مالم يطل المدة، وقدروا طول المدة بـالشهـر، وبـعـضهـم قدروا بأربعين يوما. ثم عند أبي يوسف: الاحتكار مكروه في كل مايضر بالناس مطعوما كان أو غير مطعوم، كالثوب وغيره، وعند محمد يختص بقوت الناس والبهائم. م: ولـو زرع أرضه وادخر طعامه لايكره. وإذا قلت الملمة لايكون احتكارا، وإن طالت يكون احتكارا، وعن أصحابنا أنهم قدروا الطويلة بالشهر، وما دونه في حكم القليل. وفي جامع الحوامع: قال أبو يوسف: مطلق الاحتكار أن يمسك سنة، أما بشهر فلم يقدره. م: ثم يقع التفاوت في الاحتكار بين أن يتربص للغرة وبين أن يتربص للقحط، فوبال الثاني أعظم من وبال الأول، وفي الجملة التجارة في الطعام غير محمودة.

٥ ٥ ١ ٣٧ : - ويجبر المحتكر على البيع، وفي الخانية: إذا خاف الهلاك على أهل المصر يقول الإمام للمحتكر: بع بما يبيع الناس وبزيادة يتغابن الناس في مثلها. وفي جامع الجوامع عن محمد: أجبر المحتكر على بيعه وأعزره ولا أسعره، وفي المنظومة: وفي باب مالك.

ويلزم الوالي أن يسعر على الذي عام الغلاء يحتكر ١٣٧٥٦:- وإذا رفع أمر الـمحتكر إلى الحاكم فالحاكم يأمره ببيع ماهو

٦ - ١ ٣٧٥ : - قول المصنف: "وإن كان أرباب الطعام الخ" أخرج الحاكم في مستدركه عن معقل بن يسار قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغلى عليهم كان حقا على الله أن يقذفه في معظم جهنم رأس أسفله. المستدرك للحاكم، البيوع، ٣/ ٨٢٢ برقم: ٢١٦٨ قديم ٢/ ١٢، المعجم الكبير للطبراني ٢٠ / ٢١٠ برقم: ٤٨٠، مسند أحمد ٥/ ٢٧ برقم: ٢٠٥٧٩.

وأخرج مالك فيي الموطأ عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مربحاطب ابن أبي بـلتـعة وهـو يبيـع زبيبـا لـه بالسوق فقال له عمر بن الخطاب: أما أن تزيد في السعر وأما أن ترفع من سوقنا. الموطا لمالك، البيوع، باب الحكرة والتربص ٢١٣ برقم: ٥٧، مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب هل يسعر ٨/ ٢٠٧ برقم: ٥٠٩٠٥. فـضـل عـن قـوتـه وقـوت أهـلـه عـلـي اعتبـار السعة في قوته وقوت أهله، وينهاه عن الاحتكار، فإن انتهى فبها و نعمت، وإن لم ينته ورفع الأمر إلى القاضي مرة أخرى وهو مصر على عادته وعظه وهدده، فإن رفع إليه مرة أخرى حبسه وعزره على مايري. وإن كان أرباب الطعام يحملون على المسلمين ويتعدون عن القيمة تعديا فاحشا وعجز القاضي عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسير فلا بأس بالتسير بمشورة أهل الرأي والبصيرة، فإذا فعل ذلك، ثم تعدى رجل عن ذلك القدر فباعه بثمن فوقه أجاز القاضي، يعني أمضاه ولم يبطله، ومن باع منهم بما قدر الإمام من الثمن جاز بيعه.

١٣٧٥٧: - وفي المضمرات: وهل ينبغي للقاضي أن يبيع على المحتكر طعامه من غير رضاه؟ قيل: هو على الاختلاف، وقيل: يبيع بالاتفاق، وفي الملتقط: ولو خيف الهلاك على الناس أمرت الجالب أن يبيع مثل ما أمرت المحتكر به. ذكر القدوري في شرحه: إذا خاف الإمام الهلاك على أهل المصر أخذ الطعام من المحتكرين وفرق بين المحاويج، فإذا و جدوا ردوا مثله.

١٣٧٥٨: - قال: والتلقي إذا كان يضر بأهل البلدة فهو مكروه، وإذا كان لايضر فهو لايكره، وصورـة التلقي: أن يخرج من البلدة إلى القافلة التي جاءت بالطعام يريدون البلدة واشتراه خارج المصروهو يريد حبسه ويمتنع عن بيعه ولم يترك حتى تدخل القافلة البلدة، فإن كان يضر بأهل البلدة فهو مكروه إن كان في وقت حاجة أهل البلدة إليه، وإن كان لايضر بأهل البلدة فلا يكره إذا كان لايلبس على القافلة سعر أهل البلدة، فإن لبس فهو مكروه لحق القافلة. وفي تحنيس الناصري عن أبي يوسف: لو أن اعرابا قدموا الكوفة، وأرادوا أن يمتاروا منها ويضر ذلك بأهل الكوفة يمنعهم من ذلك، كما يمنع أهل البلدة من الشراء.

١٣٧٥٨: أخرج البخاري في صحيحه عن عبدالله قال: كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام، فنهانا النبي صلى الله عليه و سلم أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام. صحيح البخاري، البيوع، باب منتهي التلقي ١/ ٢٨٩ برقم: ٢١١٨، صحيح مسلم، البيوع، باب تحريم تلقي الحلب ۲/ ۶ برقم: ۱۵۱۷.

٩ ١٣٧٥: - وفي الكبرى: السلطان إذا قال للخبازين: بيعوا عشرة أمناء بدرهم، والخباز يخاف إن نقص يضربه السلطان: لايحل أكله، لأنه في معنى المكره، والحيلة أن يقول المشتري للخباز: بع منى الخبز كما تحب، فيصح البيع ويحل الأكل. ولو اشترى عشرة أمناء كما أمره السلطان، ثم قال الخباز: أجزت ذلك البيع، جاز وحل للمشتري، لأن المكره إذا رضي يصح بيعه لزوال المانع من الصحة.

٠ ١ ٣٧٦: - وفي الفتاوي العتابية: ويكره أن يلقى في النحاس دواء فيبيضه ويبيع بحساب الفضة، وكذا ضرب الدراهم في غير دار الضرب، وإن كانت جيادا، وأما لـو صـاغ الـفـضة لأهله ويلقى فيه النحاس فلا بأس به. ويحوز أن يرش البزاز الثوب ليلينه، كمن غسل و جه جاريته و زينها ليبيعها و يكره أن يلبس الحيد بالردئ، وأن يصبع اللحم بالزعفران. ولا بأس ببيع المغشوش إذا كان الغش ظاهرا، كالحنطة المخلوطة بالشعير أو بالتراب، وإن طحنه لم يجز حتى يبينه.

• ١ ٣٧٦: أخرج مسلم عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا. صحيح مسلم، الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم من غشنا فليس منا ١/ ٧٠ برقم: ١٠١.

قول المصنف: "ويحوز أن يرش البزاز الثوب الخ" أحرج ابن أبي شيبة، قال عمر: إذا أراد أحد منكم أن يحسن الجارية فليزينها، وليطوف بها يتعرض بها رزق الله.

وأخرج أيضا عن محمد: أن رجلا صبغ ثوبا له لون الهروي، فجاء رجل فقال: بكم تبيع الهروي؟ فسكت، ثم ساومه، فاشتراه منه، فلما ذهب به إذا هو ليس بهروي، فخاصمه إلى شريح، فقال: لو استطاع أن يزين ثوبه بأفضل من ذلك لزينه، فأجازه عليه. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في تزيين السلعة ١١/ ٤٢٩ برقم: ٢٢٧٩١_ ٢٢٧٩٣.

وقوله: ولا بأس ببيع المغشوش الخ" أخرج ابن أبي شيبة، عن ابن عباس: أنه سئل عن الرجل يخلط الشعير بالحنطة، ثم يبيعه؟ قال: لابأس به. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يخلط الشعير بالحنطة ثم يبيعه ١٠/ ٦٣٢ برقم: ٢٠٩٩٢. ۱۳۷٦۱: ويكره أن يضع عند الخباز أو القصاب أو نحوه دراهم يأخذ ماشاء، ولكنه يودعه فيأخذ منه ماشاء بشيء مسمى من ذلك، وإن دفعها إليه على وجه البيع ضمن، ولا يحلف لترويج السلعة. وعن أبي بكر البلخي: يأثم الفقاعي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح الفقاع وكذا الحارس بقوله: لا إلا الله، عند الحراسة.

وفي الفتاوي العتابية: فصل في بيوع أهل الذمة

۱۳۷٦۲ - ولايترك مملوك مسلم في ملك ذمى، بل يجبر على بيعه إن كان محلا للبيع، وإن كان العبد ليتيم الذمى أجبر وصيه، أو أوصى القاضى، ولو زوج ذمى أمته من عبده فولد بينهما ولد فأسلم العبد يجبر الذمى على بيع العبد وولده، ولو كان العبد مشتركا بين مسلم وذمى أجبر على بيع نصيبه من المسلم، ولو كاتب النصراني عبده المسلم قصرت يده عنه، فإن عجز أجبر على بيعه، ولو رهنه عند مسلم أو أسلم في يد المرتهن أجبر، ولو آجره يفسخ ويجبر على بيعه، ولو دبره أو استولدها يخرج إلى السعاية ويعتق.

١٣٧٦٣: - ولو اشتري الكافر عبدا مسلما شراء فاسدا من مسلم أجبر على

قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الحلف لترويج السلعة الخ" أخرج مسلم عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الحلف منفقة للسلعة، ممحقة للربح. صحيح مسلم، المساقاة والمزارعة، باب النهى عن الحلف في البيع ٢/ ٣٢ برقم: ١٦٠٦، سنن أبي داؤد، اللباس، باب ما جاء في إسبال الإزار ٢/ ٥٦٥ برقم: ٤٠٨٧، سنن الترمذي، البيوع، باب ما جاء فيمن حلف سلعته كاذبا ١/ ٢٣٠ برقم: ١٢٢٩.

۱۳۷٦۲: - أحرج ابن أبي شيبة عن ليث قال: قال عمر بن الخطاب: إذا كان للمشرك مملوك فأسلم، انتزع منه فبيع للمسلمين، ورد ثمنه على صاحبه.

وأخرج أيضا عن الحسن قال: إذا أسلم عبد الذمى رفع إلى الإمام فباعه في المسلمين، ودفع شمنه إلى مولاه. وقال الحسن: لا يخدم مسلم كافرا. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في عبد الذمي أو أمته تسلم ٢١/ / ٢٠ و برقم: ٢٣١٠ عبد الذمي أو أمته تسلم ٢١/ / ٢٥ و برقم: رده، فإن غاب البائع أجبر على بيعه، وإن كان بائعه كافرا يرده عليه ويجبر بائعه عندنا. نصراني اشترى عبدا مسلما أجبر على بيعه.

١٣٧٦٤ - وفي جامع الحوامع: عبد نصراني لمسلم اشترى عبدا نصرانيا وأسلم العبد المشترى يجبر على البيع. وفيه: ما جاز بيعه بين المسلمين جاز بين أهل الذمة نحو الخمر والخنزير.

۱۳۷٦٥ - وفيه: باع ذمى من ذمى رطل خمر برطلين فسد، كدرهم بدرهمين، وكذا رطل عصير برطل خمر، كالدقيق بالحنطة. ولا يجوز عقد الربا بينهم، ويجوز بيع الخمور والخنازير. وفى الفتاوى العتابية: ولو اشترى النصرانى خمرا بشرط الخيار، ثم أسلم لاتصح إجازته. وفى التحريد: ولو تبايع الذميان خمرا أو خنزيرا، ثم أسلما أو أسلم أحدهما قبل القبض انتقض البيع، ولو تقابضا الخمر، ثم أسلما أو أسلم أحدهما جاز البيع، قبض الثمن أو لم يقبض.

١٣٧٦٥: أخرج أبوداؤد عن ابن عباس حديثا طويلا طرفه هذا: على أن لاتهدم لهم بيعة، ولا يخرج لهم قس، ولا يفتنوا عن دينهم مالم يحدثوا حدثًا، أو يأكلوا الربا. سنن أبي داؤد، الخراج والفيئ والإمارة، باب في أخذ الجزية ٢/ ٣٠٤ برقم: ٤١٠٣.

ونقل في إعلاء السنن عن عروة بن الزبير مرسلا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب لأهل نحران وفيه فصن أكل الربا من ذي قبل فذمتي منه بريئة. إعلاء السنن ١٢/ ٤٨٥ برقم: ٢٢١١.

قول المصنف: "ويجوز بيع الخمور والخنازير" نقل التهانوي في إعلاء السنن أثر عمر من كتاب أبي عبيد بطريق إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة: أن بلالا قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه أن عداك يأخذون الخمر والخنازير في الخراج فقال: لا تأخذوها منهم، ولكن وقوهم ببيعها وخذوا أنتم من الثمن، إعلاء السنن، البيوع، باب حرمة بيع الخمر الخ ١ ٢ / ١٣٤.

وأخرج البيهقي في سننه أثرا طويلا لعمر من طريق سفيان طرفه هذا: قال سفيان: يقول لاتـأخـذوا في جزيتهم الخمر والخنازير ولكن خلوا بينهم وبين بيعها الخ، السنن الكبرى للبيهقي، الجزية، باب لايأخذ منهم في الجزية خمرا ولا خنزيرا ٢٤/ ٥٢ رقم: ١٩٢٥٠. ۱۳۷٦٦: ولو اشترى الـذمـى عبـدا مسلما جاز وأجبر على بيعه، وقال الشافعى: لايـجـوز شـراؤه، وعلى هذا لو اشترى مصحفا، ولو أعتقه الذمى جاز، وكذا لو دبره جاز ويسعى المدبر في قيمته، وكذلك إن كانت أمة فاستولدها، ولو كاتبها جازت الكتابة ولا تنقض.

۱۳۷٦۷: ولو أقرض النصراني نصرانيا حمرا، ثم أسلم المقرض سقطت التحمر، ولو أسلم المستقرض فقد روى أبو يوسف عن أبي حنيفة أن الخمر تسقط وليس عليه قيمتها، وروى محمد وزفر رواية عن أبي حنيفة أن عليه قيمة الخمر، وهو قول محمد.

۱۳۷٦۸: - وفي حامع الحوامع: أسلم عبد نصراني فباع، ثم استحقه نصراني ببينة مسلمين وقد أعتقه المشترى بطل، ويأخذ المستحق، وفيه: ارتهن نصراني من نصراني خمرا بدين فأسلم المرتهن بطل، وفيه: اشترى ذمي من مسلم أرضا على أن يبينها بيعة جاز وبطل الشرط. ولو بيع العصير على أن يتخذ خمرا يكره وينهى فيهما، اشترى ذمي من ذمي بيعا بالوفاء أو صرفا نسيئة وأجاز حاكم بطل حكمه. وفيه: باعوا فيما بينهم المنخنقة أو المضروبة بالعصا جاز.

7 ٢ ٣٧٦٦ : - أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن قال: إذا أسلمت أم ولد النصراني سعت في قيمتها، وإذا أسلمت أمته باعها. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في عبد الذمي أو أمته تسلم ١١/ ٥٠ م برقم: ٢٣١٠٦.

۱۳۷٦۸: - قول المصنف: "ولو بيع العصير الخ" أحرج البيهقي عن أبي بردة، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حبس العنب أيام قطافه حتى يبيعه من يهودي، أو نصراني ليتخذ حمرا فقد تقحم النارعيانا. شعب الإيمان للبيهقي، باب في المطاعم والمشارب ٥/١٨ برقم: ١٣٢١٧.

الفصل الثامن والعشرون في المتفرقات

المحروب المحروب المحتاب، وكان الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني نصيبه، هذا هو جواب الكتاب، وكان الشيخ الإمام شمس الأثمة الحلواني يقول: إن عين النصف وقال: بعتك هذا النصف، لايجوز، وإن لم يعين النصف إن عام باعه نصف الدار مطلقا يجوز، وسئل شمس الإسلام الأوز جندى عن رجل مات و ترك ثلاثة بنين فباع أحد البنين نصيبه من ابن آخر قبل القسمة عن ضياع بعينه؟ قال: إن كان نصيب الابن من الضياع معلوما للمشترى جاز، وفي شرح الطحاوى: أحد الورثة إذا باع نصيبه من كل شيء، والمشترى يعلم نصيبه يجوز، وإن باع شيئا معينا لايجوز.

• ۱۳۷۷ : - وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف: رجل ادعى عينا فى يد رجل، وأقيام على ذلك شاهدين، أو شاهدا واحدا فقبل الحكم باع المدعى عليه العين لا يحوز؛ ذكر أبو الفضل فى المنتقى: هذا الحواب خلاف جواب الأصل يريد به فيما إذا أقام شاهدا واحدا، فقد ذكر محمد فى الجامع فى هذه الصورة: أن البيع جائز.

۱۳۷۷۱: - وفي فتاوى أبي الليث: رجل قال لآخر: إن لك في يدى أرضا خربة لاتساوى شيئا فبعها منى بكذا دراهم، فقال: بعتها، ولم يعرفها البائع وهي تساوى أكثر من ذلك فالبيع جائز، وفي المنتقى عن أبي حنيفة: إذا قال الرجل لغيره: أبيعك هذه الدار تلجئة بألف درهم، أن البيع جائز، ولو قال لامرأته: إنى أتزوجك متعة، فالنكاح باطل، وقال أبو يوسف: البيع والنكاح جميعا باطلان.

١٣٧٧٢: - وفي الإملاء: إذا قال البائع: هذا لك بألف هذا لك بألفين،

⁹ ٢ ٣٧٦: - أخرج عبد الرزاق في مصنفه بإسناده قال: سمعت الثوري وسئل عن رجل قال لرجل: بعني نصف دارك ممايلي داري قال: هذا بيع مردو د لأنه لايدري أين ينتهي بيعه ولو قال: أبيعك نصف الدار أو ربع الدار جاز. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب بيع المجهول والغرر ١/ ١ ١ ، وقم: ٥ ١ ٥ ٥ ١ .

فقال المشترى: قبلت البيع الأول بالألف الأول، لم يجز، ولو قال: قبلت البيعين بثـ لاثة آلاف، فيكون البيع بالألفين، والألف الأخرى زيادة إن شاء قبلها، وإن شاء لم يقبلها، وعن محمد أنه كان لايري بأسا أن يبيع الرجل من الرجل ذراعا من طين هذه الأرض عمقها ليحفره في الأرض. إذا باع المشترى غنما بشرط أن يرد المشتري منها شاة فالعقد فاسد، وإذا باع أجود الغنم أو أردأها فقد اختلف المشايخ في هذا الموضع، وفي اليتيمة: سئل يوسف بن محمد عن رجل اشترى من رجل شيئا بدراهم غصبها من إنسان و خلطها بغيره من الدراهم على و جه يتعذر التمييز حتى صار مستهلكها ودفعها إلى البائع وهو عالم بهذه القصة هل له أن يأخذها؟ فقال: يملك البائع الثمن ويكون له أخذه، والدافع يتصدق بمثله فيما لا يعلم مالكه، وهذا ذكره الناطفي في الواقعات.

۱۳۷۷۳: - وفي نوادر هشام: إذا زرع أرض غصب قلنا أن نشتري منه و نأكله، إلا أن الزارع يتصدق إذا فضل عن مؤنته، سئل أبو الفضل عن رجل اشتري شراء فاسدا وقبضه هل له أن يبيعه من آخر؟ وهل للمشترى أن يشتريه إذا كان عالما به؟ فقال: لا، وفي الخانية: رجل اشترى حلا فنظر في دن الخل فوقعت قطرة دم من أنـفـه فـي الدن: ينحس، و لا ضمان عليه إن نظر بإذن الخلال، و إن نظر بغير إذنه كان ضامنا.

١٣٧٧٤: - م: وفي المنتقى: إذا باع من آخر ثوبا بعشرة دراهم على أن يعطيه المشتري كل يوم درهما وكل يومين درهمين فإنه يعطيه في اليوم الأول درهما، وفي اليوم الثاني ثلاثة دراهم، وفي اليوم الثالث درهما، وفي اليوم الرابع ثلاثة دراهم، وفي اليوم الخامس درهما، وفي اليوم السادس درهما، إذا باع الأرض بشربها ولم يسم الشرب كم هو ولا يعلمانه فهو جائز.

١٣٧٧٥: - ذكر في الحامع الصغير: علو لرجل وسفل لآخر فسقطا جميعا، ثم باع صاحب العلو موضع علوه لايجوز، ولم يذكر ما إذا سقط العلو والسفل قائم على حاله فباع صاحب العلو هل يجوز؟ والجواب أنه لايجوز.

١٣٧٧٦: - قال محمد في الجامع الصغير أيضا: بيع الطريق وهبته جائز، وبيع مسيل الماء وهبته باطل؛ فإن أراد بالطريق ومسيل الماء رقبة الطريق ورقبة مسيل الماء، فإنما وقع الفرق بين الطريق والمسيل، لأن الطريق يكون معلوم الطول والعرض غالبا، وإن لم يكن كذلك يمكن إعلامه ببيان طوله وعرضه وكان المبيع معلوما غالبا؛ فأما مسيل الماء فلا يكون معاوما غالبا و لا يمكن إعلامه، لأن مقدار مسيل الماء من الأرض أو من النهر مختلف غالبا و كان المبيع مجهو لا غالبا؛ وإن كان أراد بالطريق ومسيل الماء حق المرور وحق مسيل الماء فما ذكر من المرور أنه يجوز البيع رواية الحامع الصغير ورواية كتاب القسمة، وبه أخذ عامة المشايخ، وذكر **في الزيادات:** أن بيع حق المرور لايجوز، وبه أخذ الكرخي، وفي الذخيرة: وبيع حق الـمرور فيه روايتان، فعلى الرواية التي جرزه يدخيل فيه مقدار مرور رجل واحد، وبيع حق المسيل لايجوز سواء كان على الأرض أو على السطح، وبيع حق العلو لايجوز على كل حال، وبيع السفل على أن يكون لصاحب الدار حق العلو عليه جائز.

١٣٧٧٧: - م: رجلان باعا طريقا لأحدهما حق المرور وللآخر حق رقبة البطريق كان الثمن بينهما، قال الكرخي: تأويل المسألة الأولى أن تكون نفس عرصة الطريق بينهما ولأحدهما حق المرور، أما مجرد الاستطراق لا يقابله شيء من الثمن، وفي الذخيرة: ذكر شيخ الإسلام أن الطريق إذا كان مشتركا بين رجلين فباع أحدهما نصف نصيبه من هذا الطريق لايجوز البيع إلا برضا شريكه، فعلى هذا السكة إذا كانت غير نافذة باع واحد من أهل السكة شيئا من داره أو آجر لايحوز إلا برضا الباقين.

١٣٧٧٨: - م: وفي المنتقى: رجل اشترى قصيلا من رجل على أن يفصله فتركه في الأرض بغير إذن رب الأرض أو بإذنه حتى سنبل واستحصد فإن أبا حنيفة قال: للبائع كله، وقال: ليست الرطبة والقصب هكذا؛ ولو زاد ولم يسنبل كان للمشتري مثل الرطبة، ويتصدق بالفضل إن كان ترك بغير إذن، وقال أبو يوسف

في الأول أيضا: هو للمشتري. وروى أبو سليمان عن أبي يوسف: إذا اشتري من آخر حنطة ندبة مجازفة وقد رآها فلم يقبضها حتى جفت فلا خيار له، ولو اشترى رطبا مجازفة وقد رآها ولم يقبضها حتى صار تمرا فله الخيار.

١٣٧٧٩: - وفي المعلى عن أبي يوسف: إذا قال لغيره: أبيعك من هذا الطعام قفيزا بدرهم، فاشترى ذلك منه ولم يقبضه حتى صار ندبا و زاد؟ قال: إن كان عنده طعام من ذلك الضرب فإنه يعطيه قفيزا منه، وإن لم يكن فالمشتري بالخيار: إن شاء قبض منه قفيزا من هذا الطعام، وإن شاء ترك.

٠ ١٣٧٨: - و روى بشر عن أبي يوسف: اشترى جارية و شرط البائع أنها حبازة ومشاطة وقبضها على ذلك، ثم هلكت عنده، ثم أقر البائع أنها لم تكن حبازة ولا مشاطة؟ قيال أبو حنيفة: لايرجع على البائع بشيء، وكذلك قال أبو يوسف، وقال: وكذلك كل مايذرع وكل مايوزن وكل ما لاينقص، فأما ماينقص من الكيل والوزن فإنه يرجع بنقصانه في قولهم جميعا.

١ ٣٧٨١: - وفي القدوري: ولو اشترى عبصيرا فتحمر قبل القبض فالبيع على حاله في قول أبي حنيفة وأبي يوسف، وذكر محمد في الأصل: أن البيع باطل، قال أبو الحسن: معنى قول محمد في الأصل: "إن البيع باطل" أن للمشترى أن يبطله، واستدل على هذا التأويل بما إذا صارت خلا قبل الفسخ أنه يكون له أن يأخذه، ولو بطل العقد لم يكن له حق الأخذ؛ ومعنى قول أبي حنيفة وأبي يوسف: إن العقد على حاله، أنه لم يبطل العقد بعد ماينفذ بلاشك، وفي المنتقى: قال أبو حنيفة: إذا اشترى عصيرا فصار حمرا قبل أن يقبض المشترى فلم يختصما حتى صار خلا فالمشتري بالخيار: إن شاء أخذ بقيمته، وإن شاء ترك.

١٣٧٨٢: - وقال أبويوسف: رجلان بينهما دار فباع أحدهما نصف بيت منهما شائعا في البيت والبيت معلوم فإن أبا حنيفة قال: لايحوز البيع، ولو كان بين رجلين عشرة من الغنم أو عشرة أثواب هروية مما يقسم باع أحدهما نصف ثوب بعينه من رجل، فإن أبا حنيفة قال: هذا جائز، وكذلك الغنم، وهذا لايشبه الدار الواحدة، وقال أبو يوسف: ينبغي أن يكون هذا والدار سواء في قوله.

١٣٧٨٣: - وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن طحان يبدل حنطة رجل بـدقيـق آخر و يأخذ منه أجرة الطحن مع حضرة صاحب الحنطة، و صاحب الدقيق لا يعلم بذلك هل لصاحب الحنطة أن ينفق ذلك الدقيق؟ وهل للطحان أن يفعل؟ فقال: لا، فقيل له: هل يفترق الحال بين ما إذا أبدلها بدقيق آخر، وبين ما إذا أبدلها بدقيق نفسه؟ فقال: التبديل بالدقيق لايجوز.

١٣٧٨٤: وسئل أبو حامد عن رجل اشترى دارا أو عبدا أو عروضا وتركها في يد البائع فباعها وربح فيها فالربح لمن يكون؟ للبائع أم للمشترى؟ فـقـال: البيـع بـاطـل، وإن أجـاز الـمشترى ذلك فالبيع فاسد أيضا، وبيع المبيع قبل القبض ينفسخ، وهذا البيع لايترك.

١٣٧٨٥: - م: ولو أن رجلين بينهما أرض ونخل باع أحدهما نصف نخله بعينه بأصله من رجل لم يجز في قول أبي حنيفة، وهذا كالبيت الذي وصفنا، ولو باع أحدهما نصف الأرض واستثنى نصف النخل بأصله فإن هذا مثل ذلك في قياس قول أبي حنيفة، وكذلك لو باع نصف الدار شائعا منها معلوما لم يدخل في البيع، وقال أبو يوسف: أنا أرى كل هذا جائز لاأنقص بيعا.

١٣٧٨٦: - قيال محمد: وإذا اشترى الرجل من غيره كرا من طعام مكايلة بمائة درهم فاكتاله من البائع لنفسه، ثم إنه ولي رجلا بالثمن الأول لم يكن للمشتري أن يقبضه إلا بكيل مستقبل، وإن كان المشترى الأول الذي باع من هذا الثاني اكتاله لنفسه بمحضر من المشتري الثاني، فإن اكتاله الثاني فو جده يزيد قفيزا رد الزيادة على المشتري الأول، سواء كانت هذه الزيادة تجري بين الكيلين أو زيادة لاتجرى بين الكيلين، فإذا ردها المشتري الثاني على الأول ينظر: إن كانت الزيادة مما يدخل بين الكيلين ردها المشتري على بائعه، فإن و جده المشتري الثاني ناقصا

١٣٧٨٦: أخرج عبد الرزاق في مصفنه عن ابن طاؤس عن أبيه قال: لابأس بالتولية، إنـمـا هـو مـعروف، قال: وقال ابن سيرين: لاحتى يقبض ويكال. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب التولية في البيع والإقالة ٨/ ٤٩ برقم: ٥٥ ٢٤ ٢ ، ٦ ٤ ٢٥٠ .

كان للمشتري الآخر أن يأخذ المشترى الأول بحصته إذا لم يسلم له شرطه فيرجع عليه، سواء كان النقصان يدخل بين الكيلين أولا، وهل يرجع المشتري الأول على بائعه؟ إن كان النقصان مما يدخل بين الكيلين لا إذا لم يظهر الخطأ في الكيل الأول بيقين لا باجتهاد، وإن كان مما يدخل بين الكيلين بالبينة أو بتصديق البائع، يرجع إذا ظهر في الكيل الأول بيقين لا باجتهاد فوجب الرجوع على البائع الأول، تُم إذا كانت الزيادة تدخل بين الكيلين فالزيادة تكون للمشترى الأول، وإن كان هـ و ولـي الثاني جميع ما اشتري إلا أنه و لاه ما اشترى بإسم الكر و قد سلم له ذلك، وكان الفضل رزقا ساقه الله إليه، وكذلك لو كان البيع الثاني مرابحة، ولو كان المشترى الأول قد باع من الطعام قفيزا ودفعه إلى المشترى وقبض ثمنه، ثم إنه باع الثاني على أنه كر بمثل ما اشتراه تولية فاكتاله الثاني فوجده كرا ناقصا فذلك جائز ولا خيار له، وعند محمد يخير: إن شاء أخذ الكل بجميع الثمن، وإن شاء رد، ولـو كـان الـعقد الثاني مرابحة وباقي المسألة بحالها فعلى قول أبي حينفة ومحمد

يحط قدر الزيادة وحصتها من الربح، وهذه المسألة من مسائل الأصل. ١٣٧٨٧: - قال في الجامع أيضا: إذا اشترى كرا على أنه أربعون قفيزا وكاله البائع فوجده أربعين قفيزا وتقابضا، فأصاب الطعام ماء من مطر فزاد حتى صار خمسين قفيزا وأفسد الماء الطعام: جاز للمشتري أن يبيعه مرابحة من غير بيان، فإن ولاه رجلا أو باعه مرابحة على أنه كر فوجده خمسين قفيزا: كان للمشتري منه أربعون قفيزا، إذ المشروط له هذا القدر، وكان للمشتري حيار الرد بالعيب إن لم يعلم به وقت الشراء، وإن علم ليس له ذلك.

المشترى بالخيار: إن شاء رده، وإن شاء أمسكه بحميع الثمن؛ وعلى قول أبي يوسف

١٣٧٨٨: - وإن كان الطعام رطبا فباعها مرابحة على أنها كرو كالها المشترى فإذا هو ينقص من الكر فالمشترى الآخر بالخيار: إن شاء ترك، وإن شاء أخذ بحصتها من الثمن.

١٣٧٨٩: - وإذا اشترى كرا على أنه أربعون قفيزا وكاله فولاه رجلا أو باعه

مرابحة فلم يكله حتى أصاب الطعام ماء فزاده عشرة، ثم كاله فو جده خمسين قفيزا فالمشتري بالخيار: إن شاء أحذ، وإن شاء ترك، ولو أن البائع الثاني كال الطعام للمشتري الثانبي قبل أن يصيبه الماء وكان أربعين قفيزا، ثم أصابه الماء في يد بائعه فصار خمسين قفيزا وأفسده الماء فالمشتري الثاني بالحيار، فإن اختار الأحذ أحذ الكل.

• ١٣٧٩: - ولو باعه قفيزا من الكر فأصابه الماء قبل أن يقبضه فللمشتري الخيار: إن شاء قبض من ذلك الكر قفيزا، وإن شاء ترك، وإن كان قد كال القفيز وأفرزه لـمـا ذكـرنا أن الكيل في عين المعين قبل التسليم هدر وكان له الخيار كما قبل الكيل، إلا أن يكون الماء أصاب المفرز دون غيره فيأخذ قفيزا من اليابس و لاخيار لواحد منهما على مامر قبل هذا.

١ ٣٧٩١: - رجل اشتري كر حنطة بمائة درهم على أنه أربعون قفيزا وكاله فإذا هـو أربعـون قفيزا، ثم تقايل البيع، ثم اكتاله البائع فإذا هو يزيد أو ينقص قفيزا وتصادقا أن ذلك من نقصان الكيل: فالزيادة مع الأصل للبائع، والنقصان عليه حتى لايحط بسببه شيء من الثمن؛ وكذلك لو أصابه الماء فازداد قفيز ورضي به البائع فذلك كله له، إلا أن يكون لم يعلم فله أن يرده بالعيب، وبطل الإقالة ويعود البيع الأول، وكذلك إن كمان رطبها وقت البيع وهو كر تمام ثم حفّ وانتقص عند المشترى ثم تقايلا فاكتاله فانتقص وعلم أنه من الجفاف وتصادقا عليه فذلك كله للبائع ولا يحط شيء من الثمن.

١٣٧٩٢: - قال في الجامع أيضا: رجل اشترى من رجل حنطة بعينها على أنه قفيز اشتراها بدرهم فلم يقبض المشتري حتى أصابه الماء وكاله المشتري فإذا هـ و قفيز وربع كان للمشتري الخيار: إن شاء أخذ قفيزا منها بدرهم، وإن شاء ترك. ولـو وجده أنقص سقط حصة النقصان من الثمن. وإن كان البائع قد اكتال الطعام قبل أن يصيبه الماء بمحضر من المشتري وكان قفيزا إلا أنه لم يدفعه إليه، ثم أصابه الماء فصار قفيزا، وربع قفيز كان المشترى بالخيار: إن شاء أخذ كله بدرهم، وإن

شاء ترك، ولو كانت الحنطة رطبا في الابتداء فيبست حتى نقصت فإن كان بعد الكيل يأخذ المشترى بحميع الثمن، وإن كان نقص قبل الكيل لايأخذ إلا بحصته من الثمن لأن المعقود عليه إنما يتعين بالكيل، فإذا كان النقصان قبل الكيل قائما تعين قدر ثلاثة أرباع قفيز فيأخذه بثلاثة أرباع درهم ويكون المشتري بالخيار، كما لو اشترى قفيزين فهلك أحدهما قبل القبض؛ ألاترى أنه لو اشترى هذا الطعام على أنه قفيز بدرهم وكاله فوجده يزيد أو ينقص مقدار مايجري بين الكيلين فإن كان زائدا أخذ المشتري قفيزا منه بدرهم، وإن كان ناقصا أخذه بحصته من الثمن. ولو كاله البائع للمشتري بمحضر منه وكان قفيزا فلم يقبضه المشتري حتى أعيد الكيل فإذا هو يزيد أو ينقص قدر ما يكون بين الكيلين لزمه بجميع الثمن، لأن المعقود عليه قد تعين بالكيل الأول ولم يظهر خطأ الكيّال، حتى لو كانت الزيادة والنقصان قدر ما لايحري بين الكيلين إن كان زائدا رد الزيادة على البائع، وإن كان ناقصا أخذه بحصته من الثمن.

١٣٧٩٣: - وفي المنتقى عن أبي يوسف: في عبدين لرجلين لكل واحد منهما عبيد علمي حدة، أحدهما أكثر قيمة من الآخر ولا يفرق عبد كل واحد منهما من عبد صاحبه فباعهما أحدهما: فالثمن بينهما نصفان، وكذلك قال في ثوب رجل وقع في ثياب رجل ولم يعرف، أو صبي رجل لرجل بشاة و لآخر بصوفها فباعها جميعا فإن الثمن لصاحب الشاة، وليس لصاحب الصوف شيء، وكذلك الشاة وما في بطنها.

١٣٧٩٤: - وروى بشرعن أبي يوسف في الإملاء: امرأة قالت لزوجها: احلعني بالألف التي لي عليك، وقال الزوج: لا ولكني بعتك بالألف التي لك على هـذا العبد الذي في يديك، وقالت هي: لم اشتر بها منك، فأقامت هي بينة على الخلع وأقام الزوج بينة على بيع العبد: أجزت البيع والخلع وضمنت المرأة ألفا للزوج.

٥ ٩ ٧٣ ١: - وفي نوادر هشام عن محمد: رجل اشتري من رجل سمكة طرية و جحد البائع البيع، فأقام المشتري بينة على الشراء: فالقاضي يأمر المشتري

بـقبـض السـمكة ودفع الثـمـن إلى البائع يريد به مادام القاضي في المسألة عن الشهود، ثـم يـقبـض الـقـاضـي السـمـكة مـن المشتري والثمن من البائع ويبيع السمكة ويضع الثمن الثاني والأول على يد عدل، إن عدل البينة دفع الثمن الثاني إلى المشتري الأول، والشمن الأول إلى البائع الأول، وإن ضاع ثمن الثاني من مال المشتري يعني المشتري الأول، وإن لم يعدل البينة ضمن المشتري يعني المشترى الأول قيمة السمكة للبائع. قال هشام: وسألته عن رجل ادعي على رجل أنه باع جاريته هذه منه بألف درهم وجحد المشترى أن يكون اشتراها فحلفه القاضي فحلف هل يفسخ القاضي الشراء بينهما؟ قال: لا، قلت: إن كان المدعى عليه قال بعد ذلك: هي حرة لوجه الله، هل يكون إقرارا منه بالشراء و تلزمه قيمة الجارية؟ قال: لا.

۱۳۷۹۶: - وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل قال لآخر: بعتك ثوبا بعشرة دراهم وقبضته لم أقبض الشمن، وقال الآخر: أخذته منك رهنا بعشرة، والثوب هالك؟ قال: يضمن المرتهن الأقل من قيمته ومن عشرة. وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف: رجل قال لآخر: بعتك عبدي هذا بألف درهم ولم تقبل، وقال المشترى: قبلت، فالقول قول المشترى، ولو قال المشترى: قد اشتريت منك عبدك هذا أمس فلم تقبل، وقال البائع: قد قبلت، فالقول قول البائع.

١٣٧٩٧: ولو قال لامرأته: طلقتك أمس بألف درهم فلم تقبلي، فالقول قول الزوج، والعتق على مال نظير الطلاق، والإجارة والنكاح نظير البيع، وأما الكفالة بالمال فينبغي على قياس قول أبى حنيفة أن يكون القول فيه قول الضامن و لا يلزم الضمان إلا أن يقوم بينة على رضا المضمون له، وعنه برواية ابن سماعة أيضا: رجل له عبد مملوك قال لغيره: بعتك بمملوكي هذا قبل أن أملكه، قال: لا أصدقه وألزمه البيع، وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل قال أشهدوا أني قد بعت عبـدي مـن فـلان بـألف درهم، و فلان غائب فقدم فقال: قد كنت بعتنيه قبل ذلك، وهذا منك إقرار، وقال البائع: بل هذا ابتداء، كان القول قول المشترى.

۱۳۷۹۸: - وفي نوادر هشام عن محمد: رجل اشتري دارا بثمن معلوم وأشهد بقبض الثمن، ثم أقام البائع بينة أن المشترى أقر بعد شراء الدار أن بيع هذه الدار تلجئة في يديه: فأني أردها على البائع، ويأخذ المشترى الثمن من البائع. وفي نوادر بشر عن أبي يـو سف: رجـل اشتـري مـن رجل جارية بثمن معلوم و تقابضا، ثم احتلفا في ولدها فقال البائع: ولـدت قبل أن تشتريها، وقال المشترى: لا بل ولدت بعد الشراء، فالقول (قول) من في يده الولد، والبينة بينة المشتري.

9 ٩ ٣٧٩: – ولو اشتري دارا من رجل و نقد الثمن واختلفا في باب الدار وقـد نـزع من موضعه ووضع فيها قال المشترى: أنا نزعته بعد مااشتريت وقبضت، وقال البائع: كان موضوعاً فيه وقت البيع ولم يدخل في البيع، فالقول قول المشترى إن كانت الدار في يده، وإن كانت الدار في يد البائع فالقول قول البائع مع يمينه، فإن نكل عن اليمين دخل الباب في البيع وللمشترى الخيار إن كان في تعليقه ضرر، وإن حلف يخير المشترى أيضا: إن شاء أخذ الدار من غير باب، وإن شاء ترك، ولكن بعد أن يحلف بالله مااشترى الدار بدون الباب.

١٣٨٠٠- وكذلك على هذا جذوع بيوت نقض أو نقض حائط أو شجرة مقلوعة في أرض أو تمر صرم من شجر فالقول في جميع ذلك قول الذي هو في يديه، وإن كان التمر على الشجر والأرض في يد المشتري وقال المشترى: حدث بعد البيع، وقال البائع: كان قبل البيع ولم أشترطه، فالقول قول البائع وللمشترى الخيار: إن شاء أحذ، وإن شاء ترك، اشترى أمة و تقابضا وولـدت واختـلفا في الولد فقال البائع: بعتك الأمة في رمضان عام أول، وكانت الولادة فيي شعبان، وأقيام البينة وقال المشترى: بعتني الأمة في شعبان، وكان الـولادة في رمضان، وأقام البينة والولد مشكل، فالبينة في الولادة بينة البائع، ولو أقر البائع أنه أخذ من الأمة ثوبا أو دراهم قبل أن يبيعها وقال المشترى: أخذت ذلك منها بعد مااشتريت و قبضت، فالقول قول المشتري. و أما في الجماع و القبلة فالقول قول البائع.

١ . ١ ٣٨٠: - ابن سماعة عن محمد: رجل اشترى من رجل عبدا وقبضه، وأدى الثمين وأعتقه، ثم قال رجل للبائع: كنت بعتني الغلام قبل أن تبيعه من هذا و أعتـقـه، و صـدقـه البائع في ذلك: فإن كان أخذ البائع منه الثمن أيضا، و يكون في يده ثمان حتى يرجع المشترى الذي قبض الغلام وأعتقه إلى تصديق البائع ويأخذ منه الثمن ويصير الغلام مولى الذي ادعاه أنه أعتقه أو لا، وإن كذبه الغلام أن يكون مولى الذي ادعى أولا أنه أعتقه كان مولى الذي قبض وأعتق.

١ ٣٨٠٢: - المعلى في نوادره: رجل قال لآخر: بعتك هذه الدابة بمائة درهم، فقال المدعى عليه: بل آجرتنيها بعشرة دراهم إلى الكوفة فسرت عليها، يحلف المدعى عليه، مااشتريتها بمائة درهم؛ فإن حلف رجع عليه المدعى البائع بالعشرة التي أقر بها من الإجارة، **وفي المنتقى:** إبراهيم عن محمد: إذا باع من آخر رطلا من زيت من حيابية فقال المشترى: أعطني في حابية من غيرها، فللبائع أن لايعطيه إلا من تلك الخابية التي وقع البيع عليها.

۱۳۸۰۳: **وفی نوادر ابن سماعة** عن أبی یوسف: رجل باع من آخر دارا، ثم إن المشتري لقي البائع وقال له: لم يتهيأ لي ثمن الدار فافسخ العقد بيني وبينك وتصدق عليّ بالدار التي بعتني، فقال البائع: فقد تصدقت عليك بالدار وفسـخـت البيع بيني وبينك، ولم يقل الآخر شيئا بعد هذا الكلام قال: أجيز ذلك وأفسخ البيع فيه، وقال: ألاتري أن الرجل لو باع ثوبا له من مسكين بدرهم، ثم إن المسكين لقى البائع وقال: إني معسر لاأقدر على ثمن الثوب فإن رأيت أن تـفسـخ البيـع و تتـصـدق عـلـيّ بالثوب، فقال البائع: قد تصدقت عليك بالثوب، وفسخت البيع، فإنه يجوز ذلك.

١٣٨٠٤: وفي السراجية: رجل اشترى من آخر دارا بألف، ثم إن البائع قال للمشتري تصدقت عليك بالدار، وقبل المشترى، ثم جاء البائع يطلب الثمن، وقال: إنما تصدقت عليك بدارك، قال: له أن يأخذ الثمن، وصدقته باطلة، وفي السراجية: رجل اشترى غلاما فجاء آخر وادعى أنه كان له وأنه أعتقه منذ سنة يسئل المدعى البينة على الملك دون العتق، فإذا أقام البينة على الملك ثبت العتق، وإن لم تكن له بينة استحلف المشتري، اشتري عبدا فاكتسب في يد البائع أو وهب له هبة، ثم مات قبل القبض فالكسب للمشتري عند أبي حنيفة، وكذا إذا رده بعيب وقد اشتراه فوهب له هبة في يده، ثم رده، قال الإمام البزدوي: يرد الهبة، وقال الشيخ حسام الدين: لايرد، عبد يطلب البيع من مولاه وهو معروف بأنه يحسن صحبته عزر، لأنه متعنت.

٥ . ١ ٣٨ : - وفي المنتقى: رجل اشترى من آخر عبدا وقبضه، ثم جاء به مشحو حا وقال: بعتني مشجو جا، فالقول قوله: م: أيضا: إذا باع جارية على أنه بالخيار فحدث بها عيب في يد البائع أو جنت جناية في يد البائع فقال البائع للمشترى: اقبضها وأنا على خياري، فقبضها وهو يعلم بالجناية أو بالعيب أو كان قبضها بغير إذن البائع مع العلم بالجناية والعيب، ثم إن البائع أجاز البيع، ثم أراد المشترى أن يردها على البائع بالجناية التي كانت عند البائع أو بالعيب الذي حدث عنده: ليس له ذلك، وقبضه بعد العلم بالجناية والعيب رضا بالعيب، وكذلك لو لم يقبضها، ولكن أعطى البائع ثمنها بعد علمه بالجناية أو العيب، وكذلك لو كان قبضها ولم ينقد الثمن، ولم يكن عالما بالجناية أو العيب، ثم علم بعد ذلك بالجناية أو العيب فنقده الثمن من غير أن يأمره بذلك قاض.

۱۳۸۰۲: - قال محمد في الزيادات: رجل اشترى شيئا ممايفسد نحو السمك والفاكهة، وشرط الخيار لنفسه ثلاثة أيام فخاف البائع أن يفسد قبل مضي الخيار في يده فقال للمشترى: إما أن ترد البيع حتى أبيعه من غيرك أو تختار وتقبضه، ففي القياس لايجبر المشتري على ماأردا البائع، وفي الاستحسان يقال للمشترى: إما أن ترد البيع وإما أن تأخذه ولا شيء عليك من الثمن ما لم تجز البيع أو يـفسد عندك، ذكر هشام في نوادره عن محمد: أن من اشتري من آخر عصيرا أو رطبا على أنه بالخيار ثلاثة أيام، وخاف البائع تخمر العصير وحمض الرطب في مدة الخيار فطلب قبض المشترى: فالمشترى لايجبر عليه، وهو جواب القياس.

١٣٨٠٧: - وفيه أيضا: من ادعي على آخر أنه اشترى منه سمكة طرية في يديه و ححد البائع فأقام المشترى بينة على الشراء ويخاف فساد السمكة في مدة التزكية وفيه ضرر للبائع قال: يأمر القاضي المشتري حتى يقبض السمكة ويدفع الشمن، ثم يبيع القاضي السمكة ويضع الثمن الأول، والثاني على يدي عدل، فإن زكيت البينة دفع الثمن الأول إلى البائع الثاني، والبائع الثاني إلى المشتري، وإن ضاع في يد العدل ضاع على المشترى، ولو لم يزك البينة ضمن المشترى قيمة السمكة.

 ۱۳۸۰۸ = وفي الخانية: مسلم اشترى عبدا مجوسيا فقال له العبد: إن بعتني من مسلم قتلت نفسي، جاز له أن يبيعه من المجوسي، ولا بأس ببيع الزنار من النصراني، والقلنسوة من المجوسي، رجل دخل كرم صديقه فأكل منه شيئا وكان صديقه باع الكرم وهو لايشعر به قالوا: الإثم عنه موضوع، وينبغي أن يستحل من المشتري أو يضمن له، رجل اشترى الأسر اء من أهل الحرب جاز له أن يعطيهم الزيوف والمغشوشة والعروض بأكثر من قيمته، وإن الأساري عبيدا لايسعه ذلك، رجل باع شاة من كافر فقتله حيفا أو بضرب على الرأس حتى تموت قـالـوا: لابـأس ببيـعهـا، وكذا يجوز بيع ذبيحة المجوسي فيما بينهم، وعن محمد: تجوز ذبيحة المجوسي فيما بينهم.

١٣٨٠٩:- ولو باع الأرض ممن يتخذ كنيسة أو بيعة أو بيت نار لابأس به،

 ١ ٣٨٠٩ :- قول المصنف: "ويحوز بيع بناء بيوت مكة الخ" أخرج الحاكم في المستدرك عـن عبـدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: مكة حرام وحرام بيع رباعها، و حرام أجر بيوتها. المستدرك للحاكم، البيوع ٣/ ٨٧٧ برقم: ٢٣٢٧، قديم ٢/ ٥٣، سنن الدارقطني، البيوع ٣/ ٤٩ برقم: ٢٩٩٥.

قول المصنف: "وتكره إجارتها في الموسم الخ" أخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج قال: كان عطاء ينهي عن الكراء في الحرم، واخبرني أن عمر بن الخطاب كان ينهي أن تبوب دور مكة لأن ينزل الحاج في عرصاتها الخ.

وأخرج أيضا عن مجاهد أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة! لاتتخذوا لدوركم أبوابا لينزل البادي حيث شاء. مصنف عبد الرزاق، المناسك، باب الكراء في الحرم ٥/ ١٤٦ ، ١٤٧ برقم: ٩٢١١، ٩٢١٠. ويحوز بيع بناء بيوت مكة، ولا يحوز بيع الأراضي في ظاهر الرواية، وفي المنظومة في باب الشافعي: وجائز بيع أراضي مكة

وعند أبي حنيفة في رواية يجوز بيع دور مكة وفيها الشفعة، وتكره إجارتها في الموسم. • ١ ٣٨١: - رجل اشترى ستر الكعبة من بعض السدنة لايجوز، فإن نقل إلى بلده كان عليه أن يتصدق به على الفقراء، ويجوز بيع أرض محياة بإذن الإمام، فإن أحياها بغير إذن الإمام وباعها لايجوز عند أبي حنيفة، وقال صاحباه: يجوز.

١ ١ ٣٨١: - م: في الزيادات: رجل قال: هذا العبد بني وبين فلان و فلان أثىلاثا وهمما غائبان فأنا أبيعكه بألف ولم يأمراني بذلك فلعلهما يجيزان البيع، فاشتراه المشتري على ذلك ونقد الثمن، ثم حضر الغائبان، ولم يحيزا البيع: لزم المشترى نصيب البائع، فاعلم بأن هنا ثلاث مسائل، إحداها هذه، فإن أجاز أحد الغائبين البيع في نصيبه قال محمد: لزم المشترى نصيب المجيز بثلث الثمن أيضا ولا خيار له، وعملي قياس قول أبي يوسف له الخيار لما نبين بعد هذا إن شاء الله تعالى، المسألة الثانية: إذا قال الرجل لغيره: هذا العبد لفلان و فلان و أنا أبيعكه بألف درهم بغير أمرهما فلعلهما يحيزان البيع، فاشتراه المشترى على ذلك فبلغهما الخبر فإن أجاز أحدهما البيع في نصيبه وأبي الآخر: على قول محمد لاخيار للمشتري، وعلى قول أبسى يوسف لـه الخيـار، الـمسـألة الثـالثة: إذا قــال الـرجل لغيـره:

[•] ١ ٣٨١: أخرج البيهقي في سننه عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه قالت: دخل شيبة بن عثمان الحجبي على عائشة رضي الله عنها فقال: يا أم المؤمنين إن ثياب الكعبة تجتمع علينا فتكثر فنعمد إلى آبار فنحتفرها فنعمقها، ثم ندفن ثياب الكعبة فيها، كيلا يلبسها الجنب و الحائض، فقالت له عائشة رضي الله عنها: ماأحسنت، ولبئس ماصنعت، فإن ثياب الكعبة إذا نزعت منها لم يضرها أن يلبسها الجنب والحائض، ولكن بعها واجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله، قالت: فكان شيبة بعد ذلك يرسل بها إلى اليمن، فتباع هناك، ثم يجعل ثمنها في المساكين وفي سبيل الله وابن السبيل. السنن الكبري للبيهقي، الحج، باب ماجاء في مال الكعبة وكسوتها ٧/ ٤٨ برقم: ٩٨٢٨.

هـذا الـعبد لفلان و فلان و أنا أبيعكه بألف درهم فلعلهما يجيزان البيع، فاشتراه على ذلك فحضر فلان فأجاز البيع في نصيبه كان للمشتري الخيار بلا خلاف.

١ ٣٨١٢: - قال: وإذا باع الرجل جارية من رجل، ثم غاب المشتري ولا يدري أين هو فطالب البائع من القاضي أن يفسخ العقد فإن القاضي لايجيبه إلى ذلك قبل إقامة البينة، قال: فإن فأقام البينة على ذلك ذكر أن القاضي يبيع الحارية على المشتري وينقد الثمن للبائع ويأخذ من البائع بكفيل ثقة، وهذا الذي ذكر جواب الاستحسان، والقياس أن لاتسمع هذه البينة ولا يبيع الحارية على المشتري، نص على هذا القياس والاستحسان في الجامع الكبير: وكان كرجل جاء بدابة إلى القاضي وقال: هذه لقطة فبعها، فإن القاضي لايبيعها حتى يقيم البينة على ذلك؛ ولو أن البائع باع الجارية بنفسه إن كان فيه وضيعة يكون عليه، ثم وضع المسألة في الحارية ولم يضع في الدار، ويجب أن يقال: إنه في الدار لايتعرض القاضي لذلك فلا يبيع الدار، لأن القياس أن لايبيع الحارية على المشتري، وإنما يبيعها استحسانا لدفع التدانة عن البائع، وهو إسقاط النفقة عنه، وإنما يحتاج إلى إسقاط النفقة إذا كان المبيع حيوانا، وإن كان يعرف مكان المشترى فإنه ليس للقاضي أن يبيع الحارية، وإن أقام البائع البينة على ذلك، وهذا إذا جماء المشتري وأقر بذلك، أما إذا أنكر الشراء احتاج البائع إلى إقامة البينة على المشترى ثانيا.

۱۳۸۱۳ - قال فمي الزيادات: رجل باع عبدا من رجل ووهبه عبدا آخر فنقد المشتري الثمن وقبضهما، ثم مات أحدهما فأراد المشتري أن يرد الباقي بـالعيب فقال البائع: لم أبعك هذا إنما بعتك الميت، فالقول قوله: ولو أراد البائع أن يرجع في الحي بحكم الهبة، والمشترى يقول: الحي مبيع والموهوب هو الميت، فالقول قول البائع وله أن يرجع في الحي، وفي الكافي: بعد أن يحلف أنه ماباعه الحيى؛ وكذلك المشتري إنما يرجع بالثمن على البائع بعد أن يحلف أنه مااشتري الميت فيرجع البائع على المشتري بقيمة الميت، م: ولو كان باعه عبدا بألف درهم وباعيه عبيدا آخير بسمائة دينار وتقابضا ومات أحدهما ورد المشتري العبد الحي بالعيب، و اختلفا في ثمنه فالقول في بيان الثمن قول المشتري.

١ ٢٨١٤ - وفي الكافي: اشترى عبدا بألف وقبضه ولم ينقد الثمن وعليه ألف دين فمات ولم يترك مالا غيره فرده و صيه بعيب: لايقبضه غريمه، ولكن يأخذ الـوصيي من البائع نصف الثمن ويدفعه إلى الغريم، ولو رفع الوصي إلى القاضي: إن علم بالدين لايرده، وإن لم يعلم رده؛ فإن حضر الغريم وأثبت دينه بالبينة خير البائع بين أن يرد نصف الثمن ويمضى الفسخ وبين أن يفسخ ويرد فيباع في دينهما، ولو هلك من يده أو دبره أو كاتبه أو حدث به عيب غرم البائع نصف الثمن، وكذلك المريض، إلا أن القاضي يرد إن علم بدينه.

٥ ١ ٣٨١: - وفيه: عبـد فـي يد رجل ادعاه اثنان كل واحد أنه باعه من ذي اليـد بـكذا ولم ينقد الثمن و برهنا: سلم المبيع لذي اليد بالثمنين فيقضي لكل بثمن ادعاه، وكذا لو ذكر إنتاجا أي قالا: إنه عبده ولد في يده وباعه منه: فإن وجد به عيبا رد بالعيب على واحد منهما و لا يرد عليهما، وإن رجع بالنقصان على أحدهما كان له أن يرجع بالنقصان على الآخر، كما لو مات العبد، ثم علم بعيب قديم به، ثم رجع بنقصان العيب لتعذر الرد بالموت، وكذا لو لم يمت، ولكن قطع يده، وأخذ أرشها ووجد به عيبا رجع بنقصانه عليهما ولا يملك الرد عليهما ولا يملك أحدهما أخذه، ولو ارْحا وسبق تأريخ أحدهما رده بالعيب عليه وقضي عليه بالثمن، ولو كان في يد المدعيين أو في أحدهما فأقام أحدهما بينة أنه باعه من بكر بألف وأقام الآحر بينة أنه باعه من بكر بمائة دينار وذكر القبض: قضي بالثمنين على المشتري وأخذ العبد، وإن كان العبد في أيديهما ولم يقيما على القبض: قضى بنصف الثمنين لكل واحد منهما.

١ ٢٨١٦: م: قال محمد في الجامع: رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كر حنطة، ثم إن المسلم إليه اشترى من رب السلم كرا من طعام مثل كر السلم بمائتي درهم إلى أجل وقبض الكر الذي اشتري ولم يدفع الثمن فلما حل السلم

قـضـاء إليـه بـذلك الـكـر الـذي اشتـري قبل أن ينقد ثمنه: فهذا لايجوز، فإن قضي القاضي عليه بكر مثله فاصطلحا على أن يكون قضاء من المسلم فيه لم يجز ذلك، ولو لم يهلك الكر الذي قبضه رب السلم ولم يطحنه، ولكن بقيت عنده فإن شاء الـمسـلم إليه قبضه ولا شيء له، وإن شاء ترك وضمنه حنطة مثل حنطته، فإن ضمنه مثله فجعلاه قصاصا من السلم لم يجز إلا أن يقبضه المسلم إليه، ثم يعطيه بالسلم، وإن اختار الكر فلم يأخذه حتى اصطلحا على أن يكون قصاصا بكر السلم جاز؛ ثم لم يذكر في الكتاب مالو اصطلحا على المقاصة قبل أن يختار المسلم إليه شيئا؟ قالوا: ويجب أن يجوز.

١ ١ ٣٨١٠ - ثم إن محمدا ذكر مسألة في أول الباب، فقال: لو أن المسلم إليه اشترى من ربّ السلم كُرّا بمائتي درهم إلى أجل فقبضه ولم يدفعه الثمن، حتى حل السلم، ثم إن رب السلم غصب الكر الذي اشتراه المسلم إليه فجعله قصاصا بكر السلم: لايكون قصاصا، ولو غصبه من المسلم إليه رجل أجنبي فأحال المسلم إليه رب السلم على الغاصب ليعطيه ذلك من طعام السلم: لم يجز، وكذلك لو كان أو دعـه عند رجل، ثم أحال رب السلم به: لم يجز، إلا أن يكون أصابه عيب فحينئذ يصح اقتضاؤه من المحتال عليه، كما يصح من المسلم عليه. ولو كان الغاصب استهلك الكر قبل أن يحدث به عيب، ثم إن المسلم إليه أحال رب السلم بكره على الغاصب ليعطيه من الكر الذي له في ذمته كان جائزا، ولو كان رب السلم أخـذ الكر المبيع قضاء من طعام السلم مع أنه لايجوز فحدث به عيب في يده فلم يسترده المسلم إليه، ولم يجعلاه قصاصا، حتى طحنه رب السلم، ثم اصطلحا على أن يجعلاه قصاصا: لم يكن لهما ذلك.

١٣٨١٨: - روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف: رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في طعام أو غيره سلما فاسدا، وقبض المسلم إليه المائة، ثم علم أنه فاسد فأراد أن يصححاه في ذلك المجلس أو بعد ماافترقا قال أبو يوسف: إن كانت المائة قائمة بعينها في يد المسلم إليه فلهما ذلك، رجل قال لآخر: بعني كر طعام وسط على أن توفيه إلى شهر في موضع كذا بمائة درهم، ودفع إليه المائة قال أبو يوسف: هو سلم صحيح.

9 ١ ٣٨١٩: بشر في الإملاء عن أبي يوسف: إذا أسلم دينا له على رجل إليه في سلم، ثم علم أنه لا يحوز فعجل له رأس المال و دفع إليه قبل أن يفترقا جاز له استحسانا، قال: إذا اشترى الطعام بالعبد وهو الثمن وللطعام أجل وموضع يوفيه فيه وكيل معلوم وضرب معلوم: فهو سلم إن سماه أو كني عن إسمه، فإن افترقا قبل أن يقبض العبد انتقض.

صح، ومن اشترى عبدا وغاب المشترى قبل أن يقبض العبد وينقد الثمن وبرهن صح، ومن اشترى عبدا وغاب المشترى قبل أن يقبض العبد وينقد الثمن وبرهن البائع عند القاضى أن هذا العبد كان له باعه من فلان وغاب قبل أن ينقد الثمن وطلب من القاضى أن يبيعه بدينه، فإن غاب المشترى غيبة معروفة لم يبع القاضى في دين البائع، فإن غاب غيبة لم يدر أين هو باع القاضى العبد في دين البائع وأعطى الثمن إذا أقام البائع بينة على ماادعى، ثم إن كان الثمن أكثر من الثمن الأول يحسك الفضل للمشترى حتى يحضروا، وإن كان أنقص من الثمن الأول رجع البائع على المشترى إذا ظفر به.

الا ۱۳۸۲: ومن باع بألف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان ويجب خمسمائة مثقال ذهب وخمسمائة مثقال فضة، وإن قال: بألف من الدراهم والدنانير، فعليه خمسمائة دينار بالمثاقيل وخمسمائة درهم وزن سبعة، ومن له على آخر دراهم جياد فقضاها زيوفا ولم يعلم فأنفقها أو هلكت، ثم علم فليس عليه شيء وقد تم استيفاؤه عند أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف: يرد القابض عليه مثل زيوفه ويرجع عليه بالجياد، غصب عبدا فاشتراه: صار قابضا بنفس العقد ولا يحتاج إلى تحديده، ولو كان وديعة أو رهنا حتى يتمكن من قبضه بعده و ثمرته في الهلاك والحبس بالثمن والافتراق في الصرف والمقبوض بعقد فاسد يختار البائع كالغاصب ويختار المشترى كالراهن، رجلان تقابضا فتقايلا فاشترى

أحدهما ما أقال صار قابضا بنفس العقد، ولو هلك أحدهما فتقايلا، ثم حددا العقد في القائم لايصير قابضا بنفس العقد.

حتى أحرقه رجل فاختار المشترى إمضاء العقد و تضمين الجانى فافترقا قبل قبض حتى أحرقه رجل فاختار المشترى إمضاء العقد و تضمين الجانى فافترقا قبل قبض النضمان فعند أبى يوسف لايبطل العقد، وقد روى عن أبى حنيفة كذلك، وعند محمد يبطل. الصبى المأذون والعبد المأذون يملكان البيع والشراء بالمحاباة الفاحشة عند أبى حنيفة، وقيل: المسألة التي أخذ أبو يوسف عليها مائة ألف أن زبيدة حلفت هارون أن لايشترى عليها جارية ولا يستوهب فأحب جارية قال: يشترى نصفها ويوهب له نصفها. وفي جامع الحوامع: باع رطل لبن حليب برطل لبن محيض: إن نقص الحليب بعد أن خرج زبده جاز، وإلا فلا.

۱۳۸۲۳: وفي الكبرى: رجل غاب فأمر تلميذه أن يبيع الساجة ويسلم تمنها إلى فلان فباع التلميذ وأمسك الشمن عنده حتى هلك: لايضمن.

" المسلم المسلم

قول المصنف: "وإن أكرهه الخ" أخرج أبو داؤد عن أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ثلاث جدهن جد وهزلهن جد، النكاح، والطلاق، والرجعة. أبو داؤد، الطلاق، باب في الطلاق على الهزل ١/ ٢٩٨ برقم: ٢١٩٤.

و أخرج عبـد الـرزاق عـن أيـوب أن ابن عمر قال: طلاق الكره جائز، المصنف لعبد الرزاق، الطلاق، باب الطلاق الكره ٦/ ٤١٠ برقم: ٢١٤٢١ .

وأخرج سعيد بن منصور عن سعيد بن المسيب قال: قال مروان على منبر النبي صلى الله صلى الله صلى عليه وسلم: أربع ليس فيهن رد يدا إلا الوفاء، الطلاق، والعتاق، والنكاح، والنذور. سنن سعيد بن منصور، باب الطلاق لارجوع فيه ٢٠٠١، ٣٧٠/.

وفي الجامع الصغير الحسامي: سلطان أكره رجلا حتى باع عبدا أو وهبه: لايجوز، وإن أكرهه على طلاق أو عتاق أو نكاح يجوز، وقال الشافعي: لايحوز، ولم يحز البيع عندنا، فإذا اتصل به القبض يفيد الملك عند علمائنا الثلاثة، وقال زفر: لايفيد الملك. وفيه: رجل باع رطلين من شحم البطن برطل من شحم الألية لا بأس به، وكذلك لو باع رطلين من اللحم برطل من شحم البطن. وفي متفرقات الولوالحية: رجل اشترى أرضا ولم يقبضها ومنعه إنسان عن زراعتها: لايحب عليه الخراج.

٢ ٣٨٢:- رجل اشتري دارا وبستانا في سكة وأراد أن يزرع فيها وأراد الحيران أن يمنعوه: فإن كان يؤذي جيرانه على الدوام فلهم أن يمنعوه. رجل باع أقواما فمات وله عليهم ديون وليس له وارث معروف فأخذ السلطان ديونه، ثم ظهر وارثه، لايبرأ الغرماء وعليهم أن يؤدوا إليه ثانيا. وفيه: رجل اشترى دارا فوجد فيي جـذع من جذوعها دراهم فهذا على وجهين: إن قال البائع: هي لي، ترد عليه، وإن قال: ليست لي، فحكمها حكم اللقطة.

٥ ٢ ٨ ٢ : - وفي متفرقات الظهيرية: رجل ابتاع قوسا من إنسان فقال له البائع: مـد الـقـوس، فمدها فانكسرت يضمن قيمتها ولو مدها بإذن البائع، ولو قال البائع: مد القوس فإن انكسرت فلا ضمان عليك، فمدها فانكسرت قال: يـضمن أيضا. رجل أوقد نارا في حطبته، ثم باعها؟ قال: إن خمدت وصار فحما جاز، وإن صار رمادا لايجوز.

٦ ٣٨٢٦: - وفي متفرقات العتابية: أخذ الدلال الدلالي، ثم استحق بالمبيع أورد بالعيب بقضاء أو بغير قضاء: لايسترد منه الدلالي، وقال الصدر الشهيد حسام الدين: به أفتى والدي. وفي الذحيرة: دفع إلى المنادي ثوبا ليبعه فنادي ولم يبع فباع صاحبه بنفسه فللمنادي أجر مثله قياسا، وفي الاستحسان لايجب شيء بحكم العرف، صبى باع أو اشتري وقال: أنا بالغ، ثم قال بعد ذلك، أنا غير بالغ، فإن قال في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يلتفت إلى جحوده، ووقته اثنتا عشرة سنة.

١٣٨٢٧: - والإجازة تلحق العقود ولا تلحق الأفعال عند أبي حنيفة، وعند محمد تلحق الأفعال والعقود، حتى أن الغاصب إذا رد المغصوب على أجنبي ليرد على المغصوب منه فقبض ذلك الأجنبي، عند محمد خرج الغاصب عن الضمان، وعند أبي حنيفة لا، وذكر محمد أن المشترى إذا قبض المبيع بغير إذن البائع قبل أن ينقد الثمن فلما علم البائع رضي به كان هذا مثل إذنه في القبض في جميع ذلك؛ فهذا تنصيص على أن الإجازة تلحق الأفعال و يحتمل أن يكون هذا قول محمد، ويكون عن أبي حنيفة روايتان فتأمل عند الفتوي. إذا أمر رجلا أن يحمل التراب من منزله ليرميه فحمله المأمور فباعه من إنسان: جاز البيع للآمر و الثمن له.

١٣٨٢٨: - وما يحدث من النقصان في العقار قبل القبض يكون محسوبا على المشترى عند بعض المشايخ، وعامة المشايخ على أن يكون محسوبا على البائع، شاهدان شهدا على رجل بعتق فردت شهادتهما لمكان التهمة، ثم إن المولى وكل أحد الشاهدين ببيعه فباعه من صاحبه الذي شهد معه: صح البيع وعتق العبيد ويكون و لاؤه موقوف، وبرأ المشترى عن الثمن في قياس قول أبي حنيفة و محمد: ويصير البائع ضامنا للثمن للآمر، وعلى قياس قول أبي يوسف الشمن لازم على المشتري، وإذا بقي الثمن على المشترى عنده في مسألتنا لايكون للوكيل حق الاستيفاء منه بل يستوفيه المولى.

٩ ٢ ٨ ٢ : - وإذا بـاع الـوكيل العبد من رجل، ثم شهد معه بالعتق فالبيع جائز ولا يعتق العبد ولا يبرأ المشتري عن الثمن، وإن أقر البائع يبرأ عن الثمن، فإن صدق المشترى البائع في الإقرار بحرية العبد: إن كان التصديق قبل قبض الثمن بطل الثمن وغرم الـوكيـل للآمر مثله في قياس قول أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف الثمن لـالآمـر عـلـي الـمشتري بحاله و يطالب الآمر المشتري بذلك دون الوكيل، وإن كان التصديق من المشترى بعد ماقبض الثمن فالثمن للآمر؛ لأن الآمر ملك عينه بقبض نائبه، وليس للوكيل ولاية إبطال العتق عليه، وإذا أقر أنه غصب من فلان شيئا، ثم إن المقر اشترى ذلك الشيء من المقرله جاز.

١ ٣٨٣٠: - الشاة المبيعة إذا ماتت قبل القبض و دبغ جلدها هل يعود حكم البيع في الجلد بحصته؟ لايروى شيء في هذا الفصل عن أصحابنا، وقد اختلف المشايخ، والأصح أنه لايعود، وفي الشاة المرهونة إذا ماتت ودبغ المرتهن

جلدها نص عن محمد أنه يعود حكم الرهن في الجلد بحصته من الدين.

١٣٨٣١: - رجل اشترى من آخر دارا بعبد والدار في يدغير البائع و صاحب اليد يدعي أنها له فخاصم المشترى صاحب اليد فلم يقض له القاضي فطلب المشترى من القاضي أن يفسخ العقد بينه وبين البائع لعجزه عن التسليم: أجابه القاضي إلى ذلك وفسخ العقد بينهما وأمر البائع برد العبد إلى المشترى، فلو وصلت الدار إلى يد المشتري يوما من الدهر فالفسخ ماض حتى لايؤمر المشتري برد العبد على البائع_ وذكر في الحامع الكبير: أن الإقدام على الشراء إقرار بكون المشتري ملك البائع؛ فينبغي أن يؤمر المشتري بتسليم الدار إلى البائع على رواية الحامع أيضا، لأن على رواية الجامع، وإن كان الإقدام على الشراء إقرارا بكون المشترى ملك البائع إلا أن هذا ليس بإقرار مصرح به بل هو إقرار في ضمن الشراء وقد انتقض الشراء فينتقض ماثبت في ضمنه، وليس كما إذا كان الإقرار مصرحا به.

١٣٨٣٢: ولو اشتري من آخر محذوذا بعشرة دنانير وألف مَنّ من الحنطة وبين أو صافها إلا أنه لم يبين مكان إيفاء الحنطة حتى فسد العقد على قو ل أبي حنيفة في حصة حنطة هل يتعدى الفساد إلى الباقي؟ ينبغي أن لايتعدى الفساد إلى الباقي، والأصح أنه لايفسد العقد في حصة الحنطة بسبب ترك مكان الإيفاء فإنه مختلف فيه، فإن من مذهبهما أن بيان مكان الإيفاء ليس بشرط، وفساد بعض الصفة إذا كان بسبب هو مختلف فيه لايتعدى الفساد إلى الباقي، وعند أبي حنيفة إنما يتعدى إذا كان الفساد بسبب هو مجمع عليه، وإذا باع بألف ورطل من خمر، ثم اتفقا على إسقاط الخمر ينقلب العقد صحيحا عندنا، و لا ينفرد به أحدهما بل يشترط اتفاقهما على ذلك.

١٣٨٣٣: وفي النوازل: سئل أبوبكرعن جبل فيه كبريت فيحمل منه ويباع؟ قال: لابأس به، وكذلك لو حمل من صخرة أو كان في الجبل أشجار فستق فلا بأس بأن تحمل وتباع، فأما الملح فليس هكذا؛ قال الفقيه: في الحاصل لافرق بينهما، لأن الفستق لو كان في ملك أحد لايجوز، ولو كان الملح في جبل لايملكه أحد جاز أن يؤخذ.

١٣٨٣٤: وسئل أبو القاسم عن رجل اشترى حانوتا في حان وبني فوق ذلك الخان غرفة، فأراد أن يبني سلما في الخان خارجا من حانوته ليصعد على هـذه الغرفة في موضع ليس فيه ضرر لأهل الخان هل له ذلك؟ قال: ليس له أن يبني درجا ولا أن يركب سلما، وله أن يضع سلما للصعود بعد أن يرفعه في الوقت الذي لا يحتاج إليه، وليس لـه أن يديم وضعه هناك، وسئل أبو القاسم عن رجل أعطى دراهم إلى حباز ويأخذ كل يوم شيئا كيف يفعل؟ قال: يقول: كلما أحذت فهو عـلـي مـاقاطعتك عليه، و سئل عن رجل اشترى عبدا فباعه من رجل فأبق عنده و لم يوقف على أثره فجاء صاحب العبد يخاصم البائع ويأمره بالنفقة والطلب فيه هل له ذلك؟ قال: لايلزم البائع الطلب معه.

١٣٨٣٥: - و سئل أبو القاسم عن رجل أكره فقيل له: إما أن تشرب هذا الشراب، وإما أن تبيع كرمك مني، فباع الكرم منه ولم يشرب ماتقول فيه؟ قال: إن كان هذا الشراب ممايحل شربه جاز البيع، وإن كان لم يحل لم يجز.

١٣٨٣٦: - وسئل عن رجل دفع إلى رجل مالا ليبيعه في بلد آخر فحمل إلى تلك البلدة وباع بعضه بالنقد وبعضه بالنسيئة، ثم رجع وبقي بعض الثمن على الناس هل لرب المال أن يجبره على الخروج إلى ذلك البلد ليقبض ما على الناس أو يوكل وكيلا بقبض ذلك المال؟ قال: لا يجبر على الخروج، ولكن يجبر على أن يو كل رب المال على أحد الوجهين إما بشهو د عدل يخرجو ن إلى تلك البلدة أو يأخذ كتاب قاضي تلك البلدة.

۱۳۸۳۷: - وفي الواقعات: رجل اشترى فقاعا أو شرابا فأحذ الكوز من الفقاعي أو القدح من بائع الشراب فوقع من يده فانكسر فلا ضمان عليه. وفيه: إذا دفع البقرة إلى إنسان بالعلف ليكون الحادث بينهما بالنصف فالحادث كله لصاحب البقرة، وله على صاحب البقرة ثمن العلف وأجر المثل. وكذلك إذا دفع الدجاجة ليكون بيضة بالنصف.

١٣٨٣٨: - وفيه: رجل فيي يديه كران من حنطة فباع أحدهما من رجل ولم يدفع إليه، ثم باع من الثاني كرا ودفع إليه، ثم باع الكر الثاني من الثالث ودفع إليه وحضر الأول فهـذا على وجهين: إما أن وجد الأول الثالث، أو الثاني؛ فإن وجد الثالث أخذ منه جميع ذلك الكر فيكون له، وإن وجد الثاني أخذ منه نصف ذلك الكرّ، وفيه رجل دفع عبده إلى رجل وأمر ببيعه فباعه و دفعه إليه قبل قبض الثمن لم يضمن، سواء قال: لايدفع إليه حتى يقبض الثمن، أو لم يقل، رجل اشترى جارية ثم باعها وتداولتها الأيدي الأربعة الرابعة، ثم ادعت الجارية أنها حرة فردها صاحبها على بائعها بقولها وقبل البائع منه، ثم قبل الثانبي من الثالث وأبي الأول أن يقبلها من الثاني، فهذا على وجهين: (١) إما أن يدعمي العتق، (٢) أو حرية الأصل، ففي الوجه الأول له أن لايقبل؛ لأن العتق لم يثبت بقولها، في الوجه الثاني، فالمسألة على قسمين: (١) إما إن انقادت للبيع بأن بيعت و سلمت إلى المشتري وهي ساكتة لاتنكر، (٢) وإما لاتنقاد فإذا انقادت فقد أقرت بالبيع فالايثبت حرية الأصل بقولها، وفي القسم الثاني ليس له أن لايقبل؛ لأن القول قولها في دعوى حرية الأصل إذا لم يقر بالرق.

١٣٨٣٧: أخرج الترمذي عن أبي طلحة أنه قال: يا بني الله إني اشتريت حمرا لايتام في حجري قال: أهرق الخمر واكسر الدنان. جامع الترمذي، البيوع، باب ماجاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك ١/ ٢٤٢ برقم: ١٣١١. مسند أحمد ٢/ ١٣٢ برقم: ٦١٦٤.

قول المصنف: "وفيه إذا دفع البقرة الخ" أخرج الدار قطني عن أبي سعيد الخدري قال: نهمي عن عسب الفحل، زاد عبيد الله: وعن قفيزا الطحان. سن الدارقطني، البيوع، ٣/ ٤٢ برقم: ٢٩٦٦.

١٣٨٣٩: - وفي جامع الجوامع: ولو كان صبرة بين اثنين فاقتسما فقال: بعت من هذه قفيزا واحدا من حنطة صاحبه، أراه يقع على نصيبه، وفيه: باع أربعة أعبد أبيضين وأسودين إلا أحد الأسودين فباعها المشتري صفقة وأجاز البائع جاز وله نصف حصة الأسودين من الثمن الباقي، وعلى الأول قيمة الأبيضين ونصف قيمة الأسودين. اشترى ثوبا فقبض آخر غلطا وضاع لزم قيمة الآخر على وجه البيع.

المسألة في بيع التلجئة

· ١ ٣٨٤: - وفي الذخيرة: وإذا قال الرجل لغيره: إني أريد أن أبيعك عبدي هذا تلجئة لأمر أخافه، وحضر هذه المقالة شهود فقال المشترى: نعم، ثم خرجا إلى السوق وتبايعا وشهدوا على ذلك فهذه المسألة على ثلاثة أوجه: إذا تصادقًا بعد البيع أنهما بنيا البيع على تلك المواضعة، ففي هذه الصورة البيع فاسد بلا خلاف، الثاني: إذا تصادقا بعد البيع أنهما قد كانا أعرضا عن تلك المواضعة قبل هذا البيع، وفي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف، الثالث: إذا تصادقا على المواضعة بالتلجئة قبل البيع إلا أن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة وادعى الآخر الإعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة: البيع جائز والقول لمن يدعى الإعراض عن تلك المواضعة.

١ ٢٨٤١: - وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة، ثم تعاقدا ثم قالا: لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع، فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز، وعلى قولهما البيع فاسد.

١٣٨٤٢: ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلجئة وأنكر الآخر المواضعة ف القول قول لمنكر المواضعة، فإن أقام مدعى المواضعة بينة على المواضعة وقال بيناء البيع على تلك المواضعة، إن صدقه الآخر في البناء فالبيع فاسد، وإن قال الآخر: أعرضت عن تلك المواضعة، فالمسألة على الاختلاف: على قول أبي حنيفة البيع فاسد، وعلى قولهما البيع جائز؛ فإن اتفقا على أن البيع بينهما كان تلجئة، ثم أجاز أحدهما لم يجز ما لم يجيزاه جميعا، وإن اتفقا أن البيع كان تلجئة وقبض المشترى العبد على ذلك وأعتقه فالعتق باطل. ١٣٨٤٣: ولو تواضعا على أن يجيزا بأنهما تبايعا هذا العبد أمس بألف درهم، ولم يكن بينهما بيع، ثم أقرا بذلك فليس هذا ببيع، فإن قالا: أجزنا هذا البيع

الـذي أقررنـا بـه، لايـجوز. وإن ادعى أحدهما أن هذا الإقرار هزل و تلجئة و ادعى الآخر أنه جد فالقول لمدعى الجد وعلى الآخر البينة.

١ ٣٨٤٤: - هـذا إذا كانت تلجئة في ذات المبيع، وإن كانت التلجئة في البدل بأن تواضعا في السرأن الثمن ألف درهم إلا أنهما قالا في العلانية بألفي درهم ليكون أحد الألفين سمعة: فإن تصادقا على الإعراض عن تلك المواضعة فالبيع جائز بألفي درهم، وإن تصادقا على أنهما بنيا على تلك المواضعة فعلى قولهما البيع جائز بألف درهم، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد، كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي. وإن تصادقا على أنه لم يحضرهما نية وقت المعاقدة فعلى قولهما البيع بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة، وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألفي درهم. وهذه الرواية أصح.

٥ ٤ ٣٨ ١: - ولو تواضعا في السر أن الثمن مائة دينار وتعاقدا في العلانية بعشرة آلاف درهم انعقد البيع بعشرة آلاف درهم، وهذا استحسان، وفي القياس أن لايحوز البيع، فإن عقدا في السر البيع بثمن، ثم عقدا في العلانية مرة أحرى فإن عقدا في العلانية بجنس ماعقدا به في السر إلا أنه أكثر مما عقدا به في السر إن تبايعا في السر بألف درهم، ثم تبايعا في العلانية بألفي درهم إن أشهد أن مايعقدان في العلانية هو بيع وقد قالا في السر: نريد أن نظهر بيعا علانية وهو بيع تلجئة وباطل، فاجتمعا على ذلك، ثم إن أحدهما قال علانية وصاحبه حاضر، كنا قلنا كذا وكذا في السروقد بدالي أن أجعله بيعا صحيحا، وصاحبه يسمع ذلك فلم يقل شيئا حتى تبايعا فالبيع جائز، ولو لم يسمع صاحبه ذلك وتعاقدا فالبيع فاسد، فإن قبضه المشتري فأعتقه فإن كان البائع هو الذي قال ذلك القول فعتقه جائز وعليه الثمن، وإن كان المشترى هو الذي قال ذلك القول فعتقه باطل.

١ ٣٨٤٦: - واختلف المشايخ في بيع الهازل أنه منعقد أو ليس بمنعقد؟

بعضهم قالوا: إنه منعقد، وإنما يظهر أثر الانعقاد عند إجازة المالك فإن المالك لو أجاز ورضى بـه يـقـع الـمـلك، والبيع لاينفسخ بجحود أحد المتعاقدين وينفسخ بححودهما. فلو أنهما جحد البيع، ثم إن المشترى ادعى بعد ذلك الشراء لايثبت الشراء، وإن أقاما البينة على الشراء، وإن صدقه البائع على الشراء يثبت الشراء، وإن لم يحددا بيعا بعد ماانفسخ البيع بجحودهما البيع، ويصح بضده وهو الإقرار بالبيع، والفسخ إنما يثبت بالححود. وإذا ارتفع الفسخ يعود العقد، كما لو تقايلا

البيع، ثم تفاسخا الإقالة بعد ذلك فإنه يعود البيع، وإن لم يحددا عقدا، كذا هاهنا.

١٣٨٤٧: - وفي الخانية: المشترى شراء فاسدا إذا جاء بالمبيع إلى البائع فلم يقبله البائع فاعاده المشترى إلى منزله فهلك: لايضمن، وكذا الغاصب إذا رد المغصوب إلى المغصوب منه فلم يقبله فأعاده إلى منزله فهلك، وإن كان المشتري وضعه بين يدي البائع أو المغصوب منه فلم يقبله، ثم حمله إلى منزله فهلك كان ضامنا في الغصب والبيع الفاسد؛ وقال بعضهم: إن كان فساد البيع متفقا غير مختلف فيه فالجواب فيه كذلك، وإن كان مختلفا فيه فجاء إلى البائع فأعاده إلى منزله وهلك لايبرأ عن الضمان، والصحيح أنه يبرأ في الوجهين، إلا إذا وضع بين يديه فلم يقبل فذهب به إلى منزله فهلك، فإنه يكون ضامنا؛ لأنه يصير غاصبا مبتدأ.

١٣٨٤٨: - وفي اليتيمة: سئل أبو الفضل عن صبى لعب مع آخر بالكعاب فـقـمره هل يثبت الملك فيها؟ فقال: لا. وسئل أبو الفضل عن الصبي إذا باع الكعاب من رجل في السوق وأخذه منه دراهم، ثم كره هل يجب عليه رد تلك الدراهم على مشترى الكعاب ويحب عليه التصدق إن لم يظفر بمشترى الكعاب؟ فقال: نعم، وسئل أبو حامد: لو باع هذا الصبي الكعاب من رجل في السوق وأخذ ثمنها هل يكون هذا البيع صحيحا؟ فقال: لايكون بيعا، وإنما ثبت له الملك بتمليكه الدراهم

٨ ٤ ٨ ٣ ١ : - أخرج أحمد في مسنده عن أبي موسى رضى الله عنه: أن النبي صلبي الله عليه وسلم قال: من لعب بالكعاب فقد عصى الله ورسوله. مسند أحمد بن حنبل ٤/ ٣٩٢ برقم: ١٩٧٣٠.

لابالبيع وهـو بشييء تافه لايتقوم شرعا، قيل لأبي حامد: ولو بلغ هل يفرض عليه رد تلك الدراهم على مشترى الكعاب أم يجب عليه التصدق بتلك الدراهم على الفقراء؟ فقال: لا، وليس هذا ببيع صحيح، أو فاسد لعدم المالية في المحل.

١ ٣٨٤٩: - وسئل أيضا عن رجل دفع إلى فامي دينارا ليأخذ منه هذه الدراهم التبي في بلدنا ولم يبين كم يشتري بالدينار إلا أن السعر معلوم عادة وكان يأخذ منه الدراهم شيئا فشيئا فإن رخصت هل تعتبر قيمتها يوم الأخذ أم يوم الخصومة؟ فقال: تعتبر قيمتها يوم الخصومة؛ قيل له: لو لم يدفع إليه شيئا من الدينار بل كان يأخذ منه على قدر حاجته من الدراهم؟ فقال: هذا قرض يقضى بمثله و زنا دون القيمة.

• ١٣٨٥: - قيل له: لو أخذ الأرض وما أشبه ذلك وقد كان دفع إليه دينارا مثلا لينفق عليه فاختصما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأحذ أم يوم الخصومة؟ فقال: تعتبر قيمته يوم الأحذ، قيل له: لو اشترى سلعة بعشرين درهما من التي في بلدنا وقبض السلعة، ثم رخصت الدراهم ماذا يجب عليه؟ قال: عليه عشرون درهما من التي في بلدنا. ولو تزوج بالدراهم المغصوبة أو اشترى جارية فعن محمد أنه يحل الانتفاع، بخلاف القرض يشتري به حتى يؤدي قيمته، ولو تزوج بها حل الوطء.

١ ٣٨٥١: - وذكر الحلواني في آخر باب القرض من كتاب الصرف: ولو غصب درهما فاشترى به شيئا و أضاف العقد إليه فإنه يلزمه التصدق بذلك. و سئل يوسف بن محمد عن رجل اشترى من رجل شيئا بدراهم غصبها من إنسان وخلطها بغيرها من الدراهم على وجه يتعذر التمييز حتى صار مستهلكا ودفعها إلى البائع وهو عالم بهذه الصفة هل له أن يأخذها؟ فقال: يملك البائع الثمن ويكون له أخذه، والدافع يتصدق بمثله فيما لايعلم مالكه.

٢ ٥ / ٢ : - و سئل الحجندي عمن قال لمملو كه: اشتر نفسك مني، فذهب واستـدان دیـنـا مـن ر جـل لکی پشتری نفسه من مولاه ولم یکن بینهما بیع و لا شراء المتفرقات

٣٥٥٣: - وسئل الوبري عمن طالبته الظلمة بالمصادرة فقال: ليس لي شييء، فقالوا: لك دور وعقار، فقال: اطلبوا من يشتري هذه الدار، فقال رجل: أنا اشتريها، فباعها منه هل يجوز هذا البيع وهل له أن يفسخه بعد ذلك؟ فقال: البيع جائز وليس لـه فسـخـه، إلا أن يكون مكرها في نفس البيع، وسئل عنها أبو ذر فقال: إن طالبوه بالمال ولم يأمروه بالبيع فالبيع لازم، وإن أكرهوه على البيع فهو مردود. وسئل الوبري عمن أخذ عن قصاب لحوما ولم يبين لأخذها وجه قرض، أو شراء والقصاب راض بأكله أيحل أكله؟ فقال: هو قرض فاسد يملكه بالقبض، ولكن لايحل أكله.

٤ ١٣٨٥: - وسئل أيضا عن وصبي اشترى لليتيم من مديون اليتيم دارا

٣ ٥ ٧ ٢ : - عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: إنما البيع عن تراض. سنن ابن ماجة، التجارات، باب بيع الخيار ١/ ١٥٨ برقم: ٢١٨٥.

قول المصنف: وإن أكرهوه على البيع فهو مردود: أخرج أبو داؤد عن شيخ من بني تميم قال: خطبنا على بن أبي طالب: سيأتي على الناس زمان عضوض يعض الموسر على مافي يديه، ولم يـومـر بـذلك، قـال الله تعالى: ولا تنسوا الفضل بينكم، ويبايع المضطرون وقد نهي النبي صلى الله عـليـه و سـلم عن بيع المضطر، وبيع الغرر وبيع الثمرة قبل أن تدرك. سنن أبي داؤد، البيوع، باب في بيع المضطر ٢/ ٤٧٩ برقم: ٣٣٨٢.

وأخرج البيه قبي عن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لايركب البحر إلا حاج، أو معتمر، أو غاز في سبيل الله؛ فإن تحت البحر نارا، وتحت النار بحرا، وقال: لايشتري من ذي ضغطة سلطان شيئا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب ماجاء في بيع المضطر ۸/ ۳۲۹ برقم: ۱۵۲۱۱.

٤ ٥ ١٣٨ : - أخرج البيه في عن صلة بن زفر قال: كنت جالسا إلى عبدالله بن مسعود، فحاء رجل من همدان على فرس أبلق فقال: يا أبا عبد الرحمن أشتري هذا، قال: وماله؟ قال: إن صاحبه أوصى إليّ قال: لاتشتره، ولا تستقرض من ماله. السنن الكبرى للبيهقي_ البيوع، باب لايشتري من ماله لنفسه إذا كان وصيا ٨/ ٢٩٧ برقم: ١١١٥٠.

بعشرين دينارا قيمتها خمسون دينارا فبعد استيفاء الدين أقال فيها الوصي وقيمتها كـذلك أهـو كبيعـه بـأقل فلا تجوز الإقالة أم تصح الإقالة؟ فقال: لايجوز ذلك، ولو اشترى لنفسه بمال اليتيم أيكون له أم لليتيم؟ قال: لنفسه، وهو ضامن لما نقد، وبه أفتى أبو ذر. وسئل أيضا عمن توفي وترك أطفالا وله زوجة ولا وصبي هـنـالك فهـل لولده الصغار أن يتصرفوا في مالهم ببيع ونحوه؟ قال: يتصرفون بإذن القاضمي، وسئل أيضا عن وصى أو أب قال بعد بلوغ ولده الصغير: بعت أرضه فأنـفـقـت ثـمنها عليه، فقال: صدق في الهالك، و به أفتى أبو ذر، و سئل الوبري عن الوكيل ببيع عقار بعينه فأمر غيره أن يبيعه أ ينفذ أم لا؟ قال: لا.

٥ ٥ ١٣٨٠: – و سئل عن رجل يريد شراء عبد و أرسل رسو لا لذلك فاشتراه لنفسه أله يكون أم للوكيل؟ فقال: إنما يكون للمرسل إذا أدى الرسالة فأضاف الشراء إليه و إلا فهو له.

١٣٨٥٦: - وسئل عن الوكيل ببيع شيء فباعه، ثم اشترى شيئا فهل يحوز أن يجعل الثمن قصاصا عن ثمن ماباع؟ فقال: نعم له ذلك. وسئل أيضا عن رجل أذن لـدلالـه في بيع جاريته و هي تساوي عشرين دينارا فباعها بعشرة بيعا بالتعاطي من غير أن يحرى بينهما لفظ البيع، ثم باعها منه ثانيا بأكثر من عشرة دنانير أي البيعين هو الصحيح؟ فقال: الثانبي_ قال رضى الله عنه: وهذا على قول أبي يوسف ومحمد يستقيم، فأما على أبي حنيفة فالبيع الأول صحيح. الوكيل لايملك فسخه على الموكل فلا يصح فسخه بينه وبين المشترى عند أبي حنيفة فيضمن للموكل عشرة.

١٣٨٥٧: وسئل أبو الفضل أيضا عمن يطلب بظلم حمسين دينارا فالتجأ إلى واحــد مــن عــظماء البلد أن يخلصه من أيدي الظلمة و يأخذ منه إن خلصه عشرين دينارا لنفسه فخلصه عن أيديهم أيحل له العشرون؟ فقال: لايكون له العشرون حلالا.

٧ • ١٣٨ : - أخرج أبو داؤ د عن أبي أمامة، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: من شفع لأخيه شفاعة فأهدى له هدية عليها، فقبلها، فقد أتى بابا عظيما من أبواب الربا. سنن أبي داؤد، البيوع، باب في الهدية لقضاء الحاجة ٢/ ٩٩٩ برقم: ٣٥٤١.

رجـل باع من آخر سلعة تساوي درهما بعشرين دينارا واستوفي العشرين على أنها تُـمن متاعه هل يطيب له ذلك أم لا؟ فقال: لا، قال: وهذا على قول محمد مستقيم، وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإنه لابأس به.

١٣٨٥٨: - وسئل أيضا عن رجل له على رجل آخر دين مثلا عشرين دينارا فباع المديون جارية مغصوبة بعشرين فدفعها لصاحب الدين هل له أن يأخذها عن حقه وهو عالم بالقصة؟ فقال: قبل إجازة المالك لايجوز قبضها قال رضي الله عنه: وأصل الـمسـألة فيما إذا باع المسلم خمرا من مسلم وأخذ الثمن ليس لرب الدين أن ىأخذه، كذا هاهنا.

٩ ٥ ١ ٣٨ : - وفي النسفية: و سئل عن رجل أغير على دوابه فوقع بعضها في يـد إنسـان وكـان يبـاع فـي سـوق الـنخاسين فجاء الرجل يشتري ثورا فاستام من جماعة اللص البقرة، ثم أنعم النظر فيه فإذا هو ثوره الذي أغير عليه فادعى عليه بالاستيام أنه ملكه هل يصح دعواه؟ قال: لا، الاستيام منه إقرار منه بأنه ليس بملكه. وفي النوازل: سئل أبو بكر عن عبد مأذون اشترى ابنه، ثم أذن له في التجارة؟ قال: جاز لأنه يجوز بيعه.

١ ٣٨٦٠ - وفيه: قال نصير: سألت الحسن بن زياد في رجل اشترى لحما أو سمكا فذهب ليجئ بالثمن فأبطأ فخشى البائع أن يفسد؟ قال: يبيعه من غيره، قال: قلت: فإذا علم المشترى بالقصة أيسعه أن يشترى؟ قال: إذا حل للبائع البيع حل لـلـمشترى الشراء، قال: قلت: فإن باع بزيادة أو نقصان؟ قال: الزيادة يتصدق بها والنقصان موضوع عن المشتري.

١٣٨٦١: - قال نصير: سمعت الحسن بن زياد يقول في رجل باع جارية بألف درهم فدفع إليه المشتري كيسا فيه ألف درهم فذهب به إلى منزله فإذا فيه دنانير فحمل الدنانير فجاء بها ليردها فضاعت في الطريق قال أبو حنيفة و زفر: الاضمان عليه، وقال أبو يوسف: هو ضامن؛ قال: والحسن أخذ بقول أبي حنيفة وزفر.

١٣٨٦٢: وسئل أبو القاسم عن امرأة لها جارية فأمرت زوجها بأن يبيع

هـذه الـجـارية ويشتـري لهـا أخرى فباعها الزوج واشترى الأخرى، ثم قال لها بعد ذلك: إنبي اشتريتها لنفسي وجعلت ثمن جاريتك دينا على نفسي؟ قال: إن نقد مالها من ثمن الجارية فالجارية لها و لا يصدق الزوج أنه اشترى لنفسه، و كذلك لو قال حين اشتراها: هذه الجارية التي أمرتني بشرائها، فالجارية لها في الحكم، إلا أنه إذا قالت: اشتر لي جارية بهذه الألف الدراهم، وأشارت إلى الدنانير يتعلق التوكيل بالدنانير، حتى لو اشترى بالدراهم يصير مشتريا لنفسه.

۱۳۸۶۳: وفيه: رجل دفع مالا مضاربة إلى جاهل فباع واشترى وربح، حل للدافع أخذ نصيبه من الربح ما لم يعلم أنه اكتسبه من الحرام. وفي مقطعات العتابية: ولـو اشترى ثوبا بمائة درهم فأعطاه خمسين درهما عما عليه، ثم أعطاه خمسة دنانير بالباقمي، ثم استحق نصف الثوب رجع بالدنانير دون الخمسين، ولو أعطاه الدنانير أو لا عن خمسين، ثم أعطاه الخمسين رجع بالخمسين دون الدنانير.

١٣٨٦: ولو اشتري كر حنطة بعشرة وكر شعير بخمسة فخلطهما البائع قبل القبض لم يبطل البيع، لأن أحدهما ليس بغالب، ولزمه الشعير، ويقسم ثمن الحنطة على قيمتها قبل الخلط وعلى قيمتها بعد الخلط فيحط عن المشترى حصة النقصان من الثمن مع الخيار، وكذا إذا اشترى رطل زنبق(١) ورطل بنفسج فخلطها قبل القبض لزمه تُـمـن الأدنيي و يـحـط نـقصان ثمن الأعلى، فأما إذا اشترى رطل زنبق و مائة رطل زيت فخلطهما بطل البيع في الزنبق؛ لأنه مستهلك، و يأخذ مائة رطل زيت بثمنه مع الخيار.

١٣٨٦٥: - ولو اشترى بيضتين بثلاث بيضات بعينها فانكسرت إحدى البيضتين وإحدى الثلاث قبل القبض فلمشترى الثلاث نصفها ولمشترى البيضتين ثلثا البيضتين. ولو مات المشتري واختلف وارثه مع الباقي في الثمن تحالفا يحلف الوارث على العلم، ولو أقام الوارث بينة فشهدوا على البيع من غير ذلك الثمن لم يحز، ولو باع ظلة على طريق نافذ فانهدمت بعد القبض لم يرجع بشيء، ولو كانت الظلة على طريق غير نافذ لم يرجع بالثمن. ١٣٨٦٦: ولو سكن دارا بعارية فبني فيها بغير أمر المالك أو قال له: ابن لنفسك، ثم باع صاحب الدار بحقوقها: يؤمر الساكن بنقض البناء ولا حيار للمشتري إذا علم كيفية الحال، وإن لم يعلم يأخذ الدار بحصتها. وكذا إن بني الساكن ساباطا على حائط هذه الدار وعلى حائط دار أخرى لصاحب الدار، ثم اشترى الساكن الدار التي يسكنها وباع صاحب الدار الدار الأخرى من رجل آخر فكذلك المشتري يأمر الساكن برفع الساباط عن حائط داره، فإذا رفعه لم يرجع الساكن على بائعه بشيء. ولو اشترى علوا فانهدم قبل القبض بطل البيع، وروى أنه يخير، ولو هلك المبيع قبل القبض يجب على البائع رد عين ماقبض من الثمن. وفي الإقالة و نحوها مثل ماقبض. ولو قال عبد لمولى عبد آخر: أعتقه عني بكذا، فأعتقه صار بائعا العبد من العبد ولا يصح العتق، وقال أبو يوسف: عتق من المولى ولا يصح البيع. وجهل البائع بالمبيع لايمنع البيع، وجهل المشتري يمنع.

١ ٣٨٦٦: قول المصنف: "ولو سكن دارا بعارية الخ" أخرج البيهقي عن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بني في رباع قوم بإذنهم فله القيمة، ومن بني بغير إذنهم فله النقض. السنن الكبرى للبيهقي، العارية، باب من بني أو غرس في أرض غيره ٨/ ٤٨٤ برقم: ١١٦٨٦.

وقوله: "ولو هلك المبيع قبل القبض الخ" أخرج عبد الرزاق عن الحسن وابن سيرين قالا: الـضـمان على البائع حتى يقبضه المبتاع. مصنف عبد الرزاق، البيوع، باب المصيبة في البيع قبل أن يقبضه ٨/ ٤٧ برقم: ٢٤٢٤٦.

وقوله: "وجهل البائع بالمبيع الخ" أخرج البيهقي عن ابن أبي مليكة: أن عثمان ابتاع من طلحة بن عبيدالله أرضا بالمدينة ناقله بأرض له بالكوفة، فلما تباينا ندم عثمان، ثم قال: بايعتك مالم أره، فـقـال طـلـحة: إنـمـا الـنـظر لي، إنما ابتعت مغيبا، وأما أنت فقد رأيت ماابتعت، فجعلا بينهما حكما، فحكما جبير بن مطعم، فقضي على عثمان أن البيع جائز، وأن النظر لطلحة أنه ابتاع مغيبا. السنن الكبرى للبيهقي، البيوع، باب من قال يحوز بيع العين الغائبة ٨/ ٩٥ برقم: ١٠٥٦١.

وقوله: "وجهـل الـمشتري يمنع" أخرج البيهقي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: من اشتري شيئا لم يره فهو بالخيار إذا رآه. السنن الكبر للبيهقي_ البيوع_ باب من قال يحوز بيع العين الغائبة ٨/ ٩٦ برقم: ٩٠٠٣. سنن الدارقطني، البيوع، ٣/ ٤_ ٥ برقم: ٢٧٧٩_ ٢٧٧٧.

١٣٨٦٧: - ولو اشتريا عبدين فقتل أحدهما أحد العبدين قبل القبض يلزمهما الآخر، كما لو كان المشتري واحدا، ويضمن القاتل لشريكه نصف الـقيـمة، وعند أبي يو سف يخير، و لايقبض أحد المشتريين نصيبه إذا نقد حصته أو أبرأه البائع حتىي ينقد حصة الآخر فيقبض الجميع ويقبض حصة الآخر أمانة قبل الـمنع و يرجع على الغائب بما نقد منه، وعن أبي يو سف له أن يقبض نصيبه إذا نقد ماعليه. وتجوز كفالة أحد المشتريين أو المطلوبين عن صاحبه، ولا تجوز كفالة أحد الطالبين لصاحبه.

١٣٨٦٨: - ولو باع بثمن إلى السنة القابلة فهو إلى المحرم، وعن أبي حنيفة: إذا قبال: إلى البغيد، يبدخيل الغد، ولو قال: إلى الظهر، دخل جميع وقت الظهر. ولو شرط فعي البيع مكان تسليم الثمن المؤجل، فإن كان له حمل ومؤنة جاز، إلا رواية، و إن لـم يـكن له حمل و مؤنة يلغو ذكر المكان و جاز العقد، و قال محمد: يفسد و هو رواية عن أبي يو سف. ولو اشتري دنّ حل و دن عصير صفقة فتحمر العصير لم يكن له أخذ الخل إلا أن يهراق الخمر.

١٣٨٦٩: ولو صالح المشتري البائع عن الثمن على جنس، ثم انفسخ البيع أدى البائع الشمن أو ماقبض، ولو اشترى نصيب البائع مما يقسم، ثم وكل البائع القسمة مع شريكه لم يجز، ولو غصب نصيب الشريك فو كله المغصوب منه بالقسمة مع شريكه جاز، ولو اشترى خاتما وفصا أيهما هلك سقط حصته من الشمن، بخلاف هلاك البناء، وعن أبي يوسف أنه يأخذ الحلقة بجميع الثمن إن كان الثمن من خلاف جنسها، و بمقدار و زنها إن كان الثمن من جنسها.

• ١٣٨٧: - ولو اشترى كر حنطة بعشرة فباعها البائع من آخر و قبضها الثانبي واستهلكها فضمنه المشتري الأول كرا مثلها وباعها باثني عشرلم يتصدق عند محمد، ولو ضمنه قيمة الكر اثني عشر تصدق بالفضل، وقال أبو يوسف: تصدق بالفضل في الوجهين. ولو ضمنه طعاما مثل قيمته أكثر من الثمن وأكله طاب له ولم يتصدق بشيء. ١٣٨٧١: وعن أبي حنيفة فيمن اشترى عبدا بألف فقتله عبد ودفع به

وقيمة المدفوع ألف ومائتان لم يتصدق حتى يبيعه، فإن باعه بألف ومائتين تصدق بالفضل، ولو كان قيمته ألفا ومائة وباعه بألف ومائتين تصدق بمائة من الربح، وإن باعه بعرض قيمته ألف ومائتان لم يتصدق بشيء إلا أنه يبيع العرض بألف ومائتين فيتصدق بالفضل، ولو قتل العبد المبيع حر وضمن قيمته ألفا ومائة تصدق بالفضل، وإن لم يتصدق حتى ضاع فصدقة الفضل على حالها، ولو تصرف في القيمة وربح تصدق بالفضل وبحصة من الربح إلا رواية عن أبي يوسف في ربح، ولو أخذ القيمة وفيه فضل في الثمن فباعه بأكثر من ثمن العبد لم يتصدق بشيء.

١٣٨٧٢: م: ذكر سليمان عن أبي يوسف في الإملاء: رجل بزاز أرسل غلامه يجلب عليه ثيابا يشتري لرجل ثوبا فنادي الغلام في السوق، و من معه تُـو ب كـذا و كذا، فقال رجل: أنا، فقال الغلام: هاته، فأعطاه إياه، فإن أخذه على سوم فهو ضامن الثمن الذي سمي، فإن أراد الغلام أن يرجع على الذي أرسله فقال الذي أرسله: لم آمرك أن تقبض الثوب فإني أمرتك أن تجلب مع غلمان القوم، فلا ضمان عليه بعد أن يحلف أنه لم يأمره بالمساومة وقبض الثوب، ولو أقر بذلك لزمه إذا أقر بقبض الغلام، وإن لم يقر بقبضه فلا ضمان عليه، وإن كان الخلام صغيرا وقد أذن له الأب في البيع والشراء فهو ضامن عليه، وإن لم يأذن له بـذلك فـلا ضـمان عليه. ولو أن الغلام حين نادي من معه ثوب كذا و كذا، فقال رجـل: أنـا، فقال الغلام: إني أريده لفلان، فقال ذلك الرجل: حذه و اذهب به إلى فلان، فذهب به فضاع فلا ضمان عليه.

١٣٨٧٣:- ولـو أن رجـلا أرسـل رسولا إلى بزاز أن يبعث إلى بثوب كذا

١ ٣٨٧٣ . - أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن قال: ليس على الرسول ضمان.

وأخرج أيضا عن على، وعبد الله قالا: ليس على مؤتمن ضمان. مصنف ابن أبي شيبة، البيوع والأقضية، في الرجل يعطي للإنسان الشيء فيضيع ١١/ ٦٧٨ برقم: ٣٣٦٩٣_ ٢٣٦٩٤.

وكذا فبعث إليه مع رسوله أو مع غيره وضاع الثوب قبل أن يصل إلى الآمر فلا ضمان على الرسول، فبعد ذلك ينظر: إن كان الذي ضاع منه الثوب رسول الآمر فالآمر ضامن، وإن كان رسول البزاز فلا ضمان على الآمر إلا إذا وصل الثوب إليه فحينئذ يضمنه.

١٣٨٧٤: - ولو أن رجلا بعث رسو لا ليجلب عليه ثيابا، فقال الرسول: من معه ثوب كذا و كذا، فقال رجل: أنا، فقال الغلام: هات، فقال صاحب الثوب: على من، فقال الرسول: على أستاذي، أو قال: على فلان، ولم يقل: أستاذي، أو قال: من يريده، فقال فلان: هات، فأخذه، فلا ضمان على الرسول و لا على الآمر إن ضاع في يد الرسول، وإن وصل إلى الآمر فضاع من عنده فهو ضامن من المساوم الذي أرسل ولا ضمان على الرسول_ الله أعلم.

تم المجلد التاسع ويتلوه المجلد العاشر أوَّله كتاب الصرف إن شاء الله.

المجلد التاسع ١٢٥٦٢ - ١٣٨٧٤ بقية من ٢٧/ كتاب البيوع ١٢٥٦٢ - ١٣٨٧٤

٣	في الاختلاف الواقع بين البائع والمشتري	الفصل الحادي عشر
	في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما وفي	الفصل الثاني عشر
٣٧	الحط والإبراء من الثمن وهبة الثمن	
٥.	في البيع بشرط الخيار	الفصل الثالث عشر
٩ ٨	في خيار الرؤية	الفصل الرابع عشر
۱۱۷	في العيوب	الفصل الخامس عشر
771	في بيع المرابحة والتولية والوضيعة	الفصل السادس عشر
7 2 3	في الاستحقاق وحكمه	الفصل السابع عشر
770	في مسائل الاستبراء	الفصل الثامن عشر
710	في بيع الأب والوصبي والقياضي مال الصغير	الفصل التاسع عشر
٣.٣	في كراهية التفريق بين الدقيق	الفصل العشرون
٣٠٨	في الإقالة	الفصل الحادي والعشرون
777	في الدعاوي والشهادة في البيع	الفصل الثاني والعشرون
۲۳۲	في السلم	الفصل الثالث والعشرون
710	في القروض	الفصل الرابع والعشرون
٤٠٠	في الاستصناع	الفصل الخامس والعشرون
	في البيوعات المكروهة والأرباح الفاسدة	الفصل السادس والعشرون
٤٠٢	وماجاء فيها من الرخصة	
٤١٤	في الاحتكار	الفصل السابع والعشرون
٤٢١	في المتفرقات	الفصل الثامن والعشرون

بسم الله الرّحمن الرّحيم

فهرس المجلد التاسع من الفتاوي التاتارخانية

محه	بقية من كتاب البيوع	وم المسالة:
٣	الفصل الحادي عشر في الاختلاف الواقع بين البائع والمشترى	
٣	نوع منها في الاختلاف في صحة العقد وفساده	
	هذا النوع مبني على عبارتين إحداهماأن أحد المتعاقدين	17071
٣	إذا ادعى صحة العقد وادعى الآخر فساده	
	المضارب إذا ادعى فساد العقد بأن قال لرب المال: شرطت لي	17071
٣	نصف الربع إلا عشرة ورب المال يدعى صحته	
	العبارة الثانية أن العاقدين إذا اتفقا على وجود عقد واحد	17078
٤	واختلفا في صحته وفساده فالقول قول من يدعى الصحة	
	إذا اختلف البائع والمشتري فقال البائع: بعت منك هذا العبد .	17070
٤	بألف، وقال المشترى: اشتريته منك بخمسمائة	
٤	إذا اختلف البائع والمشتري في الطوع والكره فقول من يدعي الكره .	17077
٥	إذا ادعى دارا في يد إنسان أنها ملكه	17071
٦	رجل أقر أنه فعل كذا وهو مكره وأقام بينة على ذلك	17071
٦	رجل اشتري من آخر جارية وجاء ت بولد أقل من ستة أشهر	17070
٦	رجل ادعى عبدا في يد رجل وقال: اشتريته من صاحب اليد بألف درهم	1707.
	رجل باع من آخر دارا بثمن وقال: بعتها بيعا فاسدا، وقال	17071
٧	المشتري شراء صحيحا	
٧	عبد معروف لرجل في يد آخر فباعه رجل	17071
	رجل قال لآخر: بعتك هذا العبد بألف درهم ورطل من خمر، .	17071
٧	وقال المشتري: اشتريت بألف درهم	
٧	رجل باع من آخر متاعا و سلمه إلى المشترى ثم اختلفا	17078
٨	رجل اشترى دهنا بعينه في آنية فوجد فيها فأرة ميتة وأنكر البائع	17070
٨	لوباع النقرة كل عشرين مثقالا ولايعرف قدرها فما هو الحكم؟.	1707
٨	اشترى أرضا و نخلا بتمر وعلى النخل تمر فما هو الحكم؟	17071

_		
	رجل اشترى جارية ثم ادعى أنه باعها من البائع بأقل مما	1707,
٨	اشترى قبل نقد الثمن	
٩	رجل اشتري ألف منِّ من قطن ثم اختصم البائع والمشتري	1707
٩	رجل باع عبد غيره بغير أمره ومات في يد المشترى	1701
٩	نوع آخر: في الاختلاف الواقع بينهما في الثمن	
٩	البائع مع المشتري اختلفا في جنس الثمن	1701
٠,	إذا وجب التحالف كيف يتحالفان؟	1701
١١	لاينفسخ البيع بينهما بنفس التحالف	17011
١١	اختلاف المتعاقدين في المسلم فيه، أو مقدار رأس مال السلم	1701
١١	حلف كل واحد منهما على دعوى الآخر	1701
۱۱	وقوع الاختلاف بين المتعاقدين وبين ورثتهما	1701
١١	الاختلاف في الثمن بمقتضى اختلافهما في شيء آخر فانظرصورته .	1701
۲ ۱	إذا حدثت الزيادة بعد القبض	1701
۲ ۱	مسألة الزيادة المنفصلة المتولدة من عينها	1701
۲	إذا تغيرت من حيث النقصان	1709
۲	إذا كان النقصان لفوات بعض المبيع	1709
۲	اشتراء عبدين صفقة واحدة ثم مات أحدهما والاختلاف في الثمن .	1709
١٦	الاختلاف في الثمن إذا خرج بعض المبيع عن ملك المشتري	17091
	اشترى شيئا فمات البائع أو المشترى ووقع الاختلاف في الثمن.	1709
١٦	بين الحي وورثة الميت	
١٦	اشترى جراب هروى واستهلك منه ثوبا واختلفا في الثمن	1709
	اشترى عبدين وقبض أحدهما ومات الآخر في يد البائع	1709.
۱۷	ثم اختلفا في ذلك	
۱۷	الاختلاف في صفة الثمن	17091
۱۷	الاختلاف في الثمن بعد خروج السلعة عن ملك المشتري	1709,
	رجل اشتري من آخر غلاما وجارية بمائة دينار وقيمة الغلام	1709

۱۲۶۱۳ اشتری الرجل من آخر جاریة و ماتت فی یده و اختلفا فی ثمنها... ۲۳

١٢٦١٥ رجل باع طعاما بعينه بعشرة دراهم فقال البائع: جزافا بعشرة
 نوع آخر: في الاختلاف في الثمن والأجل

۱۲۲۱۶ رجل ادعى على رجل أنه باعه هذه الجارية بألف درهم إلى سنة، وقال الآخر: بعتها بثلاثة آلاف درهم إلى ثلاث سنين......

التاسع	فهرس مسائل المجلد	٤٦١	البيوع	الفتاوي التاتار خانية
77	ذا الثوب بمائة درهم	عل أني بعت منك هـ	أقام بينة على رج	۱۲٦۱۸ رجل
77	الثمنا	لى أجل واختلفا في	إن تبايعا شيئا إلح	۱۲۲۱۹ رجلا
	ىنە ھذا الثو ب	رجل أنه اشتري .	، أقام بينة على	۱۲٦۲۰ رجل
77		إلى شهر	سة عشر درهما	بخم
۲۸	بائل الاختلاف في الثمن	في المبيع وفيه بعض مس	حر: في الاختلاف	نوع آ.
۲۸		المبيع فانظر إليها	ع الاختلاف في	١٢٦٢١ وقوع
	ذه الجارية بألف درهم	، منك هذا العبد مع ه	مشتري: اشتريت	١٢٦٢٢ قال ال
۲۸	ير	ك هذه الجارية لاغ	البائع: بعت منا	وقال
	وقبضه ووهب البائع	ل عبدا بألف درهم	اشتري من رجا	۱۲٦۲۳ رجل
۲۸	حد العبدين	و سلمه إليه فمات أ	آخر للمشتري	عبدا
	بمائة دينار كل واحد	ألف درهم والآخر	تري أحدهما بأ	۱۲٦۲٤ لواش
79		دة	ا صفقة على ح	منهم
79	م يقبضه حتى اختلفا.	ِبا مرويا فقبضه أو ل	باع من آخر ثو	۱۲٦۲٥ رجل
	متريت بثمانية دراهم	با فقال المشتري: اش	ىترى من آخر ثو	١٢٦٢٦ إذااش
٣.	م أسم الذراع	ك بثمانية دراهم ول	البائع: بعت منا	وقال
	يساوي ألفا فاشتري	ى ألفا وفيها قصب	له أجمة تساوي	۱۲٦۲۷ رجل
٣.	ل	نىرة دراهم ثم اختلف	منه الأجمة بعنا	رجل
	ض تبن أحد الموضعين			
٣.		فها في مقداره	ت الريح واختلا	وذهب
٣.		ر سرجا ثم اختلفا .	اشتري من آخر	۱۲۲۲۹ رجل
٣.	م، ثم اختلفا	ل كناسة بمائة دره	اشتری من رجا	۱۲۲۳۰ رجل
٣١	والماء	، والجراب والراوية	نلاف في الثياب	١٢٦٣١ الاخت
٣١	ـم وأقام البينة	هذا العبد بألف دره	ل لغيره: بعتك ه	١٢٦٣٢ إذاقا
٣١	رية وابنتها بألف درهم .			
47	ل بعد ذلك: اشتريته بدرهم.	وقطعه، ثم قال المشتري	شتري من آخر ثوبا	۱۲٦٣٤ رجل

77	رجل اشترى عبدا وفقا عينه بعد ماقبضه تم اختلفا في مقدار الثمن	1777
	إذا اشترى الرجل من آخر جارية بألف درهم ولم ينقد الثمن	۱۲٦٣٠
٣٢	حتى ماتت الجارية ثم اختلفا	
۲۲	إذا كان المبيع مستهلكا كل شيء أقر المشترى اشتراه به مما هو ثمن	١٢٦٣١
٣٣	نوع آخر: في دعوى البيع مع دعوى الإعتاق	
	رجل ادعى على آخر أني بعت منك هذا العبد في يدي	۱۲٦٣٨
٣٣	بألف درهم واعتقته أنت	
	إذا ادعى على غيره أني بعت منك هذا العبد بمائة دينار واعتقته	١٢٦٣١
٣٣	أيها المشترى قال المشترى: اشتريته منك بألف درهم	
۲ ٤	رجل اشترى عبدا، ثم اختلفا في الثمن	1775
	رجل ادعى على رجل أني بعت منك هذا العبد بمائة دينار	1775
۲ ٤	و أعتقته أنت وقال المشترى: بخمسمائة درهم	
٣٦	رجل اشترى غلاما شراء صحيحا فادعى رجل أن الغلام كان له أعتقه منذ سنة	1775
٣٦	نوع آخر: في الاختلاف في الثمن بعد ارتفاع العقد	
	اشترى الرجل من آخر جارية بألف درهم ثم تقايلا ثم	1775
٣٦	اختلفا في مقدار الثمن	
	الفصل الثاني عشر في الزيادة في الثمن والمثمن وازديادهما	
٣٧	وفي الحط والإبراء من الثمن، وفي هبة الثمن	
۲٧	نوع منه: في الزيادة المتولدة في المبيع	
٣٧	كل زيادة تولدت في نفس المبيع فهي مبيعة	1775
٣٧	لو أتلف البائع النماء المتولد من المبيع قبل القبض سقطت حصته من الثمن	1775
۲٧	لو اشترى أرضا و نخلا فأثمرت النخلة، ثم استهلك البائع التمر	1775
۲۸	نوع آخر: في الزيادة المشروطة	
٣٨	الزيادة المشروطة في الثمن والمثمن صحيحة	1775
٣٨	إذا اشترى عشرة من الثياب بمائة درهم فزاده البائع بعد العقد .	١٢٦٤,
۳۹	اذا اشته ي عديا بمائة درهم، ثم زاد المشتري رطلا من آخر	1772

التاسع	فهرس مسائل المجلد ا	٤٦٣	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
٣٩	ى في الثمن	زيادة من المشتري	ة شرط صحة ال	۱۲۲۵۰ مسأل
	أحدهما، ثم زاد أحدهما	وتقابضا وهلك	ىترى غلاما بأمة	١٥٢٦١ إذا الث
٣9			ر في المبيع	للآخ
٤.	زيادة من ورثتهما؟	دين هل جازت ال	ت أحد المتعاق	١٢٦٥٢ إن ما
٤.	بيع	ن بعد مارهن الم	ة الزيادة في الثم	۱۲۲۵۳ مسأل
٤.	فما هو الحكم؟	يجوز العقد عليه	ار المبيع مما لا	١٢٦٥٤ إذا ص
٤.	المبيع؟	المبيع بعد هلاك	جوز الزيادة في	۱۲۲۵۰ هل ت
٤.	الزيادة؟	خلا هل صحت ا	. ماصار الخمر	۱۲۲۵٦ لوزاه
٤.	لزيادة هل بطلت الزيادة؟	سجه ثوبا، ثم زاد في ا	ی غزلا وقبضه و نه	۱۲٦٥٧ لواشت
٤.	ي الثمن لايصح فانظر إليها	المشتري، ثم زاد في	مشر شيئا إذا فعله	۱۲۲۵۸ أحد
٤١	ه سيفا، فما هو الحكم؟	صا أو حديدا فجعل	، ثوبا فخاطه قمي	۱۲۲۰۹ اشتری
٤١	تصح من الأجنبي	ادة من المشتري	وضع تصح الزي	۱۲۶۶۰ کل،
٤٢	ر الحكم؟	حقة بالعقد فما هو	انت الزيادة ملح	١٢٦٦١ إذاك
٤٢	د أغليت عليّ	المشترى: إنك ق	باع ثوبا، فقال	۱۲٦٦۲ رجل
٤٢	م وأرجح له دانقا	ٍ ثوبا بعشرة دراه	اشتری من آخر	۱۲٦٦۳ رجل
	بالخيار ثم إن المشتري	عبدا على أن البائع	اشتری من آخر	۱۲٦٦٤ رجل
٤٣	فماهو الحكم؟		_	
٤٣	مة، فماهو الحكم؟	ىترى والسلعة قائ	ت البائع والمث	١٢٦٦٥ إذاما
	قابضا وتفرقا، ثم اتفقا	1		
٤٣				
٤٣	مض المعقود عليه		_	•
٤٣	، الزيادة الشروطة	لمبيع لاتزاحم في	ة المتولدة من ا	١٢٦٦٧ الزياد
٤٤	متها ألف درهم			
٤٥	ما ولدا فماتت			
٤٦	ئم هلكت الأم			
٤٦	نتا قبل القبض			
٤٦	ِالآخر خمسمائة	بة أحدهما ألف و	ىترى عبدين قيم	١٢٦٧٢ إذا الث

	رجل اشترى عبدين صفقة واحدة بألف درهم وزاد المشتري مائة	1777
٤٧	في أحد العبدين قبل القبض	
٤٧	لو اشتري بألف درهم، ثم زاد المشتري في الثمن عرضا	1777
٤٧	نوع آخر: في الحط والإبراء من الثمن في هبة الثمن للمشتري	
٤٧	حطّ بعض الثمن صحيح، وبين الحط والزيادة فرق من وجهين	1777
٤٨	مسألة حط كل الثمن وإبراءه	1777
٤٨	مسألة الإبراء المضاف إلى الثمن	1777
٤٨	مسألة إبراء البائع المشتري من قيمة المبيع	1777
٤٨	لو اشتری عبدین علی أنه برئ من كل عیب	1777
٤٨	من قال للمشترى: إبرأ من عيب في عيب عينها فإذا هي عمياء	٨٢٢١
٤٩	اشترى الوكيل عبدا بعشرة فأبرأ البائع الموكل من الثمن	١٢٦٨
٤٩	رجل باع غلاما وقبضه المشترى ثم أقاله ثم أبرأ البائع المشتري من الثمن	۱۲٦٨
٤٩	حط بعض المبيع هل يلحق بأصل العقد؟	1777
٠,	الفصل الثالث عشر: في البيع بشرط الخيار	
٠,	الخيارات خمسة أنواع فانظر إليها	1777
٠,	نوع منها: في بيان مايصح منه ومالايصح	
٠,	الخيار المشروط في المبيع لايخلو من ثلاثة أوجه فانظر إليها	١٢٦٨،
۱ د	إن قال أربعة أيام فالاختلاف بين أبي حنيفة وزفر وبين الصاحبين	1777
۱ د	إذا لم يكن الخيار مؤقتا فلصاحب الخيار أن يختار في الثلاث	1777
7 0	لو كان الخيار إلى قدوم فلان أو موته فما هو الحكم؟	١٢٦٨
7 0	رجل اشترى شيئا في رمضان أنه بالخيار فما هوالحكم؟	١٢٦٨،
7 0	اشترط للمشتري خيار يومين بعد شهر رمضان	1779
٣٥	إذا باع شيئا على أنه إن لم ينقد الثمن إلى ثلاثة أيام فلابيع بينهما	1779
	رجل قال لآخر: بعتك عبدي هذا بألف درهم فإن لم تأتني	1779
٣٥	بالثمن إلى سنة فلا بيع	
٤ د	شرط الخيار بعد البيع	17791
٤ د	قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع ومضي أبام: أنت بالخبار	1779

التاسع	فهرس مسائل المجلد	१२०	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
٥٤	من خمر على أنه بالخيار	ف درهم ورطل	شتري عبدا بأل	۱۲۲۹۵ رجل
٥٤	ر إلى الغد	ا على أنه بالخيا	ري الرجل شيئ	١٢٦٩٦ إذا اشت
00	ستغله أو يستخدمه	بالخيار على أن ي	عبدا على أنه إ	۱۲٦۹۷ لوباع
	ملى أنه إن لم ينقد الثمن	ه وو کل رجلا ع	رى شيئا وقبض	۱۲٦٩٨ إذا اشت
00		ل يفسخ البيع	إثة أيام فالوكيل	إلى ثلا
00	ح يثبت في البيع الفاسد			
٥٥	ن مطلقا هل يثبت الخيار؟.	_		
00	ميل ففسخ المشترى البيع	رى، وبالثمن كف	ة الخيار للمشت	۱۲۷۰۱ لو کان
٥٦	a	م الخيار وحكم	خر: في بيان عا	نوع آ.
٥٦	لايخرج من ملكه	طا للبيع فالمبيع	ن الخيار مشرو	۱۲۷۰۲ إذاكاه
٥٦	ول عن ملكه	رى فالثمن لايز و	ن الخيار للمشن	۱۲۷۰۳ إذا كاه
٥٦	له هلك بالثمن	مشتري والخيار	لمبيع في يد ال	۱۲۷۰٤ هلك ا
٥٧	ـم محرم	ار إذا كان ذارح	ِي بشرط الخي	١٢٧٠٥ المشتر
٥٧	تُ عبدا فهو حر	حلف إن ملكـــٰ	ن المشتري .	۱۲۷۰٦ إذاكا
٥٧	ا المشتري فحاضت في			
٥٧	حكم؟	الخيار فما هو ال	شتري في مدة	يد الم
٥٧	ة هل تصير أم ولد له؟	ي المدة بالنكاح	.ت المشتراة في	١٢٧٠٨ إذاولد
	ثم أودعه عند البائع ثم	المبيع بإذن البائع	شتري إذا قبض	١٢٧٠٩ إن المن
٥٧		مدة الخيار	لى يد البائع في	هلك ف
0 V	على أنه بالخيار ثلاثة أيام	شتري من آخر سلعة	ون له في التجارة ا	۱۲۷۱۰ عبد مأذ
0 X	ائعا	يشرط الخيار للب	عبدا بجارية و	١٢٧١١ إذا باح
٥٨	ع إلى دفع المشتري بالعبد	بالخيار لم أجبر البائ	ترى عبدا على أنه	۱۲۷۱۲ رجل اش
٥٨		ام الصفقة	شرط يمنع تم	۱۲۷۱۳ خیار اا
	لبيع ومالاينفذ، وفي	ماینفذ به هذا اا	حر: في بيان	نوع آ
٥٩	يخ	البيع وما لاينفس	اینفسخ به هذا	بیان ما
09	لمعان ثلاث فانظر إليها	لبائع فنفوذ العقد	لخيار إذا كان ل	۱۲۷۱٤ شرط ا

فسخ العقد بأحد الأمرين إما بالقول أو بالفعل فانظر

17710

لتاسع	فهرس مسائل المجلد ا	277	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
٦.	مما فما هو الحكم؟	ريين ففسخ أحده	ن الخيار للمشت	۱۲۷۱٦ لو کار
71	خيار فما هو الحكم؟	مشتري في مدة ال	لمبيع في يد الم	۱۲۷۱۷ هلك ا
71		بالخيار	عبدا أن البائع	١٢٧١٨ إذا باع
	مو الحكم؟ وإن كان	عين بالتعيين فما ه	إذا كان شيئا يت	١٢٧١٩ الثمن
77		, فما هو الحكم؟	لايتعين بالتعيين	الثمن
77	الخيارا	أن البائع فيهماً بـ	اع عبدين على	۱۲۷۲۰ رجل ب
77	لبائع	إذا أحدهما لغير ا	- شتری عبدین ف	۱۲۷۲۱ رجل۱
77		بائع فيها بالخيار	ن آخر بيضة وال	۱۲۷۲۲ باع مر
77		ار ثلاثة أيام	اع أرضا بالخي	۱۲۷۲۳ رجل ب
٦٣	البائع بالخيار	ضا بعبد على أن ا	اع من رجل أر	۱۲۷۲٤ رجل ب
٦٣	.: أنت حر إن دخلت الدار	عبد فقال البائع للعبد	الخيار للبائع في	٥ ١ ٢٧٢٥ إن كان
٦٣	ميار	، أن البائع فيه بالخ	عرحى ماء على	١٢٧٢٦ إذا باع
٦٤	ع	. البائع انفسخ البي	ئ المبيع في يد	١٢٧٢٧ إذا هلا
٦٤	الخيارا	رية والبائع فيها با	اع من آخر جا	۱۲۷۲۸ رجل ب
٦٤	م فصالحه المشتري	، بالخيار ثلاثة أيا	اع دارا على أن	۱۲۷۲۹ رجل ب
70	م	، بالخيار ثلاثة أيا	اع دارا على أن	۱۲۷۳۰ رجل ب
70	على أن البائع بالخيار	بارية بألف درهم	تری من آخر ج	۱۲۷۳۱ من اشا
	لبائع بالخيار وصار	عصيرا على أن ا	باع من مسلم	۱۲۷۳۲ مسلم
70			المشتري حمر	فی ید
77	عبعد القبض فما هو الحكم؟	خيار للبائع فأسلم البائع	ميان خمراً بشرط ال	١٢٧٣٣ تبايع الذ
٦٦		لبائع فيه بالخيار	ع عبدا على أن ا	١٢٧٣٤ إذا باع
٦٧	م مات المشترى	لبائع فيه بالخيار ث	، عبدا على أن ا	۱۲۷۳۰ اشتری
٦٧	به من المشتري بعد القبض	حيار ثلاثة أيام ثم غصب	ع شيئا على أنه باك	۱۲۷۳٦ رجل با
٦٧	، أحدهما	، بالخيار، ثم مات	عبدين على أنا	۱۲۷۳۷ لوباع
٦٧	نفسه و شرط الخيار لغيره	لخيار أو باع الرجل بن	بالبيع إذا باع أنه با	١٢٧٣٨ الوكيل
٦٧		بالخيار		
٦٨	فيه بالخيار	ِهم على أن البائع	ع عبدا بألف در	١٢٧٤٠ إذا باع

إذا كان الخيار للمشتري فأبرأه البائع عن الثمن فماهو الحكم؟ ..

رجل اشترى قرية و فيها قناة غزيرة على أنه بالخيار فكيف يصنع بماء القناة؟ .

إذا كان الحيار للمشتري فولدت الجارية في يده أو أثمرت النخلة

لو كان المشترى بشرط الخيار في جارية فلمسها المشترى

هل سقط خياره؟

أو باضت الدجاجة هل سقط خياره؟

17404

17401

17409

1777.

٧٣

٧٣

٧٣

٧٣

رجل ادعى أنه باع هذا العبد من هذا أمس بألف درهم على

أني بالخيار و جحد المشتري الخيار فماهو الحكم؟

1777

٧٤

٧٤

٧٤

٧٤

V0

V0

٥ ٧ V0

٧٦

٧٦

٧٦

٧٧ ٧٧

٧٧

٧٧

٧٨

٧٨

٧٨

إذا احتلفا في الخيار فالقول قول من ينفي الخيار	1777
نوع آخر: في الاختلاف في الخيار بالبيع وفي موت العبد	
قبل مضى مدة الخيار	
رجل باع عبدا من رجل بألف درهم فقال أحدهما بعد المدة	١٢٧٧
إن العبد مات في الثلاث	
لو أن رجلا باع من رجل عبدا على أن البائع أو المشتري بالخيار	١٢٧٧
فأقام أحدهما البينة على النقض في الثلاث	
لو شرط الخيار لأحدهما فاختلفا في الفسخ والإجازة في مدة الخيار	١٢٧٨٠
رجل باع عبدا على أن البائع بالخيار فزادت قيمته في المدة	١٢٧٨
رجل باع عبدا من رجل بألف درهم فأقام البائع بينة أن هذا الأجنبي	١٢٧٨٠
غصب هذا العبد في الأيام الثلاثة	
نوع آخر: في شرط الخيار في بعض المبيع	
اشترى الرجل شيئين بأن اشترى عبدين أو تُوبين على أنه بالخيار في أحدهما .	۱۲۷۸
لو هلك أحدهما قبل القبض والمشترى بالحيار	١٢٧٨
لو مات المشتري في مدة الخيار فهل لورثته خيار التعيين؟	١٢٧٨،
هذا البيع هل يجوز مع شرط الخيار أربعة أيام؟	١٢٧٨
إذا أجاز البيع على الوجه الذي قلنا وأحدهما معقود عليه	۱۲۷۸٬
مضمون على المشتري بالثمن	
تصرف المشتري فيهما وحدث العيب بهما في مدة الخيار	١٢٧٨٨
هل يشترط في العقد خيار الشرط مع خيار التعيين؟	١٢٧٨،
إذا حصل البيع بشرط الخيار للمشتري هل حصل البيع بشرط الخيار للبائع؟	1779
رجل باع من آخر عبدين بألف درهم على أنه بالخيار في أحدهما	1779
فالمسألة أربعة أوجه فانظر إليها	
لو كان المبيع شيئاً واحدا عبدا أو مكيلا أو موزونا واشتراه بألف	1779
وشرط الخيار في نصفه فما هو الحكم؟	
اشترى رجل من آخر عبدين و شرط الخيار بعينه فماهو الحكم؟ .	17791
ر جل أخذ من جل ثلاثة أثواب واحدا بثلاثين و آخر بعشرين و آخر بعشرة	1779

$\lambda\lambda$	رجل اشترى أحد أمتين أنه بالخيار فيهما فماهو الحكم؟	17796
٨٩	رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أيهما شاء	1779
	رجل أخذ من رجل ثوبين على أن يأخذ أحدهما مسمى فضاع	17791
٨٩	أحدهما فقال المشترى: اخترت الذي قطعته	
٨٩	نوع منه: في شرط الخيار لغير العاقد	
٨٩	من اشترى شيئا أو باع واشترط الخيار لثالث فماهوالحكم؟	1779/
	نوع آخر: في البيع والشراء لغيره مع شرط الحيار، هذا النوع .	
٩.	على قسمين: قسم في البيع، وقسم في الشراء	
٩.	أما قسم البيع: رجل أمر رجلا بأنَّ يبيع عبده وأمره أن يشترط الخيار للآمر	17799
٩.	لو كانَ الأَمر بالبيع وشرط الخيار للآمر أو الأحنبي	١٢٨٠
	أما قسم الشراء إذا أمر الرجل أن يشتري له عبد بعينه و سمى	١٢٨٠٠
91	ثمنا أو جنسا فما هو الحكم؟	
91	لو أمره أن يشترط الحيار للآمر فاشتري وشرط الحيار للآمر	١٢٨٠١
91	لو أن الآمر حين قال للمأمور رد هذا العبد للبائع	١٢٨٠٢
9 7	إذا اشترى الرجل شيئا بغيبة آمره وشرط الخيار للآمر	١٢٨٠
9 7	إذا أقام البائع البينة أن الآمر قد رضي فما هو الحكم؟	١٢٨٠٥
٩٣	ومما يتصل بهذا النوع	
۹٣	إذا باع الوصى أو الأب شيئا من مال الصغير وشرط الخيار لنفسه	١٢٨٠
9 ٣	إذا ثبت أن الخيار للصبي بعد البلوغ	١٢٨٠١
9 ٣	اشترى الأب أو الوصى للصبي شيئا بدين في الذمة و شرط الخيار لنفسه	١٢٨٠
۹ ٤	نوع آخر :في تعيين المشتري بشرط الخيار عند الرد	
9 ٤	إذا اشترى من آخر شيئا على أنه بالخيار فماهو الحكم؟	171.
	أما إذا كان الحيار للبائع فكانت السلعة مقبوضة في مدة الحيار، .	1711
۹ ٤	و اختلف العاقدان في السلعة	
9 ٤	نوع آخر: في جناية المبيع في البيع بشرط الخيار	
۹ ٤	رجل باع عبدا على أن البائع فيه بالخيار فقتل العبد خطأ في مدة الخيار	1711
90	إذا كان الخيار للبائع فجني العبد في يد البائع	1711

لد التاسع	فهرس مسائل المجا	٤٧١	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
90	لمي الآمر	افق الأمر نفذ ع	<u>.</u> ف المأمور إذا و	۱۲۸۱۳ تصرفا
90	لى الثوب	للي أنه بالخيار ف	ىترى ثوبا بعبد ء	١٢٨١٤ لواش
97	ر	ي اشتراط الخيا	إف المتبايعين فر	١٢٨١٥ اختلا
97		ع	ا يتصل بهذا النو	ومما
	و للمشتري هل كان البيع	_ ط الخيار للبائع أ	اشتري دارا بشر.	۱۲۸۱٦ رجل
97		ر قتيل	ثم وجد في الدا	باتا؟
97		سرط	ة الخيار بغير الث	۱۲۸۱۷ مسأل
97			اشتري أرضا مس	
97	القبض فالمشترى بالخيار	حدهما صاحبه قبل	اشترى عبدين فقتل أ	۱۲۸۱۹ رجل
97				نوع:
97	بض ملك المشترى	بع البات قبل الق	ب المبيعة في البر	۱۲۸۲۰ کسد
97	د المشتري فالكسب للبائع	أورؤية فاكتسب عن	خ البيع بخيار عيب أ	۱۲۸۲۱ لوفس
97	مشتري موقوف عنده	بض والخيار لل	ب المبيع بعد الق	۱۲۸۲۲ کسد
91		ى خيار الرؤية .	لل الرابع عشر: في	الفص
91	حكمه وموضع ثبوته	مة خيار الرؤية و	منه: في بيان صة	نوع
91	يثبت له خيار الرؤية	ی جائز عندنا و	مالم يره المشتر	۱۲۸۲۳ شراء
99			خ بخيار الرؤية.	١٢٨٢٤ الفسي
99	عتى باع، هل كان له الخيار؟	رث شيئا ولم يره -	ع شيئا لم يره بأن ور	١٢٨٢٥ لوباع
99	نير و سائر الديون	الدراهم والدنا	ة خيار الرؤية في	١٢٨٢٦ مسأل
99	في الذمة	فيما ملك دينا	ثبت خيار الرؤية	۱۲۸۲۷ هل ين
99		بالخيار للمشترة	ىترى عينا بدين ف	۱۲۸۲۸ لواش
١	كيف فيه الخيار؟	جراب هروي ف ^ا	رض على رجل	١٢٨٢٩ إذاع
١	اشتراه منه فهل له الخيار؟	هما في منديل، ثم	، ثوبين ثم لف أحد	۱۲۸۳۰ لورآه
١	أن يكون قدتغير	، فلاخيار له إلا ً	ىترى شيئا قد رآه	۱۲۸۳۱ لواش
١.١		م الصفقة	الرؤية يمنع تما	۱۲۸۳۲ خیار
١.١	، القبض أو بعده	الرؤية فسخ قبل	كون الرد بخيار	۱۲۸۳۳ هل يا
1.7		الفصل	ع الثاني من هذا ا	النوخ

إذا كان شيئا منه مقصو دا بأن كان الوجه في المغفر و موضع

العلم في بعض الثياب فما هو الحكم؟

من نظر إلى وجه الصبرة فما هو حكم الخيار؟....

ما كان له وجهان من ثوبين مختلفين يشترط رؤية كلا الوجهين ..

١.٨

١.٨

17107

17105

17100

	إذا اشترى مكاعب وقد جعل وجوه المكاعب بعضها إلى بعض	1710
۱۰۸	فما هو حكم الخيار؟	
١٠٩	إذا كان المشتري رأى دارا إلى حيطانها ولم ير داخلها فما هو حكم الخيار؟	1710,
١٠٩	من رآى صحن الدار فلا خيار له	1710,
١٠٩	رؤية الدار تعتبر رؤية ماهو المقصود	1710
١٠٩	إن كان المشتري بستانا تشترط رؤية رؤس الأشجار	7771
	إن كان المبيع أشياء ففي العدديات المتفاوتة نحو الثياب	1717
١١.	التي اشتراها في جراب، فما هو حكم الخيار؟	
	إن كانت الحنطة أو الشعير في جوالق أو الزعفران في ثلتين	1717
١١.	فما هو حكم الخيار؟	
	رجل اشتري من آخر حنطة في بيتين متفرقتين فرآي مافي أحد	1777
١١.	البيتين، فما هو حكم الخيار؟	
	إذا اشترى زقين من السمن أو الزيت، أو العسل أو حملين من القطن،	1717
111	أو الخيار، أو الشعير، فما هو حكم الخيار؟	
111	لو كان المبيع من العدديات المتفاوتة، فماهو حكم الحيار؟	١٢٨٦،
111	لو اشتري وقر بطيخ ما لم ير الكل فما هو حكم الخيار؟	1777
	إن كان المعقود عليه شيئًا مغيبًا في الأرض كالثوم والبصل .	١٢٨٦٢
111	والشلجم والجزر والفجل، فما هو حكم الخيار؟	
	إن كان المقلوع مايدخل تحت الكيل أو الوزن إذا رآي المقلوع	١٢٨٦،
111	فما هو حكم الخيار؟	
١١٢	إذا اشترى مغيبا في الأرض كالجزر والبصل فما هو حكم الخيار؟.	1717
۱۱۲	إذا اشترى قبضين من الحزر فقطع بعض الجزر فكيف حكم الخيار؟	1711
	رجل اشترى عشرة أجربة جزر في الأرض وقبض الأرض	1711
١١٢	فما هو حكم الحيار؟	
۱۱۳	إذا اشترى دهنا في قارورة فنظر إلى القارورة، فما هو حكم الخيار؟	١٢٨٧
	إذا رآي عنب كرم فله الخيار حتى جني من نوع منها شيئا	١٢٨٧١
۱۱۳	فماهم حكم الخدار؟	

_		
۱۱۳	إذا اشترى حمل نخيل فرآي بعضه فما هو حكم الخيار؟	١٢٨٧٤
۱۱۳	إذا اشترى ورقا من تراب المعدن بعينه فهل له الحيار؟	17110
۱۱٤	نوع آخر: في شراء الأعمى وبيعه وحيار الرؤية	
۱۱٤	شراء الأعمى وبيعه بمنزلة البصير الذي لم يره	7777
۱۱٤	إذا اشترى التمر على رؤس النخيل تعتبر الصفة وكذا العقار .	١٢٨٧٧
	أعميان اشتري كل واحد منهما أرضا فدخل أحدهما أرضه	١٢٨٧٨
۱۱٤	و جعل يحبس الأرض بيده، فما هو حكم الحيار؟	
110	نوع آخر: في الاختلاف في الرؤية	
110	احتلاف البائع والمشتري في رؤية مااشتري	17279
110	نوع آخر: في الوكيل والرسول	
110	إذا اشترى طعاما لم يره وو كل و كيلا بقبضه فما هو حكم الخيار؟ .	١٢٨٨٠
110	الأصل أن رؤية الوكيل بالشراء أو بالرؤية كرؤية الموكل	١٢٨٨١
110		١٢٨٨٢
۱۱٦	الوكيل بالشراء فرؤيته كرؤية الموكل	١٢٨٨٣
۱۱٦	الوكيل يبيع عقارا بعينه أو غيره يبيعه	١٢٨٨٤
۱۱٦	إذا اشترى شيئا لم يره ثم قال لغيره: إن اشتريت سلعة فانظر إليها	١٢٨٨٥
١١٦	التوكيل بالرؤية مقصودا لاتصح ولاتصير رؤية الوكيل كرؤية الموكل	アススアノ
۱۱۲	الفصل الخامس عشر: في العيوب	
۱۱۲	نوع منه: في معرفة العيب	
۱۱۲	كلّ ماتو جب نقصانا في الثمن أو القيمة في عادة التجار فهو عيب	١٢٨٨٧
	إذا ثبت هذا، فنقول: العمي والأعور والأحول والإصبع الزائدة	١٢٨٨٨
۱۱۲	والناقصة والصمم والخرس وغيرها عيب	
۱۱۲	الولادة القديمة ليست بعيب	١٢٨٨٩
۱۱۲	الحبل في الجارية عيب يزول بالولادة	1719.
۱۱۸	ترك الختان في الجارية والغلام هل يكون عيبا؟	17291
۱۱۸	الزنا في الجارية عيب	17197
۱۱۸	الجارية إذا ولدت من الزنا فهو عيب	17298

لد التاسع	فهرس مسائل المجا	٤٧٥	البيوع	نارخانية	الفتاوي التات
١١٨	والغلام؟	ن عيبا في الجارية	، النبيذ هل يكو	شرب	17195
119	ل عيب في الحواري		-		17190
119	ä		_		١٢٨٩٦
١٢.			ے ِ عیب		١٢٨٩٧
١٢.		ة والأدرة عيب	اخ تحت السرة	الانتف	١٢٨٩٨
١٢.		ضراء عيب	السوداء والخع	السن	17199
	عيب؟ وأكل الطين	عنقه كتى هل هو	ىترى عبدا على	ً لو اش	١٢٩٠.
171					
171			والخصاء عيب	العنة	179.1
171		ركية والهندية	وبة عيب في الت	الصه	179.7
171		بب	ث في الغلام ع	التخن	۱۲۹.۳
177		فسير العشاء	اء عيب وانظر ت	العشا	۱۲۹.٤
177	ن	نمروح التي في العنة	بة عيب وهي الذ	السلع	179.0
177			ش عيب	العمة	179.7
177	كون عيبا؟	راش والإباق هل ي	نة والبول في الف	السرة	٧٠ ٩٢ ١
175		لة الصغر والكبر	ِن عيب في حا	الجنو	١٢٩٠٨
	ىيب وما دون الدراهم	ي من عشرة دراهم ع	ة وإن كانت أقل	السرق	179.9
175		لايكون عيبا	فلس أو فلسين	نحو	
175		عيب	ى مادون السفر	الإباق	1791.
175	فانظر إليها	البول في الفراش ف	سألة عجيبة في	هنا م	17911
	ن معاوضة الجنون	ي فصل الجنون أ	ف المشايخ فر	اختك	17917
170		هو شرط للرد؟	ـ المشتري هل	في يد	
170	هل له حق الرد بالعيب؟	ها دميمة أو سوداء ه	تري جارية فو جد	إذا اش	17917
177	عيب؟	المشتري هل هو ع	ة الحمي في يد	إصابا	17918
177	ها وماتت في يده	لأنها عذراء فقبض	متري جارية عل _ح	إذا الله	17910
177		ها محترقة الوجه	ي جارية فوجده	اشتري	17917
	ا قبيحة واشترى غلاما	أنها جميلة فوجده	ىترى جارية على	إذا اش	17917
177		كم الخيار؟	، ورم فما هو ح	برقبته	

١٢٧	رجل اشترى جارية فولدت بعد البيع فما هو حكم الخيار؟	1791,
۱۲۸	من جنس مسألة الورم مسائل ذكرها في فتاوي أبي الليث فانظر صورتها	1791
179	رجل اشترى عبدا وقبضه فادعى عيبا فماهو حكم الخيار؟	1797
179	نوع آخر: في معرفة عيوب الدواب	
179	من اشترى بقرة وو جدها قليلة الأكل	1797
179	الحدب عيب	1797
۱۳۰	العسم والحنف عيب	17971
۱۳۰	من و جد بالحمار داغا، فقال البائع: داغ عيبي بنود	1797
۱۳۰	المهقوع عيب، والإنثار عيب، والسكك عيب	1797
۱۳۰	اشترى بقرة تذهب من مكان المشترى إلى مكان البيع هل يكون عيبا؟	1797
۱۳۱	إذا اشترى حمارا فنزى عليه حمير هل يكون هذا عيبا؟	1797
۱۳۱	اشترى حمارا فو جد به عيبا فصالح عن ذلك فظهر به عيب آخر فما هوالحكم؟.	1797,
۱۳۱	نوع آخر: في معرفة عيوب الجمادات	
۱۳۱	إذا اشترى حفين فوجد أحدهما ضيقا فكيف حكم الخيار؟	1797
۱۳۲	إذا اشترى من آخر ثوبا نجساً فكيف حكم الخيار؟	1797
	إذا اشترى نقره فضة بعينها بدينار، ثم احتفى فو جدها سوداء	1798
۱۳۲	فما هو حكم الخيار؟	
۱۳۲	اشترى رعونة ريسمان فكسره فو جده عيبا، فماهو حكم الخيار؟	1797
	من اشترى خشبا فقال البائع وقت بيعه: ذلك معيوب فقال:	17971
۱۳۳	ليس بمعيوب فما هو حكم الخيار؟	
۱۳۳	لو اشترى أرضا فنزت عند المشتر فكيف حكم الحيار؟	1797
۱۳۳	رجل اشترى جارية وفي إحدى عينيها بياض فما هوالحكم؟	1797
	اشترى خمسمائة قفيز حنطة فوجد فيها ترابا فإن كان التراب	1797
۱۳۳	مثل مايكون في الحنطة فما هوحكم الخيار؟	
١٣٤	لو اشترى قفيزة من نحاس فأذا بها فحرج منها حجر فماهو الحكم؟	1797
100	نوع آخر: في بيان مايمنع الرد بالعيب ومالايمنع	
١٣٥	إذا و جد المشتري عيبا فكيف يرده؟	1797

فهرس مسائل المجلد التاسع	٤٧٨	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
عيب فماهو حكم الخيار؟ ١٤١	اه ثم اطلع على	ي برذونا فخص	۱۲۹٥۸ إذا اشتر
لمتصلة نوعان: فانظر ١٤٢	_		
۱٤۲ا	ان: فانظر إليه.	المنفصلة نوع	١٢٩٦٠ الزيادة
إلى الكوفة، ثم اطلع على	بالرأي وحمله	من آخر تمرا	۱۲۹٦۱ اشتری
١٤٣	الخيار؟	ه فما هو حکم	عيب ب
يب به فماهو حكم الخيار؟ ٢٤٣	،، ثم اطلع على ع	ي و آجر من غيره	۱۲۹٦۲ إذا اشتر
ي العينين فماهو حكم الخيار؟. ٤٤ ١	جارية بيضاء إحد:	ى الرجل من آخر	۱۲۹٦۳ إذا اشتر;
سوداء فما هو حكم الخيار؟ ٤٤ ١	نها ساقطة أو س	ی جاریة و ثنین	۱۲۹٦٤ لواشتر
ا ساقطة فماهو حكم الخيار؟ ٤٤	ى العينين، أو ثنيه	ا وهي بيضاء إحد	١٢٩٦٥ لوقبضه
فانجلي البياض عند البائع	ن وقيمتها ألف	أمة بيضاء العير	۱۲۹۶٦ اشتری
۱٤٤ ٤٤ /	لفماهو الحك	ت قيمتها ألفير	وصار
الرد إلى قال في وجه البائع ٥٤١	لمشتري حق ا	، موضع ثبت ل	۱۲۹٦۷ في کا
شترى عشرة أثواب على أن	، در بعیب، أو ا	خيل عند فهلك	١٢٩٦٨ أثمرالن
ت ستة شقاقا فماهو حكم الخيار؟ ٥ ١ ١			
حمى كل يومين أو ثلاثة	كانت تأخذه ال	عبدا محموما	۱۲۹٦۹ اشتری
1 2 7		,	
، أصل المرض في يد البائع			
يم يوجب الرد ١٤٧			
فماهوالحكم؟ ١٤٧	_	•	
ي بالحمار فما هو حكم الخيار؟ ١٤٧			-
ـم الآمر بعد ذلك به عيبا	-		-
آمد فماهو حكم الخيار؟ ١٤٨			
عيب فكيف حكم الخيار؟ ١٤٨	_		
. البائع فماهو حكم الخيار؟ ١٤٨			
ـم يعلم به المشتري و سرق			
١٤٨	ماهو الحكم؟	ىشترى أيضا ف	عند الد

1 2 9	اشترى شيئا بدراهم وتقابضا، ثم وجد به عيبا قديما فماهو حكم الخيار؟	17970
	رجل اشتري من آخر عبدا وباعه من غيره، ثم اطلع على عيب	1791.
1 £ 9	فماهو حكم الخيار؟	
	اشترى من آخر دينارا بدراهم، ثم و جد المشتري بالدينار عيبا	17911
1 £ 9	فما هو حكم الخيار؟	
١٥.	اشترى عبدا فو جده أعمى فماهو الحكم؟	11911
١٥.	اشترى من آخر ثوبا فإذا هو صغير فماهو الحكم؟	17911
١٥.	اشترى شيئا بألف درهم وقبض الألف فوجدها نبهرجة فما هو حكم الخيار؟	17918
١٥.	من باع ضيعة فيها مسجد وقبور هل يصح البيع؟	17910
١٥.	المشتري في خيار العيب إذا قال للبائع فقد رضيتها بالعيب فماهو الحكم؟.	1791
	رجل اشتری من رجل آخر عبدا بکر موصوف بغیر عینه، ثم	17911
101	و جد بالكر عيبا فما هو حكم الخيار؟	
101	رجل استقرض من رجل كر حنطة، ثم وجد به عيبا فما هو حكم الخيار؟	17911
101	العبد المأذون إذا اشترى شيئا فوجده معيبا فماهو حكم الخيار؟	17910
	إذا أقر المشتري إن هذا المبيع كان لفلان وكذبه فلان، ثم اطلع	1799.
101	على عيب به فماهو حكم الخيار؟	
101	نوع آخر	
101	إذا اشترى شيئين ووجد بأحدهما عيبا فماهو حكم الخيار؟ .	17991
107	إذا اشترى زوجي ثور، ثم وجد بأحدهما عيبا فما هو حكم الخيار؟	17997
	رجل له طيلسان وقميص ولآخر خفان وقلنسوة فأثبت بالبينة	17997
107	صاحب الخفين، ثم و جد بالقلنسوة عيبا فماهو حكم الخيار؟	
	إن كان المعقود عليه مما يكال أو يوزن فوجد ببعضه عيبا	17998
107	فماهوحكم الخيار؟	
	ماذكر من الجواب في المكيل والموزون محمول على ماإذا كان	17990
107	الكل في وعاء واحد وأما إذا كان في أوعية مختلفة فما هوالحكم؟	
	لو اشترى قوصرتي تمر أوجرتي زيت أو قربتي عسل فوجد بأحدهما	1799-

١٥٣	إذا اشترى عشرة قواصرة تمر فوجد ببعضها عيبا فماهو حكم الخيار؟ .	17997
	إذا اشترى عددا من كيس العدل فو حد في كل وأحد شيئا	17991
105	معيبا فماهو حكم الخيار؟	
108	حكم اشترى طعاما ووجد به عيبا فماهو حكم الخيار؟	17999
105	رجل اشترى جاريتين صفقة واحدة ورآى بأحدهما عيبا فماهو حكم الخيار؟	١٣
	من اشترى عبدين صفقة واحدة فقبض أحدهما ووجد بالآحر	١٣٠٠١
100	عيبا فما هو حكم الخيار؟	
	عيبا فما هو حكم الخيار؟	١٣٠٠٢
100	عيبا فكيف حكم الخيار؟	
	إذا اشترى جراب هروى ثم أخذ ثوبا منه، ثم وجد بثوب عيبا	١٣٠٠٣
100	فماهو حكم الخيار؟	
	اشترى من آخر نحلا فيه تمر بموضع من الأرض، ثم و جد بأحدهما	١٣٠٠٤
١٥٦	عيبا فما هو حكم الخيار؟	
107	اشترى شاة على ظهرها صوف فجذ البائع صوفها فماهو حكم الخيار؟	170
107	رجل اشترى شاة وبقرة مع ولدها فعلم بالعيب فماهو حكم الخيار؟	١٣٠٠٦
	رجل اشترى عبدا وقبضه فاكتسب اكتسابا عند المشترى، ثم	١٣٠٠٧
107	و جد عيبا فما هو حكم الخيار؟	
	من اشترى بصل الزعفران في الأرض وأحذ المشتري في القلع	١٣٠٠٨
101		
	إذا اشترى من آخر عبدا بثمن معلوم فجاء أجنبي وزاد المشتري	١٣٠٠٩
101	في المبيع ثوبا فما هو الحكم؟	
	إذا اشترى مصراعي باب وأخذ أحدهما بإذن البائع فوجده	17.1.
101	قدسرق فماهو حكم الخيار؟	
101	نوع آخر: في بيان مايمنع الرجوع للأرش ومالايمنع	
101	كيفية الرجوع بنقصان العيب	18.11
101	المبيع في يد المشتري الأول وأراد أن يرجع بنقصان العيب فكيف الرد؟	14.17
101	رجل اشترى عبدا وأعتقه، ثم اطلع على عيب فكيف الرجوع بالنقصان؟	17.17

د التاسع	فهرس مسائل المجلا	٤٨١	البيوع	ِي التاتارخانية	فتاو
109	يه بعيب	مشتری، ثم رد عل	عبدا فباعه ال	۱۳۰ من باع	١٤
	، إخراج المشتري عن	على البائع بسبب	ذر رد المعيب	۱۳۰ متی تعا	١٥
109			البيع أو بالهبة		
	ب أو استهلك الطعام،	عاما وخرق الثوم	رى ثوبا أو ط	۱۳۰ إذا اشت	١٦
109			ع على عيب .	ثم اطل	
	ظهر أنه منتن لاينتفع به	في خابية المشتري	ِي خلا فصب ف	۱۳۰ من اشتر	۱١
١٦.			حكم الخيار؟		
١٦٠	بح فانكسر فما هو الحكم؟	ایعتلف وظهرت به رب	ي جملًا فوجده لا	۱۳۰ من اشتره	۱۸
١٦٠	عيبا فماهو حكم الخيار؟	بعضها، ثم وحد بها	تری دارا ثم باع		
١٦٠	ر عيبا فماهو حكم الخيار؟	ثم وجد بالنصف الآخ) ثوبا وباع نصفه،	۲۳۰ من اشتری	۲.
١٦٠	ميبا فماهو حكم الخيار؟	ضه، ثم وجد بالباقي ع	ى طعاما وأكل بعد	۱۳۰ إذا اشترى	۲ ۱
171	رد الباقي بحصته من الثمن	،، ثم تبين أن الدقيق مر	ى دقيقا و خبز بعضه	۱۳۰ من اشتری	۲ ۲
١٢١	نمه فماهو حكم الخيار؟	به عيبا وقد باع بعط	ي طعاما فوجد	۱۳۰ لو اشترة	۲۲
١٦٢	محترقا فماهو الحكم؟	رهم فوجد رغيفا	نىترى خبزا بدر		
١٦٢	عيبا فما هوحكم الخيار؟	ثم علم المشترى به	مبيع بعد القبض	١٣٠ إذا أبق ال	۲ ۵
	ت عند المشتري ووجد	وهمي حامل فولدر	ض ثورا ببقرة _ا	۱۳۰ من قایع	۲ -
١٦٢		هوحكم الخيار؟			
	ي الثاني، ثم اطلع على	يى في يد المشترة	، العبد المشتر	۱۳۰ إذا مات	۲۱
١٦٢		الخيار؟	، فماهو حكم	عیب با	
	ىترى الثاني، ثم ظهر بها	بها، ثم باعها المش	ِي جارية وقبض	۱۳۰ إذا اشتر	۲ /
١٦٣	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	خيار؟ ٰ	ما هوحكم ال		
	تقابضا، ثم أقر المشتري	عبدا بألف درهم و	متری من آخ _ر ع	۱۳۰ رجل ال	ه ۲
١٦٣	ماهو الحكم؟			_	
178	حد بها عيبا فما هوالحكم؟ .	يدُ البائع، ثم قبضها فو	ے) جارية فولدت في	۱۳۰ من اشتری	۳.
	م يعلم أن ذلك عيباً،	. •			
178			فماهو الحك		
	وتقابضا فأقر المشتري				٣٢
١٦٤	على وجوه فانظر البها			_	

-	
إذا قال المشترى: إني بعت العبد من فلان وأن فلانا أعتقه بعد الشراء،	١٣٠٣١
ثم إن المشتري و جد به عيبا فما هوالحكم؟	
رجل اشتري من آخر عبدا بألف درهم وتقابضا، ثم أقر المشتري	١٣٠٣
أن العبد مدبر لهذا الرجل فماهو الحكم؟	
إذا اشترى سمنا ذائبا وأكله، ثم أقر البائع أنه قد وقعت فيه	١٣٠٣٥
الفأرة وماتت فكيف الرجوع بالنقصان؟ ١٦٥	
إذا اشترى شجرة وقطعها فوجدها لاتصلح إلا للحطب فكيف حكم النقصان؟. ٥٦٥	17.7
مسلم اشتري عصيرا وقبضه فتخمر في يده، ثم اطلع على عيب	١٣٠٣١
فما هوحكم النقصان؟	
رجل اشترى الجوز أو البيض فكسره فوجده فاسدا فكيف حكم الخيار؟ ٦٦	١٣٠٣١
فإذا وجده فاسدا تبين أن المبيع لم يكن مالا فماهو الحكم؟ ١٦٦	14.40
إذا اشترى بيض نعامة فكسرها ووجدها مذرة فكيف حكم الرجوع؟. ٢٦٧	١٣٠٤
اشترى عشرة من الجوز فوجد فيها خمسة خاوية فما هوحكم الخيار؟ ٢٦٧	١٣٠٤١
إذا اشترى بطيخة وكسرها فوجدها منتنة لاتصلح لأكل	14.51
أحد فما هوحكم الخيار؟	
اشترى بطيخا بدرهم عددا وكسر واحدا بعد القبض فوجده	14.51
فاسدا فما هوالحكم؟	
من اشترى كرد جتين من جزر فقلع بعض الجزر فو جده جيدا في إحدى	17.88
الكردجتين، ثم قلع الآخر فوجد به عيبا فماهو الحكم؟ ١٦٨	
اشترى بطيخة فأطعمها ابنه الصغير أو الكبير أو امرأته أو ضيفه،	18.80
ثم و جدها بذرة فما هو الحكم؟	
اشترى دابة وقبضها فسرقت من يده، ثم علم بها عيبا فماهو الحكم؟ ١٦٩	١٣٠٤٠
اشترى بعيرا فوجد أمعاء ه بعد الذبح فاسدة فماهو الحكم؟. ١٦٩	١٣٠٤١
رجلان لكل واحد منهما بعير فتبايعا، ثم وجد أحدهما عيبا	١٣٠٤١
في البعير فما هوالحكم؟	
لو اشترى عبدا بجارية فوطئ المشترى الجارية، ثم وجد صاحب	١٣٠٤٥

	إن باع المشتري المبيع فرد عليه بعيب بقضاء رده على البائع	14.0
١٧.	و إن كان الرد برضا المشتري فما هوالحكم؟	
١٧.	باع عبدا فو جد المشتري به عيبا فماهو الحكم؟	17.0
۱۷۱	نوع آخر: في دعوى العيب والخصومة فيه وإقامة البينة عليه ١	
۱۷۱	قيام العيب في الحال شرط سماع الخصومة	14.0
۱۷۱	العيب نوعان: ظاهر، وباطن، والظاهر أنواع، فانظر إليها	17.01
۱۷۱	أما العيب الباطن فنوعان: فانظر إليها	17.0
1 7 7	مسألة حلف المشترى عند طلب البائع الحلف	17.00
1 7 7	إن كان عيبا يحتمل الحدوث ويحتمل التقدم عليه، فماهو الحكم؟	17.0
1 7 7	كيفية تحليف البائع والمشتري	17.01
۱۷۳	أما إذا كان العيب باطنا يعرف بآثار قديمة في البدن فماهو الحكم؟	14.0,
۱٧٤	عيب لايطلع عليه إلا النساء فماهو الحكم؟	17.0
۱٧٤	اشترى جارية وادعى أنها رتقاء أريها النساء فكيف حكم الخيار؟	١٣٠٦
1 1/0	رجل اشترى جارية وادعى أن بها حبلا فماهو الحكم؟	١٣٠٦
1 1/0	اشترى جارية فادعى أنه خنثي فما هوالحكم؟	١٣٠٦
1 1/0	الجواب في دعوى الاستحاضة في حق حكم الرجوع إلى النساء .	١٣٠٦١
١٧٦	دعوى المشتري انقطاع حيضها	١٣٠٦
١٧٦	إذا اشترى جارية وهي طاهرة فامتد طهرها ولم تحض فماهو الحكم؟	١٣٠٦،
	قال امرأة واحدة: إن بالجارية حبلا، وقالت امرأتان: ليس بها	١٣٠٦٠
۱۷۷	حبل فما هو الحكم؟	
۱۷۷	من اشتري برذونا وكان في إحدى يديه جرحا ونبت الشعر عليه فما هو الحكم؟	١٣٠٦١
۱۷۸	إذا كان العيب باطنا لايعرف بآثار قديمة بالبدن فماهو الحكم؟	١٣٠٦١
۱۷۸	إذا صح دعوى المشتري فماذا يفعل القاضي؟	١٣٠٦
1 7 9	إذا ثبت وجود العيوب في يد المشترى وأنكر البائع فماهو الحكم؟	١٣٠٧
	إذا باع الرجل جارية وغلاما بالغبن وقبضهما المشترى، وقال:	١٣٠٧
1 7 9	وجدتهما آبقين أو بائلين في الفراش فماهو حكم الخيار؟	
۱۸۰	اشترى جارية وطعن المشترى بشجة كانت بها عند البائع فماهو الحكم؟ .	١٣٠٧١

	رجل باع نصف عبد بخمسين دينارا و باعه النصف الآخر	١٣٠٧٣
۱۸۰	بمائة دينار، ثم وجده المشتري أعور فماهو الحكم؟	
۱۸۱	رجل اشتری جاریة فو جد بها عیبا فاصطلحا	١٣٠٧٤
	رجلان باعا من رجل عبدا صفقة واحدة أو صفقتين فمات عند البائع	17.40
۱۸۱	وطعن المشترى بعيب في العبد فماهو الحكم؟	
١٨٢	قال المشتري أعتق البائع أو دبر أو استولد وأنكر البائع فما هو الحكم؟	١٣٠٧٦
١٨٢	رجل اشتری جاریة فو جد بها عیبا فاصطلحاً	١٣٠٧٧
۱۸۳	متفاوضان باعا عبدا من رجل وطعن المشتري العبد بعيب فماهو الحكم؟ .	١٣٠٧٨
۱۸۳	من اشترى عبدا فقبضه فادعى به عيبا فما هو الحكم؟	17.79
۱۸۳	لواشتري عبدا وباعه من آخر و جحد المشتري الثاني البيع فماهو الحكم؟ .	١٣٠٨٠
	لو اشترى رجل عبدا فأراد أن يرده على بائعه فأقام البائع البينة	١٣٠٨١
۱۸۳	على إقراره أنه باع العبد فما هو الحكم؟	
۱۸٤	نوع آخر	
۱۸٤	الوكيل بالبيع إذا رد بعيب لزمه دون الموكل	١٣٠٨٢
۱۸٤	الموكل إذا وحد بالمشترى عيبا بعد مامات الوكيل فماهو الحكم؟	١٣٠٨٣
١٨٥	نوع آخر: في الاختلاف الواقع فيه	
	إذا استرى الرجل عبدين بثلاثة الاف ووجد بأحدهما عيبا، ثم	١٣٠٨٤
110	اختلفا في قيمتهما فما هو الحكم؟	
	إذا باع المشتري فجحد البيع المشتري الثاني، ثم و جد الأول به	١٣٠٨٥
110	عيبا فما هو الحكم؟	
	اشترى حلا في حابية فوجد فيها فارة ميتة، فقال البائع: كانت	١٣٠٨٦
۲۸۱	هذه في جرتك فما هو الحكم؟	
	اشترى دهنا بعينه في آنية بعينها وأتي على ذلك أيام ووجد	١٣٠٨٧
۲۸۱	فيها فارة ميتة وأنكر البائع	
	إذا اشترى عبدا وقبضه ثم جاء به، وقال: وحدته محلوق اللحية	١٣٠٨٨
۲۸۱	وأنكر البائع فما هو الحكم؟	
۲۸۱	إذا ادعى المشتري عيبا بالمبيع والبائع يعلم فماهو الحكم؟ .	١٣٠٨٩

	رجل باع من اخر عبدا وقبضه وطعن به عيبا، او اشتري جارية	14.9
۲۸۱	ووجد بها عيبا فخاصم البائع فما هو الحكم؟	
	إذا اشترى دابة وأراد أن يردها بعيب، فقال البائع: قد ركبتها	18.9
۱۸۲	في حوائجك بعد العلم بالعيب فما هو الحكم؟	
۱۸۲	رجل باع من آخر حارية، فقال: بعتها و بها قرحة	17.91
۱۸۸	اختلف البائع والمشتري في زوج الجارية	18.91
	باع المشتري الجارية من آخر فظهر بها عيب عند المشتري	17.95
۱۸۸	الثاني فما هو الحكم؟	
١٨٩	اشترى جارية ثم أقام بينة أن لها زوجا غائبا معروفا فما هو الحكم؟	17.90
١٨٩	إذا اشترى خادما وقبضه، ثم طعن بعيب فجاء بالخادم ليرده فماهو الحكم؟	14.9.
	رجل اشتري دابة في دار الإسلام وغزي عليها، ثم وجد بها	18.91
١٨٩	عيبا فما هو الحكم؟	
١٨٩	نوع آخر منه	
١٨٩	مسألة بيع العبد الآبق والاختلاف فيه	17.9/
١٩.	إقرار الرجل على عبده بدين، ثم باعه من آخر	17.99
١٩.	إقرار الرجل أن أمته آبقة، ثم وكل وكيلا أن يبيعه	171.
١٩.	تو كيل الرجل ببيع عبد له فأقر الو كيل أنه آبق	171.
	إذا باع رجل عبدا وأقر البائع والمشترى بإباقه، ثم باعه المشترى	171.
١٩.	من آخر و كتم إباقه	
191	اشترى من آخر جارية، ثم ادعى أنها آبقة فما هو الحكم؟	171.7
	رجل ساوم في عبد، فقال للمشترى: ليس به عيب، ثم وجد	171.
191	المشتري عيبا فما هو الحكم؟	
191	نوع آخر منه	
	إذا أصاب الإمام والجند غنائم في دار الحرب فباع الإمام الغنائم	171.0
191	فوجد المشتري بالجارية عيبا فما هو الحكم؟	
197	إذا نصب الإمام وصياعن الميت بالتصرف فمن يكون خصما للمشترى؟	١٣١٠٠
	باع المشتري العبد من أبيه، ثم مات الأب ثم و جد الابن بالعبد	171.1
197	ع اقل الفياميال حكي	

فهرس مسائل المجلد التاسع

	رجل اشترى عبدا و باعه من وارثه بثمن معلوم، ثم مات البائع	171.
197	و و جد به المشتري عيبا	
۱۹۳	رجل اشترى لنفسه من ابنه الصغير عبدا، ثم وجد به عيبا فما هو الحكم؟	171.
	رجل باع من رجل عبدا بأمة ثم وحد المشتري بالأمة إصبعاً	1711
۱۹۳	زائدةً فما هو الحكم؟	
۱۹۳	نوع آحر: في المكاتُب والمأذون يردان بالعيب	
۱۹۳	مكاتب اشتري ابنه وو جد به عيبا فما هو الحكم؟	1711
198	إذا اشترى المكاتب أم ولده فوجد بها عيبا فماهوالحكم؟	1711
198	مكاتب أو حر اشترى عبدا، ثم وجد به عيبا فماهو الحكم؟.	17111
	عبد مأذون عليه دين مستغرق اشترى عبدا، ثم باعه من مولاه	1711:
195	فماهو الحكم؟ ومن هذا الجنس أربع مسائل: فانظر إليها	
190	مسألة الغبن اليسير وفيه ستة مسائل: فانظر إليها	1711
	إذا كان الثمن دراهم أو دنانير فإن كان الثمن عروضا بعينها أو مكيلا	1711.
190	أو موزونا بعينه ودين العبد قائم على حاله فوجد بالعبد عيبا فماهو الحكم؟	
190	لو كان العبد المأذون باع العبد من المولى ووجد به عيبا فماهو الحكم؟	1711
197	نوع آخر: في البراءة بالعيوب	
197	مسألة البيع بالبراءة عن العيوب في الحيوان	1811
197	إذا باع شيئا على أنه برئ من كل عيب صح البيع	1711
۱۹۸	باع وقال: وأنا برئ من كل داء ولم يقل: من كل عيب	1717
۱۹۸	لوكانت البراءة عامة واختلفا في عيب وادعى المشترى أنه حادث	1717
	رجل اشترى من رجل ثوبا وأراه البائع حرقا فيه، فقال المشترى:	1717
۱۹۸	أبرأتك عن هذا الخرق، ثم اختلفا	
۱۹۸	اشترى رجل عبدا، فقال له رجل: ضمنت لك عماه و كان أعمى	1717
199	رجلان شهدا على رجل عن البراءة من كل عيب فوجده آبقا	1717
199	إذا قال: أبرأتك عن كل عيب فإذا هو أعور	1717
199	مسألة بيع الحارية والبراءة عنها من كل عيب	1717
199	لو باع ثوباً أو تبرا عن كل خرق به دخل تحت البراءة كل خرق	1717

199	إذا باع سلعة، وقال: برأت إليك من العيب بها	١٣١٢٠
۲.,	رجل اشتري من آخر جارية وبرئ البائع إليه من كل أمة برأسها	1717
۲.,	إذا اشترى عبدا على أنه به عيبا واحداً فو جد به عيبين	1717
	إذا اشترى عبدين على أن بأحدهما عيبا فوجد بأحدهما عيبين	1717
۲.,	فما هو حكم الخيار؟	
۲٠١	إذا باع من آنحر عبدا على أنه لاعيب له، ثم و جد به عيبين	١٣١٣١
۲ ۰ ۱	لو باع عبدين بثمن واحد على أنه برئ من عيب واحد، ثم استحق أحدهما	1717
۲ ۰ ۱	الوكيل بالشراء إذا و حد بالمشتري عيباقبل القبض	1717
	لو اشتراهما على أنه برئ عن ثلاث شجاج بأحدهما فو جد	1717
۲ ۰ ۲	بأحدهما ثلاث شجاج	
۲ ۰ ۲	لو أبرأه عن كل داء دخل فيه العيوب والأدواء	1717
۲ ۰ ۲	لو أبرأه من كل غائلة دخل فيه السرقة والإباق والفجور	1717
7 . 7	نوع آخر: في الضمان عن العيوب	
7 . 7	اشتری من رجل عبدا و ضمن له رجل عيوبه فو جد به عيبا	١٣١٣٨
۲ . ۳	لو اشتري رجل عبدا، فقال له رجل: ضمنت لك عماه و كان أعمى	1717
7.4	نوع آخر: في الصلح عن العيوب	
۲ . ۳	إذا اشترى رجل من آخر عبدا بألف درهم، ثم وجد به عيبا فأنكر البائع	1718
7.4	لو ادعى عيبا في جارية وأنكر البائع، ثم اصطلحا	1718
۲ • ٤	لوكان المشتري باعه، ثم اطلع على عيب به فصالحه	1712
۲ • ٤	إن كان الثمن مكيلا أو موزونا بغير عينه وبين الكيل والوزن	17121
7.0	لو زال البياض بمعالجة المشتري فماهو الحكم؟	1718
7.0	اشترى كر حنطة بكر حنطة، ثم طعن بعيب في أحدهما فصالحه	1712
7.0	مصالحة كل عيب على درهم	١٣١٤٠
7.0	اشترى ثوبا واطلع على عيب بعد قطعه قميصا	17121
7.0	لو اشترى ثوبين كل واحد بعشرة ثم وجد بأحدهما عيبا فصالحا	١٣١٤،
۲۰٦	اشترى أمة بخمسين دينارا وطعن المشتري بعيب بها فاصطلحا	١٣١٤،
٧.٧	الثت ي بنَّه وا فقطعه قبر صلما ويخطه عني محاوية على	1710

	اشترى صبرة حنطة فوجد في أسلفها دكانا، أو اشترى طعاما	1710
۲ • ۲	في حفيرة، ثم علم مقداره يثبت له الخيار؟	
	اشترى ثوبا بعشرة وسلمه المشترى إلى القصارة وقصره	1710
۲.۷	و جاء به متخرقا فاصطلحا	
۲۰۸	اشتری من آخر جاریة فو جد بها عیبا فاصطلحا	17101
۲۰۸	رجل اشتري من آخر عبدا ووجد به عيبا قبل أن يقبضه وصالحه عن العيب.	1710
۲۰۸	رجل اشتري كر حنطة بعشرة دراهم ووجد بالكر عيبا فصالحه البائع .	1710
۲.۹	نو ع آخر منه	
	عبدا أو دابة في يد رجل أقام رجل بينة أنه باعه من ذي اليد	1710
۲.۹	بألف درهم وأقام آخر بمائة دينار	
۲.۹	إن و حد المشتري بالعبد عيبا فكيف حكم الرد؟	17101
۲.۹	لو مات العبد، ثم اطلع على عيب قديم رحع بنقصان العيب.	1710,
۲١.	نوع آخر: في الوصى والوكيل والمريض	
۲١.	رجل اشترى عبدا بألف درهم وقبضه ولم ينقد الثمن حتى مات	1710
	رجل اشترى العبد في صحته بألف درهم ولم ينقد الثمن حتى	1717
۲١.	مرض وعليه دين فو جد بالعيب عيبا	
	إذا أمر الرجل رجلا ببيع عبد فباعه الوكيل وقبض الثمن من المشتري	1717
711	ووجد المشتري بالعبد عيبا فما هو الحكم؟	
711	الوكيل بالبيع والشراء خصم في الرد بالعيب	١٣١٦٠
	من أمر عبد غيره بأن يشتري نفسه للآمر بألف درهم، فقال:	1717
717	نعم ووجد الآمر بالعبد عيبا فماهو الحكم؟	
717	اطلع الوكيل على عيب بالعبد بعد نقد الثمن فماهو الحكم؟	1717
	امرأة وكلت خالها ببيع دارها، ثم قالت لأختها: أنت مسلطة	١٣١٦،
۲۱۳	فيها فماهو الحكم؟	
	الوكيل ببيع شيء أعطاه لمن استامه واشتغل عنه، ومسألة	١٣١٦٠
۲۱۳	الوكيل بالبيع فانظر إليها	
717	له أمر مسلم ذميا بشراء حمر أو حنزير فماهم الحكم؟ وانظر الرينظائرها	1817

د التاسع	فهرس مسائل المجل		البيوع	خانية	الفتاوي التاتار
715			شراء شيء بعينه	الوكيل ب	١٣١٦٨
712	سوم الشراء	أخذ السلعة على		-	17179
712	امنا	بألف على أنى ضًا	ع عبدك من زيد	لو قال: ب	1717.
712		دفع الثمن			17171
710	اشتراه له بأحد عشر	ب بعشرة دراهم فا	: اشتر لي هذا الثو	قال لآخر	17177
710			منه		
710	عيبا فما هو الحكم؟	عد المشتري الثاني به -	ا وباعه من آخر وو ج	اشتری عبد	17177
710		ثم وجد العيب	راء دينار بدرهم،	مسألة ش	17178
717		د الْقبض من آخر ف			17170
717		م الرد بالعيب	راء دار من آخر ث	مسألة ش	17177
717	لد المشتري الآخر	يره فظهر بها عيب عن	ء جارية بيعها من غ	مسألة شرا	١٣١٧٧
	سان قبل القبض،	وتسليمها إلى إنس	راء دار من آخر	مسألة ش	١٣١٧٨
717		ميبا	لمشتري بالدار ع	ثم رآی آ	
717				نوع آخر	
717	ئة دينار	البيع من آخر بمائ	. بألف درهم، ثم	شراء عبد	17179
711			ِ منه	نوع آخر	
711	الآخر البيع وخاصمه	أخر فجحد المشتري ا	بألف درهم وباعه مز	اشترى عبدا	١٣١٨٠
719		ا فماهو الحكم؟.	بدا وو جد به عیب	اشتری ع	١٣١٨١
۲۲.		في المتفرقات	من هذا الفصل	نوع آخر	
77.	ىلى أداء الثمن	بيع عيبا فلايجبر ع	المشتري في الم	إذا وجد	١٣١٨٢
177	ولية والوضيعة	, بيع المرابحة والت	سادس عشر: في	الفصل ال	
•	لتولية من غير زيادة،	الأول والزيادة، وال	بيع بمثل الثمن ا	المرابحة	١٣١٨٣
177		وم	ة مع نقصان معلو	والوضيعا	
177		لل	من ذوات الأمثا	المرابحة	١٣١٨٤
177		من ثوب أو عبد .	من ذوات القيم	المرابحة	١٣١٨٥
777			بربح ده يازده	بيع العبد	١٣١٨٦
	حة و لا تولية إلا .	لايصح بيعها مراب	الأشياء متفاوتة	لو كانت	١٣١٨٧
777			مين فانظر	في موضا	

د التاسع	فهرس مسائل المجل	٤٩٠	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
777		عه مرابحة	ثوب بعشرة وبيا	۱۳۱۸۸ شراء
777			تاع مرابحة	۱۳۱۸۹ بیعم
	نه اشتراه بنقد نيسابور،	قد بلخ ولم يبين أ	ے متاعا بنیسابور فا	۱۳۱۹۰ اشتری
775		مذا المتاع بكذا	: ببلخ قال على ه	فقال
775	رقند بربح مائة	اري و بيعه بسمر	متاع بألف ببخا	۱۳۱۹۱ شراء
775	المرابحة أو التولية	لمال في بيع	ة الخيانة في رأس	۱۳۱۹۲ مسأل
775	اعه مرابحة بربح ده يازده	بتسعة دراهم وبا	إذا اشترى شيئا	۱۳۱۹۳ الرجل
770	لاثة أوجه فانظر	و التولية على ثلا	نة في المرابحة أ	١٣١٩٤ الخيا
770	فسخ هل سقط خياره؟	.ث به مايمنع الف	ك المبيع أو حد	۱۳۱۹۵ لوها
770	المشتري الأول والثاني	ل بعض الثمن عن	البائع الأول وحص	
	البائع الثمن كله ويبيعه	درهم فوهب له	ترى عبدا بألف	۱۳۱۹۷ لواش
777		,	عة على ألف دره	
777	ابحة فماهو الحكم؟	ثمنه، ثم باعه مر	ى ثوبا ولم ينقد	۱۳۱۹۸ اشتره
777	مرابحة، طرح عنه كل ربح	ثم اشتراه و باعه ا	ى ثوبا فباعه بربح،	۱۳۱۹۹ اشتری
777	ب أن يبين ومالا يحب .	، بالسلعة ممايح	أخر: فيما يحدث	_
777	للمبيع فكيف يبيعه مرابحة؟	بآفة سماوية أو بفعل	ث عيب في المبيع.	١٣٢٠٠ إذا حد
777	عيل فكيف فيه المرابحة؟ .	سائمة أو أثمر النخ	دت الجاريةٍ أو الس	
777	ى فكيف يبيعه مرابحة؟			-
777	ف فيه المرابحة؟	ت أو وطأها فكي	ى جارية فاعورن	
777	لمرابحة؟			
777	ه المرابحة؟			
777	ه من غير بيان	مشروط إذا باع	بحة في الأجلِ ال	
777	كيف بيعه بربح؟	ب درهم نسيئة ف	نبتري غلاما بألف	
777	اشتراه منهم ببيع مرابحة		_	
779	هل له أن يبيعه مرابحة؟.			
	رة ثوبا بعشرة وعليه دين			
779		ه المرابحة؟	ل برقبة فكيف في	يحيط

7 7 9	شراء شيء مضاربة فبيعه مرابحة	1771
7 7 9	اشترى الرجل بغبن والزيادة مما يتغابن الناس فكيف فيه المرابحة؟	١٣٢١
۲٣.	وهب رجل ثوبا على عوض هل يجوز له فيه المرابحة؟	1771
۲٣.	شراء ثوب فأصابه قرض فار أو حرق نار فكيف فيه المرابحة؟ .	1771
۲٣.	وهب دارا على أن يعوضه منها ألف درهم، فكيف فيه المرابحة؟	1771
۲٣.	رجل اشترى من رجل متاعا بدراهم هل يجوز فيه المرابحة؟	١٣٢١
۱۳۲	لو اشترى فضة بدينار هل يجوز فيه مرابحة بربح؟	1771
۱۳۲	هل يجوز للوارث أن يبيع ماورثه مرابحة	۱۳۲۱
7 7 7	الثوب يجيء من القصار والايعرفه إلا برقمه فكيف فيه المرابحة؟	1771
7 7 7	رجل اشتري من آخر ثوبا وبطانة وجعلهما جبة فكيف المرابحة؟ .	1777
7 7 7	رجل اشترى عبدا بألف درهم، ثم باعه مرابحة على ألف ومائة	1777
۲۳۳	اشترى ثو با بخمسة عشر درهما ثم باعه بربح ده يازده	1777
٣٣	غصب من رجل عبدا فأبق منه، ثم ظهر العبد، فكيف للغاصب فيه المرابحة؟	17777
۲۳۳	شراء حراب هروي فيه ثوب كل ثوب بعشرين درهما فكيف فيه المرابحة؟	1277
	نوع آخر منه: في بيان ماللمشتري أن يلزمه السلعة في بيع	
۲۳٤	المرابحة وما ليس له ذلك	
7 T E		1877
	المرابحة وما ليس له ذلك	1777 1777
7 3 2	المرابحة وما ليس له ذلك	
7 T E 7 T E	المرابحة وما ليس له ذلك	1877
7 T E 7 T E 7 T E	المرابحة وما ليس له ذلك	1777
772 772 772 770 770	المرابحة وما ليس له ذلك	\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \
7	المرابحة وما ليس له ذلك	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\
7	المرابحة وما ليس له ذلك	1777 1777 1777 1777 1777 1777
7	المرابحة وما ليس له ذلك	1 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7 7
7	المرابحة وما ليس له ذلك	1777 1777 1777 1777 1777 1777

_	<u> </u>	•
7 7 7	مسألة الغنم والإنفاق عليها وإصابة لبنها وأصوافها	1777
7 7 7	نوع آخر: فی بیع بعض مااشتری مرابحة	
7 7 7	إذا كان المبيع حملة مما يكال أو يوزن، فكيف فيه المرابحة؟ .	١٣٢٣
7 7 7	إذا اشترى الرجل طعاما فأكل نصفه، فكيف المرابحة في النصف الباقي؟	١٣٢٣.
۲۳۸	إذا اشترى تُوبين في صفقة واحدة هل يجوز في أحدهما مرابحة؟ .	1444
7 7 7	عبد بين اثنين قام على واحد منهما بمائة دينار فكيف فيه المرابحة؟	1872
۲۳۸	لو اشتري صنفين من المكيل والموزون	1872
7 7 7	رجل اشترى أمة وقبضها ففقاً رجل عينها وأخذ أرشها فكيف فيه المرابحة؟	1772
۲۳۹	مسائل هذا النوع: في الاختلاف في المرابحة ورأس المال .	
7 7 9	اشترى ثوبين بعشرة بعقد واحد هل يجوز أن يبيع أحدهما مرابحة؟	1772
۲۳۹	إذا اشترى شيئا قد دلسه البائع، ثم علم هل يجوز له فيه المرابحة؟	1872
۲٤.	رجل اشترى عبدا بمائة درهم فو كل أحدهما صاحبه ببيع مملو كه مرابحة .	1875
	ادعى المشترى أن شراء الثوبين كان بصفقتين، وقال البائع:	1875
۲٤.	بل كانت الصفقة واحدة فالقول قول البائع	
۲٤.	اشترى نصف عبد بمائة والنصف بمائتين فكيف فيه المرابحة؟	1875
7 £ 1	مسائل التولية	
7 £ 1	شراء حارية بألف درهم فولدت عند المشترى فكيف فيه التولية؟	1878
7 £ 1	لو باع شيئا بربح ده يازده فكيف التولية؟	1778
7 £ 1	من اشترى ثوبين بمائة درهم هل يحوز في أحدهما التولية؟.	1770
7 2 7	مسائل الوضيعة	
7 2 7	الأصل فيه أن يضم قدر الوضيعة في رأس المال، ثم يسقطها من الحملة	1770
7 2 3	الفصل السابع عشر: في الاستحقاق، وبيان حكمه	
7 2 7	استحقاق المبيع على المشتري يوجب توقف العقد السابق.	1770
7 2 7	إذا كان المشتري شيئا واحدا فاستحق البعض قبل القبض فالمشتري بالخيار	1770
7 2 7	إذا كان المشتري شيئين استحق أحدهما فللمشتري الخيار في الآخر	1770
7 2 7	إن كان المشتري مكيلا أو موزونا استحق بعضه فللمشتري الخيار فيما بقي	1770
Y 4 4	حال و حوال المشاعدة شاها	1270

	رجل اشتري من رجل عبدا بألف درهم ووهب البائع الثمن	12701
7 £ £	للمشتري فما هو الحكم؟	
7	رجل اشترى آخر جارية شراء جائزا أوفاسدا، ثم استحقها رجل ببينة	17701
7 2 0	رجل ورث جارية من أبيه واستولدها، ثم جاء فماهو الحكم؟	17700
	رجل استولد جارية، ثم استحقت، فقال المستولد: اشتريتها	1877.
7 2 0	من فلان بكذا فما هو الحكم؟	
7 2 0	اشترى دارا وبني فيها بناء، ثم استحق رجل الدار بالبينة فماهو الحكم؟	18771
	لو كان المشتري باع الدار من رجل آخر بني فيها المشتري	12771
7 2 7	الثاني استحقها رجل فما هو الحكم؟	
7	رجل اشترى دارا وبني فيها بناء، ثم استحق نصف الدار فماهو الحكم؟	17777
7 2 7	لو باع نصف الدار ثم استحق نصفها فالبيع ينصرف إلى النصف الباقي	17778
7	إذا اختلفا البائع والمشتري في مسألة الدار بعد استحقاق العرصة .	١٣٢٦٥
	اشترى دارا من رجلين وبني فيها بناء ثم استحق رجل الدار	1477
7 £ 7	و نقض بناء المشتري فما هو الحكم؟	
	رجل اشترى دارا وقبضها ثم بني بالحص والآجر والساج	12221
7 £ 7	والذهب، ثم استحقت فما هو الحكم؟	
7 £ 1	لو شرط البائع في البيع زمان ماأحدثه المشترى فسد البيع	١٣٢٦٨
	من اشتري جارية ووهبها من رجل، ثم أن الواهب اشتراها	١٣٢٦٥
7 £ 1	من الموهوب له واستحقها مستحق فماهو الحكم؟	
7 £ 9	اشترى أمة من إنسان فاستحقها رجل من يده بالملك المطلق فماهو الحكم؟	1777.
	رجل اشترى دارا فشهد بذلك رجل على الصك، ثم ادعى	12771
7 £ 9	الدار فماهو الحكم؟	
7 £ 9	إذا ادعى المشترى استحقاق العبد المشترى فماهو الحكم؟	12777
70.	استحق دابة من يد رجل وقال المستحق عند الرجوع: غابت الدابة منذ سنة	12777
	اشترى دارا ثم باعها من غيره، ثم اشتراها منه ثانيا ثم استحقت	12778
70.	الدار فما هو الحكم؟	
	رجل اشترى عبدا وباعه من غيره، ثم اشتراه ذلك الغير، ثم اطلع	17770
701	على عيب فماهم الحكم؟	

	رجل وطأ جارية ابنه فولدت له فضمن قيمتها لابنه، ثم ولدت له	١٣٢٧٠
101	ولدا آخر ثم استحقها رجل فما هو الحكم؟	
701	جارية بين رجلين اشترياها من رجل فاستولدها أحدهما ثم استحقها	۱۳۲۷
	اشترى من آحر كرما أي اشترى الأرض والنحيل، ثم	۱۳۲۷
101	استحقت العرصة وحدها فما هو الحكم؟	
	لو أحال البائع رجلا على المشترى بالثمن وأدى المشترى الثمن	1777
707	إلى المحتال له، ثم استحقت الدار فماهو الحكم؟	
707	إذا اشترى شيئا من الوكيل فاستحق المشترى من يد المشترى فماهو الحكم؟	١٣٢٨
707	إذا استحق المشتري وأراد المشتري أن يرجع بالثمن فماهو الحكم؟	١٣٢٨
	رجل اشتری من رجل جاریة وقبضها، ثم جاء رجل وادعاها	١٣٢٨
707	وأقر المشتري فماهو الحكم؟	
	استحق حمار من يدرجل ببخاري وقبض المستحق عليه السجل	١٣٢٨٠
707	ووجد باثعه بسمرقند فماهو الحكم؟	
	لو كان المشتري من الوكيل دفع الثمن إلى الموكل عند	1771
707	الاستحقاق، البائع إذا أنكر بيع الحمار منه فماهو الحكم؟	
705	استحق حمار بشهادة شاهدين عدلين	١٣٢٨
705	رجل في يده عبد فاستحقه رجل ببينة	١٣٢٨
	رجل باع لرجل ساجة ملقاة في الطريق وقبض الثمن وخلى بين	۱۳۲۸
705	البائع وبين الساجة ثم استحقها بالبينة	
700	رجل اشتري عشرة بيضات أو استحق بعضها أو تلف	١٣٢٨،
700	رجل ادعى حقا في دار فصالحه الذي في يده فاستحقت الدار فماهو الحكم؟	١٣٢٨٠
	رجل معه قفيزان من بر في زنبيل فباع قفيزا من رجل بدرهم وباع	1779
700	المشترى من آخر قفيزا منه بدرهم ثم استحق أحدهما فماهو الحكم؟	
707	رجل اشترى أرضا بشربها واستحق الشرب قبل القبض	1779
707	من اشترى عبدا من غير سيده، ثم أقام بينة على إقرار بائعه	1779
	رجل له ضيعة اشتراها بمائة درهم فباع الرجل مع أخيه بعض	١٣٢٩١
707	هذه الضبعة بضبعة أخرى	

	رجل اشترى امة وهي ليست بحاضرة ولم تقر بالرق وباعها من	1879
707	آخر، ثم تقر ثم ادعت أنها حرة	
	اشترى جارية و باعها حتى تداولتها الأيدى، ثم ادعت الجارية	1779
707	أنها حرة الأصل	
707	غلام لم يبلغ الحلم باعه إنسان ثم استحق الحريه	1869.
707	رجل اشترى من صبى جارية فاستولدها، ثم استحقها إنسان	1779
Y 0 Y	رجل اشترى أمة وقبضها، ثم ادعاها آخر ثم استحقت الأمة.	1879,
7 o A	يضمن البائع في الأرض المشتراة إذا استحقت البناء والغرس والزرع	1779
Y 0 Y	اشترى أمة و قبضها فباعها من آخر فاستحقت بقضاء	١٣٣.
Y 0 Y	أمة في يد ذر فقال بكر لعمرو: والاختلاف بينه والاستحقاق من يد ذر ببينة	188.
709	رجل اشترى جارية فولدت منه فاستحق رجل نصفها فماهو الحكم؟ .	١٣٣٠
۲٦.	باع أمة ولم المشتري فجاء رجل وادعاها فماهو الحكم؟	١٣٣٠١
۲٦.	باع الراهن وسلمه إلى المشترى بلا علم المرتهن فاسترد المرتهن الرهن ببينة	188.
۲٦.	الشراء والاستيام والاستيهاب من أسباب الملك	١٣٣٠
۲٦.	اشترى ثوبا أو ساومه أو استوهبه، ثم ادعى أنه ملكه قيل الشراء فما هو الحكم؟ .	١٣٣٠
	رجل فی یده کران من حنطة باع کرا منهما من رجل بثمن	۱۳۳۰۰
177	مسمى فاستحق من يده	
177	لو كان في يده كران فباع أحدهما ولم يدفعه حتى باع الآخر .	۱۳۳۰
	رجل اشتری من آخر دارا نصفها مشاعا، ثم استحق نصفها	188.
777	قبل القسمة فالبيع على النصف الباقي	
	رجل عنده كر حنطة باع من رجل نصفه ثم باع النصف الآخر	١٣٣١
777	من رجل آخر فلم يقبض حتى استحق منه	
777	رجل وهب لرجل عبدا أو تصدق به عليه فاستحق من يد الموهوب له	1881
777	رجل اشتري زق سمن أو عسل أو جرة زيت وغيرها، ثم استحقت فماهو الحكم؟	١٣٣١
777	رجل اشترى من رجل دارا وقبضها فاستحق رجل نصفها	1441
777	رجل اشتري من رجل أرضين فاستحقت إحداهما	1881
	مستأجر حانوت باع كردار حانوت في يده و سمى الكردار،	1881
777	ثم اختلف صاحب الحانوت مع المستأجر	

772	رجل اشترى أرضا فغرس فيها شجرا فنبت الشجر، ثم استحقت الأرض	1221.
	إن كان المشتري زرع في الأرض حنطة أو شيئا من أصناف	١٣٣١
772	الرياحين والحبوب، تم استحقت الأرض	
770	شهد أن ذا اليد باعه من فلان وفلان يدعيه فماهو الحكم؟	١٣٣١
770	شهد بشراء دار أو إجارتها فادعى أنها كانت له ولابينة	١٣٣١
770	مسألة الوكيل بالخصومة في عبد	1447
770	مسألة شراء أرض بيضاء وبني فيها بناء، ثم استحقت الأرض	١٣٣٢
	رجل اشتري دارا وبني فيها وغاب، ثم أن البائع باعها من رجل	١٣٣٢
777	آخر و نقض المشتري الآخر بناء الأُول وبني فيها ثاينا	
777	اشترى أرضا وأحياها فاستحقت من يد المشترى فماهو الحكم؟ .	1441
777	رجل اشتري من آخر أرضا وقبضها فجاء مستحق	1887
777	رجل اشترى جارية وولدت عنه ولدا، ثم استحقها رجل بالبينة وأخذها	1887
777	اشترى أمة و قبضها فادعى أنها حرة الأصل	١٣٣٢٠
٨٢٢	رجل اشترى ثوبا فقطعه و خاطه قميصا، ثم ادعى رجل أن الثوب له	١٣٣٢١
人厂ア	اشترى شاة فذبحها وسلخها فأقام رجل البينة أنَّ اللحم والجلد والرأس له	١٣٣٢
٨٢٢	لو برهن رجل أن اللحم له وآخر أن الجلد له فما هو الحكم؟	١٣٣٢
スアア	لو اشترى إبريقا بدينارين وقبض الإبريق ونقد الدينار	1 444
779	لو أن رجلا غصب من رجل لحما فشواه فأقام رجل البينة	1888
779.	لو أن رجلا اشترى من رجل شاة وذبحها وسلخها فأقام رجل بينة أن اللحم له	١٣٣٣١
779	باع من آخر حمارا على أنه غارتي يريد به أن لايرجع عليه عند الاستحقاق.	14441
	جارية اسمها "دلبر" فأراد المشتري أن يرجع على البائع،	1888
۲٧.	فقال البائع: اسمها بنفشه	
۲٧.	اشترى من آخر جارية قيمتها ثلاثون وهي بكر فازدادت قيمتها ثم استحقت	1444
	اشترى من آخر قراطيس بثمن معلوم فأعطى المشترى حمارا	1444
۲٧.	معينا في ثمن القراطيس	
۲٧.	اگر دلال دلالي كرد ثم استحق المبيع من يد المشتري	14441
	رجل اشترى دارا وقبضها ثم خاصمه رجل في حائط بين المشتري	١٣٣٣١
۲٧.	ويد: الدارالذي خاصمه	

۲۷۱	لو كان للدار كنيف شارع إلى الطريق أو ظلة شارعة فخاصم فيها أهل الطريق	1444
	رجل باع عقارا وسلم وامرأته وبعض أقاربه حاضر ولم يقل	١٣٣٤
7 7 7	شيئا، ثم ادعى على المشترى	
7 7 7	اشترى عبدا و نقد الثمن، ثم استحقه رجل بالبينة	١٣٣٤
7 7 7	اشترى شيئا فاستحق من يده ورجع المشترى على البائع بالثمن	١٣٣٤
7 7 7	رجل اشترى عبدا وقبضه وباعه من آخر فاستحق من يد الثاني .	١٣٣٤١
777	رجل ادعى حقا في دار وأنكر المدعى عليه ذلك	١٣٣٤
777	عبد لرجل مقر له بالعبودية فباعه من رجل فظهر أنه حر	١٣٣٤
777	إذا قال العبد لرجل: ارتهني فإني عبده فارتهنه فإذا هو حر	١٣٣٤
٤ ٧ ٢	ومما يتصل بمسائل الاستحقاق من غير جنس ماتقدم فانظر إليها	
٤ ٧ ٢	وانظر إلى جزئياتها ونظائرها	١٣٣٤٠
7 7 0	الفصل الثامن عشر: في مسائل الاستبراء	
7 7 0	إذا اشترى جارية و جب على المشترى أن يستبرئها بحيضة .	۱۳۳٤
	رجل اشتري جارية من امرأة وهي حرام على البائع برضاع	١٣٣٤
7 7 0	أو مصاهرة هل يحب الاستبراء على المشترى؟	
7 7 0	هل يحب الاستبراء إذا كانت الجارية بكرا؟	1770
7 7 7	إذا أعتق عبده على جارية هل يجب الاستبراء؟	1770
	رجل وهب جارية لابنه الصغير ومكثت في ملكه أشهرا ثم	1770
7 7 7	اشتراها فهل عليه الاستبراء؟	
7 7 7	هل يشترط في الاستبراء حيضة كاملة؟	1770
7 7 7	لو انقطع الحيض لعلة فكيف يكون الاستبراء؟	1770
7 7 7	رجل اشترى جارية تحيض بالسنة مرة كيف عليه الاستبراء؟	1770
۲۷۸	ملك جارية حاملة لايطأها حتى تضع حملها	1770
۲۷۸	إذا اشترى جارية لها زوج ولم يدخل بها فطلقها فكيف حكم الاستبراء؟	1770
	لإسقاط الاستبراء حيلة أحرى، وحيلة أن يبيعها قبل التزوج،	1770,
7 7 9	وحيلة أخرى يتزوجها المشتري قبل الشراء	
7 V 9	, جل تنوح أمة ثمراشته إها فكيف حكم الاستبداء؟	1440

هل يشترط لإتمام هذا العقد الإيجاب والقبول

لو كان له صغيران فباع مال أحدهما من الآخر فماهو الحكم؟

۱۳۳۸.

1 447 1

710

710

۲۸۲	الأب إذا باع مال الصغير من الأجنبي فالمسألة على ثلاثة أوجه	١٣٣٨
۲۸۲	امرأة باعت دار ولديها الصغير	١٣٣٨
۲۸۲	وكل الأب رجلا ببيع عين من أعيان مال الابن من نفسه	١٣٣٨
۲۸۲	إن باع ماسوي العقار من المنقولات ففيه روايتان	١٣٣٨
۲۸۲	إذا باع ضيعة أو عقارا لابنه الصغير فهذا على ثلاثة أو جه	١٣٣٨
۲۸۷	الوصى إذا باع مال اليتيم من نفسه فماهو الحكم؟	١٣٣٨
۲۸۷	بيع الوالدين للولد الصغير	
΄۸۷	امرأة اشترت للولد الصغير بمالها	١٣٣٨
۲۸۷	امرأة باعت متاع زوجها بعد موته وزعمت أنها وصيته ولزوجها أولاد صغار	١٣٣٨
۲۸۸	الأب إذا باع مال ولده الصغير ثم ادعى أن فيه غبنا فاحشا	١٣٣٩
۲۸۸	الوصى إذا باع مال اليتيم من نفسه فماهو الحكم؟	١٣٣٩
719	تفسير الخيرية في العقار	١٣٣٩
719	وصى باع عقار اليتيم ومصلحة اليتيم في بيعه	1779
	متغلب استولى على ضياع اليتيم فاسترده الوصى من المتغلب	1779
7	ويخاف من المتغلب	
۲٩.	مسألة تصرف الوصى على مال الورثة الصغار	1779
۲٩.	إن قالت الورثة: نحن نقضي الدين ونفذ الوصية من أموالنا فماهو الحكم؟ .	١٣٣٩
791	ههناأربع مسائل فانظر إليها	1 449
791	ماذكرنا في وصى الأب فكذلك في وصي وصيه	١٣٣٩
791	إذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد كان لأبيه بيع العروض والشراء	1 449
797	الوصى لايملك إقراض مال اليتيم	172.
797	هل يحوز للقاضي أن يقضي دين نفسه بمال اليتيم؟	١٣٤٠
797		
	مسألة الأب والوصى إذا رهن مال اليتيم بدينه نفسه	١٣٤.
۲۹۳		
797 797	مسألة الأب والوصى إذا رهن مال اليتيم بدينه نفسه	١٣٤٠
۲۹۳	مسألة الأب والوصى إذا رهن مال اليتيم بدينه نفسه رجل له على ميت دين وليس لصاحب الدين بينة	172. 172.

د التاسع	فهرس مسائل المجل	٥.,	البيوع	الفتاوي التاتار حانية
795		غير شيئا	الأب لابن الصا	۱۳٤۰۷ شراء
795	الثمن هل يرجع على الولد	ا وضمن الثمن، ثم نقد	أب لابنه الصغير شيئ	١٣٤٠٨ شراء الأ
795	ب أن ينقد الثمن	له الصغير فعلى الأ	اشتري دارا لابن	۱۳٤٠٩ رجل
790	94	ل يجبر الأب علي	اه الأب لابنه ه	۱۳٤۱۰ ماشتر
790	لنترى لابنه الصغير ثوبا	الابن بشيء إذا ال	جع الأب على	۱۳٤۱۱ هل ير
790	رهم ثم مات في مرضه .	نير من رجل بألف د	ا ع عبد ابنه الصه	۱۳٤۱۲ رجل ب
797	الابن قابضا له؟	، الصغير هل يصير	ع غلامه من ابنه	١٣٤١٣ إذا با
797	ها هل يصير الابن قابضا؟	عياله والابن ساكن فب	- و داره من ابنه في ع	١٣٤١٤ إذا باع
797	لآخر هل يجوز له ذلك؟	مال أحدهما من ا	اليتيمين إذا باع	۱۳٤۱٥ وصي
	ع مال أحدهما من	کل رجلا حتی با	ان له ابنان وو	١٣٤١٦ لوكا
797		كيل؟	ِ هل يجوز للو َ	الآخر
797	فاسدا فمات العبد	صغير لنفسه شراء	تري عبد ابنه ال	۱۳٤۱۷ إذا اش
	بطبقا هل جاز فعل الأب	قل ثم جن جنونا ه	أدرك صحيح الع	١٣٤١٨ غلامأ
797		۶؟	لى البيع والشراء	عليه ف
491	على أن الوصى بالخيار	يبيع غلاما لليتيم	جوز للوصي أن	۱۳٤۱۹ هل ي
	مال له غيره و ترك ابنا			
491				
491	وأخرجه إلى دار الإسلام	ورب فاشتراه رجل منه	ه عبد سباه أهل الح	۱۳٤۲۱ صغيرل
799	للأب أو للوصى قبضه؟	له أخوه هل يجوز ا	أو معتوه وهب ا	۱۳٤۲۲ صبی
799	رم	غير ذات رحم مح	الأب لابنه الص	۱۳٤۲۳ شراء
799		1	_	_
799		صل		
799	ن الأجنبي و لا مال له سواه .	ب درهم بخمسمائة م	ريض مايساوي ألف	١٣٤٢٥ بيع الم
٣	ن غير إجازة باقي الورثة		_	
٣		ن وارثه بمعاينة ال		
۳.۱	حش فماهو الحكم؟.	ليتيم بالتأجيل الفا	ي إذا باع مال ا	
	رجل آخر ابتاعه بألف			
٣٠١		?	فماهو الحكم	ومائة

د التاسع	فهرس مسائل المجل	0.1	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
٣٠١		ن الميت على رجل		
٣.١	- سی بدین			_
٣.٣	ن الرقيق	'		•
	رابة موكدة بالحرمة	شخصين بينهما قر	، أن من ملك ،	١٣٤٣٢ الأصل
٣.٣		هما في البيع	ن ى أن يفرق بين	فلا ينب
٣ . ٤	ريكره التفريق بينهما	حجرها ولد صغير	بت المرأة وفي	١٣٤٣٣ إذا سب
٣ . ٤		سغير و حالته	التفريق بين الص	١٣٤٣٤ مسألة
٣.٤	، إذا كان معه أبوان	سبي وجميع أقربائه	التفريق بين الص	١٣٤٣٥ مسألة
٣ . ٤	أو بين أخ لأم	سغير وبين أخ لأب	التفريق بين الص	١٣٤٣٦ مسألة
۳.0	ة المتفرقة	سغيرين وبين الأخو	التفريق بين الص	١٣٤٣٧ مسألة
۳.0		الصغير أبوان	الاجتماع مع	١٣٤٣٨ مسألة
	ق بين الصغير ووالده	ِ البيع وفساده إذا فر	في حكم جواز	۱۳٤٣٩ الكلام
٣.٦		من الأقارب	.ته أو من سواه	أو والد
٣.٦	L	ستحق في أحدهم	التفريق بحق م	١٣٤٤٠ مسألة
٣.٦		دهما ممن يعتقه؟	_	
٣.٧	برة لم يكره بيع الآخر	تبه أو استولد الكبي	أحدهما أوكا	۱۳٤٤۲ لو دبر
٣.٧	مدة الخيار هل يكره له؟	يار، ثم اشتري ابنها في	حارية على أنه بالخ	١٣٤٤٣ لوباع.
	ليرتان هل يكره له	ن ومعه أختان صغ	ىل حربى بأماد	١٣٤٤٤ إذا دخ
٣.٧		المسلم؟	إحداهما من	أن يبيع
٣.٧	عند البائع			•
٣٠٨		شرون: في الإقالة .		_
٣٠٨	المتعاقدين في الصور كلها			-
	درهم هل صحت الإقالة؟	ايلا العقد فيه بألف	جارية بألف وتق	_
٣.9		س آخر هل تصح ا		
	في حق المتعاقدين	_		
٣.٩				
٣٠٩		أبى يو سف	بيع جديد عند	١٣٤٥٠ الإقالة

	بيان هذا الأصل من المسائل إذا تقايلا قبل القبض الحارية	18501
٣١.	و الجارية قائمة على حالها	
٣١.	إن تغيرت الجارية إلى زيادة فما هو الحكم؟	17507
	الأصل عند محمد الإقالة فسخ في حق المتعاقدين إذا لم يوجد	17507
٣١.	منهما دليل البيع بأن تقايلا بحنس الثمن الأول وإن و جد منهما دليل البيع جعلها بيعا .	
	بيان هذا الأصل من المسائل إذا تقايلا قبل قبض الحارية تصح	17808
۲۱۱	الإقالة ويكون فسخا عند محمد	
	إن كانت الجارية قد تغيرت عن حالها إلى نقصان بأن تعيبت	17200
۲۱۱	في يد المشتري بفعل أجنبي بآفة سماوية	
	العبد المأذون له في التجارة إذا باع جارية بألف، ثم أن العبد	18507
۲۱۱	أقال البيع في الجارية	
٣١٢	قال أبو حنيفة: الإقالة فسخ في حق المتعاقدين عقد جديد في حق الثالث	17507
٣١٢	معنى قولنا فسخ تظهر ثمرمه في خمس مسائل فانظر إليها	17501
۳۱۳	الإقالة بعد القبض بيع وقبله فسخ	17209
	إذا اشترى الرجل من رجل عبدا بكر طعام وسط إلى أجل	1887.
۳۱۳	أو حال وتقابضا ثم تقايلا	
	رجل له على رجل دين موجل أصالح المديون رب الدين على	18511
۲۱٤	عبد بعينه ثم استحق العبد	
۲۱٤	قبول الإقالة في المجلس شرط و تصح بلفظين	18577
٥ ١ ٣	الإقالة تقوم بالواحد عند أبي حنيفة	18576
	رجل باع رجلا بيعا، ثم لقيه المشتري ولم يقبض المبيع، فقال:	18575
٥ ١ ٣	إنك قد أغلبت على حاجة لى فيها بعتني فأقلني	
٥ ١ ٣	رجل اشترى من رجل عبدا بألف درهم وتقابضا، ثم قال المشترى أقلني	18570
۲۱٦	كما تصح قبول الإقالة نصا بالقبول يصح قبولها دلالة بالفعل	18877
	رجل أسلم إلى رجل جارية في كر حنطة وقبضها المسلم إليه	18511
۲۱٦	ثم تقايلا فماتت الجارية في يد المسلم إليه	
٣١٦	شه ط صحة الاقالة قيام العقد	١٣٤٦٨

ن اوا الوا	0.8	c 11	النواء مالواتا بدانة
فهرس مسائل المجلد التاسع	0.4	البيو ع	الفتاوي التاتارخانية

د التاسع	فهرس مسائل المجا	5.1	البيوع	ارتحانيه	متاوی التار
٣١٦	قابضا فهلك العبد، ثم تقاي	بكر حنطة بعينها ون	اشتری من آخر عبدا	رجل	١٣٤٦٠
٣١٦	لاك العبد	م وتقايلا بعد ه	لتري عبدا بدراه	لو الث	١٣٤٧
٣١٧	عبد وهلك أحد الثوبين	بضا ثم استحق ال	ي عبدا بثوبين وتقا	اشتر;	١٣٤٧
٣١٧	مو الحكم؟	بعد الإقالة فماه	ع البائع من غيره	لو با	١٣٤٧١
٣١٧	كيل	لمكيل من غير ً	نجوز الإقالة في اا	هل ت	١٣٤٧١
217	ا يساوي قيمته قيمة الأم	ن كل واحدة ولد	ايعا جاريتين فولدت	لو تبا	١٣٤٧
	عه على عرض، ثم تقايلا	ن موجل فصالح	ئان على رجل دير	لو ک	١٣٤٧٥
217		ِجلا	ح يبقى الدين مؤ	الصل	
217	ثالث ثم صالح الأول الثاني	م باعه الثاني من ال	تري عبدا أو سلمه ث	لو اشا	١٣٤٧٠
217	ما لاتصح الإقالة في الخمر	خمرا فأسلم أحده	ع نصرانی من نصرانی	لو با ع	١٣٤٧١
319	ه حتى قال المشترى للبائع: بعه	ألف درهم فلم يقبض	اشتري من رجل عبدا ب	رجل ا	١٣٤٧،
	الثمن، ثم إن المشتري	عبدا ودفع إليه	ی اشتری من رجل	رجل	١٣٤٧،
319	ن لم يجز الهبة	لك العبد والثمر	للبائع: قد وهبت	قال ا	
	ضا ودفع المشتري العبد	ببدا بجارية وتقابع	اشتری من رجل ع	رجل	١٣٤٨
719			من باعه حتى مان		
719	حدهما ثم أقاله البائع	ِتقابضا فعمي أ	ي باع عبدا يعبد و	رجل	١٣٤٨
٣٢.	ﺎﺋﻊ ﻗﺒﻞ ﺃﻥ ﻳﻘﺒﻀﻪ: ﺑﻌﻪ .	عبدا ثم قال للب	ی اشتری من رجل	رجل	١٣٤٨١
٣٢.	يع؟	تكون إقالة كالب	خ بالتراضي هل ا	الفسه	١٣٤٨١
٣٢.		بعد ماتقابضا	المنقول وتقايلا ب	باع	١٣٤٨
٣٢.	ب الإقالة	ثمن معلوم وطل	سري فاليزا عينا بن	لو ال	١٣٤٨،
	ه عند المشتري فأخذ	ن ثم قطعت يد	، اشترى عبدا بأله	رجل	١٣٤٨٠
٣٢.			ها ثم تقايلا البيع.	أرشه	
471	بد، ثم أقاله البيع في الأمة	نما ثم باع نصف الع	باع أمة بعبد ثم تقابخ	رجل	١٣٤٨١
471	كسدت الدراهم ثم تقايلا	ثم تفاسخا البيع، ثـ	اشتري صابونا رطبا،	رجل	١٣٤٨٨
471		م جدد العقد	، اشتري عقارا، ثـ	رجل	١٣٤٨،
	م حدد العقد بعشرة	ي عشر درهما ث	اشترى ثوبا باثني	رجل	1 4 5 9
441		6.1	نفسخ العقد الأم	, la	

د التاسع	البيوع ٤٠٥ فهرس مسائل المجا	الفتاوي التاتارخانية
771	نود ماعدا النكاح فسخ لكل عقد	١٣٤٩١ جح
471	رت الإقالة في الصرف قبل القبض	۱۳٤۹۲ جاز
777	سل الثاني والعشرون: في الدعاوي والشهادة في البيع	الفع
777	ک منه	
777	كانت الدار في يد رجل ادعاها رجل أنه اشتراها فهذا على وجهين.	۱۳٤۹۳ إذا
777	ئىهدوا أن فلانا باعها منه ثم اختلفا فيه	١٣٤٩٤ لونا
474	في يد رجل ادعاها رجل وشهد شاهدان	۱۳٤۹٥ دار
474	على آخر أنك اشتريت مني هذا العين والمشترى يجحد فماهو الحكم؟	۱۳۶۹۶ ادعی
474	م تتخلل بين الأقل والأكثر حرف العطف لاتقبل الشهادة فيه	١٣٤٩٧ إذال
475	دعى رجل دارا في يد رجل وأقام على ذلك شاهدين	۱۳٤۹۸ إذاا
	دعى الرجل دارا في يد رجل وأقام الشاهدين غير أنهما	١٣٤٩٩ إذاا
377	برفان الدار ولا الحدود	لايع
	كان الدار في يد رجل فأقام على ذلك رجل شاهدين أنها داره	۱۳٥۰۰ إذا
475	م صاحب اليد البينة أنها داره فهذه المسألة على ثلاثة أوجه فانظر .	
	دعيا تلقى الملك من جهة اثنين بأن ادعى أحدهما أنه اشترى	۱، ۱۳۰ إذا ا
440	ه الدار من زيد والآخر من عمرو فهذا على وجهين	
	كانت الدار في يد رجل فأقام عليها رجل البينة وأقام صاحب	
440	البينة أنه باعه منه	
	كانت الدار في يد رجلٍ وأقام بينة أنه باعها من فلان بألف درهم	
777	مضان وأقام الفلان البينة أنه اشتراها في شوال بخمسمائة فماهو الحكم؟	
	دعى الرجل دارا في يد رجل وأقام بينة أنه اشتراها بألف درهم	
٣٢٦	م البائع البينة أنه قد رد عليه الدار	
٣٢٦	ع آخر	_
777	ل باع عبد رجل من رجل ثم اختلف البائع والمشترى	
٣٢٦	كيل مع الموكل يفسخان العقد ويصح فسخهما	
	في يده مملوك لرجل قال رجل لصاحب اليد: إن صاحب	۱۳۵۰۷ رجا

اليد أمرك أن تبيعه مني بكذا فصدقه

د التاسع	فهرس مسائل المجل			الفتاوي التاتارخانية
411	بد لفلان ثم اختلفا	، يوم العقد أن الع	لبائع والمشتري	۱۳٥٠۸ اتفق ا
479			خر	نوع آ
479	نرى أن الطيلسان كان لأبيه.			
	ب حتى مات فورثه الابن	ك فلم يقبضه الأب	ي القاضي بالمل	۱۳٥۱۰ لوقض
479		اثا	لطيلسان له ميرا	کان ا
	لسان للبائع ثم استحق	عند البيع أن الطيا	ن المشتري أقر	۱۳۰۱۱ لو کا
479		الطيلسان والدال		
٣٣.		ل المتفرقة	حر: في المسائ	نوع آ
٣٣.	ئع البيع فماهو الحكم؟	. رجل و جحد البا	دعي عبدا في يد	۱۳۵۱۲ رجل
	ن وامتنع المشتري عن	ضاعلي أنها جريبا	تری من آخر أره	۱۳۵۱۳ من اش
٣٣.) البائع مع يمينه .	نمن، القول قول	نقد الث
	ننترى بيعا باتا والبائع	تري فادعى المث	ب البائع و المش	۱۳٥۱٤ اختلف
441		ل قول البائع	بيع الوفاء فالقو	يدعى
441		رون: في السلم	لاثالث والعشر	الفصل
441	يجاب والقبول	بآجل وركنه الإ	هو أخذ عاجل	١٣٥١٥ السلم
441		شر شرطا	لا السلم أربعة ع	۱۳٥۱٦ شرائط
444	موزونات والمعدودات.	، في المكيلات وال	. الرابع: بيان قدره	١٣٥١٧ الشرط
٤٣٣	موجلا بأجل معلوم	بكون المسلم فيه	لـ الخامس: أن إ	۱۳٥۱۸ الشرط
	موجودا من وقت العقد	كون المسلم فيه	له السادس: أن ي	١٣٥١٩ الشرط
440		لل	قت محل الأج	إلى و
441	سيئا يتعين بالتعيين	ئون المسلم فيه ش	لـ السابع: أن يك	١٣٥٢٠ الشرط
	الأجناس من المكيلات	ن المسلم فيه من ا	ـ الثامن: أن يكو	١٣٥٢١ الشرط
447	ذرعيات	ات المتقاربة والأ	زونات والعددي	والمو
	كان المسلم فيه شيئا له	كان الإيفاء إذا ك	لـ التاسع: بيان م	١٣٥٢٢ الشرط
377		ة وغيرها	ومؤنة كالحنط	حمل
227	كان العقد لإيفاء المبيع			
	ومؤنة لايشترط بيان	سيئا ليس له حمل	ن المسلم فيه ش	۱۳٥۲٤ إذاكا
227		ا عا		
		•		

٣٣٨	الشرط العاشر: قبض رأس المال في المجلس	14010
	لو أسلم عشرة دراهم في كر حنطة خمسة منها يؤديها في المجلس	1401
٣٣٩	و خمسة منها يؤديها بعد عشرة أيام	
	الشرط الحادي عشر: إعلام قدر رأس المال في المقدرات	14011
٣٣٩	نحو المكيلات والموزونات والعدديات المتقاربة	
	يبني على هذه المسألة إذا أسلم عشرة دراهم في شيئين	1401/
٣٣٩	ولم يبين حصة كل واحد منهما	
٣٤.	الشرط الثاني عشر: أن يكون رأس المال منتقدا	14010
٣٤.	الشرط الثالث عشر: أن يكون عقد السلم باتا لاخيار فيه	1808
٣٤.	الشرط الرابع عشر: أن يكون ماجعل مسلما فيه مضبوطا في الوصف	14041
٣٤.	شرائط جواز السلم سبعةعشر ستة في رأس المال فانظر إليها	14041
٣٤.	أما الشرائط الإحدى عشر في المسلم فيه فانظر إليها	14041
٣٤١	نوع آخر: في بيان مايجوز السلم فيه ومالا يجوز	
	إذا أسلم ثوبا هرويا في ثوب هروي أو أسلم قفيز حنطة في قفيز شعير	1404
٣٤١	لايجوز الأصل في جنس هذه المسائل معرفة الحرمة	
٣٤١	لابأس أن يسلم الفلوس في الحديد أو الرصاص	14040
٣٤١	هل يجوز السلم كيلا نحو الحنطة والشعير في الدراهم والدنانير ؟.	1404
٣ ٤ ٢	أسلم الدراهم في المكيلات وزنا وفي الوزنيات كيلا	14041
٣٤٢	ماثبت كيله بالنص لايحوز بيعه بجنسه وزنا	1404/
٣٤٢	ماثبت وزنه بالنص لايجوز بيعه بجنسه كيلا كالدراهم بالدراهم	14040
٣٤٣	مسألة السلم في الحمد كيلا أو وزنا	1805
٣٤٣	هل يحوز السلم في الماء؟	1405,
٣٤٣	لو أسلم مكيلا في موزون هل يحوز أن يزيد مع الكيل درهما أو دينارا أو ثوبا	14051
۲ ٤ ٤	إذا أسلم في لبن في حينه كيلا أو وزنا إلى أجل معلوم	14051
۲ ٤ ٤	هل يحوز السلم في عصير أو فاكهة؟	1805
۲ ٤ ٤	مسألة الشرط في السلم طعم قرية أو مصر	14080
7 20	هل يجوز السلم في طعام ردئ؟	1405

د التاسع	فهرس مسائل المجل	0.7	البيوع	الفتاوي التاتارخانية
750		فى قطن	أن يسلم عدلا	۱۳٥٤٧ لاخير
750	لسلم في العدديات المتفاوتة	والسفرجل والبطيخ واا	ل السلم في الرمان و	١٣٥٤٨ لاخيرفح
727		بض عددا	في الُجوز والب	١٣٥٤٩ السلم
727				•
727	لا لاعددا؟	لثوم والبصل كيا	عوز السلم في ا	۱۳۵۵۱ هل يج
727		لرطبة حرزا	في السلم في ا	١٣٥٥٢ لاخير
3 5 7				
3 5 7		جر واللبن	بالسلم في الآ	١٣٥٥٤ لابأس
٣٤٨	حرير	باب والبسط وال	بالسلم في الثي	٥٥٥٥ لابأس
٣٤٨	يجوز وزنا؟	ب خزيدا بيد هل	ع ثوب خز بثو،	١٣٥٥٦ إذا باع
729		لطيلسان؟	وز السلم في ا	۱۳۵۵۷ هل يج
729		الإبريسم وزنا؟ .	وز السلم في ا	۱۳۵۵۸ هل يج
70.		ين	بالسلم في التب	١٣٥٥٩ لابأس
	ي في المروى والهروي	للهروي والقوه	نوز المروى ف _ى	۱۳۵۶۰ هل يج
70.				
70.		وارى	بالسلم في البو	١٣٥٦١ لابأس
mo.	ر والغنم	حلود الإبل والبقر	في السلم في -	١٣٥٦٢ لاخير
401				
401		ممك المالح	بالسلم في الس	١٣٥٦٤ لابأس
401	لحومها			
401		لخبز؟	عوز السلم في ا	۱۳۵۶۱ هل يج
401	بالخبز	خبز وبيع الدقيق	بيع الحنطة بال	١٣٥٦٧ مسألة
404		لجواهر واللؤلؤ.	في السلم في ا	
404		حص والنورة	بالسلم في الج	
404		دهان	بالسلم في الأ	
404		سوف	بالسلم في الص	
404	، الحديث والحنطة الحديثة	من الحديث والزيت	ي السلم في السد	١٣٥٧٢ لاخيرف

د التاسع	فهرس مسائل المجا	0.7	البيوع	رخانية	الفتاوي التاتا
405		نبن والمصل	, بالسلم في الج	لابأس	14014
405	ين والمعادن	راب الصواغ	حوز السلم في ت	ھل يہ	14015
	والرياحين والرطبة والبقول	اء والوسمة	السلم في الحن	مسألة	17040
405		والحطب	ب والخشب	والقص	
400	و خفين	ست وقمقمة	، بالسلم في طث	لابأس	14011
400			خر	نوع آ	
400		ا لم يجز	لم إلى رجل ديا	إذا أس	14011
	ل كر حنطة ونقد مائة ومائة	ائتي درهم في	سلم إلى رجل م	رجل أ	14014
400		ملم إليه	ه دينا على المس	كان ل	
401	المسلم فيه أو قبضهما	أس المال أو	خر: في قبض ر	نوع آ	
401	ب السلم؟	<i>ا</i> أن يبرئ رد	<i>و</i> ز للمسلم إليا	ھل يہ	14019
	،: إحداهما أن يكون السلم	هنا مسألتين	أن يعلم بأن ه	يجب	1404.
	ي أن يكون في الذرعيات	رونات والثان	كيلات والموز	في الم	
707	ر إليها		_	-	
707				-	14011
401					14011
401	أزيد من حيث القدر		1		14014
401			-		14075
401	هان برأس المال؟		_		14070
40 V	قائم هل انتقض العقد؟				14071
40 V	لسلم هل يصير قابضا بالتخلية؟	1.	'		14041
409	ال إلى المسلم إليه هل صح؟	_	'		14077
409	ن له الحنطة فماهو الحكم؟				14071
409					1409.
٣٦.			خر	_	
٣٦.	حنطة				14091
٣٦.	مجازفة	رجل حنطة	لمسلم إليه من	شراءا	14091

٣٦.	نوع آخر: في السلم ينتقض فيه القبض قبل الافتراق	
٣٦.	إذا قبض المسلم إليه رأس المال دراهم ثم وجدها زيوفا فماهو الحكم؟	1709
٣٦١	إن و جدها ستوقة أو رصاصا	1709
٣٦١	إذا و جد شيئا منها زيوفا	1709
٣٦١	على هذا الاختلاف أحد المتصارفين إذا و جد شيئا زيوفا	1709
۲۲۳	نوع آخر: في بيان مايكون قصاصا في السلم ومالايكون	
۲۲۳	هذا النوع يبتني على أصلين أحدهما أن دين السلم مما يستوفي	1709
۲۲۳	لو اشتري رب السلم كرا من المسلم إليه وتقايلا البيع	1709
۲۲۳	إذا باع رب السلم كرا من المسلم إليه بمتاع	1709
٣٦٣	رجل أسلم إلى رجل مائة درهم في كر حنطة إلى أجل معلوم	١٣٦.
٣٦٣	رجل أسلم إلى رجل في قفيز رطب وجعل أجله في حينه	١٣٦.
۲٦٤	إن كان أسلم في قفيز تمر فأعطاه قفيزا من رطب فهو على وجهين	177.
۲٦٤	لو اشترى المسلم إليه من رب المال كرا بأكثر من رأس المال فماهو الحكم؟	١٣٦٠
۲٦٤	رجل أسلم إلى رجل في قفيز من حنطة فأعطاه مكانه قفيز حنطة مقلية	١٣٦.
	نوع آخر: في الاختلاف الواقع بين رب السلم وبين المسلم إليه	
770	وأنه على و جوه	
	الأول أن يقع الاختلاف بينهما في المسلم فيه، أو في رأس المال	177.
770	والاختلاف في المسلم في على وجوه ثلاثة فانظر إليها	
٣٦٦	الاختلاف في صفة المسلم فيه	177.
٣٦٦	الاختلاف في جنس المسلم فيه	١٣٦٠
777	الاختلاف في المسلم فيه وفي رأس المال، ورأس المال لايتعين بالتعيين	١٣٦٠
777	الاختلاف في قدر المسلم فيه وفي قدر رأس المال	١٣٦.
777	الاختلاف في صفة رأس المال وفي صفه المسلم فيه	1771
777	الاختلاف في جنس المسلم فيه والتخالف	1771
777	الاختلاف في صفة المسلم فيه إن لم تكن لأحدهما بينة	1771
۳٦٨	الاختلاف في جنس رأس المال ولم تكن لأحدهما بينة	1771
۳٦٨	الاختلاف في مقدار رأس المال ان لم تكن لأحدهما بينة	1771

٣٦٨	الاختلاف في صفة رأس المال إن لم تكن لأحدهما بينة	1771
٣٦٨	الاختلاف في قدر رأس المال والمسلم فيه	۱۳٦١
٣٦٨	الوجه الثاني: الاختلاف في مكان الإيفاء	1771
479	الوجه الثالث: الاختلاف في الأجل	١٣٦١
479	الاختلاف في أصل الأجل وفي مقدار الأجل	1771
479	الاختلاف في صفة الأجل	1777
٣٧.	الوجه الرابع: الاختلاف بينهما في قبض رأس المال في المجلس	1777
	الوجه الخامس: جاء المسلم إليه بعد ماتفرق عن المجلس	١٣٦٢٠
۲۷۱	ببعض رأس المال زيوفا	
	الوجه السادس: رجل قال لآخر: أسلمت إلىّ عشرة دراهم	17771
۳۷۱	في كر حنطة إلا أني لم أقبضها	
277	رجل أسلم عشرة دارهم في كر حنطة ثم تقايلا السلم	1777
277	إذا قال أحدهما السلم يهودي وقال الآخر: زظيّ	١٣٦٢،
277	لم يقبض المسلم إليه رأس المال ولم يتفرقا حتى اختلفا	1777
277	رجل أسلم في حنطة جيدة وقال رب المال: هي رديئة	1777
777	من أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كرحنطة، فقال المسلم إليه: شرطت رديئا	١٣٦٢٨
277	قال المسلم إليه: أسلمت ثوبين في كر حنطة	1777
277	قال رب السلم: شرطت جيدا وقال المسلم إليه: شرطت وسطا أورديئا	1474
٣٧٣	نوع آخر: في شرط الإيفاء والحمل ومسائلهما	
٣٧٣	إذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يوفيه السلم في مصر	1474
	شرط رب السلم أن يوفيه في مكان كذا فقال المسلم إليه:	١٣٦٣١
277	خذه في غير ذلك المكان	
277	إذا شرط رب السلم على المسلم إليه أن يحمل المسلم فيه إلى منزل	14741
277	إذا شرط في السلم حمله إلى موضع كذا فماهو الحكم؟	1777
3 ٧ ٣	نوع آخر من هذا الفصل: في الإقالة في السلم والصلح فيه	
3 ٧ ٣	يجب أن يعلم بأن الإقالة في السلم حائزة	1474
٣٧٤	الاقالة في السلم على وجوه فانظر البها.	١٣٦٣٠

770	هل يجوز إبراء رب السلم المسلم إليه من المسلم فيه؟	14741
770	الاستبدال برأس مال السلم بعد الإقالة	١٣٦٣١
440	إذا أسلم الرجل إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة ثم تقايلا	١٣٦٣٥
777	رجل أسلم إلى رجل حارية في كر حنطة وقبضها المسلم إليه ثم تقايلا	1878
۲۷٦	إعلم بأن من هذا الجنس أربع مسائل فانظر إليها	1875
377	إذا قبض رأس ماله وتقايلا السلم ثم اختلفا في مقدار رأس المال	17751
٣٧٦	نصراني أسلم في خمر من نصراني ثم أسلم أحدهما فهو كالإقالة .	12251
377	رجل أسلم إلى رجل في كر حنطة فقال رب السلم: أبرأتك من نصف السلم	1778
211	رجل أسلم إلى رجل ثوبا في كرحنطة ثم ناقضه السلم	17786
377	رجل أسلم إلى رجل دراهم في كر حنطة فأقاله السلم	1875
	صالح أحد ربي السلم مع المسلم إليه إلى حصته من رأس المال	12751
٣٧٨	فما هو حكم الصلح؟	
٣٧٨	رب السلم إذا اشترى المسلم فيه من المسلم إليه قبل القبض	1875/
٣٧٨	مصالحة الكفيل مع رب السلم على رأس ماله	1778
٣٧٨	إذا أسلم في شيء وأخذ بالسلم كفيلا ثم صالح الكفيل	1770
3779	إقالة السلم على مجرد الوصف	1770
3779	نوع آخر: في وجود خيار العيب وخيار الرؤية فيه	
379	رجل أسلم عشرة دراهم في ثوب واحد وقطعه، ثم وجد فيه عيبا	17701
٣٧٩	رجل أسلم إلى رجل خمسة دراهم في خمسة أقفزة حنطة	17701
٣٨.	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في كر حنطة، ثم و جد دراهم ستوقا	1770
٣٨.	رجل أسلم عبدا في كرحنطة وجارية للمسلم إليه ودفع عبده	17700
٣٨.	رجل أسلم إلى رجل عشرة دراهم في ثوب موصوف فوجد بالثوب عيبا	١٣٦٥٠
۳۸۱	السلم ثبت فيه حيار العيب ولايثبت فيه خيار الرؤية ولاخيار الشرط	12701
	إذا كان العيب بفعل الأجنبي وأخذ رب السلم أرش النقصان منه	١٣٦٥/
۳۸۱	فليس له الرد بالعيب	
۲۸۱	نوع آخر من هذا الفصل: في الوكالة	
	إذا وكل الرجل غيره أن يسلم له عشرة دراهم في كر حنطة	17709
٣	دا کان ات کا میمیا	

	إذا خاف الوكيل بالسلم فأسلم في غير ماأمره الموكل بالسلم فيه	١٣٦٦
٣٨٢	هل كان للموكل أن يضمن الوكيل دراهم؟	
ፖ ለፕ	هل للوكيل أن يقبض السلم؟	١٣٦٦٠
	هلّ يحوز للوكيل بالسلم إذا قبض السلم وتحرز من المشروط	١٣٦٦١
٣٨٢	ويكون ضامنا للموكل؟	
٣٨٢	رب السلم إذا قبض السلم أو الوكيل بالبيع إذا قبض الثمن فماهو الحكم؟	17771
	لو كان للمشتري دين مثل السلم على المو كل هل يصير الثمن	1777
٣٨٣	قاسا بدين الموكل	
	إذا دفع الرجل إلى رجل دراهم يسلمها له في الحنطة فهذه	١٣٦٦٥
٣٨٣	المسألة على و حوه فانظر إليها	
۳۸۳ ٬	, -	1877
ፕ ለ ٤	الوكيل بالسلم لو تحمل الغبن الفاحش فماهو الحكم؟	18771
ፕ ለ ٤	نوع آخر من هذا الفصل: في المتفرقات	
	السلم في القطن، ورجل أسلم إلى رجل عبدا في كر حنطة	١٣٦٦/
	ودفع إليه العبد، ثم باع العبد من رجل، ثم أراد أن تقايلا	
ፕ ለ	السلم فالمسألة على و جهين	
ፕ ለ ٤	رجل باع من آخر عبدا بثوب	١٣٦٦٥
۳۸٤	من مات وعليه سلم أو دين إلى أجل	١٣٦٧٠
۳ ۸٥	الفصل الرابع والعشرون: في القروض	
7 00	نوع منه: في بيان مايجوز استقراضه ومالايجوز	
۳ ۸٥	کل شیء یکال أو یوزن جاز استقراضه	١٣٦٧١
۳ ۸٥	مالايكون من ذوات الأمثال لايجوز استقراضه	١٣٦٧١
۳ ۸٥	هل يحوز إقراض الخبز واستقراضه؟	١٣٦٧٢
٣٨٥	استقراض الدقيق وزنا والحنطة	1777
٣٨٦	استقراض الجوز كيلا واستقراض الكاغذ عددا	1777
٣٨٦	مسألة قرض اللبن والآجر عددا واستقراض الباذنجان	1417
۳ ۸٦	ها بحوذ استقال اللحموننا؟	18771

د التاسع	فهرس مسائل المجا	014	البيوع	لفتاوي التاتارخانية
٣٨٦	وزن	طة والدقيق بال	ِ في قرض الحن	۱۳٦٧۸ لاخير
$\Upsilon \wedge \vee$	ة وزنا؟	الذهب والفض	جوز استقراض	١٣٦٧٩ هليـ
$\Upsilon \wedge V$	ي الفلوس	دن واستقراض	إض تراب المع	۱۳٦۸۰ استقر
Υ Λ Υ		استقراضه	، بيع السرقين وا	١٣٦٨١ مسألة
Υ Λ Υ			- ، القرض مؤجلا	۱۳٦۸۲ مسألة
$\Upsilon \wedge \wedge$			 نحر	نوع آ
$\Upsilon \Lambda \Lambda$		منفعة	ة كل قرض جر	۱۳۶۸۲ کرآها
377			ة تقدم البيع على	
٣9.	طة في الاستقراض فهي حرام	ت الهدية مشرو	لمستقرض إن كان	٥ ١٣٦٨ هدية ا
٣9.		ض	ة دعوة المستقر	١٣٦٨٦ مسألة
491	هـم	استقراض دراه	، بدل القرض و	١٣٦٨٧ مسألة
491		ِفاء	اض دراهم والو	۱۳٦۸۸ استقر
497	ى الحيلة في الاستقراض	صحاحا فماه	له عشرة دراهم	۱۳٦۸۹ رجل
497	البصرة فماهو الحكم؟	ىرط أن يوفيه ب	رضه بالكوفة بش	١٣٦٩٠ إذا أقر
497			ُخر منه	نوع آ
497		كسدت	اض فلوس ثم َ	۱۳٦۹۱ استقر
494	العدالي	وس الرائجة و	، استقراض الفلم	۱۳۶۹۲ مسألة
494	ت	موبة إذا كسد	ة الفلوس المغص	۱۳٦۹۲ مسألة
494	والوزني	يئا من الكيلي	، الاستقراض ش	۱۳۲۹۶ مسألة
494	، كيلا أووزنا	يئا من الفواكه	، الاستقراض ش	٥ ١٣٦٩ مسألة
495	يه مثل ماقبض	و رخصت فعل	ىتقرض فغلت أ	۱۳۶۹۶ من اس
495			ُخر منه	نوع آ
495	ن شاء أخذه بقيمة ذلك الموضع	ري فإن شاء أجل وإ	المقرض إلى بلدة أخ	۱۳٦٩٧ إذارحل
495	اق فأخذه المقرض بمكة	حر طعاما بالعر	استقرض من آ-	۱۳۶۹۸ رجل
495	لدة لايقدر على الجارية	ية والتقيا في با	ِض دراهم جار	۱۳٦۹۹ استقر
	باله والتقيا في بلدة أخرى	ماما وغصب م	أقرض رجلا ط	۱۳۷۰۰ رجل
490		هو الحكم؟	م فيها أغلى فماه	الطعا

SI

د التاسع	فهرس مسائل المجا	०१६	البيوع	فتاوى التاتارخانية
490	ما هو الحكم؟	دفع إليه ليكيله ف	ض من رجل فا	۱۳۷۰۱ استقر
490		قبل القبض	ف في القرض	۱۳۷۰۲ التصر
٣٩٦			بحر	نوع آ
	ها المستقرض، وقال	لف درهم وقبض	أقرض رجلا أا	۱۳۷۰۲ رجل
٣٩٦	عليك بالدنانير	الدراهم التي لي	قرض: صرف	للمست
٣٩٦				
٣٩٦	رض الكر	ام، ثم شراء المق	اض کر من طع	۱۳۷۰۶ استقر
٣٩٦	لهل يصح الشراء؟	عينه وهو مقبوض) المستقرض ب	۱۳۷۰۰ اشتری
397	ساحب الكر كرا من شعير .	جل، ثم استقرض ص	عليه كرحنطة لر	۱۳۷۰ لو کان
397	ىقرض أنها كانت جيادا .	ب زيوفا وادعى الم	قر باستقراض ألف	۱۳۷۰۱ رجلأا
	أنها جياد، ثم اشتراها	مائة درهم على	أقرض رجلا	۱۳۷۰/ رجل
397	كم؟	نانير فماهو الحك	قرض بعشرة د	المست
397	فوفاء المديون زيوفا	مائة درهم جياد	ن له على آخر	۱۳۷۰۰ إن كا
	انير وفلوسا فاشتراها	المستقرض دن	نت الدين على	۱۳۷۱ لو کا
391		بوفا	م ثم و جدها زب	بدراه
391	المقرض بالدراهم	جل دراهم فأتاه ا	استقرض من ر	۱۳۷۱۱ رجل
391	له الصبي أو المعتوه	معتوها فاستهلك	أقرض صبيا أو	۱۳۷۱۲ رجلأ
391	ابعث إلى كذا درهما قرضا	رسول إلى أجل أن	، رجل بكتاب مع	۱۳۷۱۲ لوبعث
499	لانا يقول: أقرضني كذا درهما.	للي وجه الرسالة: أن فا	الوكيل للمقرضء	١٣٧١ وإن قال
499	لك درهما على وجه يحل له	تال حتى يزيد على ذ	ض آخر دراهم فاح	٥ ١ ٣٧١ من أقره
٤.,	نصناع	شرون: في الاست	للخامس والع	الفصل
	نعامل فيه كالقلنسوة	ل كل ماجري الن	صناع جائز في	١٣٧١ الاست
٤.,		ىيرھا	ب والأواني وغ	والخف
٤.,	إنما يجوز معاقدة	الناس فيه تعامل	صناع فيما بين	١٣٧١١ الاست
٤.,			ينعقد معاقدة؟	۱۳۷۱/ کیف
٤٠١		لعمل بل يتخير .	ع لايجبر على ا	١٣٧١ الصاني
	1 1		_	_

لايجبر المستصنع على إعطاء الدراهم وإن شرط تعجيله

1777.

٤.9

مسألة حكم الدراهم المملوكة بعقد فاسد

1 4 7 4 7

٤٠٩	من استقرض من آخر ألفا على أن يعطى المقرض كل شهر عشرة دراهم	1474
٤١.	هلاك الحنطة في يد المشترى الثاني فالمشترى الأول بالخيار	١٣٧٤
٤١.	رجل أمر رجلا أن يشتري له متاعا بألف درهم فاشتراه بنقد البلد	1 37 5
٤١.	رجل غصب من رجل عبدا وباعه بعبد ثم باع العبد الثاني بالعرض	1775
٤١١	لو اشترى أمة شراء فاسدا و باعها بأمة فإنه يحل له وطأ هذه الأمة الثانية	١٣٧٤١
	رجل اشترى دجاجة ببيض بغير عينها فلم يقبض الدجاجة	1772
٤١١	حتى باضت خمسين بيضة	
٤١١	رجل اشتري من رجل دجاجة تساوي عشر بيضات بخمس بيضات بعينها.	1778
٤١٢	رجل اشترى دراهم موزونة فوجدها أكثر من وزنها	١٣٧٤
٤١٢	رجل من أهل السوق يبيع جورقة بسعر معلوم	١٣٧٤١
٤١٢	لو باع درهما من نصراني بدرهمين	١٣٧٤,
٤١٢	رجل اشترى أمة بيعا فاسدا وباعها وقضى القاضي عليه بالقيمة للبيع الأول.	1775
٤١٢	لو غصب مالا أو عمل بوديعة أو مضاربة خالف فيها وربح .	1740
٤١٣	إذا اشترى جارية بألف درهم وولدت في يد البائع ولدا	1740
٤١٣	لو اشترى عبدا بألف درهم فقتله عبد قبل القبض فماهو الحكم؟	1740
	لو اشترى عبدا بألف وقيمته ألفان فقتل في يد البائع فاختار	1770
٤١٣	المشتري أخذ القيمة	
٤١٤	الفصل السابع والعشرون: في الاحتكار	
٤١٤	الاحتكار مكروه وأنه على وجوه فانظر إليها	1740
٤١٥	يجبر المحتكر على البيع إذا خاف الهلاك على أهل المصر .	1740
٤١٥	إذا رفع أمر المحتكر إلى الحاكم فالحاكم يأمره ببيع ماهو فضل عن قوته	1200
٤١٦	هل ينبغي للقاضي أن يبيع على المحتكر طعامه؟	1200,
٤١٦	مسألة التلقي إذا كان يضر أهل البلدة	1840,
٤١٧	السلطان إذا قال للخبازين بيعوا عشرة أمناء والخباز يخاف .	1740
٤١٧	يكره أن يلقى في النحاس دواء فيبيضه	1477
٤١٨	يكره أن يضع عند الخباز أو القصاب دراهم	1477
5 \	فصلف به عأما الذمة	

د التاسع	فهرس مسائل المجل	٥١٧	البيوع	خانية	الفتاوي التاتار
٤١٨		ملك الذمي	ملوك مسلم في	لايترك م	17777
٤١٨	ى ردە				12772
٤١٩					١٣٧٦٤
٤١٩		رطلين			12770
٤٢.		للما أجبر على بيع		_	18777
٤٢.	ض سقطت الخمر				12777
	نى ببينة مسلمين،	ثم استحقه نصرا	د نصرانی فباع	أسلم عبا	١٣٧٦٨
٤٢.	ن	صراني حمرا بدير	ان نصرانی من ن	وفيه ارته	
٤٢١		في المتفرقات	ثامن والعشرون:	الفصل الا	
٤٢١		ا نصفها	نين باع أحدهم	دار بين اأ	17779
٤٢١		حل وأقام شاهدين	ی عیناً فی ید رج	رجل ادء	1777.
٤٢١	ä	ي يدي أرضا خربا	، لآخر: إن لك في	رجل قال	1 2771
٤٢١	مشترى: قبلت الأول	هذا لك بألفين قال ال	ئع هذا لك بألف و	إذا قال البا	1 2777
٤٢٢		لنا أن نشتري من	- رض غصب فهل	إذا زرع أ	١٣٧٧٣
277	ستری کل یوم درهما	مم على أن يعطيه المش	آخر ثوبا بعشرة دراه	إذا باع من	١٣٧٧٤
277	ب العلو موضع علوه	حميعا، ثم باع صاحد	وسفل لآخر فسقطا	علو لرجل	17770
٤٢٣			ق وهبته	بيع الطري	17777
٤٢٣	حرحق رقبة الطريق	ما حق المرور ولآ:	عا طريقا لأحده	رجَلان با	١٣٧٧٧
٤٢٣	كه في الأرض	جل أن يفصله فتر	رى قصيلا من ر	رجل اشت	١٣٧٧٨
٤٢٤	درهم	مذا الطعام قفيزا بد	نيره: أبيعك من ه	إذا قال ك	1 4 7 7 9
	لة، ثم هلكت عنده	أنها خبازة ومشاه	ارية و شرط البائع	اشتري ج	١٣٧٨٠
٤٢٤		ببازة	ع أنها لم تكن خ	وأقر البائ	
٤٢٤	الحكم؟	فبل القبض فماهو	عصيرا فتخمر ف	لو اشتري	١٣٧٨١
٤٢٤	بما فماهو الحكم؟	هما نصف بيت منه	هما دار فباع أحد	رجلان بين	١٣٧٨٢
270	الطحن فماهو الحكم؟	آخر ويأخذ منه أجرة ا	ى حنطة رجل بدقيق	طحان يبدا	١٣٧٨٣
270	البائع فماهو الحكم؟	روضا وتركها في يد	ي دارا أو عبدا أو ع	رجل اشتر	١٣٧٨٤
	ف نخله بعينه بأصله	, باع أحدهما نصف	نهما أرض ونخل	رجلان بي	١٣٧٨٥
270			فماهو الحكم؟	من رجل	

٤٢٥	إذا اشترى الرجل من غيره كرا من طعام مكايلة بمائة درهم فماهو الحكم؟.	١٣٧٨٠
	إذا اشترى كرا على أنه أربعون قفيزا وكاله البائع فوجده أربعين	۱۳۷۸٬
٤٢٥	قفيزا فأصابت الطعام ماء من مطر فزاد حتى صار خمسين قفيزا	
٤٢٦	بيع الطعام مرابحة على أنها كر وكالها المشترى فإذا هو ينقص من الكر	١٣٧٨،
	إذا اشترى كرا على أنه أربعون قفيزا وكاله أو باعه مرابحة	۱۳۷۸٬
٤٢٦	فلم يكله فماهو الحكم؟	
٤٢٧	لو باعه قفيزا من الكر فأصابه الماء قبل أن يقبضه فللمشترى الخيار	١٣٧٩
	رجل اشتري كر حنطة بمائة درهم على أنه أربعون قفيزا ثم اكتاله	1779
٤٢٧	فإذا هو يزيد أو ينقص	
	رجل اشترى من رجل حنطة بعينها على أنه قفيز فلم يقبض المشترى	١٣٧٩٠
٤٢٧	حتى أصابه الماء وكاله المشتري فإذا هو قفيز وربع	
	عبدان لرجلين لكل واحد منهما عبد على حدة أحدهما أكثر	17791
٤٢٨	قيمة فكيف حكم الثمن؟	
٤٢٨	امرأة قالت لزوجها: أخلعني بالألف التي لي عليك وقال الزوج: لا.	1779
٤٢٨	رجل اشترى من رجل سمكة طرية وجحد البائع البيع فأقام المشترى بينة	1779
٤٢٩	رجل قال لآخر: بعتك ثوبا بعشرة دراهم وقبضته ولم أقبض الثمن .	١٣٧٩٠
٤٢٩	لو قال لامرأته: طلقتك أمس بألف درهم فلم تقبلي	1779
	رجل اشترى دارا بثمن معلوم ثم أقام البائع بينة أن المشترى أقر	1879,
٤٣.	أن يبيع هذه الدار تلجئة	
٤٣.	لو اشترى دارا من رجل و نقد الثمن واختلفا في باب الدار	1779
	و على هذا حكم جذوع بيوت نقض أو نقض حائط أو	١٣٨٠
٤٣.	شجرة مقلوعة في أرض	
	رجل اشتري من رجل عبدا وأدى الثمن وأعتقه، ثم قال رجل	١٣٨٠
٤٣١	للبائع: كنت بعتني الغلام قبل أن تبيعه	
	رجل قال لآخر: بعتك هذه الدابة بمائة درهم، فقال المدعى عليه:	۱۳۸۰
٤٣١	بل آجرتنيها بعشرة دراهم	

17171

1 4 7 7

1474

من باع بألف مثقال ذهب وفضة فهما نصفان ويجب خمسمائة

مثقال ذهب و حمسمائة مثقال فضة من اشترى قلب فضة بدينار و سلم الدينار ولم يقبض القلب حتى احرقه

رجل غاب فأمر تلميذه أن يبيع الساجة ويسلم ثمنها إلى فلان .

فهرس مسائل المجلد التاسع

٤٣١

2 7 7

2 4 7

2 44

2 44

2 44

2 7 2

2 7 2

240

٤٣٥ 2 77

2 47

2 77

2 47

2 47

٤٣٨

٤٣٨

٤٣٨

2 49

2 4 9

٤٤.	رجل اشتری دارا و بستانا فی سکة و أراد أن يزرع فيها	١٣٨٢
	رجل ابتاع قوسا من إنسان فقال له البائع: مد القوس فمدها	١٣٨٢
٤٤.	فانكسرت، فما هو حكم الضمان؟	
٤٤.	أخذ الدلال الدلالي، ثم استحق بالمبيع	١٣٨٢
٤٤١	الإجارة تلحق العقود ولاتلحق الأفعال	۱۳۸۲
٤٤١	مايحدث من النقصان في العقار قبل القبض يكون محسوبا على المشتري .	١٣٨٢٨
٤٤١	إذا باع الوكيل العبد من رجل ثم شهد معه بالعتق فماهو الحكم؟ .	١٣٨٢
٤٤٢	موت الشاة المبيعة قبل القبض ودبغ جلدها	١٣٨٣
2 2 7	شراء دار بعبد والدار في يد غير البائع	١٣٨٣
	لو اشترى مجذوذا بعشرة دنانير وألف منّ من الحنطة وبين	١٣٨٣
2 2 7	أوصافها، ثم فسد العقد	
٤٤٣	مسألة جبل فيه كبريت فيحمل منه ويباع	١٣٨٣١
٤٤٣	مسألة شراء حانوت في خان وفوق ذلك الخان غرفة	١٣٨٣
٤٤٣	مسألة الإكراه على شرب الخمر أو بيع الكرم	١٣٨٣
	رجل دفع إلى رجل ليبيعه في بلد آخر، فباع بعضه بالنقد	١٣٨٣٠
٤٤٣	و بعضه بالنسيئة ثم وقع الخلاف	
٤٤٤	رجل اشترى فقاعا أو شرابا فأخذ الكوز من الفقاعي فانكسر	۱۳۸۳
	رجل في يده كران من حنطة فباع أحدهما من رجل ولم يدفع،	١٣٨٣
٤٤٤	ثم باع من الثاني كرا ودفع إليه فماهو الحكم؟	
११०	لو كان صبرة بين اثنين فاقتسما فقال: بعت من هذه قفيزا واحدا	١٣٨٣
११०	المسألة في بيع التلجئة	
११०	مسألة بيع التلجئة وصورتها	١٣٨٤
११०	إذا اتفقا على المواضعة، ثم تعاقدا ثم قالا: لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع	١٣٨٤
११०	ادعى أحدهما المواضعة على التلجئة وأنكر الآخر المواضعة	١٣٨٤
4 4 7	له تواضعا على أن يحيزا أنهما تبايعا هذا العيد، ولم يكن بينهما بيع ثيرأقيا	١٣٨٤١

د التاسع	فهرس مسائل المجل	071	البيوع	لفتاوي التاتارخانية
٤٤٦		د	، التلجئة في البل	۱۳۸٤٤ مسألة
	ينار، والتعاقد في العلانية	ىر أن الثمن مائة د	التواضع في الس	١٣٨٤٥ مسألة
٤٤٦			ة آلاف درهم .	بعشرة
٤٤٦		ى بيع الهزل	ف المشايخ في	١٣٨٤٦ اختلا
٤٤٧	ا الغاصب إذا رد المغصوب	بالمبيع إلى البائع وكذ	لشراء فاسدا إذا جاء	١٣٨٤٧ مسألة ا
٤٤٧	ل يثبت الملك فيها؟	الكعاب فقمره ه	لعب مع آخر با	۱۳۸٤۸ صبی
٤ ٤ ٨	مم التي في بلدنا ولم يبين	ارا ليأخذ منه الدراه	نفع إلى فامي دينا	۱۳۸٤٩ رجل،
	ان دفع إليه دينار لينفق	شبه ذلك وقد كا	ذ الأرض وما أ	۱۳۸۵۰ لوأخ
٤ ٤ ٨		لك	اختصما بعد ذا	عليه ف
٤ ٤ ٨		شتري به شيئا	صب درهما فا	۱۳۸۵۱ ولوغ
٤ ٤ ٨		فسك منى	مملوكه: اشتر ن	۱۳۸۰۲ قال ل
229	بس لى شيء	مصادرة، فقال: لي	البته الظلمة بالد	۱۳۸۵۳ من ط
229	دارا بعشرين دينارا	ىن مديون اليتيم د	اشترى لليتيم م	۱۳۸۵٤ وصی
٤٥٠	لك فاشتراه لنفسه	وأرسل رسولا لذ	يريد شراء عبد	۱۳۸۵۵ رجل
٤٥٠		م اشترى شيئا	ل بالبيع باعه، ث	١٣٨٥٦ الوكيا
٤٥.	واحد من عظماء البلد	ن دينارا فالتجأ إلى	لب بظلم خمسي	۱۳۸۵۷ من يط
٤٥١	ِن جارية مغصوبة بالدين	ر دين فباع المديو	له على رجل آخ	۱۳۸۵۸ رجل
٤٥١	كان يباع في سوق النخّاسين	عضها في يد إنسان و	مير على دوابه فوقع بـ	۱۳۸۵۹ رجل أغ
٤٥١	فأبطأ فخشى البائع أن يفسد	فذهب ليجيء بالثمن	جل لحما وسمكا ا	۱۳۸٦٠ شراء ر-
٤٥١	، إليه كيسا فيها ألف درهم	رهم ودفع المشتري	جل جارية بألف د	۱۳۸٦۱ بيع الر
٤٥١	جارية والشراء لها أخرى	زوجها ببيع هذه ال	ها جارية فأمرت	۱۳۸٦۲ امرأة لـ
207	ع واشتري	بة إلى جاهل فبارٍ	دفع مالا مضار	
207	فخلطهما البائع قبل القبض	ة وكر شعير بخمسة ا	ی کر حنطة بعشرا	۱۳۸٦٤ لواشتر
807	نكسرت إحدى البيضتين			
204	المالك	بني فيها بغير أمر	كن دارا بعارية ف	۱۳۸۶٦ لو سک

د التاسع	فهرس مسائل المجل	077	البيوع	الفتاوي التاتار خانية
१०१	القبض يلزمهما الآخر.	عدهما أحد العبدين قبل	يا عبدين فقتل أح	۱۳۸٦۷ لواشتر
१०१		، السنة القابلة	ة البيع بثمن إلى	۱۳۸٦۸ مسأل
१०१	س ثم انفسخ البيع .	ع عن الثمن على جن	المشتري البائ	١٣٨٦٩ صالح
१०१	، آخر	شرة فباعها البائع من	ں کر حنطة بعن	۱۳۸۷۰ اشتری
200		ى فقتله عبد	مترى عبدا بألف	۱۳۸۷۱ من الث
800	ادي الغلام في السوق	ه ليجلب عليه تيابا فن	بزاز أرسل غلام	۱۳۸۷۲ رجل
800	ى بثوت كذا	إلى بزاز أن يبعث إلح	، رجل رسولا إ	۱۳۸۷۳ إرسال
	فقال الرسول من معه:	ر ليجلب عليه ثيابا،	رجلا بعث رجا	١٣٨٧٤ لوأن
१०२		ل الغلام: هات	كذا وكذا، فقا	ثوب
	لاثنين السادس عشر	الله وعونه صباح ال	. ا لتاسع بحمد	تم المجلا
	ليه المجلد العاشر	١٤٢٩ الهجرية ويا	ل المكرم سنة	من شوا
أوله "كتاب الصرف"				